



مكتبة الغازي خسرو بك

مخطوطة

شرح مختصر أبي جعفر الطحاوي

المؤلف

مجهول

Ms 3923

غاربه غصب ١ ٢ ٣

مزارعهم احكام ارض الموات كتاب الوصايا والاعطايه

٧ كتاب اللقطه وجعل الايق لقيطه قرايتين وعبايا ١٠

٢٥ قسمة الغنائم ١٦ كتاب طلاق كتاب النكاح والديات ١٣

١٨ كتاب تال اهل البني كتاب الموند حدود سرقة ٢٢

١٩ اشربة كتاب السبر والجهاد كتاب الصيد والذبائح كتاب الفحاي ٢٤

٢٣ كتاب السبق كتاب الكفارات والذور والايمان ادب القاضي ٢٩

٢٧ شهادات رجوع عن الشهادات كتاب الدعوى والبيات ٣٢

٣٠ عتاق مكاتب ولا مفرود اكراه قسمة المأذونة ٣١

٣٣ عتاق مكاتب ولا مفرود اكراه قسمة المأذونة ٣٦

٣٤ عتاق مكاتب ولا مفرود اكراه قسمة المأذونة ٣٧

٣٥ عتاق مكاتب ولا مفرود اكراه قسمة المأذونة ٣٨

٣٦ عتاق مكاتب ولا مفرود اكراه قسمة المأذونة ٣٩

٣٧ عتاق مكاتب ولا مفرود اكراه قسمة المأذونة ٤٠

٣٨ عتاق مكاتب ولا مفرود اكراه قسمة المأذونة ٤١

٣٩ عتاق مكاتب ولا مفرود اكراه قسمة المأذونة ٤٢



نصف جلد شرح لمحاوي
من الكتب التي تشرح تلك النظم
عقود الشارح الحق
بما يرد على الغفار

ملكه من فضل
الملك الملقب

٤٣١

شرح كتاب ابو حنيفة في العارية
كتاب العارية

قال الشيخ الامام رحمه الله عليه قال ابو حنيفة رضي الله عنه العارية عارية
الا ان يقرضها لصاحبها فليس بها عارية بل عارية على صاحبها
ومعها بالملقة محرم على اطلاقها في غيرها من شرط والمقتضى راعى فيها القيد
را ان يكون قد اعترضه فلا يراعى حسد مسلمة العارية المطلقة تعار
ولا توارى وحلف المساع الى ادائها قال بعضهم يجوز لان لا بداع وهو العارية
وإذا جاز على حوان العارية فالاداع اولى وكان الشيخ الامام ابو حنيفة رحمه الله
يقول لا يجوز واستدل بحديثه ذكر في كتاب الضعيف وهو المستعير اذا
بعت العارية الى صاحبها على يد اخيه فذلك في يد الرسول ضمن المستعير ذلك
وليس كذلك الاداع منه فاما اللودعة فلا يودع ولا يعار ولا توارى فان فعل
بها من ضمن مسلمة وانما البيع المتأخر فانه تعار وتوارى وفي اداع
له حلال في المساع انما العارية المطلقة لو كان بعد اتم انما لم يذكر
الوقت ولا المكان ولا يكون احد ولا ما يحمل عليها هذه عارية مطلقة ولما
يستعملها في اي وقت شاء وفي اي مكان شاء والا فمما عليه اذا عطي
في يد عند ما يكون انما له وعند الشافعي رحمه الله عليه العارية
مضمونة ولو تعدى ضمن بالاجماع نحو ان يحمل عليها ما يعلم ان
مثلها لا يعمل وكذلك ان استعملها لئلا يوارى احمال الاستعملها
الدولة في العرف العادة تعطى ضمنها لان العارية المطلقة يخص
بالعرف والمعرف بالعرف والمشرط بالشرط مسلمة وحلف
الدوات على المستعير سواء كانت العارية مطلقة او مقيدة
وكذلك مؤنة الرد على المستعير وفي الغضب مؤنة الرد على
الارض وفي اللودعة مؤنة الرد على صاحبها وفي
الشيء المستأجر مؤنة الرد على المواجه وفي

وفي الرمز مؤنة الرد على الراهن مسلمة ولو كان العارية مقيدة
في الوقت مطلقة في غيره حوان يعبر بها ابو حنيفة او ما اشبه
ذلك فهذه العارية والعارية المطلقة سواء الامر جهة الوقت
فانما مخالفة الاولى حتى ان المستعير له ان يردّها الى صاحبها عند
انقضاء مدة العارية ولم يردّها مع ما انه يمكن من الرد حتى عطي
الدابة في يده ضمن قيمتها سواء استعملها بعد مضي المدة او لم يستعملها
لانه لما امكنه ردّها بعد مضي المدة ولم يردّها على صاحبها مارت
الدابة مضمونه عليه لأن مؤنة الرد في العارية على المستعير
لا على المعبر مسلمة ولو كانت العارية مقيدة في المكان
فان حكمها وحكم مطلقة سواء كان حيث المكان خاصة حتى انه
لو جاوز عن ذلك المكان ضمن قيمتها جاز وزهها اذا عطي
ولا يبرأ عن الضمان ايجادها الى المكان المأذون حتى يسلمها الى
صاحبها سليمة وكان ابو حنيفة يقول ولا يبرأ عن الضمان
بالرد الى ذلك المكان المأذون اذا خالف ثم تركه للخلاوي يبرأ
من الضمان ثم رجع عن ذلك وقال لا يبرأ عن الضمان بالخلاوي
ديعة وكذلك حكم الاجارة بحكم العارية انه لا يبرأ عن
الضمان بالرد الى المكان المأذون وكذلك لو خالف في المكان
ضمن وان كان هذا المكان اقرب من المكان المأذون وكذلك
لو امسك دابة في الموضع الذي استعارها ولم يذهب الى الموضع
الذي استعارها اليه ضمن وكذلك حكم الاجارة مسلمة
ولو كان في العارية مقيدة بالحمل مطلقة في غيره فان

وحكم العارية المطلقة سواء أفي الحمل أو في الجوار أو بعد دأبه على أن يحملها
في عشرة مخاتير حنطة قحلا أو جارة أو حدة يدانها يكون
فإنما الظاهر الآية أو أعقر حتى عطيت الدابة فمن لانه خالفه وذكر
لو حمل عليها حطباً أو خشباً أو تناماً يكون استوفى على الدابة من الحنطة
ضمن ولو حمل عليها عشرة مخاتير شعير أو دجنا أو أرزاً مما يكون
مثال حمل الحنطة أو أخف القياس أن يضمن وهو قول زفر في الاستحسان لا
يضمن لانه ليس بخلاف يفيد اعتباره فلما رضى صاحبه بحمل الحنطة
فهو لهذا الرضى رابث لو أمره بحمل عشرة مخاتير حنطة لنفسه
حمل المستعير عشرة مخاتير حنطة لغيره اليس لا يصير مخالفاً
لكما هما مسلكه ولو حمل عليها من الحنطة أكثر مما سبى له من
القدر فعطيت فإنه ينظر أن زيادة لا يطيق حملها مثل تلك
الدابة فإنه يضمن جميع القيمة لانه ألتفها وإن كان زاد على
المسبى زيادة يطيق حملها ضمن من قيمتها بزيادة الجوار
تحمل عليها أحد عشر مخاً وما وقد استعارها بحمل عشرة فعطيت
بضمن جزواً من أحد عشر جزواً وكذلك لو استعارها لبركها
بنفسه فليس له أن يعبرها فإن أعارها غيره فعطيت ضمن
قيمتها وإن ركب بنفسه وأردف غيره فعطيت ضمن نصف
قيمة الدابة لانه خالف في النصف إذا كانت الدابة خال
يعلم أنها لا يطيق حملها جميعاً ضمن جميع القيمة لانه ألتفها
وكذلك لو استعار ثوباً باليلبس نفسه فاليسر غيره فحرق
وهلك ضمن لأن الناس يتفاوتون في اليسر فقد خالف شرط

المعير خلا يفيد اعتباره ولو استعار دابة لحمل عليها عشرة
مخاتير شعير حمل عليها عشرة مخاتير حنطة فعطيت ضمن قيمتها
لأن الحنطة أثقل من الشعير وحكم الاجارة حكم العارية في كل
موضع يضمن في العارية يضمن في الاجارة ولا يجب الاجرة في كل
موضع لا يضمن في العارية لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر على المستاجر
قاله ولو استعار من رجل أرضاً إلى مدته معلومة وقبضها منه
على ذلك كان للمعير أن يأخذها منه قبل مضي تلك المدة لأن الاجل
في العواري باطل لأن العارية تسرع فلما جازا فيها الاجل أدى ذلك
إلى الجبر على التسرع ولا جبر عليه ألا ترى أن الاجل في القرقر
باطل لهذا المعنى ومن استعار من رجل أرضاً يبني فيها أو
يفرس فيها أشجاراً أو كرمها أو يزرع فيها زرعاً فهذا الاخلوا
أما أن يكون العارية موقته أو غير موقته أما إذا كانت العارية
غير موقته فأراد المعير أن يسرد الأرض من المستعير
فأنه ينظر أن كان فيها زرع للمستعير لم يردك بعد فإنه لا
يجبر المستعير على قلع الزرع ولكنه يترك في الأرض حتى
يستحصد الزرع وإنما يترك بالاجر حتى لا يتضرر المعير في
ذلك لأن الزرع له نهاية معلومة ولو كان ما في الأرض زرعاً
سراً وكرمه فإنه يجبر المستعير على القلع إذا طلب المعير ذلك
لانه لا نهاية له فكان في التردد مضرته للمعير إلا أن يكون
في القلع مضرته للأرض وتقصار يدخول فيها فإنه يترك قيمته
مقلوعة غير نائلة إذا طلب المعير ذلك ولو كانت العارية

موقفه ان انقضت وقتها فالحكم فيه ما ذكرنا في العارية التي هي غير
موقفه وان اراد المغير ان يسترد الارض قبل انقضاء المدة كان له ذلك
ولا يجوز المستعير على قلع ما احدث فيها من غير سائر او بنا وغير ذلك
والمغير بالخيار ان يشأ حسبها بقيمتها قايمة على الارض غير مقلوع
وان شأنا انتظر الى مضى المدة فيجبر المستعير حينئذ على القلع لا
له لما وقت له وقتا فكانه ضمن له الترك والبقاء الى المدة وقال
ان في جبر المستعير على القلع سواء كانت العارية موقفه او غيره
قبة او ترك بقيمتها مقلوعة لان الاجل في العواري باطل وقال
ابن ابي ليلى لا يجبر على القلع ويترك بقيمتها غير مقلوعة سوا
كانت العارية موقفه او غير موقفه واضحا بنا فرفوا بينهما
عليما ذكرنا قال الله اعلم بالصواب **كتاب الغصب**
قال الشيخ الامام رحمت الله قال ابو جعفر رحمت الله عليه وكل
ما غصب رجل من رجل مما ينقل من مكان الى مكان فتلغ في يده
بغير فعله فعليه قيمته يوم غصبه حقيقة الغصب اخذ
مال الغير بغير رضاه على غير وجه الخفية وهو محرر عقل
وشرعا اما العقل فلا فيه ادخال الضرر على الغير واما الشرع
فلقول النبي صلى الله عليه من غصب شبرا من ارض طوقه الله
تعالى به يوم القيامة من سبع ارضين وقال النبي عليه السلام
خربة مال المسلم كحرمة دمه المصوب لا تخلوا ما ان يكون
غير منقور كالدار والحنوت والعقار والطحونة وغيرها
او يكون منقولا والمنقول

على ضربين اما ان يكون مثليا كالخيل والوزن الذي ليس في تبعثه
مضرة يعني غير المصوغ والعدك المتقارب كالخوز والبيهر والفلو
وما اشبه ذلك من العدد الذي لا يتفاوت واما ان يكون غير
مثليا كالحوانات والدرعيات والعدك المتفاوت كالبطخ والر
مان والوزن الذي في تبعثه مضرة وهو المصوغ اما اذا كان
المغصوب غير منقور كالدار والحنوت والحيوان ^{التي} فانه دمت بانه
سماوية او جاسية فاذهب بالبناء والاشجار او غلب السيل على
الارض فبقيت تحت الماء فانه لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة و
ابي يوسف الاخرون في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد وهو
قول الشافعي يصح واجمعوا انها لو تلفت من سبب كانه من
لانه تلف بضعة فصار كما اذا اتلفه بالهدم وغيره وكذلك
لو قلع الاشجار ضمن ما قلع وقطع بالاجماع ولو هدمه رجل اخر
وقطع اشجاره فان للمالك ان يصير الهادم ذرا الغاصب في قو
لها وفي قول محمد له الخيار ان يشأ ضمن الهادم وان ضمن الغاصب
فان ضمن الغاصب يرجع الغاصب على الهادم بما ضمن وكذلك لو
ذرع الغاصب في الارض مفسوبه فلما خرج له ويضمن نقصان الارض
بالاجماع واما اذا كان المغصوب منقولا فهاك في يد الغاصب او
استهلكه الغاصب فانه ينظر ان كان المغصوب مثليا وجب
على الغاصب مثله وان كان غير مثلي تجب عليه قيمته يوم
غصب ولو استهلكه غير الغاصب في يد الغاصب فان
المغصوب منه بالخيار ان يشأ ضمن الغاصب والغاصب يرجع

انما هو الغاصب المستهلك وان تنازع من المستهلك ولا يرجع هو على الغاصب
 وكذلك لو غصب من الغاصب غاصب اخر فهلك في يد الثاني او استهلك
 فان المصوب منه الاول بالخيار وانما يستقر حاصل الضمان على الثاني
 ولو اودعه عند رجل وهلك عند المودع فالمصوب منه
 بالخيار ان تنازع من الغاصب ولا يرجع الغاصب على المودع وان
 تنازع المودع ويرجع المودع على الغاصب بما ضمن ولو
 استهلك المودع فالجواب على ذلك ويستقر حاصل الضمان
 على المودع وكذلك لو اجرها للغاصب او رهنه فهلك
 كان للمصوب منه ان يضم اليهما شئ فان ضمن الغاصب ليس
 له ان يرجع على المستاجر ولا على المرتهن وليكن يسقط دينه
 بهلاك الرهن في يد المرتهن وان ضمن المرتهن والمستاجر رجع
 على الغاصب بما ضمن الا اذا استهلكه فلا يرجع به على
 احد مسله ولو اعاره الغاصب فهلك عند المستعير
 كان للمصوب منه الخيار على ما ذكرنا وايضا ضمن لا يرجع على من
 حبه ولو استهلكه المستعير يستقر حاصل الضمان عليه
 مسله ولو باع الغاصب فالمصوب منه بالخيار يضم
 اليهما شئ فان ضمن الغاصب جاز بيعه والتميز له وان ضمن
 المشتري رجع بالتميز على البائع وبطل البيع بما ضمن عليه
 ولو نقص المصوب منه في يد الغاصب ضم الغاصب
 النقصان بردة على المصوب منه مع ضمان النقصان
 الا ان يكون ذلك النقصان جناية غير الغاصب فالمصوب
 منه بالخيار في ضمان النقصان ان تنازع من الغاصب ويرجع

انما هو الغاصب المستهلك وان تنازع من المستهلك ولا يرجع هو على الغاصب

فان تنازع من الغاصب غاصب اخر فهلك في يد الثاني او استهلك

الغاصب على الجاني وان تنازع من الجاني ولا يرجع على الغاصب مسله
 ولو ازيد المصوب في يد الغاصب فلصاحبه ان يشتريه
 مع الزيادة لانه هذا المالكه ونما ملكه لما ملكه مسله
 لو اعتصب من رجل جارية او غلاما قيمته الف درهم وقت
 الغصب فارتدت قيمته في سبعة اوبدين وان نقصت
 ثم هلك عنده ضمن قيمته وقت الغصب بالاجماع ولو لم
 يهلك فرده على صاحبه فانه ينظر ان كان النقصان في القدر
 ضمن قيمة النقصان وان كان النقصان في الشئ فلا يضم
 ولو استهلكه بعد النقصان ضمن قيمته وقت الغصب
 فان استهلكه بعد الزيادة نحو ان يبيعه ويسلمه الى
 المشتري فهلك في يد المشتري فالمصوب منه بالخيار
 ان تنازع من الغاصب قيمته وقت الغصب فجاز البيع
 والتميز للغاصب وان تنازع من المشتري قيمته وقت القبض
 بطل البيع ويرجع على الغاصب بالتميز وليس له ان يضم
 الغاصب قيمته وقت التسليم في قول ابي حنيفة وفي قول
 ابي يوسف ومحمد له ان يضم قيمته وقت التسليم
 ان شاول وقتله الغاصب خطا بعد ما ارتدت قيمته
 فالمصوب منه بالخيار بالاجماع ان تنازع من الغاصب
 قيمته وقت الغصب حالا وان تنازع من عاقله القاتل قيمته
 والقتل زايده في ثلث مئين ولو كان الشئ المصوب
 حيوانا سوا بني آدم فقتله الغاصب بعد الزيادة فعند

5

ابى حنيفة لا يغرم الا قيمته وقت الفسخ لان ضمان غير
اذم لا حمله العاقله فهو كاستهلاك الاموال وعندهما
المغضوب منه بالخيار كما ذكرنا في الاموال ولو ولدت الحاربه
المغضوبه ولدا قالوا لا امانه عندنا وعند الشافعي مضمونه
ولو استهلك الغاصب ضمن قيمته بالاجماع ونجبر نقصان
الولادة بقيمته الولد عندنا وعند زفر لا نجبر ولغيره الغا
صب ما التقصير من الامر بالولادة وانما يجبر النقصان بالولد
عندنا اذ ارد الولد على المغضوب منه واما اذا هلك الولد
في يد الغاصب لا يجبر بالاتفاق قال ولا اجرة على الغاصب
صب في استخراجه عبد الغصبة ولا في سكره ارضها وهذا
عندنا وعند الشافعي يجب عليه اجر مثله لان من مذهب
علمائنا ان مجرد المنافع لا قيمة له الا بالعقد او ما يقوم مقام
العقد من الشروط وعنده المنافع تتقوم بدون الشرط قال
واذا ابقا العبد المغضوب من يد الغاصب فالمغضوب منه بالخيار
ان يشاء ان ينظر الي ظهور العبد في اخذه وان يشاء ان يترصد
ضمن الغاصب قيمته ثم اذا اظهر العبد بعد ذلك فانه
ينظر ان اخذ صاحبه القيمة التي سماها ورضي بها اما بقضا
دقهما عليها او بقيام البينة او بتكول الغاصب عن البين فلا
سبيل له على العبد عندنا وعند الشافعي له ان يأخذ عبده بعينه
ولو اخذ القيمة بقول الغاصب او بتعيينه على ما يدعيه الله
المغضوب منه من الزيادة فان المغضوب منه بالخيار ان يشاء

9

9

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الاروة

حسب القيمة ورضي بها وسلم العبد للغاصب وان شئت لم
القيمة الترافها واستثنى العبد والغاصب ان
حسب العبد حتى ياخذ القيمة ولو مات عند الغاصب قبل ان
القيمة عليه فلا يرد القيمة ولكن ياخذ من الغاصب فضل القيمة
ان كان في قيمة العبد فضل على ما اخذه وان لم يكن فيها فضل
فلا شيء له سوى القيمة الماخوذة وروي عن ابي يوسف انه
قال اذا ظهر العبد بقيمته مثما قال الغاصب فلا خيار
للمغضوب منه ولا سبيل له على العبد وفي ظاهر الرواية له
الخيار من غير تفصيل ولو كان المغضوب يد براء او عن
الغاصب فانه يضمن القيمة لان المدبر يضمن بالغصب و
لكن لا يصير ملكا للغاصب حتى انه لو ظهر بئره على مولاه
ويسترد منه القيمة وليس للغاصب حبسه لاجل القيمة
لانه لا يجوز بيعه فلا يجوز حبسه بالدين مثله ولو
كان المغضوب ام ولد فلا ضمير على الغاصب عند ابي حنيفة
لان من اصله ان ام الولد ليست بمال عند ابي يوسف ومحمد
كالمدبر وفرق ابو حنيفة بين المدبر و ام الولد في الغصب
وسوي بينهما في الشر والوقبضهما المشتري يتسلم المبيع
وهلك عند المشتري لا ضمان عليه فيهما جميعا عند
ابي حنيفة وعندهما ضمن المشتري القيمة فيهما جميعا
ولو جنى كل واحد منهما نجس على الحان ان شر الحائز فيهما
جميعا بالاجماع قال ومن اتلف على الذي خمد او خنزيرا او كان النطف

6

العبد

8

8

8

حتى على

مسلم كان على المتلف قيمة ما تلف الا ان يكون ذميا فيكون عليه
 مثله الخمر والخنزير لا تخلوا اما ان يكون لمسلم ولا من كان للمسلم
 فلا ضمان على متلفهما سوا كان المتلف مسلما او ذميا وان كان
 لغيره يجب الضمان على المتلف سوا كان المتلف مسلما او ذميا غير
 ان المتلف اذا كان ذميا عليه مثل الخمر في الخمر وان كان مسلما
 يجب عليه قيمة الخمر وفي الخنزير عدا يجب القيمة عليهما لان
 الخنزير لا مثله من جنسه هذا في قول وفي قول الشافعي لا ضمان
 على متلف الخمر والخنزير حال **مسئله** ولو استهلك مسلم
 او ذميا لغيره خنزير ثم اسلم الطالب والمطلوب او اسلما جميعا فلا
 يبرأ المستهلك عن الضمان الذي لزمه لان الواجب هي القيمة
 والقيمة دراهم او دنانير والاسلام لا يمنع عن قبض الدراهم
 والدنانير **مسئله** ولو استهلك ذميا لغيره خمر او وجب عليه
 مثله ثم اسلم الطالب او اسلم سقط الخمر عن ذمته ويرى
 لاجماع ولو اسلم المطلوب الاول او لا ثم اسلم الطالب بعده
 او لم يسلم ففي قول ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة انه يبرأ
 من الخمر ولا يتحول الى القيمة كما لو اسلم الطالب وعند محمد
 وزفر وعافيه وهو رواية عن ابي حنيفة ان المطلوب لا يبرأ
 ويتحول من الخمر ما عليه الى القيمة كما لو كان الاستهلاك بعد
 الاسلم فانه يضمن قيمتها للذمي كذا اذا اسلم بعد الاستهلاك
 او مسله ولو كان الخمر لمسلم اغتصبها منه فبرأ
 او مسلم فتخللت عنده او خللها الغاصب كان للمفوض

المتلف

او ذميا

او ذميا عليه

يبرأ
بقية

ان اورد

الفاصل

منه ان يسترده ولو هلك عند الغاصب بعد ما صار خلا فلا ضمان
 عليه لان الغصب لم يوجب عليه الضمان فلا يوجب عليه الضمان
 بعد ذلك فان استهلكه الغاصب بعد ما صار خلا ضمن مثله
 خلا لصاحبه لانه وجب الضمان بسبب اخر سوى الغصب وهو
 الاستهلاك ولو اغتصب جلد ميتة للذمي او للمسلم فهاك
 في يده او استهلكه فلا ضمان عليه لان الميتة والدم ليسا بمال
 في الاديان كلها ولا ضمان على متلفها ولو دبح الغاصب جلد
 الميتة وصار مالا كان لصاحبه ان يسترده ثم ينظر ان يدفعه
 بشي لا قيمة له كالترتيب والتشميس لم يفرم له شيئا
 لانه لم يوجد فيه للغاصب الا مجرد العمل ومجرد العمل لا قيمة له
 الا بالشرط او ما يقوم مقام الشرط ولم يوجد وان دفعه بشي
 له قيمة كالعقير والقروض ضمن للغاصب ما زاد الدباغ
 فيه وان استهلكه الغاصب بعد الدباغة ان كان دفعه بشي لا
 قيمة له ضمن قيمته لصاحبه بالاجماع وان كان دفعه بشي
 له قيمة لم يضمن لصاحبه شيئا عند ابي حنيفة وعندهما
 يفرم قيمته لو كان الجلد ذكيا غير مدبوغ وذكر
 في ظاهر الرواية ان علي فولهما يفرم قيمته مدبوغا
 يعطيه صاحب الجلد ما زاد الدباغ فيه **مسئله** ومن اتلف شيئا
 لرجل مماله مثل من جنسه ثم انقطع ذلك عن يد الناس
 صار مثله غير موجود لا يضمن قال ولا يضمن خبير فصاحب
 المال بالخيار ان يشأ انتظر الى وجود مثله فياخذ المثل

القيمة

وهو العتق

٨٧

وان شأله ينشروا اخذ القيمة واختفلوا فيه على
ثلاثة اقوال قال ابو حنيفة يضمن قيمته وقت الخصو
مة وقال ابو يوسف يضمن قيمته وقت الاستهلاك
او وقت الغصب وقال محمد بن عمر قيمته اخر ما كان مو
جودا وبه اخذ الهذا **وقال** ومن عدا على قلب رجل
فهي شمة وكان القلب فضة كان حاجب القلب بالخيار
ان شأله مملشوما ولا شئ له غيره وان شأله مملشوما
مصوغا من الذهب وان كان ذهبيا كان بالخيار ان شأله
خذ مملشوما ولا شئ له غيره وان شأله تركه وضمنه قيمته
مصوغا من فضة وانما يفعل هكذا توقيعا عن الضرر والربا لانه
لو قوم كل واحد جنسه فلا تخالو عن الضرر والربا لانه لا
يجوز تقويمه جنسه بمقدار وزنه لانه في تقويمه بذلك
مضرة لصاحبه لان الصباغة قيمة ولو قوموا باكثر من وزن
نه يجوز ربوا فلذلك يقوم بخلاف جنسه ولو اراد ان يضمنه
قيمة النقصان وبأخذ الهشوم فليس له ذلك لانه لا ينقص
من وزنه شئ فاخذ قيمة النقصان معه بودي الى الربوا و
بعد ما قضى عليه بالقيمة من خلاف الجنس لو تفرقا قبل
التقاضي من الجانبين فانه لا يبطل القضي لان القيمة قائمة
مقام العبر وعند زفر يطل لانه صرف ثم الذهب والفضة
بالصباغة لا يخرجان عن اعتبار الوزن وغير الذهب و
الفضة من الحديد والصفير والنحاس وغير ذلك فقد

يبيع
بقيمة
الربوا
١٢١

سرا عن

تخرج بالصباغة عن حد الوزن وقد لا يخرج فان كان لا
تخرج عن حد الوزن بالصباغة كما اذا كان في موضع
يباع وزنا ولا يباع عددا فيعوز حكمه كالذهب
الفضة المصوغ فاذا كسره رجل لرجل او احدث
فيه عيبا فاحتشا او يسير الخبير صاحبه من الجنس
بغير شئ وبين التسليم الى الكاسر بالقيمة من الدراهم
والذناثير ولا يجوز التقاضي من شرطه بالاجماع
وان كان خرج بالصباغة عن حد الوزن وصار عددا
فانه ينظر ان كان الكسر لم يورث فيه عيبا فاحتشا
فليس لصاحبه خيار الترتك ولكنه يضمنه له
لنفسه ويضمنه النقصان من جهة القيمة لانه لا يورث
الى الربوا وان كان الهشوم اورث فيه عيبا فاحتشا فضا
حبه باله بالخيار ان شأله يضمنه وادخله قيمة النقصان
وان شأله سلمه الى الكاسر وضمنه قيمته صحيحا غير
مكسور مسلمه واذا كسر رجل لرجل ديناره او
درهمه فانه ينظر ان كان مكسورا وصحهما لا
يتفاوت لاصمان على الكاسر وان كان يتفاوت لهما على
الخيار ان شأله يضمنه الكسور لنفسه ولا شئ له وان
شأله سلمه الى الكاسر وضمنه مثله غير مكسور
لانه مثلي ولو كسر درهم لرجل وتبين انه كان ستوقا
او صاها وقبل الكسر ان كان يروح فلا ضمان على الكاسر

الفصيص والخيار لصاحب الثوب دون القاصب لان مالاه متبوع
 ومال القاصب تبع في الخيار لصاحب المتبوع مسله ولما
 غصب من رجل ثوبا ومن الاخر صبغا فصبغه به ضمن
 لصاحبه الصبغ صبغا مثله صبغه لانه ان تلف حيث صبغ به
 الثوب وهما بعد ذلك كانه صبغ بصبغ نفسه وحكمه ما
 ذكرنا مسله ولو ان ثوبا هبت به الريح فالقته في صبغ
 انسان فان صبغ به الثوب والصبغ مما يزيد في قيمته فما
 حب الثوب بالخيار بين ان يحسر الثوب ويغيره لصاحب
 الصبغ ما زاد الصبغ فيه وبين ان يترك عليه فيضمنه قيمة
 ثوبه ابيض وان ابيد ذلك بيع الثوب المصبوغ ويضرب فيه
 صاحب الثوب بقيمة ثوبه ابيض ويضرب فيه صاحب الصبغ
 بقيمة ما زاد الصبغ فيه في يقسمان الثمن على ذلك مسله
 ولو صبغ القاصب الثوب المصبوب الاسود فان ابا حنيفة
 قال السواد نقصان وما حب الثوب بالخيار بين ان يتركه
 للقاصب ويضمنه قيمة ثوبه ابيض وبين ان يأخذ الثوب
 بويضمنه قيمة النقصان وعند ابو يوسف ومحمد السواد
 زيادة فيكون حكمه ما ذكرنا في العصفرو قبل الاختلاف
 بينهم على الحقيقة لان جواب ابي حنيفة خرج في السواد
 الذي ينقص الثوب وجوابهما خرج في السواد الذي يزيد
 في الثوب وقبل ان هذا اختلاف زمان في زمان ابي حنيفة
 كان السواد نقصاناً وفي زمانهما كان السواد زيادة

يمت
 ينه
 ١٢١

كتاب الشفعة قال الشيخ الامام محمد

قال ابو جعفر رضي الله عنه ولا شفعة فيما سوي الدور والعقار
 يعني لا حجب الشفعة في المنقولات خال وانما حجب في العقارات
 كالدور والكرم والحانوت والطاحونة وغيرها وانما حجب الشفعة
 فيما اذ املك بعوض هو عين مال فاما اذ املك بعوض عوضا
 له به والصدقة والوصية والميراث او ملك لبس هو عين مال
 فلا شفعة فيها كما اذ جعلت مهورا في النكاح او بدلا في الخلع
 او صلح عليها من دم العمد مسله ولو تزوجها على مهر مشهور
 ثم باع داره منها مهرها حجب فيها الشفعة ولو تزوجها على
 غير مهر او على الدار ثم فرض لها داره مهر لها فلا شفعة و
 لو صلح من الجنايا لاني يوجب الارش دون القصاص على دار حجب فيها
 الشفعة بالارش ولو جعلت اجرة في الاجارة فلا شفعة فيها
 لا زيد لها لبس بعين مال مسله والشفعة ثلثة شريك
 ليريقا سر في ذلك المبيع وخالط وهو الذي يقاسم ويقبض له
 خالصه في الطريق او في الشرب والحجار الملازق والاهم الشر
 يك ثم الخليل ثم الحجار الملازق وعند الشافعي لا يثبت الشفعة
 الا لشریک ليريقا سر ونذكر مسله جميع حكمه هو لا
 الشفعةا وهي ان دارا فيها منازل وباب الدار الى سعة غير
 نافذة وابواب المنازل الى هذه الدار وكل منزل منها لرجل
 على حده الامن لا منها بين رجلين وهذا المنزل المشترك

١٢٠

دار فيها فالشفعة للجار الملازق ودون الجار المتقابل وكذلك
لو ان نفر اخصا يستقي منه اراضي معدودة او كرم معدودة
فبيعت ارض من تلك الاراضي او كرم منها فغير شفعة الجار
كلهم خلط فيها ولو كان النهر عاما فان الشفعة للجار الملازق
والحد الفاصل بين العام والخاص فقد روي بعضه بالاحصاء وقال
بعضهم اذا كان حد من الهامة فهو خاص وان كان اكثر من ذلك
فهو عام وقال بعضهم ذلك موكولا الى راي القاضي فان رآه
صاقي اهل ولا بالشفعة وازراه علما فحق للجار قال واذا
وقع البيع فيما يجب فيها الشفعة ولم يعلم الشفيع بذلك
لكنه علم بذلك فان شهد بمكانه فهو على شفيعته
والابطال شفعة الاصل في هذا ان الشفعة يجب بالبيع
ويستحق بالطلب والمالك بالاختار ومعنى قولنا ان الشفعة
يجب بالبيع فان الشفيع لو طلب الشفعة قبل البيع لا يبيع
طلبه ولو سلم الشفعة قبل البيع فتسليمه باطل ولو
سلم بعد البيع وهو لا يعلم بالبيع بطلت شفيعته لان
التسليم حصل بعد وجوده مسألة ولو سكت بعد
البيع ولم يطلب ان كان سكوتة بعد العلم بالبيع بطلت
شفيعته وان كان لا يعلم بالبيع لا يبطل شفيعته با
السكوت ويستحق بالطلب والطلب طلبان طلب مو
ثبة وطلب استحقاق اما طلب الموائمة فعند سما
عه العيب بالبيع من غير سكوت ولا شهد على طلبه ثم

جار ملازق على ظهره فباع احد الشريطين في المنزل
نصيبه فان الشفعة للشريك الذي لم يقاسم ولا يسلم
الشريك شفيعته او لم يطلب عند سماعه بالبيع فان
الشفعة لا رباب المنازل لانهم خلطوا في الطريق وخلطتهم
اخضر من خلطه اهل السطة لانهم خلطوا في طريق المنزل
ليس لهم في الدار خلطة ولولا لم يطلبوا عند سماعهم بالبيع
ولو سلموا جميعا الشفعة الا واحد منهم فهو اولى من اهل
السطة ولو سلموا جميعا فان الشفعة لاهل السطة كلهم
ويستور في ذلك الملازق وغير الملازق لانهم خلطوا في الطريق
ولو سلموا جميعا ولم يطلبوا الشفعة عند السماع
بالبيع فالشفعة حينئذ للجار الملازق مسألة ولو
ان سطة غير نافذة وفي السطة دور طين ففهم فيها ثم ان
واحد من اهل السطة باع داره من اهل السطة او من اهلها
فاهل السطة كلهم شفيعا ويستوي الملازق وغير الملازق
ولا نهى كلهم خلطوا في الطريق ولو كانت في السطة العليا
فاهل السطة السفلى فاهلها والا بالشفعة من اهل السطة
العليا لان خلطتهم اخضر من خلطة اهل السطة العليا ولو
بيعت دار في السطة سطة غير نافذة فان بيعت دار في
السطة العليا واهل السطة السفلى فيها سواء لان خلطتهم
في السطة العليا سواء لو كانت السطة نافذة فبيعت

به يتكبد حتى يذهب الى المشتري او الى البايح ان طالت انا
 لدار في يده او الى الدار المبيعة فان كانت الدار في يد
 المشتري ان شا الله على المشتري وان شا الله على الدار ولو كان
 عند المشتري ان شا الله بطلت شفيعته ويطلب عند واحد من هؤلاء طلبا
 طلب من البايح بطلت شفيعته ويطلب عند واحد من هؤلاء طلبا
 طلب آخر وهو طلب الاستحقاق ويشهد على ذلك شهودا اذا ثبت
 الشفيع الشفيع بطلين واي المشتري ان يسلمها اليه فهو على
 شفيعته ابدأ ولا يبطل الشفيع بعد ذلك بترك الطلب في ظاه
 هو الرواية وروي عن محمد انه قال اذا مضى شهر ولم يطلب من
 اخر بطلت شفيعته وهو واحد الروايتين عن ابي يوسف وروي
 عنه في رواية اخرى انه قال له ان طلب في كل مجلس من مجا
 لس القاضى فاذا انزله مجلسا من مجلس القاضى بطلت شفيعته
 وكذلك اذا اخصما الى القاضى فان القاضى يوجب للشفيع
 لاحضار التمثل قد رما بيري فان احضر التمثل في تلك المدة قضى
 له والا بطل الشفيع ولا ينبغي للقاضي ان يقضي له بالشفيع حتى
 يحضر التمثل وانقضى فلا يبطل قضاءه وكان للمشتري ان يحبس الدار
 عن الشفيع حتى ينفذه التمثل وانما يملك الشفيع الدار اما بقضا القا
 ضي او بتسليم المشتري اليه ولا يملكها الشفيع قبل ذلك وان ثبت
 شفيعته بطلين حتى ان المبيع لو كان كرم ما فاعل المشتري ثما
 السنع رما سلبين فانه لا يكون مضمونا عليه ولا يطرح عن الشفيع من
 الثمن لانه اكل من ثماره اذا كان الثمار حدثت بعد ما قبض المشتري
 الكرم فهذا معنى قولنا انه يملك بالخذ لا بالطلب على الافراد

بالكره في حقه والتميز

لا يملك

بعد الشفعة لا يملك

ولفظ الطلب وروي عن محمد بن مقاتل الرازي ان الشفيع يقول طلبت
 الشفعة واطلبها وانا طالبها وروي عن محمد بن سلمه انه قال
 يقول طلبت الشفعة فحسب فقط وروي عن محمد بن حنفية
 المندوي انه قال لا يراعي الفاظ الطلب فاذا اطلب الشفعة
 باي لفظ طلب بعد ان يعرف انه قد طلبها فقد كفي لان محمد
 رحمه الله لم يشتغل في كتبه بمراعاة الفاظها **قال** واذا
 كان ثمن المشفوع فيه له مثل اخذه الشفيع بمثله واذا لم
 يجر له مثل اخذه الشفيع بقيمته لان ما لمثل له من جنسه
 بقيمته تقوم مقامه **قال** الحضر في الشفعة التي يقضي
 بها ينظر ان الدار في يد البايح فلا يقضي للشفيع بالدار حتى
 يكون البايح والمشتري حاضرين اما حضرة البايح فلا
 البديل له واما حضرة المشتري فلا ان الملك له فاذا فضله
 بحضرتهما نقد الشفيع التمثل الى البايح ويكون عهده عليه
 ويبطل البيع الذي يجري بينه والمشتري وان كان الدار مسجلة
 الى المشتري فحضرة البايح ليس بشرط لانه لا يملك له ولا ملك له
 وانما يشترط حضرة المشتري خاصة فاذا قضى للشفيع بال
 الشفعة فانه ينقد التمثل الى المشتري ويكون عليه العهد
 ولا يبطل البيع الذي يجري بين المشتري والبايح **قال** والشفعة
 للشفيع على عدد دروسهم لا على قدر انصبا بهم وهذا عندنا وفي
 قول الشافعي الشفعة على قدر الانصبا وصورة المسئلة وهو ان
 دار بين ثلاثة نفر واحد من نصفها والاخر ثلثها والاخر سدسها

فباع صاحب النصف جميع نصيبه فطلب الشريكان الشفعة
قضى بينهما نصان في قول علمائنا وفي قول الشافعي يقضى بينهما
الثلاثة الصاحب الثلث وثلثها لصاحب الشدس على مقدار الانصاف
ولو ان دار بيعت ولها شفعان جاز لجوار احدهما ثلثة ارباع الدار ولا
خرجوا الدار بعها او جوار قدر شبر من الدار فطلب جميعا الشفعة
قضى بينهما نصان عندنا وعند الشافعي لا تجب الشفعة للجار ولو حضر
واحد من الشفعاء او لا قانئت شفعته فان القاضي يقضى له جميع الشفعة
ثم اذا حضر شفعين اخر واثبت شفعته فانه ينظر ان كان الثاني شفعيا
مثل الاول يقضى له بنصف الدار وان كان الثاني اول من الاول كما ان الاول
جاز وهو اخلط فان القاضي يطل شفعة الاول ويقضى لجميع الدار للثالث
وان كان الثاني دون الاول بالشفعة فان القاضي لا يقضى للثاني بالشفعة
وكذلك حكم الشرا لو ان رجلا اشترى دارا وهو شفعيها لم
جاءه شفع مثله قضى القاضي له بنصفها وان جاءه شفع اخر او
منه قضى القاضي له جميع الدار وان جاءه شفع دونه فلا شفعة له
قاله واذا اختلف الشفعين والمشتري في الثمن فان القول في
ذلك قول المشتري مع يمينه والشفيع بالخيار ان يشأ
بالثمن الذي قاله المشتري وان شأ ترك ولو ان البائع
والشفيع فانه ينظر ان لم يقو البائع باستيفاء الثمن فالقول
البائع وبأخذ الشفعين بذلك ولا يصدق المشتري على الزيادة
وان كان البائع اقربا سنبغا الثمن قيل ذلك ولا يصدق البائع
والقول قول المشتري هذا اذا لم يقم لاحدهما بينه ولو

المطابق
للمذهب
في
الشفعة
والمشتري
في
الثمن
فان
كان
المشتري
اقربا
سنبغا
الثمن
فيلزم
البائع
بذلك
ولا
يصدق
المشتري
على
الزيادة
وان
كان
البائع
اقربا
سنبغا
الثمن
فيلزم
المشتري
بذلك
ولا
يصدق
البائع

اقام لاحدهما البينة على الافراد قيلت بينة وان اقام جميعا
البينة فالبينة ببينة الشفعين في قول ابي حنيفة ومحمد وقال
ابو يوسف البينة ببينة المشتري لانه ثبت الفصل كما لو
اختلف البائع والمشتري في الثمن واقام جميعا البينة قيلت
بينة البائع بالاجماع ولا ابي حنيفة علتان في هذه المسئلة احدهما
اعتل بها ابي يوسف لا ابي حنيفة ولم يأخذ بها والاخر اعتل بها محمد
واخذ بها اما علم ابي يوسف فهو ان الشفعين هما شبه بالمدعي
غير لان علامة المدعي ان يكون مخيرا في دعواه اذا ترك الادعي
يترك ذلك وهما هنا الشفعين مخير في الدعوى والمشتري
مجبور على الدعوى والبينة انما تقبل من المدعي واما علم محمد
لا ابي حنيفة التي اخذ بها فهي ان المشتري ظهر منه اقرارا ان
ار بما قال الشفعين واقرارهما يقول لنفسه فقد ظهر في حق
الشفيع عقد ان قلنا ان يأخذ بايهما نشأ اذا العقد الثاني لا يفسخ
العقد الاول في حق الشفعين الا ترى انهما لو تبايعا دارا بالثمن
تبايعا بالقبض فان العقد الثاني يرفع العقد الاول في حقهما وفي
حق الشفعين كلاهما قائمان قلنا ان يأخذ باي العقدين شأنا
هما هنا وهذا خلاف البائع والمشتري اذا اختلفا واقام جميعا البينة
فان البينة ببينة البائع لما ان هناك لم يظهر الا عقد واحد ان
العقد الثاني يرفع العقد الاول في حقه وكذلك على العبارة الاولى
لان البائع اشبه بالمدعي لانه لو ترك دعواه يترك مسئله ولو
اختلف الشفعين والمشتري في مقدار ارقية العرض الذي هو بطل

الدار فان القول قول المشتري مع بيئته وان اقام جميعا البيئتين فاما
البيئتين فاما بيئته المشتري لانه اثبت الفضل بالقيمة وهذا قول
ابن يوسف ومحمد وهو قول ابي حنيفة على قياس العلة التي اعتل بها
محمد لانه ما ظهرها هنا الا عقد واحد وهو العقد على عرض واحد
بعبئته وانما اختلفا في قيمة العرض الذي وقع عليه العقد وفي
قول ابي حنيفة على قياس العلة التي اعتل بها ابو يوسف لا يحنيفة
ينبغي ان يكون البيئتين بيئته الشفيع لانه اشبه بالمعنى وهكذا
ذكر الطحاوي قال وللشفيع خيار الرجوع في ما اخذه بالشفعة
اعلم بان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء المستقبلي فيثبت في
الشراء المستقبلي من الرد خيار الرجوع ومن الرد بالعبء اذا علم
فان كان المشتري قد ردّها ولم يرها الشفيع او انرا المشتري
البائع من العبء فلا يبطر خيار الشفيع في الرد بالعبء لو كان
التمنع على المشتري موجلا فلا يجوز له الاجل اجلا للشفيع
وهو الخيار ان شاء قبل التمنع واخذ الدار في الحال وان شئنا انظر الى
محل اجل التمنع ثم ياخذها وكذلك لو كان المشتري اشترى
عليه بالخيار ثلثة ايام ثم اخذها الشفيع فليس له الردّها كما
لا الشرط قال ومن اشترى دارا من رجلين صفقة واحدة
وقبضها او لم يقبضها فاراد الشفيع ان ياخذ ما باع احدهما
دون الاخر فليس له ذلك لان المشتري واحد والشفعة
واحدة فليس له ان يفرق الصفقة عليه ولو كان المشتري
اثنتين والبائع واحد اشترى جميعا صفقة واحدة او

ولم يختر الدار بالبيع

وهو الشفيع

بشرط ان يكون له خيار الرجوع

صفقتين كان للشفيع ان ياخذ نصيب احد المشتريين ايها
شئنا بما قام عليه لان الشفعة في الاصل لدفع اذى الجار وكان
له ان يرصو خوارجا احدهما دون الاخر وسواء كان قبل قبض الدار
او بعده وانما ينظر الى المشتري ان كان المشتري واحد اشترى
ما لنفسه او لجماعة بتوكيلهم اياه والبائع واحد او جماعة فاما
شترىها المشتري بصفقة واحدة كان للشفيع ان ياخذ الكل
او يدع والبسر له ان يفرق الصفقة على المشتري ولو كان جماعة
اشترىوا لانفسهم او لواحد بتوكيله اياهم صفقة واحدة
او متفرقة فالشفيع ان ياخذ نصيب احدهم بالشفعة مسله
ولو ان رجلين اشترى ارضين او دارين والداران والارضان
متكافئتان في قربة واحدة او في قريتين وشفيعهما رجل
واحد كان له ان ياخذهما جميعا او يدع ولو كان يشفيعهما مختلفا كان
لكل شفيع ان ياخذ ارضه التي هو شفيعها والدار التي هو شفيعها
قال في الشفعة لا يورث وهذا عندنا ونحوه الشافعي يورث
وصورته وهو ان دارا بيعت ولها شفيع فطلب الشفعة واثبتها
بطلب ثمرات قبل الاخذ بالقضا او بتسليم المشتري اليه فاراد
ورثة اخذها فليس لهم ذلك ولو كان الشفيع ملكها بالقضا او
بتسليم المشتري اليه ثمرات يكون ميراث الوارثته قال في
المشتري مال كما اشترى حتى ياخذ الشفيع بالشفعة
فان باعه المشتري قبل حضور الشفيع ثم حضر الشفيع
فهو بالخيار ان شاء اخذه بالبائع الاول وان شاء اخذه بالبائع الثاني

فان اخذه بالبيع الاول انفسخ البيع الثاني وان اخذه بالبيع الثاني فم
 البعان جميعا ولو وجد الشفيع المشتري الثاني والدار في يده
 والمشتري الاول غائب فان راد الشفيع ان يأخذ الدار بالبيع الثاني
 فله ان يأخذها من المشتري الثاني وحضرة المشتري الاول ليس
 بشرط وان اراد ان يأخذها بالبيع الاول فليس له ذلك حتى حضر
 المشتري الاول والمشتري الثاني جميعا ولو باع نصف الدار ولم
 يبع جميعها فان راد الشفيع ان يأخذ بالبيع الاول اخذ جميع الدار و
 بطل البيع في النصف الثاني من المشتري ولو اراد ان يأخذ النصف بالبيع
 الثاني كان له ذلك وبطلت شفيعته في النصف الذي في يد المشتري
 الاول ولو وهب المشتري الاول جميع الدار وسلمها اليه ثم حضر
 الشفيع والمشتري وهو هوب له حاضر ان كان له الدار الحق بشفيعته
 شفيعته بالبيع دون الهبة فاذا اخذها به بطلت الهبة والتمن
 للمشتري وان حضر الشفيع وهو هوب له فلا خصوصية
 معه من يجد المشتري ثم يأخذها بالبيع الاول وبطلت الهبة و
 لو وهب المشتري نصف الدار مقسوما وسلمه الى الموهوب له
 ثم حضر الشفيع فان اراد ان يأخذ نصف الباقي بنصف التمن فليس
 له ذلك وانما يأخذ جميع الدار جميع التمن وبطلت الهبة و
 يكون جميع التمن للمشتري دون الموهوب له ولو اشترى
 نصف الدار مشاعا ثم قاسم مع البائع ثم جاء الشفيع وطلب الشفعة
 واشتريها فلان القاضي يقضي له بنصيب المشتري مقسوما وليس
 له ان يبطل قسمة كانت قسمته يقضيها بقضا قاضي او غير

المشتري

ان اخذه

بشرط
 ان يكون
 حاضرا
 في وقت
 البيع
 وان
 يكون
 له
 الدار
 في
 يده
 او
 في
 يد
 غيره
 من
 اهل
 الدار

سواء

فمضا قاضي ونصيب المشتري وقع من جانب الشفيع او من جانب آخر
 قاله للشفيع ان تمتع من اخذ البيع بالشفعة وان يذله المشتري
 حتى يقضيه القاضي لان في قضا القاضي زيادة منفعة وهي معرفة
 القاضي بسبب ملكه وعلم القاضي منزلة الشهادة التي
 فهذا احوط من الاخذ بغير قضا قال ومن اخذ الدار بالشفعة
 فبنا فيها بنا ثم استخفت الدار ونقض عليه البنا رجع الشفيع
 على الذي نقدا التمن اياه بالتمن خاصة ولا يرجع عليه بقيمة التمن
 خلا والمشتري لان المشتري مغرور وبابنه ضمن له فيها
 فتمت بطلته حيث زعم انه يجوز بيعه واما الشفيع فانه غير
 مغرور لانه يأخذ من ثمنه او ابي وكذلك مسألة الماسورة
 وهي ان جارية لرجل اسرها العبد واجر زوها بدرهم
 ثم ان رجلا من ادخل اليهم بامان فاشتراها من الحربي وا
 خرجها الى دار الاسلام فامولها الاول واخذها من المشتري
 بما قامت عليه فاستولدها ثم جاء مستحق فاستحقها و
 اقام بالبينة انهما مولد له او مدبرة فان القاضي يقضي له با
 لجارية والعقد بقيمة الولد ثم ان هذا المولي يرجع على المشتري
 من الحربي بالتمن الذي دفعه ولا يرجع عليه بقيمة الولد خلا
 المشتري اذا استولد جارية بالشر ثم استخفت فانه يرجع على
 بايعه بالتمن بقيمة الولد لان هذا المولي انما اخذها من المشتري من
 العدو بغير رضاه فصارت كالشفيع وكذلك الحكم
 في مسألة القسمة وهي دار بين رجلين اقتسماها بقضا او غير

قد تم

بالسنة

قضا فبنا... في نصيبه بناء... استحوذ نصيبه ونقص عليه البناء
يرجع على شريكه في الدار... فيها حصل له بالقسمة ولا يرجع
عليه بقية ما نقص من بناءه لأن كل واحد منهما محبور على القسمة مع
شريكه الآخر... لو طلب القسمة وإلى الآخر أجبره القاضي
على القسمة مع شريكه... لو كانت دار بينهما فاقسماهما
خذ كل واحد منهما دارا على حدة... غير قضا القاضي ثم بنا أحدهما في
دار التي حصلت له والمسئلة... حالها فانه يرجع على شريكه بنصف
قيمة البناء... ويجوز التقاضي بينهما... في قول أبي حنيفة
وفي قول أبي يوسف ومحمد لا يرجع ولو كان القاضي هو الذي قسم
فلا يرجع عليه بقيمة بناءه بالأجماع ولكنه يشاركه في الدار قال
ومن اشترى دارا وقبضها وبنا فيها أو غرس في الأرض أشجارا ثم
حضر شفعيها فان القاضي يقضيه له بالشفعة ويأمر المشتري بنقص
البناء وقلع الأشجار التي أحدث فيها إذا كان في القلع نقصان قال
دال الشفعي أن يأخذها مع البناء والأغراس بقيمتها مقلوعة فله ذلك
هذا في ظاهر الرواية وروي عن أبي يوسف أنه قال لا يجبر المشتري
على قلع البناء والأغراس ولكن الشفعي بالخيار أن يشأ أخذها مع البناء
الأغراس بقيمتها قائمة على الأرض غير مقلوعة وإن شارك به
أخذ الشافعي ولو أن المشتري زرع في الأرض ثم حضر الشفعي
فإن المشتري لا يجبر على قلعه بالأجماع ولكنه ينتظر إلى وقت
الأدرك ثم يقضى للشفيع ولو جعلها المشتري مسجد أو مقبرة
فدفن فيها الموتى أو رباطا ثم حضر الشفعي كان له أن يأخذها

وسائر من
المداير

باب
الشفعة

ويبطل جميع ما صنع المشتري فيها قال فيمرياع دار من رجل على الله
بالخيار فيها ثلثة أيام لم يكن للشفيع أخذها بالشفعة حتى ينقطع
خيار البائع ولو كان البيع بشرط الخيار للمشتري ثلثة أيام
كان للشفيع أن يأخذها بالشفعة وخيار المشتري لا يمنع ثبوت
الشفعة للشفيع لأن المبيع خرج من ملك البائع وينقص حقه
أن كان لا يملكه في قول أبي حنيفة والشفعة إنما يجب بعد انقطاع
ملك البائع وحقه الآخر أنه لو اقرب بيع داره من رجل وانكره
المشتري فإن للشفيع الشفعة باقرار البائع بالبيع ولو كان
البيع بشرط الخيار لهما جميعا فلا شفعة له فيها لأجل خيار
البائع ولو شرط البائع الخيار للشفيع فلا شفعة له فيها لأنه
لها شرط الخيار للشفيع فكانه شرط الخيار لنفسه فإن
أجاز الشفعي جاز وبطلت شفيعته لأن البيع قد تم من جهة
الشفيع فصار كأنه باع وإن فسح فلا شفعة له أيضا لأن ملك البائع
يعلم بتركه ولا كثر الحيلة له في ذلك أن لا يجيز ولا يفسخ حتى
يجزى البائع أو يجوز البيع بمضي المدة فينبذ له الشفعة وكذلك
لو باع داره أن يصير له الشفعي التمتع عن المشتري والشفيع حاضر
فضمن جاز البيع ولا شفعة له لأن البيع تم من جهة الشفعي فلا
شفعة له وكذلك لو اشترى المشتري الدار على أن يضم الشفعي
الدرك عن البائع والشفيع حاضر فضمن جاز البيع ولا شفعة له
لأن البيع تم بضمائه فنرا منزلة البائع فلا شفعة له ولو أن
المشتري اشترى دارا بشرط الخيار للشفيع ثلثت أيام

كان للشفيع شفعة لان اشتراط الخيار له كاشتراطه الخيار للمشتري
 وذلك لا يمنع وجود الشفعة والاصل ان كل من باع او بيع له فلا شفعة
 له وكل من اشترى او اشترى له فله الشفعة وبيان ذلك هو
 ان صاحب الدار لو وكل شفيع الدار بالبيع فباعها فلا شفعة له
 لانه هو الذي باع ولو ان مضاربا رجل باع دارا من المضاربة ورب
 المال شفيع بداره اخرى فلا شفعة له لانه بيع له وان كان لا يملك
 نهية عن البيع ولو ان المشتري وكل شفيع الدار بشارها فاشترا
 ها له فله الشفعة الا ترى انه لو اشترى دارا لنفسه وهو
 شفيعها كان له الشفعة حتى انه لو جاس شفيع مثله اخذ منه
 نصف الدار ولو جاس شفيع ذونه فلا شفعة وكذا لو
 اشترى المضارب بمل المضاربة دارا او رب المال شفيعها
 كان له ان يأخذها بالشفعة لانه اشترى له ومن اشترى او
 اشترى له فلا يبطل شفيعته **قال** والشفعة يثبت للغير
 كهر للمسلم وللصغير كهر للكبير لقول النبي عليه السلام
 الخار حق يسقيه ولم يقل والذيتوني الاخذ لاجل
 الصغير ابوة او وصية او جدوة او وصية جده او القاضي
 او من نصبه القاضي ان لم يكن واحدا من هؤلاء فهو على
 شفيعته اذا بلغ عاقل او لو كان له من جوزه اخذه بال
 الشفعة كالأب والجد والوصي فيسلم شفيعه الصغير
 او سمع ولم يطلب لاجله بطلت شفيعته في قول **ابن خزيمة**
 و**ابن يوسف** حتى ان الصغير اذا بلغ فلا شفعة له لان الاخذ

بالشفعة تجارة وتسليمه امتناع من التجارة وله ذلك وعند محمد
 وزفر لا يبطل شفيعته وهو على شفيعته اذا بلغ عاقل كما كان للصغير
 قصاص على انسان او كفالة بنفس او مال فابراوليه او عفا عن القصاص
 فانه لا يبطل شفيعته بالاجماع كذلك ها هنا **قال** ومن اشترى دارا لرجل
 بامره وقبضها ثم جاس الشفيع يطلب شفيعته فانه ينظر ان كان الوكيل
 لم يسلم الدار الى الموكل كان للشفيع ان يأخذ الدار منه ويكون
 عهدته عليه وينقد الثمن اليه ويدفعه الوكيل الى موكله وان
 كان الوكيل سلم الدار الى الموكل اخذ الشفيع الدار منه وينقد
 الثمن اليه ويكون العهد عليه وروي عن **ابي يوسف** انه قال لا يأخذها
 من الوكيل لانه انما اشترىها للموكل فهو ليس بخصم فيها ولكن
 يقال للوكيل سلم الدار الى الموكل ثم يأخذ الشفيع منه وفي ظاهر
 الرواية ما ذكرنا انه يأخذ من يد الوكيل اذا كانت في يده لان حقوق
 العقر راجعة الى الوكيل فيكون هو في حقوق العقر كالمالك وال
 شفعة من حقوق العقر كالحيلة لا بطل الشفعة ان يبيع اولاد الدار
 او الحرم عشرها مشاعا باكثر الثمن في بيع منه تسعة اعشارها
 ببقية الثمن حتى ان للشفيع انما يثبت له الشفعة في عشرة خاصة
 بثمنه ولا يثبت له الشفعة في التسعة الاعشار لان المشتري جبر
 اشترى تسعة اعشارها كان شريكا فيها بالاعشار وهذه الحيلة
 انما يكون للجار او الخليط لان الشريك او وليها ولا تخال هذا التبريل
 لان الشفيع اذا كان شريكا كان له شفيعته ان يأخذ تسعة الاعشار
 ايضا واذا كانت الدار للصغير فان يبيع العشر منها بكثير الثمن جاز

وبيع تسعة الاعشار بقليل الثمن لا يجوز ان يبيع مال الصغير باقل من
 قيمته قد رما الاستغناء بالناس فيه لا يجوز ويكون في هذه الحالة مضرة
 المشتري وهو ان يلزمه العشر ولا يجوز شراؤه في التسعة الاعشار
 وقد يجوز ان يحال بهذه الحيلة في دار الصغير وهو ان يبيع من داره جزءا
 من الف جزو يتم اكثر من قيمته ثم يبيع ببقية الدار بثلث مثله فانه يلتزم
 له الشفعة في الجزء الاول خاصة وهذه الحيلة للجار والخلط فاما اذا كان
 الشفع شريكا فانه يأخذ نصف البقية بنصف ثمنها وحيلة اخرى ان
 يبيع الدار اكثر من قيمتها خو ان يبيع ما يساوي القابالين ويقتد من الثمن الفدر
 هو الا عشرة دراهم فحصلت الدار للمشتري بالف في الحاصل ولكن الشفع
 لا يأخذها الا بالف درهم والافضل ان يكون مكان العرض دينار ايساوي
 عشرة دراهم هذا هو لا حوط حتى ان الدار لو استحققت من يد المشتري
 رجع على البايع بمنزله ما اعطى لانه يبطل الصرف بالاستحقاق وهذه
 الحيلة لجميع الشفعاء ولو كان باع ببقية الثمن عرضا سوى الذهب
 وبيساوي عشرة كما ذكرنا فعند الاستحقاق يرجع المشتري على
 البايع بالف درهم فيكون مضرة وحيلة اخرى ان يبيع من الدار بناها او
 من الكرم اشجاره او لا بقليل الثمن ثم يبيع الارض بكثير الثمن فالشفعة
 اما يجب في الارض بكثير الثمن ولا يجب الشفعة في البناء والاشجار لان من
 شتر بنا او اشجار اللقاع فلا شفعة فيها وحيلة اخرى لا بطل الشفعة
 للجار ان يبيع الحائط الذي بينه وبين الجار باصله بثلث عشر ثم
 يبيع بقية الدار بقليل الثمن فلا شفعة للجار الا في الحائط او حيط
 الحائط له باصلة او يهب له من الارض من الجانب الذي بينه وبين الجار

قد رد راع وسلمه اليه ثم يبيع الدار بالثمن فلا شفعة للجار الا في الحائط
 لانه هبة ولا في الدار لان جواره قد انقطع عنها وهذه الحيلة لا
 بطل الشفعة قبل البيع واما بعد وقوع البيع بان يقول المشتري
 للشفع صاخره علي كذبه وكذبي درهما علي ان تسلم لي شفعتي
 فاذا قبل الشفع الصالح وسلم بطلت شفعته ولا يجب له المال او
 قال المشتري للشفع اشتري مني كذبي ولا تخصني فيها فاذا
 قال الشفع اشتريت بطلت شفعته ثم لا يبيعه ثم الحيلة لا بطل
 للشفعة مكروه في قول محمد وغيره مكروه في قول ابي يوسف
 وقيل بان الاختلاف في الحيلة لا بطل قبل الوجوب واما بعد
 الوجود مكروه بالاجماع **كتاب المضاربة قال**
 الشيخ الامام رحمه الله قال ابو جعفر رحمه الله واذا دفع
 الرجل الى رجل مالا مضاربة على انما اطعم الله تعالى فيه من
 ربح كان للمضارب منه نصفه او ثلثه او جزو من اجزائه كان
 ذلك جائزا الا في هذا ان كل مال يجوز عليه عقد الشركة يجوز
 عليه عقد المضاربة من الدراهم والدينار والفلوس على الاختلاف
 او الفطرية في الموضع الذي تروج كما تروج الدراهم والدينار
 او التبر في الموضع الذي تروج كما يروج الدراهم وكل مال الا
 يجوز عليه عقد الشركة لا يجوز عليه عقد المضاربة من
 العروض التي تتعين للعقد عندنا وعند ابن ابي ليلى يجوز ولا
 يجوز المضاربة الا ان يثبت شرط للمضارب جزو معلوما كالنصف
 والثلث وما يشبه ذلك ولو شرط لمضارب من الربح دراهم

فانه اذا دفع
 فانه اذا دفع
 فانه اذا دفع

معلومه او دنا بر معلومه او شرط ذلك ان كان المصاربة
فاسدة وكذلك لو شرط للمصاربة من الرخ العشرة دراهم او شر
ط له نصف و زيادة عشرة دراهم او شرط ذلك لرب المال كانت المضا
ربة فاسدة لان هذا شرط يودي الى قطع الشريعة بينهما جواز ان
لا يرخ الا ذلك القدر فيكون ذلك لاحد هادون الاخر والاصل
ان كل شرط يودي الى قطع الشريعة بينهما في الرخ يوجب الفساد
المصاربة ولو شرط في المصاربة عمل رب المال ففسد المصاربة
عمل رب المال او لم يعمل لان الخليفة والتسليم لراس المال الى المضا
رب من شرط صحة المصاربة ولم يوجد تسليم راس المال ولم
يشترط عمل رب المال ثم ان المصارب استعان برب المال في العمل
او دفع المال اليه بضاعة فانه يجوز ذلك ولو دفع المال الى رب
المال مصاربة فان المصاربة الثانية فاسدة والمصاربة الاولى
صحيحة ويكون الرخ بينهما على شرط المصاربة الاولى وقال
زفر يفسخ المصاربة الاولى يدفع المال الى رب المال والرد عليه
وللحكم في المصاربة الفاسدة ان المصارب يكون بمنزلة الاجير
لرب المال والرخ كله لرب المال والخسران عليه وللمصارب اجر
مثله فيما عمل رخ او لم يرخ ولزهاك المال بده او ادعي
المالك والضباغ فالقول قوله مع بتميه ودلما في بده امانه
وذكر الطحاوي فيه الاختلاف وقال الاضمان عليه في قول ابي حنيفة
وفي ابن يوسف ومحمد الاضمان كما اختلفوا في الاجير المشترك
ولم يذكر الاختلاف في ظاهر الرواية وجعله امانه كما في

الخليفة

121

ملك المال

بده

بده

المصاربة الصحيحة مسئلة واما حكم المصاربة الصحيحة فهو انه
اذا رخ يجوز الرخ بينهما على الشرط ولو مضى على رب المال و
ان هلك او ادعي الهلاك كان القول قوله ولا شيء عليه فجميع احكام
المصاربة ان المال في يد المصارب الي ان يعمل فيه امانه بمنزلة الو
ديعة واذا اخذ في العمل يكون بمنزلة الوكيل في البيع وا
لشرا فيجوز بيعه كيف ما كان على الاختلاف الذي ذكرنا في
الوكيل وشراة يجوز على المعروف فاذا ظهر في المال رخ
يكون المصارب فيه شريحا بقدر حصته من الرخ واذا
خالف المصارب شرط رب المال يكون بمنزلة الغاصب
ويكون المال مضمونا عليه ويكون رخ المال بعد ما صار مضمونا
عليه للمصارب ولا يثبت له عند ابي حنيفة ومحمد
وعند ابي يوسف يطيب له كالمصاحب والمودع اذا تصرفا
ورخ لا يطيب لهما الرخ على الاختلاف واما اذا اراد رب المال
ان يجعل المال مضمونا على المصارب فالجيلة في ذلك ان يقرض
المال من المصارب ويشهد على ذلك شهود او يسلمه اليه
ثم يأخذ منه مصاربة بالنصف او بالثلث ثم يدفع الى المستقر
فلا يستعبر به في العمل حتى انه لو هلك في يده فالقرض عليه
واذا رخ ولم يهلك يكون الرخ بينهما على الشرط وجيلة
اخرى ان يقرض من المصارب جميع المال الادرهما واحدا
وسلمه اليه ثم انهما يشتركان في ذلك شرعة عنان على
ان يكون راس مال المقرض رهما وراس مال المستقرض جميع
واخذ

واشهد على

ما استقرض علي ان يعمل جميعا بشرط علي ان الرخ بينهما ثم بعد
 ذلك يعمل في المال المستقرض خاصة فان هلك المال فيه والقرض
 عليه علي حاله ولو رخ والرخ بينهما علي الشرط **قال** والمضا
 رب في المضاربة الصحيحة ان يعمل فيها بنفسه ويستعمل فيها غيره
 باجرة او بغيرها اعلم بان ما لم يعمل المضارب في مال المضاربة علي ثلاثة
 انواع نوع منها للمضارب ان يفعله بمطلق المضاربة من غير
 ان ينصر عليه ولا ان يقول له اعمل فيه براك ونوع منها ليس
 للمضارب ان يفعله بمطلق المضاربة ولا اذا قال له اعمل فيه
 براك من غير ان ينصر عليه ونوع ليس له ان يفعله بمطلق
 المضاربة حتى يقول رب المال اعمل فيه براك اما النوع
 الاول فهو التوكيل والبيع والشراء والاستجار والاجارة
 والابداع وان يدفع المال بضاعة وان يسافر بالمال في براو
 بحر وان يتجر جميعا انواع التجارة الارواية روية عن ابي
 يوسف رواها الطحاوي انه ليس له ان يسافر بالمال في المضار
 بة المطلقة في بحر او بر حتى ياذن له رب المال ولكن له ان
 يخرج الي موضع يقدر الرجوع فيه الي اهله فيبيت فيهم
 خو قطرة من بغداد اما النوع الثاني الذي لا يجوز للمضارب
 ان يفعله الا ان ينصر عليه رب المال فهو الاستدانة علي المضا
 رب ومما استد ان يكون علي نفسه خاصة والاستدانة ان
 يشتري بالدرهم او بالدينار ثم يبيع ما اشتري براس المال
 ولو اشتري سلعة بدينار يبيع عندئذ في مال المضاربة

يتجر
 21
 ربيته

من جنس ذلك الثمن الذي اشتري به فيكون استدانة ولو اشتري
 سلعة في حال قيام راس المال بدينار من جنس راس المال او من خلا
 فه بعد ان يكون مما يجوز عليه عقد المضاربة جاز الشراء علي
 المضاربة ولا يكون استدانة وهذا عندنا وعند زفر اذا اشتري
 خلافه يكون استدانة ولو امره رب المال بالاستدانة فاستدان
 فانه يجوز ويجوز ما اشتري بينهما نصفان علي حكم الشركة
 الوجوه وكذلك القرض واخذ السفاح والعقود والكتابة
 والهبة والصدقة لا يجوز له ان يفعل شيئا من ذلك حتى ينصر
 عليه رب المال واما النوع الثالث فهو ان يدفع المضارب مال
 المضاربة مضاربة الي غيره او يشارك بمال المضاربة مع
 غيره شركة عنان او يخلط مال المضاربة بماله نفسه لا يجوز
 الا ان يقول له اعمل فيه براك فان يقل ذلك فدفع المضارب
 المال الي غيره مضاربة فانه يلظ ان كانت المضاربة الثانية
 فاسدة لا يضمن المضارب الاول وان عمل المضارب الثاني في المال
 لانه بمنزلة الاجير والمضارب ان يستاجر ويحب للثاني
 اجر المثل في مال المضاربة وان كان المضاربة صحيحة فان
 المال لا يكون مضمونا علي المضارب الاول بمجرد الدفع حتى
 ان المال لو هلك في يد الثاني قبل ان يعمل هلك امانه لان مال المضا
 ربة بعد ودعة عند المضارب قبل ان يعمل فلا يجوز الاول مخا
 لقا بالابداع عند الثاني الا عند زفر فانه ما يضمن بمجرد الدفع
 واذا عمل الثاني صار الاول مخالفا ويا مال الجار انشا

رب المال

الثانية

الثاني

من الاول وان ساقط الثاني فان ضمن الثاني يرجع بما ضمن على الاول
وان ضمن الاول لا يرجع بما ضمن الثاني وصحت المضاربة بين الاول وبين
الثاني لانه لما قدر الضمان على الاول فقد ملكه الاول وصار كانه دفع
مال نفسه مضاربة الى الثاني هذا في ظاهر الرواية وروي عن ابي حنيفة انه
الله عليه انه قال لا يضمن اذا عمل الثاني ايضا حتى يظهر في المال ربح لانه
بمنزلة التوكيل الا ان يظهر الربح ولا يكون الاول مخالفا بالتوكيد وانما
يصير مخالفا بالاشراء وكذا لو خلط مال المضاربة بماله نفسه ضمن
مال المضاربة والربح له والوضيعة عليه وكذا لو شارك مع غيره
شركة وعان وخلط ضمن ويصح الشركة بينهما هذا اذا لم يشارك
اعمل فيه براك فان قال له اعمل فيه براك فله ان يخلط مال المضاربة بماله
نفسه فاذا ربح قسم الربح بين المالكين فربح ماله يجوز له خاصة ورن
مال المضاربة بينهما على الشرط وكذا لو شارك مع غيره شدة
كة عان جاز ويقسم الربح بينهما على الشرط فاذا قسم الربح
بينهما يجوز مال المضاربة مع حصته المضارب من الربح يستوفي
منها رب المال اسره ماله وما فضل فهو بينهما على الشرط وكذا
يجوز له ان يدفع الماله مضاربة الى غيره ثم هو على وجهين اما ان يقول
في هذا مضاربة بالنصف على ان يعمل فيه براك او قال اخذ هذا الماله
مضاربة على ان يارزقه الله اياك من ربح او على انما اصبحت فيه من
ان او على ما اطعمك الله من ربح فهو بينهما نصفان او قال اخذ مضاربة
على ان يارزقه الله حبه او قال على انما اطعم الله فيه من ربح فهو بينهما
نصفان فان كان رب المال شرط فيه لنفسه نصف الربح استثنى

نسي
بكر المال

اما ان يقول اخذ مضاربة على ان يارزقه
الله ربح فهو بينهما نصفان
او قال له رب المال اعلم

عمران

غير ان يضيف الربح في المصارف ثم ان المضارب الاول دفع المال الى غيره مضاربة
بالتثنية فربح الثاني فان تلت جميع الربح للثاني ونصف جميع الربح لرب
المال وسدس الربح للمضارب الاول فان كان مضارب الاول دفعه الى
الثاني مضاربة بالنصف فان نصف الربح للثاني ونصف لرب المال ولا
شي للمضارب الاول ولو كان المضارب الاول دفعه مضاربة با
لثنتين فاذا ربح الثاني في المال فان نصف الربح لرب المال ونصفه
للمضارب الثاني ويرجع على المضارب الاول لسدس الربح الذي بشر
طاه فان كان رب المال شرط لنفسه نصف ما رزقه الله تعالى
او اطعمه الله او قال ما اصبحت او قال نصف ما ربحت اضافه
الى المضارب الاول وقال له مع ذلك اعمل فيه براك ثم دفع الماله
الى المضارب الاول مضاربة الى غيره بالتثنية او بالنصف او بالتثنية
فربح الثاني في جميع ما شرط للثاني من الربح سلم له وما شرط للمضارب
رب الاول من الربح يكون بينه وبين رب المال نصفين قال ونفقته
المضارب في عمله في مال المضارب في مصدرة على نفسه لاني ما
ل المضاربة وسوا كان المصروف مصدرة او لم يكن وهو يعمل على
في مال المضاربة في ذلك المصروف فان نفقته في مال نفسه لا في مال
المضاربة فان انفق من مال المضاربة ضمن فاذا خرج من ذلك المصروف
فان نفقته في مال المضاربة اذا خرج يثبة التجارة سوا كانت
مدة سفرا ودوا ونفقته طعامه وشرايه وكسوته ومز
كوبه وعلف الدواب التي يربكها في سفره ويتصدق عليها في
جوابه وغسل ثيابه وهدم الشراج والخط وما اشبه ذلك

وشرط
في مال المضارب

واما ثمن الدوا ففي ماله خاصة وكذلك ثمن الحامه والقصد
كذلك الثور والادهان وما يرجع الي النجار وصالح الدار في
ماله لا في مال المضاربة فاذا انتهى الي المصرا الذي قصده فانه ينظر
ان كان ذلك مهر نفسه او يكون له بذلك المصرا هل سقطت نفقته
حين دخلها لانه يصير مقيما بدخوله فيها لا لاجل المال وان لم يكن
ذلك مهره ولا له اهل فان نفقته لا يسقط مادام مقيما فيه لاجل المال
وان نوي اقامة خمسة عشرة يوما فصاعدا او خرج منه بنيه
العود الي المصرا الذي اخذ المال فيه مضاربه فان نفقته في مال المضا
ربة حتى يدخلها فاذا دخلها فانه ينظر ان كان ذلك مصره او
كان له اهل فيه سقطت نفقته وما كان عنده من فضل زاد و
كسوة وذابة رزها في مال المضاربة وان لم يكن ذلك مصره
ولاله اهل بها وانما عاد ليخرج في مال المضاربة فانه نفقته في مال
المضاربة كما في السفر وفي الابتداء لم يكن نفقته فيه حتى يخرج
واذا كان المضارب يدور في سواد المصرا لاجل ديون ثبت له
علي الناس من مال المضاربة فان نفقته علي ما ذكرنا في السفر ولا
ينبغي له ان يسرف في النفقة وانما ينبغي علي المصروف عند التجار
واذا جاوز ذلك ضمن الفضل ولو خرج الي السفر بماله وبمال المضا
ربة جميعا فان النفقة علي قدر المالين بالخصوص ولا نفقة للمستفيد
في مال البضاعة لانه مملوك فيها قالوا واذا عقدت المضاربة علي العمل
بالكوفة خاصة لم يكن للمضارب ان يتعداها الي غيرها وكذلك
ليسر له ان يدفع المال لبضاعة الي من يخرجها من الكوفة فاذا خرجها

من الكوفة او دفعها الي من اخرجها لا يكون مضربا عليه بمجرد الاخراج
حتى يشتري بها خارج الكوفة فان هلك المال قبل التصرف فلا ضمان
عليه فلا يصح وكذا لو اعادها الي الكوفة عادة المضاربة كما كانت
علي شرطها ولو اشترى بها قبل العود الي الكوفة صار مخالفا ولو
ما اشترى للمضارب وله ربحه وعليه وصيغته ولا يطيب له الربح
علي الاختلاف ولو اشترى ببعضها واعاد بقيتها الي الكوفة ضمن قدر
ما اشترى منها ولا يضمن ما عاد مسله والفاظ التقييد ان يقول
خذ هذا المال مضاربة بالنصف علي ان تعمله في الكوفة او قال
لتعمله في الكوفة او قال فاعمله في الكوفة ولو قال اخذها
مضاربة بالنصف واعمله في الكوفة وهذا لا يكون تقييدا وله
ان يعمل به في الكوفة وغير الكوفة لان الواو من حرر والعطف
والمشورت وليست من حرر والشرط وكذلك لو قيد المضا
ربة بنوع من التجارة نحو ان يقول علي ان تعمله في الطعام او علي
ان يعمل به في الثياب او علي ان يعمل به في الرقيق اختصت المضا
ربة بها فاذا تعدى الي غيرها ضمن ولو كان قال له واعمل بالواو
فلا يختص المضاربة بها فاذا تعدى الي غيرها لم يضمن مسله
ولو اختلف رب المال والمضارب في العموم والخصوص فالقول
قول من يدعي العموم فاذا تصادقا علي الخصوص ولكنهما ا
ختلفا في ذلك فقال رب المال امرتك بالتصرف في البروق قال
مضارب بل امرتني بالتصرف في الرقيق فالقول قول رب المال
ولو اختلفا في مقدار ما شرط للمضارب من الربح فالقول

قول رب المال لانه لو انكر الخصم للمضارب راسا وزعم ان مال
 عنده بفاضة كان يقول قوله فكذلك اذا انكر زيادة الشرط
 في الرخ قال واذا اذن المضارب ان يجعله ديناً على الناس في
 منعه عن التقاضي والقبر كانه فيه نصيبا فيكون عمله عمل
 الاجرا والاجير مجبور على العمل فيما ضمن وان لم يكن في المال فضل على
 راس المال فلا يجبر على التقاضي في القبض لان عمله عمل الوكلاء والو
 كلاء غير مجبور على قبض الثمن غير انه يومر المضارب العقد
 جعة الى العاقد او الوكيل بان يجبر رب المال على الذي عليه الذي جبر
 لمكنه قبضه لان حقوق العقد راجعة الى العاقد فلا يثبت
 الامر حق القبض الا باحالة العاقد ولو ضمن العاقد لرب المال
 هذا الذي عزم الذي عليه لم يجز ضمانه لان الشرع جعله اميناً
 فلا يملك ان يجعل نفسه متنبها فيما جعله الشرع اميناً قال
 واذا مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف فانه
 يعود ديناً فيما خلف او المودع او المستبضع او المستعير
 كل من كان المال في يده امانة اذا مات قبل البيان ولا يعرف الا ما
 له بعينها فانه يجوز ديناً عليه في تركته لانه صار مستهلكاً
 للوديعة بالتجهيل ولا يصدق ورثته على الهلاك او التسليم الى رب
 المال ولو عين الميت المال في حال حيوته او علم ذلك فيكون ذلك
 امانة في يده وصيته او في يد وارثه كما لو كان في يده ويصدقون
 على الهلاك والادفع الى صاحبه كما يصدق الميت في حال حيوته قال
 واذا اشترى المضارب بمال المضاربة عبد او فيه فضل عاراً شر

فانه نظر ان كان في المال فضل على العاقد فما ضمن وان لم يكن في المال فضل على

المال نحو ان يكون راس مال المضاربة الفدرهم فاشترى بها جارية
 او غلاماً يساوياً الفين او كان يساوياً الفاً وقت الشراء فصار يساوياً
 الفين عند المضارب بعد الشراء ظهر للمضارب فيه نصيب وهو
 ربع العبد وذلك نصف الرخ حتى ان المضارب لو اعتقه نفذ عتقه
 في ربيعة ويجوز حكم العبد حكم عبد بن اثنين اعتقه احدهما
 ولو اعتقه رب المال نفذ عتقه في ثلثه اربعة ويجوز حكمه
 حكم عبد بن اثنين اعتقه احدهما ولو لم يكن في قيمة العبد فضل
 على راس المال فليس للمضارب فيه نصيب حتى انه لو اعتقه لا يعتق
 لو اعتقه رب المال عتق وصار مستوفياً راس المال **مسألة**
 ولو اشترى المضارب بمال المضاربة عبد بن او جارية بن قيمة
 كل واحد منهما مثلاً راس المال فان كل واحد منهما مشغول برأس
 المال ولا يظهر للمضارب فيه نصيب حتى ان المضارب لو
 عتقهما معاً او متفرقاً فانه لا ينفذ عتقه في واحد منهما و
 لو اعتقهما رب المال فانه ينظر ان اعتقهما جميعاً معاً عتق جميعاً
 ويضمن للمضارب خمس مائة درهم وموسراً كان او معسراً
 ولا العبد بن جميعاً لرب المال لانه ائلف على المضارب نصيبه من
 الرخ وهو خمس مائة درهم فكان ذلك الضمان ضماناً ائلف
 المال فيضمن موسراً كان او معسراً ولو اعتقهما متفرقاً فان العبد
 الاول عتق كله وبصير مستوفياً لراس المال ويتعين العبد
 الاخر للرخ فاذا اعتقه نفذ عتقه في نصيبه ويجوز حكمه
 حكم عبد بن اثنين اعتقه احدهما وذكر الطحاوي هاهنا وسور

فانه

اطلاق

بين اعتاقهما معا ومتفرقا قال انه بضم موسرا كان او معسرا وذلك
 ليس بيبس يد والصحيح ما ذكرنا من الفرق والاصل ان مال المضاربة اذا
 صار من جنس واحد من الكلب والوزي والعددي والحيوان الذي يجري
 القسمة فيها اذا كانت جماعة وفيها فضل على راس المال يظهر للمضا
 رب فيه نصيب لخوان يصير كله حنطة او يصير كله دراهم او
 دنانير او كله ثيابا من جنس واحد او كله حيوان من جنس واحد
 حد سوى الرقيق حتى ان الزكوة تجب عليه اذا كان نصيبه منها
 يبلغ نصابا كاملا ولو صار مال المضاربة من اجناس مختلفة فكل
 جنس منهما مشغول براس المال حتى انه لا تجب عليه شي من الزكوة
 وجب على رب المال زكوة ثلثة ارباعها لانه يحصل له في الحاصل
 على هذا القدر ولو صار مال المضاربة رقيقا فانه ينظر ان كان واحدا
 وفيه فضل على راس المال يظهر للمضارب فيه نصيب وهو
 نصف الفضل ولو كان اجماعة قيمته كل واحد منهم مثل راس
 ماله فلا يظهر له فيه نصيب ويكون كل واحد منهم مشغولا
 براس المال فيكون كالاجناس المختلفة لانه لا يقسم ولا
 كذلك ما بر الحيوانات اذا كانت من جنس واحد وكانت
 جماعة فانه ينظر الى قيمة الكل فان كان في قيمة الكل فضل
 على راس المال يكون للمضارب نصف الفضل قال وليس للمضارب
 ان يشتري بمال المضاربة من لا يقدر على بيعه كما اذا اشترى
 بمال المضاربة من يعتق على رب المال اذا دخل في ملكه ويكون
 المضارب مشتريا لنفسه بخلاف الوكيل يشترى العبد على

وهذا هو الوجه الصحيح في بيع العبد على رب المال
 وهو ان يبيع العبد على رب المال بثلثي قيمته او بثلثي
 قيمته او بثلثي قيمته او بثلثي قيمته او بثلثي قيمته

الاطلاق بالمدد ثم فاشترى لموكله عبدا ابالفرد هم يعتق على
 موكله بالقرابة او بالميترقانه لا يصير مخالفا ويكون النشر للمو
 كل ويعتق عليه لان في باب الوكالة اطلق الوكالة اطلاقا وفي
 المضاربة لم يطلق اطلاقا بل قيدها بوصف وهو الشراء بما يظهر
 فيه الرخ بالبيع واذا اشترى ما لا يقدر على البيع فقد خالف قيدا
 في باب الوكالة لو قيدها وقال اشترى لي جاريا او عبدا ابالفرد هم حتى
 ابيعه فاشترى عبدا يعتق عليه صار مخالفا لافرق بينهما و
 كذلك ليس للمضارب ان يشتري بمال المضاربة من الاما من قد ولدت
 من رب المال لانه لو صح شراؤه للمضاربة يصير ام ولد لرب المال
 ولا يقدر على بيعها وكذلك لو اشترى بمال المضاربة حرا او خنزيرا
 او مبيته او دما صار مخالفا ولو نقد قال المضاربة ضمن ولو اشترى
 بمال المضاربة من يعتق على المضارب اذا ملكه من ذي الرحم
 المحرم او جاريا قد ولدت منه فانه ينظر الى قيمته وقت الشراء
 فان لم يكن في قيمته فضل على راس المال لا يصير مخالفا ويصح
 شراؤه للمضاربة لانه اشترى من يقدر على بيعه لانه لا يظهر
 للمضارب فيه نصيب فلا يعتق ولا يصير لجاريا ام ولد له
 ولو كان وقت الشراء في قيمته فضل على راس المال يكون مخالفا
 ويكون مشتريا لنفسه ويعتق عليه لانه لو صح شراؤه للمضا
 ربة ما قدر على بيعه لانه يعتق منه قدر نصيب المضارب من
 الفضل و يصير الباقي مستسعر ولا يجوز بيع المستسعر فلم
 يصح شراؤه على المضاربة وصار مشتريا لنفسه ويعتق كله

ويصير الجارية ام ولد له وضمن ما تقدم من مال رب المال فلو لم يكن في
 قيمته فضل على راس المال وقت الشراء لم ازدادت قيمته بعد الشراء
 وظهر للمضارب فيه نصيب فلا يصير مخالفا ايضا لانه لا صنع
 له فيه ولكية يعتق على المضارب ما ملكه منه وهو نصف الفضل
 ولا ضمان على المضارب لانه لا يصنع له فيه وسعي الطراد في قدر راس
 المال وفي حصة رب المال من الفضل ويكون ولاؤه بينهما على قدر
 ذلك عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد هو عتق كله على المضارب
 رب لان العتق عند ابي يوسف ومحمد لا تجزي وبسعي الطراد رب المال
 على ما ذكرنا والولاك للمضارب ولو كانت المشتراة قد
 ولدت من المضارب ولم يكن في قيمتها فضل على راس المال لم يكن
 مخالفا وكان له ان يبيعهها ولو اذادت قيمتها بعد الشراء وظهر
 للمضارب فيها نصيب صار ذلك القدر منها ام ولد للمضارب فلما ما
 ر البعض ام ولد صار الكرامة ولان امومية الولد لا تجزي
 فمن المضارب لرب المال قدر راسه له وحصة من الرخ موسرا كان
 او معسرا لانه ضمان جنس المال فيستوي فيه البسار والمعسار
 ولا سعاية على ام ولد والله اعلم بالصواب **كتاب المسافات**
 قال الشيخ الامام رحمه الله المسافات عبارة عن المعاملة بلغة
 اهل المدينة واهل المدينة لغات تختصون بها يقولون للمزارعة
 مخابة والاجارة بيعا والمضاربة مقارضة وللصولة سجد
 للمزارعة والمعاملة كلها فاسدتا عند ابي حنيفة وعند
 ابي يوسف ومحمد كلها جائزة وعند الشافعي والمعاملة جائزة

المسافات عبارة عن

25
 والمزارعة فاسدة ثم اسر المعاملة يقع على حد ابق الاعتاب ولا يشترط
 المثمرة وينبغي ان يشترط المدة ويشترط حصة معلومة نحو الربع
 والخمس وما اشبه ذلك ولو استثنى لنفسه شيئا فانه لا يجوز المعاملة
 ولا ينبغي ان يشترط العمل على صاحب الكرم فاذا اشترط فسدت
 المعاملة لان التخليه لم يوجد ولو اشترط شيئا على المسافر مما
 لا يبقى منفعة في المدة نحو ان يشترط التلقيح والا ابارو
 كسج الكروم والاشجار ولا يصلاح الكروم وكل ما يحتاج اليه
 الكرم فانه يجوز وما اذا كان ما بقي منفعة ما ورا المدة
 فانه لا يجوز نحو القاء السرقة ونصب القراش وتقليب ارض
 القراش وغرس الاشجار وما اشبه ذلك فان المعاملة فاسدة و
 كذلك اذا اشترط قطف العنب على المعامل فانه يفسد المعاملة فاذا
 فسدت المعاملة فما خرج يجوز لصاحب الكرم كلها وجب
 عليه اجر مثل العامل وان لم يشترط في المعاملة بل يقع الاشجار
 وابارها وحفظها على المسافر فانه ينظر ان كانت ما وقع عليه
 المسافات تحتاج الى حفظه وترك اشترط ذلك على المسافر في
 تلك المسافات فاسدة وان كان لا يحتاج الى حفظه كانت المسافات
 جائزة وكذلك التلقيح والا يبارو ولو دفع تحيله معلومة
 الى عشر سنين حصة معلومة فانه يجوز والله اعلم بالصواب

شاع

دعها

كتاب الاحار
 قال الشيخ الامام رضي الله عنه التملك
 على نوعين تملكك منفعة وتملكك غير

وكل وجه علي وجهين اما ان يكون بيد لا او يغير يد لا اما يملك العبر
 بالبدل فهو البيع واما يملك العبر يغير يد لا فهو الهبة والمقد
 فله والوصية واما يملك المنفعة بيد لا وهو الاجارة وملك
 المنفعة يغير يد لا فهو العارية ثم عقد البيع عقد يعقد علي
 الابهام والتوقيف ^{بطله} وعقد الاجارة عقد يعقد بالتوقيت ولا
 بهام والتوقيف بطله وعقد الاجارة عقد معاوضة لا يجوز الا
 ان تبين البدل من كل الجاهلين اما بيان المنفعة فهو باحدي معاني
 ثلث اما بيان الوقت وهو الاجل واما بيان العمل واما بيان المكان
مسألة اما بيان الاجرة ان كانت دليلا لهم او دليلا لغيرها
 الشرط فيها بيان القدر ويقع ذلك علي نقد البلد فان كانت النقود
 مختلفة فانه علي الغالب منها ان كان الغالب مختلفا فان الاجارة
 فاسدة ما لم تبين نقد امثها فاذا تبين يجوز ان كان كيليا او وزنيا
 او عدد ديامتقاويا فالشرط فيه بيان القدر والصفة وكنهاج
 الي بيان مكان الايقاع ان كان له حمل وموتة عند ابي حنيفة وان لم
 يكن له حمل وموتة فلا يحتاج الي مكان الايقاع عند ابي يوسف
 ومحمد يان مكان الايقاع ليس بشرط ولا يحتاج الي بيان الاجل
 فان تبين الاجل جاز وثبت **مسألة** اما اذا كان ثيابا
 او عروضا فالشرط فيها بيان القدر والصفة والاجل لان الثياب
 لا تبين دينا في الذمة الا من جهة السلم فكان ثبوتها اصلا واحدا
 وهو السلم فلا يجوز الاعلي شرائط السلم بخلاف العلي والوزن
 لان ثبوتها دينا في الذمة اصلا ان القرض والسلم والاجل والقرض

فان كان الثياب او العروضا
 لا يثبت دينا في الذمة الا من جهة السلم
 فكان ثبوتها اصلا واحدا وهو السلم
 فلا يجوز الاعلي شرائط السلم بخلاف العلي والوزن
 لان ثبوتها دينا في الذمة اصلا ان القرض والسلم والاجل والقرض

ليس بشرط بين جان كالقرض وهذا كله اذا كان دينا فلما اذا كان
 عينا فان الاشارة اليها كافية ولا يحتاج الي بيان القدر والوصف ولا
 واما اذا كان حيوانا فانه لا يجوز الا ان يكون معينا واما اذا كان دابة
 منفعة فانه ينظر ان كان من جنسه فانه لا يجوز لان الجنس كما اذا استأجر
 جرسكي دار يسكن دارا وركوب دابة بركوب دابة فانه لا يجوز
 لان الجنس بانفرادة خرم النساء وان كان خلاف جنسه فانه يجوز كما
 اذا استأجر سكي دار بركوب دابة فانه يجوز **مسألة** ثم الاجرة
 اما يستحق باحدي معاني ثلث اما بالتعجيل او بشرط التعجيل
 او باستيفاء الاجرة بدله عنه فاذا وجد احد هذه الاشياء الثلاثة
 التي ذكرنا فانه يملكها ولا يملكها بمجرد العقد عندنا وعند الشافعي
 ففي ملكها بمجرد العقد كما في البيع **مسألة** ثم الاجرة لا تخلو
 اما ان يكون معمله او موجه له او مخمة او مستوتا عنها اما اذا كان
 نت معمله فانه يملكها وله ان يطالبه بها لانها هكذا شرطا و
 قال النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم واما
 اذا كانت موجهة فليس له ان يطالبه ما لم يرض الاجل وان كانت
 مخمة فانه يطالبه عند كل جرم والمخيم هو ان اشترط في كل
 جرم فاذا مضى جرم يجب عليه الاجرة التي شرط فيها وان كان
 مسكونا عنها فان ابا حنيفة كان يقول انه لا يطالبه ما لم
 يستوف المنفعة كلها ثم رجوع وقال يطالبه عند مضى كل يوم
 وهو قول ابي يوسف ومحمد **مسألة** الواجر اذا قبض الاجرة كلها ثم
 انتقضت الاجارة كان له حساب ما استوفى من المنفعة وبطل

الباقى على المستاجر قال ومن مات من المواجه او المستاجر في مدة
الاجارة انتقضت الاجارة لموته وهذا عندنا وعند الشافعي لا ينتقض
عندك الاجارة تنقضي بالعدو وتبقى بالعدو والعدو من جهة المواجه
ان لم يمت دين فادع لا وفاته الا يبيع الشئ المستاجر اذا كان الدين
ثبت قبل عقد الاجارة بالبينة او بالقرار او بالبينة بعد الاجارة ولو
ثبتت الدين بعد عقد الاجارة بالقرار في قول ابي حنيفة كذلك ولما
في قول ابي يوسف ومحمد فلا ينتقض الاجارة واذا ثبت العذر فان القا
منه يبيعه او لا يترى يفسخ الاجارة ولا ينتقض بنفس العذر
العذر من جهة المستاجر ان يريد سفرا او افلس وقام من السور
او ترك الحرفة واخذ في المزارعة واستاجر ارضا للزراعة و
ترك الزراعة واخذ في التجارة او ما شبه ذلك فانه يجوز عذرا
واما اذا وجد اخص من ذلك فاراد ان يترك هذا او ياخذ الاخر
منه فليس له ذلك ولا يجوز هذا عذرا ولو استاجر رجلا بقلع
سته ثم بدا له ان لا يقلع فانه يجوز عذرا امسله وكذلك اذا
استاجر ليهدم داره ثم بدا له ان لا يهدم وكذلك اذا وقعت في
يده اكله فاستاجر رجلا ليقطع يده ثم بدا له ان لا يقطع فانه يكون
عذرا اما الذي يبقى بالعذر فهو ان رجلا لو استاجر دابة ليركبها
الى مكة فمات المواجه وهو في بعض المقارعة لا يترك المقارعة بل
تحمله الى مكة او الى اقرب الاماكن من المصروع كذلك لو استا
جر ارضا ليزرعها الى مدت معلومة فمضى الاجل والزرع بقا فانه
لا يجبر على القطع والقلع يترك الى وقت الادراك بالاجرة قال

24
اذا استاجر الرجل دابة الى مكان فجاوز ذلك المكان فانه
يصير مخالفا وبالحلاف صار له ضمانا فراد اعادة وسطر الدابة الى
صاحبها فانه يجب على المجر للذهاب ولا يجب عليه الا اجر الدابة
جوع والمجى لانه لما جاوز من الموضع المعلوم صار مخالفا
فيجب عليه الضمان والاجرة والضمان لا يجتمعان عندنا
الا ترى انه اذا هلك يجب عليه الضمان سواء استعمله او لم
يستعمله ولو عاد الى ذلك المكان هل يرتفع الخلاف ام
لا كان ابو حنيفة يقول ولا يرتفع الخلاف وهو قول ابي حنيفة
وقال لا يرتفع واجمعوا اصحابنا في الوديعه انه اذا خالف ترك
ترك ارتفع الضمان مسله ولو استاجر دابة الى مكان
معلوم فلم يذهب وجلس في داره حتى مضت المدة وهلك
فانه يجب عليه الضمان ولا يجب عليه الاجرة لانه حبسها
في موضع غير ما ذون فيه وكذلك اذا استاجر دابة الى
مكان معلوم فركبها الى موضع اخر فانه يضمن وان كان اقرب
منه لانه صار مخالفا واذا هلك يجب عليه الضمان وان
لم يهلك فلا ضمان عليه ولا يجب عليه الا اجر ايضا لان الاجر
والضمان لا يجتمعان عندنا مسله ولو ان رجلا استاجر
دابة الى مكان معلوم فذهب من غير طريق العام فانه
ينظر ان كان الناس يسلكون من ذلك الطريق فانه لا يهلك
يصير مخالفا ولو ذهب من طريق لا يسلكه الناس فانه يضمن
اذا هلك واما اذا لم يهلك فبلغ الى الموضع المعلوم ثم رجع

يرد على المنفعة فاذا احدث العيب قبل استيفاء المنفعة فكانت
 حادثة به بعد العقد قبل القبض وفي البيع اذا احدث بعد العقد
 قبل القبض فانه يرد به كذا ما هنا وان كان العيب مما لا يضر
 بسكناء فيها لم يرد به ان يرد به قال من استاجر ارجل علي خيا
 طه ثوبه او علي قفصا رد ثوبه وقبضه فتلحق في يده بغير فعله
 وبغير تعدد كمنه فلا ضمان عليه الاجبر المشترك لا ضمان
 عليه فيما تلف في يده في قول ابي حنيفة الا ما جئت يده و
 في قول ابي يوسف ومحمد يضمن الا اذا كان ذلك من سرق
 غالب او حرق غالب فيمنع لا ضمان عليه قال زفر وشافعي
 لا ضمان عليه وان جئت يده ثم اذا وجب الضمان علي قول ابي
 سف ومحمد ان كان هلك قبل العمل يضمن قيمته غير معمول
 ولم يكن له من الاجرة شيء وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار
 ان يشا ضمنه قيمته معمول ولا يعطيه الاجر بعين قدر الاجرة
 من الضمان وان شاع ضمنه قيمته غير معمول ولم يكن عليه اجرة
 مسئلة واجبر الواحد ليس بضامن بالاجماع حتى ان ما هلك
 من عمله لا ضمان عليه فيه ايضا الا اذا خالفه فيه والخلاف
 بامره لعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه حينئذ ثم ان
 جبره المشترك هو الذي يتقبل العمل من غير واحد لا يتسلم
 النفس الواحد ان يتقبل يتسلم النفس فالعقد في الاجرة
 المشترك يقع علي تسليم العمل لا علي تسليم النفس وفي اجبر
 الواحد يقع علي تسليم النفس في المدة لا علي تسليم العمل مسئلة

ومسئلة ولو ادعي الردي صاحب وصاحبه بخر ذلك فالقول قول الاجبر عند ابي حنيفة لانه امر في قبضه
 ولا يصدق في دعوى الاجبر. نعم ما الفوق صاحب التوبة لان التوبة مضمونة عند اجبر عند ابي حنيفة لانه امر في قبضه

ولو استاجر حملا لا يحمل له حملا الى موضع كذا فزلقت
 رجله في الطريق فسقط فانكسر فانه يضمن بالاجماع لان ذلك
 من جنابة يده ورجله لان الواجب عليه ان يحفظ رجله وينظر
 الى موضع قدمه الا في قول زفر وشافعي لا ضمان عليه ولو
 زحمت الناس حتى انكسر فانه لا ضمان عليه بالاجماع لان ذلك
 بمنزلة الحرق والغالب والفرق الغالب مسئلة ولو انه
 هو الذي زاحم الناس حتى انكسر فانه يضمن وصاحبه بالخيار
 ان يشا ضمنه قيمته وقت الكسر ونحو طاعنه الاجرة
 باز اما حمل وان شاع ضمنه وقت الحمل قيمته في ذلك المكان الذي
 حملة وروي بشر عن ابي حنيفة انه قال يضمن الحمل قيمته
 محمولا وقت الكسر ونحو طاعنه من الضمان مقدار الاجرة
 الى ذلك المكان لان الشيء في يده امانة وانما صار مضمونا عليه
 بالكسر مسئلة لو هلك الشيء في يد الحمل من غير تعدد كمنه
 ضمن عندهما ولم يضمن عند ابي حنيفة وكذا هذا الحكم
 في المكاري والجمال الا اذا سلم المكاري الدابة الى صاحب المال
 فلا ضمان عليه لانه هلك في يدي صاحب المال فلا ضمان عليه
 مسئلة والراي بمنزلة الاجبر المشترك اذا كان يرعى العا
 مة فيما تلف من سرقة اياها وضريبة اياها بخلاف العلة فانه
 يضمن لانه من جنابة يده واذا ساق الدواب على السرعة فازد
 حمت علي القططرة ودفع بعضها بعضا فسقط في الماء وعطبت
 فانه يضمن لانه من جنابة يده مسئلة ولو قال الرجل استاجر منك

لترى غير مدة معلومة فذلك اجير الواحد والاجير المشترك
 ما لم يفرغ من العمل لا يستحق الاجرة الا ان يعمل في بيت المستاجر
 كالحياط اذا عمل في بيت المستاجر فكما عمل استوجب الاجرة
 بعد ان علم لذلك القدر من العمل اجرة وكذلك الاجير الواحد انما
 يستوجب الاجرة ساعة فساعة يوما فيوما ولا يحتاج الى فراغه
 من العمل ولا الى تسليمه الى المستاجر بعد ان علم لذلك القدر من
 المدة اجرة **قال** **وللصباغ** والحائك والحياط احتباس ما استو
 حر واعلى عملهم حتى يوفوا اجرتهم الاصل في هذا ان كل عامل و
 اجير كان لعمله تأثير في ذلك الشيء الذي عمل فيه فله ان يحبس
 ذلك حتى يستوفي الاجرة كل من ليس لعمله تأثير فليس له ان
 يحبسه فالذي له تأثير نحو الحياط والاسكاف والقصار والصبان
 وغيره وما اشبه ذلك والذي لا تأثير لعمله كالحمار والحمار فليس
 له ان يحبس والذي له حق الحبس اذا حبس وهلك ذلك الشيء
 في يده فانه لا يضمن ولا يجوز له الاجرة ايضا لان الاجرة
 انما يجب بتسليم العمل ولم يوجد وعند ابي يوسف ومحمد يضمن
 لان الشيء في يده مضمون قبل الحبس فاذا حبسه فاولى ان
 يضمنها فاما الذي ليس له حق الحبس فاذا حبس حتى هلك
 فانه يجوز مضمونا عليه لان حبسه بغير حق فيضمن ما تولى
 منه وهو في التضمن بالخيار ان يتناضمه محمولا ويجوز له الا
 جرة وان تناضمه قيمته قبل الحمل ولا يجب له الاجرة **قال**
 من استوجر على قصارة ثوب فدقة فلف الثوب بذلك او

حدث فيه عيب منه كان عليه ضمانه تعدي في ذلك او لم يتعد لان
 هذا من جنابة يده ومثله لو خسر وعلم يدي لم يده او علم يدي اجرة
 فان الضمان لا يجب على التلميذ والاجير الثاني وانما يجب على الاستاذ
 لان التلميذ انما هو اجير الواحد الاستاذ واجير الواحد لا يضمن
 ما لم يخالفه ولو خالفها هنا لانه ما دون ياديه **قال** ومن اجرد اده
 ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز فيما بين البائع والمشتري
 حتى ان المدة لو انقضت كان البيع لازما للمشتري وليس له ان
 يمنع عن الاخذ الا اذا طلب المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء
 مدت الاجارة فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضي العقد فيما بينهما
 فانه لا يعود جائزا لمضي المدة ولو ان المستاجر اذا اجاز البيع
 جاز البيع وبطلت الاجارة فيما بقي من المدة ولو فسخ فانه
 لا يفسخ البيع بينهما حتى ان المدة اذا انقضت كان للمشتري
 ان يأخذه هذا في ظاهر الرواية وروى الطحاوي عن ابي حنيفة ان
 المستاجر له ان ينقض البيع فاذا انقض البيع لا يعود كروى
 عن ابي يوسف انه قال ليس للمستاجر ينقض البيع والاجارة
 فيما كالعيب ان كان المشتري عالما وقت الشراء بعقد الاجا
 رة فليس له ان يطالب البائع بتسليم الدار حتى لمضي وقت الا
 جارة وان لم يكن عالما وقت الشراء فهو بالخيار ان يتناضمه
 للعيب وان تناضاه كذلك هذا لحكم في الاقرار اذا اقر بداره
 لرجل اخر بعد ما اجرها فان اقراره في حق نفسه ببيع ولا يصح
 في حق المستاجر فاذا مضت المدة فحينئذ ينقض للمقر له

والعقد وقع في المحرم فله ان يسلم الدار الى الذي اكتم منه او لا
وفي المحرم فاذا تسلم المحرم يومه بالتسليم الى الذي اكتم منه
في صفر واذا استأجر دار شهر ا فان كان العقد حصل في عزة
ذلك الشهر يقع ذلك على الا نصف الشهر او بعد ما مضت ايام
من الشهر يقع ذلك على ثلثين يوما **مسألة** ولو استأجر سنة
ان كان في عزة الشهر يقع ذلك على تلك السنة بالاهلة اثنا عشر
شهرا بالاهلة ولو كان العقد في نصف الشهر او بعد ما مضت
ايام منه فانه يقع على تلك السنة كلها بالايام ثلثة مائة وستين
يوما عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد احدى عشر شهرا
بالاهلة والشهر الواحد بالايام بحسب ما بقي من الشهر الا
ول في كمال من الشهر الاخير وذكر في كتاب الاجارات
جل استأجر دارا بعد ما مضى من الشهر اربعة عشر يوما قال
يكمل من الشهر الاخر اربعة ستة عشر يوما وهذا غلط
والصحيح ان يقال انه يكمل من الشهر الاخر اربعة عشر يوما
الا ان يكون قد بقي من الشهر الاول اربعة عشر يوما فينبذ كمال
من الشهر الاخر ستة عشر يوما وهكذا ذكر في بعض الروايات
ت قال ومن استأجر من رجل حصته من الدار وحصته فيها
شائعة اجارة المشاع من شريكه جارية بالاتفاق ومن غير
شريكه لا يجوز في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد
لا يجوز وبيع المشاع جاز من شريكه ومن غير شريكه و
هذه المشاع باطل من شريكه ومن غير شريكه سواء كان

32
مما احتمل القسمة او مالا جارية وفيما احتمل القسمة لا يجوز سواء
كان مما احتمل القسمة او مالا لا يحتمل القسمة بالاجماع سواء كان
مما احتمل القسمة او مالا لا يحتمل القسمة ووهن المشاع باطل من شر
يكه ومن غير شريكه سواء كان مما احتمل القسمة او مالا جارية
بيرة فيما احتمل القسمة لا يجوز فيما احتمل القسمة عند ابي حنيفة
الشافعي يجوز وهبت المشاع فيما لا يحتمل القسمة عندنا و
عند الشافعي يجوز وقرض المشاع جاز بالاجماع واما وقف
المشاع فان ايا حنيفة لا يرى جواز الوقف مشاعا كان او
غير مشاع وعند ابي يوسف ومحمد يجوز الوقف لم على قول
ابي يوسف وقف المشاع جاز وعند محمد باطل ولو اجردا
ره من رجلين صفقة واحدة فانه يجوز وهذا لا يكون مشا
عا خلا والهبه فانه اذا وهب داره من رجلين صفقة واحد
ة فانه لا يجوز في قول ابي حنيفة ثم العقد من حصل في غير
المشاع واعترض الشيوخ من بعده فانه لا يبطل العقد كما اذا
استأجر دارا من رجلين ثم مات احد الموارثين لا يتقص
الاجارة في حصه الحي وان بقيت مشاعا وكذا لو اجردا ره
من رجلين تحت الاجارة ثم اقامت احد المستأجرين انقصت
الاجارة في حصة ويبقى في حصة الحي كما كان جازا قال ومن استأجر
جر رجلا على ان يكمله شيئا بعينه مسافة معلومة هذا لا
يخلو اما ان يستأجره ليحمله الى موضع بعينه او استأجره ليحمله
له شيئا بعينه اما اذا استأجره ليحمله الى موضع كذا فيحمله

وهذا هو الصحيح

بعض الطريق ثم طال به بالاجر مقدار ما حمل له ذلك ولكنه خبر
على الحمل الذي كان الذي شرط فاذا حمل سنو في جميع الاجرة
ولو استاجر ليحماله حمولة من مكان الى مكان فحمل بعضه و
طلب حصته من الاجر ذكر الطحاوي انه ليس له ذلك ما لم يحمل
جميع الحمولة ولا فرق بينهما في ظاهر الرواية وفي الموضعين
له ان يطالبه بالاجرة بقدر ما حمل وخبر على الحمل الباقي ويعطيه
الباقي من الاجرة وكان ابو حنيفة يقول اولا انه لا يستحق
الاجرة ما لم يفرغ من العمل وكذلك الحال ما لم يحمل الى ذلك
المكان وكذلك المعاري الا انه رجع عن ذلك وقال انه تجب
الاجرة يوما في يوم الساعة فساعت بقدر ما استوفى من العمل
بعد ان كان له اجرة معلومة قال من استاجر رجلا على حفر
بئر في مكان راه ووصفه سعتها وذكر له عمقها باجرة
معلومة فانه يجوز لو حفر منها بعضها فوجدها شديدة
او خرج لم يكنه العمل فانه لا يجبر على حفر ذلك ولو
جدها رخوة من حيث الخاف ان ينهار عليه والتلف لا
يجبر ابصار لو حفر بعضها واراد ان ياخذ الاجر لخصه
ذلك بنظر ان كان يتكبر في ملك المستاجر له ان يطالبه بقدر
ره من الاجرة وتجب على حفر الباقي وما حفر منها يصير
مسليما الى صاحبه حتى انه لو انهار زرع بعد ذلك او وقع
فيها الماء والتراب وسواها مع الارض فانه لا يسقط
من اجرة شي ومثله لو كانت البئر في غير ملك المستاجر

ليس

ليس للمحافر طلب الاجر يفرغ من العفر ويسلمها اليه لا حتى انه
لو انهار البئر او ادخل السيل او الرخ فيها التراب وسواها مع
الارض فانه لا يجب الاجرة لانه لم يوجد التسليم وفي المسئلة الاولى
وجد التسليم مسله لو ان رجلا استاجر ليأنا لضرب له
للبرقانه بنظر ان ضرب ذلك في ملك المستاجر ما لم يقومه لا
يجب الاجرة في قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد ما لم يشر
جه لا يجب الاجر حتى انه لو هلك ان يقومه لا يجب الاجرة
عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد اذا هلك قبل ان يشرجه
لا يجب الاجرة ولو كان في ذلك في ملك الغير فما لم يسلم اللبن
الى صاحبه لا يستحق الاجرة وتسليم هو ان يبيّن المستاجر
ويبين اللبن ولكن في اي وقت يصح التسليم عند ابي حنيفة اذا
قومه صح التسليم وعند ابي يوسف ومحمد ما لم يشرجه لا يصح
التسليم قال اذا استاجر رجلا على عبده فحمله او على دابة
يوزنها ففعل ذلك فغضب لاصمان عليه لان اصل العمل
ما دون ما فيه فما تولى لا يكون مضمونا عليه الا اذا تعدد
فحينئذ يضمن وكذلك اذا وقعت في يده اكلة فاستاجر
رجلا ليقطع يده فقطع ومات لاصمان عليه لما ذكرنا قال
واذا دفع ثوبا الى خياط وقال ان خطته اليوم فلك درهم
وان خطته غدا فلك نصف درهم عند ابي حنيفة الشرط
لاول جابر والشرط الثاني فاسد ان خاطه في اليوم الاول
فله المسمى وان خاطه في اليوم الثاني فله اجرا مثل الاول

على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وان خا ط نصفه في اليوم ونصفه
 في الغد فلا جلا خباطه في اليوم يكون له نصف السهم ولا جلا خباطه
 في الغد له اجر المتلا براد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وعند ابي يوسف
 ومحمد الشرطان جائزان خا طه في اليوم وله درهم وان خا طه في
 الغد له نصف درهم مسلمة لو قال له ان خطته فارسية فلك
 كذاي و ان خطته رومية فلك كذاي فالشرطان جائزان وكذلك
 هذا الاختلاف فيما اذا تزوج امرأة على الف درهمان لم يكن له امرأة
 وعلي الغبن ان كانت فعنده الشرط الاول جائز ولها الف درهم
 ان لم يكن له امرأة وان كانت له امرأة فلها مهر المتلا براد على
 الغبن ولا ينقص عن الف مسلمة دفع ثوبا الى خباط وقال
 ان خطته ان فاجرك درهم وان خا طه تلميدك فاجرك نصف
 درهم فله هذا الخباط الرومية والفارسية سواء مسلمة
 ولو اجر حانوطته وقال ان اقعدت فيه الحداد او القصار
 فاجرها كذاي وان اقعدت الخباط فاجرة كذاي كان ابو
 حنيفة يقول اولاً بان هذا العقد فاسد وهو قول ابي يوسف
 ومحمد ثم رجع وقال بان الشرطين جائزان كما في الخباطة
 الرومية والفارسية وكذلك لو استاجر دابة على انه ان
 حمل عليها حنطة فاجرة درهم وان حمل شعير فاجرة باجرة
 معلومة فلما مضى ستة اشهر اعتقه المولى فاعتقه وا
 لعبد بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شافخ فان اختار المضى
 على ذلك فما يجب من الاجر بعد الحرية الى تمام سنة يكون

في الاجرة من المهر
 عند زواجهما المهر
 في الاجرة من المهر

للعبد لان هذا ايضا بدل لمنفعة استوفيت بعد الحرية فيكون
 حقه وما وجب قبل ذلك يكون للمولى لانه بدل لمنفعة
 استوفيت في حالة الرق فيكون حق المولى في حق قبض الاجرة كلها
 للمولى لان العاقد هو وان اختار الفسخ بطل الاجارة ويسقط
 عن المستاجر ما بقي في المستقبل هذا اذا لم يعمل المستاجر الا
 جرة او لم يشترط المولى التعجيل ولو عمل او اشترط التعجيل
 واختار العبد المضى على الخارت فالاجرة كلها للمولى لانه ملها
 بالتعجيل او باشتراط التعجيل وان اختار الفسخ يرد النصف
 الى المستاجر مسلمة رجاء استاجر عبداً مجبوراً بغير
 اذن مولاه مدة معلومة باجرة معلومة فالمستاجر يصير
 غاصباً لانه استعمل عبد غيره بغير اذنه فان هلك العبد في
 يده في المدة يضمن قيمته ولا تجب الاجرة لان الاجر والضمان
 لا يجتمعان مسلمة ولو قتله خطا تجب القيمة على عاقلته
 ويغرم الاجرة لان الضمان وجب على العاقلة لا في ماله ولا يودى
 الى الجمع ولو سلم العبد من العمل القياس ان لا تجب الاجرة لانه
 كان مضمون عليه وفي الاستحسان تجب وكذلك لو اخذ
 صاحبه في بعض المدة ياخذ بقدره من الاجرة استحساناً
 لو اعتق المولى هذا العبد في المدة فلا جبار له ولو كان مازد
 نافع اعتقه فله الخيار وان اجرا العبد نفسه فهو كما
 اذا اجره المولى لانه كان ياذنه **كتاب المزارعة**
قال الشيخ الامام رحمه الله عليه قد ذكرنا

الاختلاف في المزارعة والمعاملة في كتاب المسافات ثم المعاملة
لا يكون الا على استئجار الشخص ببعض الخارج من الاشجار والكروم
وخوه والمزارعة قد يكون استئجار الشخص ببعض الخارج
قد يكون استئجار الارض ببعض الخارج على ما تبينه ثم الحيلة
لاي حيلة في جواز المعاملة والمزارعة ان يستأجر العامل باجرة
معلومة الى مدة معلومة فاذا مضت تلك المدة بسنوجب
الاجرة سواء حصل هناك خارج او لم يحصل ثم انما صلب على بعض
الخارج مكان الاجرة فيجوز ذلك وكذلك هذا في المزارعة
قال ان يستأجر به المزارع والعبد وما سوى ذلك مما هو
ز عقود الاجارات عليه مزدراهم ودينار او فكيل او
موزون او معدود جاز استئجار الارض به للزراعة وقد
كرناها في كتاب الاجارات واذ اراد احدهما ان يفسخ ذكر
العقد قبل العمل لا يجوز الامن عذر والعذر من قبل صاحب
الارض بطله فدين فارح لا وفا عتده الامن ثم هذه الارض
فحينئذ يفسخ ان كان قبل الزراعة فان زرعها المستأجر
فلا يفسخ ولكن يخلو سبيل المواجه ويخرج من السجى الى ازيد
الزراعة فاذ ادرك فحينئذ تجس حتى يبيع الارض ويؤدى
بنه والعذر من قبل المستأجر ان يشرك المزارعة او مرض
او يمنعه مانع من ذلك العمل كما ذكرنا في كتاب الاجارات
قال ولا بأس باستئجار الارض للزراعة الى طول المدة وقصيرها
بعد ان يجوز معلوما كما اذا استأجرها الى عشر سنين واكثر

والمزارع

فارج
مزان

من ذلك ولا يحتاج في كل سنة الى تجديد العقد هذا اذا استأجر الارض
وهي ملك المواجه فانه يجوز وخص بعد ذلك اجر مثله او غلاوا
ما اذا كانت الارض رضى وقفا هذا استأجرها من المتولى الى طول
المدة فانه ينظر ان كان السعر حالها لم يزد ولا ينقص كما
نوعت العقد فانه يجوز وان على اجر مثلها فانه يفسخ ذلك
العقد ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا وكذا اذا استأجرها
باجرة معلومة الى سنة فلما مضى نصف السنة غلا سعرها
وارداد اجر مثلها فانه يفسخ ذلك العقد وفيما مضى من المدة يجب
المسمى بقدره وبعد ذلك تجديد العقد ثانيا على اجرة معلومة
كما ازادته ولو كانت الارض في اليد ففسخها نحو ما اذا
كان زرع لم يخصد بعد فلا يمكن فسخها ولكنه الى وقت زبا
دته يجب المسمى بقدره ويقدر الزيادة الى تمام السنة بجر
مثلها واما اذا انتقص من اجرتها يعني خصت فان الاجارة لا
يفسخ لان المستأجر رضى بذلك وزيادت الاجرة انما يعتبر اذا
ازداد عند الكل واما اذا زاد واحد في اجرتها فعديا على المستأجر
الاول فلا يعتبر ذلك وكذلك حكم الحانوت والطاحونة و
جميع ما كان وقفا قال ولا بأس باستئجارها للزراعة قبل زرعها بعد
ان يكون معتادة للتري في مثل هذه المدة التي يعقد عقد الاجارة
عليها نحو ما اذا استأجر ارضا للزراعة ووقت العقد الارض مما
لا يمكن الزراعة فيها فان كان مما يمكنه ان يزرع فيها بعد العقد
في المدة كما اذا لم يكن وقت العقد في النهر وما ولا يمكنه الزراعة

من غير انما ثمراتها الما بعد ذلك او كان في الشتا لا يمكنه الزرا
عه ولا انتفاع ما لم يضر الشتا ثم ينتفع في المدة بعد ذلك فانه
يجوز واما اذا كان الحال لا ينتفع بها في الاصل كما اذا كانت
الارض سبخة او تربة فان الاجارة فاسدة وان حازن الما بزرع
به بعضها ولا يزرع بقيتها كان المستاجر بالخيار ان يشانقض الاجارة
كلها وان شالتم ينقضها وكان له من الاجر بحسب ما روي منها قالوا
باسر بالمزارة على جز ومزاجر اما يخرج الارض في قول ابي يوسف ومحمد
ولا يجوز في قول ابي حنيفة فلما لم تجز عنه كان الخارج كله لما
حب البذر فان كان البذر من قبل رب الارض فالخارج كله له ويطلب
له ولا يتصدق بشي لان ذلك كله تمام له وجب عليه اجر مثل
المزارع وان كان البذر من قبل المزارع فالخارج كله له ويغرم
اجر مثل الارض لصاحب الارض لانه استعمل الارض بعقد فاسد
فما كان من الخارج باز البذر والموت فانه يطلب له وما فضل من
ذلك يتصدق له اما علي قول ابي يوسف ومحمد فيجوز استيجارها
بعض الخارج بعد ان يكون معلوما شايعا في الجملة فان حصل من الخارج
لشيء يكون بينهما على الشرط وان لم يحصل من الخارج شي فلا شيء على رب
الارض ولا على المزارع وعقد المزارعة قد يجوز استيجار الارض ببعض الخا
رج كما اذا كان البذر من قبل المزارع وقد يجوز استيجار الشخص ببعض الخا
رج كما اذا كان البذر من قبل صاحب الارض ثم اذا عقد عقد المزارعة ثم
لا د احدهما ان يفسخ ذلك فانه ينظر ان اراد صاحب الارض البذر ان
يفسخ ذلك قبل المزارعة فله ذلك وان من غير عذر لان القالب
كان

في الارض استهلاك عين مال فله ان لا يرضى بذلك وان اراد الاخر ان
يفسخ فليس له ذلك الا من عذر والعذر ما ذكرنا مسلكه
ثم المزارعة على اربعة اوجه في ثلثة اوجه منها يجوز وفي وجه
واحد منها لا يجوز واما الثلثة الاوجه التي يجوز فاحدها ان يكون
الارض والبذر والبقر والالة كلها من صاحب الارض ولا يكون الاخر
الا العمل فانه يجوز ويجوز هذا مستاجر للشخص ببعض الخارج والثاني
ان يشترط البذر والبقر والالة من قبل المزارع ولا يكون من صاحب
حب الارض الا الارض فهذا ايضا يجوز ويصير مستاجر الارض
بعض الخارج والثالث ان يكون البذر من قبل صاحب الارض والبقر
والالة من قبل المزارع والالة كلها من قبل المزارع ويصير
صاحب الارض مستاجر للشخص ببعض الخارج والبقر والالة كلها
يصح ان يكون تبع للشخص واما الوجه الرابع الذي لا يجوز فهو
اذا شرط البذر على العامل والبقر والالة من قبل رب الارض فهذا
لا يجوز لان البقر والالة لا يصلح ان يكون تبع للارض فيصح ان
يجوز تبع للشخص وروي عن ابي يوسف انه قال يجوز لتعامل الما
سرمسلة ولو شرط المزارع على رب الارض العمل بالمزارة فاسدة
لانه لم يوجد الخيلة ويصير كاشتراط البقر عليه ولو دفع البذر
مزارعة ليزرع المزارع في ارضه من جهة الملك او من جهة الاجارة
او من جهة العارية او بوجه من الوجوه على ان الخارج بينهما فانه لا
يجوز وروي عن ابي انه قال يجوز لتعامل الناس والخيلة في ذلك ان يخذ
ارضه مزارعة ثم يستعين صاحب البذر من صاحب الارض ليعمله

فيجوز ذلك وما حمل ذلك وما حله يكون بينهما على الشرط وإذا اشترط
طوبى الأرض على المزارع ما يبقى منفعة بعد المدة فإنه يوجب ذلك
فساد المزارعة كما إذا اشترط على المزارع كرى الأرض والنهار والفا
الشريطين وبنا إلى أبط والكرب وغيره مما يبقى منفعة بعد المدة
وقال بعضهم بشرط الكراب لا يفسد المزارعة لأنه وإن كرب
مراراً فيسقى واحد يبطل ذلك كله ولا يبقى منفعة إلى ما بعد المدة
ولو بقي يوجب الفساد ولو اشترط عليه ما يحتاج إليه من السقي
والحفظ وغيرها فإن ذلك لا يبطل المزارعة وكذلك ما يحتاج إليه
في حد النما قبل أن يبلغ الحصاد ولو شرط عليه من التخصيد بعد الأ
دراك وبعد ما خرج من حد النما نحو الحصاد والتذرية وقطع العنب
وجداد الثمر ونحوه فإن ذلك عليها جميعاً بشرط ذلك على المزارع
ففسدت المزارعة وروى عن أبي يوسف أنه قال يجوز لتعامل الناس
سرفاً ففسدت المزارعة فالحكم فيه ما ذكرنا قبل هذا قالوا إذا
استأجر لرجل أرضاً سنة بأجرة معلومة على أن يزرعها وهو أرض
عشر فزرعها فإن على قول أبي حنيفة عشر ما أخرجت الأرض على
رب الأرض وفي قول أبي يوسف ومحمد العشر في الخارج وقد ذكرنا
جملة هذا في كتاب الزكاة قال ومن استأجر أرضاً بأجرة فأ
سدة فاستغلها ثم خوصم فيها كان عليه لصاحبها الأقل من المسمى
ومن أجزمتها الأجرة لا تجب في الأجرة الفاسدة بالتخلية وإنما
تجب حقيقة الانتفاع بخلاف الأجرة الجائزة فإذا انتفع بها يجب الأقل
وهذا كما نقول في النكاح الفاسد أن المهر لا يجب على الزوج بالحلوة
وكذلك

وذلك لو مسمتها بشهوة أو قبلها أو وطئها في الدبر وإنما تجب
إذا جامعها في القبل ويجب الأقل وهذا كما نقول من مهر مثلها
ومن المسمى أن كان هناء مسمواً وإن لم يسم لها مهر أو قلها مهر المثل
بالغاما ما بلغ وكذلك في الإجارة الفاسدة تجب الأقل وإن كان سمي
له أجر وإن لم يسم تجب الأجر المثل بالغاما ما بلغ وأما في البيع
الفاسد فيعتبر القيمة ولا يعتبر المسمى من الثمن وفي الكتابة
الفاسدة يعتبر الأكثر من المسمى ومن القيمة أيهما ما كان أكثر
تجب ذلك قال ومن دفع أرضه مزارعة على وجه من الأوجه
الثلاثة التي ذكرنا جواز المزارعة فيها في قول أبي يوسف ومحمد
فزرعها فخرج من زرعتها تنب فهذا لا تخلوا أما أن يشترط الحب
بينهما والتبن بينهما أو سكتا عنهما جميعاً أو بشرط الحب و
سكت عن التبن أو بشرط التبن وسكتا عن ذكر الحب أما إذا اشتر
ط الحب والتبن بينهما جاز ولكل واحد منهما ما بشرط له ولو
سكتا عن ذكر الحب والتبن بينهما ففسدت المزارعة بينهما وقد
هذكرنا حكم المزارعة الفاسدة ولو بشرط الحب بينهما أو
سكتا عن ذكر التبن في المزارعة جائزة والتبن جائزة لصاحب
البذر لآزله صاحب البذر يستحقه ببذره ولا يحتاج إلى الشرط
وروى عن أبي يوسف أنه قال لا المزارعة فاسدة لأن التبن مقصود كما
أن الحب مقصود ولو سكتا عن ذكر الحب يفسد وكذلك إذا سكتا
عن ذكر التبن وروى الطحاوي عن محمد بن جوع الرقوي أن يوسف ولو شرط
التبن بينهما وسكتا عن ذكر الحب يفسد المزارعة بالإجماع ولو

شروط الحب بينهما والتبن كاحدهما بنظر ان شرط ذلك لصاحب البذر
فانه يجوز ويجوز التبن كله له لانه يستحقه من غير شرط فالشرط
لا يريده الا تأكيد ولو شرط التبن للذي ليس البذر من قلبه فالشرط
رعة فاسدة ولو شرط التبن بينهما ولا حدهما الحب اما الصاحب
الارض او للمزارع فانه يفسده المزارعة بالاجماع وبغير كما اذا
لم يشترط الخارج بينهما قال واذا استاجر الرجل ارضا للبذر
فيها ولم يسرها يزرع فيها قال الاجارة فاسدة لان الارض مما
يختلف باختلاف الزرع رُبَّ زرع ينقص الارض نقصانا كثيرا
ورُبَّ زرع ينقص الارض نقصانا قليلا ورُبَّ زرع يزيد في الارض
فلا يجوز ما لم يبين فان اختصاصا قبل الزراعة كان لكل واحد
منهما ان يفسخ الاجارة مسله ولو زرع المستاجر فيها شيئا
قبل الفسخ تعين ذلك للعقد وللمو اجر المسمى من الاجرة وكذلك
اذا استاجر دابة ولم يسرها رخصا عليها او استاجر ثوبا للباس
ولم يبين من يلبس او استاجر دابة للمركوب ولم يبين من يركب
او استاجر قدرا للطبخ ولم يبين ما يطبخ فيها وقد ذكرنا هذا في
الكتاب الاجارات مسله ولو ان رجلا اجار ارضه من رجل بدراهم
او بدنانير المدة معلومة وشرط عليه ان يزرع فيها كذا
من الحنطة او من الشعير فان العقد جائز ولو زرع فيها خلافا لشرط
بنظر ان كان مضرة مثل مضرة ما اشترط او دونه فانه يجوز ولا يكون
مخالفا ولو كانت مضرة اكثر من مضرة ما اشترط فانه يصير مخالفا
لفاغا صبا للارض وانفسخ العقد ولمو اجر ان منع ارضه منه

فاذا مضت المدة وادرك الزرع فان الخارج يجوز للمستاجر ولا
حب عليه الاجرة ولا يفرم نقصان الارض ولو انقصت الارض ومثلها لو
اجار ارضه ببعض الخارج كما اذا دفع الارض من اربعة علي ان البذر
من قبل العمل على ان الخارج بينهما وشرط عليه ان يزرع فيها شيئا
معلوما فزرع غيره فانه يصير مخالفا سواء كان ارضه بالارض او
قل ضرر امته خلافا لما اجار ارضه بدراهم والفرق بينهما ان الاجرة
ما هنا بعض الخارج والخارج يختلف باختلاف الزرع فاذا امر با
الحنطة فقد رضى بان يكون اجرتها الحنطة فاذا زرع الشعير
صار مخالفا ولا كذلك الاول لانه الاجرة دراهم على الاحوال كلها
فلو بطل العقد انما يبطل لاجل المضرة فان كان ما زرع فيها في المضرة
مثله او دونه فلم يوجد للخلاف وان كان اكثر من ذلك يجوز مخالفا
ولو اجار ارضه من رجل للبذر فيها ما اراد من الزرع فله ان يزرع فيها
ما شاء وليس له ان يغرس فيها ولو غرس يصير مخالفا غاصبا للارض
وللمو اجر ان يقلع اغراسه الا اذا كان في قلعها مضرة هي بالارض
فحينئذ تركها بالقيمة مقلوعة مسله ولو ان رجلا دفع ارضه
معاملة مدة معلومة على ان يغرس العامل فيها اغراسا وما حصل
من الاغراس والثمار يجوز بينهما فهذا يجوز ويكون الاغراس والثمار
بينهما فلو شرط الثمار بينهما ولم يشترط الاغراس فان الاغراس
من منزلت التبن والثمار بمنزلت الحب فما عرفت من الجواب في الزرع
فهو جواب ما هنا ومثله لو دفع ارضا معاملة والارض مقرو
سة على ان يكون الثمار بينهما فانه يجوز ولو شرط الثمار

بينهما والعريس بينهما فانه لا يجوزها هنا لانه لما جعل له بعض الا
علاسر والاعراس موجودة فيكون العامل شريكاً فيه فبعد ذلك
يجوز مستحلاً ايها في شئ موفيه شريك ولا يجوز ذلك والله اعلم بالصواب
كتاب احكام ارض الموات قال الشيخ
الامام رضي الله عنه الاجل في هذا ان كل من ملك شيئاً اماماً مسلماً
او ذمياً بأي سبب مامله فانه لا يبرؤا ملكه عنه بالتزكك اذا ملك
داراً او ارضاً لم يحررها ومضت السنون والقرون فهي عليه ملك ما ملكها
الاول ولا يكون تلك الارض ارض موات **مسئله** وارض الموات هي التي
لم يكن ملكاً لحد ولم يكن من مرفق البلدة وكانت خارج البلدة قربت
من البلدة او بعدت حتى ان خراجها من البلدة قريباً منها جزماً او
كمه عظيمه لم يكن ملكاً لحد كان ذلك ارض الموات في ظاهر الرواية
وقال الطحاوي وما قرب من العامر فليس لموات وهذا غير ظاهر
وروي عن ابي يوسف انه قال ارض الموات هي البقعة التي لو وقع الر
جل على ادناه من العامر فنادى باعلا صوته لم يسمعه اقرب من في العامر
اليه **مسئله** ثم اذا احيا ارضاً ميتة ان كان باذن الامام ملكها بالاجماع
ولم يكن لغيره فيها حق وان كان بغير اذن الامام قال ابو حنيفة ر
حمة الله عليه لا يملكها وقال ابو يوسف ومحمد باذن الامام او بغير
اذن الامام سواروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احيا
ارضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم فيها حق روي هذا الخبر بن واثنين
في رواية بالاضافة وتاويله عندنا انه اذا زرع في ارض رجل بغير اذنه
فالظالم هو الزارع وفي رواية بالنعت والصفة يعني عرق الظالم وتاويله

ان عرقوا شجاره اذا بنت في ارض رجل فالظالم هو العروق وفيه القليل
جميعاً لصاحبها قلعة وبالتحجر لا يملكها بالاجماع وروي عن عمر
رضي الله عنه انه ليس لمختر بعد ثلث سنين حق وهو ليس بتقدير
لارم وانما رأي راء عمر وذلك على ما يقع في القلب انه ترك اجابها
وبالتحجر صار لغيره من غيره ولم يكن لغيره ان عاجه كالنرو في
الاراضي المباحات والرياطات واصله قول النبي صلى الله عليه وسلم
المباح من سبق وكذلك الارض في الرياطات وليس للامام ان يقطع
ملاً غناباً للمسلمين عنه يعني اذا كانت اجمه او غبضة او خرابية
بوزن منه او مصلحة لاهل البلدة فليس للامام ان يقطع ذلك لحد واذا
ملك ارض الموات باذن الامام او بغير اذنه على الاختلاف فزعها فانه ينظر
ان زرعها بالسما فهي من ارض الغنيم وان زرعها بما نهر من ارض المسلمين
فعلي قول ابي يوسف حكم تلك الارض التي فيها ذلك النهر ان كان
نت من ارض الخراج فهي من ارض الخراج وان كانت في ارض العشر فهي من
ارض العشر وفي قول محمد ان كان لما الذي ساقه اليها من مياه الانهار
العظام كالنيل والفرات وما اشبههما فهي من ارض العشر وان كان
ن الماء من بئر حفره الامام من مال الخراج فهي من ارض الخراج وبه
اخذ الطحاوي **مسئله** ارض الخراج ملوكة وكذلك ارض العشر
يجوز بيعها وايقافها ويجوز ميراثها عنه اذا مات كسائر املاكه
مسئله ومن حفر بئراً في ارض الموات على الاختلاف الذي ذكرنا
فانه لا حريم في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد له حريم لئلا يلقى
طينة الا ان علي قول ابي يوسف يمسح بطن النهر فيجوز وقد رصف

بطن النهر من هذا الجانب وقد رصف بطن النهر من جانب آخر وعلى
 قول أبي يوسف محمد يجوز له قد رجميع بطن النهر من هذا الجانب
 وقد رجميعه من الجانب الآخر مسئلة وحزيم سيرا العطر اربعو
 ذراعا بالاجماع واما سيرا الناصح فان اباحيفة قال حريمها اربعو
 ذراعا وقال ابو يوسف ومحمد ستون ذراعا من كل جانب وحزيم العين
 خمسماية ذراعا من كل جانب ولو ان نهر الرجل وارض على مشط
 النهر اخرجت نازعا في المستنات فان كان بين النهر وبين الارض
 حائل كالخابط وخوة فالمستناه لصاحب النهر بالاجماع ولو لم
 يكن بينهما حائل قال ابو حنيفة هي لصاحب الارض ولصاحب النهر
 فيها حوزة ان صاحب الارض اذا اراد رفعها كان لصاحب النهر
 منه عزذ لك قال ابو يوسف ومحمد المستناه لصاحب النهر
 قال ومن كانت في ارضه سيرا وعين كان له منع الناس عزذ
 حول ارضه الا ان يكون بالناس الى ذلك حاجة ولا يجدون ما
 من غيرهما فيحوز عليه اباحتهم ماها لشقايتهم ومواسيتهم
 وليس عليه اباحتها لزرعهم الا صلح في هذا المسائل قول
 النبي صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلأ
 والنار الرجل اذا كان في داره في ارضه سيرا او عين ما او
 حوض ما فباع الماء الذي فيه لم يجز لانه يشتري في الارض الا
 اذا كان حوضا قد طلي بالجبس وعلم انه لا يشتري في الارض فانه
 تجوز ولو جعله في انا فباعه تجوز مسئلة ولو ان الناس اجتا
 حواله لشقايتهم او لمواسيتهم فادوا دخول ارضهم للاستفا

كان له ان يمنعهم عن الدخول في ارضه او داره ويقال له اما ان ياذن للناس
 بالدخول في ارضه وداره ليستقوا الما لشقايتهم او تحمل ائبت البهر
 وليس له الامتناع عز احد هذين الامرين فان امتنع ومنع الناس عز
 الاستفا فاقهر يقا نلولة بالسلاح خلا وما اذا كان الرجل في السفر
 واصابته المجاعة ومع رفيقه طعام ولا يعطيه لخله التناول
 من جهة الغصب وله ان يقتل بما دون السلاح ولا يقتل بالسلاح
 مسئلة ولو ان الناس اذا احتاجوا اليه لسقيهم ومهم وارضهم
 حائل لصاحبه منعه وبيع الشرب بالانفراد لا تجوز ولو باعه
 مع الارض جاز مسئلة واما بيع الحمد في الصيف فقد اختلف
 متاخذ خفا فيه وقال بعضهم لا تجوز بئعه لانه باع شيئا لا يقدر
 على تسليم جميعه الى المشتري لا بدوب بعضه وكان ابو نصر
 محمد بن محمد بن سلام يقول البيع جاز وكان اذا سئل عز منه
 المسئلة يقول البيع جاز ولا يبطله الا احمق وكان ابو بكر
 الاسكافي يقول اذا سلم المجهدة الى المشتري او لا ثم باعه
 منه فالبيع جاز واذا باع قبل التسليم فانه لا تجوز وكان الفقيه
 ابو جعفر رحمة الله يقول ان سلمه اليه قبل البيع ثم باعه فانه
 تجوز وان باعه ثم سلم الى المشتري في يومه ذلك فانه تجوز ايضا
 واما اذا لم يستلم اليه حتى مضت عليه ثلاثة ايام ففسد البيع
 لان في الوقت القليل لا ينتقص نقصا ثانيا تليز له حصة من المزوبه
 اخذ الفقيه ابو الليث سمرقندي رحمة الله مسئلة واما الكلا
 فانه اذا بنت في ارض رجل فليس له المنع من الاحتشاش فان

كان الرجل محتاجا الى خشيش فان وجد في موضع اخر فليس له ان يرد
 خلفه بغير اذنه وان لم يجد في موضع اخر فان يقال لصاحبه
 رض اما ان خشيش انت فتسلم اليهم انما ذلهم بالدخول في ارضك علم ما ذ
 كرت في اول الفصل الاول فلور دخل انسان ارضه بغير اذنه فاحتش
 فليس له حق الاسترداد منه سوا سقاءه وقام عليه او لم يقر عليه
 في ظاهر الرواية ولا يجوز بيعه ايضا وعن مشايخنا المتأخرين
 انه ان قام عليه صاحب الارض وسقاءه بعد ذلك فقد ملكه وجوز
 بيعه وله حق الاسترداد ان احتشه بغير اذن ولا يجوز بيعه
 ما ثبت من الخشيش الا اذا قطعه فخرمه لجوز بيعه ~~فيما لم يسترده~~
 من اخذه منه وكذلك لا يجوز اجارة المراع فان اراد الجلة في جوا
 زها فانه يواجر قطعه من ارضه معلومة خطيره او يحل بفذر
 ها ثم يبيع له الكلام ^{البيع} الفت وما اشبه من القصير وخود مما لا
 يثبت الا بالاثبات فانه يجوز ^{مسألة} واما النار فانه اذا اوقد
 رجل نارا او سراجا فليس له ان يمنع احدا من الاستضاءة به و
 الاصطلاح ان يراه الا اذا اراد ان ياخذ عين الجمره ويرفعها فلصا
 حبه ان يمنعه وكذلك هذا في سائر الاشياء المباحة كالطيور
 اذا باض او فرخ في ارض رجل فكل من اخذه فهو له ^{لخذ} لخذ
 حب الارض له وكذا اول الخبز في ظاهر الرواية وعن بعض مشايخنا
 المتأخرين انه اذا اخذ له وكرا كان ملكا له ويسترده ممن
 اخذه ولو رفعه ثم وضعه ملكه بالاجماع وكذلك لو ان صيدا
 اتجا الى ارض او داره فكل من سبقه ^{فقد} بالخذ فهو له الا اذا رد صاحب
 رجل

و اما

ق

صاحب الدار عليه الباب بعد الدخول وصار الخار بمن اخذه بغير صيد
 كان ملكا له وكذلك اذا حفر حفرة في ارضه ليجمع عليه الماء فوقع فيه
 صيد وكل من اخذ فهو له الا اذا حفر الاصطيد فكان احوله من غيره
 ولو نصب شيله في ارضه او في ارض غيره فتعقل بها صيد تعقلا لا خلا
 من ليمتها فقد ملكه التامب سوا كانت الشبكة له او لعين كرجل
 اعزى كلب انسان على صيد او ارسل بازي انسان على صيد فاخذ الصيد
 كان الصيد للمرسل والمغري دون صاحبه والله اعلم بالصواب

كتاب الوقف والعطايا والهبة قال الشيخ الامام رحمه

الوقف حبس الاصل والتصدق بالفرع والوقوف على ثلثة اوجه في قول ابي حنيفة
 في وجه لا يجوز وهو انه اذا وقف داره وارضه في حال صحته فلا يجوز ان
 اشترط التابيد وسلم الى المتولي وجوز بيعه اياه ويجوز ميراثا
 عن الواقف اذ ا مات في وجه لا يجوز وهو انه اذا وقف في حال حيوة
 وجعله وصية بعد وفاته فانه يجوز من ثلثة ماله كسائر الوصايا
 ياء في وجه لا يجوز في ظاهر الرواية وهو انه اذا وقف في مرض موته
 فهو كالوقف في حال صحته روي الطحاوي عن ابي حنيفة انه يجوز
 كالوصيته بعد وفاته هذا كله في قول ابي حنيفة وفي قول ابي
 ومحمد الرق فاجاز في حال صحته او في مرضه الا ان ابا يوسف ومحمد
 اختلفا فيما بينهما قال ابو يوسف يجوز مشاعا كان او مقسوما سلمه
 الى المتولي او لم سلمه اشترط التابيد او لم يشترط وقال محمد لا يجوز الا

باستجماع شرائطه وشرائط ثلثة ان يكون مقسوما محررا من
 العتق والبيع والهبه والوصية والقرعة والطلاق والنفقة والدية
 والعتق والبيع والهبه والوصية والقرعة والطلاق والنفقة والدية
 والعتق والبيع والهبه والوصية والقرعة والطلاق والنفقة والدية

بده ومسلما الي المتولي وان يشترط فيه التابيد وان جعل اخره الى
 سبيل حتى لا ينقطع ابدان يجوز ولو جعل داره مسجد افاته يجوز بالاجماع
 ولا يجوز مشاعا وانما يجوز اذا سلموه والقسم هو ان يصلي فيه جماعة
 عة يذا ان وانه قلمه بآذنه وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
 اذا قال جعلت دار هذه مسجد اكفوا لو انه اذا خرب ما حوله او
 ستر الناس عن الصلوة فيه صار ميراثا عنه في قول ابي حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف لا يصير ميراثا وهو مسجد الى يوم القيامة وكذلك لو
 جعل ارضه بمقبرة فانه لا يصح ما لم يسلم والتسليم هو ان ياذن للناس بان
 يغربوا فيه فدفنوا فيه الميت وكذلك الرباط والوضوء والسقاية
 على هذا الاصح ما يسلم وتسليم هو ان ياذن للناس بالنزول فيها والامتناع
 فانما اذا نزلوا واستقوا مرة واحدة يجوز على قول ابي حنيفة ومحمد وعلى
 قول ابي يوسف يجوز من غير تسليم مسله لوقولنا انما يجوز في غير المنقول
 من العقار وغيرها فاما المنقول فلا يجوز وقفه الا اذا كان تبعا لغيره و
 هو ان يقف ارضا وقفا لها بقرا وعبد المصالحها ويشترط ذلك في
 الوقف يجوز وقفها معها او يكون شيئا جرت العادة به كما اذا وقف
 المرو والقدر وخفر القبور او وقف للجنازة او ثياب الجنازة ولو وقف
 الاشجار العامة لا يجوز قبلا سوا وجوز استحسانا لو انه وقف دابة
 حبسها في سبيل الله تعالى لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد وفي قول ابي يوسف
 ومحمد وجوز بيع ما هرم منها او صار خال لا ينتفع بها فبرد ثمنه في
 مثله قال لا يخرج المبه ولا الصدقة المملوكة من ملك صاحبها
 الى ملك الذي يملكه اياها حتى يقبضها منهم بآذنه المبه جازية اذا كان

الواهب من اهله وكونه اهلا ان يكون عاقلا بالغ حرا اما كاله ولو
 كان عبدا او مكاتبا او بدرا او امرا او من كان في رقبته شيء من الرق
 او كان صغيرا او مجنونا او لا يملك الشيء الموهوب فانه لا يصح ولا يقع
 الملك في المبه الا بالقبض بآذنه خلافا لبيع فان في البيع يقع الملك
 بنقل العقد ولو كان شيء الموهوب في يد الموهوب له لا قبل الاصل
 فيه انه من قبيل قبضان باب احدى ما مناب الاخر اذا خلت
 القبضان باب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب عن المضمون عن
 المضمون وبانه ان شيء اذا كان مضمونا في يده او مقبوضا بالعقد الفله
 سد فباعه منه بيمعا صحيحا جازيا لا يحتاج الى قبض اخر لا اتفاق
 القبضين وكذلك لو وهب له ايضا لا يحتاج الى قبض اخر يجوز ذلك
 القبض اقوي وهو كونه مضمونا وكذلك اذا كان شيء ودبعة في
 يده او عارية فوهبه ماله من صاحب اليد فان لا يحتاج الى
 قبض اخر لا اتفاق القبضين لان كلا القبضين امانة ولو كان ودبعة
 في يده او عارية فباعها منه فانه يحتاج الى قبض جديد لان قبض
 الامانة لا ينوب عن قبض الضمان ثم الموهوب له اذا كان من
 اهله القبض فحق القبض اليه وان كان الموهوب له صغيرا او مجنونا
 نأخذ القبض الى اولاه ووليه انوه او وصيه او وصي وصيه
 ثم جده ثم وصيه ثم القاي من وصيه القاي شيوا كان
 الصغير في عيال لم يكن مسلما الا في الاخ والعمر وغيرهم
 من ذي الرحم المحرم ان لم يكن الصغير في عيال واحد من هؤلاء
 لا يجوز قبض واحد منهم وان كان الصغير في عيال واحد منهم جاز

قبضه استخسانا والقبض لا يجوز كذلك لو ان الصغيرة زفت البيت
زوجها فوهبه لها هبة فقبضها لها زوجها يجوز استخسانا ولو
قبض صغير بنفسه وهو يقبل جاز استخسانا ولو وهب للصغير
ابوه شيئا فالأب هو الذي يقبض بنفسه وكذلك كل من كان إليه
ولاية القبض من الأولياء وقبضه في ذلك اعلامة ولا شهاد عليه
لا شتياف ولو لم يشهد جاز فيما بينه وبين الله تعالى
مسألة والهبة لا يجوز الا كما قبضت هبة المشاع لا يجوز
فيما لا يخلو القسمة وكما يزعم فيما لا يخلو القسمة مسألة ولو
وهب مشاعا وسلم مقسوما جوز والعبرة في ذلك بوقت القبض
ولو وهب نصف دار من رجل لم يسلم ثم وهب منه النصف الباقي
في وسلم اليه جملة فانه يجوز مسله لو وهب نصف الدار
سلم ثم وهب النصف الباقي وسلم لا يجوز وكلها فاسدتان
ولو وهب من اثنين ان كانا فقيرين يجوز بالاجماع كالصدقة
وان كان غنيين فهو هبة لكل واحد منهما نصفه او ايهما فقرا
وهبت منكما او وهب منهما له على التفاضل فقال الهبة ثلاثة
ولهذا ثلثاه قال ابو حنيفة لا يجوز في الفصول الثلث وقال
محمد يجوز في الفصول الثلث وقال ابو يوسف يجوز في الفصلين
وهو انه اذا وهب منهما نصفين او ايهما ولو كان على التفاضل
لا يجوز مسله واما في الرهن فانه اذا رهن مشاعا في ما يخلو
القسمة وفيما لا يخلو القسمة لا يجوز مسله ولو رهن من
سدر جليين جوز خلاف الهبة ويصير الدار رهنا عند كل واحد

منها جملة حتى انه اذا قضى دين احدهما ليس له ان يفتكه
ما لم يقض دين الاخر لو رهن من رجلين لا حدهما
ثلثاه ولا اخر ثلثه على التفاضل او على التصل لا
يجوز بالاجماع قاله وينبغي للرجل ان يعدل
بين اولاده في العطايا والعدل في ذلك التسوية بينهم
ذكر ان كان اوانثي في قول ابو يوسف وفي قول محمد يعطيه
على سبيل الموارث للذكر مثل حظ الانثيين ولو اراد
ان يدفع الى البعض ويحرم البعض جوزه من طريق المحرم
الا ان العول والانصاف ان يعطيهما على ما ذكرنا سوا كان
بعضهم فاسقا فاجرا وبعضهم فقيها عالما نقيعا عبدا
على جواب المتقدمين اما جواب المتأخرين فلا بأس
بان يعطى المتفقهين والمتادين من اولاده دون الفسقة
الفجرة قاله كل هبة وقعة على بشرط
المعوض فالعوض فيها بيع على حكم الهبة ما لم يتقابضا
اعلم بان الهبة بشرط الهبة في الاستد او في البيع في
الانتها فاللفظ لفظ الهبة والمعنى معن البيع وقولنا الهبة
في الابتداء يعني اذا كان مشاعا لا يجوز ولا يقع الملك فيه
الا بالقبض بخلاف البيع والبيع في الانتها وهو انهما اذا تقا
بضا كان لكل واحد منهما الردي خيار الروية وخيار العيب
وبشئت للشفيع فيها الشفعة اذا كان غير منقول وقال فر
الهبة بشرط العوض والبيع سوا قاله وكل صدقة كانت

فلم يبق صدق الرجوع فيها وكل هبة كانت لواهبها الرجوع
 فيها الصدقة لا رجوع فيها والهبة فيها الرجوع لا اذا وجد
 الموانع ومن الموانع ان تحصل الهبة لذي رحم محرر ولو حصلت
 لذي رحم غير محرر او محرر غير رحم فله الرجوع والرجعة
 يمنع الرجوع فاذا مات الواهب او الموهوب له او هلك اثني
 الموهوب حقيقة او حكما او ازدادت الهبة زيادة متصلة
 متولدة من الاصل او غير متولدة من الاصل فلا رجوع فيها
 ولو ازدادت زيادة منفصلة لا يمنع الرجوع في الاصل
 ولا يرجع في الزيادة ولو اخرج الموهوب له الهبة عن ملكه الهبة
 فلا رجوع فيها وكذلك العوض يمنع الرجوع ولو عوض من
 عن الهبة لا يجوز العوض ولو عوض من غير الهبة فليلا كان
 او كثيرا يمنع الرجوع مسله ولو عوض عن بعض الهبة فله
 الرجوع فيما لم يعوض ليس له الرجوع فيما عوض عنه وكذلك
 اذا اخرج بعض الهبة عن ملكه وله الرجوع فيما كان في ملكه
 وليس له الرجوع فيما زال عن ملكه والرجوع في الهبة لا يوجب
 الا بقفالقاضي او بوجود رضا من الموهوب له مسله والعمر
 بمنزلة الهبة وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 من امر عمرى فمهره في حال حيوته ولورثته بعد وفاته قال النبي
 صلى الله عليه وسلم اجاز العمرى وابطل شرط المهر في العمرى
 ان يقول الرجل لآخر امرتك دارى هذه حال حيوتك فاذا
 مت يعود الدار الي فهد الشرط بطلان يكون الدار ميراثا

لورثته المعمر له ولا يعود الى المعمر حال مسله ولو قال
 خلعتك الداري او اعطيتك او ملكتك او وهبت منك هبة كانت
 هذه هبة وكذلك اذا قال كسوتك هذا الثوب كانت هبة
 ولو قال حملتك علي هذه الدابة كانت عارية الا ان يرد له
 الهبة ولو قال محنتك كانت عارية ولو قال ارقبتك داري او
 قال داري لك رقبتي او قال داري لك حيسر كانت عارية في قول
 ابن حنيفة ومحمد وعلي قول ابن يوسف كانت هذه هبة ولو قال
 داري رقبتي لك او حيسر لك كانت عارية بالاجماع ولو قال داري
 لك هبة سكن او سكني هبة او عمرى سكنى او سكنى عمرى
 كانت عارية ولو قال هبة تسكنها او عمرى تسكنها كانت هبة
 وقوله تسكنها مشورة منه والحمد لله رب العالمين وصلواته في الدنيا

كتاب اللقيط وجعل الاق

قال الشيخ الامر رحمه الله عليه القطة اسم لغير بني ادم واللقيط من جليش
 بني ادم الرجل اذا وجد لقطة فالأفضل له ان يرفعها اذا كان يامن على
 نفسه وان كان لا يامن على نفسه فانه لا يرفعها ولو رفعها لم يضعها
 في مكانه لا ضمان عليه في ظاهر الرواية وقال بعض مشايخنا اذا اخذ
 ولم يبرح من ذلك المكان فلا ضمان عليه فلما اذا ذهب عن ذلك المو
 ضع لم يعادها الى ذلك المكان فانه يضمن وقال بعضهم اذا اخذها
 لم يعادها الى ذلك المكان فهو ضامن ذهب عن ذلك الموضع او لم
 يذهب وهو خلاف ظاهر الرواية مسله ولو اخذها لياكلها لا
 يبردها علي صاحبها فانه ضامن ولا يبرأ من ضمانها حتى يبردها

الى صاحبها مسئلة واذا التفتة لتقط فانه يعرفها سنة سوا
 كان الشئ نفسا او حسيسا في طاهر الرواية وفي رواية الجوز الحسن
 بن زياد عن ابي حنيفة انه قال النعمان بن حنبل خطر المال ان كانت مائة وكحوها
 فانه يعرفها سنة وان كانت عشرة وكحوها فانه يعرفها شهر وان كانت
 ثلثة وكحوها فانه يعرفها خمسة او قال عشرة ايام وان كانت درهما
 وكحوه يعرفها ثلثة ايام وان كانت دانقا وكحوه يعرفه يوما وان كانت
 ثمة وكحوها يعرفها مكانها ثم يتصدق بها او ياكلها ان كان محتاجا و
 النعمان بن حنبل انما يكون على ابواب المساجد وفي الاسواق فاذا عرفها وجا
 صاحبها ان البينة على ان يملكه ياخذها ولو لم يقم البينة ولا كنه و
 صف عفاصها ووكاها وعددها ووزنها فالتقط بالخيار ان يشاء دفع
 اليه فاخذ كفيلا منه وان شأله يدفع اليه حتى يقم البينة ولو لم
 حضر صاحبها بعد ما عرفها وكان ذلك شئ مما يتسارع الي الفساد
 فانه ينظر ان كان الملتقط موسرا فانه يتصدق بها على الفقراء ثم
 اذا جا صاحبها واقام البينة عليه فهو بالخيار ان يشاء صدقته
 والنوا بلسه وان شأله لم يجز وهو في تضييق بالخيار ان يشاء ضمنه الملتقط
 وان شأله ضمن المتصدق عليه ان كان معلوما او ابهما ضمن لا يرجع على
 صاحبه ولو كان الملتقط معسرا فهو بالخيار ان يشاء اكله او ان يشاء
 لم ياكله ويتصدق على الفقراء وان اكله فصاحبه بالخيار ان يشاء
 اجاز فيجعل صدقة عليه والثواب له وان شأله لم يجز فيضمنه
 وان تصدق بها على الفقراء فالحكم ما ذكرنا واذا رفع اللقطة فهلك
 في يده / تشهد عند رفعه انه ان ما عرفها يعرفها وليبردها الى صاحبها

فلا ضمان عليه وان لم يشهد فهلك في يده ضمن في قول ابي حنيفة
 ومحمد وقال ابو يوسف القاضي لا يضمن في الحالين او لم يشهد بعد ان
 خلفه انه انما اخذها ليعرفها مسئلة ولو قال الملتقط عندي لقط
 او ضالة او قال عندي شئ فمن سمعتموه ببسالة تضيافد لوه على
 فلما جا صاحبها قال هلك فاقول قوله ولا ضمان عليه وكذا لو
 جد لقطتين او ثلثا فقال من سمعتموه يطلب شيئا قد لوه على ولم
 يقل عندي لقطتان وكذا لو قال عندي لقطعة بري من الضمان
 وان كانت عشر فهذا كله استهاد انه انما ياخذها ليردها
 الى صاحبها مسئلة واذا وجد الرجل لقطة ان كان ذلك
 مما يتسارع اليه الفساد كالطعام والثمار فانه يعرفها ثم
 يتصدق بها والحكم فيه على ما ذكرنا وان كان مما لا يتسارع اليه
 الفساد فانه يعبر برفع الامر الى القاضي فينظر فيها القاضي فان
 كانت اللقطة مما يواجر كالعبيد والحيوان فري القاضي الصلاح
 في اجارته فعلا وامره ان ينفق عليه من اجرته وان راي القاضي الصلاح
 في بيعها امره ببيعها وحفظ ثمنها وجعل ثمنه على حكم
 مئتمنه في هلاكه ولو راي الصلاح في الاتفاق عليه بامره
 بالاتفاق عليه نفقة لا يبرح على قيمته فينفق عليه ولا يكون
 متبرعا في ما انفق فاذا جا صاحبها ياخذ النفقة منه وان راي
 ان يرد النفقة عليه باع القاضي اللقطة فيبذلها الى الملتقط
 ما انفق وان انفق بغير اذن القاضي كالمترع او المصلح جعل الايق
 واجب عندنا وعند الشافعي غير واجب ومقداره اربعون درهما

اذا ارده من مسيرة السفر فصاعدا او لورده مما دون السفر فانه
 يرجع له على قدر عناية ولقنه وكذلك لو رده من اقصى المصر
 فان يرجع له بقدر عناية واصار له كما روي عن محمد بن الحارث
 رحمه الله ابو حنيفة او كتاب ابو عمر بن عمرو والشيباني انه قال
 كنت قاعدا عند عبد الله بن مسعود فاجار رجل وقال ان فلانا قد
 بائنا من القوم فقال القوم لقد اصاب اجرا فقال عبد الله و
 جعلنا ان نشا من كل راس اربعين درهما مسله واخذ الابن افضل
 من تركه اذا كان الرجل بقوى على اخذه فاذا اخذه ثم هلك في يده
 ان اشهد انه انما اخذه لبرده على صاحبه فلا ضمان عليه وان لم
 يشهد فهو ظامن على ما ذكرنا من الاختلاف واللقطة مسله والجعل
 واجب في رد المدبر وامر الولد الى اذامات المولى قبل ان يصل بها
 اليه فلا جعل له لانهما عتقا ولا جعل في رد المكاتب وانما
 يجب الجعل على السيد للرد للمسلم اليه حتى ان رجلا لو اخذه
 ورده فلما انتهى به الى المصير ابومنه فاخذه اخر فرده الى السيد
 فالثاني يستحق الجعل دون الاول لو كان الراد اثنين والعبد واحد
 فالجعل الواحد بينهما على قدر المالك وكذلك اذا كان السيد
 اثنين والعبد واحد فالجعل بينهما على قدر المالك ولو كان العبد
 اثنين والسيد واحد او اكثر فعليه جعلان مسله ولو جاز
 بالابن ان يمسكه للجعل ولو هلك في يده فلا ضمان عليه اذا
 كان يمسكه للجعل ولو جاز بالابن فوجد السيد فكمات فان له
 الجعل في تركته وان كان عليه دين يخط به له فله الجعل

وهو احق بحس العبد حتى يعطي الجعل فان لم يكن له مال غير العبد
 يبع العبد ويؤدي بالجعل ثم قسم الباقي بين الغريم ولو كان الذي
 جابه هو وارث الميت وليس هو في عياله وقد اخذه وساربه ثلثة
 ايام في حيوته فان له الجعل في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
 لا جعل له وان اخذه في حيوته مسله ولو كان العبد يباو
 اربعين درهما او دونها فانه ينقص من قيمته درهم واحد في
 قول ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف الاول ثم رجع وقال
 لا يجب الجعل اربعين درهما وان كانت قيمته درهما واحدا او
 لو كان راد ارحم محرر من المردود اليه فانه ينظر ان وجد
 عبد اليه فلا جعل له سوا كان في عياله او لم يكن وكذلك
 المرأة والزوج وان وجد عبد ابنه ان لم يكن في عياله فله الجعل
 وان كان في عياله فلا جعل له وكذلك الاخ والفتى ابدا ولا طم
 اذا وجد عبدا ان كان في عياله فلا جعل له وان لم يكن في عياله
 فله الجعل والله اعلم بالصواب **كتاب اللقيط**
قال الشيخ الامام رحمه الله اللقيط حر
يقول عمر بن الخطاب ان الملقط اذا روجه امرأة وكانت نجارية
 فزوجها من آخر لم تجز وولاه لبنت المال حتى انه اذ مات
 من غير وارث ولا مولى فتركته لبنت المال ثم اذا وجد اللقيط
 فاخذه افضل من تركته لانه احيا النفس وللقبط حر في جميع
 الاحكام حتى ان لقاذفة بعد ما تبلغ الحد وقادوا معه لاخذ و
 تجوز شهادته بعد البلوغ اذا كان عدلا ويصح تدبيره وعتقه

وهو احق بحس العبد حتى يعطي الجعل فان لم يكن له مال غير العبد
 يبع العبد ويؤدي بالجعل ثم قسم الباقي بين الغريم ولو كان الذي
 جابه هو وارث الميت وليس هو في عياله وقد اخذه وساربه ثلثة
 ايام في حيوته فان له الجعل في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
 لا جعل له وان اخذه في حيوته مسله ولو كان العبد يباو
 اربعين درهما او دونها فانه ينقص من قيمته درهم واحد في
 قول ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف الاول ثم رجع وقال
 لا يجب الجعل اربعين درهما وان كانت قيمته درهما واحدا او
 لو كان راد ارحم محرر من المردود اليه فانه ينظر ان وجد
 عبد اليه فلا جعل له سوا كان في عياله او لم يكن وكذلك
 المرأة والزوج وان وجد عبد ابنه ان لم يكن في عياله فله الجعل
 وان كان في عياله فلا جعل له وكذلك الاخ والفتى ابدا ولا طم
 اذا وجد عبدا ان كان في عياله فلا جعل له وان لم يكن في عياله
 فله الجعل والله اعلم بالصواب **كتاب اللقيط**
قال الشيخ الامام رحمه الله اللقيط حر
يقول عمر بن الخطاب ان الملقط اذا روجه امرأة وكانت نجارية
 فزوجها من آخر لم تجز وولاه لبنت المال حتى انه اذ مات
 من غير وارث ولا مولى فتركته لبنت المال ثم اذا وجد اللقيط
 فاخذه افضل من تركته لانه احيا النفس وللقبط حر في جميع
 الاحكام حتى ان لقاذفة بعد ما تبلغ الحد وقادوا معه لاخذ و
 تجوز شهادته بعد البلوغ اذا كان عدلا ويصح تدبيره وعتقه

وكتابتها ولجناية عليه كالجناية على الاحرار ولو ادعى الملتقط
اللقبط انه عبده او ادعى غيره انه عبده فلا يصح ذلك الا بالبينة
مسئله ولو اقر اللقبط انه عبد فلا ان كان لم يجز عليه احكام
الاحرار مثل قبول شهادته وصرت لحد لقاذفت وغير ذلك فانه
يصح اقراره وان كان قد اجري عليه فانه لا يصح اقراره ولو ادعى
الملتقط او غيره انه ابنت مسلمة كان او ذميا القياس ان لا يصح
دعواه الا بالبينة وفي الاستحسان يصح من غير بينة فان كان المدعي
ذميا فهو ابنت وهو مسلم ولا يجوز كافر مسئله ولو ادعى عبه
رجلان انه ابنتهما فان كان احدهما مسلما والاخر ذميا فانه يقضي
به للمسلم ولو كانا مسلمين فانتهما اقام البينة يقضي به له
ولو اقام جميعا البينة يقضي لهما ولو لم يقيم البينة غير ان
احدهما وصف علامات في جسده فاصاب والاخر لم يصف فانه
يجعل ابن الواصف ولو لم يصف كل واحد منهما فانه يجعل ابنتهما
جميعا ولو كان المدعي اكثر من اثنتين روي عن ابي حنيفة انه جوز
الخمسة وقال ابو يوسف ثبت من اثنتين ولا يثبت اكثر من ذلك
وعنه محمد انه قال الجوز من ثلثة ولا اجوز اكثر من ذلك ولو
كان الملتقط امرأة فادعت انه ابنتها فانه لا يصح دعواها الا
بتصديق الزوج او بقيام البينة لان فيه حمل النسب على الغير
خلا والرجل وقد ذكرنا هذا في كتاب الفرائض بعدها ولو كانت
المدعية امرأتين واقامت كل واحدة منهما البينة قال ابو حنيفة
يجعل ابنتهما وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز ابن واحدة منهما

ولو اقامت البينة احداهما رجلا والاخر امرأتين فانه يجعل ابنت
التي اقامت رجلي ولو اقامت احدتهما البينة دون الاخر يجعل امرأتين
اقامت البينة مسلمة ولو ان الملتقط اذا كان كافرا والمصر مسلم
الكفار فلا لللقبط كافر ولو كان الملتقط مسلما والمصر مصر المسلمين
فاللقبط مسلم ولو كان المكان خلاف الملتقط فقد اختلفت
الرواية فيه في رواية كتاب اللقبط اعتبر المكان وفي رواية
في كتاب الدعوى اعتبر الاسلام ابهما ما كان وفي رواية برسماعة
عن محمد انه اعتبر بوجه مسلمة ثم نفقة اللقبط في بيت
المال ان لم يكن له مال ولو وجد اللقبط ومعه مال فالمال يؤول
اللقبط وينفق عليه وذلك المال والمنقوص صدق في نفقة مثله فمثل
تلك المدة ولو لم يكن له مال غير ان الملقط انفق عليه او غيره
ان كان امرؤ القاضى بالنفقة يرجع عليه ولا يجوز متبرعا وان كان
زغير امر القاضى يجوز متبرعا ولا يرجع عليه والله اعلم بالصواب

كتاب الفرائض للشيخ الامام
رحمة الله عليه الركن اذامات فانه بيد الاول من
تركته بالاقوى فالاقوى بيد الاول بالكفر والحنوط وكما
حتاج الى تجهيز الميت ثم بالدين الذي ثبتت في حالة الصحة ثم
بدين المرض ما ثبت بالاقرار وامامات ثبت بالمعائنه في المرض او باقامت
البينة فهو ودين الصحة سواء بالوصية والميراث مسئله ثم
الميراث انما يستحق باحدى حصال ثلث بالنسب وهو القرابة
والنسب وهو الزوجية والولاء وهو علي ضربين ولا عناقه ولا

مواالة وفي كل واحد منها يرت الأعل من الأسفل ولا يرت الأسفل
من الأعلى إلا إذا شرط فقال ان من ثمالي مبرات لك حينئذ يرت
الأسفل من الأعلى ثم ولا العتاقه موخر عن العصب ومقدم
على ذوي الارحام ومولا المولات موخر عن ذوي الارحام ومقدم
على بيت المال وخبر المبرات باحدي معاني ثلث بالرق
القتل واختلا الدين واما القتل فانه لا يرت القاتل من المقتول الا من
الدية ولا مما سواها مسله الاصل فيه ان كل قتل تعلق به وجوب
القصاص او الكفارة فانه يمنع المبرات وكل قتل لا يتعلق به وجوب
الكفارة ولا القصاص فانه لا يمنع المبرات اما الذي يتعلق به
جوب القصاص فهو ان يقتل مورثه عمدا بالحد يد او ما يعمل
عمل الحد واما القتل الذي هو يجب به الكفارة فهو ان يقتله
بالمباشرة او ببطا دابة مورثه وهو راكبا او انقلب في النوم
على مورثه فقتله او سقط عليه من السطح فقتله او سقط من
يده حجر على المورث فقتله اكله قتل من المباشرة فيجب
فيه الكفارة ويوجب حرمان المبرات ^{ان المورثا وحرمان الو}
صبة ان كان احنبا مسله واما القتل الذي لا يتعلق به وجوب
القصاص ولا الكفارة فهو ان الصراذ اقتل مورثه او المحرز
فانه لا يمنع المبرات ولا يجب به القصاص ولا يجب به الكفارة
مسله وكذلك اذا قتل مورثه بالسبب كما اذا اشترى
جناحا على قارعة الطريق فسقط على مورثه او حضيرا
على قارعة الطريق فوقع مورث فيها فمات فانه لا يمنع الارث

ان المورثا وحرمان الو
صبة ان كان احنبا مسله
واما القتل الذي لا يتعلق
به وجوب القصاص ولا الكفارة
فهو ان الصراذ اقتل مورثه
او المحرز فانه لا يمنع
المبرات ولا يجب به القصاص
ولا يجب به الكفارة مسله
وكذلك اذا قتل مورثه
بالسبب كما اذا اشترى
جناحا على قارعة الطريق
فسقط على مورثه او حضيرا
على قارعة الطريق فوقع
مورث فيها فمات فانه لا
يمنع الارث

وكد لك لو القى حجر على قارعة الطريق فوقع مورثه فيها فان
وكد لك لو ساق دابة او قادها فوقع مورثه فيها فمات او قتله
قصاصا او رجما فانه لا يمنع المبرات وكذلك لو مال حايطة
فاشهد عليه او لم يشهد حتى سقط على مورثه فمات وكذلك
لو وجد مورثه قتيلا في داره فانه يجب القسامة والدية ولا
يمنع الارث وكذلك العادل لو قتل الباغي وهو مورثه لم يمنع
الارث لما انه لم يوجب القصاص ولا الكفارة في هذه الوا
ضع كلها مسله واما اذا قتل الباغي العادل وهو مورثه
فهو على وجهين ان قال قتلته وانا على الباطل والآن ايضا على
الباطل فانه لا يرت بالاجماع واما اذا قال قتلته وانا على
الحق والآن ايضا على الحق فان علي قول ابي حنيفة ومحمد يرت
لان هذا قتل لا يوجب القصاص ولا الكفارة فاشبهه القتل
بالرجم والقصاص والردة وخودك وقال ابو يوسف لا يرت
لانه قتله بغير حق الا بى اذا قتل اياه عمدا او خطا فانه لا يرت
لانه يجب القصاص عليه في العمد والكفارة في الخطا والاب
اذا قتل ابنه خطا لا يرت بالاجماع ولا يشغل لان الكفارة
يجب ولو قتله عمدا فانه لا يجب القصاص ولا الكفارة و
مع ذلك لا يرت فيشكل على الاصل الذي ذكرنا الا ان نقول
وجب القصاص ما هنا الا انه يسقط للشبهة وهي شبهة
الابوة مسله واما الرق فهو ان كل من كان في رقبة شيء
من الرق فانه لا يرت كالمكاتب وامر ولد والمدر فانه لا

بنت ولا يورث عنه الى المكاتب فانه اذا مات عن وفاقاته بوذي
كتابته وتحكم خريته قبل موته بلا فصل وما فضل يكون ميراثا
بين ورثته علي فرايض الله تعالى مسله واما المستسعي فانه ينظر
ان كان يسعي لفكاك رقبتة فهو في حكم المكاتب في قول الحنفية
وفي قول ابي يوسف ومحمد حكمه حكم حر وعليه دين فكل
مستسعي لا يسعي لفكاك رقبتة ولكن حق في رقبتة فانه يرتد
بورث عنه بالاجماع كعبد الرهن اعتقه الراهن وهو معسر فان الر
هن يعتق ويسعي في قيمته للمرتفق وهو مرتفق يرجع بذلك على الرا
هن اذا انيسر يوما وهو في تلك الحالة يرتد وبورث عنه مسله
اما اختلاف الذين فهو انه لا يرتد الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر
لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يتوالت اهل ملتي شتي ولا يرتد
الحربي من الذمي ولا الذمي من الحربي واهل الذمة يرتد بعضهم من بعض وذكر
اهل الحرب كلهم في دار الحرب ملة واحدة الا اذا كان ملتهم مختلفة و
دارهم مختلفة فانه لا يرتد بعضهم من بعض مسله والمرتد لا يرتد
من احد الامن المسلم ولا من الذمي ولا من الحربي ولا من يدين مثله ولو قتل المرتد
او حوّل دار الحرب وقضي للقاضي بحقوقه بدار الحرب فان ماله يرثه
ورثته المسلمون عندنا وعند الشافعي يكون في حكم اهل الحربي
سواء كان ذلك المالك كسبه في حالة الردة او في حالة الاسلام
وعند ابي يوسف ومحمد كسب الاسلام وكسب الردة سواء برثه
ورثته المسلمون وابو حنيفة فرق بينهما فقال كسب الردة في
وكسب الاسلام موروث من مسله ثم الورثة على صنف

ثم الورثة اصحاب الفرائض والعصبات وذوي الارحام فاما اصحاب
الفرائض فهم الذين لهم سهام معلومة اما بالكتاب او بالسنة
واما العصبة فهم الذين لا يفارقهم الذكور في نسبهم الى الميتة و
ذوي الارحام ما عدا هذين الصنفين ولا يعطي اصحاب الفرائض
فرائضهم وما فضل من ذلك يصرف الى العصبات فان لم يكن له
عصبة فانه يرث عليهم الا الزوج والزوجة فانه لا يرث عليهما
قالوا اذا عرق المتوارثان او ماتت تحت هدم او ماتت باسويك
ذلك وجهل تقدم موت احدهما على الآخر كالاب والابن اذا
ماتا ولا يدري ايتهما مات او لا فانه لا يرتد احدهما من صاح
به ولكن ميراث كل واحد منهما لورثة الاحياء من الاب
لورثته الاب غير الابن وجعل كانه لم يكن له ابن ومال الابن لور
ثته الاحياء غير الاب وجعل كانه لم يكن له اب قالوا ومن لم يرتد
لم تجب كالابن اذا كان قاتلا او عبدا او كافرا فانه لا يرتد من
الاب ولا من غيره من المسلمين ولا تجب الغير عن الميراث ايضا
ووجوده وعدمه سواء وليس هذا كالذين من الاخوة والاحواء
انهما لا يرتدان مع الاب ومع ذلك تجب ان الامر وينقل من الثلث
الى السدس لانهما من اهل الميراث في الاصل الا ان الاب جبهما عن
الميراث الا ترى انه لو لم يكن له اب يكون الامر السدس والباقي
للاحوين ولا كذلك القاتل والكافر والعبد لانهم لا يرتدون خالا
قالوا لا يرتد مع من فوقه من الاب ولا احد من امهاته اعلم
بان الامر تجب لجدات كلهما من قبل الاب ومن قبل الام والاب تجب

الحداث من قبل نفسه ولا يجب الحداة من قبل الام حتى ان الام ترت
 مع الاب وتقوم مقام الام والاصل ان كل حد وجدة ورث ابناها و
 ابنتها فانه لاميراث لهما وكذلك الحدة الفاسدة لاميراث لهما وجدة
 الفاسدة هي ان يخل بينهما الذكر وهي ام اب الام والاصل ان الحداة
 اذا استنوبت في الدرجة استنوبت في السدس ولا يرد على السدس وان كثرت
 لانها صاحبات الفرائض وقرابتهن السدس ان استنوبت في الدرجة
 يكون بينهما وان تفاوتت في الدرجة فان القرابي اولي من العدي سواها
 نت القرابي من قبل الام ومن قبل الاب قال ولا يردت مع الاب الاخوة و
 الاخوات لاب وام والاب اول الام الاخوة والاخوات على الثلث ميراث
بنو الاعيان وهم الاخوة والاخوات لاب وام **بنو العلات**
 وهم الاخوة والاخوات لاب **بنو الاخيار** وهم الاخوة والاخوة
 لام **اما بنو الاعيان** فانهم لا يرتوز مع الثلثة نفر بالاجماع الابن وابن
 الابن وان سفلوا ومع الاب واختلفوا في الحد قال ابو حنيفة لا يرتوز
 مع الحد وقال ابو يوسف ومحمد يرتوز مع الحد علي ما ذكر في باب الحد
مسله **واما بنو العلات** فانهم لا يرتوز مع اربعة نفر مع الاب
 وابن الابن وان سفلوا ومع الاب ومع الذكور من بنو الاعيان واختلفوا في الحد
 علي ما ذكرنا **مسله** **واما بنو الاخيار** لا يرتوز مع اربعة
 نفر بالاجماع مع الولد وولد الابن وان سفلوا او مع الحد والاب و
 يرتوز مع بنو الاعيان ومع بنو العلات **مسله** **واما الاخوة** والاخوات
 لاب وام يرتوز منزلة اولاد الصلب عند عدم اولاد الصلب ذكرو
 رهم مقام ذكورهم وانا نهم مقام انا نهم يرتوز ما يرتوز ولكن

لا يجوز ما يجوز لان الاثنت والابن يجوز الاخوة والاخوة لام
 والاخوة والاخوات لاب وام لا يجوز نهم والاخوة والاخوة لاب
 يقومون مقام اولاد الابن ذكورهم مقام ذكورهم وانا نهم مقام
 انا نهم والاخوة والاخوة لامهم اصحاب الفرائض للواحد منهم
 السدس وللثنتين فصاعدا الثلث يستوي فيه ذكر وانثي قال
 لا ترت المرأة بالحد الا ما اعتقت او اعتق من
 اعتقت النساء يرتزن بالولا اما اعتقت او اعتقت او كانت اوكا
 تب من كانت اوكا جرة ولا معتقهن وبيانه ان المرأة اذا اشترت عبدا
 فاعتقته قلولاً للمرأة ولومات العبد ولا وارت له سوى المعتقة
 فميراثه لهما ولو ان ذلك العبد اشترى عبدا بعد ما عتق وصار حراً
 فاعتق هذا المعتق عبده ثم مات العبد الاول وفي العبد الثاني ثمة
 هذا المعتق الثاني ولا وارت له فان ميراثه للمرأة لانها اعتقته من
 اعتق هذا العبد مسله ولو ان رجل اشترى عبدا ثم مات الرجل وترك ابناً
 ابنتاً ثم مات العبد المعتق وترك مالا ولا وارت له سري اولاد المولى
 فان ميراثه يكون لابن المولى ولا يكون لابنت المولى ولو ان امرأة
 اعتقت عبداً لها وللزوجة اخ وابن عمر فماتت المرأة فميراثها الاخ
 لانه اقرب العصبات اليها ولو ان العبد المعتق مات بعد ذلك ولا و
 رث له فان ميراثه الاخ المرأة ايضا لانه اقرب العصبة من مولى
 لعناته ومنه لو ان هذا الاخ اعتق عبداً وللاخ هذه الاخ والعم
 فمات الاخ وترك مالا فان لاخت من ماله النصف والباقي لابن العم لانه
 عصبة ولو ان العبد المعتق مات بعد ذلك ولم يترك وارثاً فميراثه

يكون الابن العمد ولا يكون لاحت من ذلك شي لما ذكرنا واما حرو ولا
معتقه فهو ان المرأة اذا زوجت من عبدها امرأة حرت فولدت ولدا
فان الولد يثبت نسبها من هذا العبد وهو حر لان الولد يتبع الام في
الحرية والرق قال الولد يكون حرا وولاه يثبت مولى الامر حتى انه لو ما
ت الولد فان ميراثه يكون المولى الامر ولا يكون للمرأة فلوان المرأة
اعتقت عبدها صار الاب حرا وحر ولا ولده الى نفسه والى مولاه و
المرأة حرت ولا معتقها الى نفسها فبعد ذلك لو مات الابن ولا وارث
له فان ميراثه لابيه فان لم يكن له اب فللمرأة التي اعتقت اباه
باب ميراث قسمة الميراث قال ابو جعفر رحمه الله
وللزوج النصف من ميراث زوجته اذا لم يكن لها ولد الزوج له حالان
اما النصف واما الربع فان كان معه ولد للميت او ولد لابن وان سفل من
هذا الزوج او من غيره فله الربع وان لم يكن واحد من ذكرنا فله
النصف لا يزداد على النصف خال لانه لا يزد عليه ولا ينقص عن الربع الا في حا
له العول مسله والمرأة لها حالان اما الربع واما الثلث فان كان معها
ولد للميت منها او من غيرها او ولد الابن وان سفلوا فلها الثلث وان لم
يكن واحد من ذكرنا فله الربع لا يزداد على الربع خال لانه لا يزد
عليها ولا ينقص عن الثلث الا في حالة العول والمرأة واحدة والثلاثان
والثلث والاربع في الثلث او في الربع سواء لان ميراث الناس لا يكثر
بكثرة النساء ولا يتقلل بقلتهن بخلاف المهر مسله والام لها حالان
اما الثلث واما السدس فان كان معها ولد للميت او ولد لابن وان سفلوا
او الاثنان من الاخوة والاخوات فلها السدس وان لم يكن واحد

من ذكرنا فلها الثلث لا يزداد الا على الثلث الا في حالة الرد ولا
ينقص عن السدس الا في حالة العول هذا هو الجواب في الفصول
كلها الا في حالتي المائت مائة مائة وهو ان الرجل اذا مات وترك
امراة وابوين فان للمرأة الربع والام الثلث مائة مائة والثانية ابي
مرأة ماتت وترك زوجا وابوين للزوج النصف والام الثلث
مائة مائة وما بقي فللاب هذا في قول علمائنا وهو قول علي وزيد وقال
عبد الله بن عباس رضي الله عنه في المسلمين جميعا للام الثلث
يعني ثلث جميع المال كاملا وما بقي فللاب ولو كان مكان الاب الخد
فان للام الثلث المال كاملا بالاجماع مسله والاب له ثلثة اجوال
في حال هو عصبة وفي حال هو صاحب فريضة وفي حال كلاهما اما الخ
للميت هو عصبة فهو ان يموت الرجل ويترك ابنا فان المال كله له و
اما الحالة التي هو صاحب فريضة وهو ان يموت الرجل ويترك ابنا
وابنا للاب السدس والباقي لابن واما الحالة التي هو كلاهما وهو
ان يموت الرجل ويترك ابنا وابنا للاب السدس بالفريضة والابنت
النصف وما بقي فللات بالعصوبة مسله والابنة الواحدة النصف
والاثنتين الثلثان وكذلك ما فوقهما ولو كان مع الابنت او مع
الابنتين ابن الصلب سقط اعتبار النصف والاثنتين وصرت
عصبة والمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين مسله والابنت
الابن او بنات الابن مع ابنت الصلب السدس تكملة الثلث وان
كثرز ولا شي لبنات الابن مع ابنت الصلب الا اذا كان معهن ذكر
فحينئذ يصيرن عصبة والباقي من المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين

جوابك في الاخت لاب وامر فان كانت لاب وامر واحدة فلها النصفه
والاخت لاب او الاخوة لاب السدس تحمله الثلثين وان كانت لثلاث
رلاب وامر فلها الثلثان ولا شيء للاخوة هي للاخوة من الاب اذا
كان معهن ذكر فبنسبة يصير عصبة والباقي بينهم لا ذكر متلحظ
الانثيين قالوا لا مشاركة بين الاخوة والاخوة لاب وامر ومن الاخوة
والاخوات لامر في سدس ولا في ثلث وانما اراد بهذا المسئلة المشتركة
وهي ان امرأة اذا ماتت وترك زوجا واما واخا واخا وامر او اختا
ولا وامر فالزوج النصف والامم الثلث وسوا الاخ والاخت من الامم الثلث
بينهم نصفان ولا شيء للاخ والاخت من الاب وامر وهذا في قول علي
ينا وهو قول علي ان ابني طالب وزيد بن ثابت رضوان الله عليهما وكان عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه يقول بهذا القول ثم رجع وقال بالشركة
وهو قول الساق في قولهم لا يشرك بكون الثلث بينهم بالسوية
بقربة الام ويستوي فيه الذكر والانثي قالوا لا يكون الاخوات من
قبل الاب والام ولا من قبل الاب اذا لم يكن معهن ذكر عصبة في
شيء من الفرائض الامع البنات وانسفلن كما اذا مات الرجل وترك
ابنتا واختا لاب وامر فلا بنت النصف والباقي للاخت من قبل الاب
والام بالعصوبة وكذلك لو كن اخوات لاب وامر كان
النصف الباقي بينهما ولو لم يكن اخت لاب وامر ولكن كان
نث اخت لاب او اخوات لاب كذلك الجواب ايضا مسئلة
وكذلك لو مات وترك ابنتا واختا لاب وامر او اختا لاب
فلا بنت الابن النصف والباقي للاخت بالعصوبة وليس هذا
كما اذا ماتت المرأة وترك زوجا واختا لاب وامر للزوج النصف
والاخت النصف بالفرض لا بالعصوبة ولو كان الاختين فلها
الثلثان

الثلثان ونقول الحساب ولا يكون لهما الباقي لان الاخت لا
يكون العصبة الامع البنات او مع بنات الابن مسئلة
ثم لانا لا يصير عصبة الا في ثلث مواضع احدهما
الاخوات مع البنات عصبة والثاني اذا خالط الامم انث
كر صر عصبة والثالث مولات العتاقة عصبة والاخوة
لا يرثون بالفرض الا في ثلث مواضع احدها الزوج يرث بالفرض
بصفة والاخ من الامم صاحب فريضة والاب او المجد في حاله
عدم الاب مع الولد صاحب الفريضة **باب العصبة اهل**
الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم الحق والفرائض باهلها قما
ابن قتيبة قالوا رجل ذكر **اقرب العصبات** الابن ثم
ابن الابن وان سفلوا ثم الاب ثم المجد ثم الاخ لاب وامر عند ابي
حنيفة لان عنده المجد والاب الميراث من الاخ علي ما ذكره
بعد هذا عند ابي يوسف ومحمد الاخوة والاخوات يشاركون
المجد وكذلك هذا الاختلاف في تزويج الصغير والصغيرة اذا
كان لهما اخ لاب وامر وجد كانت ولاية التزويج عند ابي
حنيفة الى المجد وعند ابو ثقف ومحمد المجد والاخ سوا ثم الاخ
لاب ثم ابن الاخ لاب وامر ثم ابن الاخ لاب ثم اولادهما علي هذا
الترتيب ثم العم لاب وامر ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وامر ثم
ابن العم لاب ثم اولادهما علي هذا الترتيب ثم عم الاب وامر ثم
ام ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب لاب وامر ثم ابن عم الاب لاب ثم
اولادهما علي هذا الترتيب ثم عم المجد لاب وامر ثم عم المجد لاب
وكذلك اولادهم علي هذا الترتيب الذي ذكرنا ثم مولي العتاقة وهو

اخر العصبه ومقدم علي ذوي الارحام في قول علمائنا وهو قول زيد
 بن ثابت ومولا المولات بعد الورثة مخرج عن ذوي الارحام مقدم علي
 بيت المال **باب** الحد اجمعوا ان الاخوة والاخوات باجمعهم
 لا يرتوز مع الاب وامام الحد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رحمه الله
 عليه لا يرتوز ايضا مع الحد وهو مذهب ابي بكر الصديق وعائشة
 الصديقه وجماعة من الصحابة رضوان الله عليهم وقال ابو يوسف
 ومحمد وهو مذهب زيد بن ثابت ان الاخوة والاخوات لاب وام او لاب
 بنات دون الحد وليكن كيف يشاءون فانه ينظر ان يكن معهم ما
 حب فريضة فانه ينظر الي ثلث جميع المال الي المقاسمة فان كانت
 ثلث المال خير للحد يعطى الثلث وان كانت المقاسمة خير للحد
 فانه يقاسم وبيانه وهو ان يموت الرجل ويترك حدا او اخا لاب
 وام فان المال بينهما نصفان والمقاسمة خير له من الثلث ولو ترك
 حدا او اخوين فان الثلث والمقاسمة هما سوا ولو ترك حدا او ثلث
 اخوة فها هنا الثلث خير للحد من المقاسمة لانه بالقسمة حصل
 له الربع فيعطى له الثلث والباقي بين الاخوة بالسوية وكذلك اذا
 زاد الاخوة فعلى هذا ولو كان مع الحد اخت لاب وام او لاب فاما
 لما بين الحد والاخت للذكر مثل حظ الانثيين لان زيد بن ثابت جعل
 للحد منزلة الاخ فصار كالاخ مع الاخت ولو ترك حدا او اختين
 فللحد النصف والمقاسمة خير له ولو ترك حدا او ثلث اخوات
 المقاسمة خير ايضا يقسم المال بينهم اقسام الحد سهمان من
 خمسة وذلك اكثر من الثلث وثلاثة اسهم للاخوات ولو ترك
 ربع اخوات وحدا فها هنا الثلث والمقاسمة سوا فيعطى

للحد الثلث والثلثان للاخوات ولو ترك حدا او خمس اخوات
 فها هنا الثلث خير للحد لانه ينقص من الثلث نصيبه من المقاسمة
 فيعطى للحد الثلث والباقي بين الاخوات بالسوية وان زيد فهو
 على هذا القياس ولو ترك حدا او اخا واخا لاب وام فالما بين
 الحد والاخ والاخت للذكر مثل حظ الانثيين لان المقاسمة لها
 هنا خير له من ثلث لان المال يقسم بينهم اقسام سهمان للحد و
 ذلك اكثر من ثلث وسهمان للاخ وسهم للاخت ولو كان
 اخ واختان فالمقاسمة والثلث سوا ولو كان اخوان لاب
 وام واخت فالثلث ها هنا خير للحد يعطى هو الثلث و
 ما بقي بين الاخوة والاخوات للذكر مثل حظ الانثيين و
 كذلك على هذا القياس وان كثرز وما عرفت من الجواب في
 الاخوة والاخوات لاب وام مع الحد فهو جوابك في الاخوة
 والاخوات لاب مع الحد اذا لم يكن هناك اخوة واخوات
 لاب وام مسلمة ولومات وترك حدا او اخا لاب وام واخا
 لاب فان الاخ من الاب لا يرت مع الاخ لاب وام ولكن يدخل
 في الميراث لمصره الحد ثم يخرج لغير شرفها هنا لما ترك
 اخا لاب وام واخا لاب وجد افان الاخ من الاب يدخل مع
 الحد لانه وارث في حق الحد وان لم يكن وارثا في حق الاخ من
 الاب والام فيكون المقاسمة والثلث سوا فيعطى للحد
 الثلث والثلثان للاخوين لكل اخ الثلث ثم ما اصاب الاخ
 لاب يجوز ذلك للاخ لاب وام وهذا احكامنا نقول للاخوين

مع الأبوين ينقلان الام من الثلث الى السدس ومع هذا لا يرتان مع
 الاب وانما يدخلان لمضرة لام كذا هما ونترك جدا واخوين
 لاب وام واخا لاب فها هنا الثلث خير للجد **مسألة** له والثلثان
 لاخوين لاب وام ولا شيء للاخ من الاب **مسألة** ولو ترك جدا
 واخا واختا لاب وام واخا لاب والثلثان فها هنا خير للجد من المقار
 سمة فيعطي الجد ذلك والباقي بين الاخ والاخت لاب وام للذكر
 مثل حظ الانثيين وخرج الاخ من الاب بغير شيء وانما يدخل المضرة
 للجد لا غير ولو ترك جدا واختا لاب وام واخا لاب فله للجد
 ما هنا خمس المال والمقاسمة خير له من الثلث سهمان للجد و
 سهمان للاخ من قبل الاب وسهم للاخت للذكر متناظر الانثيين لان
 زيد انها يعطي للاخت مع الجد على سبيل العتوبة الا في مسألة الا
 كدرية فان هناك يجعل للاخت حجب فريضة على ما ذكره ثم
 الاخ من الاب يرد على الاخت من الاب والامر اليها بالنصف وهو
 سهم ونصف حتى يكون لها نصف المال كاملا وما فضا يكون
 للاخ من الاب وهو نصف سهم **مسألة** ولو ترك جدا واختين
 لاب وام واخا لاب فها هنا الثلث والمقاسمة سواء فيعطي الجد
 ثلث المال سهمين للاختين سهمان للاخ من قبل الاب سهمان
 يرد لكل على الاختين لاب وام ولا شيء له خلا الفصل الاول لان
 هناك الاخت الواحدة كانت لا يرد أكثر من نصف المال بالفر
 يضة فيعطي لها نصف المال والباقي للاخ من الاب واما ما هنا الاختان
 نصيبهما الثلثان ويفضل من نصيبهما شيء فلا شيء للاخ من الاب ولها

55 هذا الذي مر هناك ما يجب فريضة فان كان مع الجد والاخ صاحب
 فريضة فانه يعطي فريضة ثم ينظر الى الثلث الباقي والى السدس جمع
 المال والى المقاسمة او يي ينظر الى الثلث الباقي والى السدس جميع المال
 ايها خير للجد ثم ينظر الى خيرهما والى المقاسمة فايهما يكون
 خير للجد ويعطي ذلك لحياته رجلان وترك ابنتا وحدا ولها
 لاب وام فله بنت النصف والباقي بين الاخ والجد نصفان لان المقار
 سمة خير له من الثلث ما بقي ومن سدس جميع المال ولو كان اخوين
 والمسألة خالها فها هنا ثلث ما بقي وسدس جميع المال سواء لو كان
 مع الجد والابنتان حصة ثلث فها هنا الثلث الباقي وهو السدس
 جميع المال خير للجد من المقاسمة ولو ترك ابنتا وحدا واختا
 لاب وام فله بنت النصف والباقي بين الجد والاخت للذكر مثل
 حظ الانثيين لان المقاسمة خير للجد من ثلث الباقي ومن
 السدس ولو ترك اختين والمسألة خالها فالباقي بين الجد و
 الاختين نصفين لان المقاسمة خير له ولو كان ثلث اخوات
 فالمقاسمة خير له ايضا لانه تحصل له أكثر من السدس ولو
 كان اربع اخوات مع الجد فها هنا المقاسمة وثلث الباقي
 وسدس جميع المال سواء فيعطي الجد والسدس او ثلث ما بقي
 والباقي بين الاخوات بالسوية ولو ترك ابنتين وحدا ولها
 لاب وام لابنتين الثلثان وما بقي وهو الثلث يعطي الجد من
 ذلك السدس جميع المال لان ذلك خير له من المقاسمة ومن ثلث
 الباقي لانه لو قسم الباقي بينهم اثلاثا ينتقص نصيب الجد من سدس
 جميع المال ومن مذهب زيد انه لا ينتقص نصيب الجد من

السدس حال وان زاد الاخت فعلي هذا القياس مسئلة ولو ترك ابنتين
 وحدا واختا لآب وام او لآب فلا بنتين الثلثان وما بقي فهو للجد و
 الاخت للذكر مثل حظ الانثيين لان المقاسمة خير له من السدس و
 من ثلث الباقي ولو كان اختان مع الجد والمسئلة لحالهما فالسدس
 للجد والسدس لهما لانها من المقاسمة وسدس جميع المال سواء
 ولو كانت الثلث اخوات يعطى للجد السدس والباقي بينهن مسئلة
 ولو ادى في الفريضة فريضة اخرى كما اذا مات رجل وترك ابنتين
 واما وحدا او اختا لآب وام واختا لآب وام هه فان هاهنا لا بنتين
 الثلثان بالفريضة والام السدس ايضا وبقي سدس المال يعطى
 للجد ذلك لان مذهب زيد لا ينقص نصيب الجد من السدس و
 لاشي لاخ او لاخت لان الاخت هاهنا عصبة وانما يعطى
 العصبة ما بقي ولم يبق هاهنا لان الاخوات مع البنات عصبة
 وزيد بن ثابت رضي الله عنه لم يجعل الاخت هاهنا في هذا المو
 ضع صاحبة فريضة الا في مسئلة واحدة مسئلة الاكد
 ربة جعل الاخت ههنا صاحب فريضة وهي ان المرأة اذا
 ماتت وترك زوجها واما وحدا او اختا لآب وام او لآب امل
 الفريضة من ستة للخروج النصف ثلثة والام الثلث
 سهمان وللجد السدس سهم ولم يبق ههنا شي لاخت و
 لوجه بان يشارك الاخت مع الجد في السدس لانه ينتقص
 نصيب الجد من السدس ومن مذهبه انه لا ينتقص نصيب الجد
 من السدس ولا وجه ايضا ان يترك الاخت ولا يعطيهما شي
 لانهما صاحبة فريضة هاهنا بخلاف المسئلة الاولى لان ههنا

كانت عصبة اذا اخوات مع البنات عصبة وخلا وما قبلها من المسا
 يلان ههنا كانت يعطى شيئا وههنا لا بد ان يوفى لها حقها فزيد بن
 ثابت اضطر الى ان يقول الحساب ويزاد عليه قدر نصيب الاخت
 والاخت هاهنا صاحب فريضة ونصيبها نصف المال ثلثة اسهم
 في زاد ثلثة على ستة فيصير كله تسعة اسهم فيصير نصيب
 الاخت الى نصيب الجد فيكون بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
 ونصيب الاخت هاهنا ثلثة ونصيب الجد سهم فيكون اربعة
 بينهما على ثلثة لا يستقيم فاضرب ثلثة في تسعة فيكون تسعة
 وعشرون فمن ذلك تخرج المسئلة كان للزوج ثلثة مضروب
 في ثلثة فله ذلك وهو تسعة وكان للام سهمان مضروب
 وب في ثلثة فيكون ستة فلما ذلك فقد ذهب من المال
 خمسة عشر وبقي ههنا اثني عشر فيقسم بين الجد والاخت
 للذكر مثل حظ الانثيين ثلثاها للجد ثمانية وثلثاها للا
 خت اربعة وهذه المسئلة بسمي مسئلة الاكد ربة لانه تكثر
 على زيد مذهبه فيها ^{وقيل} انما سميت اكد ربة لان المرأة التي
 كانت ماتت وترك زوجها واما وحدا او اختا كانت اكد
 ربة فسميت المسئلة بهاقا واكثر ما تقول به الفراهي
 ثلثاها لجميع الشهام الفراهي ستة سدس وثلث ونصف
 ورابع وثلثان ومن جميع ما يفسر عليه الفراهي سبعة
 سهمان وثلثة واربعة وستة وثمانية واثني عشر واربعة
 وعشرون اربعة منها فلها لا تقول وهي سهمان وثلثة و

اربعة وثمانية وثلاثة منها نقول ستة واثنا عشر واربعة وعشرون
 اما الستة فانها نقول الي عشرة ونرا وشفعا ولا نقول اكثر من ذلك
 واثني عشر نقول الي سبعة عشر ونرا لا شفعا ولا نقول اكثر من
 ذلك واربعة وعشرين نقول الي سبعة وعشرين مرة واحدة
 ولا نقول اكثر من ذلك وذكرنا العول في مختصرهما ومعنى قول
 الطحاوي اكثر ما نقول به الغرايض ثلثاها اراد به ان الستة نقول
 الي عشرة اربعة من ستة ثلثاها والاصل ان كل فريضة فيها نصف
 مفرد او نصفان مفردان فاصلها من سهمين وكل فريضة فيها
 ثلث مفرد او ثلثان مفردان فاصلها من ثلثة وكل فريضة فيها
 ربع مفرد او ربع ونصف او سدس وثلث او سدس وثلثان فاصلها
 من ستة وكل فريضة فيها ثمن مفرد او ثمن ونصف فاصلها من ثمانية
 وكل فريضة فيها ربع وما يخرج من ستة فاصلها من اثني
 عشر وكل فريضة فيها ثمن وما يخرج من اثني عشر فاصلها
 من اربعة وعشرين **مسألة** اما العول فان الستة نقول الي
 سبعة كما اذا مات رجل وترك اما واختين لاب وام واختين لام
 فاصلها من ستة للام السدس سهم والاختين من قبل الاب والام
 الثلثان اربعة اسهم والاختين من قبل الام الثلث سهمان
 فصارت سبعة **مسألة** واما التي نقول الي ثمانية فهي امرأة
 ماتت وتركت زوجا واما واختين لاب وام للزوج النصف ثلثة
 ولام السدس سهم والاختين لاب وام الثلثان اربعة اسهم
 فصارت ثمانية **مسألة** واما التي نقول الي تسعة فهي امرأة

ماتت وتركت زوجا واختين لاب وام واختين لام اصلها من ستة
 للزوج النصف ثلثة اسهم والاختين لاب وام الثلثان اربعة اسهم
 والاختين من قبل الام الثلث سهمان فصارت تسعة **مسألة** و
 اما التي نقول الي عشرة فهي امرأة ماتت وتركت زوجا واما واختين
 لاب وام واختين لام للزوج النصف ثلثة اسهم ولام السدس
 سهم والاختين من قبل الاب والام الثلثان اربعة اسهم
 والاختين من قبل الام الثلث سهمان فصارت عشرة **مسألة** واما
 اثني عشر فانها نقول الي ثلثة عشرة كما اذا ماتت امرأة
 وتركت زوجا واما وابنتين اصلها من اثني عشر فانها حاجتا
 الي الربع والسدس والثلثين للزوج الربع ثلثة اسهم والابنتين
 الثلثان ثمانية اسهم ولام السدس سهمان فصارت ثلثة
 عشر ونقول الي خمسة عشرة وهي امرأة ماتت وتركت زوجا
 وابنتين وابوين اصلها من اثنا عشر للزوج الربع ثلثة ولا
 بنتين الثلثان ثمانية ولا ابوين السدسان اربعة فصارت
 خمسة عشر ونقول الي سبعة عشر رجل مات وترك امرأة
 واما واختين لاب وام واختين لام اصلها من اثنا عشر للمرأة
 اربع ثلثة ولام السدس سهمان والاختين لاب وام الثلثان
 ثمانية والاختين لام الثلث اربعة فصارت سبعة عشر
 اربعة وعشرون نقول الي سبعة وعشرين عولا واحدا
 رجل مات وترك امرأة وابنتين وابوين اصلها من اربعة وعشرين
 للمرأة الثمن ثلثة ولا بنتين الثلثان ستة عشر

وللابوين السدسان ثمانية فصارت سبعة وعشرين **باب ميراث**
ولد الملاعة ولد الملاعة هو الذي قطع نسبه من الاب والحو بالام فهو
ولد الام وليس له نسب من قبل الاب فادامت ذلك الولد يكون ميراثه
للأم واولاد الام الابن والابنت في ذلك سواء فيكون اخا واختا من قبل
الأم قللوا احد السدس وللثنتين فصاعدا الثلث ذكورا كانوا
اواناثا وما بقي من ميراث امه واولاد الام يكون ميراثا لعصبة الام
الاقرب فالاقرب **مسألة** ولو كانت امه مولات لقوم فالباقي يكون
لأمها امه او لعصبة موالي امه وان لم يكن له عصبة فالباقي رت على
الأم وعني اولاد الام الذي ذكرنا وكذلك هذا الحكم في ولد الزنا لانه
ليس له نسب من جهة الاب فيميراثه يكون للأم واولاد الام على ما
ذكرنا في ولد الملاعة ونذكر تفسير اللعان واحكامه في كتاب
الطلاق في باب اللعان ان شاء الله تعالى **مسألة** في الملاء اذا عذب
نفسه وادعى الولد فانه لا تخلوا اما ان يكون الولد حيا او ميتا فان
عان الولد حيا فان القاضي يرد النسب اليه ويصير ابنه له كما لو لم
يوجد منه النفي فان كانت الام حية كان لها ان تخلص في حد القذف
وتخذ الملاء وهو اب الولد وان كانت الام ميتة فليس للولد ان يخل
صم الاب في قذف امه كما لا يخاصم في قذف نفسه الا اذا كان للأم
ولاد اخر من زوج اخر فانه يخاصم وان كان الولد ميتا فانه لا يخلوا
اما ان يكون لذلك الولد ولد اخر او لم يبق له ولد فان لم يبق له ولد
لا يصح دعواه وتخذ لقذف الام لانه اقرب القذف وان بقي له ولد
فانه ينظر ان كان ولد الملاعة ذكرا فانه يصح دعواه سواء كان

58
هذا الولد بقي ذكر او انثى ويرد نسبه ونسب الميت اليه ويجوز له
الميراث بالابوة وتخذ لاجل الام وان كان ولدا لملاعة انثى سواء كان
ولدا ذكرا وانثى فقد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة لا تقبل دعواه و
عند ابي يوسف ومحمد تقبل ثم ولد الملاعة بعد ما قطع نسبه فجمع
احكام النسب باق من الاب سوى الميراث حتى ان شهادت الاب له
لا تقبل وشهادته لا يبره لا تقبل ودفع الزكوة اليه لا يجوز وان كانت
ابنتا فتزوج اباهما او كان ابنا فتزوج ابنته منه لا يجوز وغير هذا
من احكام النسب والله اعلم بالصواب **باب ميراث المحوس**
الاصول في هذا ان المحوس يبرث بالزوجية ان كان النكاح بينهما
جائزا فان لم يكن جائزا فانهما لا يتوارثان بالزوجية ومعرفة الجائز
من الفاسد ان كل نكاح لو اسلما عليه يترك ان علي ذلك فذلك
نكاح جائز وكل نكاح لو اسلما عليه لا يترك ان علي ذلك فذلك
نكاح فاسد ومن كان يدعي تسليين واحدهما لا يجب الاخر فانه
يرث بتسليين وان كان احدهما لا يجب الاخر فانه يرث بالحي اولا
يرث بالمحسوب فاذا عرفنا هذا فنقول لو ان محوسا مات
وترك امرأة وهي امه التي ولدته وهي اخته لابه كما اذا
تزوج ابنته فولدت منه فتزوج هذا امه وهي اخته لابه
فان هذا النكاح فاسد فلا يرث بالزوجية ويرث ثلث المال
لما انفك امه وترث ايضا نصف المال لما انفك اخته لابه فيرث
بالتسليين جميعا لان احدهما لا يجب الاخر والباقي رت عليهما با
لتسليين جميعا ان لم يكن له عصبة **مسألة** ولو انه ترك امرأة

وهي ابنته وهي اخته لأمه كما اذا تزوج المجوسي أمه فولدت ابنة
فهذه ابنت له وهي اخته أيضا لأمه ثم مات المجوسي فان لها نصف المال
لأنها ابنته ولا تترك بالاختية هاهنا لأنها اخته من قبل الأم والاخت من
قبل الأم لا تترك مع ولد الصلب والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وآله
باب ميراث ذوي الارحام اذا مات الرجل
وترك مالا وورثة فإنه يعطى أولاً اصحاب الفرائض من ائمه ومائتي
قلل عصبة وان لم يكن له عصبة فالباقي يرث عليهم على قدر فرايضهم
في قول علمائنا وهو قول علي بن ابي طالب كرم الله وجهه الا الزوج
والزوجة فإنه لا يرث عليهما وقال الشافعي الباقي لبيت المال ولا يرث
علي احد وهو مذهب زيد بن ثابت وقال عبد الله بن مسعود الباقي يرد
عليهم الا على الاربع مع الاربع لا يرث علي ابنت الابن مع ابنت الصلب
ويكون الباقي رد على ابنت الصلب دون ابنت الابن ولا يرث علي الاخت
لاب مع اخته لاب وام ولا يرث علي الاخوة والاخوة والاخوات لام
مع الام ولا يرث الجد مع كل وارث وذو الرحم لا يرث مع العصبة
بحال ولا يرث ايضا مع اصحاب الفرائض الا مع الزوج والزوجة وأنه لا
يرث عليهما والباقي لذوي الارحام وذوي الارحام هو الجد اب الام و
اولاد البنات واولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة من
قبل الام واما بنو الاخوة من قبل الاب والام او من قبل الاب فهم
عصبة والعصبات والخالات كلهم من ذوي الارحام والاخوال و
اولادهم كذلك والاعمام كلهم عصبة الا العم من جهة الام و
الجدة الفاسدة من ذوي الارحام **مسألة** ثم ترتب ذوي الارحام

كترتيب العصبة يرث الاقرب فالاقرب من الميت الا ان الكلام وقع في مير
ثة الاقرب قال ابو حنيفة رحمة الله عليه اقرب هو ذوي الارحام من الميت
لجد اب الاب ثم اولاد البنات ثم اولاد الاخوات ثم بنات الاخوة ثم
العمات والخالات واولادهم هكذا ذكر في ظاهر الرواية وروي عنه
في رواية اخرى انه قال اقرب من ذوي الارحام اولاد البنات ثم الجد اب
الام وقال ابو يوسف ومحمد الاقرب من ذوي الارحام اولاد البنات
ثم اولاد الاخوات وبنات الاخوة ثم الجد اب الام ثم العمات والخالات
لا تترك اولادهم **مسألة** ثم الاصل في اولاد البنات عند ابو يوسف
انه يعتبر بالابدان وينقسم بالابدان ان كانوا كلهم ذكورا قال المال
بينهم بالسوية وان كانوا مختلطين فالما اليهم للذكر مثل حظ
الانثيين ومحمد يعتبر في اولادهم ^{البنات} اولادهم المختلطين وان كان اولادهم مختلطين
بالابدان ان فيكون بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان كان المختلطين في الاصل
فيعطون ميراث الاصل ويان ذلك رجماء وترث ابنت ابنت وابن ابنت قال
المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين اما علي بن ابي طالب فليس كذلك
لأنه يعتبر بالابدان واحدهما ذكر والاخر انثى وكذلك علي بن ابي طالب
لان اولاد المختلطين يقع بالابدان ولو ترك ابن ابنت ابنت وابن ابنت
ابنت عند ابو يوسف المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وعلي بن ابي طالب
محمد علي بن ابي طالب هذا ثلث المال لابن ابنت ابنت وثلثاه لابنت ابن
ابنت لانه يعتبر اولاد المختلطين فكذلك هذا في اولاد الاخوات و
بنات الاخوة كما اذا ترك ابن اخت وابنت اخ كلاهما لاب وام علي
قول ابو يوسف المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين لان قرابتهما

واحدة ودرجتها واحدة واحدهما ذكر والاخر ابي وعلي قول محمد يعطيا
 ميراث اصلهما ثلثان لابن الاخ والثلث لابن الاخت مسله ولو ترك
 ثلث بنات اخوات متفرقات او ثلثة بنات اخوة متفرقات او ثلث بنات
 اخوة متفرقين فالاصرفيه انه يعطيه ميراث اصلهم لا اولاد الاخوات
 من الاب والام النصف ولا اولاد الاخوات من الاب السدس تكمله الثلثين
 ولا اولاد الاخوة من الام السدس ميراث امهم وعلي قول ابي يوسف
 يعتبر في بنات الاخوة واولاد الاخوات الاقرب فالاقرب وعنده في
 هذه المسئلة المال كله لا اولاد الاخوات من الاب والام ولا شيء للعاقبتين
 ويقال هو في قول ابي حنيفة ولو ترك ثلث بنات اخوة متفرقين علي
 قول محمد لبنات الاخ من الام السدس والباقي لبنات الاخ من الاب
 والام ولا شيء لبنات الاخ من الاب علي اعتبار ابيهم وعلي قول ابي
 يوسف المال كله لبنات الاخ من الاب والام ويقال هو قول ابي حنيفة
مسله وفي العمات والحالات والاخوان يعتبر الاقرب فالاقرب
 بالاجماع واما في اولادهن فعلي قول ابي يوسف يقسم بالابدان
 علي قول محمد كما ذكرنا في اولاد البنات واولاد الاخوات بيان ذلك
 رحومات وترك ثلث خالات متفرقات فالمال للحالة من قبل
 الاب والام بالاجماع لانه يعتبر فيهن الاقرب فالاقرب ولو ترك
 ثلث اخوات متفرقين فالمال كله للحالة من قبل الاب والام بالاجماع
 ولو ترك خالا وخالة كلاهما في درجة واحدة فالما بينهما
 للذكر مثل حظ الانثيين ولو مات وترك ثلث عمات متفرقات
 فالمال كله للعم من قبل الاب والام **مسله** ولو ترك عمه

وخالة للعمه الثلثان من المال والحالة الثالثة لان العمه تدلي بقربان
 الاب والحالة تدلي بقربان الامر وهذا بالاجماع وكذلك لو تركت
 خالا للعمه الثلثان وللخال الثلث بالاجماع ولو ترك خالا وخالة
 فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين علي ما ذكرنا ولو ترك خالة
 وابن عمه كان المال للخالة لان ابن العمه ابعد درجة وكذلك لو
 ترك عمه وابن خالة كان المال للعمه ولو ترك ابنت خال وابن خالة
 علي قول ابي يوسف المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وعند محمد
 ثلثان لابنت الخال والثلث لابن الخالة لان كل واحد منهما يربط اصله
والاصل انه متى اجتمع في الميراث ذوي الارحام الا ان يعقبتهم
 اولاد العصبة وبعضهم اولاد اصحاب الفرائض وبعضهم اولاد
 ذوي الارحام فانه ينظر ان كان رجتهم مختلفة فالاقرب
 او لي بالميراث وان كانت درجاتهم كلهم بالسوية فاولاد ذوي
 الارحام لا يربثون مع اولاد العصبة واولاد اصحاب الفرائض
 ببيان رحومات وترك ابنت عم وابن عمه المال كله لابنت العم
 ولا شيء للاحوي لان ابنت العم من اولاد العصبة والاحرم من
 اولاد ذوي الارحام **مسله** ولو ترك ابنت ابنت ابنت
 ابنت ابنت ابن فالمال لابنت ابنت ابن لانها اولاد صاحب الفرائض
 يرضة وكذلك فسر علي هذا الاعتبار والمجدة الفاسدة لا
 تراث بالفريضة ولكنها تراث بالمحرمة والاختلا والذي ذكرنا
 في الجد اب الام انه اولي بالميراث من اولاد البنات واولاد الاخوات
 عند ابي حنيفة وكذلك الاختلا وفي المجدة الفاسدة هكذا ذكر

الشيخ الامام احمد في اصله وذكر ابو عبد الله الفراء في ان العمة والخال
له او لم يكن له القاسمة **باب الميراث بالمولات الاصل**
هذا ان كل ما كان من اهل الولاء جاز له بعقد عقد المولاة ومرا فلا
والذي هو من اهل ان لا يكون الرجل من العرب وان لا يكون له ولا
عناقة فله ان يعقد عقد الولاء مع من يشاء له ان يعقد عقد الولاء مع الذي
اسلم عليه او يعقد مع غيره مسلمه وعقد الولاء ان يقول عقدت
معك عقد الولاء ما دمت حيا فحيا بن عليك وعلي عاقلتك وان مت ولم
يكن لي وارث لا من جهة القرينة ولا من جهة العصبة ولا من
ذوي الارحام غير اني لا يجوز ان ينسخ الولاء من هذا الولاء
يعقد غيره ما لم يعقد عنه فاذا عقد عنه وتخلت عاقلة دينة
فقد تأكد ذلك الولاء فبعد ذلك ليس له ان ينسخ معه والفسخ على
صريح من طريق القول وفسخ من طريق الفعل والفسخ من طريق
قول القول ان يقول فسخ الولاء معك وانما يفسخ ذلك بحضوره واما
الفسخ من طريق الفعل فهو ان يعقد الولاء مع احد حضرة الاولاد
غير حضرته وينسخ الاول حكما وكذلك المولى الاعلى اذا اراد
ان ينسخ كان له ذلك وانما يصح لحضرة المولى الاسفل وكذلك اللقيط
اذا اكبر فله ان يقول من شئت ما لم تختم له عنه بيت المال فاذا عقل عنه
بيت المال فقد تأكد ولاوه فبعد ذلك لا يجوز له ان يعقد مع اخر
ولا ينسخ ذلك الا في موضع واحد خاصه وهو ان اب الذي والي اسر
من دار الحرب الى دار الاسلام وصار عبدا لمسلم ثم اراد مولاة اعتقه فقد
جوز لابنه المولى ابيه وهذا الفصل لا يرد في اللقيط وانما جاز الولاء

من

لان العناقة اقدم من ولا المولاة الا نرى ان ولا المولاة كمثل
الفسخ ولا العناقة لا خيرا النسخ وان جاز من دار الحرب
فاسلم وعقد عقد الولاء مع رجل فان ذلك العقد يكون
عنه وعن اولاده الصغار ولا بدعوى عن اولاده الكبار ولهم
ان يعقدوا مع من يشاء والمرأة اذا اسلمت وولدت الت مع انسا
ن يكون ولا وها ولا ولا ولادها الصغار عند ابي حنيفة كما في الرجل
وعند ابي يوسف ومحمد لا يكون عن اولادها الصغار **باب ما يجوز**
للرجل والمرأة دعواه اياه فحجب من سواه من عصيته او من
ارحامه دعوة الرجل انما تجوز في اربع مواضع احد
ان يدعي على شخص مجهول ويقول هو ابني ومثله بولد لثنته
ولم يكن لذلك الولد نسب معرووف وصدقه لابن صار ابنة
ثابت النسب منه ولو كذبه الابن لا يصدق المدعي الابلية و
ان لم يكن له بيينة لا تخلف الابن عند ابي حنيفة رحمه الله عليه
وعند ابي يوسف ومحمد تخلف ان تخلف برك وان لم تخلف
تخل بفضي عليه لان المذهب على ابي حنيفة لا تخلف في الاشياء
السبعة في النكاح والرجعة والفي في الابلا والمولا والنسب والرق
وعند ابي يوسف ومحمد يستخلف ولو كان مثله لا يولد لثنته
لا يصح دعواه صدقة الابن او لم يصدق اقام البيينة او لم يقر
حسبه والثاني ان يدعي على شخص مجهول انه ابوه ومثله بولد
لمثله وليس للمدعي نسب معرووف وان صدقه الابن صار كامرطا
هو وان كذبه لا تخاف الي اقامة البيينة ولم يكن له فلا شيء عليه

الاختلاف الذي ذكرنا وان كان مثله لا يولد لمثله لا يصح دعواه مسئلة
والثالث ان يدعي على مجهول النسب او معلوم النسب بعد ان يعرف
انه حر الاصل ان هذا معتق ان صدقة صار كاهن مرطاه رسول
كان المدعي عليه اصغر منه او اكبر ويكون مولاه وان كذبه
فعلم المدعي البينة وفي البين اختلاف ومثله لو ادعى على مجهول
النسب انك عقدت مع عقد الولاء وانا مولاك فان صدقة صار
كاهن مرطاه ولو كذبه بطلت خصومة المدعي وليس له ان يقيم
البينة عليه بخلاف ولا اعتناقه لان هاهنا لما كذبه المدعي عليه فقد
انسخ ذلك العقد بينهما لان عقد الولاء ينسخ بالرد ولا كذلك
ولا العتاقة انه لا ينسخ بالرد فكذلك لا يبطل دعواه مسئلة
والرابع ان يدعي النكاح على امرأة ليس لها زوج معروف ولم يكن
بينهما محرمة النكاح ان صدقة المرأة صار كاهن مرطاه وان
كذبه فعلم المدعي البينة وفي البين اختلاف وهذا كله دعوى
صحيح مسئلة واما الدعوى الفاسدة فهو ان يدعي على رجل انه
خوه او ابن عمه او عمه او ادعي شيئا فيه حمل النسب على الغير فانه
لا يصدق وسوا صدقة المدعى عليه او كذبه الا اذا مات ابوه و
خلف ميراثا فادعي على مجهول انه اخوه فانه يصدق وفي حق المشا
ركة في الميراث ولا يصدق في حق النسب وكذلك لو ادعى انه اخ
فلان فدعواه باطل ولو اقام البينة عليه فانه لا يقبل بينة لان
في ذلك حمل النسب على الغير وقضي على الغايه وذلك لاجون

62
الا اذا ادعى المال خوفا اذا ادعى الميراث على اخيه وقال انا اخوك
وما اخذت من الميراث فنصفه لي و اقام البينة فانه يقبل والقاضي
يقضي بالنسب لانه لا يتوصل الى القضاء بالميراث الا بعد القضاء بالنسب
والذي يدعي عليه يتعبد خصما وينفذ قضاءه على جميع الورثة
هذا كله دعوى الرجل مسئلة واما دعوى المرأة لا يصح في تلك مواضع
في الابوة والولاء والزوجة كما ذكرنا في الرجل ولا يصح دعوى البينة
كما اذا ادعت على شخص مجهول انه ابنها فانه لا يصح لان ذلك حمل
النسب على الغير الا اذا كان الزوج حاضرا فيصدقها ان هذا ابن
فانه يصح دعواها ويثبت النسب بينهما اذا صدقهما الابن وان كان
الابن يعبر عن نفسه وانكر دعوى المرأة فحكم المرأة بالبينة وفي
البين اختلاف ولو ادعت المرأة على اخوانه اخي واخي او عمي وعمتي
فانه لا يصدق على ما ذكرنا في الرجل مسئلة ولو ان رجلا وجد لقيطا
فادعي انه ابنه فانه يصح دعواه ويكون ابنه لانه ادعي في بد نفسه لنفسه
ولا منازع له فيه فاذا اكبر الفلام وانكر انه ابنه فانه لا يلتفت اليه
وان كان الولد يعبر عن نفسه فحتاج الى تصد بقاء او الى البينة ولو
ادعي ان اللقيط عبده لا يصدق لان اللقيط حر المصل ولو كان في يده
عبد صغير لا يعبر عن نفسه فادعي انه ابنه وليس له نسب معروف
فانه يصدق ولو كان العبد يعبر عن نفسه فقال الذي في يده هذا
ابني ومثله يولد لمثله وليس له نسب معروف والعبد مقرانه عبده
فانه يثبت النسب من المولى لان العبد لما قرانه عبده فقد قرانه
في بد مولاه وليس هو في بد نفسه فاذا ادعي المولى فقد ادعي ما في

بنفسه لنفسه ولا منازع له فيه ويعتق العبد ولو كان له نسب
معروف والنسب له حالها فلا يثبت النسب منه ولكنه يعتق
ولو كان مثله لا يولد لثله فان النسب لا يثبت ولكنه يعتق في
قول أبي حنيفة وفي قولهما لا يعتق نسبه ولو ان المولى اقرباؤه ابن
العبد وابن عبيد ابوه ومثله يولد لثله وليس للمولى نسب ظاهر
فان هاهنا يحتاج الى تصديق العبدان صدقه يثبت النسب
ويعتق العبد وان لم يصدق لا يثبت النسب بخلاف ما اذا اد
عى المولى ان العبد ابنه ان هناك لا يحتاج الى تصديق العبد
الفرق بينهما انه لما ادعى ان العبد ابنه فقد ادعى ما في يد نفسه
لنفسه ولا منازع له لانه يدعى النسب لنفسه واما في دعوى الابن فانه لم
النسب على الغير فلما لم يصدق لا تقبل وقروا خبر بينهما انه لما
قال هذا ابني استند الى وقت العلوق وقت العلوق الابن لم يكن من اهل
التصديق وفي دعوى الابوه يستند الى وقت العلوق ايضا وقت
العلوق يكون الاب من اهل التصديق واذا لم يصدق ولم يثبت النسب
يعتق العبد بالاجماع لان مثله يولد لثله ولو كان مثله لا يولد
لثله صدقه العبد او لم يصدق لا يثبت النسب ويعتق عند
أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد لا يعتق والله اعلم بالصواب

باب اقرار بعض الورثة بوارث مجهول

الاصل في هذا الباب ان المقر يعامل في حق نفسه كأنما اقر له حق
ولا يصدق في ابطال حق الغير ولا على الزام الغير حقا والاصل ان
الاقرار اذا حصل بشرط بلا عيب شرطه فيه فاذا عرفت هذا

فتقول رجل مات وترك ابني فاما بينهما نصفان فلو قال احد
هما لامرأة هذه امرأه ابني فان صدقه لابن الآخر صار كامر
ظاهر للمرأة الثمن والباقي بينهما وهو سبعة اسهم على سهمين
لا يستقيم فاصرب سهمين في ثمانية فصار ستة عشر للمرأة
الثمن سهمان والباقي اربعة عشر بينهما اكل ابن سبعة ولو
كذب به الابن الاخر فانه يحتاج الى قسمتين قسمة ظاهرة و
قسمة باطنة فالقسمة الظاهرة ان المال يقسم بينهما فقيل
فما حصل الابن المقر ذلك سبعة يجعل على تسعة اسهم
سهمان للمرأة وسبعة اسهم لابن لان من هو المقر ان المال
بيننا وبين المرأة على ستة عشر للمرأة الثمن واربعة عشر
بيننا كلا ابن سبعة الا ان الابن المنكر ظلم حيث اخذ نصف
المال تاما فيكون الباقي بيني وبين علي مقدار سهمان فلما صار
هذا النصف على تسعة اسهم صار لكل على ثمانية عشر تسعة
للابن المنكر وسهمان للمرأة وسبعة للمقر ولو ان الابن اقربا
مة اخرى ان هذا امرأه ابني ايضا ولها الميراث مع المرأة الاولى
فان كان اقر لهما جميعا فكذلك التسعان لهما ولا كلام فيه
لان ميراث النساء لا يتكثر بكثر النساء ولا يتقلل بقلتهن ولو
اقربا الاولى ثم بالآخر فان صدقته المرأة الاولى كذلك الجواب
وان كذبت فلاخ المنكر نصف المال على ما ذكرنا وتسعان للمرأة
الاولى ثم ينظر ان كان دفع الما بقضا القاضي صار كالهلاك
وصار كأن لم يكن له مال سوى الباقي وهي سبعة اسهم ويكون

تلك السبعة من بين الابن والمرأة الاخرى على ثمانية التمن من ذلك
لها وسبعة للابن ولو دفع اليها بغير قضا القاض فان السبعة
التي عنده يعطي من ذلك سهم المرأة الاخرى وهي تسع نصف
المال لانه لما دفع الى المرأة الاولى بغير قضا القاض صار كانه
اتلفه وصار بمنزلة القايمة عنده ولو كان نصف المال عنده قالها
فانه يعطي المرأة الاخرى التسع وهو سهم لانه اقرب اليها من
المال للمرأة اثنى جميعا والاقرار اذا حصل بشرط فانه يراعى فيه
بشرطه والتمن تسعان تسع الاولى وتسع الاخرى الا ان الاولى
ظلمت حيث اخذت زيادة سهم وذلك الظلم حصل على الاخ
المقر لانه هو الذي دفع بغير قضا قاضي في دفع تسع الباقي
الى المرأة الاخرى وهو تسع نصف المال والباقي للابن وهو
سبعة اسهم ولو لم يقر بالمرأة ولكنه اقرب ابن اخر سؤل
هما بان هذا اخونا وكذبه الاخر فانه اقراره في حق نفسه
صحيح ولا يصح في حق الاخر فيقسم المال اولاً بينهما نصفان
فما اصاب المقر يقسم بين المقر وبين المقر له نصفان لكل واحد
ظرفع المال ولو اقر بعد ذلك باخ اخر وكذبه الاخ المقر
وفانه ينظر ان صدقه المقر له الاول فان نصف المال بينهما
اثلاثاً وان كذبه المقر له الاول ينظر ان دفع اليه بقضا القا
ضي نصف المال في يده وهو ربع جميع المال صار كالمالك والباقي
يجوز بينه وبين المقر له الثاني نصفين ولو كان دفع اليه بغير
قضا قاضي صار كالانلاق وتكون في الحكم كان ذلك الربع

في يده قايمة وهو اقرب لاثنين فيحصل لكل واحد سدس المال ان
نصف المال اذا قسم بين الثلاثة يحصل لكل واحد سدس فيكون
لكلها ما يعطي هذا المقر من الذي بقي في يده وهو ربع المال
سدس جميع المال المقر له الثاني ولو اقر احد الابن بانيه
ان هذه اختنا وكذبه الاخ وصدفته البنت فان المال تقسم
بين الابن نصفين فيما حصل للابن المقر فيكون له كسبه وبين
البنت للذكر مثل حظ الانثيين فان اقرب ابنت اخرى بعد
ذلك وكذبه الاخ ايضاً ينظر ان سقطه لابنت الاولى فيصير
المال بين الابن وبين الابنتين للذكر مثل حظ الانثيين وان كذ
بته الابنت الاولى ينظر ان كان دفع اليها نصيبها وثلاث
نصف وذلك سدس لكل بقضا القاض صار كالملاك
والباقي بين الابن المقر والابنت الاخرى للذكر مثل حظ
الانثيين وان دفع الى الاولى بغير قضا قاضي صار متلفاً وما
ركانه قايمة في يده وقد اقرب ابنتين فيكون لهما ربع جميع
المال ولكل واحد ثمن كذا كما هنا يعطي لابنت الاخرى
نصف ربع جميع ما في يده مسله ولو ان رجلاً مات وترك
ابناً فاقرب هذا الابن لرجل اخر ان هذا ابن ابي وانه اخوه و
صدقه المقر له في ذلك ولكنه انكر ان يكون الابن المقر
انه يوم قال المقر له انا ابن الميت وهذا المقر ليس بالميت
بن الميت وليس باخ القياس ان يكون القول قول المقر له
يكون المال كله له ولحقناج المقر الى اثبات نسبه من الميت

بالبينه لانها تصادقها على اثبات نسبه من الميت واختلاف في نسب
 المقر وفي الاستحسان المال بينهما نصفين لان المقر له انما استفاد
 الميراث من جهة المقر فلو ابطالنا نسب المقر ابطالنا اقراره ايضا
 فيؤدى ذلك الى ابطال حق المقر لم يعد له هذا ~~الميراث~~ وكما من
 بدعي ويقر الاخر بالنسب ومثله لو ان رجلا مات وترك امراة فافتت
 المرأة باخ للزوج وصدفها لآخر في ذلك ولكنه انكر ان يكون هذه
 المرأة المقررة امراة الميت فان القول لها هنا قول المقر له في
 قول ابي حنيفة ومحمد وزفر وهو القياس ونحتاج الزوج الى اثبات
 الزوجية بالبينة وعلى قول ابي يوسف وهو الاستحسان القول
 فعلا للزوجة والمال بينهما على قدر موارثتهما وكذلك هذا الا
 خلاف في امراة ماتت وترك زوجا فافتت الزوج لرجل فان هذا
 اخ الميت وصدقة الاخ ولكنه انكر ان يكون المقر زوجا لها
 ابو يوسف فاسر هذه المسئلة على المسئلة الاولى وابو حنيفة ومحمد
 فرقا بينهما وقال لان الزوجية ينقطع بموت فلا تقبل قوله
 الا بالبينة ولا كذلك النسب لانه لا ينقطع بالموت والمقر له
 استفاد الميراث من جهة المقر فلو ابطالنا اقراره يؤدى الى
 ابطال حق المقر له مسئلة ولو مات وترك ابنتين فافتت احد
 الابنتين بائنا وصدقة اخر في احدهما وكذا في الاخر والمقر
 لهما يتكاذبان كل واحد منهما يكذب صاحبه ويصدقان المقر
 بهما في اقراره فان على قول ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة جنى
 المتفقوا عليه باقراره الى المقر بهما فياخذ ربع ما في يده ويضم

ذلك الى ما في يد الاخر الذي اقر به خاصة فيفسر بينهما نصفان واما
 في قول محمد في المتفق عليه باقراره الى الذي اقر بهما فياخذ خسر ما في
 يده ويضمه الى يده الاخر فيكون بينهما نصفين ~~والمتفق عليه~~ جنى
 فيه الى الذي اقر به خاصة فيفسر ما بقي في يده بينهما نصفان واما
 قال ابو حنيفة انه ياخذ ربع ما في يده لان مرجحة المقر بهما ان يقول
 للمتفق عليه باقراره اني انما اقررت لك ربع المال فلك ان تاخذ ربع
 المال حيث وجدت وفي يدي نصف المال والربع لك واما قال محمد
 وذلك لان مرجحة المقر بهما ان يقول للمتفق عليه باقراره لو كان في اخر
 فيك كما كذبني في الاخر لكان ما في يدي منك وبين الاخر وتلث الاثنا
 الا انه لما صدق اخي فيك فقد حمل عني نصف نصيبك وهو نصف
 سهم وفي سهمان ونصف ونصف سهم من سهمين ونصف يكون
 خمسة فلذلك قال ياخذ خسر ما في يده هذا كله اذا كان المقر
 لهما يتكاذبان واما اذا تصادقا فان المتفق عليه جنى الى الذي اقر
 به خاصة فياخذ ثلث ما في يده ثم يضمه الى ما في يد الاخر فيقسم
 بينهما ثلثا من مسئلة وادامات الرجل وترك ابنا فافتت هذا بان
 اخر فهدا على ثلثة اوجه اما ان يترك ابنا واحدا او ابنتين
 او ترك ورثة فان ترك ابنا واحدا فافتت بان اخر فانه يصدق
 في حق نفسه على ما ذكرنا ولا يثبت نسبه من الميت في ظاهر ال
 واية وروي عن ابي يوسف في غير رواية لامر انه يثبت وجعل
 اقراره لو اوردت اذا لم يكن له وارث اخر غيره كافتت ورثة جملة
 مسئلة ولو ترك ابنتين فافتت باحد هما بان اخر فانه يشاركه

في الميراث ولا عنه لا يثبت شبهه بالاتفاق ولو ترك ثلث بنين فافترش
منهم ارجل وامرأتان فانه يثبت نسب مجهول من الميت في حق الذين
افترسوا وفي حق الذين لم يفترسوا بالاتفاق سواء افترسوا بلفظ الشهادة
او بلفظ اقرار لان هذا يشبه الاقرار من وجه ويشبه الشهادة من وجه
فمحيث انه يشبه الشهادة كان العدد من شرطه ومن حيث انه
يشبه الاقرار لم يشترط لفظ الشهادة والله اعلم بالصواب رحمه الله
كتاب الخنثى قال الشيخ الامام رضى الله عنه
قال ابو جعفر رحمه الله عليه اذا مات الرجل عجز ولا خنثى
وعز ابن غير خنثى اعطى الخنثى على انه ابنت حتى يعلم ما سوا ذلك
الا ان يكون اسوا حاله ان يكون ذكر فحينئذ يجعل ذكر امسله
اعلم ان الخنثى ان يكون له امة الرجال وله امة النساء مشكل حاله
متبع مثاله ان لمبال الرجال فهو رجل وان لمبال النساء فهو امرأة
وان لمبالهما ينظر الى الاسبق منهما فايهما كان اسبقا خرج جافا
لحكم له وان خرج منهما جميعا قال ابو حنيفة رحمه الله عليه
لا علم لي بهذا وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يعتبر الاكثر منهما
فان استويا في الكثرة قالوا جميعا لا علم لنا بذلك وحكم الخنثى
المشكل في الميراث ان يجعل انثى في جميع احواله الا ان يكون
اسوا حاله ان يكون ذكر فحينئذ يكون ذكر الا في الاقل
بقين فيؤخذ به حتى يثبت الاكثر ويثبته اذا مات الرجل وترك
ابن واحد من خنثى فان المال بينهما اثلاثا وكذا اذا كان
بنون وخنثى فان للخنثى نصيب الابنت لان يكون اسوا حاله ان

يكون ذكر احوما اذا مات امرأة وترك زوجا واختا لاب وامر
خنثى لاب فان كان ذلك الخنثى ان كان لها السد من ثلثين وعول
الحساب وان كان الخنثى ذكرا فلا شيء له لانه يصير اختا لاب وميراثه يكون
بالعصبة ولم يبق شيء حتى يكون للعصبة وقال الشعبي للخنثى نصف
ميراث الرجل ونصف ميراث المرأة وروي عن ابي يوسف انه فسر
قول الشعبي بتفسيرين احدهما ان الخنثى كانه ابنت من وجه واحد من
وجه والا بنت يكون نصف الابن في الميراث ونصف ميراث الرجل
ونصف ميراث المرأة يكون ثلثة ارباع الميراث فجعل الميراث
سبعة اسهم لابن اربع اسهم وثلثة اسهم ولم يأخذ
بهذا وتفسير اخر ان الخنثى لو كان ابنا فله نصف الميراث ولو
كان ابنتا كان لها الثلث فجعل المال على اثني عشر فللخنثى في حال
الثلث اربعة وفي حال النصف ستة فالاربعة واجبة باليقين
والشك وقع في سهمين فاطرح نصفه وثبت نصفه فصارت للخنثى
خمس اسهم والآخر سبعة اسهم واخذ به ابو يوسف
في قول الاول وهو قول ابي حنيفة ومحمد المال بينهما اثلاثا لا
كمرحلة الاثني عشر وهذا كله ما لم يبلغ فاما اذا بلغ فانه يظهر
حاله ويثبت منه العلامة لا محالة اما علامة الرجل واما علامة
النساء **مسئله** واما حكم غير الميراث فان احتاج الخنثى المشكل
الاختار فليس للرجل ان يثبت له جواز ان يكون انثى فليس له ان ينظر
الى عورتها وليس للمرأة ان تحتسبها لجواز ان يكون رجلا فليس لها
ان تنظر الى عورتها ولا عنده ان كان له مال يشتري له جارية

ختانه فختنه وان لم يكن له مال فالامام تستقر به المالا جارية كما
 نه فختنه ثم يباع بعد ذلك وقبل ان الامام يزوجها امرأة ختانه -
 لختنه حتى انه لو كان ذكرا كانت المرأة هي التي تختار زوجها وان كانت
 انثى ينظر المرأة الى عورة المواة مسسلة وموقفه في الصلوة بعد
 صفو الرجال وقبل صوف النساء حتى انه ان كان ذكرا لا يفسد صلوته
 وان كانت انثى لا يفسد الصلوة الرجل وما حكم غسليه اذ امات
 فليس للرجل ان يغسله لجواز ان يكون انثى وليس للمرأة ان يغسله
 لجواز ان يكون ذكرا ولكنه يومئذ والذكر يومئذ سوا كان رجلا
 او امرأة ان كان ذكرا حر مرمته يومئذ من غير خرقه وان كان
 اجنبيا مع الخرقه ولمنع بصره عن ذراعيه مسسلة ولو حضر فقال
 واخذت الغنيم فانه يرضخ له شي كالنساء ولا يعطى يسهما كاملا
 لما ذكرنا انه ينبغي امره على الاقل حتى يثبت لاكثر وعلى هذا
 جميع احكامه والله اعلم بالصواب **كتاب الوصايا**
قال الشيخ الامام رحمه الله قال ابو جعفر رضي الله
 لا وصية لو ارت الا ان يجوز ذلك سائر الوثة بعد موت الموصي
 وهم اصحاب الغون اعلم بان الوصية اجاب الملك بعد الموت كما
 لميراث الا ان الفرق بينهما ان الميراث تدخل في ملك الوارث
 غير قبول والوصية لا تدخل في الملك الموصي له من غير قبول
 القبول على من يرضى قوله بالصرخ وقبول بالدليل فالصرخ
 ان يقول بعد موت الموصي قبلة والدليل ان يموت الموصي له قبل
 القول والرد بعد موت الموصي فيكون موته قبولا لو وصيته

٢

هذه الوصية فثبت الوصية والاختلاف ان برأت هذه الوصية من ميراثها فيجوز الوصية فثبت
 واذا وص الموصي به في المرض الموت او حياته من الدين في نظر ان كان الموصي له وارث
 ويكون ذلك ميراثا للموت في ميراث الوصية له الوصايا على اربعة اوجه
 في وجه يجوز اجازة الورثة او لم يجز واول وجه ان اجازة
 الورثة جاز وان لم يجز ولا يجوز وفي وجه لا يجوز وان
 جازة الورثة وفي وجه اختلفوا فيه اما الوجه الذي يجوز
 اجازة الورثة او لم يجز واول وجه اذا اوصى لاجنب يثلث ماله
 وكذلك لو اوصى بجميع ماله وليس له وارث نفذت وصيته
 ولا يحتاج الى اجازة بنت المال مسسلة واه ما الذي يجوز باجازه
 الورثة فهو اذا اوصى باكثر من ثلث ماله لاجنب فان زاد على الثلث
 لا يجوز الا باجازه الورثة وكذلك اذا اوصى لواحد من الورثة فانه
 لا يجوز الا باجازه سائر الورثة وهم اصحاب الغون واما الذي لا يجوز
 ان اجازة الورثة فهو اذا اوصى بحربي فهو في دار الحرب فانه لا
 يجوز ولو اوصى بحربي مستامن يجوز في ظاهر الرواية وهو الا
 استحسان والقياس ان لا يجوز الوصية **كتاب الوصية** لا يجوز سوا كان
 كتابيا او اهو سيقا سوا استحسانا وكذلك اذا اوصى للاممي
 للمسلم او المستامن يجوز وكذلك المستامن اذا اوصى للمسلم
 او للاممي يجوز وهو لا كلهم لا يجوز وصيتهم للحربي الذي هو في
 دار الحرب مسسلة لو ان المستامن اوصى بجميع ماله للمسلم والاممي
 يجوز فان كانت معه ورثته مستامين يعتبر اجازة لهم ان اجاز
 واجاز وان لم يجز ولا يجوز الوصية من الثلث ولا يعتبر اجازة
 ورثته الذي في دار الحرب ولا يعتبر ماله الذي في دار الحرب
 واما يعتبر المال الذي معه والورثة الذين معه ايضا مسسلة

الورثة غير متعلق بماله ولا لولا ان كان له مال في دار الحرب فانه لا يجوز له ان يوصي به في دار الحرب
 ولا يجوز له ان يوصي به في دار الحرب فانه لا يجوز له ان يوصي به في دار الحرب

الورثة غير متعلق بماله ولا لولا ان كان له مال في دار الحرب فانه لا يجوز له ان يوصي به في دار الحرب
 ولا يجوز له ان يوصي به في دار الحرب فانه لا يجوز له ان يوصي به في دار الحرب

او وصي لرجل حظ من ماله او نصيب من ماله او بعض من ماله
 فان البيان الى الموصي ما دام حيا فادامات فالبيان الى الورثة لا لهم
 قام ومقامه لو وصي بسهم من ماله فان علي قولا اي حصة ينظر الى
 سدس جميع المال والي اخس سهام الورثة ابهما كان اقل فذاك له
 وباتة اذا كانت الفريضة من اربعة او ثلثة فالسدس اقل من اخس
 سهام الورثة ابهما كان اقل فذاك يعطى اباه من كانت الفر
 يضة اكثر من ستة فلا يعطى السدس وانما يعطى اخس سهام
 الورثة واما علي قولهما فانه يعطى اخس سهام الورثة في الاحول
 كلها الا اذا جاوز اخس سهام الورثة من الثلث حينئذ يعطى
 الثلث لا يعطى الا اخس لان الوصية لا يكون اكثر من الثلث و
 كذلك هذا الاختلاف فيمن اقر له بسهم داره عند اي حصة يقع
 علي سدس داره وعند اي يوسف ومحمد البيان الى المقر وكذلك
 لو اعتق سهام من عبده يعتق سدسه وعند اي يوسف ومحمد يعتق
 الكل لان العتق لا يجزي عندهما قال **من** او وصي لرجل بمثل نصيب
 ابنه فهدد الاخلاو اما ان يوصي له بمثل نصيب ابنة او **بن** نصيب
 ابنة كان له ابن او لم يكن او وصي بنصيب ابن لو كان او بمثل نصيب
 ابن لو كان فان وصي بنصيب ابنة او بنصيب ابنة وله ابن او
 بنت فانه لا يبع الوصية لان نصيب ابنة او نصيب ابنة ثبت
 بنصر الكتاب فاذا وصي بنصيبه لرجل اخر فقد اراد تغيير ما
 فرض الله تعالى فلا يبع ولو وصي بنصيب ابن او ابنة وليس له
 ابن ولا ابنة فانه يجوز الوصية لانه ليس فيه تغيير ما فرض

الله تعالى في كتابه **مسألة** ولو وصي بمثل نصيب ابنة او ابنت
 وله ابن او ابنة فانه يجوز لان مثل شي غيره لا عينه فيقر نصيب
 الابن ويزاد عليه مثله فيعطي الموصي ماله ان كان اكثر من الثلث
 لحتاج الى اجازة الورثة ان كانت او اقل يجوز من غير اجازة الورثة
 خوفا اذا وصي بمثل نصيب ابنة وله ابن واحد صار الموصي له بنصف
 المال لان مثل الابن كالابن ولو كان له ابنان يكون المال بينهما نصفين
 كذلك هاهنا يكون المال بينهما نصفين لابن ونصف للموصي
 له ان اجاز الابن وان لم تجز الابن فللموصي له ثلث المال ولو كان
 له ابنان فانه يكون له ثلث المال ولا يحتاج الى الاجازة
 لو وصي بمثل نصيب ابنته وله ابنت واحدة ان لم يكن له عصبة
 فانه يكون للموصي له نصف المال لان نصيب ابنته نصف المال
 فمثله يكون نصف المال ايضا ان اجازة الابنت ولو لم تجز فله
 الثلث ولو كانت له ابنتان والمسئلة كما لها فانه يكون
 للموصي ثلث المال لان ابنتين لهما ثلثا المال لكل واحدة
 ثلث المال فمثل نصيب احد بهما يكون ثلثة ايضا فالثلث
 يكون للموصي ماله **مسألة** ولو وصي بنصيب ابن لو كان
 فالحجواب فيه كما لو وصي بمثل نصيب ابنة يعطى نصف
 المال ان اجازة الورثة ولو وصي بمثل نصيب ابن لو كان
 فانه يعطى ثلث المال لانه وصي له بمثل نصيب ابن لو كان
 في هذا معدوم فلا بد من ان يقدر نصيب تلك الابن حتى
 يكون له مثل ونصيب ذلك الابن مسلم ومثله يكون

اضافة او ماله يسهم من ثلثة اسهم في الحاصق ^{ومن او ماله}
 لرجل بربع ماله والاخر بنصف ماله فان اجازة الورثة فنصف ماله
 للذي او ماله النصف والربع للذي او ماله الربع وفي الربع فيكون
 بين الورثة علي فرايض الله تعالى ولو لم يكن الورثة فانه يجوز الو
 صية من الثلث فيكون ثلث المال بينهما علي سبعة اسهم اربعة
 اسهم من ذلك للموصاله بالنصف وثلثه اسهم من ذلك للموصاله
 بالربع وهذا قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف يقسم بينهما علي ثلثة
 اسهم سهمان للموصاله بالنصف وسهم للموصاله بالربع وانما
 يقسم علي سبعة اسهم عند ابي حنيفة لان من مذهبهم ان الو
 صاله بالنصف لا يضرب الا بالثلث والموصاله بالربع يضرب بالربع
 فاحتجنا له الي حساب له ثلث وربع وذلك اثني عشر الثلث
 من ذلك اربعة والربع ثلثه فيعمل لصيهما علي سبعة وذلك ثلث
 المال وثلث المال مثله ذلك اربعة عشر والجميع احدى عشر
 ونفعل كعله علي احدى عشرين سبعة من ذلك للموصليهما اربعة
 من ذلك للموصليهما بالنصف وثلثه من ذلك للموصليهما بالربع
 واربعة عشر للورثة عند ابي يوسف وعمر بن عبد الله
 بينهما علي ثلثة اسهم لان الوصاله بالنصف يضرب بجميع
 وصيته عندهما والموصاله بالربع يضرب بالربع والربع مثل
 نصف النصف فيجعل كل ربع سهمها النصف يكون سهمين و
 الربع سهم فيكون الثلثة فيقسم الثلث بينهما علي ثلثة
 سهمان للموصاله بالنصف وسهم للموصلي بالربع ^{والاصل}

عند ابي حنيفة ان الوصالة باكثر من الثلث لا يضرب باكثر من الثلث
 الا في ثلث وصايا في الوصية بالعتق وفي المجابات وفي الدراهم امر
 سلة اذا كان الوصية اقل من الثلث او الربع او السدس او حقه
 فانه يضرب بجميع وصيته وفي قولهما يضرب بجميع وصيته
 في المواضع كلها وتفسير الوصية بالعتق هو ما اذا ادمى
 يعتق هذين العبدين وقيمة احدهما العدرهم وقيمة الاخر القان
 وليس له مال غير هذين العبدين ان اجازت الورثة يعتق اجمعها
 وان لم تجزوا يعتق من الثلث وثلث ماله الف فلان لا يستحقها
 علي قدر وصيتهما ثلثا الف الذي قيمته القان ويسفي في الباقي
 والثلث للذي قيمة الف ويسفي في الباقي وكذلك في المجابات
 اذا كان له عبدان قيمه احدهما الف ومائة وقيمة الاخر ثلثة
 مائة واوصي بان يباع احدهما بمائة لفلان والاخر بمائة لفلان
 اخر فهاهما قد حصلت المجابات لاحدهما بالف والاخر بخميس
 مائة وذلك كله وصية لانه في حالة المرض فان خرج ذلك
 من الثلث جاز اذا وان لم يخرج من الثلث ولا اجازة الو
 رثة جازت بقدر الثلث وذلك الثلث بينهما علي قدر وصيتهما
 احدهما يضرب فيه بالف درهم والاخر بخميس مائة وذلك
 في الدراهم المرسله كما اوصي له بالف درهم والاخر بالف
 ثلث ماله الف درهم فانه يكون بينهما اثنان اكل واحد منهما
 يضرب بجميع وصيته وانما يضرب في هذه المسائل الثلث
 بجميع وصيته لان الوصية في مخرجها صحيحة يجوز ان يكون

له مالا اخر يخرج هذا القدر من الثلث ولا كذلك فيما اذا اوصى لواحد
 ثلث امواله ولا اخر بنصف ماله او جميع ماله لان اللفظ في مخرجه لم
 يصح لان ماله لو كثيرا وخرج له مالا اخر يدخل فيه تلك الوصية و
 لا يخرج من الثلث **مسألة** لو اوصى رجلا او موصي جميع ماله لرجل او
 موصي ثلث ماله لا خزان لم يكن له وريثة او كانت له وريثة واجاز
 وان المالك يقسم بينهم على طريق المازعة على قول ابي حنيفة
 ما زاد على الثلث فذلك كله يعطى للموصى ماله لجميع المال من غير
 مازعة واستثوت مازعتهم في الثلث فيقسم بينهما نصفين
 على قول ابي يوسف ومحمد يقسم بينهما على طريق العول يضرب كل
 واحد منهما بجميع وصيته الموصالة بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم
 والموصى له بجميع يضرب بجميع المال وهو ثلثة اسهم فيجعل المال
 بينهما اربعة اسهم لصاحب الثلث سهم ولصاحب الجميع ثلث
 اسهم هذا اذا جازاة الورثة ولو لم تجز الورثة جازت الوصية من
 الثلث قلث المال يجوز بينهما وانما يقسم عند ابي حنيفة بنصفين
 لان الموصى له باكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث واما على قول ابي
 سف ومحمد يضرب كل واحد منهما بجميع وصيته فيقسم ارباعا
 قال الوصية بالحمول للحملة جائزة اذا ولدت ويعلم انه كان محمولا
 في البطن وقت الوصية اما الوصية بالحملة جائزة فحوما اذا اوصى لرجل
 حل بما في بطن الجارية ولم يكن ذلك الولد من المولى او اوصى له
 ما في بطن دانت فان الوصية جائزة اذا علم انها كانت موجو
 دة في البطن ومعرفة انها اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من

وقت

وقت موت الموصي وذكر الطحاوي انه يعتبر المدة من وقت الوصية
 ولو ولدت بست اشهر بعد الموت او لاكثر فان الوصية باطلة لجواز
 ان الولد يحدث بعدها الا اذا كان الجارية في العدة حينئذ لا حل
 ثبوت النسب يعتبر الى سنتين فعند ذلك في حوال الوصية يعتبر الى سنتين
 وان لم يكن في العدة حينئذ يعتبر **مسألة** لاقل من ستة اشهر في الجا
 رية وفي الدابة سواء **مسألة** لو اوصى بالجارية لرجل وبما في بطنها
 لرجل اخر فانه يجوز الا اذا كانت ولدت لاكثر من ثنت اشهر
 بعد موت الموصي او لستة اشهر في حينئذ لا يجوز الوصية
 في الولد وكلاهما للموصى له بالجارية **مسألة** واما الوصية للحمول
 فحوما اذا اوصى ثلث ماله لما في بطن فلانة فانه يجوز اذا ولدت
 لاقل من ست اشهر موقوف وقت موت الموصي وذكر الطحاوي
 انه يعتبر وقت الوصية على ما ذكرنا وكذا لو اوصى بثلث
 ماله لما في بطن دابة فلان لينفق عليها فانه يجوز الوصية
 اذا قبل ذلك صاحبه ويعتبر فيه المدة على ما ذكرنا **مسألة**
 ولو اقر لما في بطن فلانة فذلك على ثلثة اوجه في وجه يجوز
 بالاجماع فهو ما اذا اقر له بالما وبين السبب كما اذا قال الما
 في بطن فلانة علي الف درهم لاني استهلكته ماله او سرقته
 او غصبت فمذا كله سبب صحيح يجوز اقراره به ولما الوجه
 الذي لا يجوز بالاجماع فهو ما اذا قال لما في بطن فلانة علي الف درهم
 هماني استقرضت منه فانه لا يجوز لانه احوال في كلامه واما
 الوجه الذي اختلفوا فيه فهو ما اذا قال مطلقا لما في بطن

ووجه لا يجوز بالاجماع وهو ما اذا اقر له بالما وبين السبب كما اذا قال الما في بطن فلانة علي الف درهم لاني استهلكته ماله او سرقته او غصبت فمذا كله سبب صحيح يجوز اقراره به ولما الوجه الذي لا يجوز بالاجماع فهو ما اذا اقر له بالما وبين السبب كما اذا قال الما في بطن فلانة علي الف درهم هماني استقرضت منه فانه لا يجوز لانه احوال في كلامه واما الوجه الذي اختلفوا فيه فهو ما اذا قال مطلقا لما في بطن

فلا نه علي الفد رهم هذا الاقرار باطلا لا يجوز لان الاقرار المطلق كحل
علي المداينة وذاكي محال من ولد الذي لم يولد بعد وهذا قول
ابي يوسف وبقا^{هو} ابي حنيفة وعند محمد هذا الاقرار صحيح قال
ومن اوصي بامته لرجل ثم اوصي ثما اوصي بها لآخر كانت الامة
بينهما نصفين واذا اوصي بعين لرجل ثم اوصي بذلك العين لرجل اخر
فان الوصية الثانية لا يكون رجوعا عن الوصية الاولى ويكون
بينهما والوصية انما كانت لكل واحد منهما جميع الامة الا انه
لا حل المزاحمة يجوز بينهما نصفين الا ترى انه لو مات احدهما
قبل موت الموصي او بعده ورد الوصية كان جميع الامة للآخر
وهذا كما نقول في الشفعة ان الدار اذا بيعت ولها شفعيان
جازان او شريكان ثلث لكل واحد حق الشفعة في جميع الدار الا
انه لا حل المزاحمة يجوز بينهما نصفان حتى انه اذا سلم احدهما
الشفعة قبل ان يقضى فان الدار كلها للآخر ولو قبل الوصية
ثم رد احدهما فالنصف للموصي له الثاني والنصف لورثته المرف
كما في فصل الشفعة ان احدهما اذا سلم بعد ما قضى القاضي
لهما بالشفعة فان ذلك نصف يجوز للمشتري ولا يكون
للمتبيع الاخر هذا اذا اوصي بالامة لهذا ثم اوصي ببنائ^{هو} الامة
للآخر وثلثه لو اوصي بالامة لهما جميعا فانه يجوز الوصية
هاتين لكل واحد منهما بنصف الامة ويجوز بينهما لوقبل
ولو لم يقبل احدهما او مات قبل موت الموصي بطلت وصيته
وعاد الي وريثة الموصي ولم يعد الي صاحبه لان الوصية في الامل

29
حصلت لكل واحد منهما بنصف الامة فافترقا هذا اذا لم يكن بين الوصية
لاولي وبين الثانية تناقض فلما اذا كان بينهما تناقض فالوصية الثانية
يجوز رجوعا عن الاولى كما اذا اوصي بعينه لرجل ثم اوصي بعد ذلك ان
يعتق او يباع من نفسه او اوصي بان يقات عبده او يقتوه مال او
يغير مال فهدا كله يجوز رجوعا عن الوصية الاولى والله
لو اوصي بان يباع من فلان اخر لا يكون رجوعا ويجوز الوصية
لهما جميعا لان كلي الوصيتين لمليك احدهما ببدل والاخرى بغير
بدل ويجوز العبد بينهما نصفه لهذا وصية ونصفه يباع من
الموصالة بالبيع ولو اوصي بان يعتق ثم اوصي بعد ذلك بان يباع من
فلان يجوز رجوعا عن الوصية بالعتق مساه^{هو} ولو اوصي بامته
لرجل ثم قال الامة التي كنت اوصيتها لها فلان اوصيتها لها فلان
اخر او قال قد اوصيت بها فلان اخر في هذه الفصول الثلاث يكون
رجوعا عن الوصية الاولى ويكون وصية للثاني الاصل في هذا
انه متى اوصي لرجل بوصية ثم ذكر تلك الوصية واوصي بها لآخر
يجوز رجوعا عن الوصية الاولى ويكون وصية للثاني واذا
لم يعد ذكر الوصية الاولى واوصي بذلك العين لآخر يجوز الو
صية لهما جميعا كما ذكرنا في الفصل الاول ولو قال وقد اوصيت
بها فلان اخر بلفظ الواو فلا يكون رجوعا عن الاولى ويكون
بينهما لان الواو للجمع والمشاركة ولو اوصي بعينه لرجلين
معافانه يكون وصية لكل واحد منهما بنصف العبد ويكون
العبد بينهما نصفين ولو اوصي لهما واحد هما ممتن يكون ذلك

للحرور ويحس الي يوسف انه قال اذا كان يعلم المومي وقت الوصية
 ان فلا ناميت يكون العبد كله للحر وان كان لا يعلم يكون للحيض
 العبد وفي ظاهر الآية لم يفصل **من وصي بالامة**
 لرجل لم ياعها المومي او اعتقها او كاتبها او دبرها او با
 عها من نفسها فهذا كله يكون ابطالا للوصية وفسيها لها
 خلا ما اذا اوصي ببيعها من فلان انه لا يكون رجوعا ولو باعها
 من نفسها يكون رجوعا **مسألة** اوصية على اربعة اوجه وفي وجه
 تختم الفسخ من جهة القول والفعل جميعا وفي وجه لا تختم
 الفسخ من جهة القول والفعل في وجه لا تختم الفسخ من جهة
 الفعل ولا تختم الفسخ من جهة القول وفي وجه لا تختم الفسخ
 من جهة القول ولا تختم من جهة الفعل اما الوجه الذي
 لا تختم الفسخ بالقول والفعل جميعا فهي الوصية بالعيز لرجل
 وفسخها من جهة القول ان يقول فسخت او رجعت عنك
 الوصية فسخها من جهة الفعل هو ان يبيعها او يعتقها
 او يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه **مسألة** الوصية التي لا يمكن
 الرجوع عنها من جهة القول ولا من جهة الفعل فهو التدبير
 واما الوصية التي يجوز الرجوع عنها بالقول ولا بالفعل فهي
 كالوصية بثلاث ماله او بربع ماله فلو رجع عنها بالقول
 يجوز ولو اخرجها عن ملكه بالبيع او بالهبة لا يبطل الوصية
 وينفذ الوصية في الباقي من ثلثة واما الوصية التي يجوز الرجوع
 عنها من جهة الفعل ولا يجوز من جهة القول فهو التدبير

الطلقة لا تدبر وصية العتق
 ولا يجوز

المقيد ان يقول لعبد من مريض كذا فان لم يرد مومي
 لو رجع بالقول لا يصح ولو رجع بالفعل يصح كما لو باعه **مسألة** وان
 مريض صار به صاحبه فافراش ثمرات فيه كان حكمه حكم المومي
 يفر تبرعات المريض يعتبر من الثلث كالهبة والصدقة والعتق
 والتدبير والمحابات مقدار ما لا يتغابر الناس فيه وما شابهه
 كذا اذا ابرأ عنه او عفا عن **مسألة** الخطار لو عفا عن دم
 العمد يجوز ولا يعتبر من الثلث لان ذلك ليس بالمال الكفالة فعلى
 ثلثة اوجه في وجه يكون كدين الصحة وفي وجه يكون كدين المرض
 وفي وجه كفالته وسائر الوصايا سواء اما الوجه الذي يكون كدين
 لته كدين الصحة والمكفول له يضرب بجميع ماله مع غرما الصحة
 فهو ان الرجل اذا كفل في حالة الصحة وعلو ذلك بسبب حصل
 ذلك السبب في حالة المرض فهو ما اذا قال في حالة الصحة ما ذاب
 لك علي فلان فهو علي او ما وجب لك علي فلان فهو علي فثبت له
 علي فلان في حال مرض الكفيل فهذا اودين الصحة سواء اما الكفالة
 التي هي بمنزلة دين المرض فهو ما اذا اقر المريض في مرضه اني
 كنت كفلت لفلان في حال صحته فانه لا يصدق في وجوعه غرما الصحة
 ويكون المكفول له في هذا مع غرما المرض سواء اما الكفالة
 التي يكون كسائر الوصايا سواء فهو ما اذا ابتلا الكفالة في مر
 ضه الذي مات فيه فهذه الكفالة وسائر الوصايا سواء يعتبر
 من الثلث **مسألة** ثم المريض الذي يعتبر تبرعاته من الثلث
 هو ان يكون مريضاً صاحب فراش لا يطيع القيام الى حاجته

كذا

ويعدله الصلوة قاعداً وخاف عليه الموت وأما إذا قال له المريض
 وصار حاله لا تخاف عليه الموت كالفالج وسر وخوها وكما إذا
 ن ز مناً أو مقعداً أو باسراً فهدأ لا يكون في حكم المريض إلا إذا
 تغير حاله من ذلك ومات في ذلك التغير فإنه يعتبر من ثلث ماله
 مسئلة من كان محبوساً في السجن ليقتل قصاصاً أو رجماً فإنه لا
 يكون حكمه حكم المريض إذا أخرج ليقتل في حكمه حكم المريض
 في قوره ذلك لو كان في صف القتال في حكمه حكم الصحيح ولو
 خرج للمبارزة في حكمه حكم المريض ولو كان في السفينة في حكمه
 حكم الصحة وإذا هاجم الأمواج في حكمه حكم المريض مسئلة
 لو أعيد إلى السجن ولم يقتل أو رجع بعد المباراة إلى الصف أو سلك
 الموج في حكمه حكم المريض الذي إذا أبرأ من مرتبة ينفذ جميع نص
 فانه من جميع ماله وأما المرفأ عقوده موقوفه عند أبي حنيفة
 الاثنته النكاح والارث والذبيحة فانه لا يجوز هذه الاشياء
 الثلاثة وما سواها موقوفة ان مات أو قتل على رذته بطلان
 اسلام جاز وعندها في ههنا محمد ينفذ الا ان عند أبي يوسف أفعا
 له وعقوده كعقود الصحيح وأفعاله عند محمد كأفعال المريض
 الكافر ما جاز للكافر في حال المرض من وصيته تجوز منه وماله
 فلا مسئلة المرأة إذا أخذها الطلوق فما فعلت في تلك الحالة
 يعتبر من ثلث ماله ولو سلمت من ذلك جاز ما فعلت من ذلك كله
 قال ومن أوصى بوصايا أو اعتق عبداً في مرضه يُدرك بالعناق والوصية
 صبة بالاعتناق كما إذا أوصى بأن يعتق عبده والوصية بالحيابة

أوصى بأن يعتق عبداً في مرضه يُدرك بالعناق والوصية صبة بالاعتناق كما إذا أوصى بأن يعتق عبده والوصية بالحيابة

كما إذا أوصى بأن يعتق عبده من فلان بمائة وقيمتها الفدرهم فهذا وصية
 بل الوصايا سواء مسئلة وأما العتق المنجز في المرض ان يعتق
 في المرض أو ما يعتق بعد موته من غير ان يحتاج إلى اعتناق الورثة
 كالتدبير والحيات المنجزة فعلى قول أبي حنيفة المحاببات الأولى
 من العتق إذا أبدى المريض بها ولو بدى بالعتق أولاً فرباع وحاباً بخامس
 مع العتق ثم ما فضل يصرف إلى سائر الوصايا نحو ما إذا اعتق أولاً ثم
 حاباً ثم اعتق فإن الثلث لا يصرف إلى العتق الأول والمحاببات فما فضل
 عنهما يصرف إلى العتق الثاني وما فضل عن الثاني يصرف إلى سائر
 الوصايا وما حصل للعتق الثاني يتحصن مع العتق الأول ولا يتخاها
 مع المحاببات مسئلة ولو كان في أولاً ثم اعتق ثم حاباً يصرف الثلث
 إلى المحاببات الأولى والمحاببات الثانية بينهما نصفان ثم يشارك العبد
 مع صاحب المحاببات الثانية وهو نصف الثلث فيقسم الثلث بينهما
 نصفين فصار للمعتق ربع الثلث والمحاببات الثانية كذلك ونصف
 الثلث للمحاببات الأولى وأما علي بن قنول أبي يوسف ومحمد فالعتق المنجز
 مقدّم على المحاببات كيف ما كان فتم المحاببات أو آخرها والمحاببات
 بأوساير الوصايا سواء عندهما مسئلة ثم الوصايا لا تخلو وإنما
 ان يكون كلها لله تعالى أو كلها للعباد أو بعضها كذا وبعضها
 كذا وقد ذكرنا في كتاب الزكوة مسئلة له وإذا أوصى
 الرجل بوصايا فإن جوازها من الثلث ان يبلغ لهم جميعاً فيها ونعمة و
 لو لم يبلغ كيف يقسم الثلث بينهم فالوجه في ذلك ان تجمع الوصايا
 كلها ثم ينظر إليها وإلى الثلث وإلى نقصانها من الوصايا فإن كان

النقصان من ذلك مثل نصف الوصايا ينقص من كل وصية نصفها و
ان كان النقصان مثل ثلث الوصايا ينقص من كل وصية ثلثها نحو
ما اذا كان بلغت الوصايا الف درهم لحد درهم مائة والاخر مائة
والاخر مائة والاخر اربع مائة وثلث ماله خمس مائة فالثالث
من خمس مائة المبلغ الوصايا مثل نصفها خمس مائة فينقص
من كل وصية نصفها لصاحب المائة خمسون ولصاحب المائة
مائة على هذا القياس قال الاوصيا البالغون الاحرار على ثلث
مراتب اما ان يكون الوصي امينا فبما يمكن القيام على مال الامة
والحفظ وما يحتاج الى التصرف فليس للحاكم ان يعزله واما
ان يكون الوصي امينا وليكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف
وغيره فللقاضي ان يشد عضده بامير اخر ولا يعزله لانه
امين اما اذا كان الوصي خائبا وقد ظهر خيانتة فللقاضي ان
يعزله وينصب وصيا اخر امينا حتى لا يتوهم تركه الميث
قال الموصي ان يوصي بما اوصيه اليه اطلق ذلك الموصي او لم
يطلقه خلافا للوكيل ليس له ان يوكله غيره لان بنا الوكالة
على الخصوص وبنا الوصاية على العموم **باب الوصايا**
او موصي الى غيره فانه ينظر ان فسر انه يكون وصيا في الوصية الاولى
فهو على ما فسر وان افسر ذلك قال الثاني يكون وصيا لها جميعا
بالمالين جميعا عندنا وعند ابن ابي ليكن يكون وصيا له خاصة ولا
يكون وصيا لاول وعندنا ويكون وصيا لها جميعا لان العبرة
في باب الوصايا هو الولاية عند الموت وحين مات الوصي الاول

كانت له ولاية على ماله وعلى مال الموصي الاول قلما اوصي في الثاني وما
يهم ذلك فقد ساطه على جميع ماله ولاية عليه فصار وصيا لها
لجميعها والدليل على ان العبرة للولاية عند الموت ان الرجل اذا
اوصى الى رجل ثم ان رجلا اخر اوصى الى الموصي ثم مات الموصي الثاني
صار الموصي اليه الاول وصي له فلو مات الموصي الاول لم يوصى بالوصية
صية للثانية فوصيته يكون وصيا لها جميعا لانه لما مات الموصي
الاول مات وله ولاية على المالين جميعا فان نقلت ولايته الى وصيه
وان لم يحدد الوصية في المال الثاني كذلك لو كان في الاول
ولاد مسلمون فوصي هذا الكافر الى مسلم ومات وهو كافر
لا يجوز وصيته في حق الاولاد لانه لا ولاية للكافر على اولاده
لمسلمين ولمثله لو اسلم الكافر قبل موته صحة وصيته و
ان لم يحدد الوصية بعد الاسلام لما ان العبرة لوقت الموت
وكذلك لو ان عبدا له اولاد احرار من امراه حرة فوصي الى رجل
لا يجوز وصيته في حق الاولاد لان العبد لا ولاية له على الاحرار
فلو اعتق قبل موته نفذة وصيته على الاولاد لما ذكرنا قال
ومن اوصى الى عبده فانه ينظر ان كانت الورثة كلهم كبار
او بعضهم كبار وبعضهم صغار لا يجوز الوصية الى العبد لان
العبد لا ولاية له على الكبار لان الكبار ان يبيعوه فيكون حجورا
عليه فلا يمكنه التصرف فلذلك لا يجوز واما اذا كانت الو
رثة كلهم صغارا فعلى قول ابي حنيفة يجوز الوصية وعند ابن
يوسف ومحمد لا يجوز فمسألة الوصي الى مكاتبه تجوز سواء

كانت الورثة صغاراً أو كباراً لأنه لا يمكن بيع المكاتب فأنشبه
الحرفان أدى وعقودهم في الأجر وان عجز صار حكمه حكم العبد على
ما ذكرنا مسأله لو اوصى بالوصية المستسعي فجوز عنهما عندهما
لأن المستسعي لمنزلة الحر عندهما فجوز وعند ابن حنيفة
لمنزلة المكاتب فيكون حكمه حكم المكاتب ويجوز أيضاً
الوصاية إلى الصغير بجوز كالوكالة ولكن لا يلزمه العهدة
كالوكيل الصغير إذا تصرف ولا يلزمه العهدة والعهدة على الذي
تصرف ولا جله قال من أوصى إلى رجلين فليس لأحد الوصيين
أن يتصرف في المال من غير إذن صاحبه فمن استأجر في قول ابن حنيفة
ومحمد وفي قول أبي يوسف لكل واحد منهما أن يتصرف من غير
إذن صاحبه فمن استأجر من قال أن الاختلاف فيما إذا أوصى إليهما
جميعاً فاما إذا أوصى إلى كل واحد منهما على حدة فلكل واحد
منهما أن يتصرف بدون الآخر بالاتفاق ومنهم من قال أن
الاختلاف فيما إذا أوصى إلى كل واحد منهما على حدة فاما إذا
أوصى إليهما جميعاً فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف بالاتفاق و
الصحيح أن يقال بأن الاختلاف فيهما واحد لأنه ذكر في الزيادة
أن الولد إذا كان له أبوان فأوصى كل واحد منهما إلى رجل على
حده ليس لأحدهما أن يتصرف في المال بدون صاحبه على قول
ابن حنيفة ومحمد وأجمعوا في أشياء مخصوصة أن لأحدهما أن يتصرف
ذلك وهو شراء الكفن لأن ذلك من أمور الحسبة ألا ترى أنه لو
لم يوصر إلى أحد وليس له ورثة فلا يصح أن يبيعوا شيئاً من

76
ماله ويشتروا له كفاً وكذا شراء الكسوة والطعام للصغير
وكذا ردّ الدواب والعواري والأمانات كلها وكذا له أن
يقبل الهبة لأجل الصغير وكذا لكل واحد منهما أن يتفاد الو
صية المغيبة أو يتفاد الوصية من جسر ذلك المال الذي أوصى به
فهما إذا أوصى لأمر لرجل فأدى أحدهما تلك الوصية من الد
راهم أو كان شيئاً فأدى من جسر ذلك الثياب من حيث الله لا
يحتاج إلى التصرف فيه فجوز إذا وهب وأما إذا احتج إلى بيع
شئ حتى يودّك من ثمنه الوصية فذلك البيع لا يجوز إلا بأ
ذن صاحبه وكذلك الخصومة في الدعاوى لكل واحد
منهما أن يخاضم ولكن إذا الأمر إلى القبض فليس لأحدهما
أن يقبض إلا بأذن الآخر وكذلك هذا الاختلاف في الأبوين ليس
لأحدهما أن يتصرف في مال الولد إلا بأذن الآخر إلا في أشياء
مخصوصة كما ذكرنا للوصيين إلا أنهما من زيادة شئ وهو
أن لأحد الأبوين أن يزوج امرأة أن كان ابناً وإن كانت
ابنتاً يزوجها وليس لأخر أن يبطلها لومات أحد الوصيين
لا ينتقل ولا ينته إلى الآخر حتى أنه ليس له أن يتصرف في مال من يهب
القاضي وصياً أو الوصي الذي مات أوصى إلى رجل أو إلى رجل
آخر وروي عن ابن حنيفة أنه قال لو أوصى إلى رجلين أن لا يجوز له
أن يتصرف في المال لم ينصب القاضي وصياً آخر لأن الميت لم يرض
برأي أحدهما أن يرضى برأي الآخر ولو أوصى إلى رجلين ثم أن
أحدهما تصرف في المال ثم أجاز صاحبه فانه يجوز ولا يحتاج

الى جدي العقد اذا كان تصرفا لا يتوقف كالشراء والخوذة قالوا
 من اوصى الى رجل ثمرات الموصي فباع الموصي شيئا من ثمرته وهو بالو
 صية اليه كان ذلك جائزا ويبيعه يكون اجازة وقبول للتوصا
 به بخلاف الوكالة ان الوكيل اذا تصرف قبل علمه بالوكالة لا
 يجوز وقد ذكرنا في كتاب الوكالة مع اجناسها قالوا ومن اوصى
 الى رجل في شيء خاص من ماله كان وصيا في كل ماله وهذا قولنا
 حنيفة وفي قولنا في يوسف ومحمد يكون وصيا بقدر ما اوصى اليه
 قالوا ومن اوصى الى رجل قبل الوصاية في حياته ثمرات الموصي
 فقد ذكرنا لزمته وليس له ردّها ولو ردّها في حال حيوته
 يكون ردّه موقوفا الى ان يعلم بذلك الموصي حتى انه لو قبل ذلك
 قبل علم الموصي تجوز ولو علم بعد موته فهو بالخيار ان يتقبل
 وان يتناله يقبل فان قبل صحته وصيته اليه وليس له ان يردّ بعد ذلك
 ولو ردّها يكون موقوفا الى ان يخرجها الحاكم من الوصاية حتى انه
 لو قبل ذلك قبل ان يخرجها القاضي تجوز ولو قبل بعد الاخراج
 لا تجوز ومثله لو اوصى له بمال فان قبله و الرد بعد الموت
 لا يعتبر ردّه في حال حيوته الموصي ولا قبله قالوا ومن اوصى
 ان يبيع مال الميت من عروضة لقضاد بونه من غير محضر
 مائة خلافا للمولى اذا حوّل العبد دين واقبل على نفسه بالدين وهو
 ما دون فباعه المولى بغير محضر من الغرماء بقضيه دين الغرماء لا
 تجوز البيع والفرق بينهما ان الغرماء ثبت لهم حق الاستيفاء في
 موضعين من اقسام العبد ومن ثمنه ان يشاءوا باعوا العبد قالوا

ستوفوا الدين من ثمنه وان شاءوا استسعوه واستوفوا دينهم من
 مكاسبه فكذا لا يجوز بيع المولى الا بغير محضر ولا كذا التمر
 كذا لان الغرماء لم يثبت استكساب التركة وانما ثبت لهم حق الاستيفاء
 يستيفون الثمن لا غير قالوا ومن اوصى لرجل بسدس ماله ثم اوصى
 له بسدس ماله في ذلك المجلس او في مجلس اخر واشهد على كل واحد
 حدة منهما شاهدين او لم يشهد فليس للموصي له الاستدراك قالوا
 بالاجماع لان جواز الوصية يكون بالموت والموت تجمع الوصيتين جميعا
 فصار كأنه ما اوصى الى سدرى واحد اذا كانت الوصية الثانية
 اكثر او احدى الوصيتين اكثر من الاخرى فحينئذ يدخل الاقل في الاكثر
 فيعطى الاكثر وسقط حكم الباقي خلافا لما اذا اقر لرجل بالف درهم في
 مجلس واشهد عليه شاهدين ثم اقر له في مجلس اخر واشهد على كل
 شاهدين فانه يلزمه القان في قولنا حنيفة لانه لما شهد في الاول
 ثم اقر في مجلس اخر واشهد على ذلك فالظاهر انه اقر له حتى غير
 الحق الاول لانه لو كان ذلك هو الحق الاول كان لا يشهد على ذلك
 في المجلس الثاني ومثله لو اقر في المرة الثانية في ذلك المجلس
 او في مجلس اخر واكر لم يشهد على ذلك او اشهد في كل مجلس
 شاهدا واحدا يلزمه الف واحدة وكذلك لو اقر له بالف في مجلس
 واشهد على ذلك ثم اقر له بالف في مجلس القاصي لا يلزمه الا الف واحدة
 قالوا ومن اوصى الى رجل بمال اليتيم الصغير على غير الذي هو
 عليه اذا كان ذلك خير لليتيم اعلم ان الوصية ان يأخذ الكفيل
 بدين الميت لان الكفالة لا يوجب براءة الاصيل فيكون فيها زيادة و

ثبته فجوز وعذلي اذا اخذ رهنا بذلك يجوز لان في الارتهان
استيفاء في الارهان ايضا فجوز له ان يرهن مال الميت بدو على الميت
وان يرهن واحدا ماله او اخذ كفلا بشرط براءة الاصل فانه ينظر
ان كان ذلك خيرا لليتيم فانه يجوز ذلك وان كان شررا لا يجوز
اما الذي هو خبير فهو كما اذا كان المحتال عليه امل من الخبير فانه يجوز
حتي ان الصبي لو ادرى قبل اخذ الدين ليس له ان ينفسح الحوالة واما
اذا لم يخبر المحتال عليه امل من الخبير فانه لا يجوز هذا اذا ثبتت
الدين بمداينة الميت واما اذا ثبتت الدين بمداينة الوصي فانه يجوز
سواء كان خيرا لليتيم او كان شررا الا انه اذا خيرا لليتيم يجوز
وكان شررا الا انه اذا كان خيرا لليتيم يجوز بالاتفاق حتي ان اليتيم
لو ادرى واراد ان ينقض ذلك فليس له ذلك وان كان شررا لا يجوز
ذلك ويضمن الوصي لليتيم في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو
سفيان لا يجوز اذا لم يكن خيرا لليتيم وهذا الاختلاف والذي
ذكرنا في كتاب البيوع ان الوكيل بالبيع اذا ابر بالمشترى
او احتال او اخر فانه يجوز ويضمن له ما هنا يضمن من عند نفسه
ثم ياخذ هو من المحتال عليه لنفسه قال ومن اوصى بثلث ماله
لرجلين وكان احدهما ميتا فالثلث كله للحي منهما الا ان اضا
فته الى الميت لا يبع فصار كما اذا اوصى بثلث ماله لفلان
ولحي ايضا فانه يكون كله لفلان كذا هنا في ظاهر الرواية
وروي عن ابي يوسف انه قال ان كان يعلم بموته فالقول كذا
وان كان لا يعلم بموته فلي نصف الثلث لورثة الميت ولو كانا

اثنين

حينئذ وقت الوصية ومات احدهما قبل موت الوصي بطلت
حصته وانتقل ذلك الى ورثة الميت الوصي ولحي نصف الثلث لاما
كان حيا وقت الوصية فلاضافة اليهما جميعا قد صح فو
قعت الوصية لكل واحد منهما نصف الثلث ولو مات احدهما
بعد موت الوصي يبقى نصيبه موروثا عنه مسله ولو قال او
صيت بثلث مالي لعمرى ولزيد ان كان فقيرا ينظر ان كان زيد
قت الموت فقيرا فالثلث بينهما وان لم يكن فقيرا ومات في
بطلت حصته وانتقل الى ورثة الميت ولعمرى نصف الثلث و
كذا لو قال او صيت بثلث مالي لفلان ولفلان اخر ان كان في الدار
ينظر ان كان في الدار فالثلث بينهما نصفان وان لم يكن بطلت
حصته وعاد الى ورثة الميت وبقي نصف الثلث لآخر ولو قال
او صيت بثلث مالي لفلان ولعقيد يكون الثلث كله لفلان لان
الاضافة الى العقيد لا تفيح لهما لا يجتمعان معا ابدان العقيد
يكون بعده ولو اوصى بثلث ماله بين فلان وفلان واحدهما
زميتا فاللحي نصف الثلث هاهنا خلا ومسله الاولى لان حكمه
بين كلهم تجزيه وتقسيم فقد اوصى لكل واحد منهما بنصف الثلث
وكذا لو اوصى بثلث ماله لفلان ولو اوصى بثلثه فان ابا
ز سائر الورثة يكون الثلث بين فلان وبين ذلك الورث نصفين
وان لم يجز سائر الورثة بطلت الوصية في حصته الوارث ولقي
النصف الاخر للاجنبي ولا يكون جميع الثلث للاجنبي لان اضا
فته الى ورثة محجة الا ترى انه لو اجاز سائر الورث كان فقد

او صري لكل واحد نصف الثلث فيكون له ذلك ولو ان الميراث اقل من
لواحد من ورثته ولاجنبي كما اذا اقرأ لهما بالودعهم وتصادق بينهما
فان هذا الاقرار باطل في حقهما اما في حق الوارث فلا يشك لان ذلك و
صية للوارث ولا وصية للوارث وكذلك في حق الاجنبي لان الاقرار و
حد فلو قلنا انه يجوز في حق الاجنبي فالوارث ان يأخذ منه نصفها
اقر له به ثم له ان يرجع في الشركة ثم للوارث ان يأخذ فيؤدي الي
جواز الاقرار لهما ولا في الاقرار اقرار واحد فلما بطل في نفسه بطل
في كله ولما بطل الاقرار انقسم الشركة بين الورثة فما اصاب
من ذلك الوارث المقر له يكون ذلك بينه وبين الاجنبي المقر الي تمام
الاقرار وما زاد على ذلك يكون للوارث لان من رعى هذا القدر
ليس على الميت والدين يقدم على الميراث هذا اذا تصادقا ولو انكر
الاجنبي الشركة مع الوارث وقال كان لي خمس مائة على الميت
ولا اذري كان للوارث ام لا والوارث بصدقه او يكذبه فان الاقرار
باطل في حقهما ايضا في قول ابي حنيفة وابي يوسف لما ذكرنا انه
لما بطل في حق واحد بطل في حق الآخر لان الاقرار اقرار واحد و
في قول محمد لما انكر الاجنبي شركة الوارث او بنكا اذ بان فان
الاقرار في حق الاجنبي صحيح ويكون له خمسة مائة ثم لما بطل الاقرار
عندهما كان المال ميراثا بين ورثته الميت فما اصاب الوارث المقر له
ينظر ان كان يتصادق فان فقد ذكرنا جوابه وان كانا يتعاضدان فما
اصاب الوارث المقر له فهو كله له ولا شركة للاجنبي فيه لانه
يكذبه في ذلك وان كان الاجنبي يكذبه وهو بصدقه في ذلك

فالميراث مائة لانه لما صدقه الوارث فقد اقرأه كان له على الميت
خمس مائة وانه مقدم على الميراث الا انه ادعى الشركة فيه وهو يلد
به في الشركة فالقول قول الاجنبي وياخذ تلك الخمس مائة كلها قال
وصية الجد اب لاب علي الصبي الصغير ابن ابنه كوصية ابيه عليه
اذا لم يكن له اب وقد ذكرنا هذا في كتاب البيوع ان ثبوت الولاية على
الصغير اما ان يكون في المناجع واما ان يكون في المصالح قال ومرويات
وقد اوصى الى رجل وله ابن صغير غائب لم يرع للوصي ان يبيع عقارا امير مال
الميت الرجل اذ مات فانه لا تخلوا اما ان يكون عليه دين او لا دين عليه
فان كان عليه دين وله ورثة كبار او صغار حضورا وغيثا فللموصي
ان يبيع الشركة لقضا الدين قد رالدين او اكثر من المنقول وغير المنقول
في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد له ان يبيع قدر الدين
ولا يبيع اكثر من ذلك وان لم يكن على الميت دين فان كان الورثة
كلهم كبارا حضورا فلا ولاية للوصي في مال الورثة وله تنفيذ
الوصايا ورذ الدايع وشتر الكفر وقضا الديون والخصومات
في الدعاوي وقبض الديون ولو كانوا اغيثا فللوصي ولاية الحفظ و
ليس ولاية التصرف وبيع المنقول من الحفظ لان حفظ ثمنه ليس
من حفظ عينه وليس له ان يبيع العقار ولو كانت الورثة كلهم
صغارا حضورا كانوا اغيثا فللوصي ولاية التصريف في مالهم
منقولا كان او غير منقول ولو كانوا محتاطين فيهم الصغار و
الكبار فعلى قول ابي حنيفة كانهم كلهم صغارا يجوز تصرف الوصي
في مالهم وعندهما يجوز تصرفه في حق الصغار ولا يجوز في حق الكبار

الى جدي العقد اذا كان تصرفا لا يتوقف كالشراء والخوفا قال
 من اوصى الى رجل ثمرات الموصي في باع الموصي شيئا من تركته وهو يعلم بالو
 صية اليه كان ذلك جائزا ويبيعه يكون اجازة وقبولا للوصا
 ية بخلاف الوكالة ان الوكيل اذا تصرف قبل علمه بالوكالة لا
 يجوز وقد ذكرنا في كتاب الوكالة مع اجناسها قال ومن اوصى
 الى رجل في شيء خاص من ماله كان وصيا في كل ماله وهذا قول
 حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد يكون وصيا بقدر ما اوصى اليه
 قال ومن اوصى الى رجل فقبل الوصاية في حياته ثمرات الموصي
 فقد ذكرنا لزمته وليس له ردّها ولو ردّها في حال حيوته
 يكون ردّه موقوفا الى ان يعلم بذلك الموصي حتى انه لو قبل ذلك
 قبل علم الموصي بجوز ولو علم بعد موته فهو بالخيار ان يتقبل
 وان شاء لم يقبل فان قبل صحته وصيته اليه وليس له ان يردّ بعد ذلك
 ولو ردّها يكون موقوفا الى ان يخرجها الى الموصي من الوصاية حتى
 لو قبل ذلك قبل ان يخرجها القاضي بجوز ولو قبل بعد الاخراج
 لا يجوز ومثله لو اوصى له بما كان القبول والرد بعد الموت و
 لا يعتبر ردّه في حال حيوة الموصي ولا قبوله قال وهو الموصي
 ان يبيع مال الميت من عروضة لقضاد يونه من غير محضر غر
 مائه خلافا للمولى اذا حوّل العبد دين واقبل على نفسه بالدين وهو
 ما دون قبالة المولى بغير محضر من الغرماء بقضيه دين الغرماء لا
 يجوز البيع والفرق بينهما ان الغرماء يثبت لهم حق الاستيفاء في
 موضعين من اقسام العبد ومن ثمنه ان يشاء وابعاد العبد قال

ستوفوا الدين من ثمنه وان يشاء واستسعوه واستوفوا دينهم من
 مكاسبه فكذا لا يجوز بيع المولى الا بضره ولا كذا التمر
 كة لان الغرماء يثبت استكساب التركة وانما يثبت لهم حق الاستيفاء
 ستيفاء من الثمن لا غير قال ومن اوصى لرجل بسدس ماله ثم اوصى
له بسدس ماله في ذلك المجلس او في مجلس آخر واشهد على كل واحد
حده منهما شاهدين او لم يشهد فليس للموصي له الا بسدس ماله
 بالاجماع لان جواز الوصية يكون بالموت والهوت لجمع الوصيتين جميعا
 فصار كانه ما اوصى الى سدرى واحد اذا كانت الوصية الثانية
 اكثر من الاولى لو صلت اكثر من الاخرى فحينئذ يدخل الاقل في الاكثر
 فيعطى الاكثر وسقط حكم الباقي خلافا لما اذا اقر لرجل بالف درهم في
 مجلس واشهد عليه شاهدين ثم اقر له في مجلس آخر واشهد على كل
 شاهدين فانه يلزمه القان في قول ابي حنيفة لانه لما اشهد في الاول
 ثم اقر في مجلس آخر واشهد على ذلك فالظاهر انه اقر له في غير
 الحق الاول لانه لو كان ذلك هو الحق الاول لكان لا يشهد على ذلك
 في المجلس الثاني ومثله لو اقر في المرة الثانية في ذلك المجلس
 او في مجلس آخر لكان لا يشهد على ذلك او اشهد في كل مجلس
 شاهدا واحدا يلزمه الف واحدة وكذا لو اقر له بالف في مجلس
 واشهد على ذلك ثم اقر له بالف في يد القاضي لا يلزمه الا الف واحدة
 قال ومن اوصى الى رجل بمال اليتيم الصغير على غير الذي هو
 عليه اذا كان ذلك خير لليتيم اعلم ان الوصية ان يأخذ الكفيل
 بدين الميت لان الكفالة لا يوجب براءة الاصيل فيكون فيها زيادة و

ثبته فجوز وعذلي اذا اخذ رهنا بذلي تجوز لان في الارتهان
استيفاء وفي الارهان ايضا فجوز له ان يرهن مال الميت بدو على الميت
وان يرهن واحدا بماله او اخذ كفلا بشرط براءة الاصيل فانه ينظر
ان كان ذلي خيرا لليتيم فانه تجوز ذلك وان كان شررا لا تجوز
اما الذي هو خبير فهو كما اذا كان المحتال عليه امل من الخيل فانه تجوز
من ان يصير لو ادرك قبل اخذ الدين ليس له ان ينفسح الحوالة ولما
اذا لم يخبر المحتال عليه امل من الخيل فانه لا تجوز هذا اذا ثبتت
الدين بمداينة الميت واما اذا ثبتت الدين بمداينة الوصي فانه تجوز
سواء كان خيرا لليتيم او كان شررا الا انه اذا خيرا لليتيم تجوز
وكان شررا الا انه اذا كان خيرا لليتيم تجوز بالاتفاق حتى ان اليتيم
لو ادرك واراد ان ينقض ذلي فليس له ذلك وان كان شررا تجوز
ذلك ويضمن الوصي لليتيم في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو
سفيان لا تجوز اذا لم يكن خيرا لليتيم وهذا الاختلاف والذي
ذكرنا في كتاب البيوع ان الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري
او احتال او اخر فانه تجوز ويضمن له ما هبنا بضمير من عند نفسه
ثم ياخذ هو من المحتال عليه لنفسه قال ومن اوصى بثلاث ماله
لرجلين وكان احدهما ميتا فالثلث كله للحي منهما لان اضا
فته الى الميت لا يصح فصاركما اذا اوصى بثلاث ماله لفلان
وللحائط فانه يكون كله لفلان كذلي فها هنا في ظاهر الرواية
وروي عن ابي يوسف انه قال ان كان يعلم بموته فالقول كذلك
وان كان لا يعلم بموته فلي نصف الثلث لورثة الميت ولو كانا

انفسه

حيين وقت الوصية ومات احدهما قبل موت الوصي بطلت
حصته وانتقل ذلك الى ورثة الميت الوصي وللحي نصف الثلث لانه
كان حيا وقت الوصية فالاضافة اليهما جميعا قد صحت فو
قعت الوصية لكل واحد منهما نصف الثلث ولو مات احدهما
بعد موت الوصي يبقى نصيبه موروثا عنه مسددا ولو قال او
صيت ثلث مالي لعمرى ولزيد ان كان فقيرا ينظر ان كان زيدا
قت الموت فقيرا فالثلث بينهما وان لم يكن فقيرا او مات قبل
بطلت حصته وانتقل الى ورثة الميت ولعمرى نصف الثلث و
كذلك لو قال او صيت ثلث مالي لفلان ولفلان اخر ان كان في الدار
ينظر ان كان في الدار فالثلث بينهما نصفان وان لم يكن بطلت
حصته وعاد الى ورثة الميت وبقي نصف الثلث لآخر ولو قال
او صيت ثلث مالي لفلان ولعقبيه يكون الثلث كله لفلان لان
الاضافة الى العقب لا تفصل بينهما لا اجتماع معا ابدان العقب
يكون بعده ولو اوصى بثلاث ماله بين فلان وفلان واحدهما
زمتا فان للحي نصف الثلث ما هبنا خلا ومسله الاولي لان كلمة
بين كلمة تجزيه وتقسيم فقد اوصى لكل واحد منهما نصف الثلث
وكذلك لو اوصى بثلاث ماله لفلان ولو اوصى بثلثه فان ابا
ز ساير الورثة يكون الثلث بين فلان وبين ذلك الورثة نصفين
وان لم تجر ساير الورثة بطلت الوصية في حصته الوارث ولقي
النصف الاخر للاجنبي ولا يكون جميع الثلث للاجنبي لان اضا
فته الى ورثة محجة الا ترى انه لو اجاز ساير الورث كان فقد

او صري لكل واحد نصف الثلث فيكون له ذلك ولو ان المريض اقر بالمال
لواحد من ورثته ولاجنبي كما اذا اقر لهما بالقدوم وتصادقهما بينهما
فان هذا الاقرار باطل في حقهما اما في حق الوارث فلا يشك لان ذلك و
صية للوارث ولا وصية للوارث وكذلك في حق الاجنبي لان الاقرار و
حد فلو قلنا انه يجوز في حق الاجنبي فالوارثان يأخذ منه نصف ما
اقر به ثم له ان يرجع في التركة ثم للوارث ان يأخذ فيؤدي اليه
جواز الاقرار لهما ولا في الاقرار اقرار واحد علما بطل في نفسه بطل
في كله ولما بطل الاقرار بقسم التركة بين الورثة فما اصاب
من ذلك الوارث المقر له يكون ذلك بينه وبين الاجنبي المقر اليه تمام
الاقرار وما زاد على ذلك يكون للوارث لان من رعاها هذا القدر
ينبغي على الميت والدين مقدم على الميراث هذا اذا تصادقوا ولو انكر
الاجنبي التركة مع الوارث وقال كان لي خمس مائة على المريض
ولا ادري كان للوارث ام لا والوارث بصدقه او يكذبه فان لاقرار
باطل في حقهما ايضا في قول ابي حنيفة وابي يوسف لما ذكرنا انه
لما بطل في حق واحد هما بطل في حق الاخر لان الاقرار اقرار واحد و
في قول محمد لما انكر الاجنبي شركة الوارث او بنى كاذبان فان
الاقرار في حق الاجنبي صحيح ويكون له خمسة مائة ثم لما بطل الاقرار
عندهما كان المال ميراثا بين ورثته الميت فما اصاب الوارث المقر له
ينظر ان كان يتصادق فان فقد ذكرنا جوابه وان كانا يتعاذبان فما
اصاب الوارث المقر له فهو كله له ولا شركة للاجنبي فيه لانه
يكذبه في ذلك وان كان الاجنبي يكذبه وهو بصدقه في ذلك

فالمسماية لانه لما صدقه الوارث فقد اقرانه كان له على الميت
خمس مائة وانه مقدم على الميراث الا انه ادعى الشركة فيه وهو يثبت
به في الشركة فالقول قول الاجنبي وياخذ تلك الخمس مائة كلها قالوا
وصية الجد اب الاب على الصبي الصغير ابن ابنه كوصية ابيه عليه
اذا لم يكن له اب وقد ذكرنا هذا في كتاب البيوع ان ثبوت الولاية على
الصغير اما ان يكون في المناجع واما ان يكون في المصالح قالوا ومن مات
وقد اوصى بالرجل وله ابن غير غائب لم يكن للوصي ان يبيع عقار الميراث
الميت الرجل اذ مات فانه لا تخلوا اما ان يكون عليه دين او لا دين عليه
فان كان عليه دين وله ورثة كبار او صغار حضورا وغيثا فالوصي
ان يبيع التركة لقضا الدين قدر الدين او اكثر من المنقول وغير المنقول
في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد له ان يبيع قدر الدين
ولا يبيع اكثر من ذلك وان لم يكن على الميت دين فان كان الورثة
كلهم كبارا حضورا فلا ولاية للوصي في مال الورثة وله تنفيذ
الوصايا ورذ الودائع وشراء الكف وقضا الديون والخصومات
في الدعاوى وقبض الديون ولو كانوا غيبا فالوصي ولاية الحفظ و
ليس ولاية التصرف وبيع المنقول من الحفظ لان حفظ ثمنه ليس
من حفظ عينه وليس له ان يبيع العقار ولو كانت الورثة كلهم
صغارا حضورا كانوا او غيبا فالوصي ولاية التصريف في مالهم
منقولا كان او غير منقول ولو كانوا مختلطين فيهم الصغار و
الكبار فعلى قول ابي حنيفة كانهم كلهم صغارا يجوز تصرف الوصي
في مالهم وعندهما يجوز تصرفه في حق الصغار ولا يجوز في حق الكبار

قال والوصية لخدمته العبد وسكنى الدار وثمرة النخلة
وغلة العبد والعقار جارية اذا اوامر بغلة بستانه او بغلة عبد
فهذا على الحادث سواء ذكر الموصي ثلثة اوجه في وجه من ذلك يقع
الوصية على الموجود ولا يقع على الحادث سواء ذكر الموصي بلفظ
الابد او لم يذكر وفي وجه لا يقع على الموجود والحادث جميعا
ذكر الابد او لم يذكر وفي وجه من ذلك ان ذكر الابد يقع على الموجود
والحادث جميعا وان لم يذكر الابد ينظر ان كان الثمر موجودا يقتصر
على ذلك الموجود وان لم يكن موجودا يقع الوصية على المستحدث
وصار كالوذكر الابد فاما الوجه الاول فهو ان يوصي له بما في بطن دابته
او بما في بطن جاريته او بما في ضرع غنمه او بغيره او بما على ظهر غنمه
من الضوف فهذا كله يقع على الموجود ان كان وقت الموت موجودا
جارية الوصية وان كان وقت الموت معدوما بطلت الوصية ولا
يقع على الحادث واما الوجه الذي يقع ذلك على الموجود والحادث
جميعا ذكر الابد او لم يذكر الابد فهو كما اذا اوامر بغلة بستانه او بغلة
ارضة او بغلة انتجاره او بغلة عبده او سكنى داره او بخدمته عبده
فهذا كله يقع على الموجود والحادث جميعا ويقع ذلك على الابد
بكون الغلة والخدمة والسكنى للموصي له مادام حيا فاذا مات
الموصي له لا يكون موروثا عنه وبطل وصيته ويعود ذلك الى
ورثة الموصي ويعتبر ما هنا خروج البستان من الثلث وخروج الدار
من الثلث والدابة والعبد ان كان خرج من الثلث يكون له غلته و
خدمته وسكناه وان لم يخرج من الثلث فمقدرها يخرج بكونه له

80
واما الوجه الثالث فهو ما اذا اوامر بثمره بستانه او بثمره اشجاره
ان ذكر لفظ الابد يقع على الموجود والحادث جميعا وان لم يذكر
الابد ان كانت هناك ثمرة موجودة يقتصر على تلك الثمرة الموجود
دة وان لم يكن هناك ثمرة موجودة القياس ان يطل كما اذا قلنا في
الصوف والبنز والولد وفي الاستحسان على الحادث وبصير كما اذا
ذكر الابد فمادام حيا يكون له ما يحدث من الثمار فاذا مات بطلت
وصيته وعاد الى ورثة الوريثة الميت والثمار القائمة بكونه مو
روثة عنه مسلمة ولو ان رجلا او امرئ بخدمته عبده لرجل وبقية
لاخر او بسكنى داره لرجل وبقية لآخر صحت الوصية ولكل واحد ما
او امر به فان مات الموصي له بالخدمة بطلت وصيته وينتقل ذلك
الى صاحب الرقبة مسلمة ولو ان رجلا او امرئ بخدمته عبده سنة
لفلان فانه ينظر ان كان العبد يخرج من الثلث فخدم للموصي سنة
كاملة فبعد ذلك يكون للورثة ولا يكون للموصي له وان لم يخرج
العبد من الثلث فخدم العبد يوما للموصي له ويومين للورثة و
سنة وفي الموصي له خدمة السنة في ثلث سنين مسلمة ولو
او امر بخدمته سنة معينة او شهرا معيناً ان كان يخرج
من الثلث فخدمه ذلك الشهر او تلك السنة وان كان لم يخرج
من الثلث فخدم للورثة يومين والموصي له يوما فاذا مضى ذلك
الشهر وتلك السنة على هذا حصل له الخدمة في ثلث سنة او في
ثلث اشهر وبطل الوصية بعد ذلك واو اراد ان يحمل ذلك من
شهر اخر ليس له ذلك لا في الوصية له في ذلك الشهر لا غير

وكذلك في السنة المعينة ولو اوصى بخدمته عبده شهرا بعينه و
هو ذلك الشهر الذي فيه ينظر ان كانت بعد مضي ذلك الشهر بطلت
وصيته لانه مضي ذلك الشهر قبل تأكد الوصية لان تأكده بموت الموصي
ولومات قبل مضيها ان خرج العبد من الثلث خذمة الباقي من الشهر و
ان لم يخرج من الثلث خذما لورثة يومين والموصي له يومان ان مضي
ذلك الشهر وكذلك حكم السنة على هذا القياس وكذلك حكم
السكنى على هذا والقلة على هذا القياس ايضا **مسألة** ولو اوصى بقلة
عنده لرجل واراد الموصي له بالقلة ان يستخدمه لم يذكر هذا في
ظاهر الرواية واختلف المشايخ فيه قال بعضهم له ان يستخدمه
بنفسه وقال بعضهم ليس له ذلك لان الموصي لها اوصى له بالقلة لا
بالخدمة قال ولا يجوز الوصية بالذي ومعناه انه سيطلب الو
صية حثا له لو تصرف فيه قبل ابطال القايض وصايته فانه يجوز ان قال
وليس للموصي ان يأكل من مال اليتيم فرضا ولا غيره الوصي لا يقرض
مال اليتيم ولا يهب ولا يتصدق ولا يأكل لنفسه وكذلك الاب
ليس له ان يقرض مال ابنه لان القرض معروف ومال الصبي لا يحتمل
المعروف وليس له ان يأكل الا هو ليس له ان يأكل منه وان كان محتاجا
اليه فينبذ لبا سراكه على قدر حاجته ولا يكون مضمونا عليه
والوصي ليس له ان يأكل منه وان كان محتاجا اليه الا اذا كانت له
اجرة في ذلك فله ان يأكل مقدار اجرتة قال ومن اوصى بالرجلين
ثومات وخلف مالا فان ماله يكون في ايديهما ولهما ان يحفظا ذلك
معا فان كان الشئ مما احتمل القسمة فيقتسمانه فيكون

نصفه في يد هذا ونصفه في يد ذلك وان كان الشئ مما لا احتمل القسمة
فلهما ان يتمايا في ذلك فيكون يوما في يد هذا ويوما في يد هذا ولو هلك
المال في يد احد الوصيين فانه لا يضمن لاحصته نفسه ولا حصة شريكه لان
يده كان يد امانة سوا كان مما احتمل القسمة او لا يحتمل ولا يضمن له
بالخلاف الا لاستهلاكه وكذلك لو هلكت التركة في يد احد الورثة ينظر
ان كان على الميت دين مستغرق لا يضمن شيئا لان قبضه حصل له خروما و
صار كالوديعه عنده ولو لم يكن على الميت دين فيها ناقضه لم يحصل
للغرماء فحصة سائر الورثة يكون مضمونا الا اذا كان قبضه لجميع
التركة ضرورة كما اذا كان سائر الورثة صغارا لا يمكن حفظ
ذلك او نحوه يكون قبضه في هذه الحالة امانة ولا يضمن ما هلك والباقي
على قدر مواريتهم والله اعلم بالصواب

كتاب الوديعه قال **الشيخ الامام رحمه الله عليه قال ابو جعفر رضي الله عنه**

الوديعه امانه غير مضمونه والعارية امانه عندنا وعند الشافعي
فعي مضمونه والشئ المستاجر امانه في يد المستاجر والعبد الموصي
برقبته لرجل وخدمته لرجل امانه في يد الموصي له بالخدمة
مسألة وللمودع ان يحفظ الوديعه على حسب ما يحفظ مال
نفسه في داره او حانوته او وضعها في موضع اخر هو حرز لما
له ويضع مال نفسه فيه وله ان يحفظها بيده وييد من هو في عي
اله والذي هو في عياله الذي يسكن معه وكجري عليه نفقته من
اجير و غلامه وامراته وولده وغيرهم هذا اذا لم ينه صاحب
الوديعه عن الدفع الي من هو في عياله فاما اذا انهاء عن ذلك

ثم دفع صاحب الوديعة فانه ينظر ان كان جديداً امن دفعها اليه
يضمن وان كان لا يجرى بئذ امنه لا ضمان عليه ولو امر صاحب الوديعة
بان يضعها في داره هذه ونهاه عن الوضع في داره اخرى فوضعتها في
دار التي نهاه عن الوضع فصاعت ضمن لان حرز الدار ينحصر في
ان يكون ذلك الدار احراز او كان سوا وكذا لو امره بان يضعها
في داره في هذه القرية ونهاه عن ان يضعها في داره في قرية اخرى فو
ضعتها في دار التي نهاه عن الوضع فيها فانه يضمن الا اذا كانت تلك الدار
اخرى او كان سوا في الحرز فلا يضمن ولو امره بان يضعها في هذا
البيت من هذه الدار فوضعتها في بيت اخر الذي نهاه عن الوضع
فيه فصاعت لا يضمن لان حرز البيت في دار واحدة غير مختلف
الا ان يكون البيت الذي امره بالوضع فيه احرز من البيت الذي نهاه
عنه فحينئذ يضمن لانه يقيد التهم والاصل ان كل شرط يقيد
اعتباره ولم يكن للمودع مراعاة فهو معتبر وكل شرط
لا يقيد اعتباره ولا يمكن مراعاته فهو لغو قال ومن ادع
جلاشيا لرساله رد ما عليه فابي ذلك عليه ومنعه وقد
امكنه رده فانه يضمن لانه حبسه وليس له حق الحبس وكذلك
اذا اخذ ثاقرا بها صارت مضمونه عليه ولا يبرأ من ضمانها الا
بالتمسك الي صاحبها بخلاف المودع اذا اخالف في الوديعة لم يترك الخلاف
وعاد الي الوقوف ارتفع الضمان عندنا وعند الشافعي لا يرتفع كا
لحدود لو وجد الوديعة في حال غيبته المودع روي عن ابي يوسف
انه قال لا يضمن في قولنا فريضين قال ومن مات وعنده وديعة

ولم يعرف بينهما او عرف وقد ذكرنا احكام هذه المسئلة على
الاختلاف استقصا في كتاب المضاربة قال ومن استودعه ثلثة
نفر دراهم او ما سواها مما يفسر ثمجا احدهم يطلب نصيبه
منها قال ابو حنيفة رحمة الله ليس له ان يعطيه منها شي حتى
يخضوا جميعا لان ذلك قسمة على الغائب وذلك لا يجوز وعند
هما يدفع نصيبه اليه ولا يكون هذه قسمة على الغائب حتى
ان الباقي اذا ملك في يد المودع كان للغائب ان يشارك القابض
فيما قبض ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس له ان يشارك القا
ب في الباقي ولو كان المودع اثنين والوديعة مما اكتمل القسمة
كان لهما ان يفتسما بالحفظ حتى يصير في يد كل واحد منهما النصف
ولو سلم احد هما جميع الوديعة الي صاحبه فصاعت ضمن المسلم
نصف الوديعة في قول ابي حنيفة ولا يضمن القابض شيئا الا كل
واحد منهما موقوف في نصف الوديعة خاصة دون الزيادة و
عند ابي يوسف ومحمد لا يضمن ولو كانت الوديعة مما اكتمل
القسمة فانها بينهما يان في الحفظ ولا يضمن كل واحد منهما با
لتمسك الي صاحبه بالاجماع ولو ان المودع سافر بها الوديعة
ان كان الطريق مخوفاً ضمن وان كان الطريق غير مخوف فانه
لا يضمن الا اذا كان نهاه صاحبه عن السفر بها فحينئذ يضمن وروي
عن ابي يوسف ومحمد انها قال اذا كانت الوديعة لها حمل وموته
فسافر بها ضمن وفي قول ابي حنيفة لا يضمن سوا كان لها حمل و
موته او لم يكن قال ومن استودع رجلا وديعة فاودعها عند رجل

ليس هو في عياله فصاعته في عياله يد المودع الثاني لصاحبه ان يضمن المودع الاول في قول ابي حنيفة وليس له ان يضمن الثاني وعند ابي يوسف ومحمد صاحب الوديعة بالخيار ان يضمن الاول وان يضمن الثاني فان يضمن الاول لا يرجع على الثاني وان يضمن الثاني يرجع به على الاول امسأله ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن بالاجماع وصاحب الوديعة بالخيار ان يضمن الاول وان يضمن الثاني فان يضمن الاول يرجع به على الاول الثاني وان يضمن الثاني لا يرجع به على الاول واجمعوا ان مودع الغاصب يضمن اذا اهلك الوديعة في يده والمقصود منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب وبين ان يضمن المودع ولا يرجع الغاصب على المودع بل يضمن مودع المودع على الغاصب بما ضمن مسأله ومن ادعى عند صبي ما اهلك عندده فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكه الصبي فانه ينظر ان كان الصبي ما ذونا له في التجارة ضمن بالاجماع وان كان محجورا عليه ولكنه قبل الوديعة بامر ولية ضمن بالاجماع وان قبل بغير اذن ولية فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة ومحمد لا في الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف يضمن في الحال واجمعوا انه لو استهلك مال الغير من غير ان يجوز عنده وديعة ضمن في الحال ولو كانت الوديعة عبدا فقتله الصبي كانت قيمته على عاقلته بالاجماع ولو جئنا عليه فيما دون النفس كان ارشده على عاقلة الصبي ان كان بلغ خمسمائة او اكثر وان كان دونها ففي مال الصبي بالاجماع مسأله ولو ادعى عند عبد وديعة فهلك عندده لا ضمان عليه بالاجماع ما ذونا كان او محجورا وان استهلكه ان كان العبد ما ذونا

له في التجارة او محجورا عليه ولكن قبل الوديعة باذن مولاه ضمن في قولهم جميعا ويكون دينا عليه وان كان محجورا عليه فللوديعة بغير اذن مولاه لا يضمن في الحال ويضمن بعد العتاق اذا كان بالغ عاقلا في قول ابي حنيفة ومحمد وفي قول ابي يوسف ضمن في الحال واجمعوا انه لو استهلك من غير ادع ضمن في الحال واجمعوا انه لو كان عبد افجى عليه في النفس او فيما دون النفس يواخذ به ويخاطب مولاه بالدفع او بالقد اقال ومن كانت في يده مال درهم فحضره رجلان كل واحد يدعي انه او دعما اياه وقال المودع او دعبيها احدكما ولا ادري ايكما هو فالمدعيان اذا صطلحا فيما بينهما علي ان يخذ تلك الالف بينهما منه كان لهما ذلك وليس للمودع الامتناع عن تسليم الالف اليهما لانه اقر بها لاحدهما وهما قد اصطلحا عليهما اخذها بينهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما الى الاستحلاف وسبيل ولا يمين لهما علي المودع واما اذا لم يطلخوا ولكن كل واحد منهما يدعي ان الالف له خاصة واراد اخذها من المودع فليس له ذلك لان المقر له مجهول لكل واحد منهما ان يستحلف المودع ثم هذا الاختلاف من ثلثة اوجه اما ان يخلف لهما او ينكر لهما او يخلف لاحدهما وينكر للاخر فان خلف لهما قطع دعواهما وليس لهما الاصطلاح واخذ الالف سبيل بعد الاستحلاف وفي قول ابي يوسف وقال محمد لهما ان يطلحا بعد الاستحلاف وعلي اخذ الالف بينهما وهذا اذا خلف لهما واما اذا انكر لهما عن البيه فانه يقضي

بالالف بينهما ويضرب الف بالآخرى بينهما ايضا حتى يحصل لكل واحد
منهما الف درهم على العمل وان حلف لاحدهما ونكح الآخر فله الف
الذي نكح له عن البين خاصة ولا شيء للذي خلف بينهما والسر على الأصل

كتاب قسمة الغنائم والفرق قال الشيخ

الامام رحمه الله قال ابو جعفر رحمه الله عليه

وفي الغنمة الذي ذكره الله تعالى في كتابه ويصرف ذلك الى مزارع الخس
الذي يجب صرفه اليهم وقد ذكرنا جملة ما يجمع في بيت المال من الاموال
ومصارف كل نوع على الاستقسا في باب مواضع الصدقات في كتاب
ب الزكوة مسله اما اربعة اخماس الغنمة فانها تقسم بين الذين
غنموها على ما يجب قسمتها عليهم فان كان فيهم نساء نذاوين للخرج
وتقمن بمصالح المقاتلة والغزاة وفيهم عبيد يقاتلون مع الغزاة
باذن مواليهم او فيهم اهل الذمة حضروا القتال باذن الامم وقاتلو
مع المسلمين فان الامام يرضي لهم ولا يبلغ لراجلهم سهم الرجال
ولا لفرسهم سهم الفرسان وكذلك حكم الغلام المراهو الذي
لم يبلغ والمعتوه اذا قاتل ابرح لهما ولا يسهم ولما حكم المراه
اذا دخلت دار الحرب لخدمة زوجها او العبد اذا دخل لخدمة
مولاه ولا يقاتل فلا يعطى ايها من الغنمة شيء وكذلك الرجل
اذا دخل للتجارة في العسكر فلا يسهم له شيء اذا لم يقاتل وان
قاتل كما يقاتل الغزاة اسهم له كما يسهم لهم وكذلك الرجل
يحبو بواجبه لخدمة انسان فلا يسهم له من الغنمة شيء
كالعبيد الا اذا قاتل مع الغزاة سهم له كما يسهم لهم وبطلت

اجرته عن المستاجر في مدت القتال مع العدو وغيره ولا من الرجال
الاخرار الباقين العاقبين المسلمين اذا دخلوا دار الحرب للقتال مع
اعداء الله يسهم لهم من الغنمة بعد ما رفع الخس ان كان راجلا يسهم
واحد وان كان فارسا يسهم له سهمين يسهم له وسهم لفرسه في
قول ابى حنيفة وفي قول ابى يوسف ومحمد للفارس ثلثة اسهم يسهم
له وسهمان لفرسه ولا يسهم لاهل الفرس واحد في ظاهر الرواية وروى
ابو عمار ابى يوسف انه قال يسهم لفرسين فيعطى خمسة اسهم يسهم له
واربعة اسهم لفرس به ولا يسهم اكثر من فرسين بالاجماع
ويستوي من الغانمين الضعيف والقوي والمريض والصحيح
والذي يقاتل والذي لم يقاتل فهو لا كلهم في ضرب السهام
واحد ويستوي فرس النجيب والبرذون وغيرهما مما يقع
عليه اسم الخيل فانه من له يحمي او يغل او حمار فهذا والراجل
سوا مسله وانما يعنى في الفرسان والرجال حال دخولهم
دار الحرب فكل من دخل دار الحرب للعدو وقاس يسهم له
سهم الفرسان وان تقو فرسه بعد ذلك او خرج او اخذه
العدو او خرج فقاتل لغير راجل اذا باع فرسه او وهب لرجل
اخر او اجره او اعاره سقط سهم فرسه ولو اشترى مكانه
اخر يسهم له سهم الفارس ولو دخل دار الحرب راجلا يسهم
له سهم راجل وان اشترى بعد دخوله دار الحرب فرسا فقا
تل فارسا قال وعلى الامام ان يعرض العسكر اذا اراد الدخول
دار الحرب ويكتب اسم كل واحد منهم ان كان راجلا يكتب

راجلا وان كان فارسا يكتب فارسا وانما يقترب في ذلك الحال دخولهم
 دار الحرب ولا يعتبر حالهم بعد ذلك ولو قاتلوا في السفن في البحر
 ولم يحتاجوا الى الخيل فانه يضرب لراجلهم سهم واحد ولقارنسهم
 الفرسان عليهما اختلافوا في مقدارها قال ومن مات في دار الحرب من
 الغانمين فانه ينظر ان مات ما بعد ما قسم الامام الغنيمة او بعد
 ما اخبر زوها بدار الاسلام او بعد ما باع الامام في دار الاسلام
 او في دار الحرب لبقسم الثمن بينهم او بعد ما نقل الامام له شيئا
 من الغنيمة خربضا على القتال او بعد ما فتح الامام دار الحرب و
 اجري فيها احكام من احكام المسلمين وجعلها دار الاسلام
 فاذا مات بعد ما وجد شيئا من هذه الاشياء التي ذكرنا صار نصيب
 مورثا عنه لو رثته واذا مات قبل وجود واحد من هذه الاشياء التي
 ذكرنا بعد اصابه الغنيمة فلا يكون نصيبه مورثا عنه ولو
 لحقهم المدد من الغزاة بعد ما غنم الا ولو زها شيئا ركونهم
 املا في موضع لومات واحد من الاولين لا يكون نصيبه مورثا
 عنه فالمدد ينشأ ركوز في الغنيمة ويكون المدد والاولون فيه
 شركا سواء في موضع الذمات واحد من الذين يكون مع
 روثا عنه فالمدد اذا لحقهم لا ينشأ ركوز في الغنيمة وهذا
 كله عندنا وعند الشافعي بصر ملك لهم بالاصابة والاخذ
 حتى ان واحد منهم لومات بعد الاصابة يكون نصيبه مورثا عنه
 واذا لحقهم المدد بعد الاصابة والاخذ فلا ينشأ ركونهم فيها
 قال لا ينبغي للامام ان يستعين باهل الذمة على القتال مع اهل
 الحرب

لانه لا يؤمن عذرهم وخيانتهم بالمسلمين الا ان يكون المسلمون هم
 الغالبون فلا بأس ان يستعين بهم حينئذ واذا فعل ذلك برضخ لهم
 ولم يعطهم سهما كاملا من الغنيمة قال لا ينبغي للامام ان يقسم
 الغنيمة في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام لان الملك عندنا
 انما يقع بالاحراز الى دار الاسلام وعند الشافعي لا بأس بان الملك يقع
 عنده بمجرد الاصابة ولو قسم في دار الحرب جاز عندنا خصوصا
 في مختلف فيه قالوه في غنمة المسلمين من الارض كان للامام ان يقسمها
 بينهم كما يقسم الغنائم الامام اذا فتح ارضا من ارض الحرب فهو
 فيها بالخيار والراي فيها للامام يفعل فيها ما هو خير للمسلمين ان
 شاركهم الخمس من رجالهم ونساءهم وحرار دارهم واموالهم
 وارضيتهم وقسم اربعا خما من الكل بين الذين فتحوها وغنموها
 فاذا قسمها بينهم جعل الاراضي عشرية الا اذا رضى منها اهل
 الذمة شيئا وضع عليهم الخراج وان شاق لرجالهم ورفع من نساء
 بهم وذرارهم واموالهم وارضيتهم الخمس وقسم اربعة ا
 خماسها بين الغانمين هذا اذا لم يسلم رجالهم واما اذا اسلموا
 سقط عنهم القتال ولا يسقط عنهم الاسترقاق والاسر لانهم
 اسلموا بعد الظهور عليهم والقهر والغلبة وان شاق قسم الكل
 وترك الارضين وجعلها بمنزلة الوقوع على المقاتلة ابا وان
 شاق لايها قوما اخرين من اهل الذمة وجعلها خراجية خراج
 مقاسمة او خراج مقاطعة فيبصر وخراجها الى المقاتلة وان
 شاق من عليهم وجعلهم احرار او ترك اموالهم وارضيتهم في اديهم

ملكها لم يوضع عليهما الجزية وعليهما ارضيهما الخراج ان لم يسلما
وان اسلموا سقط عنهم جزية الراس ولا يسقط خراج الارض
وعند ذلك لو باع هذا الذي ارضه من مسلم فهو خراجية علي
خالها بالاجماع واما الارض العشرية اذا اشتراها ذمي من مسلم
فانها تصير خراجية في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف يوضع
عليه عشران وفي قول محمد عشر واحد كما كان ولو اسلم عليها
او باعها من مسلم عادت الي عشر واحد عند ابي يوسف وعند
ابي حنيفة لا يعود ولو ان تغلبا كانت له ارض فوضع عليها
العشر ثم اسلم التغلبي فانه يوحده العشر مضاعفا ولا يتبدل
لان العشر المضاعف لا يتبدل بفنزة الخراج الا ترى انه
يصرف الي مصادف الخراج والخراج لا يتبدل كذلك العشر المضاعف
ولو ان التغلبي اشترى الارض العشر من مسلم ايضا
عفا عليه العشر في قول ابي حنيفة وابي يوسف وبهما
ضوعف عليها لو اسلم عليها التغلبي وباعها من مسلم فالمضاعف
عفا علي خالها في قول ابي حنيفة لان المضاعف بمنزلة الخراج
والخراج لا يتبدل كذلك المضاعف وعند ابي يوسف عادت
الي عشر واحد وعند محمد فيها عشر واحد وان ملكها التغلبي
لان العشر لا يتبدل عند محمد والله اعلم بالصواب الحمد لله
كتاب النكاح قال الشيخ الامام رحمه الله قال ابو جعفر
رحمة الله لا يجوز النكاح الا بولي وشهود احرار مسلمين
عاقلين بالغين النكاح لا يجوز الا بقرينة تنص اليه وهو حضور

الشاهد بن عند العقد واما ساير العقود فانهما ينعقد بغير
الشهود ولكن الاشهاد عليها مستحب لقول الله تعالى فاشهدوا
بشهادتهما واشهد بن من رجالكم كذلك الاشهاد علي الزوج
مستحب وليس هو واجب ثم الاصل ان من صلح ان يكون وليا في النكاح
بولاية نفسه صلح ان يكون شاهدا في النكاح ومن لا فلا اذا عرفنا
هذا في قول ان النكاح ينعقد بشهادة الغائبين لان القاسق
يصلح ان يكون وليا في النكاح بولاية نفسه لانه يزوج امته
بالاتفاق ويزوج عبده ويزوج ابنته ويتزوج بنفسه وكذلك
المحدود في القدر والاعمى والمغفل والاخرس كل هؤلاء ينعقد النكاح
بشهادتهم وكذلك اذا تزوج امرأة بشهادة ابنه او بشهادة
ابنهما فانه يجوز مسأله النكاح له حكمان حكم الانعقاد
وحكم الاظهار اما حكم الانعقاد فقد ذكرنا ولما حكم لا
ظهار فانهما يكون عند التجاحد فلا تقبل في الاظهار الا ما يقبل
في ساير الاحكام ولا ينعقد النكاح بشهادة العبد والصبي
ن والعجائز لانه لا ولاية لهم في النكاح كذلك لا ينعقد
النكاح بشهادة المكاتب وان كان له ان يزوج امته لانه
يزوج الامه بولاية مستفادة من جهة المولي لا بولاية نفسه
وكذلك لا ينعقد بشهادة الكافرين اذا كان العاقدان مسلمين
الزوج والزوجة واما اذا كان الزوج مسلما والمرأة ذمية فانهما
النكاح ينعقد بشهادة الذميين سوا كان موافقين لها في الامة
او مخالفين في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا ينعقد

ولو وقع الجاحد بين الزوجين فشهد رجلان من اهل الذمة والمرأة الذمية
 فان كانت المرأة مدعية والرجل ينكر فانه لا يقبل شهادتهما
 بالاجماع لان شهادت الذمي على المسلم لا تقبل وان كان الرجل يدعي
 وهي تنكر فشهادة هما جائزة سواء قالوا عند العقد معنارجلان
 مسلمان او لم يقولوا في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد اذا
 قالوا كان عند العقد معنارجلان مسلمان سواء اتقيا وان لم يقولوا
 ذلك لا تقبل هذا اذا كان وقت الادا كافر بزولو كان وقت الحمل
 كافرا بزولو قتلا دام مسلمين فعلى قولهما شهادتهما مقبول
 على كل حال وعلى قول محمد ان قالوا كانا عند العقد رجلان
 مسلمان غيرنا تقبل وان لم يقولوا ذلك لا يقبل ايها كان جاحدا او مكر
 عيا مسله وان رجلا زوج ابنته بشهادته ابنيه وهما اخوان
 لمراقبان النكاح فبعد ذلك اذا وقع الجاحد في هذا عند الحكم
 فان كان الاب مع الجاحد منهما تقبل شهادتهما بالاجماع سواء
 قعت شهادته على الاخت او للاخت وان كان الاب مع المدعي منهما
 لا تقبل عند ابي يوسف وعند محمد تقبل ابو يوسف اعتبر الدعوى
 والانكار قال ان كان الاب مع المكر فشهادة وقت علي الاب تقبل
 وان كان مع المدعي فلا تقبل لانهما وقتع الاب ومحمد اعتبر المنفعة
 فان كان الاب منفعة لا تقبل سواء كان مدعيا او منكرا وان لم يكن
 له فيه منفعة تقبل وهما لا منفعة للاب في هذا العقد فتقبل
 وكذلك هذا الاختلاف في رجل قال لعبدك ان كلمك زيد فانت حتر
 فاشهد انك ايتاريد ان اياها كلمه والمولى ينكره فان شهدا فاما

9

تقبل عند محمد سواء كان ابوهما يدعي الكلام ولا يدعي لانه لا منفعة له
 في الكلام وعند ابي يوسف ان كان يدعي الكلام لا يقبل وان كان
 لا يدعي تقبل وكذلك هذا الاختلاف فيمن تولى العقد الخيرة ثم
 شهد ابن الوكيل على العقد ان كان يدعي لا يقبل وان كان ينكر يقبل
 وان كان حقوق العقد يرجع الى العاقد فعند محمد لا يقبل سواء
 ادعي او لم يدعي لان له فيه منفعة وعند ابي يوسف ان كان يدعي
 لا يقبل وان كان ينكر يقبل **قال** ولي المرأة في تزويجها ابوها او
الاوليا ^{ابن} الاب ثم الجد اب الاب كذلك الاجداد وان علوا ثم الاخ
 لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم
 لادهم على هذا الترتيب ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم
 لاب وام ثم ابن العم لاب ثم اولادهم على هذا الترتيب ثم عم الاب
 لاب وام ثم عم الاب لاب وكذلك اولادهم ثم عم الجد لاب
 وام ثم عم الجد لاب وكذلك اولادهم فان لم يكن واحد منهم
 ممن ذكرنا فيمولى العتاقة كما ذكرنا في الميراث الرجل او
 امرأة فيهما شوا ثم ذوي الارحام الاقرب فالاقرب ثم مولا
 الموالاة هكذا في قول ابي حنيفة وابي يوسف في قول محمد
 ليسر ذوي الارحام ولاية النكاح وان لم يكن واحد ممن
 ذكرنا فالقاضي ومن نصبه القاضي لان القاضي في من لا ولي
 له انما يحتاج الى الولي في الصغير والصغيرة والحجور والمجنون
 له واما اذا زال الصغير زالت الولاية عندنا وعند الشافعي
 يزول في الغلام ولا يزول في الجارية اذا كانت بكر او للولي

كما تقدم في الميراث

ان يخرجها علي النكاح والولي عنده الاب والجد دون غيرهما ولا اصل
ان الشخص انما يكون وليا اذا كان من اهل الميراث وهو عاقل بالغ
حي لا يثبت للصبي والجنون ولاية وكذلك الكافر لا ولاية له علي
المسلم اصل لانه لا يرتث منه والمسلم لا ولاية له علي الكافر ايضا
لانه لا يرتث منه وكذلك العبد لا ولاية له لانه لا يرتث من احد
مسألة واذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان وهما في الدرجة
سواء فزوج احدهما جاز اجاز الاخرام فسخ بخلاف الجارية بين اثنين
زوجها احدهما لا يجوز الا باجارة الاخر فان تزوج كل واحد من الو
ليتين جلا علي حده فالاول يجوز ولا يجوز الاخر وان كان جميعا في
ساعة واحدة فانه لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان احد
هما قبل الاخر الا انه لا يدرى السابق منهما من الاخر فكذلك
ايضا لا يجوز كلاهما لانه لو جاز لجاز بالتخري والتخري في الفر
ج حرام اذا كان الوليان في الدرجة الواحدة وان كان احدهما
اقرب من الاخر فانه يجوز نكاح الاقرب ولا يجوز نكاح الا
بعد فقد ما و تاخر الا اذا كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة
فنكاح الابعد جائز اذا وقع قبل عقد الاقرب وان وقع معا
فانه لا يجوز كلاهما وكذلك اذا كان لا يدرى السابق من
الآخر لان الاقرب والابعد صار في الدرجة سواء لان الاقرب
له قرب قرابة وتعد تدبير ولا تعد بعد قرابة وقرب
مات تدبير فصار سواء **مسألة** ثم تكلموا في الغيبة المنقطعة
روي عن ابي يوسف انه قال مسيرة شهر فصاعد او مادونها

ليست بغيبة منقطعة وعن محمد روايتان في رواية قال من الكوفة الي
الذي وهو خمسة وعشرون مرحلة وفي رواية من بعد اذ الي
الذي وهو عشرون مرحلة وهكذا روي ابن سنان عن
ابي يوسف رواه الطحاوي في مختصره قال بعضهم الغيبة
المنقطعة هي مسيرة سفر وقال بعضهم من جالس الى ج
يلقا وهما مدينتان احدهما بالشرق والاخر بالعراب
وهذا قول زفر اذا كان لا يدرى ابنه وهو غيبة منقطعة
اي انقطع خبره وقال بعضهم اذا كان في موضع لا يختلف
اليه القوافل فهي غيبة منقطعة ووفقا للفتية ابو جعفر
رحمته الله وقال اذا كان مسيرة شهر فهي غيبة منقطعة
سواء اختلف اليه القوافل او لم تختلف وان كان اكثر من
مسيرة سفر واقل من مسيرة شهر فانه ينظر ان كانت
القوافل تختلف اليه فهي غيبة غير منقطعة وان كانت
لا تختلف فهي غيبة منقطعة وقال ابو بكر محمد بن الفضل امام
شار اذا كان الولي في موضع يفوت للطغيرة خا
طب كفوق قبل استطلاع راية فهي غيبة منقطعة وان
كان لا يفوتها ذلك قبل استطلاع راية فهي غيبة غير منقطعة
وهذا القرب الي الصواب لانه اعتبر في الضرر بالصغير و
ثبات الولاية في الاصل ففي الضرر عن الصغير الاتري ان
لا الولي اذا امتنع عن تزويج الصغيرة وقد وجد لها كفو
كان للقاضي ان يزوجهما لانه عضلها وفي ذلك اضرار بها

النسب حتى ان مولاه بن هاشم لوز وحت نفسها مولي
العربي لا يكون كفوا وكان لمعتقها حق التعرض و
كذلك الفاسق لا يكون كفوا لامرأة من اهل بيت صالح
هذا روي عن ابي يوسف انه قال هذا اذا كان فسقا تحتقر ولما اذا
كان فسقا بها بمنة ولا بعدونه عيبا كما لو كان قتالا سفلا
لدا فهدا يكون كفوا كذلك وكذا الكفاة من جهة
الحرف معتبرة فما تقارب بعضهما من بعض يكون كفوا كما
لبن ازمع الصايغ والعطار وما تباعد لا يكون كفوا كما
يك والكناس الكناس والحجام والدياغ فهو لا كفوا بعضهم لبعض
ولا يكون كفوا لسائر الحرف الكفاة من جهة المال معتبرة لان
اعتبرنا الكفاة فيما ليس من العقد في شئ فلا بد يعتبر فيها يتعلق
العقد به وهو المهر او لا حتى ان الفقير لا يكون كفوا للغني وقال
بعضهم اذا كان ماله يساوي ماله لا يكون كفوا ولا ورور عن ابي
يوسف انه قال اذا كان يقد ر علي ثقتها ومهر مثلها يكون كفوا
وان كان ماله لا يساوي ماله هو قول ابي حنيفة ومحمد قال
بعضهم اذا كان الرجل ذاهبا كالمسلطان والعالم فانه يكون
كفوا وان كان لا يملك من المال الا قدر الثقة قال واذا تزوجت المرأة الم
البالغة الصحيحة العقل بغير إذن وليها فالنكاح جائز الا انه ينظر
ان كان الزوج كفوا ولم يقصر عن مهر مثلها فلا يكون للاوليا حق
الاعتراض وان كان الرجل كفوا لكن قصر في مهر مثلها كان
للاوليا حق الاعتراض اما ان يبلغ الي تمام مهر مثلها او يفرق بينهما

فاذا فرقوا القاضي بينهما بعد الدخول فلها المهر الذي سمي لها وان
كان قبل الدخول فلا شيء لها لان الفرقة جات من قبلها وهذا قول
ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد ليس للاوليا حق التعرض
وان كان رجل غير كفو فلا وليا حق التعرض بالاجماع وفسخ
العقد واما تجور العقد في قول ابي حنيفة وابي يوسف و
هرا الرواية وفي رواية اخرى عن ابي يوسف رواية الطحاوي عنه
قال ان كان غير كفو يفسخ القاضي العقد بينهما وجعل اصل
غير جائز وان كان كفوا يامر الولي بالاجازة فان اجاز جاز
باجازته وان ابي يقضي القاضي عليه بالفصل ويجبر نفسه
للعقد وفي قول محمد في ظاهر الرواية العقد موقوف على اجازة
الولي فان اجاز جاز وان رده رفع الى الحاكم حتى يجيزه ان
كان كفوا لها وفي رواية الطحاوي ان اجازته جاز وان رده
بطل فان كان الزوج كفوا لها بسناد القاضي العقد عليها
وابطل العقد المقدم وقول محمد في التبليغ الى مهر المثل
مما قول ابي يوسف واما يتصور قوله في مسألة ذكرها
في كتاب الاكراه هو ان السلطان اذا اكراه الولي المرأة
على النكاح بدون مهر المثل فالعقد يقع جائزا ولكن
لها الخيار وحق الفسخ اذا زال الاكراه فان رخصت المرأة
بالنكاح والمهر والولي لم ير ضرر ذلك فعلى قول ابي
حنيفة له حق الفسخ لاجل التبليغ وقالا ليس له ذلك
قال ولا ينبغي للرجل ان يزوج ابنته البالغة الصحيحة

العقل حتى يثبتها الاصل ان سكوت البكر لا يستلزم الوجب
وكالة والعقد عليها اجازة هذا اذا لم يكن لها ولي اقرب منه
واما اذا كان لها ولي اقرب منه فلا يكون الا بالنظر لان الابد
مع الاقرب بمنزلة الاجنبي هذا اذا ثبت لها من خطبها وسمي
وبن المهر فسكنت يجوز رضاها اذا لم يبين من خطبها فافا
السكوة لا يكون رضا لان الاستيلاء لم يكن صحيحا هكذا
كان روي عن محمد وان ثيبا فسكوتها لا يكون رضا هذا اذا
زالت بكارتها بعقد جابر او فاسد او شبهة عقد وجب لها
المهر بذلك الوطى واما اذا كان بالوثبة او بدور الدم فاتها
تزوج كما تزوج الابكار وان زالت بكارتها بالزنا فانها تزوج
كما تزوج الابكار عند ابي حنيفة وقال لا تزوج كما تزوج الثيب
ثم اذا جعلنا السكوة رضا فاختلف الزوج والمرأة فقال
الزوج بلفظ الخبر فسكت وقالت هي لا بل رددت القياس
ان يجوز القول قول الزوج وهو قول زفر لانه يدعي الاصل
وهو السكوت وفي الاستحسان القول قولها لانها تنكر جو
از العقد في الحقيقة واذ جعلنا القول قولها فلا يمين
عليها في قول ابي حنيفة وفي قولهما خلف فان خلف يثبت
وان نكحت عن اليمين لزمها النكاح قال اذ ازوج الر
حل ابنته من رجل بدون صداق مثلها او زوج من ابنة امرة
باكثر من صداق مثلها ان كان ذلك مما يتعابن الناس في مثله
جاز العقد بالاجماع وان كان مما لا يتعابن الناس في مثله قال

ابو حنيفة العقد جابر والمهر جابر وكذلك لو ان رجلا وكل
رجلا بان يزوجه امرأة فزوجه امرأة باكثر من صداق مثلها
او امرأة وكلت رجلا بان يزوجها من رجل فزوجها بدون صداق مثلها
فانه يجوز وكذلك لو وكل رجل رجلا بان يزوجها امرأة فزوجه
غير كفوا جاز ذكر ابو حنيفة في الجامع الصغير قال لو ان امرا
من امراء قريش امر في ان يزوج امرأة فزوجه امرأة لغير فانه
يجوز وكذلك لو ان امرأة وكلت رجلا بان يزوجها فزوجها
غير كفوا فانه يجوز وجعل ابو حنيفة هذا الوكيل بمنزلة
الوكيل بالبيع وعند ابي يوسف ومحمد الاب او الوكيل اذا
زوج بدون صداق المثل مما لا يتعابن الناس في مثله او زوج
ابنته امرأة باكثر من مهر مثلها لا يجوز وكذلك في
غير الكفو وعند مالك العقد جابر ويجب مهر المثل والز
يادة والنقصان باطل مسلمة واذ وكل الرجل رجلا بان يزوج
وجه امرأة فزوجه امرأة ممن لا يجوز شهادته الوكيل
لها كالابنت والام والخو هما فانه لا يجوز وكذلك لو ان
امراة وكلت رجلا بان يزوجها فزوجها الوكيل ممن لا تقبل
شهادته له فانه لا يجوز وهو قول ابي حنيفة وقال ابو ي
سف ومحمد يجوز ولو كانت ابنت صغيرة فزوجها منها
لا يجوز بالاجماع مسلمة ولو كان من الزنا الصغير والصغيرة
غير الاب والجد من الاوليا فانه لا يجوز لان يكون الزيادة و
النقصان مقدارا مما يتعابن الناس في مثله يجوز بالاجماع مسلمة

ولو كان اذ زوجه الصغير والصغيرة ابوهما او جداهما لاخبارهما
اذ بلغا ولو كان المزوج غير الاب والجد في قول ابي حنيفة و
محمد لهما الخيار اذ ادركا وقال ابو يوسف لاخبارهما ولو
كان مزوج الصغير والصغيرة القاضي فلهما الخيار اذ ادركا
في ظاهر الرواية لانه غير الاب والجد وروي هشام عن خالد بن
صبيح عن ابي حنيفة انه لاخباره بمنزلة الاب والجد والوصي
لا ولاية له في النكاح لحق الوصاية الا اذا كان وليا ووصيا مع ذلك
قال ومزوج رجلا امرأة بغير اذنه فبلغة فاجاز ذلك الاصل
عندنا ان العقد يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيز له حالة العقد
وان لم يكن له حالة العقد فانه لا يتوقف وشرط العقد بتوقف
على القبول في المجلس ولا يتوقف على ما في المجلس فاذا عرفنا هذا
فنقول الرجل اذا قال الرجل اشهدوا لي قد تزوجت فلانة وقل
نه غائب فبلغها فاجازة النكاح او قالت المرأة اشهدوا لي تزوجت
نفس من فلان وهو غائب فبلغه فاجاز النكاح او فضولي قال
تزوجت فلانة من فلان يزيد الشهود وهما حيان فبلغهما فاجاز
فانه لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجوز
بالاجازة واجمعوا انه لو كان عن الغائب قابلا فقبل فانه يتوقف
على الاجازة او فضولي قال احدهما تزوجت فلانة من فلان و
قبل عن الغائب قابلا غانه يتوقف على اجازتهما **مسألة** ولو قال العتق
عبدي عبد الله درهم والعبد غائب او قال خالعت امرأتي على الف درهم
والمرأة غائبة فانه يتوقف على اجازتها بالاجماع وهذه حجة ابي يوسف

وفي البيع اتفاق انه لا يتوقف اذ قال الرجل بعت عبدي من فلان
فلم يقبل عن المشتري احد او قال اشترت عبد فلان بعدي
فلم يقبل عن البائع احد او قال بعت عبد فلان بفلان ولم يقبل
عنهما احد فانه لا يتوقف بالاتفاق وهذه حجة ابي حنيفة ومحمد
عليه في يوسف **مسألة** الواحد يصلح ان يكون وليا في النكاح
من الجانبين كما اذا زوجه ابنته من ابن اخيه ويصلح ان يكون
وكيلا في الجانبين ايضا كرجل وكل رجل بان يزوج امرأته او
كلت امرأة ذلك الرجل ايضا بان يزوجها منه فقال الوكيل الشاهد
والتي زوجت فلانة من فلان فانه يتعقد النكاح ويتفقد ولا يصلح
ان يكون الواحد وكيلا في البيع الا ان يزوج في البيع حقوق العقد
يرجع الى العاقد ويحتاج الى التسليم والتسليم والشخص الوا
حد لا يصلح ان يكون مسلما ومثسلا الا لانه اذا اشترى
مال ابنه من نفسه او باع ماله من ابنته الصغيرة مثل قيمته او
بزيادة او نقصان قدره يتعاضد الناس فيه فانه يجوز استحسانا
عليه ما ذكرنا في موضعه قال حبان بن الحسن ان يزوج امته
وان كانت لذلك كارهة الاصل في هذا ان من لا يجوز نصر
فه في ماله بولاية نفسه فولاية نكاحه الى غيره ثم العبد
والامة لا يجوز تصرفهما في المال الا باذن المولى فولاية نكاح
حما الى المولى له ان يزوج امته على كره منها صغيرة كانت
او كبيرة بالاجماع واما في العبد كان صغيرا فكذلك وان كان
كبيرا فكذلك عندنا في ظاهر الرواية وروي عن ابي يوسف انه قال

لا يجوز الا برضا العبد وهو قول الشافعي ولو زوج امته من عبده فانه يجوز وان كان يرضه منهما لا يجب المهر لانه لو وجب وجب له على نفسه ولا يجوز ان يجب له على نفسه قال بعضهم يجب ثبوتها ولو اعتقهما جميعا فالعبد الاختيار له والامه لها الخيار علمنا ذكرنا هذا اذا انعقد المولي عليها او عقدت هي باذن المولي واما اذا زوجت نفسها من رجل بغير اذن المولي توقف على اجازة المولي فان اجاز جاز والمهر للمولي اعتقها بعد ذلك او لم يعتقها والدخول حصل بعد العتاق وقبل العتاق لان المهر وجب عند جواز العقد وعند الاجازة كان الملك للمولي وان لم تجز العقد اعتقها جاز العقد لان التوقف كان نحو المولي وبالعقد والحق للمولي ولا خيار لها لان النكاح نفذ بعد الحرية الا انه ينظر ان لم يكن دخل بها الزوج فالمهر لها وان كان دخل بها قبل العتاق فالمهر للمولي والقياس ان يجب لها مهر اخر لانه يجب مهر بالدخول في نكاح فاسد ويجب مهر اخر لجواز العقد ولا حق في الا ستحسن يجب مهر واحد لا غير لان الجواز يستند الى عقد هذا اذا كانت كبيرة واما اذا كانت صغيرة فاعتقها فانه لا ينفذ العقد ويبطل على قول زفر وعندنا بتوقف على اجازة المولي اذ لم يكن لها عصبة وان كانت لها عصبة غير المولي فانه ا جاز العقد جاز فاذا ادركت بعد ذلك فلها الخيار للادريك لان العقد نفذ عليها في حالة العقد وهي حرة الا اذا كان العجز للعقد ابوها او جدما فانه لا خيار لها ولو لم تجز ولم يعتق حتى

حيات فانه ينظر ان حل يضعها للوارث بطل العقد وان لم يحل للوارث بتوقف على اجازة الوارث كما لو كانت موطوءة الاجل ومحرما للوارث برضاع ونحوه فان اجاز جاز العقد وان ابطل بطل العقد وكذلك لو باعها المولي قبل الاجازة فان حل يضعها للمشتري بطل العقد وان لم يحل يضعها للمشتري فتوقف على اجازته هذا في الامه واما في العبد ففي الاحوال كلها يتوقف على اجازة المولي وهو الوارث والمشتري لانه لا تحل منه شيء هذا عندنا وعند زفر لما مات بطل العقد وكذلك اذا باع او اعتق لان العقد توقف على اجازة المولي وقد راحته بالموت وباليبيع فلا يجوز باجازه غيره هذا الذي ذكرنا في العبد والامه والمدير وام الولد مسلمه واما لمكاتب المكاتبه ليس للمولي ان يكرهها على النكاح ولا يجوز العقد الا برضاها جميعا فما لم يجتمعا لم تجز ولو اتفقا زوجت نفسها بغير اذن المولي توقف على اجازة المولي فان اعتقها نفذ العقد بالاتفاق ولا خيار فيه وكذلك اذا ادت فعنتت فمجزت وان عجزت ان كان البضع محل للمولي يبطل العقد وان كان لا محل كما لو كانت اخته من الرضاع او كانت محبوسة بتوقف على اجازته وان المولي هو الذي عقد عليها بغير رضاها بتوقف على اجازتها فان اجازت جاز وان ادت فعنتت او اعتقها المولي بتوقف على اجازتها ان كانت كبيرة وان كانت صغيرة توقف على اجازة المولي عندنا اذا لم يكن لها عصبة اقرب من المولي وثبت لها خيار الادراك اذا ادركت ولو لم يعتق حتى عجزت بطل العقد حتى

ان كان يضعها لخل للمولى وان كان يضعها لاخل للمولى فلا يجوز الا
 باجازه **قال** اذا التمس الرجل الى قوم فزوجة امرأة ثم ظهر
 نسبه علي خليفه فما اظهره فان هذا الاخلوا اما ان يكون المكتوم اعلى
 من الذي اظهره او مثله او ذونه اما اذا كان مثل الذي اظهره او اعلى
 فلا خيار للمرأة لانه لا يقصر عليها ولا عار الا رواية عن الحسن
 بن زياد انه قال من ذات نفسه اذا كان المكتوم اعلى من الذي اظهره
 فلها الخيار لانه رضى بالذي اظهره لا باعلا من ذلك لان الاعلى بها
 لا يختار منها من الادون كما لو اظهرته عرتي فاذا هوها مشي و
 اما اذا كان دون من الذي اظهره فلها الخيار لانه رضى بالذي
 اظهره سواء كان المكتوم كفوا لها وليس بكفولا رضى بشرط
 الزيادة وقد فات شرطها فعدم رضاها فلها الخيار هذا اذا
 كان الرجل هو الذي فعل ذلك واما اذا فعل المرأة ذلك فانه لا
 خيار للزوج في هذا تبين انها حرة او امه **قال** ومن تزوج امرأة
 علي انها حرة ولدت ولدا مئة واقام رجل البيعة انها امته فاما
 المولى بالخيار ان يشاء ان ينكح وان شاء بطله ويغرم العقر ولولا
 حرة بالقيمة يوم الخصومة ولو كان الولد ميتا وقت الخصومة
 فانه لا يغرم قيمته لانه انها يغرم بالحبر ولم يوجد الحبر
 لانه لا صنع له في موته ولو كان الولد ترك ما لا فهو ميراث
 للاب ولا يضمن شيئا لان الميراث ليس بيد عتق الميت ان كان الولد
 حمله رجل اخذ الاب الدية فانه يغرم قيمته لان الدية بدله عنه
 والبديل يقوم مقام المبدل فصار كان الولد حيا وان كان رجلا

ضرب بطن الجارية فالت جنة ميثا يغرم العتق الفرة خمس مائة
 ثم هو يغرم للمستحق ان كان ذكرا نصف عشر قيمته وان كان الولد
 انثى عشر قيمتها لو كان المغرور عبدا فان الاولاد يكونون انثى
 والمستحق عند اب حنيفة واي يوسف وعند محمد الاولاد الاخر
 ر ويكوز ولد المغرور ثم هذا الاخلوا اما ان يكون الغار اجنبيا
 او كانت هي التي خرت او المولى فان كان الاجنبى خرة كما اذا قال الزوج
 تزوج بها فانها حرة فانه يرجع علي الغار لقيمة الاولاد وانه يرجع بالعقر
 وكذلك لو لم يامر به ولكنه زوجه امته علي انها حرة فالحول علي
 هذا واما اذا قال هي حرة ولم يامر به بالتزويج ولم يزوجها منه فانه
 لا يرجع علي المخبر بشي هذا اذا كان الغار اجنبيا ولو كانت الامه
 هي التي خرت فانه يرجع علي الامه بعد العتاق اذا كان المولى لها
 مرها بذلك وان كان المولى امرها يرجع علي الامه للحال واما اذا
 كان المولى هو الذي خرت لا يضمن قيمته الاولاد شيئا لانه لو ضمن للمولى
 لكان يرجع بها ضمن فلا يفيد ولو كان الغار عبد الرجل يرجع عليه
 بعد العتاق اذا كان المولى لم يامر به بذلك وان كان المولى امره بذلك
 جمع عليه للحال الا اذا كان مكاتب او مكاتبة يرجع عليهما بعد العتاق
 وامر المولى يرجع بذلك اياد لم يصح هذا اذا خرت احد وان لم يغره
 احد ولكن ظن ان المرأة حرة فانه لا يرجع علي احد بشي ولا اولاد ارقا
 لمولى الامه **قال** من اعنت امته علي ان يزوجه امته فان هذا
 يتعلق بقبولها فاذا قبلت عتقت والتزوج ليس بشرط لنزول
 العتق كما اذا قال انت حرة علي الفدرهم او قال علي ان تعطين الفدرهم

عبد او امه قيمته

للمولى

فانه لا يضمن من قبضه ولا يشترط لانه لو ضمن
 فله عليه ما غره فلا يبرره في وجوبه

فانها اذا قبلت عتقت خلا وما اذا قال ان ادبت الى الفودهم فانت حرة
لا يعتق بالقول ما لم يود ثم اذا اعتقت في مسئلتنا هذه فلا تخلو اما
ان تزوج بالمولى او لا تزوج فان تزوجت بالمولى جاز فان سمي لها مهر
قلها المسمى وان لم يسم لها مهر اقلها مهر مثلها عند اب
حنيفة ومحمد لان العتق لا يكون مهر الا انه ~~مهر~~ ليس بال
وفي قول اب يوسف لا مهر لها وعتقها صداقها وان لم يتزوج
بالمولى لا يجبر على ذلك لانها حرة ملكت نفسها فلا يجبر على
النكاح الا انه تجب عليها ان تسعي في قيمتها للمولى وقال زفر لا
سعاية عليها واذا وجبت جنوا السعاية عليها فهي كالحره
في جميع امورها بالاتفاق اما على قولها فلا يشترط لان المستسعى
بمنزلة الحر وعليه دين عند اب يوسف ومحمد وعند اب حنيفة
كذلك لانها تسعي لحق في الرقبة لا لفك الرقبة لو تزوج
امراة على عتق ابها او ذي رحم محرم منها او على عتق اجنبي او يتر
وجها عليا ان اعتق هذا العبد وهو ذو رحم محرم منها وكل وجه
منها على وجهين اما ان يقول عنها او لا يقول عنها اما اذا تزوجها
على عتق ابها او ذي رحم محرم منها او كان العبد اجنبيًا عنها
فانه يتعلق بقولها فاذا قبلت عتق العبد ولو لا يثبت من
الزوج دونها ولها مهر المثل ان لم يكن سمي لها مهر وان كان
سمي لها مهر اقلها المسمى لانه عتق العتق بقولها النكاح فاذا
قبلت عتق العتق لا يكون مهر الا انه ابطال ملكه هذا اذا لم
يقول عنها واما اذا قال عنها فقبلت عتق العبد عنها ويثبت ولاوه

عنها وما رداك مهرها لانه ذكر ان العتق عنها ولا يكون العتق
عنها الا بعد سبيل الملك فملك اولاً ثم عتق عنها كما اذا قال لآخر
اعتق عبدك عني عن كفارة ميثري فقال اعتقت فانه يجوز ويعتق
العتق عن امر هذا اذا تزوجها على عتق هذا العبد **مسألة** لو
تزوجها على ان يعتق هذا العبد فقبلت صح النكاح ولا يعتق ولا يعتق
العبد بقولها لانه وعد ان يعتق فمالم يعتق لا يقع العتق فان اعتقت ثبتت
الولا منه ولا يعتق العتق عنها ولها مهر المثل ان لم يكن المهر مسمى
وان كان المهر مسمى فجب المسمى سواء كان العبد اجنبيًا او ذا رحم
محرم منها هذا اذا اعتقها وعد وان لم يعتق لا يجبر على ذلك الا انه
ينظر ان كان لم يكن سمي لها مهر اقلها مهر المثل وان كان سمي لها مهر
والمسمى اكثر من مهر المثل او مثله فلها ذلك وان كان المسمى اقل
من مهر مثلها ان كان العبد اجنبيًا فلها ذلك المسمى لا غير لانه
شرط لها شرطاً لا منفعة لها فيه فلا يكون فلا يكون غارها
بمخالفة شرطها وان كان العبد ذا رحم محرم منها فانه يبلغ الى تمام
مهر مثلها لانها رضى بمهر قلها المنفعة شرط لها وهو عتق ذي
رحم محرم فاذا لم يوف شرطها فقد عدم رضاها فصار غاراً
لها هذا اذا لم يذكر عنها اما اذا تزوجها على ان يعتق هذا العبد
عنها فقبلت صح النكاح وصار استملاكها فان كان ذا رحم محرم منها
عتق العبد عليها لانها ملكت ذا رحم محرم منها وكل ذلك مهر
لها وان كان اجنبيًا فان العبد يكون ملكها والزوج يكون زوجها
عنها باعتق فاذا اعتق قبل وجود العزل منها نفذ العتق عنها وان

عزله عن ذلك مع العزل قال يجوز للرجل ان يتزوج اربع نسوة
 وجمع بينهما عقد او فرائش سواء كان حراً او امراً او بعضهن امراً
 بعد ان حصل النكاح ^{للمرأة} منهن قبل نكاح الحرة اما اذا حصل بعد
 نكاح الحرة او وقعاً معاً فانه لا يجوز نكاح الامة وقال بعض
 الناس يجوز الجمع بين تسع نسوة وقال بعضهم يجوز الجمع
 بين ثمانية عشر وكلا القولين جمهور جمهوران هذا في الجمع
 من جهة النكاح اما الجمع من جهة الملك فانه يجوز انكثر عقداً
 ورواه الماروي عن عمار بن ياسر انه قال ما حرم الله تعالى من
 الحرام الا وقد حرم مثله من الاما لا رجل يجمع بينهن اي
 يجمع من جهة الملك دون النكاح هذا في الحر واما في العبد
 فانه يجوز له ان يتزوج امرأتين ويجمع بينهما باذن
 المولى حرمتين كانتا او اميتين ولا يجوز اكثر من ذلك و
 اما من جهة الملك فليس له ان يتسرى بالارية لما روى
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يتسرى العبد
 ولا يسريه مولاه ولا يملك العبد ولا يملكه ثوباً
 الا الطلاق اذا تزوجت امة وهو قادر على ان يتزوج
 حرة جاز عندنا وعند الشافعي لا يجوز وهذا اذا كانت
 لامة مسلمة او كتابية وان كانت مجوسية او عا
 بدة الوثني لا يجوز بالاجماع وللحرة الثلثان من القسم والامة
 الثلث والكتابية المسلمة في القسم سواء الكل من في
 النفقة سواء الارز من في الحاجة سواء قال ومن طلق امرأته

ف

طلاقاً بائناً او طلاقاً رجعيّاً فليس له ان يتزوج اختها ولا اربع نسوة
 هما اما في الطلاق الرجعي فقد اتفق انه لا يجوز له ان يتزوج وفي الطلاق
 البائن اختلفت عندنا لا يخل له ذلك وعند الشافعي يخل وكذلك
 كل من كانت في معنى الاخت كالعمة والحالة وغيرهما مسلمة و
 لو اعتق امرأته ووجبت عليها العدة ثلث حبس في تزوج اختها
 في عدتها او اربعاً من الجانب في قول زفر لا يجوز كلاهما وفي قول
 ابو يوسف ومحمد كلاهما يجوز ابو حنيفة فرق بينهما وقال نكاح
 لاخت لا يجوز والنكاح الاربعة يجوز مسلمة اذا تزوج لامة
 في عدة حرة من طلاق او رجعي لا يجوز بالاتفاق وان كان الطلاق
 بائناً او ثلثاً فكذا في قول ابو حنيفة وفي قولهما لا يجوز
 ما في ما حرم الجمع بنسب او غير ذلك قال الشيخ الامام
 رحمة الله قال ابو جعفر رضي الله عنه امر الرجل حرام عليه
 اعلم بان الجميع ما يتضمنه كتاب النكاح الرضاخ بما
 التخرق على احدي وعشرين بنوعاً سبع من جهة النسب
 سبع من جهة السبب وهو الرضاع واربعة من جهة المصا
 هرة واثنان من جهة الجمع وواحدة من جهة الكفر اما
 السبع التي من جهة النسب فهي ما جمعهن الله تعالى في اية
 واحدة فقال عز وجل حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم و
 اخواتكم وعمهاتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت فالام
 حرام وهي علي ثلثة اصناف امك وامامك واماميك وان علت وابنت
 الرجل حرام وهي علي ثلثة اصناف ابنتك وابنت ابنتك وابنت

ابنتك وان سفلت والاخت حرام وهي على ثلاثة اصناف اختك لانيك
وامك واختك لامك واختك لانيك والعمنة حرام وهي على ثلاثة
اصناف اخت ابنتك لاب وام واخت ابنتك لاب واخت ابنتك لام
والخاله حرام وهي على ثلاثة اصناف اختك لامك لاب وام واخت
امك لاب واخت امك لام ابنت الاخ حرام هي على ثلاثة
اصناف ابنت الاخ لاب وام ابنت الاخ لاب ابنت الاخ لام
وابنت الاخت حرام هي على ثلاثة اصناف ابنتك من السبع من جهة
النسب اما السبع من جهة السبب وهو الرضاع فامك التي
ارضعك حرام عليك بالنصر وهو قول الله تعالى و
مها نكم الانى ارضعتكم كذلك امهاتكم وامهاتكم ابها وان علنت و
كذلك حرام على اولادك وان سفلوا وكذلك بناتها وبنات
بناتها وبنات ابناها وان سفلن سفلن حرام عليك لقول الله
تعالى واخوانكم من الرضاعة كذلك عمته وخالته من جهة
الرضاع حرام عليك كل من حرم عليه من جهة النسب
يحرم عليه من جهة الرضاع لقول النبي صلى الله عليه وسلم يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب زوجها الذي نزل منه اللبن
لمنزلت لادريته بمنزلة الاخوات لاب وابناوه بمنزلة
الاخوة من قبل الاباء الذين يكونوا من هذه المرأة وبناتها وابناؤها
من غير هذا الزوج بمنزلة الاخوة والاخوات من قبل الام وبناتها
وابناؤها من هذا الزوج بمنزلة الاخوة والاخوات لا من قبل الاب والام
واما الاربع التي هي من قبل المصاهرة فام المرأة حرام عليك

سواء دخل بالمرأة او لم يدخل لقول الله عز وجل وامهات نسبا يحرم سوا
كانت من جهة النسب او من جهة الرضاع وكذلك امهات ابها وامهات
امهات وان علنت وابنت المرأة حرام عليه اذا كان دخل بالام لقول الله
تعالى وبناتكم الانى في حوركم من نسبا يحرم الانى دخلتم هن
فان لم تكونوا دخلتم هن فلا جناح عليكم مسئله من كونه لاب
حرام عليه لقول الله عز وجل ولا تتكوا ما نكح اباؤكم من النساء والنكاح
في اللغة عبارة عن العقد وعز الوطى جميعا فكل من عقد عليها الاب
عقد جابر الحرم على الابن بنفس العقد واما اذا كان العقد فابدا
فانها لا تحرم بمجرد العقد الا اذا اتصل به الدخول او النظر الى
الفرج بالشهوة او المس بالشفوة فيحرم على الابن وكذلك وطئ
بالزنا والمس عن الشهوة في الاجنبية والنظر الى فرج الاجنبية من
شهوة توجب حرمة المصاهرة كذلك من وجد وطئ لامة
حراما كان وحلا فانه حرام على الابن وكذلك من كونه لامة
من الرضاع حرام بالخبر وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع
ضاع كما يحرم من النسب حليلة الابن حرام سوا كان الابن من قبل النسب
او الرضاع وحليلته منعونه وموطئته حلالا كان او حراما
هذه الاربعة من جهة المصاهرة اما اللتان من جهة الجمع فاحد
بهما بين الحثان من اربع نسوة لا تحل له على ما سبق ذكره والثانية
الجمع بين اثنتين في عقد النكاح لا تحل فان تزوجها في عقد واحد
حدة بفرو بينه وبينهما فان كان قبل الدخول فصاعدا فلا بأس لهما
وان كان بعد الدخول تجب لكل واحدة الاقل من مهر مثلها

ومن المسمى ثم لا يجوز ان تزوج واحدة منهما ما لم تنقضي عدة
صاحبته وان كان تزوجها في عقد بين متفرقتين فتكاح الاولى منهما
جائز وتكاح الاخرى باطل فيفترق بينه وبين الاخر فان كانت غير
مدخول بها فلا شئ لها وان كانت مدخول بها فلها الاقل من مهر
المثل ومن المسمى ولا يفسد تكاح الاول بخلاف الاموال ابنت لا انه
لا يبط الاول ما لم تنقضي عدة الاخرى ولو تزوجها في عقد بين ولا
يدري ايها كانت او لا فانه يومئذ تزوج بالبيان فان بين فعل
ما بين وان لم يبين فانه لا يتحرى في ذلك ولكنه يفترق بينهما
ويلزم الزوج نصف الصداق فيكون بينهما وروي عن ابي يوسف
انه قال لا يلزم الزوج شئ من المهر وروي عن محمد ابي يوسف
انه قال يجب عليه المهر كاملا بينهما مسلمة ولا يجوز الجمع
بين الاختين استمتاعا كما لا يجوز الجمع بينهما نكاحا اذا ملك اخت
كان له ان يستمتع بايتهما شافا اذا استمتع باحديهما فليس له ان
يستمتع بالآخرى بعد ذلك كذلك لو اشترى جارية فوطئها
ثم اشترى اختها كان له ان يطأ الاولى وليس له ان يطأ الاخرى بعد
ذلك ما لم يخرم فرج الاولى على نفسه ويخرج منها املا يتزوج
من رجل او بالاخراج عن ملكه اما بالبيع او بالعناق او بالهبة ما اوبا
الصدقة او بالكتابة وروي عن ابي يوسف انه قال بالكتابة لا
يحل له فرج الاخرى مسلمة ولو تزوج جارية فلم يطأوها حتى
اشترى اختها فليس له ان يستمتع بالمشتراة لان الفرائش
يثبت الاول بنفس العقد فلو وطئ التي اشترىها صار جامعاً

98
بينهما في الفرائش وكذلك الجمع ممن كانت في عدة الاختين حرام عليه
وهو ان كل شخص لو جعل احدهما ذكرا والاخر انثى ايتهما ما كان
جائزا لتكاح بينهما جاز الجمع بينهما وان كان لا يجوز لتكاح بينهما
فلا يجوز الجمع بينهما مسلمة ولو تزوج امرأة وابنت زوج
كان لها قبل ذلك وجمع بينهما فانه يجوز بينهما عندنا وقال
ابن ابي ليلى لا يجوز مسلمة اما الواحدة التي من جهة الكفر
فهي المجوسية لا يجوز للمسلم ان يتزوجها كذلك المردة
وعادة الاوثان اما الكتابية فانه يجوز للمسلم ان يتزوجها و
الكتابية هي اليهودية والنصرانية اما الصابية فعلى قول ابي
حنيفة حكمها حكم اهل الكتابية وعلى قول ابي يوسف حكم
الصابية ليست من اهل الكتاب فلا يجوز نكاحها مسلمة
المسلم اذا تزوج ذميمة فله ان يمنعها من الخروج الى الكنائس و
البيع وبيت النار وليس لها اجبارها على الغسل من دم الحيض
والنفاس والجنابة قال من تزوج امرأة كتابية فتجست
حرمت عليه وانفسخ النكاح احد الزوجين اذا صار الى حال
ابتدأ الله لو استأنف العقد عليها لا يجوز فالجائز يطل فاذا عرفنا هذا
فنقول لمسلم تزوج يهودية فتصرت او كانت نصرانية فهو
دلت لا يفسد النكاح ولو كانت يهودية او نصرانية فتجست
فسدت النكاح ولو تصابت قال ابو حنيفة قال ابو حنيفة لا يفسد
وقال ابو يوسف ومحمد يفسد ثم اذا فسد النكاح بالتجسس من
قبلها وحصل التفريق من جهتها فلا شئ لها من الصداق ان كان قبل

الدخول بها ولا نفقة لها ان كان بعد الدخول بها ولو جاز قبله ان
 كان قبل الدخول بها فلها نصف الصداق ان كان مسمى وان لم يكن مسمى
 فيجب المتعة وان كان بعد الدخول بها فيجب جميع المهر والنفقة قال
 ومن خطب امرأة فلم ترض الى خطبته لم يكن له غيره باس في خطبتها
 لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يستامر الرجل على سوء اخيه
 ولا تنجح على خطبته الا باذنه هذا اذا اركن قلبها الى الاول وان لم يكن
 ترك فلا باس يدل على ما ذكرنا في كتاب البيع والخطبة في العدة
 وكروية بالتعريض لا باس به **باب** نكاح اهل الشركة **قال الشيخ**
 الامام رضي الله عنه الاصل في هذا ان كل عقد يوجب المسمى
 الطلاق قبل الدخول يوجب تنصيفه وكل عقد يوجب مهر المثل
 الطلاق قبل الدخول يوجب المتعة وكل عقد لا يوجب شيئا
 الطلاق قبل الدخول لا يوجب شيئا فاذا عرفنا هذا افتقروا مسلم
 تزوج مسلمة على غير مهر وتراضيا على ذلك او سمي بالبر ما لا
 النكاح جائز ولها مهر المثل ان دخل بها او خلا بها او مات عنها وان طلقها
 قبل الدخول بها كان لها المتعة **مسألة** ولو ان حربيا تزوج حر
 بية علم ان لا مهر لها فلا شيء لها دخل بها او لم يدخل بها طلقها او مات
 عنها اسلم احدهما واسلم جميعا **مسألة** ولو ان ذمية تزوج ذمية
 علي الا صداق لها قال ابو حنيفة لا يجب شيء للحربي والحريية وقال
 ابو يوسف ومحمد هما كالمسلم والمسلمة **قال** ومن تزوج من اهل
 الذمة في عدة من زوج ذمي وذلك في دينهم جائز او تزوج محارمه
 فانه تخلي بينهما **مسألة** المعتدة المسلمة لا يجوز لها ان تزوج

٢٥٥

في عدتها الا من زوجها الاول وكذلك الذمية اذا كانت معتدة من
 مسلم واما الحربية اذا كانت معتدة من حربي كان لها ان تزوج
 من حربي اخر ولا يجب العدة عليها واما الذمية اذا كانت معتدة من
 ذمي قال ابو حنيفة يجوز لها ان تزوج لها باخر وقال ابو يوسف ومحمد
 لا يجوز للمسلم ان تزوج مسلمة او ذمية بغير شهود او بشهادة
 من لا شهادة له فان النكاح لا يجوز والذمي اذا تزوج ذمية بغير
 شهود او بشهادة من لا شهادة له وذلك في دينهم نكاح قال
 نه يجوز ولا يفرق بينهما وان اسلما وقال زفر بن ريفر **مسألة**
 ولو ان الذمي اذا طلق امراته ثلثا وقام عليها قيامه عليها قبل
 الطلاق قبل ان تزوج بزواج اخر وقبل ان يحد عليها عقد
 النكاح او خلع امراته ثم قام عليها قبل تحديد النكاح قاله يفرق
 بينهما وان لم يترافعا الى القاضي ولو طلقها ثلثا ثم جدد النكاح
 عليها غير انها لم تزوج بزواج اخر فانه لا يفرق بينهما **مسألة**
 ولو ان الذمي اذا تزوج محارمه امه او ابنته او اخته او جمع بين
 خمس نسوة فان النكاح فاسد ومع فساد لا يفرق القاضي
 بينهما في ظاهر الرواية وروي عن ابي يوسف انه قال للقاضي ان
 يفرق ذلك ويفرق بينهما اذا علم به وان لم يعلم يترافعا ذكر
 قوله في كتاب الطلاق ولو ترافعا يفرق بينهما بالاجماع واورع
 احدهما قال ابو حنيفة لا يفرق وقال ابو يوسف ومحمد بينهما
 كترافعهما وهو قول محمد ولو اسلم احدهما ان كان حال الجوز
 استأنف العقد عليها فانه لا يفسد النكاح كنصراني تزوج

٢٥٥

٢٥٥

وكذا يجوز ان يفرق بينهما وان اسلم احدهما او تزوج من اهل الذمة

نصرانية ثم اسلم الزوج وكذلك اليهودي اذا تزوج يهودية
ثم اسلم الزوج ولو كان كحال لو استأنف النكاح لا يجوز فانه يعرض
الاسلام على الباقي منهما كالنصرانية اذا اسلمت فانه يعرض الا
اسلم فان اسلم والا فرب بينهما وكذلك المجوسي اذا تزوج المجوسي
سنة ثم اسلم احدهما ايها ما كان فانه يعرض الاسلام على الباقي فان اسلم
والا فرب بينهما ثم اب الاسلام اذا حصل من جهتها فبسبب الفرقه حصل
من جهتها وان كان الابا من جهة الزوج فبسبب الفرقه حصل من جهته
منسأه ولو ارتد احد الزوجين وقعت الفرقه بنفس الردة ثم الردة
والابا ان حصل من جهتها فهو فسخ بالاجماع وان كان من جهة الزوج فان
كلاهما فسخ في قول ابي يوسف وفي قول محمد كلاهما طلاق وفي قول
ابي حنيفة الردة فسخ واما الزوج الاسلام طلاق ولو ارتد اجمعا
معافهما على النكاح عندنا وعند زفر بطل النكاح وان اسلما معا فها
على النكاح لو ارتد اجمعا ثم لو احدهما بدار الحرب وقعت الفرقه
من جهته ولو ان حربيا تزوج حربية ثم اسلم احدهما في دار الحرب كان الفر
قة لا يقع بنفس الاسلام مالم يخضر المرأة ثلث خضر ان كانت ممت
خضر وان كانت ممت لا خضر فثلثة اشهر وان اسلم الباقي منهما في
هذه المدة فها على النكاح والا وقعت الفرقه بينهما عند مضي
المدة ثم المرأة اذا كانت هي المسلمة فهي كالمهاجرة ولا عدة
عليها بعد ذلك في قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد خبر عليها
العدة بعد وقوع الفرقه ثلث خضر وان كان الزوج هو المسلم
فلا عدة عليها بالاجماع هذا اذا اسلم احدهما اما اذا اسلما معا في

دار الاسلام او في دار الحرب او صار اذ ميسر مغا او خرجا مستأمنين
او سبيهما معا فالنكاح على حاله ولو سبي علي احدهما او خرج احدهما
مسلم او ذميا وقعت الفرقه الا ان المسيبة لا عدة عليها والمهاجرة
كذلك في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد علي المهاجرة العدة
ولو خرج احدهما مستأمننا لا يفسد النكاح بالاجماع قال الذم
اذا تزوج ذمينة على خمر او خازير باعيا فها ثم اسلما او اسلم احدهما
ان كان بعد القبض فها ذلك المقبوض بالاجماع لان الاسلام ورد والحرم
مقبوض الاسلام يلا في الحرمة القائمة بالرد والقابضة بالقفو
ان كان قبل القبض فان كانت باعيا فها فليس لها الا ذلك وان كانت
بغير باعيا فها ففي الخمر تجب القيمة وفي الخنزير تجب مهر المثل
استحسانا والقياس ان تجب القيمة كما في الخمر وهذا كله قول
ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف تجب مهر المثل فيهما جميعا سواء
كانا باعيا فها او بغير باعيا فها وفي قول محمد تجب القيمة فيهما جميعا
قال الحربي اذا تزوج اختين ثم اسلم ان تزوجهما في عقدة واحدة
يفرق بينهما وينهما ان تزوجهما في عقدتين فنكاح الاول جائز
ونكاح الاخرى فاسد وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي قول
محمد خبر فيهما جميعا وكذلك لو تزوج اكثر من اربع نسوة
فهو على هذا الاختلاف لو تزوج اما وابنتا كذلك الجواب على قول
لها ان تزوجهما معا فنكاحهما باطل وان تزوجهما متفرقا فنكاح
الاولي جائز ونكاح الاخرى باطل وفي قول محمد نكاح الابنة هو
الجائز تزوجهما في عقدة او في عقدتين فنكاح الام باطل وهذا

اذا لم يكن دخل بواحدة منهما ولو انه دخل بهما جميعا فنكاحهما
 جميعا باطلا لاجتماع ولو كان دخل باحديهما فان دخل بالاولي ثم
 وج بالثانية فنكاح الاول جاز والثاني باطل بالاتفاق لان مجرد
 الدخول يوجب التحريم ايهما ما كان ولو لم يدخل بالاولي ولكن دخل
 بالثانية فان كانت الاولى ابنة والثانية اما فنكاحهما جميعا باطل
 بالاتفاق لان النكاح الابنت اوجب تحريم الام والدخول بالام اوجب
 تحريم الابنت ولو تزوج الام او لا ولم يدخل بها ثم تزوج الابنت و
 دخل بها فان في قول ابي حنيفة وابي يوسف نكاحهما جميعا باطل
 لانه لخل له ان تزوج لابنت ولا لخل له ان تزوج الام واما في قول محمد
 فنكاح الابنت جاز وقد دخل بها وهي امراة ونكاح الام باطل
 قال **والنكاح المتعة** غير جاز وهو ان تزوجها مدة معلومة
 كما اذا قال تزوجتني سنة بكذا وفي قول زفر النكاح جاز و
 الشرط باطل وروي عن حسن بن زياد انه قال ان ذكر من المدة
 مقدار ما يعيشان الى تلك المدة فالنكاح باطل وان ذكر من
 المدة مقدار ما لا يعيشان الى تلك المدة في القالب فانه يجوز
 النكاح كانه ذكر لا يد قال ولا يصح التثنية وتفسيره ان
 تزوج كل واحد من الرجلين صاحبه امه او ابنته او اخته علي
 ان يكون بضع كل واحد منهما صداق لا خدي فان النكاح
 جاز ويجب لكل واحد منهما صداق مثلها وعند الشافعي
 لا يجوز النكاح قال **لا باس للمحرم** بان تزوج وعذ لك المحرمة
 لا باس ان يتزوج الا انه لا يدخل زوجها لم يخل وهذا عندنا
 ومالك

قال
 والشافعي لا يجوز النكاح قال ولا يفسخ النكاح بين رجل وامراة تخنو
 زحمتهما علم بان النكاح لا يثبت فيه خيار الرؤية ولا خيار العيب
 ولا خيار الشرط سوا جعل الخيار للزوج او جعل الخيار للمرأة ا
 ولهما جميعا ثلثة ايام او اقل او اكثر فالشرط باطل والنكاح
 جاز وكذلك العيب اذا كان بالمرأة مثل الرثق والقز والجذام
 والبصر وخوه مما لا يمكن للزوج المقام معها فانه لا خيار للزوج
 عندنا وعند الشافعي الزوج بالخيار ان شاء فزوج الشافعي العقد
 ولا يلزمه المهر الا اذا دخل بها وان كان العيب بالرجل فانه يفسخ
 النكاح ايضا ولا خيار للمرأة الا اذا كان العيب هو الجب و
 لعنة والخصافان المرأة بالمرأة خيار علي ما ذكره بعد هذا و
 هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد اذا كان العيب بالرجل
 حل وهو عيب لا يمكنه الوصول الى زوجته فان المرأة بالرجل
 رالا انه ينظر ان كان العيب كالجنون الحادث والمرض وخوه
 فهو والعنة سوا ينظر حولا وان كان الجنون أصليا او مرضا
 لا يربا برؤية فهو واجب سوا خيتر للحال قال ومن تزوج امراة
 حرة فماتت او قتلت نفسها قبل الدخول بها فانه يجب على الزوج
 كمال المهر ومثله لو زوج امته من رجل ثم قتلها قبل الدخول بها
 فان المهر سقط في قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد لا
 يسقط ولو ان لامرأة اذا قتلت نفسها روي الحسن بن زياد عن
 ابي حنيفة انه قال يسقط المهر ايضا لان جنابة الامنة محمولة
 علي السيد فكان السيد هو الذي قتل وعند ابي يوسف ومحمد لا يسقط
 والله اعلم بالصواب

٩
 اجعل العنين والخمر والمخنزق الشئ الامام
 الله عنه المرأة اذا وجدت زوجها عينا فادعت انه لا يصل
 اليها من نظر ان كانت المرأة عالمة به وقت النكاح انه عين
 فانه لا حرج اذا المشتري اذا كان عالما بالعيب وقت العقد وان
 لم يكن عالما به وقت النكاح فلها الخيار وخيارها لا يبطل بالسكوت
 وبالقيام معه فممن رعت الي الحاكم وطلبت الفرقة فان القا
 ضي بوجها من سنت من يوم الخصومة ويعتبر سنة قمرية بالا
 هلة في ظاهر الرواية روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال
 يعتبر السنة الشمسية وهي تزيد على القمرية بايام فلو مضى حول
 وامكنه الوصول اليها بطل خيارها وان لم يمكنه الوصول
 اليها خبيرها الحكم فان شئت اختار الفرقة وان شئت اختارت
 الزوج ولا يقتصر على المجلس في ظاهر الرواية وروي عن ابي يوسف
 ومحمد ان ذلك يقتصر على المجلس خيار المخيرة لان خبير
 القاضي كخبير للزوج فاذا اختارت نفسها وقعت الفرقة
 وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال لا يقع الفرقة ما لم يقل
 القاضي فرقت بينكما وجعله منزلة خيار المدركة هذا اذا
 دقا الزوج لم يصل اليها في الحول مسله ان اختلفا فادعي الزوج
 الوصول اليها وانكرت المرأة فان كانت المرأة بكر فانه ينظر
 اليها النساء الواحدة العدل تجزي والاشان افضل فان قلن هي
 بكر علي جالها فالقول المرأة من غير اليقين لان شهادته تقوت
 بلا ضرر وهي البكارة وان قلن هي ثيب فالقول قول الزوج مع اليقين

١٠٢
 انه وصل اليها ويقوي شهادته في الزوج وان كانت المرأة ثيبا
 فلا صلح فالقول قول الزوج مع اليقين لان الزوج وان كان مدعي الله
 خول فهو في الحقيقة منكر في القول قول المنكر مع يمينه واوكد
 للنساء شك في امرها فانه يستحسن الي بعضهم يومر بان يتوا على الخلاء
 فان امكنها ان ترمي ببولها على الجدار فهي بكر ولا فهي ثيب
 وقال بعضهم يستحسن اليك فان وسع فيها فهي ثيب وان
 لم يسع فهي بكر واذا اختارت الفرقة يكون تطبيقه بائنة
 عندنا وتجب عليها العدة فلها المهر كاملا وعند الشافعي
 فسحا ولا عدة عليها ولا مهر عليه لها مسله ان وجدت
 زوجها خصيا فكذلك الجواب وهو الذي اخرجت اشياء ونفى
 ذكره فهو والعين سوا ان وجدت زوجها محبوبا وهو الذي
 قطع ذكره فان كانت عالمة بذلك وقت النكاح فلا خيار لها
 وان لم يكن عالمة بذلك فانها تخير للحال ولا ينتظر حولا لا اله الا
 بدة في الانتظار لانه بعد الحب لا يثبت ولها كمال المهر وعليها
 كمال العدة اذا كان خلا بها في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد تجب نصف المهر وتجب كمال العدة وان كان لم يخل بها
 فلا عدة لها ولها نصف المهر والاجماع هذا اذا كان الزوج عاقلا بالغ
 وان كان غير بالغ فان كان محبوبا والمرأة كبيرة تخير للحال والخاصم
 والي الصغير ولا ينتظر الى الادراك لان لا فائدة في الانتظار وان وجدت
 عينا فانه ينتظر حتى يدرك فاذا ادرك ينتظر بعد ذلك حولا ثم
 تخير بعد الحول وان كان كبيرا وهو محنون فوجدته عينا

فالقول قول الزوج مع يمينه بالله ما تزوجها على الفين فان خلفها الف
 وان نكل عن اليمين لزمه الفان وانما جعلنا القول قول الزوج هاهنا لاننا نكح
 الفين وهو ينكر ونحن انما جعلنا القول قولها الي تمام مهر مثلها ومهر
 مثلها قد اقره الزوج فلا فائدة في اعتبار قولها وان كان مهر مثلها الفان
 وخمس مائة فالقول قولها الي تمام مهر مثلها والقول قول الزوج في
 الزيادة على قدر مهر مثلها فوجب التحالف في هذا الفصل في خلاف الزوج
 اولا بالله ما تزوجها على الفين فان نكل لزمه الفان وان خلف خلف
 المرأة بالله ما رضيت بالف درهم فان نكلت اخذت الف درهم وان خلفت
 تأخذ مهر مثلها ولا يفسخ النكاح عندنا وعند ابن ابي ليلى يفسخ النكاح
 فان كان قبل الدخول بها فلا شيء لها وان كان بعد الدخول بها فلها مهر
 مثلها وقاس على البيع وهذا كله في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 وقال ابو يوسف القول قول الزوج والاحوال كلها الا ان ياتي مستكر جدا
 وتكلموا في المستكر الجدة قال بعضهم هو ان يدعي ان المهر اقل
 من عشرة لان المهر هذا مما يستنكره الشرع وقال بعضهم هو
 ان يدعي مهر الا يزوج مثل هذه المرأة على ذلك المهر في العادة لان هذا
 مما يستنكره العرف وهذا اذا وقع الاختلاف في التسمية ولو انها
 تصادقا على المهر وهو عين العبد والعرض وخومها فهاك عند
 الزوج ثم اختلفا في القيمة فالقول قول الزوج بالاجماع لان القيمة صارت
 ديناً عليه والاختلاف اذا وقع في الدين فالقول قول من عليه الدين مسئلة
 ولو وقع الاختلاف بعد الفروقة قبل الدخول بها فعلى قول ابو يوسف
 القول قول الزوج ويشترط ما يقول الزوج وكذلك ذكر في كتاب

قولها

النكاح والطلاق لم يذكر الاختلاف وكذلك ذكر الطحاوي انه ينصف
 ما يقول الزوج وقال محمد ينبغي ان يحوز القول قول المرأة الى متعة مثلها و
 القول قول الزوج في الزيادة على قياس قول ابي حنيفة وهو كذا ذكر
 في الجامع الكبير الا ان الصحيح ما ذكره في ساير الكتب انه ينصف ما
 يقول الزوج وذلك لاننا جعلنا القول قول المرأة الي تمام مهر مثلها
 في الموضع الذي يعتبر المهر المثل والطلاق قبل الدخول يسقط اعتبار
 مهر المثل قال بعضهم الاختلاف وانما وقع في وضع المسئلة وضع المسئلة في
 كتاب الطلاق والنكاح على ان الزوج يدعي النكاح على الف ونصفها
 خمسمائة ومتعة مثلها لا تبلغ خمسمائة في الغالب فلا اعتبار بقولها
 لان الزوج يقر لها باكثر ووضع المسئلة في الجامع ان مهر مثلها خمسون
 والمرأة تدعي انه تزوجها على مائة والرجل يدعي انه تزوجها على عشرين
 ومئة مثلها ثلثون درهما فيجعل القول قول المرأة الي تمام ثلثين مع
 يمينها بالله ما رضيت بعشرين والقول قول الزوج في الزيادة بالثمانين
 تزوجها على مائة وانما خلف الزوج اولا لما ذكرنا قبل هذا فاذا خلفا
 حل المسئلة فلذلك اختلف الجواب في الروايات مسئلة لو وقع الاختلاف
 بين ورثة الزوج وبين ورثة المرأة في حوز التسمية قال ابو حنيفة
 لا يقضي بشيء حتى يثبت البينة على اصل التسمية وعلى قولها يقضي
 بمهر مثلها وصار كانه تزوجها ولم يسم لها مهر اثمات ففي قول ابي
 ابي حنيفة لا يقضي بشيء في قولها يقضي بمهر المثل كما في حالة الحيات ولو
 وقع الاختلاف في القدار فالقول قول الورثة الزوج في قول ابي حنيفة وعلى
 قول ابو يوسف القول قول ورثة الزوج الا ان ياتوا بشي مستكر جدا

وعلى قول محمد بن القول في ثلثة المرات الى قدر مهر مثلها كما
 في حالة الحيوة قال للمرأة ان تهب ما لها على زوجها من صداق دخل
 بها زوجها ولم يدخل بها وليس لاحد من وليا بها والاب ولا غيره الا
 عن ارض عليها لانها وهبت ملك نفسها وليس لاحد في عين المهر حق
 فيجوز خلافا اذا زوجت نفسها وقصرت عن مهر مثلها فلا وليا حق الا
 عن ارض على قول ابي حنيفة لان المهر من حوالها وليا وقد تصرفت في خالص
 حقهم ولا الحقت العار والشار بالاوليا لقوله تعالى او يعفو الذي بيده
 عقدة النكاح وهو الزوج عندها وقال بعضهم هو الولي حتى قالوا ان
 الاب ان يهب مهر ابنته ويجوز ذلك وتسلوا بظاهر الآية لان عقد
 النكاح بيده الا اننا نقول ان الآية تزلت في التي طلقت قبل الدخول بها قال
 الله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف
 ما فرضتم الا ان يعفوا الذي يعني ان المرأة تترك العدة تقول ان الزوج
 لم تستمتع بي فلا اخذ منه شيئا بالطلاق قبل الدخول او يعفو الذي بيده
 عقدة النكاح يعني الزوج لانه يقول ان المهر وجب بالعقد والتفريط
 جامن قبل فلا انقض منته شيئا بالطلاق قبل الدخول والعفو يراد به الفضل
 المود ليله قول الله تعالى ويستغنونك ماذا ينفقون قل العفو اي
 الفضل مسله للمولي ان يهب صداق امته من زوجها وكذلك
 مدبرته وامولده لان المهر ملكه فقد وهب ملك نفسه فجاز
 المكتبة لها المهر وممة المولي لا يصح فيه ولا للزوج ان يدفعه
 الى المولي ولا تضع هبتها ايضا لانها لا تملك التبرع مسله للمرأة اذا
 كانت بالغة عاتقة وهي تبت فحق قبض المهر اليها وبسر الزوج بد
 فعه

و

و

و

و

اليها مسله وان كانت بكر اقل قبض الى الاب والجد في حال فوأة
 الاب وبسر الزوج بدفعه اليهما الا اذا كانت نعت البكر عن القبض
 اباها فحينئذ ليس له حق القبض واما وصيها فليس اليه القبض الا اذا
 كانت المرأة صغيرة فان الزوج يسر التسليمه الى الوصي واما ما
 سوى الاب والجد من الاوليا فليس لهم حق القبض سواء كانت
 صغيرة او كبيرة الا اذا كان الولي هو الوصي فله حق القبض اذا
 كانت صغيرة كما يقبض ساير ديونها قال **اذا تزوج امرأة**
 علي عبد او جارية بعينها فانه لا يثبت فيه خيار الروية لان
 النكاح لا ينفسخ برده فلورجع لعبد اخر يثبت فيه خيار
 الروية برفده ثم يرجع لعبد اخر فيؤدي هذا الى الملا
 يتناهي احكام الله تعالى متناهية وكذلك هذا في الخلع و
 العتق علي مال والصلح عند المأخذ بخلاف البيع فانه يثبت فيه
 خيار الروية لان العقد ينفسخ برده فيعبد اما خيار العيب
 فانه ينظر ان كان عيبا غير فاحش فانه لا يثبت فيه خيار العيب
 والرد وان كان العيب فاحشا فانه يثبت له خيار الرد وكذلك
 هذا في بدل الخلع والصلح من رد المأخذ والعتق علي مال بخلاف
 البيع والاجارة وبدل الصلح علي مال انه يرد بالعيب الفاحش و
 العيب اليسير لان هذا ينفسخ العقد برده وهما مالا ينفسخ
 فيقبض مثله ولعله تجدد فيه عيبا يسرا ايضا لان الخيار لا
 يخلو من قبل عيب يكون بها فبرده ثم يقبض مثله فيؤدي
 هذا اذا مالا يتناهي وفي باب البيع والاجارة اذا رده ينفسخ

العقد برده مسسلة. اذا تزوج امرأة على هذا العبد فاذا هو حر
فلها مهر مثلها في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لها قيمته
ان لو كان عبدا ولو تزوجها على هذا الذم من الخل فاذا هو حر على قول
ابي حنيفة كذلك وعلى قولهما لها مثل ذلك الذم من الخل فمحمد مع
ابي حنيفة في مسسلة العبد ومع ابي يوسف في مسسلة الخل والاصل
عند ابي حنيفة ومحمد في هذه المسائل انه اذا وجدت التسمية
والامارة فوقع الاختلاف بين المسمى وبين المشار اليه فانه ينظر
ان كان الاختلاف اختلافا وصف فتعلق العقد بالمشار اليه وان كان
الاختلاف اختلافا وجنس فتعلق العقد بالمسمى وهذا هو اصله جميعا
انه لو اشترى فصا على انه يافوت فاذا هو ذجاج فالبيع باطل لان
الاختلاف بينهما اختلافا وجنس فتعلق العقد بالمسمى والمسمى لم
يوجد فبطل البيع ومثله لو اشترى عبدا على انه كاتب فاذا
هو ليس بكاتب فالبيع جائز وخبر المشتري لان الاختلاف بينهما
اختلافا وصف فتعلق العقد بالمشار اليه وهو موجود فجاز البيع
ولكنه تخير لفواة الوصف فتصورها هنا عند ابي حنيفة ان الاختلاف
في المسائل جميعا اختلافا وصف فتعلق العقد بالمشار اليه
والمشار اليه ليس بالوصار كانه تزوجها على ما ليس لها فيجب
مهر المثل وتصور عند محمد ان الاختلاف بين الحر والعبد اختلاف
وصف كما قال ابو حنيفة فتعلق العقد بالمشار اليه والاختلاف
بين الحر والحر اختلاف وجنس فتعلق العقد بالحكم بالمسمى والاصل ابو
يوسف في هذه المسائل انه يعتبر الحلال منهما فان كان مشار

اليه حلالا فلها ذلك وان لم يكن حلالا فيجب قيمته الحلال المسمى او مثله ان كان
مشارا ولو تزوج امرأة على هذا العبد بن فاذا احدهما حر فلها الباقي
منهما في قول ابي حنيفة ومحمد لان العقد يتعلق بالمشار اليه عند
هما وقد وجد من المشار اليه ما يصلح ان يكون مهورا فلها ذلك الا ان
على قول محمد ان كان مهر مثلها اكثر من العبد الباقي فلها الزيادة
الي تمام مهر مثلها وان لم يكن فلها الباقي وعلى قول ابو يوسف
لها العبد الباقي وقيمة الاخر ان لو كان عبدا ولو تزوجها على
هذا الذم من الخل فاذا احدهما حر لها الباقي عند ابي حنيفة
لا غير اذا كان الباقي تسلوي عشرة دراهم كما في العبد بن وقال ابو
يوسف ومحمد لها الباقي ومثل ذلك الذم من الخل مسسلة ولو تزوجها
على هذه السلوكة او على هذه الذبحة فانه ذبحة مجوس
او مرتد او متروك التسمية عليه عامدا او مبيته فلها مهر
المثل في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لها قيمتها
ان لو كانت ذكبة مسسلة ولو تزوجها على هاتين السلوكتين
او الهذبتين فاذا احدهما مبيته فلها الباقي على قولهما فعلى
قول ابي يوسف لها الباقي وقيمة الاخر مسسلة ولو تزوجها
على هذا الحر والمشار اليه فاذا هو حر او على هذه المبيته
فاذا هي ذكبة فلها ذلك بالاتفاق اما على قول ابي حنيفة ومحمد
فلان الحكم يتعلق بالمشار اليه والمشار اليه مال وكذلك على قول
ابي يوسف لان الحكم عنده يتعلق بالحلال والمشار اليه حلال
لو تزوجها على هذا الذم من الحر فاذا هو خل فلها ذلك عند ابي حنيفة

وابي يوسف اما عند ابي حنيفة فلان الحكم يتعلق بالمشار اليه
 وعند ابي يوسف يتعلق بالحال منهما واما علي قول محمد فلهما مهر
 لئلا لا يختلف بينهما اختلافا جنس فتعلق الحكم بالسمي والسمي
 ليس بمهر المثل قال اذا تزوج امرأة علي وصيف ابصر كان
 ذلك جاز او يقع ذلك علي الجيد لان لا يصف عندهم عبارة عن الجيد
 هذا لخلوا اما ان يشترجها علي عبد او امة ولا يذكر صفتها او يذكر
 فان ذكر صفة جيد او وسطا او رديا فانه يقع علي ذلك ولو
 جاقيمة ذلك خبر علي القول الجيد عند هر الرومي والوسطا عند
 السدي والرددي هو الهندي واما عندنا فالجيد هو التركي واما
 الوسط هو السفلاي والرددي هو الهندي ثم علي قول ابي حنيفة
 الجيد قيمته خمسون دينارا والوسط اربعون دينارا والردي ثلثون
 دينارا واما علي قولها فانه يعتبر علي قدر العلاء والرخص في البلاد
 وليس هذا باختلاف علة انما هذا اختلاف زمان لانه في زمن ابي حنيفة كان
 نت قيمة الجيد خمسون دينارا والاختلاف ذلك وكان يختلف في زمنها
 فاجاب كل واحد علي عرف زمانه قال واذا تزوج علي الجيد فاتبها بالجيد
 كفاه ذلك وان لم يكن في الجوده غاية بعد ان كانت قيمته عند
 ابي حنيفة خمسون دينارا ولو تزوجها علي عبد ولم يذكر صفته
 فان النكاح جاز والتسمية جاز ويقع ذلك علي عبد وسط
 ولا يجب الجيد نظر الزوج ولا يجب الرددي نظر المرأة وصحت
 التسمية لبعد النظر في الحالين جميعا ولو تزوجها علي بيت
 ان كان يقينه فلها ذلك وان كان يقير عينه ان كان العرف عندهم

انهم يريدون متاع البيت فيجب متاع البيت المعروف عندهم وان لم يرد
 به متاع البيت فان كان من اهل الامصار فانه يقع علي البيت المسمى من مزر
 وان كان من اهل البادية يقع علي بيت الشعر والوبر واما عندنا يقع
 علي البيت المسمى من مزر وذاك مجهول جهالة مستتمة فيجب مهر المثل
 كما اذا تزوجها علي دار بغير عينها يجب مهر المثل عندهم كذلك ما هنا
 في البيت للمعني الذي ذكرنا قال من تزوج امرأتين علي صداق واحد كان
 ذلك جازا لخوان يقول تزوجت كما علي الفرد وهم قبلنا جميعا فان الالف
 يقسم علي قدر مهر مثلها لانه جعل الالف بدلا لها جميعا والبذل قسم
 علي قيمة البذل والبذل هو البضع وقيمتها مهر المثل فان قلت احدهما
 دون الاخر جاز النكاح بخلاف البيع فانه اذا قال بعث هذا العبد
 منكما فقبل احدهما دون الاخر فانه لا يجوز والفرق بينهما ان قبول
 الاخر بمنزلة الشرط الحق بالعقد والنكاح لا يتعلق بالجائز من الشرط
 ط فالفاسد من الشرط كيبطله ويقسم الالف علي قدر مهر مثلها
 فما اصاب حصته التي قبلت فلها ذلك والباقي للزوج ويرجع اليه و
 ان كان احدهما ذات زوج او في عقد زوج او كانت منقرا لخل له نكاحا
 جها فان جميع الالف للزوج نكاحها في قول ابي حنيفة وعلي قول ابي
 سف ومحمد يقسم علي قدر مهر مثلها فما اصاب الزوج نكاحها فلها ذلك
 والباقي عاذا الي الزوج فان دخل الزوج بالتي فسد نكاحها فان قياس قول
 ابي حنيفة لها مهر مثلها بالغام بالغ لانه لم يسميها في حقها وفي قول ابي
 ابي يوسف ومحمد لها مهر مثلها لا تجاوز حصتها من الالف قال واذا تزوج
 زوج امرأة علي صداق في السر وسمع في العلانية باكثر مما سمي فان انقضا

شرط فافاقا من الشرط
 الجائز من الشرط
 الجائز من الشرط

عليه يرجع الصداق الي ما كان سراً فيه وان اختلفا في ذلك رجع العلانية
وحكم به مع البمين المرأة علي ما يدعي عليهما من السر ان طلب الزوج بينهما عليه
هذا الاكلوا اما ان يتواضعا في السر علي مهر فترعاقد في العلانية علي اكثر من
ذلك من جنس الاول او من خلاف جنسه واشهد عند التواضع ان الزيادة
التي في العلانية سمعه او لم يشهدا علي ذلك او تعاقد في السر فترعاقد
في العلانية علي اكثر من ذلك من جنس الاول او من خلافه واشهد في السر ان
الزيادة في العلانية سمعه او لم يشهدا علي ذلك وكان ذلك في النكاح او
في البيع اما اذا كان ذلك في النكاح وتواضعا علي الفدرهم فترعاقد علي
الفين او مائة دينار ولم يشهدا عند التواضع فان المهر هو المسمى في العقد
لان المهر المذكور عند المواضعة لم يكن مهر لان المهر ما يكون مذكوراً
عند العقد وان اشهدا عند المواضعة فانه ينظر ان كان المذكور
عند العقد من جنس الاول او فلها المسمى في السر لانها ابطالا الزيادة با
لاشهاد وان كان من خلاف جنس الاول فلها مهر المثل لانها تواضعا عليه لم يعقدا
عليه وما تعاقد ابطاله بالاشهاد فعدم المسمى عند العقد فيجب مهر المثل هذا
اذا تواضعا لم تعاقد او اما اذا تعاقد اثم تواضعا ان لم يشهدا ان الزيادة في العلانية
سمعه فعلي قول ابي حنيفة ومحمد المهر مهر العلانية وروي عن ابي يوسف انه قال
المهر مهر السر لان المهر يثبت بالعقد الاول وعقد النكاح لا يثبت الفسخ والاقالة
فالعقد الثاني لا يرفع الاول فاذا العقد الثاني ليس بعقد في الحقيقة فلا يعتبر المذكور
عند العقد الثاني واما علي قولهما فالمهر مهر العلانية ويكون الزيادة علي المهر الاول وان
كان من جنسه فبقدر الزيادة علي المهر الاول يكون زيادة والزيادة انما يتأكد با
حدي معاني ثلث اما بالدخول او بالظوة الصحيحة او بموت احد هما وان وقعت الفرقة

وان كان من جنس الاول او من خلافه فان كان من جنس الاول سمعه في العلانية عند العقد او في السر

قبل وجود واحد من هذه المعاني بطلت الزيادة وتنصف الاول دون الزيادة لا
نهما قصد اشيين استيناوا العقد وزيادة في المهر فاستبناوا العقد لا يصح لان العقد
لا يثبت الفسخ والزيادة صحيحة وصار كأنه اذا الف آخر هذا اذا لم يشهدا او اما
اذا اشهدا فان المهر هو المذكور عند العقد الاول والمذكور عند العقد الثاني فهو
لانها ابطالا بطله بالاشهاد هذا في النكاح واما في البيع فاذا تواضعا ولم يشهدا عند
ما تواضعا فان الثمن هو المذكور عند العقد سواء كان من جنس ما تواضعا او من
خلافه وان كان اشهدا فان كان من جنس الاول فالثمن ما تواضعا عليه والزيادة با
طلة لانها ابطالا الزيادة بالاشهاد وهذا قول ابي يوسف ومحمد واما علي
قول ابي حنيفة فالثمن هو المذكور عند العقد خلا والنكاح فانه يصح بيع
تسمية مهر فلو قصد ابطال الجميع مع النكاح كذلك اذا قصد ابطال
البعض واما البيع لا يصح الا بالثمن والثمن هو المذكور عند العقد
وان كان الثمن من خلاف الاول فان العقد ينعقد بالمسمى عند العقد لانها
وان قصد ابطال المسمى من الثمن فقد قصد اجواز البيع والبيع لا يصح الا
بالمذكور هذا اذا تواضعا لم تعاقد او اما اذا تعاقد علي الفدرهم فترعاقد
علي الفين او لم يشهدا فان العقد الثاني يرفع الاول والثمن هو المذكور
في العقد الثاني وان كان من خلافه فقد لكل ان البيع لا يثبت الفسخ
والاقالة فشرعوا في العقد الثاني ابطال الاول فبطل العقد الاول و
انعقد الثاني بما سمي عنده وان تعاقد او اشهدا ان الزيادة في العلانية
باطله لم تعاقد في العلانية فالعقد هو العقد الاول ان كان الثمن الثاني
من خلاف الاول لانها ابطالا المسمى في العقد الثاني بالاشهاد فلم يصح العقد
الثاني وان كان من جنس الاول فالعقد هو الثاني بالثمن الاول لان البيع

لان البيع لا يصح الا بالثمن

لان العقد لا يثبت الا بالمسمى

بالاشهاد فعدم الثمن عند العقد والعقد اذا اختلفا

المنع من بيع المهر المسمى في العقد الثاني بالثمن الاول لان البيع

يحتمل الفسخ فان كان العقد هو العقد الثاني ولكن بالنظر الاول والزر
 باقية باطلة لانها ابطلت بالاستهاد منسلة ولو ان رجلا قال
 لا خراي لي الخبز اليك داري فتواضع عليه ثم تعد اقدافى العلانية
 فان العقد باطل لانها تضاد فان العقد فاسد غير منعقد فضا
 ركانه جعل الخيار لنفسه فعدم رضاه فلا يجوز الا اذا قال
 عند العقد كل شرط بيننا فهو فاسد باطل فان التلجبة باطلة
 وتجاوز العقد الا اذا كانا عند الموضوعة قالوا اني الخبز اليك بيع داري
 هذه وافول عند العقد كل شرط بيننا فهو باطل وما تقول
 من ذلك فهو باطل لانها اذا قال ذلك فان العقد لا ينعقد لانها
 تضاد فان ما يفعله عند العقد غير صحيح الا اذا حكى في العلانية
 ما قال في السر ان شرطنا كذا وكذا فاننا ابطالنا ذلك ثم تعاقدنا
 فالعقد ينعقد جازا وكذا في الاقرار اذا قال الرجل لا خراي
 اقر لك في العلانية بما لي او بداري وما اشبه ذلك وتواضع على فسا
 د الاقرار بهذا التصادقا فهو وان اقر في العلانية لا يملكه
 المقر به هذا الاقرار لانها اتفقا على فساد الاقرار هذا اذا تصادقا
 انهما على ما تواضع عليه ولو اختلفا فقال احدهما تعاقدنا على
 ما تواضعنا عليه من التلجبة وقال الاخر لا بل البيع بيع رغبة لا
 بيع تلجبة فالقول قول من يدعي جواز العقد عند ابي حنيفة مالم
 يتصادقا انهما تعاقدنا على ما تواضعنا عليه وفي قول ابي يوسف ومحمد
 القول قول من يدعي التلجبة والعقد فاسد مالم يتصادقا انهما احر
 صا عن تلك الموضوعة قالوا اذا تزوج امرأة علي عبد او جارية او

غير من الاعيان فزادت ثم ورد الطلاق قبل الدخول بها فانه لا تخلوا اما
 ان يكون في يد الزوج او في يد المرأة ولا تخلوا اما ان يكون الزيادة
 متصلة متولدة من الاصل كالمسمن والكبر والحسن والجمال او كانت
 بيضا احد العينين فالخلى البياض او كان اخر سرق كسر او اصر فسمع او
 كانت خيلا فاشترت او ارضا فزرعها او يكون الزيادة منفصلة غير
 متولدة من الاصل كالنوب اذا انصبغ او كانت دارا فبني فيها بنا او
 يكون الزيادة منفصلة متولدة من الاصل كالولد والارض والعقر
 والوبر والصوف اذا جزوا والشعر اذا ازيلوا والثمار اذا جردوا والزرع
 اذا حضروا وغير متولدة من الاصل كالكسب والغلة اما اذا كان
 في يد الزوج ان كان متصلة متولدة من الاصل او منفصلة متولدة
 من الاصل ثم طلقها قبل الدخول بها فان الاصل والزيادة يتنصفان
 جماع وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل كمالو صبغ الثوب
 او بنا فيها بنا صارة المرأة بذلك قابضة فلا يتنصف وعليها نصف
 القيمة يوم حكم بالقبض وان كانت منفصلة غير متولدة من
 الاصل كالهبة والكسب والغلة فان الاصل يتنصف والزيادة
 كلها للمرأة في قول ابي حنيفة وعلي قول ابي يوسف ومحمد الاصل
 والزيادة يتنصف مسلة ولما اذا كانت الزيادة بعد القبض
 فان كانت متصلة متولدة من الاصل فانه يمنع التنصيف والزواج
 عليها نصف القيمة يوم سلمها اليها وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد لا يمنع التنصيف وان كانت الزيادة منفصلة متولدة
 من الاصل فالزيادة للمرأة والاصل بينهما نصفين هذا كله اذا حدث

فانه يمنع التنصيف بالاجماع وان طلق

الزيادة ثم ورد الطلاق قبل الدخول بها واما اذا ورد الطلاق اولا
 ثم ظهرت الزيادة فلا تخلوا اما ان يكون بعد القضا بالنصف للزوج
 او قبل القضا له وكان قبل القبض او بعد القبض فان كان قبل القبض
 فان الاصل والزيادة بينهما نصفان سواء وجد القضا او لم يوجد لانه
 كما وجد الطلاق عاد نصف المهر الى الزوج وصار بينهما نصفان
 فالزيادة حصلت علي ملكهما فيكون بينهما وان كان بعد القبض و
 كان بعد القضا بالنصف للزوج فكذلك الجواب وان كان قبل ان يقض
 بالنصف للزوج فالمهر في يدها كالمقبوض بعقد فاسد لان الملك
 كان لها وقد فسد ملكها في النصف حتى ان المهر لو كان عبدا فاعتقت
 بعد الطلاق وقبل القضا بالنصف للزوج جاز عتقها ولو اعتقه الزوج
 لا ينفذ وان قضاه القاض بعد ذلك كالبائع ببيع فاسد اذا اعتق
 العبيد المبيع وقد قبضه المشتري انه لا ينفذ وان رد عليه هذا
 كله حكم الزيادة مسله واما حكم النقصان فلا تخلوا
 من خمسة اوجه اما ان يكون بفعل الزوج او بفعل المرأة او بفعل
 الاجنبي او بفعل المهر بنفسه او بافاته سماوية ولا تخلوا اما ان يكون
 بعد القبض او قبل القبض والنقصان فاحش او غير فاحش اما
 اذا كان قبل القبض والنقصان فاحشا فان كان بافاته سماوية او بفعل
 الجارية فان المرأة بالخيار ان شاءت اخذت نصفها ناقصة ولا شيء
 لها غير ذلك وان شاءت تركت وضمنت الزوج نصف قيمتها يوم
 العقد وان كان النقصان بفعل الزوج فالمرأة بالخيار ان شاءت اخذت
 نصف الجارية وضمنت الرجل الزوج نصف النقصان وان شاءت تركتها
 فان للمهر يعود الى الزوج والنصف للمهر ولا خيار لها فان كان نقصان

جعله حاليه فهو من البيع الحالى لا من بيع القراض
 فيه روايتان فانه جعله حاليه فهو من البيع

9

7

وفي الاصل لا يفصل بين الفاحش وغير الفاحش

وضمنت الزوج نصف قيمتها وان كان بفعل الاجنبي والمرأة بالخيار
 ان شاءت اخذت للنصف واتبعت الاجنبي بنصف الضمان وان شاءت تركت
 كذا وضمنت الزوج نصف قيمتها يوم العقد ثم يرجع الزوج علي
 الاجنبي ضمان النقصان مسله وان كان النقصان بفعل المرأة صارة
 المرأة قابضة للحال فجعل كان النقصان حصل في يدها وهذا كله
 اذا كان العيب فاحشا فان كان العيب غير فاحش فلا خيار لها واما
 خذ نصف المهر فان كان النقصان بفعل الخادم او بافاته سماوية او
 بفعل المرأة فلا شيء لها وان كان بفعل الزوج تتبعه بنصف النقصان
 وان كان بفعل الاجنبي تتبعه بنصف النقصان مسله واما اذا كان
 النقصان بعد القبض فان كان النقصان بفعل الاجنبي او بفعل
 الزوج فلا سبيل للزوج علي عيذ لانه وجب الارش والارش
 زيادة كالولد فيمنع التنصيف ويضمنها نصف قيمتها يوم
 القبض لانه صار مضمونا عليها بالقبض وان كان النقصان بافاته سما
 وية او بفعل الخادم فالزوج بالخيار ان شاء اخذ نصف العيب فلا
 شيء غير ذلك وان شاء ترك العيب وضمنها نصف قيمته يوم القبض
 وكذلك اذا كان النقصان بفعل المرأة فالجواب فيه كما اذا كان
 النقصان سماويا لان المرأة فعلت في ملك نفسها فلا يكون
 حاية بخلاف ما اذا كان بفعل الزوج لان الزوج جن في ملك غيره فاما
 المرأة بالخيار ان شاءت اخذت نصفها ناقصة وضمنت نصف النقصا
 ن وان شاءت تركت وضمنت نصف القيمة يوم العقد هذا اذا
 كان النقصان فاحشا وان كان غير فاحش ان كان بفعل الاجنبي

9

او بفعل الزوج فلا ينصف لان لا يشترط منع التنصيف وان كان باقة
 في مساوية او كان بفعلها او بفعل الخادم باخذ النصف ولا خيار له قال
 ومن تزوج امرأة على صداق لها ان تمنع نفسها ما بقي لها على الزوج
 شي من المهر المهر لا يخلو اما ان يكون بشرط التحجيل او بشرط التام
 جيل او مسكوة اما اذا كان بشرط التحجيل او مسكوة عنه فانه يجب
 في الحال معجلا لان هذا عقد معاوضة فيقتصر المساواة في الجانبين والمر
 اة عيئت حق الزوج فوجب ان يعين هو حقها بالتسليم وان كان موجلا
 فليس لها حق المطالبة الي اجله سوا كانت المرة قصيرة او طويلة
 بعد ان يكون معلومة وكذلك اذا كانت مجهولة جملة متقاربة
 كالحصاد والرياس وكوه فانه تجوز خلاف في البيع فان البيع هذا
 الاجل لا يجوز واما اذا كانت لجملة جملة المستتمه كحبوب
 الرخ والي ان يطر السما فان الاجل لا يثبت ويجب حالا فان النصفه
 معجل ونصفه موحل كما جرت العادة ولم يزد على ذلك فانه
 تجوز الاجل ويقع ذلك على وقوع الفرقة لما بالموت او بالطلاق
 وروي عن ابي يوسف ما تأكد هذا انه هو ان رجلا لو كفل امرأة
 عن زوجها نفقه كل شهر ذكر في كتاب النكاح انه يلزمه
 نفقه شهر واحد في الاستحسان وذكر عن ابي يوسف انه يلزمه
 نفقه كل شهر ياتي عليه مادام النكاح بينهما قائما فذكرها
 هنا وهذا كان يقضي الشيخ الامام ابو الحسن رحمه الله وقال بعضهم
 لا تجوز الاجل ويجب حالا لانه اجل مجهول جملة مستتمه مسله
 ثم المهر اذا كان معجلا كان لها ان تمنع نفسها منه حتى يعطيها

مهر

7

8

المهر ولو ان الزوج اذا دخلها مرة برضاها ثم ارادت ان تمنع نفسها
 بعد ذلك كان لها ذلك في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد
 ليس لها ذلك مسله ومن تزوج امرأة على صداق معلوم ثم زاده
 شي فان الزيادة جائزة اذا قبلت المرأة وقد ذكرنا هذا قالوا
 ومن تزوج امرأة على دراهم يعينها كان له ان يعطيها غيرها المهر
 لا يخلو اما ان يكون عينا او دينيا يعني بالعين العروس والحيا والكيل
 والوزن اذا كان باعيا لهما ويعني بالدين الدراهم والدنانير اما اذا
 كان المهر عينا فليس للزوج ان يدفع اليها غيرها لان الدراهم والدنانير
 ليس لا تتعينان لعقود المعاوضات وان عيئت الا اذا كان ثبرا او فضة
 او نفقة او ذهبا فانها يتعين للعقد اذا عيئت واذا ورد الطلاق
 قبل الدخول ففي كل موضع كان للزوج ان يعطيها غيره كان
 لها ان تعطيها مكان غير ما قبضت كالدرهم والدنانير والكيل
 والوزن اذا كان باعيا لهما لانها لا تتعين للعقد ولا تتعين
 للرد وكل ما لم يكن للزوج ان يعطيها غيره لم يكن لها ذلك ايضا
 مسله ولو ان المرأة اذا قبضت صداقها من زوجها فلا يخلو اما
 ان يكون المهر عينا او يكون دينيا ولا يخلو اما ان وهبت الكل
 او البعض قبل القبض او بعد القبض اما اذا كان المهر عينا فوهب
 الكل بعد القبض او قبل القبض او وهب النصف قبل القبض او بعد القبض
 ثم ورد الطلاق عليها قبل الدخول بها فان الزوج لا يرجع عليها شي واما
 اذا كان المهر دينيا فوهبت الكل قبل القبض فكذلك الجواب ولو قبضت
 الكل ثم وهبت الكل او وهبت البعض فان الزوج يرجع عليها بشي

لانها تعين بالعقد وان كان المهر دينيا كان للزوج ان يعطيها غيره

بنصف المقبوض ولو قبضت النصف ووهبت النصف في قول الحنفية
 لا يرجع عليها شيئا ان يكون الموهوب اقل من النصف فيرجع الي
 تمام النصف وفي قول ابو يوسف ومحمد يرجع بنصف المقبوض قال ذلك
 او اكثر قال ومن تزوج امرأة على حكمها او على حكمه كان كمن تزوج
 امرأة على غير صداق مسير فلها مهر مثلها ثم هذا لا تخلوا اما ان يتز
 وجها على حكمها او على حكمه او على حكم الاجنبي اما اذا تزوجها
 على حكمها فان حكمت بمهر المثل او باقل جاز وان حكمت بالاكثر
 يتوقف على رضاه ولو تزوجها على حكمه ان حكم بمهر المثل او باكثر
 جاز وان حكم باقل من ذلك يتوقف على رضاها وان تزوجها على حكم
 الاجنبي ان حكم بمهر المثل جاز وان حكم باكثر من مهر المثل يتوقف
 على رضا الزوج وان حكم بالاقل يتوقف على رضا المرأة وان طلقها قبل
 الدخول بها في هذا كله فلها المتعة مسئلة ولو تزوجها على الفدية
 في مهر وكرامتها او على الفدية وهم وان هدي اليها هدية فان اكرمها او
 اهدى اليها هدية فيها ونعمت وان لم يكرمها فلها مهر المثل الا
 ان يكون مهر مثلها اقل من الالف فانه لا ينقص عن الالف لان الزوج رضي
 بذلك وان طلقها قبل الدخول بها فلها نصف الالف وكذلك لو تزو
 جها على الف والقبض على الشك فان في قول ابو حنيفة تجب مهر المثل لا
 تجاوز عن الفين ولا ينقص عن الالف فان طلقها قبل الدخول بها فلها
 نصف الالف وكذلك لو تزوجها على هذا العبد الحبشي او على هذا العبد
 لا يضر جيب لها مهر المثل لا تجاوز عن قيمة ولا ينقص عن قيمة الحبشي
 وفي قول ابو يوسف ومحمد يلزمه الاقل في الاحوال كلها ولو طلقها قبل

الدخول بها يتنصف الاقل بالاجماع ولو تزوجها على الفدية هم ان لم يكن له امرأة
 وعلى الفين ان كانت له امرأة فالنشرط الاول جاز والنشرط الثاني فاسد
 في قول ابو حنيفة فان لم يكن له امرأة فلها الف وان كانت له امرأة
 فلها مهر المثل لا يزداد على الفين ولا ينقص عن الف ولكن مع هذا لو
 طلقها قبل الدخول بها فلها نصف المهر وهي نصف الالف وفي قول
 يوسف ومحمد الشرطان جميعا جازان فابهما ما وجد فلها ذلك قال
 ولا يجب على الرجل نفقة زوجته اذا كانت صغيرة لا تجتمع مثلها لان
 النفقة انما يجب بازالقيام عليها وهي اذا كانت صغيرة فليس يقيم
 عليها لانه لا يستمتع بها فصار كالناشئة والناشئة لا نفقة لها
 وان كانت تصلح للخدمة ولا يصلح للجماع اختلف مشايخنا فيه
 قال بعضهم يجب وقال بعضهم لا يجب ولو كان الزوج مريضا لا
 يقدر على الجماع او كان صغيرا فان النفقة تجب في ماله لان العجز
 حاصر قبله فصار كالنشوز والنشوز اذا كان من قبله لا يسقط
 النفقة والله اعلم **باب الوليمة** وعسر النساء قال الشيخ الامام
 رضي الله عنه قال ابو جعفر رحمة الله عليه ولا ينبغي التخلي عن اجا
 بة الدعوة دعوة العمة العمة لا بأس باجبتها دعوة العرس والحضان
 وخومها فاذا اجاب فقد فعل ما عليه اكل او لم ياكل فان لم ياكل
 فلا بأس ولا فضل ان ياكل ^{كان} اذ غدير صاير كي لا يودى الى الرئية و
 اذ خال الغضاصة لهم واما اذا كان صاير فان كان صوم فصر
 فلا تاكل له افطار وان كان تطوعا فلا يطر ايضا القول النبي صلى الله
 عليه وسلم ان اخو ما اخا وعلني امير الريا والشهوة الخفية

فقال عمر ما احسن ثناء علي ثوبك فقال كعب بالمبرمومين انها تشكوا
 اليك زوجها فقال وكيف ذلك فقال كعب اذا صام بالنهار وقام
 لليل فكيف يتفرغ لها فامر عمر رضي الله عنه بان يحكم بينهما
 فحكم كعب ليلة لها وثلاث ليل لزوجها الا ان ايا حبيفة رجع
 عن هذا وقال هذا ليس بشيء لانه لو تزوج اربعاً فطلب بالواجب منه يكون
 لكل واحدة ليلة من الاربع فلو جعلنا هذا حقاً لكل واحدة لا يتفرغ
 لاعماله واشغاله فلم يوقت في هذا وقتاً وانما يجعل لها ليلة من الليالي
 ليقدّر ما تحسن ذلك وان كانت المرأة امة فعلى قول ابي حنيفة الاول
 وهو قول الطحاوي ان يجعل لها ليلة من كل سبع ليل لانها ان تزوج
 عليها ثلثاً من الحر ابرو العتبيقت والحريبة والبكر واليتيم سوا
 ولو ان احد يهما وهبت القسم من صاحبتها جازولها ان ترجع عن
 ذلك من شئت لان هذا تبرع منها والانسان لا يجبر على التبرع
 مسئله ولو ان واحدة بذلة المال للزوج ليحعل لها من القسم اكثر فلا
 تحل للزوج ان يفعل ذلك ويرد ما اخذه لانه رشوة ورشوة حرام
 وكذلك لو بذل الزوج لواحدة منهم ما لا يجعل ثوبتها لصاحبتها
 او بذلت هي المال لصاحبتها لتترك الثوبتها لها فانه لا يجوز والمال
 يسترد لان ذلك كله رشوة قال ومن كانت له اربع نسوة كان
 له ان يسافر في بعضهن دون بعض لانه ان يسافر بغيرهن والافضل ان
 يفرع بينهما لطيبه انفسهن لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل
 ذلك ثم اذا قدم من السفر فطلبت الاخرى ان يسكن عندها مثلاً ما كان
 عند النبي سافر بها فليس لها ذلك لان مدت السفر مدة ضاربة الا

ترى ان له ان يسافر وحده دونهن قال وليس للزوج ان يعزل امه
 عن زوجته المحررة الا باذنها وان كانت الزوجة امة فالاذن الى
 مولاهما في قول ابي حنيفة ومحمد وفي قول ابي يوسف في رواية محمد
 عنه وروي عن ابي يوسف في رواية اخرى انه قال الاذن الى الامه ولو
 اراد ان يعزل عن امته كان له ذلك بغير رضاها قال ولا يجوز نكاح
 الامه على الحررة لا يجوز نكاح الحررة على الامه ولو تزوجها في
 عقدة واحدة جاز نكاح الحررة وبطل نكاح الامه ولو تزوج الا
 مة في عدة الحررة ان تزوجها في عدة طلاق رجعي فانه لا يجوز
 بالاتفاق وان كان في عدة من طلاق باين فكذا لا يجوز في قول
 ابي حنيفة وعندهما لا يجوز قال واذا وقع بين الزوجين الشقاق
 فله ان يطلقها على جعل الشقاق هو المخالفة قال الله تعالى وان خفتم
 شقاق بينهما فابعثوا حكماً من اهله وحكما من اهلها الآية ثم
 الاختلاف اذا وقع بين الزوجين فالسنة فيه ان تجتمع فيه اهل
 الرجل واهل المرأة ليصلح بينهما لقول الله تعالى والصلح خير فان لم
 تجتمعا على الصلح فليس الى الحكمين التفريق بينهما فان طلقها الزوج
 جاز وان خلعهما جاز ايضا فان كان الشئ من قبل الزوج فلا حل
 له ان ياخذ شيئاً ولكنه ان يفعل ذلك لا يجبر على ردّه وان كان
 الشئ من قبلها فلا بأس بان يلخذ منها مقدار ما ساق اليها من
 المهر واما اخذ الزيادة على ذلك فانه يكره في رواية كتاب
 الطلاق في الجامع الصغير انه يجوز الزيادة وليس في الحقيقة اختلا
 فانه لا يجوز في الحكم ولا في غيره والخلع تطليقة باينة ولا

يصلح الخلع والطلاق بالمال الا بالقول ويقصر ذلك على المجلس
 فان قامت قبل القبول او اعزمت عن المجلس فانه لا يصح الخلع ويعتبر
 في ذلك مجلسها لا مجلس الزوج حتى انه لو قام الزوج وذهب ثم قبلت
 المرأة في ذلك المجلس وقع الطلاق ثم الخلع من جانب الزوج تعليق
 الطلاق بالشرط كاليمين تجوز تعليقها بالخطر ويتوقف على ماورا
 المجلس ومن جانب المرأة مبادلة فلا تجوز تعليقه بالخطر ولا يتوقف
 على ماورا المجلس بانه ان الرجل اذا قال طلقت امرأتي على الف درهم
 او قال خالعتك على الف درهم والمرأة غايبت فانه يتوقف على
 قبولها في مجلس علمها ومثله لو كانت المرأة قالت هذا الزوج
 غائب فانه لا يصح حتى انه لو بلغ للزوج ذلك فاجاز فانه لا تجوز
 ولو قال زوج اذا جاعد فقد خلعتك على الف درهم او طلقتك
 على الف درهم فانه يصح ولو قالت المرأة مثله هذا فانه لا يصح
 قال ابو قال خالعتك على الف درهم فقبل ان تقبل المرأة رجوع عن ذلك
 فانه لا يصح لانه يمين والرجوع عن اليمين لا يصح ومثله لو
 لو قالت المرأة اخلعت منك على الف درهم ثم رجعت عنه قبل
 قبول الزوج فانه يصح رجوعها ثم الخلع اذا كان بالمهر فانه يصح
 فان كان غير مقبوض سقط عن الزوج وان كان مقبوضا فانها
 ترد وان كان الخلع على ما غير المهر فان كان بلفظ الخلع فانه
 يلزمها ذلك الما وبسبب الزوج من كل حق وجب لها بالنكاح
 كالمهر والنفقة الماضية وكذلك لو كان هذا بلفظ المبادلة
 رات وهذا قول الجنيبة وفي قول محمد لا يكون ابرة سوا كان

في ذلك مجلسها لا مجلس الزوج حتى انه لو قام الزوج وذهب ثم قبلت المرأة في ذلك المجلس وقع الطلاق ثم الخلع من جانب الزوج تعليق الطلاق بالشرط كاليمين تجوز تعليقها بالخطر ويتوقف على ماورا المجلس ومن جانب المرأة مبادلة فلا تجوز تعليقه بالخطر ولا يتوقف على ماورا المجلس بانه ان الرجل اذا قال طلقت امرأتي على الف درهم او قال خالعتك على الف درهم والمرأة غايبت فانه يتوقف على قبولها في مجلس علمها ومثله لو كانت المرأة قالت هذا الزوج غائب فانه لا يصح حتى انه لو بلغ للزوج ذلك فاجاز فانه لا تجوز ولو قال زوج اذا جاعد فقد خلعتك على الف درهم او طلقتك على الف درهم فانه يصح ولو قالت المرأة مثله هذا فانه لا يصح قال ابو قال خالعتك على الف درهم فقبل ان تقبل المرأة رجوع عن ذلك فانه لا يصح لانه يمين والرجوع عن اليمين لا يصح ومثله لو لو قالت المرأة اخلعت منك على الف درهم ثم رجعت عنه قبل قبول الزوج فانه يصح رجوعها ثم الخلع اذا كان بالمهر فانه يصح فان كان غير مقبوض سقط عن الزوج وان كان مقبوضا فانها ترد وان كان الخلع على ما غير المهر فان كان بلفظ الخلع فانه يلزمها ذلك الما وبسبب الزوج من كل حق وجب لها بالنكاح كالمهر والنفقة الماضية وكذلك لو كان هذا بلفظ المبادلة رات وهذا قول الجنيبة وفي قول محمد لا يكون ابرة سوا كان

فانه لا يصح لانه يمين والرجوع عن اليمين لا يصح ومثله لو لو قالت المرأة اخلعت منك على الف درهم ثم رجعت عنه قبل قبول الزوج فانه يصح رجوعها ثم الخلع اذا كان بالمهر فانه يصح فان كان غير مقبوض سقط عن الزوج وان كان مقبوضا فانها ترد وان كان الخلع على ما غير المهر فان كان بلفظ الخلع فانه يلزمها ذلك الما وبسبب الزوج من كل حق وجب لها بالنكاح كالمهر والنفقة الماضية وكذلك لو كان هذا بلفظ المبادلة رات وهذا قول الجنيبة وفي قول محمد لا يكون ابرة سوا كان

بلفظ الخلع او بلفظ المبادلة وفي قول يوسف ان كان بلفظ الخلع
 فهو كما قال محمد وان كان بلفظ المبادلة فهو كما قال ابو حنيفة
 ولو خالعتها على نفقة العدة فانه يصح ولا يجب النفقة بخلافها
 لو ابرأت الزوج عن النفقة ان كانت النفقة ماضية جاز الا برأه
 اما في المستقبل فلا يصح الا برأه والفرق بينهما ان في نفقة النكاح ابرة
 قبل وجوبها لانهما يجب يوما فبومًا واما ما هنا ابرة عند وجوبها
 لانهما يجب بهذا العقد واما السكنى فلا يصح الا برأه عنها لا بها
 حق الله تعالى والله اعلم **كتاب الطلاق** قال الشيخ الا
 هام رحمه الله عليه قال ابو جعفر رضي الله عنه
 طلاق المكره لا ركن كطلاق من سواه ممن ليس بمكره واصله الحد
 يث وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ثلث حديث من
 جد وهزل من جد النكاح والطلاق والعناق وروي في حديث اخر
 لا قبلولة في الطلاق وروي عن عمر رضي الله عنه انه قال اربع مقولات
 مبهمات ليس فيهن ردي في النكاح والطلاق والعناق والنذور
 في بعضها الايمان والا صل ان الطلاق انما يقع بوجود لفظه الاتباع
 من مخاطب في ملكه اذا طلق المكلف المخاطب امراته وقع الطلاق
 كالبالغ العاقل ولو ان الصبي او المجنون اذا طلق امراته لا يقع الطلاق
 وكذلك المغيب عليه والمبرس ومدهوش والنائم والمعتوه والار
 يشرب الدوا مثل البني وخوة فتغير عقله اذا طلق واحد من هؤلاء
 لا امراته لا يقع الطلاق ولو ان السكران طلق امراته يقع الطلاق عند
 عامة العلماء بخلاف ارتداده فان ارتداده لا يكون ارتدادا وروي عن

في حديث اخر لا قبلولة في الطلاق وروي عن عمر رضي الله عنه انه قال اربع مقولات مبهمات ليس فيهن ردي في النكاح والطلاق والعناق والنذور في بعضها الايمان والا صل ان الطلاق انما يقع بوجود لفظه الاتباع من مخاطب في ملكه اذا طلق المكلف المخاطب امراته وقع الطلاق كالبالغ العاقل ولو ان الصبي او المجنون اذا طلق امراته لا يقع الطلاق وكذلك المغيب عليه والمبرس ومدهوش والنائم والمعتوه والار يشرب الدوا مثل البني وخوة فتغير عقله اذا طلق واحد من هؤلاء لا امراته لا يقع الطلاق ولو ان السكران طلق امراته يقع الطلاق عند عامة العلماء بخلاف ارتداده فان ارتداده لا يكون ارتدادا وروي عن

حاملا يقع عليها تطليقة حالما تلفظ به مسسلة ولو طلق امرئ
 واحدة في طهر لا جماع فيه ثم راجعها ^{الوقت} قبل فواراد ان يطلقها
 في ذلك كان له ذلك في قول ابي حنيفة وزفر وفي قول ابي يوسف ليس له
 ان يطلقها للسنة في ذلك الطهر وفي قول محمد مضطرب ذكر الطحاوي
 قوله مع ابي حنيفة وذكر الفقيه ابو ليث في مختلفه مع قول ابي يوسف
 وعذ لك الا خلا واذا راجعها بالقبلة وبالمس عن شهوة او بالنظر
 الى فرجها للشهوة ولو راجعها بالاجماع ليس له ذلك بالاجماع
 لان هذا طهر فيه جماع وليس له ان يطلقها في طهر جامعها فيه با
 الاتفاق ولو راجعها بالاجماع واعلفها فله ان يطلقها اخرى في قول
 ابي حنيفة ومحمد وزفر وفي قول ابي يوسف لا يطلقها حتى يمضي شهر
 من التطليقة الا في ذكرها الكرخي في مختصره وعذ لك قال ايضا
 اذا طلقها وهي ممن حيض ثم استت فله ان يطلقها اخرى حين استت
 في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف لا يطلقها حتى يمضي شهر
 ولم يذكر قول محمد مسسلة ولو طلقها في حالة الحيض وهي مدخول
 بها ثم راجعها ثم اراد ان يطلقها في الطهر الذي عقب هذا الحيض له
 ذلك في قول ابي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ليس له ذلك وقول محمد
 مضطرب كما ذكرنا ولو قال لامرأته وهو اخذ بيدها للشهوة انت
 طالق ثلثا قال ابو حنيفة يقع عليها ثلث للسنة تباعا لانه بالمس
 صار مرجعها اليها فوقع آخر السنة وعذ لك الثالثة وفي قول
 ابي يوسف يقع عليها واحدة للسنة والطلاق الباقيان انما
 يقعان في طهر الباقيين وقول محمد مضطرب علمي ما ذكرنا هذا
 كله

السنة

كله اذا كان الزوج حاضرا مسسلة واما اذا كان غائبا فارد ان يطلقها
 للسنة واحدة فانه يكتب اليها اذا جاء كتابي هذا ثم حضت
 ثم طهرت فانت طالق فان اراد ان يطلقها ثلثا للسنة يكتب اليها
 اذا جاء كتابي هذا ثم حضت ثم طهرت فانت طالق ثم اذا
 حضت وطهرت فانت طالق ثم اذا حضت وطهرت فانت طالق
 وقال محمد في الرقاب يكتب اليها اذا جاء كتابي هذا و
 علمت ما فيه ثم حضت وطهرت فانت طالق وتلك الرواية ا
 احوط مسسلة والجمع بين التطبيقين والثلث بدعت سواك
 نت المرأة مدخولا بها او غير مدخول بها والمرأة ممن حيض
 او ممن لا حيض وكذا لو طلقها مع بالتطبيقين وثلثا على التقا
 ربيع في طهر واحد والابقاع في طهر قد جامعها فيه مكروه اذا
 كانت المرأة منذ فالت الاقرا وان كانت المرأة ممن لا حيض من صغير
 او كبير فانه يطلقها في اي وقت شاء في قول اصحابنا الثلثة وفي قول
 زفر لا يطلقها حتى يمضي شهر بعد ما جامعها مسسلة والطلاق
 في حالة الحيض مكروه للمدخول بها وبومر بان يراجعها ولا خير
 عليه وفي غير المدخول بها لا بكرة والامة اذا اعتقت فلا با
 سريان تختار نفسها وهي حايض وعذ لك صغيرة اذا دركت
 وعذ لك اذا مضى اجل العيز وهي حايض ذكر هذه القصول في
 العيون والخلع في حالة الطهر غير مكروه بالاجماع والطلاق
 البائن فيه روايتان في رواية كتاب الطلاق بكرة له ذلك وفي
 رواية الزيادات لا بكرة له ذلك لانه شبهة بالخلع هذا اذا كانت
 حارة

9

9

المرأة حرة مسئلة فاما حرم الامة فهو علي هذا التفصيل في الفصول كلها
 الا انه طلاق الامة تطبيقان وعدتها حيتان اذا كانت من ذوات
 الاقرباء وان كانت من ذوات الاشهر فعدتها شهر ونصف مسئلة
 واذا طلق الرجل امراته طلاقا رجعيًا فله ان يراجعها مادامت في
 العدة والرجعة علي ضربين سني ويدعي فالسني هو ان يرجعها
 بالقول ويشهد علي رجعتها ويعلمها ذلك ولو راجعها بالقول
 ولم يشهد او اشهد ولكن لم يعلمها كان مخالفا للسنة ولو لم
 اجمعها بالفعل كما اذا اجمعها او مسها الشهوة او قبلها الشهوة
 او نظر الي فرجها الشهوة صار مراجعها عندنا وبكره له ذلك
 وعند الشافعي لا يصير به مراجعها ولو نظر الي سائر اعضائها الشهوة
 لا يصير به مراجعها مسئلة ثم الطلاق ثلاثة مرسلا ومضاوا الي وقت
 ومعلق بالشرط فالمرسل يقع من ساعته سواء كان شيا او رجعا
 والمضاوا الي وقت كما اذا قال عذا او در اس الشهر او بوجوه الجمعة
 وما شاكلها لا يقع الا بوجود الوقت والمعلق بالشرط هو ان
 يقول ان دخلت الدار فانت طالق او ان كلمت فلانا لا يقع لابي
 جود الشرط ثم الطلاق لا يصح الا في الملك او مضاف الي الملك او
 في علفت من غلايو الملك وهي العدة حتي اذا طلق اجنبيت ثم تن
 وجها لا يقع ذلك ولو قال ان تزوجتك فانت طالق فتن وجها يقع
 ولو طلق امراته بعد الدخول بها طلقها ثانيا يقع ما كل من في
 القدر ولو كانت معتدة عن التفرق لعدم الكفاة او خیار البلوغ
 لا يقع عليها طلاق وان كانت في العدة والله اعلم **باب صريح الطلاق**

قال

قال الشيخ الامام رحمه الله عليه قال ابو جعفر رضي الله عنه وفي
 المطلق لزوجته بعد دخوله بها ان لم يمسها ولا يمسها ولا
 يجبر عليه كما يجبر المطلق لها قبل الدخول بها ولم يمسها صراحة
 المتعة مسخية لكل مطلقة فلا فضل للزوج ان يمسها شيئا وذلك
 علي قدر حال الرجل سواء دخل بها او لم يدخل بها سري والعقد
 المهر او لم يسم لقول الله تعالى متاعا بالمعروف وحققا على
 المحسنين ولا يجب المتعة الا في فصول واحد وهو ان يطلق
 امراته قبل الدخول بها ولم يسم لها مهر او مهر مقدرة
 بثلاثة اثنان درع وخمار وملحفة وانما يعتبر ذلك علي قدر
 حالها في اليسار والاعسار كما ان المهر المثل يعتبر حالها
 قال بعضهم يعتبر علي قدر حال يسار الزوج واعساره والقول
 الاول اصح قال ومن قال لزوجته وقد دخل بها انت طالق او
 انت واحدة واراد به الطلاق او اعتدي او استبري رحمه
 واراد به الطلاق فهو تطليقة يملك رجعتها مسئلة **الحرمة**
 علي ثلاث درجات منها ما يقع الحرمة بينهما موقفة
 من غير الطلاق كحرمة الحيز موقفة الي وقت الطهر وحر
 مة الظهار موقفة الي وقت التكفير ومنها حرمة مؤبدة كحر
 مة المصاهرة وحرمة الرضاع وحرمة الفرقة اللعان علي
 قول ابي يوسف وعلي قول ابي حنيفة ومحمد اذا كذب
 نفسه فهو خاطب من الخطاب ومنها حرمة الطلاق وهي علي
 جتين قوله وضعيفة فالقوية هي التي لا يرتفع الا بزواج خيل

وجواضا

ويحدد يد كالطلقة ثلثا والضعيفة هي التي ترفع بعقد جد
 يد دون زوج حديد كما اذا طلقها واحد ابائا او طلقها قبل الد
 حول او بعد الدخول وانقضت عدتها والطلاق على ضربين رجعي
 وبائن فالرجعي انما يقع باربعة الفاظ بصرح لفظ الطلاق وهو قوله
 انت طالق وما استوف منها زفوله انت واحدة واعتدي واستبري
 رحمك وهذه الاربعة يقع رجعا الا ان حكمها مختلف ففي قوله
 انت طالق لا يحتاج الى النية ولا يقع اكثر من واحدة وان نوى
 اكثر من ذلك في ظاهر الرواية وروي عن ابي حنيفة انه قال اذا
 نوى اكثر من ثلثا فثلث به قال الشافعي ولو قال انت طالق
 الطلاق او طالق طلاقا ان نوى واحدة او اثنتين او لم يكن له نية
 فواحدة وان نوى ثلثا فثلث ولو نوى اثنتين على التقسيم وهوان
 بقوا عتبت بطالق واحدة وبالطلاق او طلاقا اخرى فيصدق ويكره
 اثنتين لو قال انت واحدة او اعتدي او استبري رحمك لا تقع
 الطلاق الا بالنية لانه مكن في اللفظ فاذا نوى الطلاق يقع واحدة ر
 جعية فاذا نوى اثنتين او ثلثا وقعت واحدة لا غير ويجوز رجعا
 واما البائن فانما يقع بغير هذه الالفاظ الاربعة وذلك الالفاظ
 على درجاة منها كتابات الطلاق ومنها مدلولات الطلاق فاما الا
 لفاظ الكنايات هي ثمانية قوله على حرام او باين او بنة او خلة
 او برة او امرأ بيدك او اختاري او اعتدي واستبري رحمك
 في معنى قوله له اعتدي والاحوال التي تكلم فيها ثلثة احوال مذاكرة
 الطلاق وحالة الرضا وحالة الغضب اما اذا تكلم بهذه الالفاظ

الثمانية في حال مذاكرة الطلاق وقال لما رده الطلاق فانه لا يصدق
 في الكل ولم تكلم بها في حالة الرضا فانه يستلزم نية فان نوى الطلاق
 يقع وان لم ينو لا يقع ويصدق في الكل انه لم ينو ولم تكلم بها في
 حالة الغضب ففي خمسة الفاظ يصدق اذا قال لما رده الطلاق
 وهو قوله انت طالق على حرام او باين او بنة او خلة او برة
 ولا يصدق في الالفاظ الثلاثة وهو قوله امرأ بيدك واختاري
 استبري رحمك في من قوله اعتدي **مسألة** في هذه الالفاظ
 كلها انما يقع الطلاق بقول الزوج رضيت او سخطت الا في
 قوله اختاري وامرأ بيدك فلا يقع الطلاق الا باختيارها نفسها
 في هذه الالفاظ اذا نوى واحدة او نوى الطلاق دون العدد كانت
 واحدة بينة الا في قوله اعتدي واستبري رحمك ولو نوى ثلثا
 كان ثلثا ولو نوى اثنتين كان واحدة عند اصحابنا الثلثة وفي قول
 زفر اذا نوى اثنتين كان اثنتين الا في قوله اعتدي واستبري رحمك
 وانت واحدة فانه اذا نوى الثلث لا يكون ثلثا واذا وقع الطلاق
 به يقع رجعا الا في قوله اختاري ونوى الثلث فانه لا يكون ثلثا
 بخلاف قوله امرأ بيدك **مسألة** واما مدلولات الطلاق فهو مثل
 قوله اذهبي وقضي واستبري وتقنعي وخمري والحقي باهلك
 وحبلك علي غاربك ولا سبيل لي عليك ولا نكاح بيني وبينك و
 لا ملك لي عليك وخليت سبيلك وما شاكلها فانه اذا نوى الطلاق
 وهذه الالفاظ وقع الطلاق بايها وان نوى الثلث فثلث و
 ان نوى اثنتين يكون واحدة على الاختلاف وان قال لما رده الطلاق

اولم تحصره النية فانه لا يكون طلاقا سوا كانت الحالة حالة الرضا
او حالة مذكرة الطلاق او حالة الغضب هذا في ظاهر الرواية وروي
الطحاوي عن ابي يوسف انه قال قوله خليت سبيلك او لا ملك لي عليك
او لا سبيل لي عليك بمنزلة التلث التي يقع بها الطلاق يعني ثنائيه
امر كهيبتك واختاري واعتدي وروي عن ابي يوسف ايضا انه قال
اذا قال قد فارقتك او خلعتك بمنزلة ايضا **مسألة** ومنها الفاظ
لا يقع الطلاق بها وان نوى الطلاق كما اذا قال يارك الله فيك او اظهرني او
اسقين فانه لا يقع بها الطلاق ولو قال اذهبي وكلي او قال اذهبي
بغير هذا الثوب ونوى الطلاق ذكر الاختلاف بين ابي يوسف و
زفر في قول ابي يوسف لا يكون طلاقا وفي قول زفر يكون طلاقا
كرها في اختلافهما يربون فروا لو قال لها انت علي حرام ونوى
به الطلاق فالقول فيه علم ما ذكرنا ولو نوى به البين او لم يكن له
نية فانه يكون ايلة وان نوى به الكذب فهو كذب في ظاهر
الرواية ولا يكون ايلة وذكر الطحاوي في الكرخي في مختصرهما
انه لا قصد في ابطال الابلا في القضا واما فيما بينه وبين الله تعالى
بصدف قال ومن طلق زوجته ثلثا في كلمة واحدة وقد دخل بها
اولم يدخل بها لزمه ذلك وحرمت عليه المطلقه ثلثا لا لخل
وجها بنكاح ولا لملك بمنزلة تزوج بزوج اخر ولا دخل بها
الزوج الثاني سوا كان الزوج الثاني بالغ او غير بالغ مجنون كان او
غير مجنون اذا كان جامع مثله فاذا التقي الختان وغاية الحشفة
ثم بان من زوجها الثاني وانقضت عدتها حلت لزوجها الاول

وان دخل بها الزوج الثاني او مات عنها لخل لزوجها الاول لان الخلوة
والموت اعطيا لها حكم الدخول في حق الحجاب المهر والعدة لا غير
لو وطئها الزوج الثاني وهو حايض او نفسا او هي حايضة او هو صابرا
فانها لخل لزوجها الاول وان كان الزوج الثاني عاصيا او فعله مساه
ولو تزوجها الثاني فخل فاسد او دخل بها اولم يدخل بها فانها لخل
لزوجها الاول ولو كان الزوج الثاني حيا فانها لخل لزوجها الاول
اذا كان مثله جامع مثلها ولو كان مجنونا فانها لخل لزوجها
الاول لان المجهوب **مسألة** جامع بالملامسة ولا لخل له على الاول الا
بالاباح من الثاني في الفرج خاصة من تجاوز الختان والآن
اليسر بشرط وان حبلى المرأة من المجهوب وولدت حلت لاول
وكانت محصنة ايضا وهو قول ابي يوسف وفي قول زفر لا لخل لاول
علا يصير محصنة وهو قول الحسن بن زياد ذكرها الكرخي
في مختصره ولو تزوجها ومن نيته التخليل لم يشترط اذا
فانه لا لخل لاول بهذا ولا يكره ذلك وليست النية بشرط
ولو بشرط التخليل في النكاح الثاني فانه يكره للثاني ان تزوجها
بهذا الشرط ويكره للزوج الاول ان يتزوجها ايضا ولما في جواز
النكاح فقد اختلفوا فيه على ثلثة اقوال في قول ابي حنيفة
وزفر تجوز النكاح واخل للزوج الاول ايضا وفي قول ابي يوسف
النكاح الثاني باطل ولا لخل لزوجها الاول وفي قولهما النكاح
مصحح ولا لخل لزوجها الاول قال **مسألة** من خيرا امرأته او جعل امرها
بدها كان لها الخيار ما دامت في مجلسها وان مكثت يوما لم

نعم وناخذ في عمداً اختياراً بخيرة لها الخيار ما دامت في مجلس المحل
 العلم فاذا قامت عن مجلسها قبل ان يختار نفسها صارت معوضة و
 الاعراض يقطع حكم المجلس في باب الخيار خلا وسجدة التلاوة
 اذا قرأها وهو قاعد ثم قام وقرأها في تلك المكان يكتفه سجدة
 واحدة لان المجلس واحد وانما يبطل خيارها بالاعراض عنهم وفي
 باب السجدة بالاعراض لا يختلف المجلس ولو اشتغلت بعمل اخر علم
 انه قطع لما كان قبله بطل الخيار ويكون ذلك اعراضاً كما اذا دعت
 بطعام لتأكل منه او اشتغلت بالنوم او امتشطت او اغتسلت
 او اختضبت او جامعها زوجها او خاطبت رجلاً بالبيع والشرا
 فهذا كله اعراض يبطل خيارها ولو اكلت طعاماً يسيراً او شربت
 شيئاً قليلاً او ثامت قاعدة او لبست ثياباً من غير ان تقوم
 او فعلت فعلاً قليلاً مما يعلم ان ذلك ليس باعراض غائبة لا
 يبطل خيارها ولو قالت ادع لي شهوداً اشهدهم على اختيار
 نفسي وقالت ادع لي استنيزه على ذلك فهي على خيارها
 ولو كانت قائمة فأتت أو عمتدت فهي على خيارها وان
 كانت قاعدة فأتت أو عمتدت فهي على خيارها ولو اضطجعت في
 قول زفر يبطل خيارها وعن أبي يوسف رواه ابن روي الحسن
 بن زياد عن أبي يوسف مثل قول زفر ولو كانت راحبة وهي
 واقفة او سائرة فسارت بعد الخيار يبطل خيارها ولو كانت
 سائرة فواقفت فهي على خيارها وكذلك حكم الحمل على هذا
 ولو كانت في السفينة فسارت لا تبطل خيارها وكل ما لا يبطل

انه قال لا يبطل خيارها وروي الحسن بن زياد عن أبي يوسف مثل قول زفر

فلا ولو كانت قائمة فرجبت او شرعت في الصلوة فرضاً كان
 او نقلاً يبطل خيارها ولو خبرها وهي في الصلوة فآتمنها ان كانت
 في صلوة الفرض او في الوتر لا يبطل خيارها ولو كانت في صلوة
 التطوع ان سلمت على راس الركعتين فهي على خيارها وان اتمت
 الأربع يبطل خيارها ولو قالت اخترت نفسي لزوجي او قالت اخترت
 نفسي لزوجي وقع الطلاق ولو قالت زوجي لا يلغي نفسه او قال لخذت
 زوجي ونفسي لا يقع شيء وخرج الامر من يدها ولو قالت انا الخا
 ر نفسي القياس ان لا يقع وفي الاستحسان يقع مسئلة ولو قال اطلق
 نفسي فقالت انا اطلق نفسي لا يقع قيل نعم واستحساناً مسئلة
 ولو قال لها اختاري فقالت اخترت لا يقع مثري ما لم يكن النفس مد
 عورة في احد الجانبين او يكون في كلام الزوج كناية عن
 تطبيقه او عن اختياره او يكون ذلك في كلامها ولو قال لها
 اختاري فقالت اخترت نفسي او ابنت نفسي او حرمت نفسي او
 طلقت نفسي كان جواباً ويقع به الطلاق بآبائها ولو قال لها اطلق نفسي
 فقالت طلقت نفسي او ابنت نفسي او حرمت نفسي كان جواباً أيضاً
 لتقويض الزوج ويقع الطلاق رجعياً ولو قالت اخترت نفسي فلا
 يكون جواباً وكذلك في هذا في الامر بالبدل الا ان الفرق بينهما انه اذا قال
 امرى بعدد كينوي ثلثاً فطلقت نفسها ثلثاً او قالت طلقت نفسي
 او اخترت نفسي تقع ثلث طلاقات ولو قال لها اختاري نفسي
 ونوي الثلث فطلقت المرأة نفسها ثلثاً او واحدة فهي واحدة
 باينة ولا يكون ثلثاً ولو قال لها اطلق نفسي ثلثاً او نوي الثلث

فطلقت المرأة نفسها ثلثا يقع ثلثا ولو طلقت نفسها واحدة فمروا
 حدة بالاتفاق ولو قال الزوج طلق نفسك واحدة واراد به الواحد
 ه فطلقت ثلثا في قول ابي حنيفة لا يقع شيء وفي قول ابو يوسف ومحمد
 يقع واحدة ولو كان الخيار موقتا كما اذا قال لها اختاري نفسك اليوم
 او هذا الشهر فلها الخيار ما دام الوقت باقيا سواء عرضت عن المجلس
 او اشتغلت بشيء اخر او لم تعرض فهو سواء ويعوز لها الخيار في ذلك
 الوقت الموقت فان قال اختاري اليوم او قال امرك بيدك اليوم
 او قال هذا الشهر فلها الخيار فيما بقي من اليوم والشهر ولا يرد على
 ذلك ولو قال يوما فمعه ومن ساعة تكلم الى مثلها من القدر ولو قال
 شهر فمعه من الساعة التي تكلم التي فيها الى ان يستكمل ثلثين يوما
 والخيار اذا كان موقتا يبطل بمضي الوقت سواء علمت او لم تعلم بخلاف
 ما اذا كان الخيار غير موقته ولو علق الخيار بالطلاق بالشرط فقال
 اذا قدم قلان فامرك بيدك او قال فاختراري او علقه بغير ذلك
 من الشرط فاد اوجد الشرط فلها الخيار وفي مجلس العلم فماله ان يعلم لا يكون
 لها الخيار كما اذا كان غير موقته قال ومن قال لامرأته طلق نفسك
 ان شئت او لم يقل ان شئت فانه يقتصر على المجلس الاصل في هذا ان
 كلما كان تفويضا فانه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع والنهي
 عنه فاذا عرفنا هذا فنقول اذا قال لامرأته اختاري نفسك او قال
 لها طلق نفسك سواء قال ان شئت او لم يقل كان لها ان تطلق نفسها
 في ذلك المجلس وبالاعراض يخرج الامر من يدها وليس للزوج ان يعرض
 لها ويمنعها عن ذلك ولو قال لاخر طلق امرأتي ان قرينه بالمشية فلها الخيار

ولو كان ثلثا فانه لا يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع عنه والنفقة

في ذلك المجلس وبالاعراض يخرج الامر من يدها وليس للزوج ان يعرض لها ويمنعها عن ذلك ولو قال لاخر طلق امرأتي ان قرينه بالمشية فلها الخيار

ما ذكرنا وان لم يقرنه بالمشية كان ذلك توكيلا ولا يقتصر عن
 عن المجلس ويملك العزل والنهي عنه ولو قال امرأته طلقك
 فان ذلك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع والنهي عنه ولو قال
 لامرأته طلق نفسك وصاحبتك وكانت له امرأتان كان لها ان يطلق
 نفسها في المجلس لاغير ولو ان يطلق صاحبتها في المجلس وعبر المجلس
 فعلا في هذا تفويضا في حقها وتوكيلا في حق صاحبتها مسئلة
 ولو قال لرجلين طلقا امرأتي ان شئتما او امرأتي في
 يدكما فليس لاحدهما التفرد بالطلاق ما لم يجتمعا عليه ولو قال
 طلقا امرأتي ولم يقرنه بالمشية كان لاحدهما ان يطلق قال ومن
 قال لامرأته انت طالق وطالق ولم يعلق بالشرط
 فان كانت المرأة مدخولا بها يقع ثلث تطليقات وان كانت غير
 مدخولا بها بانت بتطليقة واحدة وكذلك لو قال لها فطالق
 فطالق فطالق او قال لها طالق ثم طالق ثم طالق او قال طالق طالق
 طالق ولو علقه بالشرط فلا تخلوا اما ان يكون الشرط مقدما
 او موقرا او خلل الشرط بينهما ذكره بكلمة الواو او الفاء
 او لم او ذكره بغير هذه الصلوات اما اذا كان الشرط مقدما
 فقال لها ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق او قال بالفاو
 المرأة مدخولا بها فدخلت الدار بانت بتطليقة واحدة في قول
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقع ثلث ولو كانت المرأة
 مدخولا بها بانت بثلثة بالاجماع الا ان علي بن ابي حنيفة يبيع
 بعضها بعضا في الوقوع وهما قالان يقع ثلث جملة ولو اخر الشرط

فقال انت طالق و طالق و طالق ان دخلت الدار او ذكره بالفاسو
 كانت المرأة مدخولا بها او غير مدخول بها فمالم يدخل الدار لا يقع واذا
 دخلت الدار بانث بثلث بالاجماع واما اذا ذكرها بغير الصلة وكان
 الشرط مقدما كما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق طالق و طالق و كان المرأة
 غير مدخول بها فاللفظ لا يورثه بالشرط والثاني ينزل من ساعته و
 الثالث لغو ثم اذا تزوجها ودخلت الدار نزل المعلق بها ولو دخلت بعد
 البينونة قبل التزوج حنت ولا يقع الطلاق ولو كانت مدخولا بها فال
 الاول يتعلق بالشرط والثاني والثالث ينزلان في الحال ولو اخر الشرط فقال
 انت طالق طالق و طالق ان دخلت الدار ان كان غير مدخول بها فالاول ينزل
 للحال ولغا الثاني والثالث ولو كانت مدخولا بها نزل الاول والثاني
 للحال وتعلق الثالث بالشرط ولو كان بلفظ ثم فالجواب فيه كالجواب
 في الفصل الذي لا و اوفيه ولا فافيه لان كلمة ثم لا تصلح عند الحنفية
 وقال ابو يوسف ومحمد كلمة ثم تفصل كلمة بعد فان كان الشرط
 مقدما كما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق فان
 كانت غير مدخول بها فالاول يتعلق بالشرط والثاني ينزل للحال والثالث
 لغو في قول ابي حنيفة كما اذا لم يكن ذكر الوأو ولا الفا
 وقال ابو يوسف ومحمد لا يقع الطلاق ما لم يدخل الدار فاذا دخلت
 الدار فان لم يكن مدخول بها يقع واحدة او بعد ما واحدة كما قال
 ابو حنيفة في كلمة الواو لا غير والآخر الشرط قال ابو حنيفة ان
 كانت غير مدخول بها فالاول والثاني ينزلان للحال ولغا الثاني
 ان كانت مدخولا بها فالاول والثاني ينزلان وتعلق الثالث بالشرط

فان كان مدخولا بها يقع ثلثا بان كان اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة

الحال

وقال ابو يوسف ومحمد لا يقع ما لم يدخل الدار فاذا دخلت يقع الثلث
 مدخولا بها او غير مدخول بها ولو دخل الشرط فقالت انت طالق
 ان دخلت الدار انت طالق ان دخلت او قدم الشرط على هذا
 لم يدخل لا يقع فمالم يدخل لا يقع فاذا دخلت وقع الثلث بالاجماع
 والطحاوي جعلها هنا كلمة الفاعل كلمة الواو على ما ذكرنا وذكر
 الفقيه ابو الليث سمرقندي في مختلفه وجعل كلمة بعد فقال
 اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق فطالو فطالو ان كان مدخولا
 بها وقع ثلثا متتابعة وان كان غير مدخول بها وقعت واحدة
 بالاجماع قال ومن قال لامرأته وهي غير مدخول بها انت طالق و
 حدة بعد ما واحدة فكانت طالقا واحدة اعلم بان كلمة قبل
 صفة التقدم وكلمة بعد صفة التأخر وكلمة مع كلمة
 صحبة وقران فمتر او وقع الطلاق و قدم اخرى فلا يصح تقديمه
 ويقع تطبيقان معا ومتر او وقع تطليقة واخر اخرى يقع وا
 حدة ان كانت غير مدخول بها ومتر ذكر اسمين واخر بينهما
 حرف الصلة ان الحق الها باخرة فهو صفة المذكور اجزا
 وان لم يكن بحق الها في اخره فهو صفة المذكور اولا ثم ان
 كان ذلك من صفة التقديم يقدم وان كان من صفة التأخر
 يؤخر فالمسائل خرج على هذا اذا قال الرجل لامرأته انت طالق
 واحدة قبلها واحدة يقع بتطبيقان لانه اوقع الواحدة واخر
 ان قبل الواحدة واحدة اخرى فابقاعه صحيح واستاده الي ما قبله
 باطل ولو قال قبل واحدة يقع واحدة لانه اوقع واحدة واخر

ان الواحدة قبل الواحدة فبانت بهذه ولا يقع واحدة اخرى ولو قال
 انت طالق واحدة بعد ما واحدة يقع واحدة لانه اوقع واحدة واخر
 ان بعد ما اخرى وقد بانت بهذه فلا يقع اخرى ولو قال بعد واحدة
 يقع تطليقتان وان كانت المرأة مدخولا بها يقع تطليقتان في
 نفصوا كلهما ولو قال انت طالق واحدة مع واحدة او معها او
 واحدة يقع تطليقتان سواء كانت المرأة مدخولا بها او غير مدخولا
 لان كلمة مع كلمة محبة وقران **قال** من قال لامرأته انت
 طالق مع موني او مع موتك فليس لك بشي كما اذا قال انت
 طالق اذ امت او اذ امت انت لا يقع لان كلمة مع اذ الفم بين
 جنسين مختلفين محل الشرط وانما يقع بشرط وجوبا
 يتم الشرط ليس هو من اهل الابضاع ولا من اهل وقوع الطلاق
 عليها بعد موتها **قال** ومن قال لامرأته انت طالق اذا كان كذب
 وكذبي اعلم بان تعليق الطلاق بالموجود تحقيق وتعليقه بما
 لمعدوم تعليق اذا قال لامرأته انت طالق ان كان هذا نهارا او هو
 في النهار او كان هذا ليلا او هو في الليل يقع من ساعته ولو علقه
 بالشرط الذي وجدته وعدمه كما اذا قال انت طالق ان قدم
 فلان وان دخلت الدار فان الطلاق لا يقع ما لم يوجد الشرط و
 كذلك اذا علقه بشرط سبكون لانه لا محالة كما اذا قال انت
 طالق اذا جازا او اذا جاء يوم الجمعة فان الطلاق لا يقع قبل مجيء
 ولا يجب على الرجل اعتزال زوجته قبل وقوع الطلاق **قال**
 من قال لامرأته انت طالق في غداها مسلما مسلما **قال**

قال ابو حنيفة
 طالق مع موني
 طالق مع موتك
 طالق مع موني
 طالق مع موتك

اما ان يقول انت طالق في غدا ويقول انت طالق غدا فان قال انت
 طالق في غدا يقع الطلاق في اول الغد ولو قال عنيبت به اخيه او
 وسطه دين في القضا وفي قول الجحيفة فيما بينه وبين الله
 تعالى ولا يدين في القضا ولو قال انت طالق غدا يقع في اول اليوم
 م ولو قال عنيبت اخي النصار لم يدين في القضا بالاجماع ومن
 قال لامرأته انت طالق ان شاء الله لم تطلق اعلم بان الاستثناء على
 ضربين استثناء تحصيل واستثناء تعطيل فاستثناء التحصيل
 قد ذكرنا حكمه في كتاب الاقرار واستثناء تحصيل هو قوله
 ان شاء الله او قال ان لم يشأ الله وحكمه ان يعطل جميع ما
 قبله او قال ما شاء الله وكذلك اذا علق بمشيئة من لا يظهر
 لنا مشيئة كما اذا قال انت طالق ان شاء الجز او هذا الحايط وما
 اشبه ذلك ولو قال انت طالق ان شاء فلان فعلم ذلك فلان
 فشا في المجلس يقع الطلاق وكذلك اذا كان غايبا فانه يقتصر
 على مجلس العلم بخلاف ما اذا كانت طالق ان دخل فلان الدار او
 فعاد لك الفعل ففي اي وقت ما وجد الشرط وقع الطلاق
 ولا يقتصر على المجلس **قال** ومن قال لامرأته انت طالق نصف تطليقة
 او جزء من اجزاها سوكت ذلك فهي تطليقة كاملة الاصل
 في هذا ان ذكر بقصر ما لا يتبعه ذكر العزل اذا قال
 امرأته انت طالق بثلث تطليقة او نصف تطليقة
 او جزء من الف جزء من تطليقة وقع الطلاق وكذلك
 العفو عن عشر الدم او ثلثة بصير عفو عن الكلام **مسألة**

قال ابو حنيفة
 طالق مع موني
 طالق مع موتك
 طالق مع موني
 طالق مع موتك

ولو قال انت طالق ثلاث تطلقه ونصف تطلقه وثلاث تطلقه يقع ثلث
 ان كان مدخولا بها وان كان غير مدخول بها بانت بالواحدة كما اذا قال
 انت طالق وطال وطالق ولو قال انت طالق سدر تطلقه وثلاثها
 نصفها كانت تطلقه واحدة بعد ان لا يجاوز الاجزاء واحدة
 لو جمع ذلك ولو كان يتجاوز كما اذا قال سدر تطلقه و
 ربعها وثلاثها ونصفها لم يذكر في ظاهر الرواية قال بعضهم يقع
 تطلقتان وقال بعضهم يقع واحدة ولو قال انت طالق ثلثة امر
 انصا وتطلقتين يقع ثلث لان نصف التلقتين تطلقه و
 ثلثة اصنافه ثلثة امثاله فاما العناق والتيسر والكتاية فان ذلك
 كله يخرج عندنا بحسبته وعندنا في سائرهم لا يخرج عن ذلك لان
 شأله تعالى قال ومن قال لامرأته انت طالق قبل ان تزوجك لا
يوقع الطلاق ولو قال لاجنبية انت طالق قبل ان تزوجك اذا تزو
جتك او انت طالق اذا تزوجتك قبل ان تزوجك ثم تزوجها وقع
الطلاق ولو قدم التزوج وقال اذا تزوجتك فانت طالق قبل
ان تزوجك او قبل ذلك لم تزلت وجها وقع الطلاق في قولنا
يوسف لان النكاح لا بد له من وقت تخلف فيه وكذلك الطلاق
فصار كالذكر ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق في تلك الساع
ة قبل ان تزوجك وقع الطلاق ويلغو اقوله قبل ان تزوجك
كذلك ما هنا وفي قولنا لا يقع كالمعلق بالشرط قبل ان
وجود الشرط ونصير كالمكلم به في تلك الساعة فصار بعد
التزوج كانه قال انت طالق قبل ان تزوجك ولو قال مكذب لا يقع

الطلاق ولو قال انت طالق امسروا ما تزوجها اليوم لا يقع الطلاق ولو
 تزوجها اول من امسروا وقع الطلاق في الحال ولا يصح تقديمه بالطلاق
 قالوا اذا قال لا زوجة راسك طالق الاصل في هذا انه من اصناف
 فالطلاق اليها اود كرمها جز وشايعا يرد عليه العقد او
 ذكر عضو من اعضائها مما يعتبر به عن جميع البدن والشخص وقع
 الطلاق والا فلا فاذا عرفنا هذا فنقول اذا قال لامرأته انت طالق
 او جسدي طالق او بدني طالق وقع الطلاق عليها وكذا اذا
 قال ثلثك طالق او نصفك طالق او سدسك طالق وقع لان
 هذا جزو شايع يرد عليه العقد الا ترى انه لو باع نصف العبد
 او ثلثه جاز البيع ولو قال راسك طالق وقع لان الرأس يعتبر به
 عن جميع الشخص الا ترى انه لو قال يعني هذا الرأس يرد به جميع
 الشخص ويقال فلا فمك كذبي وكذبي رأسا ويراد به جميع
 الشخص وكذلك الرقبة لانه يقال فلان فمك كذبي وكذبي
 قبة يعنونه العبيد وكذلك الفرج والزوج والوجه واما
 الظهر والبطر والرجل واليد وسائر الاعضاء لا يقع به الطلاق لانه
 لا يعتبر به عن جميع الشخص وكذلك بالعناق قال ومن دخل
عليه الشك في طلاق زوجته فلم يدر اطلق زوجته ام لم
يطلق لم يقع عليه الطلاق ولم تجب عليه اجتناب زوجته
وكان علي يقينه حين يعلم ان الطلاق وقع يقينا الاصل في
هذا ان ما ثبت باليقين لا يترك الا يقين مثله ولا يترك اليقين
بالشك وقد ذكرنا هذا في كتاب الصلوة قالوا اذا قال لامرأته

احديهما بالشك وقد ذكرنا طالق بغير عينها فانه بحبر الزوج علي
 البيان لانه هو الحمل فالبه البيان فان بين فعلي ما بين ثم البيان علي ضر
 بين بيان من جهة القول وبيان من جهة الفعل اما البيان من جهة
 القول ان يقول اياها عيتت والبيان من جهة الفعل هو ان يطلق
 احديهما او يطا احديهما او يطا مهر من احديهما فيقع الطلاق علي
 الباقية ولومات الزوج من غير بيان ان كانتا مدخولا بهما كان
 كان لكل واحدة منهما جميع الصداق وان كانتا غير مدخول بهما
 كان لهما مهر ونصف لكل واحدة منهما ثلثة ارباع الصداق وهذا
 اذا كان نكاحهما علي تسمية الله معلومة ولو لم يسم لهما مهر
 والمسئلة بحالها كان لهما مهر ومتعة بينهما ولو كان سمي لاحد
 بهما مهر او لم يسم للاخرى فللتي سمي لهما ثلثة ارباع المهر وللتى
 لم يسم لهما مهر نصف مهر المثل ونصف المتعة قياسا وبه قال زفر
 في الاستحسان بحجب نصف المهر لا غير وبه قال علما ونا ولو كان المسمى
 لها غير معلومة من غير المسمى كان لهما مهر وربع هذا اذا كان مهر
 مثلها سوا فيكون بينهما ولا يحجب المتعة استحسانا والقياس ان
 يحجب نصف المتعة ايضا ويكون بينهما وهو قول زفر والميراث بينهما
 نصفان في الفصول كلها وعلي كل واحدة منهما حصة المنة في عنها
 زوجها وعدة الطلاق مسله قال واذا قال لزوجته انت طالق
 مثل الجبل او مثل عظم الجبل او ملا الكوز او ملا البنية او ملا البيت
 او طالق او مثل الا فر كان طلقا باينا في ظاهر الروايت بالاجماع لا
 نه وصف الطلاق بالشدة وروي عن ابي يوسف ومحمد انها قال

في قوله مثل الجبل او ملا الكوز يكون رجعا روي الطحاوي
 عنها والا ما عند ابي يوسف فلهذا المسائل انه اذا ذكر العظم
 ومثله بشي صغير او كبير يكون باينا وان لم يذكر العظم يكون
 رجعا وفي قول زفر ينظر الي المشبهة به ان كان بوصف شدة
 او بالعظم فهو باين والا فهو رجعي وفي قول ابي حنيفة اذا مثلها
 بشي صغير او كبير كان باينا بانه اذا قال انت طالق مثل عظم راس
 الابرء يكون باينا في قول ابي يوسف لانه وصفه بالعظم وفي قول زفر
 يكون رجعا ولو قال انت طالق مثل الجبل او مثل الحديد يكون رجعا
 في قول ابي يوسف لانه لم يذكر العظم ولا الشدة وفي قول زفر يكون
 باينا ولو قال انت طالق مثل راس الابرء او مثل حبة الخردل فهو رجعي
 في قولهما اما علي قول ابي يوسف فلا نه لم يذكر العظم وعلي قول زفر
 فلا المشبهة به لا يوصف بالعظم والشدة وفي قول ابي حنيفة يكون
 باينا في هذه كله ولو نوي بهذه الالفاظ كلها وقال لها احدة
 او اثنتين كانت واحدة ولو نوي ثلثا كان ثلثا بالاجماع ولو
 قال لها انت طالق الفاكيلون ثلثا بالاجماع ولو قال لها انت
 طالق تطليقة قوية او عريضة او طويلة يكون باينا لانه
 وصف الطلاق بالشدة وتشدته ان يكون باينا ولو قال انت
 طالق وانت مريضة او انت طويلة او انت عريضة او تشددة يقع
 واحدة رجعية لانه وصف المطلقة بالشدة ولو قال انت
 طالق من هنا الى بلد كذا كانت طالقا رجعا ولو قال انت
 طالق اقم الطالق كانت طالقا باينا ولو نوي ثلثا كان ثلثا

ولو قال انت طالق للسنة او للعدة او طلاق الدين او طلاق السنة
 او احسن الطلاق او اعد له او احببه او اجمل الطلاق كانت ط
 لقا بآينا اذا صادف وقت السنة يقع والافلا يقع وينتظر الى وقت السنة
 ولو قال انت طالق تطليقه نبيلة او جميله او عدله او حسنة فان
 في ظاهر الرواية يقع للحال سواء كانت الحال حاله حيز او حاله طهر
 ولا يكون للسنة وروي عن ابي يوسف انه قال يكون للسنة فيقع
 لو وقت السنة قال الامراء انت طالق ان ثبتت فقالت
 ثبت ان كان كذري وكذري لشيء موجود يقع كما اذا قال ثبتت
 ان كان هذا زوجي او ان كان ابني او ان كان هذا انهارا وهما بالنهار او ان
 هذا البلاء هما بالليل ولو قالت ثبتت ان شيئا يخرج شافلا يخرج
 الامر من يدها ولا يقع الطلاق شافلا ذلك او لم يشأ الماذكر
 ان التعليق بشيء موجود لحقيق وبتشتر معدوم تغلب وكذلك
 لو قال ان ثبتت ان ثبت فقال الزوج ثبت لا يقع وان نوى
 الزوج ايضا قال ولو قال الامراء اختاري اختاري اختاري
 بالواو او بالفاء او بالالف فقالت الامر اختارت لفسر او
 قالت اخترت مرة او مرة او دفعة او دفعة او و
 حدة او بواحدة او اختيار او لاختيار او باختيار يقع
 ثلث بالاجماع ولو قالت اخترت تطليقه او تطليقه يقع
 واحدة بآينة ولو قالت اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة قال
 ابو حنيفة يقع هو ثلث وقال ابو يوسف ومحمد يقع واحدة
 ولو قال لها اختاري اختاري بالالف درهم

فالت

فالت اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة كانت طلاقا ثلثا وله عليها
 الف درهم عند ابي حنيفة وقالان اختارت نفسها بالاخيرة كانت
 طلاقا واحدة وعليها الف درهم وان اختارت نفسها بالاولى او بالوسطى
 كانت طلاقا واحدة ولا شيء عليها ولو قال لها اختاري واختاري
 واختاري بالف درهم فاختارت نفسها بالاولى او بالوسطى او بالاخيرة
 كانت طلاقا ثلثا في قول ابي حنيفة وعليها الف درهم وقال لا يقع
 لطلاق لان الزوج امرها بان يخرج نفسها عليه بالف درهم وقد حرمت
 باقل من ذلك فلا يقع كما لو قال لها طلقي نفسك ثلثا بالف درهم فطلقت
 نفسها واحدة لا يقع مسئله ولو ان امرأة قالت لزوجها طلقي
 ثلثا بالف درهم فطلقها ثلثا يقع ثلثا بالف درهم ولو طلقها او
 حدة يقع تطليقه بآينة ثلث الالف في قولهم جميعا لانها سالت
 الزوج بان يبيتها بالف وقد اباها باقل من ذلك فقد رادها
 خيرا ولو قالت طلقي ثلثا على الف درهم فطلقها ثلثا يقع ثلثا
 تطليقات بالف ولو طلقها واحدة يقع واحدة رجعية ولا يلز
 مهام المال شئ في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد
 يقع واحدة بآينة ثلث الالف كما في قوله بالالف درهم ولو
 قالت له طلقي وصاحبي بالالف درهم او على الف درهم فطلقها
 يقع الطلاق عليهما بالف ولو طلق المخاطبة يقع الطلاق عليها
 لخصتها من الالف بالاجماع ولو قالت طلقي ولك الف درهم فطلقها
 يقع تطليقه رجعية ولا يلزمها المبدل في قول ابي حنيفة لان ذلك
 مشورة وفي قول ابي يوسف ومحمد يقع الطلاق عليها بالف درهم ولو

قال لها انت طالق وعليك الذرهم قال ابو حنيفة يقع تطليقة ر
جميعه بغير بدل قبلت المرأة الطلاق او لم يقبل وفي قولها ما لم
تقبل المرأة لا يقع الطلاق قالوا اذا قال لامرأته انت طالق من
واحدة الي ثلث او ما بين واحدة الي ثلث يقع واحدة وفي قول زفر
وفي قول ابو حنيفة يقع تثنان وفي قول ابو يوسف ومحمد يقع
ثلث ولو قال من واحدة الي اثنتين او قال ما بين واحدة الي اثنتين
في قول ابو حنيفة يقع واحدة وفي قولها يقع تثنان وفي قول زفر
لا يقع شي وقد ذكرنا هذا في كتابنا الاقرار قالوا اذا قال الرجل
لامرأته انت طالق ان لم يطلقك فما دام حيا لا يقع الطلاق واذا مات
يقع قبل موته بلا فصل كما اذا قال انت طالق ان لم ادخل الدار ولو قال
انت طالق ما لم اطلقك او مني ما لم اطلقك او مني لم اطلقك يقع الطلاق
اذا فرغ من هذه المقالة لان شرط وقوع الطلاق وجود وقت
لا طلاق فيه وقد وجد ذلك اذا سكنت ولو قال انت طالق اذا لم
اطلقك او اذا ما لم اطلقك ان نوب به معنى ان فلان يقع الا في اخر
جزء من اجزاء حيوته وان نوب به معنى من يقع الطلاق يقع الطلاق
في الحال وان لم يكن له نية عند ابو حنيفة يكون معنى ان لا يقع
الا في اخر جزء من اجزاء حياته وقال ابو يوسف ومحمد هو معنى
من يقع عقب هذا اللفظ ولو قال لها انت طالق ما لم اطلقك
ثم طلقها موصولا بكلامه يقع بالابقاع ايضا وير في يمينه عند
نا وقال زفر يقع بالطلاق بالحنث وبلا ايقاع ايضا ان كان مدخولا
ها وكذا لو قال انت طالق ثلثا ما لم اطلقك ثم قال انت طالق

موصولا بكلامه وقعت تطليقة واحدة بالابقاع عند اصحابنا وير
في يمينه وقال زفر يقع ثلث تطليقات قالوا اذا قال الرجل لا
مرأته اذا شئت او اذا ما شئت او مني او ما شئت او مني شئت
او كلما شئت فما لم تشا لا يقع فاذا شئت وقع الطلاق وشايات
في ذلك المجلس او بعد قيامها من المجلس ولا يقتصر هذه اللفاظ
علي المجلس ولو قال انت طالق ان شئت او ما شئت او كما شئت
او اين شئت او اينما شئت اوجبت شئت اوجبت شئت
او كيف شئت او كيف ما شئت فمعه اللفاظ كلها يقتصر على
المجلس ثم اذا شئت بهذه اللفاظ ثلثا او تثنان لا يكون الواحدة
الا في قوله كما شئت او ما شئت فشئت في مجلسها واحدة او
اثنتين او ثلثا كان على ما شئت الا في قوله كلما شئت ان فرقت
المشيئة ثلثا او اثنتين كان ذلك ولو قالت شئت ثلثا بدفعه
واحدة قال ابو حنيفة لا يقع وقال ابو يوسف ومحمد يقع وا
حدة واصل المسئلة ان من قال لامرأته طلق نفسك واحدة
فطلقت ثلثا واحدة في قول ابو حنيفة لا يقع الشر وفي قولها
يقع واحدة وفي قوله كيف شئت ان قامت من مجلسها قبل
المشيئة قال ابو حنيفة وقعت تطليقة رجعية بقوله انت
طالق وقال ابو يوسف لا يقع ما لم تشا وان شئت في مجلسها فان
وقعت مشيئتها مشيئة الزوج كما اذا شئت ثلثا ونوي الزوج
ثلثا وقع ثلث وان خالفت مشيئتها مشيئة الزوج كان اذا شئت

ثلاثا ونوي الزوج واحدة فانه لا يقع بهذه المشيئة شي في قول ابي حنيفة ويقع واحدة بقوله انت طالق الا اذا نوت المرأة البيوت يقع بائنا وفي قول صاحبيه يقع واحدة بمشيئتهما لان الذهب عند ابي حنيفة انه اذا قال لهما طلق نفسي واحدة فطلقت نفسها ثلثا لا يقع عنده وعندهما يقع واحدة ولو ان الزوج نوى الثلث وهي طلقت نفسها واحدة فانه لا يقع بهذه المشيئة شي بالاجماع لان المذهب عند ههنا الزوج اذا قال لهما طلق نفسي ثلثا ان شئت فطلقت نفسها واحدة لا يقع لانه علق الطلاق بشرط مشيئتهما الثلث ولم يوجد الا ان علي قول ابي حنيفة يقع واحدة بقوله انت طالق قال ومن طلق امرأته تطليقة او تطليقتين ثم تزوجت تزوج اخر اجمعوا ان المطلقة ثلثا اذا تزوجت تزوج اخر ثم عادت الى الاول عادت بثلاث والمطلقة بتطليقة واحدة او اثنتين اذا تزوجت تزوج اخر ثم عادت ايضا فكذلك الى الاول في قول ابي حنيفة وابي يوسف يعود بالثلاث وفي قول محمد وزفر وشافعي يعود بما بقي من الطلاق وبه اخذ الطحاوي قال ومن طلق امرأته تطليقة بملك الرجعة ثم قال لهما قبل انقضائه فادخلت تلك تطليقة التي اوقعت عليك بائنا او ثلثا قال ابو حنيفة ان جعلها ثلثا كان ثلثا وان جعلها بائنا وقال محمد لا يكون بائنا ولا يكون ثلثا وقال ابو يوسف ان جعلها بائنا يكون بائنا وان جعلها ثلثا لا يكون ثلثا قال واذا قال لاجنبية اذا تزوجت او من تزوجت فانت طالق

فنزوها يقع الطلاق عندنا وقال الشافعي لا يقع فاذا أصبح هذا وقع الطلاق عندنا وماركانه طلقها قبل الدخول في المهر ولو دخل بها وجب مهر مثلها ولا يجب الخد ثم اذا تزوجت المرأة لا يقع الطلاق لان هذه اللقطة لا يوجب التكرار ولو كان قال كلمت تزوجتك فانت طالق فنزوها وقع الطلاق اذا اثر وجهها وقع الطلاق وكذلك اذا تزوجها بعد زوج اخر فانه يقع الطلاق لان هذه اللقطة توجب التكرار ولو قال لامرأته كلما دخلت الدار فانت طالق فدخلت وقع الطلاق ثم اذا دخلت وقع الطلاق اذا تلت اذا كانت مدخولا بها ولو عادت اليه الزوج اخر فدخلت الدار لا يقع لان البين كانت في الملك الاول وهذا ملك اخر والاصل ان كلمة كل نصبت الاسماء قصدوا الافعال تبعوا ولا يوجب التكرار وكلمة كلما نصبت الافعال قصدا والاسماء ضمنا وتبعوا يوجب التكرار اذا قال كل تزوجت امرأة ان تزوجها فهي طالق فنزوح امرأة طلقت ولو تزوج تلك المرأة ثانية لا يقع الطلاق ولو تزوج امرأة اخرى طلقت و ان كثر غير ان التي وقعت عليها تطليقة لا يقع اخرى عليها كقول ومن خلى بامرأة ثم طلقها ولم يصها كان لها جميع الصداق الخطوة الصحيحة يوجب كمال المهر والعدة عندنا وعند الشافعي لا يوجب والخلوة الفاسدة يوجب كمال العدة ولا يوجب كمال المهر لكن يوجب نصف الصداق والخلوة الصحيحة ان تخلوا بها وليس بها مانع لامن جهة الطبع ولا من جهة الشرع لما للمانع

في غير ذلك من المهر والعدة عندنا وعند الشافعي لا يوجب والخلوة الفاسدة يوجب كمال العدة ولا يوجب كمال المهر لكن يوجب نصف الصداق والخلوة الصحيحة ان تخلوا بها وليس بها مانع لامن جهة الطبع ولا من جهة الشرع لما للمانع

من جهة الطبع بان يكونا مريضين او احدهما مريضاً لا يمكنه
الجماع مع غيره فانهما ارتقا او قرلا لا يمكنه الجماع بها واما الهانغ
من جهة الشرع بان يكونا محرمين او احدهما محرماً احرام فرض
او احرام تطوع لو كان ما بين او احدهما صوم فرض فلما صوم
التطوع فلا يمنع صحة الخلوة الا في رواية راه الحسن بن زياد
عن ابي حنيفة انه يمنع او كانت المرأة حايضا وخلوة المحبوب
صحبة عند ابي حنيفة ونجيب كمال المهر والعدة عنده وعندهما
لا يصح خلوته او نجيب نصف المهر وكمال العدة واجمع اصحابنا انه
اذا كان عتيباً وخصباً ان الخلوة صحيحة قال ومن طلق امراته في
مرض موته من غير سؤال منها والارض وهو من اهل الكهال الميراث
ورثت مادامت في العدة اذامات الزوج وهذا في قول اصحابنا
رحمهم الله وقال الشافعي رحمه الله لا يرث واجمعوا ان الزوج
اذا مات بعد انقضاء العدة انها لا ترث الا في قول ابن ابي ليلى
نها ترث ما لم تنزوج بزواج اخر واصبه هاروي عن عبد الله
حميد بن عوف رضي الله عنه انه طلق امراته وهو مريض في مرض موته
ثلث تطلقات فاجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي
عنهم ان من قرأ من كتاب الله تعالى رداً الى كتاب الله تعالى
فورثوها بالفرار وصالحوها من ربع ثمنها على ثلثة وثلاثين
الف قال بعضهم كان ديناراً وقال بعضهم درهم بعضهم كانت
درهم مسلة الرجل اذا طلق امراته طلاقاً رجعيّاً في حال
صحته او في حال مرضه برضاها او بغير رضاها فانها يتوارثان

مادامت في العدة بالاجماع لان الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية وهذا
اذا كانت المرأة مملوكة او كتابية وقت الطلاق واعتقت في
العدة او اسلمت في العدة فانها ترث ولومات الزوج قبل انقضاء
العدة ان هدمت الطلاق وتعتد بعد الوفاة هذا في الطلاق الرجعي
مسألة واما في الطلاق البائن والثلث ان كان ذلك في حال الصحة
برضاها او بغير رضاها فانها لا يتوارثان ولو ابانها في حال المرض
بغير رضاها فانها ترث من الزوج والزوج لا ترث منها وبغير
ويكون وقت الطلاق من اهل الميراث كما اذا كانت حرة مسلمة ولو
كانت وقت الطلاق مملوكة او كتابية لم تأسمت في العدة فانها
لا ترث لان الفرار لم يوجد وان كانت وقت الطلاق حرة مسلمة
لم تترث في العدة فانها لا ميراث لها ولا نفقة ولو ابانها قبلت
ابن زوجها الشهوة او طأعته فلها الميراث والنفقة ولو ابانها
بالطلاق ولو ابانها بالردة او بخيار الادراك او بتقيل است امراته
او امراته ينظر ان كان هذا في المرض فانها ترث منه ولا يرث
هو منها وان كان في الصحة فانها لا يتوارثان بالاتفاق الا في ردة
اذا ارتد زوج في حال صحته فمات في رده او قتل ولحق بدار الحرب
وهي في العدة فانها ترث منه هذا اذا كان البينونة من قبل
الزوج ولو كانت البينونة من قبل المرأة كما اذا ارتدت او اختارت
نفسها خيار الادراك او العتاق او لعدم الكفاة او بتقيل ابن
زوجها او اب زوجها الشهوة طابعة كانت او مكروهة نظر ان
كان في حالة الصحة فانها لا يتوارثان بالاجماع خلافاً اذا ارتد
الزوج انها ترث منه وان كان في الصحة ولو كان في حالة المرض

فانها لا تترت من الزوج والزوج يترت منها لان الفرقه لم تجز من قبل
الزوج ولو كان البيوت به بتر اصبها كما اذا قال لها امرى بيدك
او اختاري او طلق نفسك ثلثا قطعت نفسها في هذه الفصول
كلها لا يتوارثان وكذلك اذا خالها او اختارت نفسها والزوج
غيره وحصر او محجوب فانها لا يتوارثان بالاجماع مسلمه ولو انه علو
الطلاق بالشروط فهذا لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان يعلقه بفعل
نفسه او بفعل الاجنب او بفعلها فاما اذا علقه بفعل نفسه فيعتبر
وقت الحث فان كان وقت الحث مريضا فانها تترت منه سول
كان التعليق في الصحة او في المرض كاله بد من ذلك او لم يكن
له بد واما اذا علقه بفعل الاجنب فانه يعتبر وقت الحث واليمين
جميعا ان كان مريضا في الحال يترت والا فلا سوا كان بد او لم يكن له
بد كما اذا قال الز قد مر فلان او اذا جاز اسر النهر فانت طالق واما
اذا علق الطلاق بفعل المرأة بنظر ان كان لها بد من ذلك الفعل فانها
لا تترت سوا كان التعليق والفعل كلاهما في المرض او التعليق في الصحة
والفعل في المرأة ضرر وان كان فقلا لا بد لها منه كالاعطى والشر
والصلوة والصوم وكلام الابوين وقاض الدين فان كان التعليق
والفعل كلاهما في المرض ورثت بالاتفاق وان كانت التعليق في الصحة
والفعل في المرض كذلك ايضا في قول ابي حنيفة وابي يوسف
كما اذا علو الطلاق بفعل نفسه وعند محمد لا تترت وكذلك
اذا قد ف امرائه فلا عن القاض بينهما وفرق عند ابي حنيفة
وابي يوسف يعتبر وقت اللعان عند محمد يعتبر وقت اللعان و
وت القدر جميعا وفي كل موضع ورثت نعت عدة الطلاق

والوفاء جميعا في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف نعت
عدة الطلاق لا غير قال ومرفا لزوجته اذا حضت انت طالق
فقلت حضت طلقت ان يستمر بها الدم مقدارا قبل الحيض وهو
ثلاثة ايام الاصل في هذا ان الزوج من علو الطلاق بشر لا يوقف
عليه الا من جهتها كان القول قولها ومن علو الطلاق بشر وقف
عليه من جهة غيرهما فلا تقبل قولها الا بينة وبيان ذلك اذا قال
لامرأته اذا حضت فانت طالق فيجوز ما رات الدم يقع الطلاق بشر
ط ان يستمر ثلثة ايام ولو قال لها اذا حضت حيضة فانت
طالق لا يقع الطلاق ما لم تحض وتطهر وكذلك اذا قال اذا حضت
ثلث حيضا بسدس حيضة فكذلك اذا قال اذا حضت نصف حيض
فانت طالق واذا حضت النصف الاخر فانت طالق لا يقع الطلاق
ما لم تحض وتطهر فاذا حضت وطهرت يقع تطيقتان ولو قال لها
انت طالق في حيضك او مع حيضك فيجوز ما رات الدم يقع
الطلاق بشر ما ان يستمر بها الدم ثلثة ايام ولو قال لها انت ط
لق في حيضتك او مع حيضتك فما لم تحض وتطهر لا يقع ولو
كانت حائضا في هذه الفصول كلها لا يقع الطلاق ما لم تطهر
وحيض مرة اخرى وتطهر ولو قال لها اذا حضت فامر اخرى
طالق وعبدى حر فقلت حضت يقع والعناق اذا صدقها الزوج
ولو كذبها لا يقع ولو قال اذا حضت فانت طالق وفلان معك
فقلت حضت ان صدقها يقع الطلاق عليهما وان كذبها يقع الطلاق
عليها ولا يقع علي صاحبتهما ولو قال لها اذا ولدت فانت طالق فقلت

ولدت لا يقع مالم تصدقها الزوج او يشهد رجلان او رجلا
 مران في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقع الطلاق
 اذا شهدت القابلة ولو قال لهما ان دخلت الدار فانت طالق او
 ان كلمة فلانا فانت طالق فقالت دخلت او كلمة ولا يقع
 الطلاق مالم تصدقها الزوج او يشهد رجلان او رجلا وامر ان بالاقول
 قال عمر قال لامرأته اذا اختصما حيضة فانت طالق ان او اذا و
 لدتا ولدا فانت طالق كان ذلك على حيضة يكون من احديهما و
 علي ولد يكون من احديهما الاصل في هذا انه متى اضاو الشر
 الواحد الي اثنين يستحيل وجوده منهما ان كان ينظر وجود ذلك
 الشر منهما يقصر علي احدهما وان كان لا يستحيل وجوده منهما فشر
 ط وجوده منهما واصله قول الله تعالى عز وجل تخرج منهما اللؤ
 لو والمرجان وانما تخرج من العذب لامن المالح وقول الله عز وجل
 يا معشر الجن والإنس ائذنا هذا فنقول اذا قال لامرأته اذا اختصما حيضة
 فانت طالق او اذا ولدتا ولدا فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 او ولدت احديهما يقع الطلاق عليهما لانه يستحيل وجود حيضة او
 ولد منهما جميعا ولو قالت احديهما حضرت او ولدت ان صدقها
 الزوج يقع الطلاق عليهما وان عويها يقع الطلاق عليهما ولا يقع
 علي صاحبتهما ولو قالت كل واحدة منهما حضرت ها يقع عليهما
 جميعا سواء صدقتهما او كذبهما ولو قال اذا اختصما فانت طالق
 او قال اذا ولدتا فانت طالق او قال اذا ولدتا ولدين فانت طالق

او قال اذا اختصما حيضتان فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 جميعا لا يقع الطلاق ولو قالت كل واحدة منهما قد حضرت ان صدقتهما
 الزوج يقع وان كذبتهما لا يقع عليهما وان صدق واحد بهما وكذب
 الاخر يقع الطلاق علي المكذبه علي المصدقة بامل فيه نكره
 ان شالله تعالى يسله ولو قال اذا دخلتني هذه الدار او كلمتني فلا
 ناو لبستمها هذا التوب او ركنتمها هذه الدابة او اكلتمنا من هذا
 الطعام او شربتمنا من هذه الشراب فانت طالق فاما لم يوجد
 منهما جميعا لا يقع لانه لا يستحيل وجوده منهما جميعا قال
 من قال لامرأته انت طالق اثنتين في اثنتين فهذا علي ثلاثة اوجه
 ان نوي به الطرقي والوعا يقع تطليقتان وان نوي به مع وقع
 ثلث بالاتفاق وان نوي بحساب الضرب يقع ثلثان عندنا وعند
 زفر يقع ثلث قال وطلاق المرأة الحرة ثلث تطليقات حرا
 كان الزوج او عبد الطلاق بالنساء والعدة بالنساء عندنا وعند
 الشافعي الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وتفسيره حرة تحت
 حر طلاقها ثلث وعدتها ثلث بالاجماع امة تحت عبد طلاقها
 ثلثان وعدتها حيضتان بالاجماع حرة تحت عبد طلاقها ثلث
 عندنا وعند الشافعي ثلثان اجمعوا ان عدتها ثلث حيض
 امة تحت حر طلاقها ثلثان عندنا اعتبار احوالها وعند
 الشافعي طلاقها ثلث اجمعوا ان عدتها حيضتان وجمعوا
 ان عدد المنكوحة معتبر بالرجال وان كان الرجل حرا املك
 ان يتزوج من النساء ربع حرا ربع حر او اما وان كان الرجل عبدا

يملك من النساء اثنتين حرتين كانتا او امتين قالوا وكل النصارانية
لزوجها المسلم الذي قد طلقها ثلثا ثم تزوجها بعده من الازواج
على الفحة من المسلمين الباغين ومن المسلمين المراهقين غير الباغين
لغيرهم من العبيد والنصارى وقد ذكرنا هذا في هذا الكتاب
قال ومن طلق امراته ولم يدخل بها ثم جات بولد فيما بينه
وبين اقل من ستة اشهر من يوم طلقها لزمه وان جات به لا
اكثر من ذلك لم يلزمه الا صغر هذا ان كل امراته لم يلزمه
العدة فان نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا انه
منه وهو ان تحريمه لاقل من ستة اشهر فكل امرأة وجبت
عليها العدة فان نسب ولدها يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا
انه ليس منه وهو ان تحريمه لاكثر من سنتين فاذا عرفنا هذا
فينقول رجل طلق امراته قبل الدخول بها وجات ثم جات بولد
لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق يثبت النسب وان جات
به لستة اشهر فصاعدا لا يثبت النسب ولو قال لامراته ا
جنبية اذا انت طالق فتزوجها يقع الطلاق بولد تمام
ستة اشهر من وقت الطلاق يثبت النسب منه لانها اذا جات
بولد لستة اشهر من وقت التكاثر كان لاقل من ستة اشهر
من وقت الطلاق ولو جات به لاقل من ستة اشهر من وقت التكاثر
لا يثبت النسب ولو طلقها بعد الدخول بها ثم جات بولد
النسب الي سنتين وتنقض عدتها به ولو جات به لاكثر من
سنتين ان كان الطلاق ايجابا يثبت النسب وصار الزوج

نحوه في الحنفية

في قول النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث ولا لغيره
بل قال ابو حنيفة رحمه الله لا وصية لوارث ولا لغيره
الوارث وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث ولا لغيره
قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وقال النبي صلى الله عليه وسلم
عليه لا وصية لوارث الا للرجل المومن المومن وروي عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من عصب شيئا من طوقه لله تعالى به
هو القابض من سبع لهذين و قال النبي صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث ولا لغيره
المسلم الحر وروى ابراهيم عن عبيد بن رافع عن رسول الله
عند النبي صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الذين آمنوا جازوا كل من
في خلقه العالم الا نفس فلما ولدت تلكت حرقا خيرا كل من
حق الفقير ونظرة اليه وحده العالم خيرا كل من الفقير
في سبيل الله وسلام على العالمين في عبادة الله
روي ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام لا فاحل رجل كلمة من الحكمة الي اخيه المسلم كان فاحلا
من سبعين حجة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله له بكل شئ على حمله ما به حنة واحسان
ثابت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لمحمد طوت على فهو منافق فانه لا مصير له عظم
مصير موت العالمين ولما كان العالي بلفظ السموات والارض
وسماها سبعة ايام من تحت العالمين
كسبه تعالى تولى الله تعالى ولفظ شهيد روي حسن

مراجعتها وان كان الطلاق باينا لا يثبت ما لم يدع الزوج فاذا ادعى الزوج
 يثبت النسب منه وهل يحتاج الى تصديقها ام لا فيه مروا بان
 في رواية لا يحتاج الى تصديقها وفي رواية يحتاج هذا اذا اطلقها و
 لو مات عنها قبل الدخول بها او بعد الدخول بها ثم جات بولد من وقت
 الوفاة الى سنتين يثبت النسب منه وان جات به لاكثر من سنتين
 من وقت الوفاة لا يثبت النسب هذا كله اذا لم تقر بانقضاء العدة ولو
 اقر بانقضاء العدة وذلك في مدة ينقض في مثلها العدة في الطلاق
 والوفات جميعا ثم جات به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار
 يثبت النسب وتبين انها اخطأ خطأت في الاقرار بانقضاء العدة
 وان جات به لستة اشهر فصاعدا من وقت الاقرار لا يثبت هذا كله
 اذا كانت كبيرة سوا كانت ممن تحيض او ممن لا تحيض واما اذا كا
 نت صغيرة طلقها زوجها ان كان قبل الدخول بها فجات بولد لاقل
 من ستة اشهر من وقت الطلاق يثبت النسب وان جات به لاكثر
 من ستة اشهر لا يثبت واما اذا اطلقها بعد الدخول بها فها هنا احوال
 ثلاثة حال دعوة الحمل بعين يدعي انها حامل وحالة الاقرار بانقضاء العدة
 وحالة السكوة فاما اذا ادعت للحمل ففي الطلاق الرجعي يثبت النسب
 الى سبعة وعشرين شهرا وفي الطلاق باين يثبت النسب الى سنتين و
 لو اقرت بانقضاء العدة ثم جات بولد لاقل من ستة اشهر من وقت
 الاقرار لاقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق يثبت النسب وان جا
 ت به لاكثر من ذلك لا يثبت النسب مسله ولو سكنت عن الدعوى
 بولد من تسعة اشهر من وقت الطلاق يثبت النسب وان جات به

وعلى الاقرار عند ابي حنيفة ومحمد وسكوها مشددة الاقرار لا تنقضي العدة فاذا جات
 كرها

لاكثر من تسعة اشهر لا يثبت النسب وفي قول ابي يوسف هذا الدعوى
 كدعوى الحمل في الطلاق الرجعي يثبت النسب الى سبعة وعشرين
 شهرا وفي الطلاق البائن والوفات يثبت النسب الى سنتين في الاقرار
 بانقضاء العدة علي وجهين صريح ودليل فالصريح ان يقول انقضت عدة
 ان كانت ذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة وان كانت في مدة لا
 تنقضي في مثلها العدة فانها لا تصدق الا اذا قالت اسقطت سقطا
 مستبين الخلق او بعض الخلق فانها تصدق مع بينها واما الدليل
 فهو انها اذا تزوجت بزواج اخر بعد ما مضت مدت تنقضي في مثلها
 العدة ثم قالت لم تنقض عدي لا تصدق في حق الزوج الاول ولا في
 حق الزوج الثاني ونكاح الثاني جائز ولو جات به لاقل من ستة اشهر
 منما تزوجها الثاني ولاقل من سنتين منذ طلقها الاول والسنة من الاول
 ونكاح الثاني فاسد ولو جات به لتمام ستة اشهر فصاعدا منذ ما
 تزوجها الثاني ولاقل من سنتين منذ ما طلقها الاول فالسنة من الثاني
 والنكاح جائز ولو جات به لاقل من سنة منذ ما طلقها الاول والسنة
 لا يثبت لان الاول من الثاني وهل يجوز النكاح امر لا عند ابي حنيفة
 ومحمد النكاح جائز ولو جات به عند ابي يوسف النكاح فاسد
 وهذا كرجل تزوج امرأة وهي حامل من الزنا جاز النكاح في قول
 ابي حنيفة ومحمد ولكن لا يقربها زوجها ما لم يضع حملها وفي
 قول ابي يوسف لا يجوز نكاحها ما لم تضع حملها ولو كان النكاح
 الثاني فاسدا كما اذا تزوجت في عدها فان النسب يثبت من الاول
 اذا امكن كما اذا كان لاقل من سنتين من الاول ولستة اشهر

فصاعد من الثاني فالولد من الاول لان النكاح الثاني فاسد وان لم يكن
 فالنسب من الثاني كما اذا جات به لاكثر من سنتين من الاول وليسته أشهر
 من الثاني قال ومن طلق امراته تطليقة باينة خلعت او بما سواها لم طلقها
 هي في العدة وقع الاصل في هذا ان الصريح يلحق الصريح والباين يلحق
 الصريح والصريح يلحق البين والباين لا يلحق بالباين الا اذا كان على جهة البين
 وتفسيره اذا قال الرجل لامراته انت طالق ثم قال لها وهي في العدة انت
 طالق وقع ولو قال لها انت باين وقع ايضا اذا نوى به الطلاق ويكون
 باين ولو قال لها انت باين ثم قال لها انت طالق يقع ايضا ويكون باين
 ولو قال لها انت باين ثم قال انت باين بالعدة لا يقع الثاني ولو قال لامراته
 اذا دخلت الدار فانت باين ونوى به الطلاق لم طلقها طلاقا باينا
 او خالعها ثم دخلت الدار وهي العدة وقع الطلاق عندنا وعند زفر
 لا يقع ولو قال لها او لا انت باين او خالعها ثم قال لها ان دخلت الدار
 فانت باين ونوى به الطلاق فدخلت الدار وهي في العدة لا يقع
 الطلاق ولو قال لها والله لا اقربك ثم قال قبل حضري اربعة اشهر
 انت باين ونوى به الطلاق او خالعها يقع الطلاق ثم اذا مضت اربعة
 اشهر ولم يقربها يقع الطلاق ايضا اذا كانت في العدة لان هذا على
 وجه البناء ولو خلعها او لا ثم قال لها انت باين ونوى الطلاق لا يقع ولا
 لو قال لها بعد الخلع والله لا اقربك لا يصح الايلاء ولا ينعقد ولا جواب
 عرفته في الطلاق الصريح فكذا في قوله اعتدي واستعري رجل
 وانت واحدة لان هذه الالفاظ كلها في معنى الصريح قال واذا اعتدت
 الامة كان لها الخيار في المقام مع زوجها حر كان زوجها او عبدا
 لما روي

لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال امر برة حين اعتقت
 ملكة يضاعف فاختار و هذا عندنا وقال الشافعي ان كان زوجها عبدا
 فلها الخيار وان كان حرا فلا خيار لها وكذا اذا زوج مكاتبة بر
 ضاها ثم اعتقت فلها الخيار الاصل في هذا ان عقد النكاح من عمل
 المرأة وهي مملوكة يثبت لها الخيار بالعتق ومن ثم عليها وهي حرة
 فلا يثبت لها الخيار العتاق وقد ذكرنا في كتاب النكاح والله اعلم
باب الرجعة قال الشيخ الامام رضي الله عنه الرجعة مشر
 وعة لقول الله تعالى وبعولتهم احق بردهم وروي عن رسول
 الله صلى الله عليه انه قال الزوج احق بزوجته ما دامت في
 مغتسلها وفي لفظ اخر ما لم تغسل من الحيضة الثالثة ثم الطلاق
 والرجعي لا يزيد الزوجية والاحكام المتعلقة بعقد النكاح
 قائمة بعد الطلاق ومنها التوارث وصحة الايلاء والطهار
 ويقع الطلاق اخر ما دامت المعتدة الا ان الطلاق يوجب
 نقصان العدد في الحال والبينونة في ثاني الحال والعدة من و
 قت الطلاق لا من وقت البينونة وقد ذكرنا الفاظ الرجعي
 والفاظ البين في هذا الكتاب وقد ذكرنا ان الرجعة على
 ضربين سري وبدعي في صدر هذا الكتاب ثم المرأة اذا ظهرت
 من الحيضة الثالثة ان كانت ايامها عشرة افسر الانقطاع
 يبطل الرجعة وان كانت ايامها اقل من عشرة ايام فان رجعتها
 لا يبطل ما لم تغسل ويضرب عليها وقت الصلوة اذ في الصلوة اليها
 مع القدرة على الاغتسال ولو لم تمت وصلت انقطعت الرجعة

ولو تمت ولم تنزل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا ينقطع الرجعة
وفي قول محمد ينقطع وينبغي له أن يعلمها بدخوله عليها من قصد
أن لا يراجعها بخلاف النعل أو بالتخنج أو بالند أو ما أشبه ذلك
لغير تهماً بل لدخوله عليها حتى لا يقع بصره على فرجها الشهوة
فيصير مراجعها لها وليس من قصده ذلك ثم تطلقها فيؤدي إلى
إلى تطويل العدة عليها وأبصره أن يسافر بها ما لم يشهد على
جمعها وفي قول زفر بن جوزلان الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية
زوج المعتدة إذا قال **انقضاء العدة** قد كنت راجعتهما في العدة
وكذبته المرأة قال قولها بالاتفاق ولو أن زوج الأمة قال
بعد انقضاء نكاحها قد كنت راجعتهما في العدة وكذبته لا
أمة وصدقه المولى قال قول الأمة ولا يصح الرجعة ولو قال لها
راجعتك فقالت المرأة موصولا بكلام الزوج قد انقضت عدة
لا يصح الرجعة في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد يصح
الرجعة ولو بدأت المرأة بالكلام فقالت انقضت عدة فقال
الزوج لها موصولا بكلامها راجعتك لا يصح الرجعة بالاتفاق
مسألة المرأة إذا أخبرت بانقضاء العدة فإن كانت ممن
لا تحيض أصغرا وكبراً فإنها لا تصدق في أقل من ثلاثة أشهر
بالاتفاق وإن كانت ممن تحيض فإنها لا تصدق في أقل
من ستين يوماً في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا
تصدق في أقل من تسعة وثلاثين يوماً واختلفت الروايات
في تفسير قول أبي حنيفة أنها لا تصدق في أقل من ستين يوماً

136
في رواية محمد أنه يبدأ بالطهر خمسة عشر يوماً ثم بالحيض خمسة
ثم بالطهر خمسة عشر ثم بالحيض خمسة ثم بالطهر خمسة عشر يوماً
ثم بالحيض خمسة فالثلاث مرارة خمسة عشر يكون خمسة و
أربعين يوماً وثلاث مرارة خمسة يكون خمسة عشر يكون
جملة ستون يوماً وتفسير قول أبي حنيفة عند الحسن بن
ياد أنه يبدأ بالحيض عشرة أيام وبالطهر خمسة عشر ثم بالحيض
عشرة ثم بالطهر خمسة عشر ثم بالحيض عشرة فالثلاث مرات
عشرة يكون ثلاثين ومرارة خمسة عشر يكون ثلاثين يكون
جملة ستون يوماً وفي قول أبي يوسف ومحمد تصدق وتسعة
وثلاثين يوماً فيبدأ بالحيض ثلاثة أيام ثم بالطهر خمسة عشر
ثم بالحيض ثلاثة فثلاث مرات ثلاثة يكون تسعة ومرارة خمسة
عشر يكون ثلاثين يكون جملة تسعة وثلاثين يوماً **مسألة** رجل
طالق امرأته ثم جات بولد عقيب الطلاق بساعة ينقض عدتها
بوضع الحمل ولو طلقها عقيب الولادة ثم قالت انقضت عدتي
فعند أبي حنيفة لا يصدق في أقل من خمسة وثلاثين يوماً وفي
رواية حسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه لا يصدق في أقل من مائة
يوم وقال بعضهم لا يصدق في أقل من مائة يوم وخمسة عشر
يوماً وفي قول أبي يوسف لا تصدق في أقل من خمسة وستين يوماً
وما قال محمد لا يصدق في أقل من أربعة وخمسين يوماً **مسألة**
وهذه المسألة يبتني على مسألتين أحدهما ما ذكرنا أن المرأة
لا تصدق في أقل من ستين يوماً عند أبي حنيفة والمسألة الثانية

ان الطهر المتحلل بين الذم النفاس كان خمسة عشر يوما افضل
فالاول نفاس والثاني حبس في هذه المسئلة ابو حنيفة لجعل النفاس
سرخسة وعشرين يوما والطهر خمسة عشر يوما حتى يامر
عن انتقام الطهرين ثم بعد ذلك علي رواية محمد بن الحسن الحيفر
خمس ثم الطهر خمسة عشر يوما ثم الحيفر خمسة فيكون
جملة خمسة وثلاثين يوما وعلي رواية الحسن لجعل الحيفر عشرة فيكون
يد علي هذا خمسة عشر يوما فيكون مائة يوم وامامنا قال مائة وخمسة
وخمسة عشر يوما فانه يجعل النفاس اربعين يوما والطهر خمسة
عشر ثم بعد ذلك ستون يوما فيكون مائة وخمسة عشر يوما و
في قول ابو يوسف لجعل النفاس احدى عشر يوما لان النفاس في الغالب
يكون اكثر من اكثر الحيفر واكثر الحيفر عشرت فكان النفاس احدى عشر
يوما لازم امدد اليوم ساعات لا يمكن ضبطها فقد رناه باليوم
وخمسة عشر طهر ثم بعد ذلك تسعة وثلاثين يوما عدا عنها علي
ما ذكرنا فيكون جملة خمسة وستون يوما وعلي قول محمد
لجعل النفاس ساعة وخمسة عشر طهر ثم بعد ذلك تسعة
وثلاثون يوما فيكون اربعة وخمسون يوما وساعة **باب**
الايلة قال الشيخ الامام رضي الله عنه الاصل في باب الايلة
يقول الله تعالى للذين يؤمنون من نسائهم تربص اربعة
اشهر فان قاوا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق
فان الله سميع عليم قال عبد الله بن مسعود رضي الله
في تفسير هذه الآية عزيمة الطلاق مضى اربعة اشهر

والفهي هو الجماع في الاربعة الاشهر ثم الاصل بعد هذا انه متى
جعل الايلة غاية فانه ينظر ان كان لا يربح وجودها في المدة
فانه يكون موليا وان كان يربح وجودها في المدة لا مع بقا
النكاح فانه يكون موطيا وان كان يربح وجودها في المدة مع
بقا النكاح فانه ينظر ان كان مما خلف به وينذر فان اوجبه
علي نفسه يكون موليا وكذا اذا جعله غاية في قول ابي
حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يكون موليا وان كان مما لا
خلف به ولا ينذر فانه لا يكون موليا بالاتفاق سواء اوجبه
علي نفسه او جعله غاية مسئلة وصورة الايلة ان يقول الر
جل لامراته والله لا اقربك ذكرا لا بد اولم يذكر الا بد
وقال والله لا اجامك اولا اباضك او قال والله لا اطاك
او لا اغتسل منك من جنبه فانه يكون موليا ولو قال للمرء
الجماع يدن فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدن في القضا اولف
قال لا امسك اولا المسك او قال لا اجتمع راسي وراسك او
قال والله لا يمس جلدك او قال والله لا غيظتك او لا سونك او
لا اقرب فراشك اولا ادخل عليك انوي الجماع كان موليا وان لم
ينو لا يكون موليا وعذ لك قال وعزة الله وعظمة الله وجميع
الالفاظ التي تذكرها في كتاب الامان انه يكون موطيا يكون ايلة
ما هنا وكل ما لا يكون موطيا هناك لا يكون ايلة موطيا اذا
مضت الاربعة الاشهر بعد ما انعقد الايلة ولم يقر بها في المدة
بانت منه بتطبيقه بينة واليمين علي ما حث به انه اذا اقر بها بعد

ما يكفر بهينه والعدة يجب من وقت البيوتنه وان اقربها في الا
 بعة الاشهر حنت في بئنه وجب عليه كفارة اليمين ولا
 تبين منه امراته بمضي الاربعة الاشهر مسله ومعنى قوله لا
 يرجع وجودها في المدة ان الرجل اذا قال لامراته والله لا افر
 بك الا في مكان كذا وبينه وبين ذلك المكان مسيرة اربعة
 اشهر فصاعد افانه يكون موليا وان كان اقل من ذلك لا يكون
 ليا وكذا اذا قال لامراته والله لا اقربك حتى تقطير صبيك
 وبينها وبين القطر اربعة اشهر فصاعد افانه يكون موليا
 وان كان اقل من ذلك لا يكون موليا ولو قال لامراته والله لا افر
 بك حتى يطلع الشمس من مغربها او حتى تخرج الدجال عليه
 اللعنة القياس ان لا يكون موليا لانه يرجع وجوده ساعة فصا
 عت ولكن في الاستحسان يكون موليا لان هذا اللفظ في العرف
 عبارة عن التابيد وكذلك اذا قال لامراته والله لا اقربك حتى
 يقوم الساعة او حتى يلج الجمل في سم الخياط فيكون موليا مسله
 ومعنى قوله يرجع وجودها لامع بقا النكاح وهو ان الرجل اذا قال
 لامراته والله لا اقربك حتى تموت او اموت او حتى تقتل او
 حتى اقتل او حتى تقتليني او حتى اقتلك فانه يكون موليا بالاتفاق
 مسله وكذلك اذا كانت امراته ماتت فقال والله لا اقربك
 حتى املك او املك شقصا منك فانه يكون موليا ولو قال
 الله لا اقربك حتى اشتريك فانه لا يكون موليا لانه قد يشتريها
 بغيرها فلا يفسد النكاح ولو قال حتى اشتريك لنفسك فانه لا يكون

في صورة الحرم وهو في زيجتك يكون موليا وكذلك اذا قال والله لا اقربك

موليا لعله يشتريها لنفسه شرا فاسدا فلا يملكها قبل القبض ولو
 قال والله لا اقربك حتى ان يشتريك لنفسك واقبضك كان موليا
 مسله ومعنى قوله يرجع وجودها في المدة مع بقا النكاح
 وكما خلف به وينذر وواجبه على نفسه وهو ان الرجل اذا
 قال لامراته ان قريبتك فعبدك حتى لو قال فامراني الاخرى ط
 لو او قالت طالق فانه يكون موليا وكذلك ان قال ان قريبتك
 فعلي عتق رقبة او الحج والعمرة او المشي الى بيت الله او الصوم
 فانه يكون موليا ولو قال ان قريبتك فعلي صلوة في قول ابي يوسف
 الاخر لا يكون موليا وفي قول محمد وهو قول ابي يوسف
 الاول يكون موليا ولم يذكر قول ابي حنيفة ولو قال والله لا
 اقربك حتى اعتق عبدي او حتى اطلق امراتي فانه يكون موليا
 في قول ابي حنيفة ومحمد وفي قول ابي يوسف الاول لا يكون
 ليا ومعنى قولنا انه لا خلف به ولا ينذر وهو ان الرجل اذا
 قال لامراته ان قريبتك فعلي قتل عبدي او ضربه او شتمه او
 قتل فلان او شتمه فانه لا يكون موليا وكذلك اذا جعله
 غايه وهو ان القول لها والله لا اقربك حتى اقتل عبدي او حتى
 ضرب عبدي وما اشبه ذلك فانه لا يكون موليا ثم الاصل ان
 كل يمين تمنع جماع الزوجة بالمدة الاخيرة يقر به فهو ايلابانه
 اذا قال والله لا اقربك اربعة اشهر فانه يكون موليا
 ان كان اقل من ذلك لا يكون موليا ولو قال لا اقربك ولم يقل بالله
 لا يكون موليا لانه لا يلزمه بالقول ان يحق وهو الطلاق والعتق

قال والعبد في الايلة كالحرة وانما ينظر في ذلك الى الزوجة ان كانت
امة فمذتها شهران وان كانت حرة والامنها مدها اربعة اشهر
ولو الامن امراته وهي مملوكة ثم اعتقت في العدة تحولت مدها
الى مده الحر ابر وكذا اذا طلقها طلاقا رجعيا ثم اعتقت في العدة
تحولت العدة الى عدة الحر ابر بخلاف ما اذا طلقها طلاقا بائنا او ثلثا
ثم اعتقت في العدة فان عدتها لا تحول الى عدة الحر ابر ثم الايلة
يشبه الطلاق الرجعي كما في الطلاق الرجعي مخبر بين الرفع والنزول
كذلك بالايلة وكما ان في الطلاق الرجعي يوجب البينونة في
ثاني الحال كذلك الايلة يوجب البينونة في ثاني الحال الا ان الطلاق
الرجعي يوجب نقصان العدة في الحال والعدة من وقت الطلاق
والايلة يوجب نقصان العدة في ثاني الحال والعدة من وقت البينونة
قال ومن الامن امراته وبينه وبينها مسيرة اربعة اشهر فضا
عدا كان فيه للناس ان يقول فيه اليها الاصل في هذا انه من
وقع الاذي بالقول لم يشرع رفعه بالقول كيد لعن القبا

في رفعها بالافعال
في رفعها بالافعال
في رفعها بالافعال

لفعل فاذا قدر على الفعل في المدة بطل الف بالقول والف
بالقول يصح في المدة ولا يصح بعد مضي المدة ويرفع المدة ولا
يرفع البين والف بالفعل كذلك يصح في المدة ولا يصح بعد
مضي المدة الا انه يرفع المدة واليمين جميعا والمدة
المنقضية لا يبطل بالبينونة وبعد البينونة لا ينعقد ابتداء
فاذا عرقنا فنقول رجل الامن امراته وهما صحيحان يطيقان الجماع
فان فيه لا يصح الا بالفعل يعني بالجماع في الفرج ولو قبلها الشهر

او لمسها الشهوة او نظر الى فرجها لشهوة او جامع فيما دون الفرج
لا يكون فينا خلا في الرجعة فان في الرجعة اذا قبلها الشهوة او لمسها
لشهوة او نظر الى فرجها لشهوة او جامع فيما دون الفرج فانه يصير
فانه مراجعها مسله ولو الامن امراته وهو مريض مرضا لا يطيق
الجماع او هي مريضة ففا بالقول فانه يصح هذا الذي بشرط ان يعدم
ذلك المرض الى مضي اربعة اشهر حتى انه اذا ابرأ قبل مضي اربعة
اشهر بطل فيه بالقول وكذلك اذا كان بينه وبينها مسيرة
اربعة اشهر ولو الامن امراته وهو محبوس او المرأة محبوسة
او كان بينه وبين امراته اقل من اربعة اشهر الا ان العدو او
السلطان يمنعه ذلك فان فيه لا يصح الا بالفعل وكذلك اذا
من امراته وهما محرمان او احدهما محرم وبينه وبين وقت
الحج اربعة اشهر فان فيه لا يصح الا بالفعل وان كان عاصيا في
فعله ولو الامن امراته وهو صحيح ثم مرض بعد ذلك او الا
وهو مريض ثم برأ بعد ذلك او كان في حال الجاشين محججا
فمرض في خلال ذلك فان فيه لا يصح الا بالفعل قال ومن غلب
خلف علي قريان امراته يعقود عبدا له ثم باعه سقطت الايلة
لانه لا يلزمه بالقريان شيئا اذا دخل في ملكه بوجه من
الوجوه قبل القريان ان يعقد الايلة ولو دخل في ملكه بعد القريان
لا ينعقد الايلة ولو قال ان قريتك فعبدك فاذان حران فاذان
جميعا احدهما او باع احدهما لا يبطل الايلة لانه يلزمه بالقريان
عقود لو ما تاجمعا او باعهما جميعا مع او علي التعاقب بطل

في رفعها بالافعال
في رفعها بالافعال
في رفعها بالافعال

الايلة ولو دخل احدهما في ملكه بوجه من الوجوه قبل القربان
ان عقد الايلة ثم ادا دخل الاخر في ملكه انعقد الايلة من وقت دخول
الاول في ملكه قال ومن خلف لا يقرب امراته الى وقت في بيته
ثم فركها ولم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بابت بتطبيقه واحدة
بأينة ولو مضت اربعة اشهر اخرى بعد ذلك قبل ذلك ان يترو
مدجها بتبين باخرى وان كانت في العدة بعد ولو تزوجها ولم
يقربها حتى مضت اربعة اشهر اخرى بابت منه بتطبيقه اخرى
ووقعت عليها ثلث تطليقات ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره
فلوانها تزوجت بزوج اخر ثم عادت الى الاول ينقصد الايلة لان
الايلة كان في ملكه الاول وقد زال ذلك الملك ولكن اذا اقربها
حنث في منتهى وجبت عليه كفارة اليمين وكذلك اذا الا
من امراته ثم طلقها ثلثا ثم تزوجت بزوج اخر ثم عادت الى
الزوج الاول لا ينقصد الايلة لان الايلة كان في الملك الاول وقد زال
ذلك الملك ولكن اذا اقربها حنث ووجبت عليه الكفارة
اليمين ولو انه الامن امراته فمضت اربعة اشهر ولم يقربها بابت
منه بتطبيقه ثم تزوجت بزوج اخر بعد ما انقضت عدتها ثم
عادت الى الاول ينقصد الايلة بالاتفاق الا ان عند ابي حنيفة وادبو
سفه ينقصد الايلة ثلاث تطليقات مستقبلات وعند محمد ينقصد
بما بقي من الطلاق قال ومن قال لا امراته ان قريته فانت علي حرام
يسأل عن نيته اجمعوا انه لو قال ان قريته فانت طالق يصير
مولى من ساعته ولو قال ان قريته فوالله لا اقربك فانه لا يصير

ما لم يقربها ولو قال ان قريته فانت علي حرام انوي به الطلاق
كان مولى بالاجماع وانوي اليمين فانه لا يكون مولى في قول ابي يوسف
ومحمد ما لم يقربها فاذا اقربها كان مولى كما لو قال ان قريته
فوالله لا اقربك وفي قول ابي حنيفة يكون مولى وروي
الطحاوي عن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه لا يكون مولى
كما قالوا ومن قال لا امراته والله لا اقربكما هلنا ثلث ميسا
يل اما ان يقولوا الله اكبر او يقول لا اقرب واحدة منكما او
يقول لا اقرب احديكما اما اذا قال لا اقربكما كان مولى من بينهما
فاذا مضت اربعة اشهر ولم يقربهما بابت جميعا ولو قرب
احدهما بطل الايلة احديهما وايلة الباقية علي حالها ولو قربها
جميعا بطل الايلة وهما وجب عليه كفارة اليمين ولو كانت
احدهما قبل اربعة اشهر بطل الايلة وهما لانه لا يجب عليه
كفارة اليمين قرب هذه بعد ذلك بالاتفاق ولو طلق
احدهما لا يبطل الايلة مسله ولو قال والله لا اقرب احديكما
فانه يكون مولى من احديهما بلا عين فان اراد ان يعين احدهما
قبل مضى اربعة اشهر ليس له كرجل قال لامرأته اذا جاعد
فاحديكما طالق ثم اراد ان يعين احديهما قبل مجي الغد فليس
له ذلك فاذا مضت اربعة اشهر ولم يقربهما بابت احدهما
بلا عين في يومه بالبيان وانقصد الايلة على البقية ولو مضت ثما
نية اشهر ولم يبين بابتا جميعا وكذلك لو عين في احدهما
ثم مضت اربعة اشهر اخرى بابت الاخرى ولو قرب واحدة

منها بطل الايلا ونجب عليه كفارة لوجود شرط حنثه وهو قربان
احد بهما ولو ماتت احد بهما او طلق احد بهما او طلق احد بهما لثنا
او بابت بلاعدة تعينت الباقية للايلا مسئلة ولو قال والله لا
اقربك واحدة منكما فانه يصبر موليا منهما فاذا مضت اربعة
اشهر ولم يقرب بهما بابتا جميعا ولو قرب واحدة منهما بطل
فيهما جميعا ونجب عليه كفارة لوجود شرط حنثه خلاف
ما اذا قال والله لا اقربكما فقرب احد بهما لا يبطل الايلا في الباقية
ولا يجب عليه كفارة ولو قال لامرأته وامته والله لا اقربكما
فانه لا يكون موليا من امرأته ما لم يقرب الامة فاذا قرب الامة
صار موليا من الحرّة بعد القربان ولو قال والله لا اقربكما
فانه لا يكون موليا قط لان الايلا يعقبه الطلاق فصار كما لو قال
لامرأته وامته احد بكما طلق انه لا يقع الطلاق كذلكها
ولو قرب احد بهما حنث ونجب عليه كفارة لوجود شرط الحنث
كما اذا قال لاجنبيته والله لا اقربك ثم قربها حنث في حينه ولا
يكون الا كذلك ولو قال والله لا اقرب واحدة منكما فانه يكون
موليا من امرأته لان لقطة الواحدة اذا دخلت في النفر تعم على الا
فراد كما لو قال لا اكل واحد من رجال الكوفة الا انه لو قرب
احد بهما حنث لان شرط حنثه قربان واحدة منهما لا قربا لهما
جميعا وقد وجد مسئلة ولو ان رجلا امرأتان حرّة وامّة فقال
لهما والله لا اقربكما فانه يكون موليا منهما جميعا حتى اذا مضى
شهران ولم يقربها بابت الامة فاذا مضى شهران احراز بابت الحرّة

ولو انّه قال والله لا اقرب احد بكما فانه يكون موليا من احدهما
بلا غير فاذا اراد ان يعين احدهما قبل مضى الشهرين ليس له ذلك فاذا
دامضى شهران ولم يقرب بهما بابت الامة لسبق مدّ لهما للتعيين
واستوفى الايلا على الحرّة فاذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها
بانت الحرّة ولو ماتت الامة قبل مضى الشهرين تعينت الحرّة للايلا
بلامر وقت البين ولو قال والله لا اقرب واحدة منكما فانه
يكون موليا منهما جميعا حتى انه اذا مضى شهران ولم يقرب
بهما بابت الامة ثم اذا مضى شهران احراز بابت الحرّة ولو قرب
واحدة منهما حنث وبطل الايلا قال من تزوجته والله
لا اقربك سنة الا يوما لم يكن موليا في الحال وكذا لو قال
والله لا اقربك الا سنة الا مرة ثم اذا قربها ففي قوله الا
يوما لا يصبر موليا ما لم يقرب الشمس من ذلك اليوم وهذا
اذا بقي من السنة اربعة اشهر واكثر فان كان اقل من ذلك
لا يكون موليا وفي قوله الا مرة يكون موليا بعد القربان
فان بقي بعد القربان اربعة اشهر فصاعدا كان موليا والا
فلا وعليه قول زفر يكون موليا في الحال في المسئلة الاولى والا
ستثنا ينصرف الى احراز السنة مسئلة ولو قال لامرأته انت
طالق ثلثا قبل ان اقربك بشهر وقربها قبله تمام الشهر
من وقت البين بطل البين ولو لم يقربها حتى مضى شهر يصبر موليا
فان قربها بعد ذلك وقع الطلاق ولو لم يقربها حتى مضى
اربعة اشهر بابت بالايلا ولو قال انت طالق ثلثا قبل ان اقربك

ولم يقل شهر فانه لا يصير موليا ويقع الطلاق من ساعته لان هذا
 قتل قبل القران ولو قال انت طالق ثلثا قبل ان اقربك فانه لا يصير
 موليا فان قريها وقع الطلاق بعد القران بلا فصل ولو تردها
 حتى مضت اربعة اشهر ولم يقربها بابت بالايلا ولا يشبهه فو
 له ان اقربك قوله قبيل ان اقربك قال ولو الامن امراته في مجلس
 واحدة ثلث مرات ثم كما اذا قال والله لا اقربك والله لا اقربك
 والله لا اقربك ان اراد به التكرار فالايلا واحد واليمين واحدة
 وان لم يكن له نية فالايلا واحدة واليمين وان اراد به التغلظ
 والتشديد فان الايلا واحد واليمين ثلث في قول ابي حنيفة و
 ابي يوسف واذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها بابت بتطليقة
 استحسانا ولو قريها وجبت عليه ثلث كفارات وفي قول احمد
 وزفر الايلا ثلث واليمين ثلث فالاول ينعقد حين ما تلفظ بالا
 والى الثاني ينعقد حين ما تلفظ بالثاني والثالث ينعقد حين ما
 تلفظ بالثالث فاذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها بابت منه
 بتطليقة فاذا مضت ساعة بابت بتطليقة اخرى ثم اذا مضت
 ساعة بابت بتطليقة اخرى فاذا قريها وجبت عليها ثلث
 كفارات واجمعوا انه اذا الامن امراته في ثلث مجالس فالايلا
 ثلث واليمين ثلث مسئلة ثم الايلا على اربعة اوجه هو ايلا واحد
 ويمين واحدة ويمينان وايلا واحد وايلا واحد ويمينان
 وايلا واحد ويمين واحدة ثم عدد الطلاق بعد الدعة وعدد الكفارة
 بعد الايلا فاما الايلا الواحدة واليمين الواحدة فهو الرجل

اذا قال لامراته والله لا اقربك فهذا ايلا واحد ويمين واحدة
 واما الايلا واليمينان فهو الرجل اذا الامن امراته في مجلس واحد
 في مجلس اخر او قال اذا اجاعد فوالله لا اقربك واذا اجاعد فوالله
 لا اقربك فهاهنا يمينان وايلا واحد واما الايلا الواحد واليمينان
 وهو ان يقول اذا اجاعد فوالله لا اقربك واذا اجاعد فوالله لا اقربك
 وكذلك مسئلة الخلاف فاما الايلا واليمين الواحدة فهو انه اذا
 قال لامراته كما دخلت واحدة من هذين الدارين او قال كلما كنت
 واحدا من هذين الرجلين فوالله لا اقربك فدخلت احدي الدارين
 دخلتين او علمت احد الرجلين علمتين فهذه ايلا واحد ويمين
 واحدة لانه لا اثر لكلمة التكرار في قوله والله فالاو لا ينعقد
 عند الدخول الاول والثاني لا ينعقد عند الدخول الثاني قال
 واهل الذمة في الايلا من نسيانهم كاهل المسلم في قول ابي حنيفة
 الا صار في هذا ان كل من طلق طلاقه صح ايلاوه ومن لا يصح طلاقه
 لا يصح ايلاوه والصبر والمجنون او المعنوه او النائم اذا الامن
 امراته لا يصح ايلاوه لانه لا يصح طلاقه وكذلك الرجل اذا الامن
 حليلة منه او مدبرته او امر ولد له فلا يصح ايلاوه لانه لا يصح طلا
 قه ثم طلاق الذمي جائز بالاتفاق وظهاره باطل بالاتفاق
 وايلاوه على ثلثة اوجه في وجه يصير موليا بالاتفاق وفي وجه
 لا يصير موليا بالاتفاق وفي وجه اختلفوا فيه اما الوجه الذي
 يصير موليا بالاتفاق فهو انه اذا قال لامراته ان اقربك فبعد
 حرا وقال فامراني الاخرى طالق فانه يصير موليا بالاتفاق واما

الذي لا يصير موليا بالاتفاق فهو انه اذا قال لامرأته ان قربتك ففعل
من الصوم او الصلوة او الحج او العمرة فانه لا يصير موليا بالاتفاق
لانه ليس من اهل ذلك واما الوجه الذي اختلفوا فيه فهو انه اذا
اذا قال لامرأته والله لا اقربك فانه يصير موليا في قول الحنفية
وقال ابو يوسف ومحمد لا يصير موليا ولا يلزمه الكفارة
لقولان بالاجماع والله اعلم **باب الظهار** قال
الشيخ الامام رضي الله عنه الظهار كان طلاق الفوط في
الجاهلية الا انه شرع رفعه بالكفارة واصله قول الله
تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الاية ثم صورة الظهار اذ
سمي امرأته او سمى عضوا منها بعد ان يبرأ من جميع البدن
والتي تسمى او جزا شاعرا في الجملة وتسمى بعضه
محرمة فانه يكون مظاهرا والا فلا فاذا عرفت هذا فنقول
الرجل اذا قال لامرأته انت علي كظهر امي او كظهر
امي او كفخذ امي فانه يكون مظاهرا اذا شبهها بهذه الا
عضا الاربعة وكذلك اذا قال راسي علي كظهر امي او قال
وجهي او قال رقبتي او قال فرجك وكذلك اذا قال انقصك
او ثلثك علي او ربعك علي كظهر امي ولو قال ظهرك علي كظهر
امي او بطني او فخذك او بدي او رجلك فانه لا يكون مظاهرا
ولو قال انت علي كامي او مثلي او نوي الظهار كان مظاهرا وان
نوي البر والكرامة يكون براء وكراهة وان لم يكن له نية فلا
يكون مظاهرا في قول الحنفية وابو يوسف وفي قول محمد يكون مظاهرا

ولو قال

ولو قال انت علي كظهر امي او نوي الظهار او لم يكن له
نية كان ظهرا وان نوي الطلاق لا يكون طلاقا في قول الحنفية
حنيفة وعندهما يكون طلاقا ولو قال انت علي كظهر امي او
كظهر اختي او كظهر عمي او خالي يكون مظاهرا وكذلك
اذا شبهه بعظم محرم من لا يحل له نكاحها كخال سواك ان
من جهة النسب او من جهة السبب وهو الرضاع او من جهة
المصاهرة فانه يكون مظاهرا ولو قال انت علي كظهر امك
فانه يكون مظاهرا سواك ان مدخولا بها او غير مدخولا بها
ولو قال انت علي كظهر ابنتك يتظر ان كان مدخولا بها
يكون مظاهرا وان كان غير مدخولا بها فلا يكون مظاهرا ولو
قال انت علي كظهر فلانة وهي امي المzinية او ابنة المzinية
فانه لا يكون مظاهرا لان من الفقهاء من يقول ان المحرم لا يحرم
الحلال هو قول الشافعي ولو قصر القاضي حوازه يكون مظاهرا
ولو قال انت علي كظهر فلانة وهي ممن يجوز له نكاحها
لا يكون ظهرا مسئله ثم الظهار من جانب النساء لا من جانب
الرجال كما لو قال انت علي كظهر ابني او ابنتي لا يكون مظاهرا
ثم الظهار انما يصح من نسائه المنكوحات قل من يصح ظلا
فه عليها يصح ظهاره منها ومن لا فلا وشرايط الصحة ان
يكون عاقل بالغ مسلما الرجل العاقل البالغ المسلم اذا
ظاهر امرأته صح ظهاره منها سوا كانت الحرة حرة او
امة او مدبرة او مكاتبة او ام ولد او ولد ام الولد او

كتابية وكفارتة كفارة الحرة المسئلة ان لو ظاهر منها
مسئلة ولو ظاهر من امته او مد بترته او امر و لده لا يصح ظها
ره ولو ظفها طلاقا رجعا ثم ظاهر منها صح ظهارة مسئلة ولو ان
العبد او المديبر او المكاتب او ولد ام الولد اذا اظهر من
امراته صح ظهارة وكفارتة كفارة الحر الا ان التكفير
بالعتق والاطعام لا يجوز ما لم يعتق ولو كفر لهما باذن
مولاه او كفر المولي بهما عنه فلا يجوز وخوزه الله
التكفير بالصيام على كل حال وليس للمولي ان يمنعه عن ذلك
لانه تعلق به بحق المرأة بخلاف النذر وكفارة اليمين انه
يمنعه عن ذلك لانه لم يتعلق به احق احد والظهار لا يوجب
نقصان العدد في الطلاق ولا يوجب البيونة غير انه لا يفر
بهما لم يكفروا ان طالت المدة مسئلة رجلاه اربعة نسوة
فظاهر منه في مجلس واحد او في مجالس مختلفة يجب عليه
اربعة كفارة وكذلك اذا اظهر من امرأة واحدة في اربع
مجالس يجب عليه اربع كفارات ولو اظهر من امرأة واحدة
في مجلس واحد ثلثا او اربعا ان نوى الطهار الاول فعليه
كفارة واحدة وان لم يكن له نية فعليه لكل ظهار كفارة
ولو اظهر من امراته ثم ماتت المرأة سقطت الكفارة ولو
طلقها ثلثا ثم عادت اليه بعد زوج اخر عاذا الظهار قال
اذا اظهر من امراته لا تحل له قربانها ولا شئ منها حتى يكفر الرجل
اذا اظهر من امراته لا تحل له ان يجامعها ما لم يكفر وكذلك

لا تحل له ان يقبلها ولا يمسها ولا ينظر الي فرجها الشهوة وكذلك
هذا في الاستبراح لا تحل له ان يقبلها ولا يمسها ولا ينظر الي فرجها
لشهوة وكذلك هذا في الاحرام ولما في باب الحيض والنفس
تحل للزوج ان يستمتع بها ما عدا ميرزا فاعلى الاختلاؤ ولو
جامع بعد ما اظهر منها يكفيه كفارة واحدة ويجب عليه
الاستغفار والتوبة لما روي عن سلمة بن صخر البياض انه ظا
هر من امراته ثم ابصرها في ليلة قمر او عليها خيال اقصة
فالحجبة فوافعها فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال النبي عليه السلام استغفر الله حتى تكفر ثم الكفارة
واجبة لقول الله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم
يعودون لما قالوا وتفسير العود عندنا هو العزم على
الجماع فان كان قادرا على عتق الرقبة فبعث رقبة وان لم
يقدر على ذلك فعليه صيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
فعليه اطعام ستين مسكينا والاصل في عتق الرقبة في
هذا وفي كفارة اليمين انه متى عتق رقبة كاملة الرقي في
ملكه مفرونا بالنية وجنس ما يتبع من المنافع فيها فافا
بمئة بلا بد الخزيه عن الكفارة والا فلا اذا عرفنا هذا
فنقول اذا اعتق نصف الرقبة ثم اعتق نصف الاخر قبل ان
يجامعها يجوز من اجماع وبعد ما جامعا لا يجوز وعندنا
بحسبنا لان العتق يتجزئ عنده وعند ابى يوسف ومحمد
يجوز لان عتق النصف بمنزلة العتق الكل عندنا لان العتق لا يتجزئ

كفارة

عندهما ولو كان عبد بين اثنين فاعتق احدهما نصيبه عن
كفارة لا يجوز عند ابي حنيفة سوا كان موسرا او معسرا
لان العبد لا ينفك عن السعاية في الاحوال كلها عند ابي حنيفة
فكان اعتقا بالبدل وعند ابي يوسف ومحمد ان كان المعتق
معسرا لم يجز وان كان موسرا جاز لان يسار المعتق يمنع
سعاية العبد على قولها ولو احتو نصف رقبة وصام شهر
او صام شهرا او اطعم ثلثين مسكينا لا يجوز عن كفارة ظها
ره ولو اعتق رقبة كاملة تجوز سوا كان صغيرة او
كبيرة ذكر اكان او انثى مومنة كانت او كفارة قلد
في هذا في جميع الكفارات الا في كفارة القتل فان الرقبة
الكفارة هناك لا تجوز عندنا وعند الشافعي في الرقبة
الكافرة في الكفار كلها لا تجوز ولو اعتق طفلا عن كفا
لته تجوز ولو اعتق ما في بطن جاريته نظر اجات به لاقل
من سنة اشهر من وقت العتق يعتق ولو جات به لاكثر
من سنة اشهر لا يعتق الا اذا اقر السيد انه كان موجودا
وقت العتق حينئذ يعتق باقراره ولكن لا تجوز عن كفا
لته بخلاف لو كانت الجارية معتدة فجابولدا الي سنتين
يعتق ولا تجوز عن كفارة ولو جات به لاكثر من سنتين
لا يعتق الا اذا اقر السيد انه كان موجودا وقت العتق حينئذ
يعتق لا اقراره ولكن لا تجوز عن كفارة بخلاف لو اعتق ممد
بنة او ام ولده عن كفارة لم يمينه لا تجوز ولو اعتق ممد

ان كان لم يرد شيامن بدل الكتابة فانه تجوز عن كفارة عندنا
وعند الشافعي لا تجوز ولو انه ادى شيامن بدل الكتابة لا تجوز
عن كفارة بالاجماع وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه
يجوز ولو عجز عن ابدل الكتابة ثم اعتقه فانه تجوز سوا
كان ادى شيامن بدل الكتابة او لم يود مسله ولو اعتق
عبد عن كفارة غيره بغير امره لا تجوز عنه بالانفاق
لو اعتقه بامر من اركا بالبدل كما اذا قال اعتق عبدك عن
علي الف درهم فاعتق بكوز عن الامر عندنا وقال زفر يكون
عن المعتق ولو كان بغير بدل كما اذا قال اعتق عبدك عن
ولم يذكر البدل او قال بغير شيء عند ابي حنيفة ومحمد
يكون العتق عن المعتق وعند ابي يوسف ومحمد الشافعي
يكون عن الامر فهد امعني قولنا انه يقتو كامل الرق
في ملكه وقولنا مقرون بالنية فانه اذا عتق عبده ولم
ينوع عن كفارته لا تجوز عن كفارته وان نوي عن كفارته
بعد العتق لا تجوز ايضا ولو دخل ورحم محرمة في
ملكه بلا صنع منه كما اذا دخل في ملكه بالسرقة فانه
لا تجوز عن كفارته بالاجماع مسله ولو دخل في ملكه
بصنعه ان نوي عن كفارته وقت وجود الصنع منه تجوز
عن كفارته عندنا وقال الشافعي لا تجوز عن كفارته ولو
قال لعبده ان دخلت الدار فانت حر فدخل الدار عتق و
لا تجوز عن كفارته اذا نوي عن كفارته وقت الاحوال الا اذا

نوي عن كفارته وقت البمين حينئذ تجوز وقولنا وجنس
ما يتغير من المناق فائمة انه اذا اعتق عبد امقطع البدن
او الرجلين او المفلوج او الياسر الشق او المقعد او الزم او
اشل اليد لا يجوز فكذلك اذا اعتق مقطوع يد واحدة
رجل واحدة من جانب واحد او مقطوع الابهام من اليد
او مقطوع ثلث اصابع من كل يد سوى الابهام او اعم
او مفقوه العينين او معنوها او اخر سا لا يجوز عن كفارته
ولو كان مقطوع يد واحدة او رجل واحدة او مقطوع يد ورجل
من خلاف او اشل يد واحدة او مقطوع اصبعين من كل يد سوى
الابهام او اعور او مفقوه احد العينين او اغشى او مقطوع
الاذنين او مقطوع الانف او عتينا او حصيا او خشي او مجنونا
او كانت لمة رتقا او بها قرز لمنع الجماع يجوز عن كفارته
ولو كان اصم يجوز عن كفارته في ظاهر الرواية وقيل هذا
ان كان في اذنيه وهو واما اذا كان بحال الوصيح في اذنه لا يسمع
فانه لا يجوز وقولنا بغير بدل فانه اذا اعتق عبده على البدل
فانه لا يجوز عن كفارته وكذلك المريض اذا اعتق عبده عن
كفارته وهو لا يخرج من ثلث ماله فمات من ذلك المريض
لا يجوز عن الكفارة وان اجازة الورثة ولو انه بري من مرض
ضه حاز هذا اذا كان قادرا على الاعتاق واما اذا كان غيبا
در على الاعتاق فانه بصوم شهرين متتابعين ولو انه افطر
يوما بعد المرض او السفر فانه يستقبل الصيام وكذلك

لو شرع في الصوم فاستقبله يوم الفطر او يوم النحر واما التشر
يقفانه يستقبل الصيام فان صام هذه الايام ولم يفطر وعذر
يستقبل ايضا لان الصوم في هذه الايام عموما واجب ديني فممنه
لا يجوز لانه قاصر مسله ولو كانت امرأة فوجب عليها
صوما شهرين متتابعين عن كفارة الافطار في شهر رمضان
ولو عن كفارة القتل فشرعت في الصوم فحاضت في خلال
ذلك فانها لا تستقبل الصوم ولكن تصل اليها القضاء بعد
الحيض لانها معدودة لا تجد صوما شهرين متتابعين لا يحضرها
ولو نفست استقبلت ولو افطرت يوما بعد ما طهرت
منه فانها تستقبل الصيام ولو كانت تصوم ثلثة ايام
عن كفارة اليمين فحاضت في خلال ذلك فانها تستقبلها
تجد صوم ثلثة ايام لا يحضر فيها مسله ولو انه جامع امر
انه التي ظاهر منها بالنهار ناسيا او بالليل عامدا او ناسيا
فانه يستقبل الصوم عند ابي حنيفة ومحمد لان الله تعالى
اوجب شهرين لا مسيسر فيهما لقول الله تعالى من قبل ان
يتماسا وفي قول ابي يوسف لا يستقبل ولو جامعها بالنهار
عامدا استأنف الصوم بالاتفاق وكذلك لو جامع امراته
التي لم يظاهر منها بالنهار عامدا فانه يستقبل الصوم بالاتفاق
ولو جامعها بالنهار ناسيا او بالليل عامدا او ناسيا فانه
لا يستقبل الصوم قال ولو صام شهرين متتابعين لم قد علم
الاتفاق قبل غروب الشمس في آخر ذلك اليوم يجب عليه

العتو ويكون صومه تطوعا لانه قد رعى العبد قبل الفراغ
من البدل فانتقض حكم البدل كالمتمم اذا اوجد الما قبل الفراغ
من الصلوة والافضل له ان يتم صوم ذلك اليوم ولو لم يتمه فإ
فطر فلا يجب عليه القضا عندنا وعند زفر عليه القضا ولو
قد رعى الاعتاق بعد غروب الشمس في آخر ذلك اليوم جاز
صومه عن كفارته ثم هذا الصوم انما تجزي عما لا يجد رقبته
ولو كان له خادم لا مال له غيره او كان له فضل عن كفاه
ما يجد رقبته فلا تجوز له الصوم ولو انه لم يستطع الصيام
فانه يطعم ستين مسكينا اما على سبيل التملك او على سبيل
الاباحة فاما التملك فهو ان يعطي ستين مسكينا لكل مسكين
نصف صاع من حنطة او دقيقها او سويقها او صاعا من شهر
او دقيقه او سويقة او صاعا من تمر او نصف صاع ريسبي
قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف وحمد يعطي صاعا من ريسبي
وهو احد الروايتين عن ابي حنيفة واما الاباحة وهو ان يطعم
ستين مسكينا ممن يستوفى الطعام اكلتين مشبعتين غذا
عشا او سحورا و غذا او سحورا وعشا او غذا ابن ابي عمير
ابن اوسحور بن يوسف كان الطعام مادوما وغير مادوم تجوز
ولو اعطى مسكينا واحد اكلتين صاعا من الحنطة في ستين يوما
ما تجوز وفي يوم واحد لا تجوز الا عن نصف صاع ولو اعطى ثلثين
مسكينا كل مسكين صاعا من حنطة فانه لا تجوز الا عن ثلثين
مسكينا وعليه ان يعطي ثلثين مسكينا ايضا ولو اعطى مائة

وعشرين مسكينا كل مسكين مائة من حنطة فعليه ان يطعم
اذا الفرق بين كل مسكين نصف صاع من حنطة ولو اطعم مسكينا
واحد اكلتين يوما كل يوم اكلتين مشبعتين تجوز وروي
عن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه لا تجوز ولو اطعم
مائة وعشرين مسكينا بدفعة واحدة فعليه ان يطعم احد
الفرقين اكله مشبعة اخرى وكذا لو ادا اطعم ستين
مسكينا غذا او اطعم ستين مسكينا اخرين عشا فعليه ان يطعم
احد الفرقين اكله مشبعة اخرى ولو اعطى ستين
مسكينا كل مسكين صاعا من حنطة عن ظهارين او اقطارين لا
تجوز الا عن واحدة منهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف
وفي قول محمد تجوز عنهما جميعا ولو كانت الكفاران
من جنس من مختلفين فانه تجوز بالاجماع ولو اطعم ثلثين
مسكينا ثم جامع امرائه فانه يطعم ثلثين مسكينا اخرين والجمع
لا ينقض الاطعام لان الله تعالى لم يرد كرقبه من قبل ان يتأسا
بشاهمسله ولو ظاهر من امرائه وهو معسر ثم ابسر بعد
ذلك او ظاهر منها وهو موسر ثم اعسر بعد ذلك فانه
يعتبر في ذلك وقت التكفير لا وقت الظهار والله اعلم
باب اللعان قال الشيخ الامام رضي الله عنه اللعان
مشروع بالكتاب والسنة واما الكتاب فقول الله تعالى
الذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهد الا انفسهم فشتها
دعاهم اربع شهادات بالله الى اخر الآية واما السنة

فما روي عن رسول الله ﷺ عليه وسلم انه لا عن ين عوق
بمن العجلاني وبين امرائه فلما فرغ من اللعان فرقت بينهما ثم قال الله
اعلم ان احدهما كاذب فله من تائب ثم اللعان بين الزوجين كالحمد
بين الاجنبيين فكل قد فوجبه الحد بين الجانب لا بوجبه اللعان
بين الزوجين وكل قد فوجبه الحد بين الجانب لا بوجبه اللعان
بين الزوجين ثم اللعان حكم بالشهادة قال الزوجان اذا كان من
اهل الشهادة تجزي اللعان فيما بينهما والا فلا ومن سقط اللعان
لمعني في الشهادة نظر ان كان من جانب الزوج فعليه الحد وان كان
من جانب المرأة فلا حد عليه ولا لعان ثم شرايط وجوب
اللعان ان يكون الزوج والمرأة حريين بالغين عاقلين مسلمين
غير محدودين في القذف وان يكون النكاح بينهما صحيحا سواء
دخل بها او لم يدخل بها ولو كانت المرأة صغيرة او مجنونة
او كافرة او امية او مدبرة او مكاتبة او ام ولد او محدودة
في قذف او كانت وطئت حراما في جميع عمرها مرة واحدة
او خسر فلا حد عليه ولا لعان لان اللعان سقط لمعني من جاز
بها وكذا اذا كانا صبيين او مجنونين او اخرسين او مفلوجين
كنا او كافرين ولو كانا اعميين او فاسقين تجب اللعان بينهما
لانهما من اهل الشهادة الا ترى ان القاضي لو قضى بشهادة هؤلاء
لأن الاعم من اهل الشهادة الا انه انما لا تقبل لانه لا يميز
المشهود له من المشهود عليه وهما هنا لا يحتاج الى ذلك
ولو كانا محدودين في قذف فوجب علي الزوج الحد لان امتنع

1148
اللعان من جهة الزوج لان البداية له فصار كما اذا قذف ومحدودة في
قذف فوجب الحد مسلمة الرجل اذا قال لامرأته يا زانية او قال لها
زنية او رايتك تنزني او قال لها هذا الولد من الزنا او قال ليس هو مني
تجب اللعان ولو قال جومعت جماعا حراما او وطئت وطاحرا
مأفلا حد عليه ولا لعان مسلمة واذا قذفها بالزنا فانها خاصة
الى القاضي ولو انها لم خاصة الى القاضي وسكتت لا يبطر حقها
وان طال المدة لان تقادم الزنا لا يوجب بطلان في القذف والقضا
صروما كان من حقوق العباد ثم اذا خاضعت الى القاضي فينبغي للقاضي
في ان يقول لها اتركي وانصري فلوانها تركت وانصرفت
ثم خاصمت الى القاضي يجوز لها ذلك لان العفو في القذف باطل
اذا اختصمت الى القاضي وانكر الزوج فعليها ان تقيم شاهدين
عدلين ولو اقامت رجلا وامرأتان لا يقبل ولو اقامت سنا
هدين ثم ان الزوج اقام رجلا وامرأتان علي اقرارها بالزنا
او علي تصديقها سقط اللعان ولا حد عليه ولو لم يكن لها يمين
فارادت ان تخلف الزوج علي القذف فليس لها ذلك ولو اقر
الزوج انه قذفها بالزنا بسؤال منه البينة فان شهد اربعة
نهررواها تربي كالميل في المحلة والقلم في المحبرة نظر ان
كانت المرأة محصنة برحمن وان كانت غير محصنة تجلد ولو
لم يكن له بيعة تجب اللعان ولو شهد ثلثة والزوج رابعة نظر
ان كانت هذه الشهادة قبل قذف الزوج يقبل شهادتهم
وكانت بعد القذف لا تقبل فاذا استجتمت شرايط اللعان فيما

بينهما فان القاض يقيمهما بين يديه متقابلين فيامر الزوج اولا
بان يقول اربع مرات اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ربيتها
به من الزنا ويقول في المرة الخامسة لعنة الله علي ان كنت
من الكاذبين فيما ربيتها به من الزنا ثم يامر المرأة بان تقول
اربعة مرات اشهد بالله اني لمن الكاذبين فيما رماي به من
الزنا ويقول في المرة الخامسة غضب الله علي ان كان من
الصادقين فيما رماي به من الزنا هذا اذا قد فها بالزنا واما اذا
قد فها بنفي الولد فيقول الزوج في كل مرة اشهد بالله لمن الصا
دقين فيما ربيتها به من الزنا في نفي ولدها فكد لك في المرة
لخامسة ثم يقول المرأة في كل مرة اشهد بالله انه لمن الكا
ذين فيما رماي به من الزنا في نفي ولده ويقول في المرة الخا
مسة غضب الله علي ان كان من الصادقين فيما رماي به من
الزنا في نفي ولده فاذا فرغ من اللعان يفرق القاض بينهما
ولا يقع الفرقة قبل ان يفرق القاض بينهما والزوجية قا
يمة تجوز ظهاره وطلاقه وابلاؤه ونجس التوارث بينهما
اذا مات احدهما وهذا عندنا وعند زفر اذا فرغ من اللعان
وقعت الفرقة بينهما وعند الشافعي اذا فرغ الزوج من اللعان
وقعت الفرقة بينهما قبل ان تلتنع المرأة من غير تفريق القاض
ولعانها لا سقط الحد عن نفسها عند لقول الله عز وجل
و بدرا عنها العذاب لانه ولو انها امتنع من اللعان بعد
ثبوت اللعان وامتنع احدهما فان القاض يجبرهما علي ذلك

فلو انها جنة او عتقت بعدما التعن الزوج قبل ان تلتنع هي سقط
اللعان بينهما ولا حد عندنا وعند الشافعي وقعت الفرقة بلعان
الزوج ولو انها فرغ من اللعان ثم سالا من القاض ان لا يفرق
بينهما فان القاض يفرق بينهما ولو انها خرسا بعدما فرغ من
اللعان قبل ان يفرق القاض بينهما او خرس احدهما او ارتد احد
هما والعباد بالله او اكذب احدهما او قد ف واحد هما انسانا فحد
في القدوا ووطيت المرأة حراما بطل اللعان فيما بينهما ولا
حد ولا يفرق بينهما ثم يفرق القاض بوضع تغطية بآنية
عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف والشافعي يقع جريمة
مودة واصله ما روي عن جماعة من اصحاب رسول الله صلى
الله عليه ورضي عنهما انه قالوا المتلاعنان لا يجتمعان ابدا و
تفسيره عند ابي حنيفة ومحمد لا يجتمعان ابدا مادام من
اهل اللعان فاما اذا اخرج من اهل اللعان خوفا اذا خرسا او ا
حدهما او اكذبت المرأة نفسها في الانكار وجعت الي قصد
يقول الزوج او اكذب الزوج نفسه او قد ف واحد هما انسانا
فحد او وطيت المرأة حراما تحلل له ان يتزوجها عند ابي
حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف والشافعي لا تحلل له او لو التعن
كل واحد منهما ثلث مرات ففرق القاض بينهما يقع الفرقة
الا ان القاض اخطا السنة ولو التعن كل واحد منهما مرتين ففرق
القاض بينهما لا يقع الفرقة ولو انه بد ابلاؤه او لا ثم بالز
وج فينبغي له ان يامر المرأة ان تلتنع مرة اخري فلو لم يامرها

مرة أخرى ففرق القاضي بينهما بقع الفرقة الآن القاضي اخطأ السنة
ولو طلق امرأته نطقه بآية ثم قدفها بالزنا فإنه لا حد ولا يجب اللعان
لأن اللعان يجري بين الزوجين ولا زوجية بينهما ولو طلقها
طلاقاً رجعياً ثم قدفها بالزنا يجب اللعان لأن الطلاق الرجعي لا يبرئ
بالزوجية ولو قدفها بالزنا ثم أبانها فلا حد عليه ولا لعان أما
الحد فلا يجب لأن القذف واجب اللعان فلا يوجب الحد فلا يوجد
اللعان لأن الزوجية قائمة ولو قدفها ثم طلقها طلاقاً رجعياً
يجب اللعان ولو قال لها يا زانية أنت طالق ثلثاً فلا حد ولا لعان
ولو قال أنت طالق ثلثاً يا زانية تجب الحد لأنه قدفها بعد الإبانة
قال وان يفرق ولها حضرة ولادتها آية أو بعد ذلك بيوم أو يومين
مبني عنهما أنتفي الولد الأصل في هذا أن الولد المولود في فراش
شربثت نسبه من غير دعوة لا ينتفي إلا باللعان والفراسث ثلاثة
فراش قوي وفراش وسط وفراش ضعيف فالنسب في الفراش
ش القوي وهو فراش المتكوحة يثبت من غير دعوة ولا -
ينتفي إلا باللعان والنسب في الفراش الوسط وهو فراش أم الولد
يثبت من غير دعوة وينتفي من غير اللعان والنسب في الفراش
الضعيف وهو فراش الأمة لا يثبت إلا بالدعوة مسألة رجل له
امراة فجات بولد فقاه فقال هذا الولد ليس مني أو قال هذا الولد
من الزنا وسقط اللعان بينهما بوجه من الوجوه فإنه لا ينتفي النسب
سوا وجب عليه الحد أو لم يجب عليه وكذلك إذا كانا من أهل
اللعان ولو لم يتلاعنا فإنه لا ينتفي ولو اتحنا فلا عناه بنظران

كان النبي لحضرة الولادات فإنه ينتفي أو كان بعدة بيوم أو
يومين أو نحو ذلك ولم يوقت أبو حنيفة لذلك وقتاً وروى عن
أبي حنيفة أنه وقت لذلك سبعة أيام وعند أبي يوسف ومحمد
محمد إلى أقصر مدة النفاس هذا إذا كان الزوج حاضراً فاما إذا
كان الزوج غائباً فبعد بلوغ الخبر إذا انقضاء نفاسه فموقع الاختلاف الذي
ذكرنا وبلوغ الخبر آية لحضرة الولادة وأما علي فقولها أن
بلغه الخبر في مدة النفاس فإلى تمام مدة النفاس وإن بلغه
بعد أربعين يوماً روى عن أبي يوسف أنه قال إنه ينتفي إلى تمام
ستين يوماً لما مضى وقت النفاس احتبر وقت الرضاع ومدة و
لو بلغه الخبر بعد حواشرين فنقاه فقد ذكر في غير رواية إلا
صولاً أنه لا يقطع النسب ويلاعن رواه عن أبي يوسف وعنه
محمد أنه قال ينتفي إذا انقضاء بعد بلوغ الخبر إلى أربعين يوماً
هذا إذا لم يقرب الولد ولو اقرب الولد أما صريحاً وأما دليله فالصريح
أن يقول هذا الولد ولدي أو قال هذا مني وأما الدليل فهو أنه إذا
هنيئاً فسكت وسوا كان الأقرب لحضرة الولادة أو غير حضرة
الولادة ثم بقي بعد ذلك فإنه يلاعن ولا يقطع النسب منه مسألة
ولو نفي جيلاً أمرته فقال هذا الجبل ليس مني أو قال هذا الجبل من الزنا
فالنفي باطل عند أبي حنيفة ولا حد ولا لعان وعندهما إذا جات
به لا قبل من سنة أشهر يلاعن وإن جات به لسنة أشهر فصاعداً
لا يلاعن وفي قول الشافعي يلاعن في الحال إذا علم أنها حامل وهو أحد
الروايتين عن أبي يوسف يقطع النسب قال ومن قال لامرأته يا زانية

بنت الزانية كان هذا قاذورا فالها وقاذفها فان اجتمعا
جميعا على مطالبة الحد بدي بالحد لاجل الامر وسقط اللعان
في الحدين قد اجتمعا وفي البداية باحدهما اسقاط الاخر فبدأ
بالمسقط فان لم تطالبه الام وطالبة المرأة لو عن بينهما وجب
حد القذف للام بعد ذلك ان طالبت به في ظاهر الرواية وقال
الطحاوي لا يجب الحد للام بعد اللعان وهذا لا وجه له ولكن
لو كانت الام مميته فقال لها يا زانية بنت الزانية كان لها المطا
لبة والخصومة فان خاصمت في القذف فانه الحد للام وسقط
اللعان بينهما ولو لم تخصص في قذف امها ولكنها خاصمت في
قذف نفسها لوجب اللعان وكذلك الرجل اذا قذف امراته بالزنا
قبل النكاح ثم قذفها بعد النكاح فان خاصمت في القذف
جميعا يحد الحد القذف الذي قبل النكاح حتى يسقط اللعان
بينهما ولو لم تخصص في القذف الذي قبل النكاح وخاصمت في
القذف الذي بعد النكاح نجب اللعان بينهما اذا خاصمت في القذف
والاخر يحد ايضا لاجل ذلك القذف مسله ولو ان رجلا
له اربع نسوة فقد فهن جميعا بالزنا بلفظة واحدة وهم جميعا
من اهل اللعان يلتعن في كل قذف مع كل واحدة على حدة ولو لم
يكن الرجل من اهل اللعان فالحد الواحد يكفيه عن الكل ولو لم تكن
واحدة منهم من اهل اللعان فانه يلعن من كانت من اهل اللعان
اذا كان الزوج من اهل اللعان ولا لعن في حرم من اهل اللعان
مسله ولو ان رجلا لعن امراته بالولد ثم قذفها هو او غيره

علمه

عليه الحد سواء كان الولد حيا وميتا ولو اكدب نفسه ثم قذفها
فها هو او غيره تجب الحد ولو انه لا عنها فبغير الولد ثم قذفها
هو او غيره تجب عليه الحد لان اللعان لا يوجب تحقيق الزنا خلافا
للسئلة الاولى لان هناك قذف وامرأة ومعها علامة البراءة وهو
الولد بغير اب قال ومن جات امراته بولد في بطر واحدة
قربا لا اول منهما ونفي الاخرى لا عن بالقذف ولزماء جميعا لانه
لما اقر باحدهما كان اقرارا بهما جميعا فلما نفي الثاني كان نفيها
لهما ومن اقر بالنسب ثم نفى فانه يلعن ولا يقطع النسب
ولو انه نفي الولد الاول واقر بالثاني فانه يحد ولا يقطع نسب
الولدين ايضا وانما وجب الحد لانه لما نفي احدهما كان نفيها
لهما فاما اقر بالثاني صار اقرارا بهما وصار مكذبا بنفسه ومن
وجب عليه اللعان اذا كذب نفسه بضرب الحد ولو نفيهما
ثم مات احدهما قبل اللعان فانه يلعن لان القذف باق واللعن باق
ولكن لا يقطع نسب الحي لا تقرت نسب الميت قتلته
نسب الميت الحي لانهما تو مان لا ينفصلان وكذلك لو ماتا جميعا
قبل التلاعن وكذلك هذا في الولد الواحد فلو لعن امراته بالو
لد وقطع النسب ثم جات بولد اخر من بيت نسب الولدين
جميعا منه لانه لا يمكن قطع نسب الولد الثاني باللعن لان اللعان
قد سقط بالفرقة فلما ثبت نسب الثاني عاد نسب الاول لانها
تو مان لا ينفردان ولا يكون قطع نسب الاول قطعاً للثاني
لان بيتا القطع على الشدة وبناء العود على الخفة وان قال هما

انسان كان صادقا ولا حد عليه لانه ادعى ولدا ثابت منه خلا وما اذا
لا عن امراته بولاد واحد ثم قال هذا النبي يجب الحد وهما لا يجب الا
اذا قال كذبت في العان وفيما قد فتها به من الزنا فحينئذ يجب وان
قال ليس بابني كانا ابنيه ولا حد عليه لانه اعاد القذف الاول فاذا
لا عن امراته بالولد وقطع النسب والحقوق بالامر فان احكام النسب
كلها باقية حتى انه لا تجوز شهادته له ولا وضع الزكوة فيه
وغيرهما من الاحكام الا ان التوارث لا يجري بينهما ولا نفقة له عليه
باب العدة قال الله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء
فطلقوهن بعد ثهرن احصوا العدة الرجل اذا طلق امراته
طلاقا رجعا او يائنا او ثلثا بعد ما دخل بها وهي حرة مسلمة
او كتابية نظرا ان كانت من خيضر فعدها ثلث حيض
وان كانت من لا خيضر فعدها ثلثة اشهر لو كانت امة
او مدبرة او مكاتبة او مستسعة علي قول ابي حنيفة ينظر
ان كانت من خيضر فعدها حيضتين وان كانت من لا خيضر
فعدها شهر ونصف هذا اذا طلقها واما اذا مات عنها زوجها
نظرا ان كانت المرأة حرة فعدها اربعة اشهر وعشرا سواء
كانت من خيضر او من لا خيضر مسلمة كانت او كتابية -
صغيرة كانت او كبيرة مدخولا بها او غير مدخول بها وان
كانت امة او مدبرة او مكاتبة او مستسعة علي قول ابي حنيفة
فعدها شهران وخمسة ايام مسلمة ام الولد اذا مات عنها
سيدها واعتقها فعليها العدة ثلث حيض وان كانت من خيضر

فان كانت من لا خيضر فثلثة اشهر في العان والوفاة جميعا
عندنا وقولنا الشافعي عدة ام الولد حيضة واحدة ان كانت
من خيضر وان من لا خيضر فثمن واحد وجميعهن الامة او المد
برة اذا مات عنها سيدها واعتقها فلا عدة عليهما هذا كله
اذا كانت حايلا اما اذا كانت حاملا ففي الفصول كلها من اول الباب
الي اخره فان عدتها تنقضي بوضع الحمل في الطلاق والوفاة وفي
لحرة وفي المملوكة وفي عدة ام الولد ولو طلق امراته طلاقا
رجعا وهي مملوكة ثم اعتقت في العدة تحولت عدتها الي
عدة الحراين ولو طلقها يائنا او ثلثا ثم اعتقت في العدة فانه لا
تحول عدتها الي عدة الحراين مسلمة ولا يجب العدة علي الزانية
ولما ان تزوج حاملا كانت او حايلا الا انها اذا كانت حاملا فان
زوجها لا يقربها حتى لا بعد وضع الحمل في قول ابي حنيفة ومحمد وفي
قول ابي يوسف الجواب كذلك في الحايل وفي الحامل لا تزوج ما لم تضع
حملها مسلمة ولو ان المعتدة اذا كانت من خيضر فارفع حيضها
فان عدتها بالخيضر لا بالاشهر ما لم يدخل في حد الاياس وكذا
اذا كانت لغت بالشهور لم تحاضت كما اذا كانت صغيرة
لم تحاضت تنقضي حكم الشهور وعليها ان تستقبل العدة بها
لخيضر لاها قد رة علي المبدل قبل الفراغ من المقصود بالبدل
تنقضي حكم البدل وانتقل الامر الي المبدل كالمتميم اذا وجد الما
مسلمة المرأة المعتدة بالخيضر ان كانت ايامها عشرة فو
قت اغتسلها اليسر من الخيضر وان كانت ايامها دون العشرة فوقت

من خيضر
من لا خيضر
من امة
من مدبرة
من مكاتبة
من مستسعة
من حرة
من كتابية

اغتسالها بالماء من الحيض مسلة المرأة اذا ظهرت من الحيضة الثا
لثة واما حيضها عشرة فبنفس انقطاع الدم يبطل الرجعة
وتحل لزوجهما ان تقر بها ان كان لم يطفها وجوز لها ان تتزوج
بزوج اخر ان كان قد طلقها وتجب عليها صلوة ذلك الو
قت ان ادركت من الوقت شيئا ولو كانت ايام حيضها اقل من
عشرة بنفس انقطاع الدم لا يبطل الرجعة ولا تجب عليها صلوة
في ذلك الوقت ولا تحل لزوجهما ان يقر بها اذا كان لم يطفها
فلا يجوز لها ان تتزوج بزواج اخر ان كان قد طلقها ما لم تغتسل
او يرضي عليها وقت الصلوة الذي اهلوه اليها مع القدرة
على الاغتسال هذا اذا كانت مسلمة ولو كانت كتابية بنفس
انقطاع الدم يبطل الرجعة وتحل لزوجهما ان يقر بها ويجوز لها
ان تتزوج بزواج سوا كانت ايام حيضها عشرة او اقل من عشرة
ولو انقطع الدم عنها ثم اسلمت فلا غسل عليها وجوبا وعليها ان
تغتسل استحبابا وكذلك مسلم تحت كتابية يطاؤها فلا
غسل عليها وجوبا ولكن يامرها الزوج لاجل التطهير ولا خير
ها وكذلك اذا ظهرت من الحيض والنفس فلا غسل عليها و
جوبا ولكن يامرها الزوج لاجل التطهير استحبابا وكذلك هذا في
الصبيبة والمجنونة ولو لم تجد ما قبيحت من ان صلت بذلك
التيتم ان قطعت الرجعة وان لم تضل لا ينقطع الرجعة في قول اب
حنيفة وابي يوسف وفي قول محمد ينقطع والله اجمعوا انه لا حل
لها ان تتزوج بزواج اخر ما لم تضل بذلك التيتم او تمضي عليها

وقت الصلوة ادنى الصلوة اليها ولو اغتسلت تسور الحمار
يبطل رجعتها بنفس الاغتسال بالاتفاق ولا حل لزوجهما ان يقر بها
ولا يجوز لها ان تتزوج بزواج اخر ولا تضل ذلك الغسل ما لم
تتيتم مسلة ولو اغتسلت وبقيت عضو لم يصبه الماء القياس
ان يبطل الرجعة لان بناء اطلاق الرجعة على السهولة وفي الا
ستحسان لا يبطل الرجعة ولو بقيت لمة بسيرة خواصع
او اصبعين او نحوهما كان في القياس هذا الاستحسان ان لا يبطل
الرجعة ولكن في الاستحسان على هذا الاستحسان يبطل الرجعة
ولا حل لزوجهما ان يقر بها ولا حل لها ان تتزوج بزواج اخر ما لم
تغتسل تلك المعة او يرضي عليها وقت الصلوة ادنى الصلوة
اليها مع القدرة على الاغتسال تحتبث المعتدة من الطلاق
ومن الوفاة اذا كانت مسلمة الطيب والزينة واصله مار
ويجزئ النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا حل لامرأة تؤمن
بالله واليوم الآخر ان تجد على ميت فوق ثلثة ايام الاعلى
زوجها فانها تجد اربعة اشهر وعشرا او المطلقة المتو
ته في معنى المتوفى عنها زوجها والاصل ان كل معتدة مخاطبة
فارقة فرائض زوج خلال حب عليها الحد والافلا ثم حمله
هذا ان تقول ان المعتدة لا تخلوا اما ان يكون نكاحا
يزا ومن نكاح فاستعد ولا تخلوا اما ان يكون مسامة او كذا
بنة صغيرة او كبيرة حرة او امة متوفى عنها زوجها او مطلقه
والطلاق لا تخلوا اما ان يكون رجعي او بائنا اما في الغدة من نكاح فائ
سد

فلا يجب الحداد واما اذا كان النكاح جائزا فان كان الطلاق رجعا
فلا حداد ايضا بل يستحب لها ان تتطيب وتزين وتلصق احسن الثياب
بل لعل زوجها يرجعها وان كان الطلاق باينا او متوفي عنها زوجها
فانها ينظر ان كانت المرأة كبيرة وهي مسلمة تجب الحداد
عليها حرة او كانت اوامة وان كانت صغيرة او كتابية فلا حداد
عليها لان الحداد من حق الله تعالى والصغيرة والكتابية غير
مخاطبتين لحوائله تعالى حرة كانت اوامة هذا في حالة الاختيار
واما في حالة الاضطرار فلا بأس بتترك الحداد كما اذا كانت امر
اة فقيرة وليس لها الاثوب واحدة مسبوغ فلا بأس بان تلبسها
من غير ارادة الزينة وكذلك اذا اشتكت راسها فلا بأس بان تد
من و تمشط باسنان المشط الغليظة من غير ارادة الزينة
وكذلك هذه الاقسام كلها في فصل الخروج ان كان النكاح
فاسدا فان لها ان تخرج الا اذا منعها الزوج لتحسين ماله و
ان كان النكاح جائزا ان كانت متوفي عنها زوجها او كانت
مطلقة طلاقا باينا فانه ينظر ان كانت كبيرة حرة مسلمة
فانها لا تخرج الا ان المتوفي عنها زوجها تخرج نهار المدة
معاشها لا تخرج ليلا وان كانت صغيرة او كتابية فانها
تخرج لان المنع عن الخروج لحوائله تعالى وهما غير مخاطبتين
لحوائله تعالى الا ان المنع الزوج الكتابية عن الخروج لتحسين
ماله كان له ذلك وفي الصغيرة لبس الزوج المنع لانها لا تنص
ن ماله لانها لا تحبل الا في الطلاق الرجعي فانها لا تخرج واما الامة

فانها لا تخرج لخدمة مولها فالامة ساوي الحرة في الحداد وقار
قها في حق الخروج هذا كله في حالة الاختيار واما في حالة الاضطر
ار فلا بأس بان تخرج كما اذا تهدمت البيت فخرجت الي بيت
اخر او مات عنها زوجها ونصيبها من البيت لا يكفيها سكنها
فاخرجها الودعة لان في عدة الوفاة لا يجب النفقة والسكنى على
الزوج كذلك اذا كان في بيت اقربا بها فطلقها زوجها فلا
باس بان تخرج الي بيت الزوج او كانت في بعض الدسايق فدخل
عليها خوف من السلطان فخرجت الي المصرف فلا بأس بهذا كله لان
في عدة الوفاة تسكن حيث احببت الزوجة وفي عدة الطلاق
تسكن حيث احب الزوج الا ان في الطلاق الرجعي لها ان تسكن
مع زوجها في بيت واحد او في الطلاق البائن لا تخلو ابدا زوجها
في بيت واحد الا اذا كان بينهما حائل او ذات محرم منها معها
في ولو طلقها في السفر فانه لا تخلو اما ان يطلقها وهي في مصر
من الامصار او يطلقها في المفارة ولا تخلو اما ان يكون الطلاق
رجعيا او باينا او مات عنها زوجها اما اذا كان الطلاق باينا في
المفارة او الوفاة فيها فان كان في كلا الجانبين اقل من ثلاثة
ايام اعني مقصدها ومنزلها فاقبل الي اي الجانبين شئت
وان كان احدهما الجانبين اقل من ثلاثة ايام والى الجانب الاخر
ثلاثة ايام فانها تقبل الي الجانب الذي هو اقل من ثلاثة ايام ولو
كان الي الجانبين ثلاثة ايام فانها تقبل الي اي الجانبين شئت الا اذا
دخلت مصر من الامصار في الذهاب او الرجوع فحينئذ فيه

اختلاف علي ما ذكره ولو كان المصر يقرب منها على غير طريق القافله فليس لها ان تخلف عن القافله هكذا قال الشيخ الامام رضي الله عنه ولو كان هذا في مصر من الامصار فان كان في كلاً الجانبيين اقل من ثلثة ايام فاتها قيل الى اي الوجهين شأت وان كان في احدي الجانبين اقل من ثلثة ايام وفي الجانب الاخر ثلثة ايام فاتها قيل الى الجانب الذي هو اقل من ثلثة ايام والطلاق البائن والرجعي في هذا كله سواء الا ان في الطلاق الرجعي لا يفارق زوجها وفي البائن ذهباها مع الزوج ومع الاجنب سواء وهذا كله في قولهم جميعاً ولو كان الى كلا الجانبين ثلثة ايام والطلاق في مصر من الامصار او في المفارقة ودخلت المصر في قول ابي حنيفة ليس لها ان تخرج لامع المحرم ولا بد من المحرم وفي قول ابي يوسف ومحمد لها ان تخرج مع المحرم هذا كله اذا كان في السفر ولو كان الطلاق في الحضر فليس لها ان تخرج الى السفر ما لم تنقض عدتها سواء وجدت محرماً او لم تجد لا الى ما دون مسيرة سفر ولا الى الحج وان كان يفوت وقت الحج سواء كان الطلاق بائناً او رجعياً او ثلثاً او متوفياً عنها زوجها الان في عدة الوفاة فانها تخرج نهاراً او ليلتين في غير بيتها ولا تخرج ليلاً ولو لم يكن معتدة فلها ان تخرج الى ما دون مسيرة سفر بلا محرم وان كانت مسيرة سفر فلا يجوز للخروج لامع المحرم سواء كان المحرم من جهة الرضاع او من جهة النسب او من جهة المصاهرة واصله ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسافر المرأة فوق ثلثة ايام الا ومعها

ولا مسيرة سفر

زوجها او ذور حم محرر منها هذا اذا كانت حرة ولو كانت امة او مدبرة او مكاتبة او ام ولد او المستنقاة على قول ابي حنيفة لها ان تخرج مع كل واحد لان كل واحد لها كالحر من الاثر انه كل للزوج من امة الغير من السر والنظر ما محل من المحرم قال الامام تخرج البنا من دار الحرب باسلام او بدمية وقد كان لها زوج في دار الحرب فلا عدة عليها المهاجرة لا عدة عليها في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد عليها عدة ولو كانت حاملاً لا يجوز لها ان تنزل من دار الحرب ما لم تضع حملها في ظاهر الرواية وروي عن ابي حنيفة انه قال لها ان تنزل من دار الحرب ما لم تضع حملها وقد ذكرنا هذا في كتاب النكاح والرضاع روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الحرة من الرضاع ما حرم من النسب ثم الحرمان ينقسم من الرضاع كما ينقسم من النسب على ما ذكرنا المرأة اذا ارضعت صبياً ولها زوج نزل لها اللبن منه فهد المرأة يكون اما لهذا الصبي وزوجها يكون اب هذا الصبي ومن كان لهذا المرأة اخوة و اخوات كانوا لهذا الصبي احوال وحالات من جهة الرضاع ومن كان لهذا المرأة ابا وامهات كانوا لهذا الصبي اجداد وجدات من قبل الام من الرضاع ومن كان لهذا المرأة من الاولاد من غير هذا الزوج كانوا لهذا الصبي اخوة واخوات من قبل الام من الرضاع ومن كان لهذا الزوج اولاد من غير هذه المرأة كانوا لهذا الصبي اخوة واخوات من قبل الاب ومن كان لهذه

كما ينقسم من النسب

الزوج اولاد من هذه المرأة كانوا لهذا الصبر لخواه واحوا
من قبل الاب والام من الرضاع ^{مسألة} ثم لا يجوز لهذا الصبر
ان تزوج هذه المرأة المرضعة ولا اخوانها ولا امهاتها ولا بناتها
ولا اخوانه زوجهما ولا امهاته ولا بناته ولا اخ هذا الصبر
ان تزوج هذه المرضعة يجوز لابيها ايضا لانها امراته ويجوز
مما هذا في النسب ولا يجوز لان هذا الموضع ان تزوج المرضعة
لانها حادثة من الرضاع ^{مسألة} ولو تزوج كبيرة مع صغيرة
ثم ان هذه الكبيرة ارضعت الصغيرة حرمتا عليه وعليه
للصغيرة نصف المهر ويرجع بذلك على الكبيرة ان تعمده الفساد
والقول قولهما مع بينهما انهما لم تتعمده الفساد ولا بشر الكبيرة
ثم لا يجوز له ان تزوج الكبيرة ابدا لانه قد تزوج استواء
مجرد العقد على الابنة بوجوب خريم الام لقول الله تعالى ولها
نكاح يساويكم ^{مسألة} يجوز له ان تزوج الصغيرة هذا اذا لم يدخل
بالكبرة فاما اذا كان دخل بالكبرة لجب عليه الكبيرة جميع
المستور والسكنى والنفقة لها ولا يجوز له ان تزوج هو و
حده منهما ابدا لانه قد دخل بالام ^{مسألة} لو انه تزوج امر
اة كبيرة وصغيرة وصبيتين ارضعت الكبيرة الرضعتين
ان ارضعتها معا حرمت من جميعها وحكم وجوب المهر والرجوع
على الكبيرة على ما ذكرنا ولو ارضعتها على التعاقب
حقت عليه الكبيرة والاولى والاخرى ^{مسألة} لو ان رجلا تزوج صبية
في صغيرة فجات امر الرجل من النسب او من الرضاع او اخته او ابنته

156
فارضعت الصغيرة حرمت عليه وتجب عليه لها نصف المهر
يرجع بذلك على المرضعة ان تعمده الفساد وان لم يتعمده لا يرجع
^{مسألة} ولو تزوج صغيرتين رضعتين ثم جات امرأة فار
ضعتها معا وعلى التعاقب حرمتا عليه وتجب عليه لكل واحد
حدة منهما نصف المهر ويرجع بذلك على المرضعة ان تعمده
الفساد وان لم يتعمده فلا يرجع ويجوز له ان تزوج
احدهما انهما شام ^{مسألة} ولو تزوج ثلث صبيات رضعا
ت ثم جات امرأة فارضعتهن جميعا او معا او ارضعت واحد
حدة على حدة ثم ارضعت الثلثين معا حرمت عليه جميعا وتجب
عليه لكل واحد حدة نصف المهر ولو ارضعت كل واحدة على
حدة واحدة بعد واحدة او ارضعت الثلثين معا ولا ثم ارضعت
الاخرى على حدة حرمت عليه الاوليان وتجب عليه لكل واحدة
نصف المهر ويرجع بذلك على المرضعة ان تعمده الفساد
والاخرى امراته وروي عن محمد في الفصول كلها انه يرجع على
المرضعة سوا تعمده الفساد او لم يتعمده ^{مسألة} ولو ان
رجلا تزوج امرأة ثم قال لها هي اخي من الرضاع او امي من الرضاع
او ابنتي من الرضاع ثم قال او هممت او اخطأت او غلطت او
نسيت او كذبت فمما على النكاح وان قال هو كما قلت حقا
فرق بينهما فان كان قبل الدخول بها فلها نصف المهر وان كان
بعد الدخول بها تجب كمال المهر لها والنفقة والسكنى وان صدق
فته المرأة على ذلك فلا مهر لها اذا كان قبل الدخول بها وكل ذلك

إذا أقر الزوج بهذا قبل النكاح فقال هذه اختي من الرضاع أو أم من
الرضاع ثم قال أو همت أو غلطت جاز له أن يتزوجها وإن قال
هو حق كما قلت لا يجوز له أن يتزوجها ولو تزوجها ففرق
بينهما ولو جحد الأقرار فشهد شاهدان على الأقرار ففرق
بينهما وكذلك إذا أقر بالنسب فقال هذه اختي من النسب أو
هذه أمي من النسب أو ابنتي وليس لها نسب معروف ويصح أن يكون
أمًّا أو ابنتًا له فإنه يسأل مرة أخرى فإن قال أو همت أو غلطت أو خطا
ت فهما على النكاح وإن قال هو حق كما قلت ففرق بينهما مسلمة ولا
تقبل في الرضاع أقل من شاهدين أو رجل وامرأتان هكذا روي عن عبد
رحمن بن عوف عنه وروي عن عقبة بن الحارث أنه تزوج بنت أبي إهاب ثم
جاءت امرأة سوداء فشهدت أنها أرضعتها جميعًا فاختصما
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام فارقها فقا
لعقبة أنها امرأة سيوذاً وانها كيت وكيت فقال عليه السلام
كيف وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه لم يفرق بينهما وأما
لها امره بالمفارقة ولو كان التفريق واجبًا لفرق بينهما وبه
نقول لأن الفضل للزوج إذا شهدت امرأة على الرضاع أن يطلقها
ويعطيها نصف المهر إن كان قبل الدخول بها والفضل لها إن
لأخذ شيئا منه وإن كان بعد الدخول بها والفضل للزوج إن
يعطيها كمال المهر والنفقة والسكنى والفضل لها أن تأخذ
الأقل من مهر مثلها ومن المسمى ولا تأخذ النفقة والسكنى
وإن لم يطلقها فهو في سعة من المقام معها وكذلك إذا شهدت

امرأتان أو رجل وامرأة أو رجلان غير عدلين أو رجل وامر
أتان هم غير عدلين أو لو شهد رجلان أو رجل وامرأتان
عدلين يفرق بينهما فإن كان قبل الدخول بها فلا شيء لها وإن كان
بعد الدخول بها تجب لها الأقل من المسمى ومن مهر المثل ولا تجب
النفقة والسكنى قال ومن طلق امرأته ولها البن من ولد كان ولد
منه فأنقضت عدتها وتزوجت بزوج آخر ثم أرضعت صبيا
عند الثاني فإنه ينظر إن كان قبل أن تحبل من الثاني فإن الرضاع
من الأول وإن كان بعد الولادة يكون من الثاني وإن كان بعد الله
ما حبلت من الثاني قبل أن تلد فإن الرضاع يكون من الأول إلى
أن تلد في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف وإن علم أن
هذا اللبن من الثاني كان منه والأفهم من الأول وأما في قول محمد
فهو بينهما جميعا إلى أن تلد مسلمة ولو أن امرأة إذا حبلت
لبنها فخلط بلبن أخرى وأوجر الصبي فإن الرضاع يكون
من أغلبهما في قول أبي يوسف وروي عن أبي حنيفة هكذا وقال
محمد يكون منهما جميعا وزعمه لأن الجنس لا يغلب الجنس
وأجمعوا أنه إذا خلط بلبن البهايم أو بالما أو بالذوا فإن الحكم
لأغلبهما ولو أنه إذا خلط بالطعام فإنه ينظر إن كان قد مسه
النار حتى تغير فإنه لا يكون رضاعا وإن كان لم يمسسه النار فإنه ينظر
إن كانت الغلبة للطعام فلا يكون ذلك منه رضاع بالاتفاق
وإن كانت الغلبة للبن من حيث يتقاطر منه اللبن عبد الله
حنيفة كذلك لا يكون رضاعا وعندهما يكون رضاعا ولو

وان المرأة اذا ولدت من الزنا فنزل لها لبن فارضعت صبيًا فان الرضاع
يكون منها خاصه لامن الزنا في كل من لا يثبت منه النسب لا يثبت
منه الرضاع وكل من يثبت منه النسب يثبت منه الرضاع وكذلك
البكر اذا نزل لها لبن ولم تتزوج فقط فان الرضاع يكون منها
خاصه ولو ماتت فحليب لبنها في قدح فاو حير له الصبي واستعط
فانه يكون رضاعًا عند نالان التلن لا يموت كالبيضة وعند الشا
فعي لا يكون رضاعًا لجمعوا ان رجلا لو جامعها لا يوقع حرمة
المصاهرة وقيل الرضاع وكثيره سوا عند نال الرضعة والرضاع
نوع المصاهرة والمصتان والاملاحة والاملاحة ان يكون رضاعًا هذا
كله عندنا اذا علم انه قد وصل الى الجوف وعند الشافعي لا يكون
رضاعًا ما لم يكن خمس رضعات متواليات واصلات الى الجوف
واجمعوا ان في الحقة لا يكون رضاعًا والرضاع انما يكون قبل
الطعام فاما بعد الطعام فلا يكون رضاعًا لما روي عن علي
عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما انهما قال لا يرضع بعد الطعام
ثم علي قول ابي حنيفة مدة الرضاع الى سنتين ونصف وهذا
ثلاثون شهرا فبعد ذلك لا يكون رضاعًا سوا فطر الصبي اوله
يفطر وعند ابي يوسف ومحمد الى سنتين فبعد ذلك لا يكون
رضاعًا سوا فطر الصبي اوله يفطر وعند زفر الى ثلاث سنين
فبعد ذلك لا يكون رضاعًا سوا فطر الصبي اوله يفطر وقال
بعضهم الى خمسة عشر سنة وقال بعضهم الى اربعين سنة
وقال بعضهم في جميع عمره والله اعلم **باب النفقة على**

الاقارب والزوجات والمطلقات قال الشيخ الامام رضي الله
عنه نفقة الزوجة مشروعة لقول الله عز وجل الرجال قوامون
على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض ولها انفقوا من اموالهم
الماحبة النفقة على الموسع قدره وعلى المقتر قدره على قدر
غلا السعير وخصه بقوم ذلك قيمة بالمعروف وينظر في ذلك
الى عساره ويساره ولا ينظر في ذلك الى عساره ويساره
واذا كان الرجل فقيرا يفرض عليه لامرأته من النفقة قدرها
يكفيها من الطعام والادام وخود ذلك مما لا عدا لها عنه بالمعروف
ومن الكسوة اذ في ما يصلحها في الصيف والشتا بالمعروف ويفرض
لخادمها ايضا على قدر ذلك بالمعروف واذا كانت متفرغة لخدم
متها ولا تشغل لها غيرها ولا يفرض لكثر من خادم واحدة في
قول ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف يفرض لخدمين ولا يفرض
لأكثر من ذلك وروي عن ابي يوسف رواية اخرى انه قال اذا
كانت المرأة تخدم مقدارها على خدمها خادم واحدة وتحتاج الى
اكثر من ذلك وبه اخذ الطحاوي ومسله ولو كان الرجل وسطا
يفرض لها عليه من النفقة او سع من ذلك من الطعام والادام ما
لمعروف ومن الكسوة ارفع من ذلك بالمعروف وان كان غنيا
مثرى يفرض لها عليه من الطعام والادام بالمعروف ومن الكسوة
ارفع من ذلك كله بالمعروف ومسله ثم شرط وجوب النفقة
ان يكون المرأة محبوسة في بيت الزوج مبنوعة عن الخروج
لخو الزوج فاذا كان هكذا تجب النفقة والا فلا المرأة

وإذا كانت محبوسة في السجن لحق الغير أو ناشرة عن زوجها أو
 صغيرة لا تختمل الجماع لا يجب لها النفقة ولو أنها منعت نفسها لأجل
 مهرها العاجل فلها النفقة لأن هذا من حق وكذا إذا مرضت مرضا
 لا يطيق الجماع أو كبرت وهي لا يطيق الجماع أو بهارت فمنع الجماع أو
 بهارت فزمنع الجماع أو أصابها بلاء يمنع الجماع فإن لها النفقة وكذلك
 إذا كان الزوج صغيرا ولا يستطيع الجماع يجب لها النفقة
 لأن النفقة للحرة والمكاتبه يجب بنفس العقد وللامه والمديرة و
 أم الولد لا تجبالا إذا بواها السيد بيتا مع زوجها وضما إليه
 وقطعها عن خدمته يجب النفقة والأفلا ^{فيما} يجب النفقة في النكاح
 الصحيح أو في عدة منتهاء لا يجب النفقة في النكاح الفاسد ولا في عدة
 منه ^{منه} النفقة لا يصير دينيا في ذمة الزوج لا بقضا القاض أو بامطلا
 حهما فبعد ذلك يصير دينيا في ذمة الزوج وإن طال الزمان ولم
 تأخذ فلها أن يطالب بالنفقة إلا إذا مات أحدهما فحينئذ يسقط
 النفقة ^{منه} الرجل إذا طلق امرأته طلاقا رجعيا أو بابنا أو ثلثا
 نظرا إن كان قبل الدخول بها فلها نصف المهر والعدة ولا نفقة
 وإن كان بعد الدخول بها فلها جميع المهر والنفقة والسكنى
 مادامت في العدة سواء كانت في العدة حاملا أو حائضا وعندنا
 وعند السنافي المبتوتة لا نفقة لها ولها السكنى إلا إذا كانت حاملا
 يجب النفقة عنده لها قال وكل فرقة حات من قبل الزوج سواء
كان من سبب مباح أو بسبب محظور إن كان قبل الدخول بها
 فلها نصف المهر وإن كان بعد الدخول بها فلها كمال المهر
 والنفقة

والنفقة والسكنى لا في خيار الادريك قبل الدخول بها فلا
 شيء لها والسبب المباح خيار الادريك أو الطلاق والسبب
 المحظور تقبيلة بتهمة أم امراته أو ابنتها أو لمستها
 بتهمة أو الردة أو أبواه الأسلم وكل فرقة حات من
 قبل المرأة نظرا إن كان السبب مباحا ^{بغير} حوما إذا اختارت نفسها
 بالادريك أو بالعتاؤ أو لعدم الكفاية وهي مدخول بها
 فلها كمال المهر والنفقة والسكنى وإن كان سبب محظور
 بعد الدخول يجب كمال المهر والسكنى ولا نفقة لها وإن كان
 قبل الدخول بها فلا شيء لها ولو خلعها بعد الدخول وجبت لها
 النفقة والسكنى إلا إذا خالعهما بشرط أن يسد من النفقة
 والسكنى فإنه يسد من النفقة ولا يسد من السكنى لأن السكنى
 من خالق الله تعالى فلا يصح إلا بإرضائه ^{في الأصل} بعد
 هذا إن كل امرأة كانت لها النفقة يوم تطلق لم صار إلى حال
 لا نفقة لها فلها أن تعود وتأخذ النفقة وكل امرأة لا نفقة
 لها يوم طلقت فليس لها نفقة أبدا ^{بأن} الرجل إذا طلق
 امرأته وهي أمة طلاقا بابنا وقد كان المولي بواها ^{بأن} بيتا
 مع زوجها ^{بأن} أخرجهما المولي لخدمته سقطت النفقة ولو
 أراد المولي أن يعيدها إلى الزوج وتأخذ منه النفقة كان له
 ذلك ولو لم يكن في تقوية الزوج يوم طلقها فأراد المولي
 أن يبوئها مع الزوج في العدة ^{بأن} يجب النفقة خالها لا يجب
 كذلك المرأة إذا ارتدت ووقعت الفرقة بالردة فلا نفقة

لها ثلث اسلمت فلا يعود النقة ومثله لو طلقها وهي مسلمة
فارتدت وهي في العدة فلا نفقة لها فاذا اسلمت في العدة يعود النقة
الا اذا حقت بدال الحرب مرتدة ثم اسلمت او سببت فاعتقت
او لم يعتق فلا نفقة لها ولو قبلت ابن زوجها في العدة لا يسقط
النفقة خلا وما لو ارتدت في العدة ولو ان امرأة اذا كانت نا
ناشئة وقت الطلاق فان لها ان تعود الى الزوج وتأخذ النفقة
هذا استكل على الاصل الذي ذكرنا لان هذه امرأة لم يكن لها نفقة
يوم طلقها ثم يعود النفقة الا ان العذر فيه ان يقال ان النفقة
كانت واجبة لها الا انها منعت نفسها عن حق واجب فلها
ان تعود وتأخذ النفقة ولو ان المرأة اذا تطاولت لها العدة
قلها النفقة والسكنى وكذا اذا ارتفع حيضها بعد الحمل
او بغزر اخر قلها النفقة والسكنى ان امتد ذلك الى عشر
سنين ما لم تدخل في حد الاباس و تنقضي العدة بالشهور بعد
ذلك وان امتد ذلك ولو ان التزوج اتهمها حلفها بالله ما
انقضت عدتها مسله ولو ان الزوج اعطى نفقة شهر او سنة
ثم ماتت او مات الزوج في قول ابي حنيفة وابي يوسف يكون
ذلك لها وبورث عنها استحسانا وفي قول محمد يرد على الزوج
من النفقة والكسوة بقدر ما بقي من العدة سواء كان قائما
او مستهلكا وان كانت هالكة لاشي في ذلك بالانقضاء هذا
اذا كان الزوج حرا او اما اذا كان الزوج عبدا او مدبرا او
مكاتب او ولدا لمالعه عليه النفقة والمهر لزوجة سواء كانت

حرة او مملوكة فان كان الزوج عبدا فانه يباع في النفقة الا
ان يقضى السيد عنه ولما المكاتب والممدبر وولد ام الولد فانهم
لا يباعون في ذلك بل يسعون فيما وجب عليهم ولا يجب على
العبد النفقة لولده سواء كانت من امرأة حرة او من امرأة امه
قال جابر الرجل على نفقة ابويه اذا كانا محتاجين وان كانا
متمين الاصل في باب وجوب النفقة على ذوي الارحام قوله الله
تعالى وعلى المولود له رزقهن وزكوهن وعسوتهن بالمعروف الى ان
قال وعلى الوارث مثلك وفي قراءة عبد الله بن مسعود وعلى
الوارث ذي الرحم المحرم مثلك ثم الاصل في وجوب النفقة
لذوي الارحام ان يقال تشترط وجوب النفقة ان يكون ذوا
الرحم المحرم من اهل الميراث بالقراءة فاذا كان كذلك وجب
النفقة والا فلا الرجل الموسر او المرأة الموسرة جبر على نفقة
ابويه اذا كانا محتاجين يعتبر فيهما الفقر خاصة ولا يعتبر
فيهما الزمانة وكذا جبر على نفقة الابا والامهات اذا
كانوا محتاجين سواء كانوا من قبل الام او من قبل الاب يعتبر فيهم
الفقر خاصة وكذا الرجل جبر على نفقة اولاده الصغار
الفقر اذ كورا كانوا وانما يشترط فيهم الفقر خاصة
ولو كانوا كبارا في الاناث يشترط الفقر خاصة وفي
الذكور ان يشترط الفقر والزمانة اذا كان منا او مقعدا
او مفلوجا او مقطوع اليدين او مقطوع الرجلين او اشل اليدين
او اعرج او مققوه العينين او كان له مانع يمنعه عن الاكتساب

فحينئذ يجب له النفقة والا فلا وكذلك هذا في غير الوالدين
والمولودين كالأخوة والأخوات والأعمام والعلمات والأخوال
والخالات وما أشبه ذلك في الصغار يشترط الفقر خاصة
في الكبار إلا نكاحاً كذلك وفي الكبار الذكر يشترط الفقر
والزمانة مسله في النفقة في العاد والولد حق الولادة لا حق
الوراثة لا يشارك الولد أحد في النفقة على والده وكذلك
الأب لا يشاركه في النفقة على أولاده أحد مسله إذا كان
صغيراً معسراً وله أبوان مؤسرا فنفقته على الأب دون
الأم وإن كانا يريان معاً إن كان الأب معسراً غير منقأ القاهر
بأمر للأم بأن تنفق عليه وبصير ذلك ديناً لها عليه ونرجع
عليه بذلك إذا استمر مسله ولو أن رجلاً معسراً أو امرأة
معسرة وله أب وابن كلاهما مؤسرا فإن نفقته على الابن دون
الأب ولو كان له أم وجد فإن النفقة عليهما أثلاثاً على قدر ما
ربتهما الثلث على الأم والثلثان على الجد وكذلك إذا كان له
أم وابن وأخ لأب وأم أو ابن وأخ لأب وأم أو عم لأب وأم أو واحد
من العصبة فالنفقة عليهما أثلاثاً كذلك إذا كان له أخ وأخت
لأب وأم فالنفقة عليهما أثلاثاً ولو كان له أخ لأب وأم وأم
وأخ لأم فالنفقة عليهما أسد أساً على قدر الميراث ولو كان له
جد وجدة فالنفقة عليهما أسد أساً على قدر الميراث ولو كان له
عم لأب وأم وعم لأب وأم فالنفقة على العمد دون العمه وكذلك
لو كان له عم لأب وأم وخ لأب وأم فالنفقة على العم ولو كان له

عمه لأب وأم وخ لأب وأم فالنفقة عليهما أثلاثاً ثلثها على العمه
والثلث الخال وكذلك لو كان له خال وخالة من قبل الأب والأم فالنفقة
عليهما أثلاثاً ولو كان له خال من قبل الأب والأم وابن عم لأب
وأب فالنفقة على الخال والميراث لابن العم لا يشترط وجود النفقة
موان يكون ذوا الرحم المحرم من أهل الميراث ولو كان ذوا رحم
غير محرم فخوان العماء محرم غير رحم كالأخ من الرضاع والأخت
من الرضاع أو رحماً محرماً لا بالقرابة فخوان بن عم وهو أخوه
من الرضاع لا يجب النفقة هذا كله إذا كانا على دين واحد
أما إذا اختلف الدينان فإنه لا يجبر المسلم على نفقة الكافر
والكافر على نفقة المسلم إلا المسلم فإنه يجبر على نفقة امرأة
التصراية أو اليهودية وكذلك يجبر على نفقة أبيه وأمه
تة الذميين إذا كانوا محتاجين وكذلك الرجل الكافر والمرأة
الكافرة يجبر على نفقة أبيه وأمهاته المسلمين إذا كانوا محتا
جين وعلى أولاده الصغار الذين أسلموا بأسلامهم وعلى أولاد
ده المسلمين إذا كانوا من أهل استحقاق النفقة على ما ذكرنا
مسله ولا يجبر على أبويه المستنابين مسله الرجل المعسر
لا يجبر على نفقة أحد إلا الرجل فإنه يجبر نفقة زوجته وإن كان
معسراً وعلى أولاده الصغار ولا يجبر على نفقة أبويه إذا كان
معسراً إلا أن الأب إذا كان له زمانة يدخل مع الابن فتأكل معه
وكذلك الأم إذا كانت فقيرة يدخل معه فتأكل معه ولا
يفرض لهما نفقة على حدة وإنما يجب النفقة للمعسر على البسر

ولا يجب نفقة الموسر على أحد والمعسر الذي يحل له اخذ الصدقة وقد ذكرنا من يحل له اخذ الصدقة ومن لا يحل له اخذ الصدقة في كتاب الزكوة ثم الاصل بعد هذا ان كل من خسر جميع الميراث وهو معسر فانه يجعل كالميت فكانت نفقته على الباقيين على قدر موارثهم وكل من خسر بعض الميراث فجعل النفقة على من يرث معه بانه جعل معسر من له ابن معسر من اوصفيرو له ثلث اخوة متفرقين فان نفقة الاب على اخيه لأمه وأمه واخيه لأمه اسداس سدسها على الاخ من قبل الأم وخمسة اسداسها على الاخ من قبل الاب والأم وجعل الابن كالميت ولو كانوا ثلث اخوات متفرقات فنفقة الاب عليهن اخصا ساء وخمسها على الاخت لاب وخمسها على الاخت من الأم علي قدر موارثهن ولو لم يكن هناك اب او جعل الاب كالميت فنفقة الابن على عمه لآبيه وامه في الحالين او على عمته لآبيه وامه علي ما ذكرنا لان الميراث منه له دون الآخرين ولو كان مكان الابن ابنت والمستلثة حالها فنفقة الاب على اخيه لآبيه وامه او على اخته لآبيه وامه لان الابنت لا خسر جميع الميراث فلا تجعل كالميت فكان الوارث معها الاخ لاب وامر او الاخت لاب وامر فكانت النفقة عليهما وكذلك نفقة الابنت على العم لاب وامر او على العمة لاب وامر لانها وارثا لها من الزوجين الرجل اذا كان غائبا او مفقودا وله مال حاضر عند انسان فان القاضي لا يقض بالنفقة من ماله الا الولدين والمولودين والزوجة ثم صا

في الاموال والامثلة اخصا بها

حب اليد اذا دفع بغير اذن القاضي ضمن وان دفع باذن القاضي لا يضمن واذا قضى القاضي لهم بالنفقة واستوت ثقتهم بكفيل فهو حسن هكذا ذكر في كتاب المفقود ولو كان هذا المال عندهم فما كان من جنس النفقة فلهما ان يتناولا والماروي ان امرأة ابى سفيان جات الي رسول الله صلى الله عليه فقالت يا رسول الله ان ابى سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي فقال النبي صلى الله عليه خذي من مال ابى سفيان ما يكفيك وولدي بالمعروف ومن حيث لا يشعروا ما كان من غير جنس النفقة فليس لهم ان يتناولا ولو اذ لك الا في فصل واحد وهو الاب يبيع مال ابنه الغائب من المنقولات قدر ما يحتاج اليه من النفقة ولا يجوز ان يبيع الزيادة علي ذلك في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز له ان يبيع ذلك اجمعوا انه لا يبيع العقارة الا اذا كان الولد صغيرا فيبيع ذلك واجمعوا ان الامر لا يبيع مال ولده الصغير والكبير ولو ان رجلا حبس لاجل الدين والنفقة فما كان من جنس الدين والنفقة فان القاضي يسلم ذلك اليهم بغير رضاه بالاتفاق وما كان من غير جنس الدين والنفقة فان القاضي لا يبيع ذلك بغير رضاه في قول ابى حنيفة وفي قولهما يبيع بغير رضاه ويقض دينه علي قلب الاختلاف الاول لو كان الرجل غائبا وله ودعة عند انسان غيات امراته فطلبت النفقة فان كان المودع مقرا بالودعة والزوجة جميعا فان القاضي يأمر المودع بان يدفع اليها ويباخذ منها كغلايل ذلك ثم اذا رجع الزوج فانه ينظر ان كان

في النفقة

لم يجعل النفقة فيها ونعمه وان كان قد عمل النفقة واقام النينة
 على ذلك او لم يقم له نينة ولكن استحل منها فكلت فهو بالخيار
 ان شاء الله وان شئت اخذ من المرأة ولو اقرت بانها قد كانت تجلت النفقة
 من الزوج فان الزوج ياخذ منها ولا ياخذ من الكفيل لو ان المودع اقر
 بالزوجة وانكر الولد بعة اقر بالودعة وانكر الزوجة او
 انكرهما جميعا فقامت المرأة شاهدين على ذلك فانه لا يقبل
 ولا يقضي عليه بذلك ولو كان الزوج غائبا وليس له مال حاضر فان
 القاضي لا يامرها بالاستدانة عندنا وعند زفر يامرها بالاستدانة
 وجمعوا الله اذا كان حاضرا وهو معسر فان القاضي يامرها بالا
 استدانة الرجل اذا طلق امراته طلاقا بائنا او ثلثا فامدت عدتها
 الي سنتين ثم ولدت لاكثر من سنتين وقد كان الزوج اعطاها النفقة
 الي وقت الولادة فانه يحكم بانقضاء عدتها قبل الولادة وعند ابو يوسف
 ستة اشهر عند ابي حنيفة ومحمد وليسترد نفقة ستة اشهر قبل
 الولادة وعند ابي يوسف لا يسترد من النفقة شيئا وكذلك الرجل اذا
 طلق امراته في حالة المرض فامتد مرضه الي سنتين وامتدت عدتها
 الي سنتين ثم ولدت المرأة بعد الموت بشهر وقد كان اعطاها النفقة
 الي وقت الولادة فانه لا يرث ويسترد منها نفقة خمسة اشهر عند
 ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف ثلث ولا يسترد منها من النفقة
باب الحضانة قال الشيخ الامام الاصل في هذا
 الباب قول الله عز وجل لا تضاروا الة بولدها ولا مولود له بول
 لته المرأة اذا لم يات من زوجها بوجه من الوجوه ولها ولدها منه فهي

اولي بالحضانه من غيرها ولكن نفقة على الاب ان كان حيا وان كان ميتا
 فعلى ذوي ارحامه الولد على قدر الموارث على ما ذكرنا في باب نفقة ذي الرحم
 المحرم فان كان الام ترضعه بالاجر والاجنبية ايضا بالاجر فالام
 اولي والام ترضعه بغير اجر والاجنبية ترضعه بغير اجر فالام اولي
 فان كان الام ترضعه بالاجر والاجنبية بغير اجر او الام بالاجر كثير
 والاجنبية بالجر يسير فالاجنبية او ولي لكن ترضعه عند الام ولا
 يفارق الام لان الام اعطف وآراء ولا تكون الام او ولي ولو كان
 هذا في عدة طلاق رجعي او كان في كتاب الطلاق في صلب النكاح فلا
 يجوز استتجارها على الرضاع وان ابنت ان ترضعه فلا تكره عليه
 فان ارضعته بغير اجر ولا ترضعها الاجنبية عندها بالاجر
 احق الناس بالحضانه الام ثم الام ثم بنت ثم الاب وان علت
 ثم الاخت لاب وام ثم الاخت لام ثم الاخت لاب في رواية كتاب
 النكاح وفي رواية كتاب الطلاق الخالة او ولي من الاخت لاب وهكذي
 ذكر الطحاوي في مختصره ثم ابنت الاخت لاب وام او ولي من الخالة
 وكذلك ابنت الاخت لام واما ابنت الاخت لاب لم يذكر ويشي
 ان يكون الخالة او ولي لان في الخالة مع الاخت لاب روايتين فابنت
 الاخت لاب بعد فكان فيها اتفاق الخالة او ولي ثم الخالة لاب
 وام ثم الخالة لام ثم الخالة لابي والخالة او ولي من ابنت الاخ لاب
 لان ابنت الاخ يدي الي الميت بقراءة الذعر والخالة تدلي بقراءة
 الام وفي باب الحضانه كل من كان من قبل النساء فهو اولي وابنت
 الاخ او ولي من العمه لان العمه تدلي بقراءة الذكر وكانت ابنت الاخ

اولي ثم العمة لاب وام ثم العمة لام ثم الامه لاب فكل من كانت
 قرابتها من قبل الام فهي له اولي ممن كانت قرابتها من قبل الاب ثم الام
 والجدتان اولي بالاعلام الى ان ياكل واحدة ويلبس واحدة ويشتر
 ب واحدة واحق بالجارية الى ان تحيض واما في غير الامر والجدتين
 فالولي ان ياكل واحدة في الغلام والجارية جميعا وروي عن محمد بن نادر
 هشام ان الجارية يكون عند الامر والجدتين الى ان يبلغ حد الشهوة
 فاذا استغنى الغلام والجارية عليهما ذكرنا فالعصبات اولي بالامساك
 الاب ثم الجد وان علا ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب وام
 ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وام ثم العم لاب وام ثم ابن العم
 لاب ان كان هذا ذكرا وان كانت انثى فلا يسلم اليه لانه يجوز النكاح
 بينهما وكذلك يرتقي درجة فدرجة فكل من كانت قرابته من قبل
 الاب فهو اولي من الذي قرابته من قبل الام فيمسكه هو لان كان غلاما
 الى ان يدر في بعد ذلك ينظر ان كان قد اجتمع رايه وهو مأمون على نفسه
 بخلي سبيله فيذهب حيث يشاء وان كان غير مأمون على نفسه فالاب يقصده
 الى نفسه ويؤدبه ولا ثقة عليه الا اذا كان يتطوع وان كان انثى ينظر
 ان كانت فيها اكثر بكرافاته لا تخلي سبيلها وان كانت مأمونة على نفسها
 لان رجايب الناس فيها اكثر وان كان ثيبا ان كانت غير مأمونة على نفسها
 فكذلك وان كانت مأمونة على نفسها فانه لا تخلي سبيلها فتنزل حيث احب
 وان كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على نفسها وماله فلا يسلم
 اليهم والقاضي ينظر امرأة من المسلمين ثقة عدلة امينة فيسلم اليها
 لان تكون المرأة قد اجتمع رايها وعظما ودخلت في السن فانه تنزل حيث

احب وان كانت بكرا ولو كانت ثلثة اخوة كلهم على درجة واحدة
 او ثلثة اعمام كلهم على درجة واحدة فافضلهم صلاحا ورعا و
 لي ولو كانوا في ذلك سوا فاكبرهم سنا ولي بالامساك امر الولد اذا
 اعتقها سيدها فهي اولي بالحضانة اذا كان له امه وولد ولو ان الامه
 والمديرة اذا اعتقها سيدها ولها ولد من غير سيدها فليست
 هي اولي بالحضانة لانه ملك سيدها يفعل به ما يشاء والكافرة وا
 لمسلمة في حق الحضانة سواء اما كانت او غيرها من الاقرباء هذا
 كله اذا لم تنزل الامر بزواج اخر ولو انها تزوجت بزواج اخر
 ينظر ان كان ذلك الزوج ذارحم محرما من هذا الولد فانه لا ينز
 ع من يد ها وان كان غير ذي رحم محرم من الولد ينزع من يدها
 ويسلم الي من هو اقرب منها الاصل انه من وقع الفراق بين
 الزوجين اتم من جانب المرأة او من جانب الزوج بسبب ما
 ح او بسبب محذور فهم اولي بالحضانة الا في فطين احدهما
 ان المرأة اذا ارتدت بنزع الولد من يدها ويسلم الي من هو
 قرب ثم اذا ثابت واسلمت بسلم اليها وتزوجت بزواج اخر
 هو غير ذي رحم محرم من هذا الولد فينزع الولد من يدها ثم
 اذا بانث واسلمت من زوجها بسلم اليها قال واذا ارادت المطلقة
 ان تنقل يولدها الى بلد اخر سوى البلد الذي طلقت فيه هل لها
 ذلك ام لا في بعضها لها ان تنقل وفي بعضها ليس لها ان تنقل ذلك و
 بيانه رجل تزوج كوفية بالكوفة ثم نقلها الى الشام فولدت
 اولادا ثم وقعت الفرقة بينهما وانقضت محبتها وان اردت ان

في الميراث على ما في كتابنا
 بعد ما خلا من ميراث الزوجين
 ميراث الزوجين
 ميراث الزوجين

تنتقل الى الكوفة باولادها لما ذاك لان اصل النكاح وقع بالكوفة فمهر لم
تضر بغربة اولادها ولو تزوج كوفية بالثمام ثم نقلها الى البصرة و
لمسئلة بخالها فارادت ان تنقل اولادها الى الكوفة فليس لها ذلك لان
العقد لم يقع هناك وليس لها ان تنقل باولادها الى الثمام ايضا لان
في ذلك ضياع الاولاد لان ذلك ليس بمصرها ولا مصر الزوج هذا
في ظاهر الرواية وروي عن ابي يوسف انه قال ان تنقل الى الثمام
والي هذا الشارح في الجمع الصغير فقال انما انظر الى عقدت النكاح
بن وقعت وكذلك ذكر الطحاويها معا ولو وقع اصل النكاح في
الرستاق وله قري متفرقة فارادت ان تنقل من قرية الى قرية نظر
في ذلك ان كانت قريبة بعضها الى بعضها يمكن الولي ان يزوره
ثم يرجع الى اهله من ذلك ويبعث في اهله كان لها ذلك والا فلا
وكذا اذا ارادت ان تنقل الى المصدر ولو ارادت ان تنقل من المصدر
الى الرستاق لم يمكن لها ذلك وان كانت قريبة الا اذا وقع اصل
النكاح هناك فحينئذ لها ان تنقل الى ذلك الرستاق ولو ارادت
ان تنقل من دار الاسلام الى دار الحرب ليس لها ذلك وان كان اصل
النكاح وقع هناك وكانت حربية بعد ان يكون زوجها مسلما
او ذميا وان كان كلاهما حربيين كان لها ذلك **باب نفقة المملوك**
البيهقي قال الشيخ الامام رحمه الله عليه روي عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه قال الصلوة وما ملكت ايمانكم والهائلك
مرات وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال طعموهم ما تطعمون والبسوهم ما
تلبسون ولا تلبسوا ما لا يطعمون ولا تغربوا عباد الله الاصل

بعد هذا ان كان مملوك المرافق والمكاسب فانه تجبر الى
لك على نفقته ومن كان غير مملوك المرافق فانه لا تجبر على نفقته
رجله عبدا وامة او مدبرة او ام ولد فانه تجبر على نفقته وان
اي ذلك فكل من كان يصلح للجارة يواجر وينفق عليهم من اجرهم
ومن لا يصلح كذلك في العبد والامة تجبر على الانفاق عليهما
او يبيع القاضي اذا راي ذلك وفي المدبر واما الولد تجبر على الا
نفاق لا غير لانه لا يمكن بيعها واما المكاتب فانه لا تجبر على نفقته
لانه غير مملوك المرافق والمكاسب واما سائر الحيوانات فانه
لا تجبر على نفقته في ظاهر الرواية ولكن يفتي بما بينه و
بين الله تعالى ان ينفق عليهم وروي عن ابي يوسف انه قال لا تجبر
لان في ذلك تعذيب للحيوان من غير فائدة وفيه رسول الله صلى
الله عليه من ذلك واما في غير الحيوانات كالذور والعقار فانه
لا تجبر على نفقته ولا يفتي ايضا الا اذا كان هناك تضييع المال
فحينئذ يكره ذلك **باب الزوجين يختلفان في مناع البيت**
قال الشيخ الامام رحمه الله عليه الاصل ان اليد على من بين
يد حقيقيّة ويد حكميّة فاما اليد الحقيقية فالمعتبر فيها
لمجرد اليد واما اليد الحكميّة فالعبرة بالقوى ثم يد الزوجين
ها هنا في مناع البيت يد حكميّة اذا اختلف الزوجان في مناع
البيت فقد روي ابن سماعه عن محمد بن الحسن انه قال في هذه
المسئلة سبعة اقوال من سبعة من الفقهاء كل واحد منهم
يؤخذ بقوله فقال ابو حنيفة رحمه الله عليه ما كان يصلح للرجل

حال فهو للرجل وما كان يصلح للنساء فهو للمرأة وما كان مشكلا فهو
للرجل في حياته وللنساء في موته وفي قول ابن يوسف
للنساء مقدار جهاز مثلها والباقي للزوج في الحياة والوفات جميعا
وفي قول محمد ما كان يصلح للرجال فهو للرجل وما كان يصلح للنساء
فهو للمرأة وما كان مشكلا فهو للزوج او لورثة الزوج في الطلاق
والموت جميعا وفي قول زفر ما كان يصلح للرجال فهو للرجل وما
كان يصلح للنساء فهو للمرأة وما كان مشكلا فهو بينهما انفا
ن وفي قول مالك الكل بينهما نصفان وهو قول الشافعي واحد
قول زفر وفي قول ابن ابي ليلى كله للزوج والمرأة ثياب جسد
ها وفي قول الحسن البصري كله للمرأة وللرجال ثياب
جسده ومعنى قولنا انه للرجل والمرأة اي لجعل في يده حين يكو
ن القول قوله مع يمينه وعلى الاخر البيئته هذا اذا كانا حزين
او كلاهما مملوكين او مكاتبين اما اذا كانا احدهما حرا والاخر
مملوكا او مكاتبا فمتاع البيت للحريم منها في قول ابن حنيفة وفي
قولهما ان كان المملوك محجورا فكذا ان كان مازونا او مكاتبا
فهما كالحرين لو كان الزوج حرا والمرأة مكاتبة او امة او
مدبرة او امولا وقد اعتق قبيد ذلك في اختلاف متاع البيت فما
أخذنا قبل العناق فهو للرجل وما أخذنا بعد العناق فلهما كالحرين
ولو كان الزوج مسلما والمرأة كتابية فلهما كالمسلمين ولو اقر
ت المرأة فقالت ان هذا المتاع قد اشتراه لي زوجي فلا كلام لها
بعد ذلك ولو كان البيت ملكا لاحد فلهما فلا كلام لها في ذلك

المرأة
الكتابية

و اختلفا في متاع البيت فلا يختلف الجواب ولو كان للرجل اربع
نسوة واختلفوا في متاع البيت نظر ان كن في بيت واحد فمتاع النساء
بين النسوة اربع وان كن في بيوت مختلفة كل واحدة تسكن في بيت
على حدة فمتاع كل بيت بينه وبين امرأته التي فيه ولو ان رجلا طلق
امراته في حال حيوة ثلثا او طلقا بابتائا ثم اختلفا في متاع البيت فلا كلام
لها في ذلك وكذا اذا مات الزوج فالمشكك لورثة الزوج ولو
طلقها بابتائا او ثلثا في مرضه ثم مات بعد انقضاء العدة فلا كلام
لها في المشكك لهما ذكرنا ان المشكك للزوج في الطلاق وان مات قبل
انقضاء العدة فالمشكك للمرأة لان الحق ثابت لها مادامت في العدة
كالبراءت ثابت لها فصارت ركان الزوج مات وبقيت المرأة كان لها
في قول ابن حنيفة واما غير المشكك فعلى ما ذكرنا من الاختلاف
كتاب القصاص والديات قال الشيخ الامام رضي الله عنه
جناية الغير على الغير لا تخلو اما ان يكون الجاني من اهل العقوبة او
لم يكن من اهل العقوبة كالصبي والمجنون اما اذا كان الجاني صبيا او
مجنونا فلا تخلو اما ان يكون جانيته في بني ادم او في الاموال او اذا كان
في بني ادم لا تخلو اما ان يكون في النفس او في ماله او في النفس عموما لان
او خطا في الاحرار او في العبيد في الاناث او في الذكور اما اذا كان في
بني ادم فان عمده وخطاه سواء لان العمده بايان من غيره بقصد صحيح
والصبي والمجنون ليس لهما قصد صحيح فان كان في النفس جيلد
بثلاثين على العاقلة في ثلث سنين في كل سنة ثلث الدية ثلثة الاف
وثلاث مائة وثلثة وثلثون وثلث وان كان في ماله او في امرأته بخمسة

الاف درهم لان دية المرأة على النصف من دية الرجل فبوخذ في ثلث سنة
هذا في الحر اير ان كان في العبيد والامانجب قيمتهما بالغة ما بلغت الا
اذا زاد على عشرة الاف في العبد فحينئذ ينقص منه عشرة دراهم و
كذلك في الامة ينقص من خمسة الاف عشرة دراهم في ظاهر الرواية
وفي رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال ينقص من خمسة الاف
خمسة دراهم وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والسنا
ففيجب قيمتهما بالغة ما بلغت الا ان علي قول الشافعي يجب في ماله
وعن ابي يوسف ثلث روايات في رواية يجب في ماله وفي رواية
عشرة الاف على العاقلة والزيادة عليه في ماله وروي عنه ايضا
انه يجب على العاقلة بالغة ما بلغت هذا اذا كانت الجناية في يدي
في النفس وان كانت الجناية فيما دون النفس كالحرق والحر والبلع
نصف عشر الدية وفي الرجل خمس مائة وفي المرأة الحرة ما يتان و
حمسور يجب في ماله جالا وان بلغ نصف عشر الدية فحينئذ على العا
قلة ويؤخذ في سنة مالم تجاوز الثلث فاذا تجاوز الثلث يؤخذ
الزيادة في السنة الثانية مالم تجاوز الثلثين فاذا تجاوز الثلثين
يؤخذ الزيادة في السنة الثالثة هذا في الحر اير وان كان في العبيد
والاما فيما دون النفس يجب في ماله ولا يجب على العاقلة هذا اكله
اذا كانت الجناية في يدي ادمر واما اذا كانت الجناية في الاموال فانه يجب
في ماله بالغة ما بلغت لان الصبي ما خوذ بضمان المال ولو كان الجاني من
اهل العقوبة كالبالغ العاقل ان كان في المال يؤخذ في الحال الحر والعبد
والامة في ذلك سواء ولا يجب على العاقلة الا ان العبد يباع فيه او يهدم
السيد .

السيد وان كان في يدي ادمر ان كان في النفس وكان عمدا الجنب القصاص
سواء كان المقتول صغيرا او كبيرا رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا
صححها كان او مريضا لان المماثلة في النفس غير معتبرة الا ترى ان
رجلا لو قتل رجلا مقطوع اليدين والرجلين والاذنين والمذاخير و
مفقوه العينين فانه يجب القصاص على القاتل كذلك ما هنا وسواء
كان المقتول مسلما او ذميا واما الحربي المستامن فانه يقتل با
لمسلم ولا يقتل المسلم به في ظاهر الرواية وروي عن ابي يوسف
انه قال يقتل المسلم المستامن كالذمي وهذا اكله عندنا وعند
الشافعي لا يقتل الحربي بالعبد ولا المسلم بالذمي هذا اذا كان القتل
عمدا واما اذا كان القتل خطا فان الدية يجب على العاقلة على ما ذكرنا
في الصبي والمجنون الا ان في العبد مولاة تخبر بين الدفع والقدا وان
كانت الجناية فيما دون النفس فان المماثلة فيها معتبرة والمما
ثلة يعتبر في الجناية فيما دون النفس الارثن والمحل جميعا فحري
القصاص بين الرجل والرجل الحرين اذا وجد التساوي في الحال ان
ارثنهما على السواء وتجري بين المرأة والمرأة الحرتين لان ارثنهما
على السواء ولا تجري بين الرجل والمرأة لانه وجدة المساواة في
الحل ولكن لم يوجد في الارثن ولا تجري بين الحر والعبد ولا بين
العبد لاختلاف اروثتهم وقيمهم ويختلف باختلاف القومين
فلا يجب القصاص لنقصان قيمته ثم الجناية على العبد فيما دون النفس
لا تخلو اما ان تكون مستهلكة او غير مستهلكة فكل جناية له
حصلت في الحر اوجب كمال الدية فاذا حصلت ذلك في العبد

قد استهلكه كفي العيين وقطع اليدين والرجلين والذكر
وقطع يدا رجل من جانب واحد وأما في قطع الأذنين وحلق الخجين
إذا لم يثبت ففيه روايتان في رواية جعلها مستهلكة وفي رواية
لم يجعلها مستهلكة وكل جناية لو حصلت في الحر لا وجب
كمال الذية كقطع يد واحد أو رجل واحد وقطع يدا رجل من خلق
فتلك الجناية غير مستهلكة والأصل فيه أن كل جناية لو حصلت في الحر له
أرش مقدّر كما هو موضح فيها خمسمائة وذلك نصف عشر الذية
فإذا حصلت في العبد يجب فيه نصف عشر قيمته إذا بلغت خمسمائة
فحينئذ ينقص نصف درهم ويجب في ماله حالاً وإن كان يد واحدة أو
عين واحدة يجب نصف القيمة إلا إذا بلغ نصف القيمة خمسة الأودر
هم فحينئذ ينقص من ذلك خمسة دراهم وإن لم يكن له أرش مقدّر في
الحر يجب في العبد نقصان قيمته وفي قطع اذن واحدة وتنقاجب
واحدة روايتان فعلى الرواية التي جعل قطعها جميعاً مستهلكاً جعلها
من نصف قيمته وعلى الرواية التي جعل غير مستهلكة يجب نقصان قيمته
وبه قال الطحاوي وأما إذا كانت الجناية مستهلكة فعلى قول أبي حنيفة
المولي بالخيار أن يشاحب العبد لنفسه ولا يرجع على الجاني شيئاً
وأن تناسل العبد إلى الجاني ويرجع بقيمته كاملة وإذا أراد أن
يحبس العبد لنفسه ويرجع بنقصان العيب عليه فليس له ذلك
قال أبو يوسف ومحمد إن سَلِمَ العبد إليه ويرجع جميع القيمة وإن
شاحب العبد لنفسه ويرجع بالنقصان ^{شأن} روي عن رسول الله
صلى الله عليه أنه قال لا تغفل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلياً ولا

اعترافاً بمعوقه عمد الزكّ جناية عمد له صار مالا أمّا سقوط
القصاص لشبهة أو لعفو بعض الورثة أو لما أنه لا يستطاع فيه القصاص
صرفاً لحب الارش في ماله ولا يجب على العاقلة وقوله عبد أي بني إذا
جنى على العبد فيما دون النفس لا يجب على العاقلة لا يَسْلُكُ فيه مَسْلُكُ
الأموال والجناية في الأموال يجب على الجناية دون غيرهم وكذلك العبد
إذا جنى جناية على مولاه الدفع أو الفداء أو لا يجب على العاقلة وأما
الرجل الحر إذا قتل عبداً نَسَأَ خطأ فانه يجب قيمته على العاقلة
وذلك غير مراد بالجناية وقوله ولا صلياً إذا ادعى على رجل قصاصاً
في النفس أو فيما دونها أو خطأ فصالح من ذلك على مال فإن صلح
على نفسه جاز ولا يجوز على غيره وقوله ولا اعترافاً أي ولا اقراراً
بما إذا أقر الجناية بوجب المال فإنه يجب في ماله ولا يجب على العاقلة
والأصل أن كل ذية وجبت لأعن صلح يجب في ثلث سنين وما وجبت
عن صلح يجب حالاً إلا إذا اشترط التأجيل قال ويقتل الجماعة با
لواحد ويقتل الرجل الواحد بالجماعة ولا شيء لهم غير ذلك ولا
يقطع يدان يد واحدة لأن المماثلة فيما دون النفس معتبرة
ويقطع يد واحدة بيد بن وبنائه وإن رجلاً قطع يميني رجلين عبداً
فإن ادعى أحدهما أولاً فإن القاض يقطع يده بيده ويقضي للثاني بنصف الذية
في ماله خمسة آلاف درهم فإن رُفِعَ إلى القاض ومعا فان القاض يقضي بيد
بينهما ويقضي يديهما بيد واحدة بينهما فإن استوفى أحدهما نصيبه
من اليد أو أخذ به رهناً لم يعف عن القصاص انقلب نصيب الآخر مالا
وليس له حق الاقتصاص وله خمسة آلاف درهم وإن لم يستوف ولا

أخذه رهنا ولكن أخذه كفيلا ولم يأخذ به كفيلا حين عسى سقط
حقه والآخر حق الاقتصاص عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بن
له حق الاقتصاص ولكن له خمسة الأودر وهو كوعها أحدها قبل قضا
القاضي فالأخران يقتصر بالاجماع قال الاقتصاص من والد وولده فيما
جاءه الوالد على الولد في نفس ولا فيما دونها على جالس من الأحوال والوالد
جب في ذل الدية لأماسواها الآب والمجد وآز علا إذا قتل الأب عمدا
لاقتصاص لقتل النبي صلى الله عليه لا ينفاد الوالد بولده ولا السيد بعبد
وتجب الدية في ماله في قتل ولده لأن هذا عمدا ولا تعقل العاقلة العمد
الآن القصاص سقط للشبهة وتجب الدية في ثلث سنين لأنها
جبت لأمر صالح وكذلك الأم والجدة على هذا وإن علت وأما الابن إذا
قتل الأم أو الجدة أو الأب أو الجد فإنه تجب القصاص في النفس وفيما
دون النفس إذا كان عمدا وإن كان خطأ تجب الدية على العاقلة علما
ذكرنا في قتل الأجنبي والجنابة عليه ولو اشتري في قتل رجل رجلان
أحدهما ممن تجب عليه القصاص لو انفرد والآخر ممن لا تجب القصاص
عليه لو انفرد كالأب والأجنبي والخطي والعامد أو قتل أحدهما
بالسيف والآخر بالعصا فلا تجب القصاص عليهما وإن تجب الدية في
الذي لا تجب القصاص عليه لو انفرد تجب على عاقلة كالمخطي والذي
تجب القصاص عليه لو انفرد تجب الدية في ماله لأن هذا عمدا الآن
القصاص سقط عنه للشبهة فتجب الدية في ماله والآب والأجنبي
إذا اشتري كالتجيب الدية في ماله لأن الأب لو انفرد كانت تجب الدية في
ماله وكذلك الأجنبي يا وكيفيات القتل والجراحات قال الشيخ

الامام رضي الله عنه القتل على ثلاثة أوجه عمد وخطأ وشبه
العمد فالعمد ما يتعمد قتله بالحديد أو بالسكين أو بالسيف وما
كان من الحديد سوا كان له حدة يوضع بضعاً أو لم يكن له حدة ولكن
يرض رضاً كالعمود وسنجة الميزان وغيرها أو طعن بالرمح أو
بالأبرة أو بالشفار بعد أن يقع عليه اسم الحديد سوا كان الغالب فيه
الملاك أو لم يكن لأن الحديد منصوص عليه وهو قول النبي صلى الله
عليه لا قود إلا بالسيف وفي رواية لا قود إلا بالسلاح وفي بعضها لا
قود إلا بالحديد والمنصوص عليه لا يعتبر فيه المعنى كذا كما
كان من جنس الحديد مثل الصفر والنحاس والرصاص والذهب والفضة
والآنك سوا قتله بضعاً أو رضاً ما كان من غير جنس الحديد إن عمل
عمل الحديد فهو عمد وآ فلا كما إذا أحرقه بالنار فهو عمد لأنها
تعمل عمل الحديد لأنها تشقق الجلد وكذلك كل ماله حدة وتعمل عمل
السيف كالزجاج ولبطة القصبة وحمدة له حدة مما يضع بضعاً أو
طعن خشبة لها حدة مما يخرج فهدا تعمل عمل الحديد فهو عمد وأما
شبه العمد فهو أن يضرب سكين الغالب فيه الملاك كمدقة القضا
ريز والحجر الكبير والعصا الكبيرة ونحوها فإذا قتله بها فهذا شبه
العمد عند أبي حنيفة وعندهما هو عمد وأما إذا تعمد بصيا صغيرة أو
بحجر صغير أو لطمه وكل ما لا يكون فيه الغالب الملاك كالسوط
ونحوها فهذا شبه العمد بالاجماع إلا إذا بلغ الضرب حتى مات فهو
شبه العمد أيضاً عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد هو عمد
وأما القتل الخطأ هو أن يقصد مباحاً فيصيب مخطئاً إذا لم

الى صيد فاصاب انسانا او رمي الى حربي فاصيد اسلم وهو لا يعلم او
 الي ميرد اسلم وهو لا يعلم باسلامه او رمي الى رجل فاصاب غيره فهذا
 هو الخطا واما اذا قصد به عضو من شخص فاصاب عضو اخر من ذلك
 الشخص فهذا احمد ركو كان نائما فاقبلت على انسان فمات او سقط من
 سطح على انسان فقتله او سقط من يد لينة او خشبية او حديدية او
 كان راكبا فوطيت دابته انسانا فقتله فهذا كله قتل الخطا بالمباشرة
 ولو حفر بيرا على قارعة الطريق او وضع حجرا في الطريق واخرج جنا
 حيا او كان نائما باليد او كان قابلا لها فوطت دابته انسانا فهذا
 كله قتل الخطا بالسبب هذا كله صورة القتل واما احكامه فان كان
 من القتل عمدا اذ كان ينظر ان كان القاتل من اهل العقوبة وهو ان يكون عا
 فلا بالغام مسلما كان او كافرا ذكرا كان او انثى حرا كان او امة عبدا
 والمقتول يكون معصوما الدم عصمة ابدية وليس بينهما شبهة الملك
 ولا شبهة الولاد يعني لا يكون ولده وان سفل وان لا يكون مملوكا
 فانه يجب على القاتل القصاص يقتصر ويقتصر بالسيف ولا يقتل بها
 قتله له عندنا وعند الشافعي يقتل بما قتله به ولا كفارة في العمد عندنا
 وعند الشافعي يجب الكفارة والقصاص وهو الدم موروث عن المقتول
 على غير ابي الله تعالى ولا يدخل فيه الزوج والزوج ولا يدخل فيه الموصا
 له لانه لو دخل للخل على سبيل الوصية فيكون كالنوكيل بالاستيفاء
 ثم النوكيل باستيفاء القصاص لا يجوز بالاجماع وكذا لا يدخل الموصا
 له وليس للوارث ان يأخذ الدية من القاتل عرما عندنا وعند الشافعي
 ودية المقتول بين حيدر بن اريشاوا فقتلوا وانشاوا الخدوا الدية

ثم عندنا اذا لم يحضر لهما اخذ الدية كرها فلو صالحه واعلم بالقليل كان
 او كثير من جنس الدية او خلا من جنس الدية حالا او مؤجلا بعد ان
 يكون الاجل معلوما او مجهولا جملة متقاربة كالذي يارس والخصاد و
 نحوها فانه يجوز والاجل يثبت وان كانت جملة متفاوتة فهو بغير
 النسخ او الى ان تخطر السما وخوه فالاجل باطل ويؤخذ به حالا ولو لم
 يصلحوا ولكن عفا بعضهم سقط القصاص ولا ينقلب نصيب العافي
 مالا وينقلب نصيب الباقي مالا لان الاصل ان القصاص من تعذر
 استيفائه من قبل من له القصاص لا ينقلب نصيبه مالا ومن تعذر
 استيفائه من قبل من عليه القصاص ينقلب نصيبه مالا ثم نصيب
 العافي لا ينقلب مالا لان استيفاءه تعذر من جهة ونصيب الذي لم
 يعف سقط ينقلب مالا لان استيفاءه لم يتعد من جهة واما
 تعذر من جهة غيره هذا هو الحكم في العمد واما الحكم في الخطا فانه
 له لا يجب القصاص فيه ويجب الكفارة بالاجماع الا اذا كان القتل
 بالسبب كوضع الحجر وحفر البير وحوه فانه لا يجب الكفارة فيه
 ولا خدر الميراث والكفارة اعتاق رقبة على ما ذكرنا في باب الظا
 ر الا ان الكفارة لا تجزي وتشتط اباها لقول الله تعالى فتحرير
 رقبة مؤمنة فان لم يقدر على ذلك فصوم شهرين متتابعين حتى
 انه لو افطر يوما يجب عليه الاستقبال لا يجوز الا بالنية من الليل
 لانه صوم دين ولا اطعام فيه وتعتبر القدرة وقت لا اذا لوقت
 الوجوب عندنا وعند الشافعي يعتبر وقت الوجوب ويجب الدية
 فيه على العاقلة من جنس الدية عندنا في جنبه ثلثة من الدراهم

الدينار والابل اما من الدرهم عشرة الا انه قد ورد عندنا وعند الشا
 في اشاعتها من الدينار الف دينار بالاجماع ومن الابل مائة من الابل
 بل عشرة اثنى عشر وعشرون اثنى عشر واثنتي عشرة واثنتي عشرة
 واثنتي عشرة وعشرون جذعة وعشر قول الله يوسف اخذ الدية من
 هذه الاجناس ومن اصناف ثلثة سواها من الخلو والبقر والغنم من الحلة
 ما تاحلة قيمة كل حلة خمسون درهما ومن البقر ما تاحلة قيمة
 كل بقرة خمسون درهما ومن الغنم التي تاحلة قيمة كل شاة خمسة دراهم
 وعند ابي حنيفة لا يؤخذ هذه الاشياء قبل الا خلاق بينهم لانه ذكر
 في كتاب العقول ان الولي اذا صالح على اكثر من ما تاحلة فافضلها
 طر بالاجماع فلو لانه من جنس الدية لوجب ان يجوز ولو صالح مع
 العاقلة او مع القاتل على اكثر من عشرة الا ودرهم او اكثر من الف
 دينار او اكثر من مائة من الابل او اكثر من ما تاحلة او اكثر من ما تاحل
 او اكثر من التي تاحل فانه لا يجوز الزيادة بالاجماع ولو صالح على خلاق
 جنس الدية كالحمير والبخال والكيل والوزني والعرد واليتاب
 فانه يجوز قليلا كان او كثيرا هذا كله اذا كان الصلح قبل ان يقضي
 القاضي جنس من الدية عشرة الاف درهم او الف دينار او غير
 ذلك ولو قضى القاضي جنس من الدية عشرة الا ودرهم او الف دينار
 فصالح بعد ذلك على خلاقه فانه يجوز وان كان كثيرا او كان من جنس
 الدية لان الدية القاضية لما قضى جنس من ذلك تعين ذلك وخرج سائر
 الاصناف من الدية في حقه فصالح كما لو صالح على خلاق الجنس ولكن
 القبض شرط اذا كان المقضي به دراهم فصالحه على دينار

لان هذا صر في القبض في الجنس شرط في باب الصر في الدية
 في الخطا حملها العاقلة والعاقلة اهل الديوان ان كان القاتل
 من اهل الديوان وحمل في ثلث سنين لا لهم في كل سنة عطا
 فيؤخذ من ثلث العطايا فان تجلت العطايا في سنة واحدة يؤخذ
 في سنة واحدة وان تأخر خروج العطايا يؤخر ايضا والما يؤخذ
 من الرجل ولا يؤخذ من النساء ولا من العبيد والاموال من الصبيان
 ويؤخذ من كل رجل ثلثة او اربعة ولا يؤخذ اكثر من ذلك في
 كل سنة درهم او درهمين وثلث هذا اذا كان الرجل من اهل
 الديوان فاما اذا لم يكن من اهل الديوان فعاقلته انصاره فان كانت
 نصرته بالرجال والدور تحمل عليهم وان كانت نصرته بالحرز فعلى
 المحتزفين الذين هم انصاره كالقصارين والقصارين بسمرقند ولا
 ساقفة باسبجباب فان لم يبلغ من الرجال ما يؤخذ منهم من كل واحد
 اربعة دراهم او اكثر يؤخذ اكثر من ذلك فانه لا يؤخذ اكثر
 لكن يصرف اقرب الحال اليهم حتى يكون على كل رجل ثلثة او اربعة
 بعة والقاتل يكون واحدا من العاقلة حتى يؤخذ منه كما يؤخذ
 من العاقلة اذا كان من اهل العقول وهو ان يكون حرا بالفاصح
 العقل هذا كله اذا كان للرجل عاقلة وان لم يكن له عاقلة كما
 للقيط او الحرابي او الذمي اذا اسلم فان عاقلته بيت المال او روك
 محمد عن ابي حنيفة انه يجب في ماله هذا اذا اسلم ولم يوال
 احدا او اما اذا عقد احدا عقد الولاء فجنابته على مولاه الذي عاقلة
 وولاه وانه ان تحول بولاه الى غيره مالم يعقل عنه فاذا عقل عنه

فليس له ان يتجاوز ذلك لو لم يوال احداً حتى يغفر عنه بيت المال فليس له ان يوالي
 احداً بعد ذلك هذا الذي ذكرنا في الخطا إما شبه العمد فلا تجب القصاص
 فيه وجب الدية على العاقلة كالخطا وجب الكفارة كالخطا الا ان الدية
 ما هنا من الابل ارباع في قول ابي حنيفة وابي يوسف خمس وعشرون بنت
 مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون من حقة وخمس
 وعشرون جذعة وعكر قول محمد يجب اثلاثا ثلثون حقة وثلثون
 جذعة وان يغور ما بين ثديه الى بازلي عامها كلها خلفه في بطونها اولاد
 وشبه العمد يتصور في النفس لا فيما دون النفس وشبه العمد فيما
 دون النفس عمد ان امكن القصاص يقتصر وان لم يمكن يجب الارشاق
 احكام العمد قال الشيخ الامام رضي الله عنه اذا عدا رجل على رجل فشق
 بطنه واخرج حشوته ثم ضربت رجل حنقه بالسيف عمد اقال الله
 هو الذي ضرب العنق لانه قد يعيش الرجل بعد شق البطن ولا يعيش
 بعد ضرب العنق فان كان عمد يقتصر وان كان خطا تجب الدية
 على الذي شق بطنه ارش الشق وهو ثلث الدية لان دية الجاهية
 الثلث فان كان الشق قد من الجانب الاخر يجب ثلث الدية لانها ما
 يفتان في كل سنة ثلث الدية هذا ان كان مما يعيش بعد الشق يوما
 او بعض يوم وان كان الشق حال الموت فهو معه وجود الحياة ولم يسق
 معه الا الاضطراب للموت والمسئلة كلها فالقاتل هو الذي شق البطن
 فيقتصر في البطن وجب الدية في الخطا والذي ضرب العنق يعزر لانه
 ارتكب المنكر ولا ضمان عليه لانه دغ المفروغ عنه وكذلك لو
 جرح رجل رجله لا يتوهم العيش بعده وجرحه آخر
 جراحة

جراحة اخرى فالقاتل هو الذي جرح جراحة مخنقة هذا اذا كانت
 الجراحة على التعاقب وان كانا معا فكلما قاتلان وكذلك لو جرحه
 جرحا جراحات والآخر جراحة واحدة فكما قاتلان لان
 المرح قد يموت من جراحة واحدة ويسلم من الكثير فلذلك جعل
 قاتلان قال ابو قطع رجل يدي رجل ورجليه بنظر ان مات من ذلك
 فانه يقتل وجرح رقبته ولا يقطع اليدان والرجلان لان المساواة
 في هيئة القتل عندنا غير معتبرة وعند الشافعي يفعل كما فعل
 وكوبرا من ذلك يقطع يده ورجلاه ويؤت على الاطراف كلها لان هذا
 حق العباد بخلاف الشريعة فان هناك لا يؤت على الاطراف كلها وكوب
 قطع رجل يدي رجل ثم جرح قتلته فهذا اعلى ثلثة اوجه اما ان
 يكونا عمدين او خطابين او احدهما عمدا والاخر خطا وكل وجه على
 وجهين اما ان يكون بعد البر أو قبل البر اما اذا كان كلاهما خطا
 بن ان كان بعد البر وجب دية ونصف دية على العاقلة في السنة
 الاولى يؤخذ ثلث الدية ثلث من الدية الكاملة وثلث من النصف في
 السنة الثانية يؤخذ نصف الدية ثلث من الدية الكاملة وسدس
 من النصف وفي السنة الثالثة ثلث الدية وان كان قبل البر وجب دية
 النفس لا غير ويدخل اليد في النفس وان كان كلاهما عمدا فان كان
 قبل البر فعلى قولهما يدخل اليد في النفس كالخطا وعلى قول ابي
 حنيفة لا يدخل فالورثة بالخيار ان شاءوا قطعوا ثم قتلوا وان شاءوا
 اجتفوا بالقتل وان شاءوا عفوا عن النفس وقطعوا اليد وان كان بعد
 البر لا يدخل بالاجماع وان كان احدهما عمدا والاخر خطا قبل البر

او بعد البر فلا يدخل احدهما في الاخر فجب الدية في الخطا والقصاص
في العمد هذكلة اذا كان المجاني واحدا فان كان المجاني اثنين فلا يدخل
بعضهما في بعض فان كان عمدين فقتلوا في آثان الخطا نجح الدية على
عواقلهما وان كان احدهما عمدا والاخر خطأ فعلى العاقد القصاص
وعلى الخطي الادب قال اذ ارمي رجل مسلما الي رجل مسلم فقتل
ان يقع السهم عليه ارتد المرمي اليه فوقع السهم عليه وهو مرن
فقتله فانه تجب الدية على عاقلة الرامي في الخطا وفي العمد تجب الدية
في ماله وسقط القصاص وهذا قول ابي حنيفة واعتبر حال الخروج
السهم ولا يعتبر التغيير بعد ذلك الا ترى انه لا يعتبر تغير الرامي
ولا يعتبر تغير المرمي اليه في باب الحر والحرمة فانه لو رمي الي
صيد وهو مسلم فارتد ثم اصاب السهم الصيد بعد ردته يؤكل
ولو رمي وهو يمجوسي او مرتد ثم اسلم قبل الاصابة فانه لا يكره
يؤكل واعتبر حال الرامي وكذلك لو رمي ثم احرم فانه يؤكل ولا
ك لو رمي الي صيد فقبل ان يصل السهم اليه صار اهليا من حيث انه
انكسر جناحه او قوائمه فانه يؤكل ويعتبر حال خروج السهم
عذاك هاهنا وكما في قول ابي يوسف ومحمد لا ضمان عليه لانه
قتل نفسا مباح الدم وكذلك هذا لا خلاف في رجل زنا وهو
محض فرمى رجل اليه الحجر فقبل ان يصل اليه قضى القاضى برجمه
ثم اصابه الحجر فقتله فعلى الاختلاف ولو انه رمى الي مرتد فاسلم
قبل وقوع السهم ثم وقع السهم وهو مسلم فقتله فلا شيء عليه
بالاتفاق بين اصحابنا الا في قول زفر فانه تجب الدية لانه يعتبر

وقت الصلوة الاصابة وهذه المسئلة حجة لابي حنيفة عليها
انه يعتبر وقت الرمي لا وقت الاصابة ولو رمى العبد فقبل ان يصل
السهم اليه اعتقه المولى فلا تجب الدية ولا تجب القيمة لمولى
العبد في قول ابي حنيفة لانه يعتبر وقت الرمي ووقت الرمي كان
عبدًا وعندهما تجب النقصان يؤم فينظر رجم يشتري قبل ان
يرمى فكل من يشتري وقت خروج السهم اليه فوجب فضلا بينهما
لان المولى لما اعتقه فقد ابراه مما نول منه الا ترى انه لو خرو
ح عبد افاعته المولى برئ المجارح مما نول منه كذلك هاهنا
قال من قطع يد مرتد فاسلم فمات فلا شيء على القاطع ولو قطع
يده وهو مسلم فارتد فمات فعليه دية اليد لا غير ولو رجع الي
الاسلام ثم مات فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف عليه دية النفس
وعند محمد عليه دية اليد وكذلك لو حرق يد او الحرب فلم
يقض القاضى بل حرقه ثم رجع اليهما مسلما فهو على هذا الاختلاف
ولو قضى القاضى بل حرقه ثم عاد مسلما فمات تجب دية اليد لا
غير بالاجماع وصار هذا كشيخنا اخر قال ومن قطع يد
عبد خطأ فاعتقه مولاه فلا شيء على القاطع غير ان الرشد البدو
عتقه آياه كبره من اليد هذا على وجهين اما ان يكون القطع
عمدا او خطأ أما اذا كان القطع خطأ فاعتقه المولى ثم مات
تجب نصف القيمة وهو دية اليد ويرى من السراية وان كان القطع
عمدا ثم مات العبد فانه ينظر ان كان للعبد وارث سوى المولى
تجبه او غيره يشاركه في ميراثه فلا قصاص لا شتبا مولى القصاص

لأن وقت القطع كان الحق للمولى دون الوارث ووقت الموت كان
الحق للوارث دون المولى فلما اشتبه ولى القصاص لا يجب وأن لم يكن له
وارث سوى المولى فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف للمولى حق القصاص
لأنه لا اشتباه فيه لأن الحق له وقت القطع ووقت الموت وفي قول
محمد ليس له حق القصاص لا اشتباه بسبب الولاية ولو أجمع المولى
مع الوارث فلا قصاص أيضا بخلاف العبد الموصى برقبته لآسان
وتخدمته لاخر فقتل فاجتمع جميعا فان القصاص يجب لأن لصاحب
الرقبة ملك ولصاحب الخدمة حق تشبيه الملك فصار كعبد
بين اثنين وأما ما هنا وقت الجناية لم يكن للوارث فيه حق ووقت
الموت لم يكن للمولى فيه حق فاشتبه المولى هذا إذا اعتق المولى بعد
القطع ولو لم يعتق ولكن دبره أو كانت أمة فاستولدها لا يقطع
السراية فيجب نصف القيمة وتجب ما نقص بعد الجناية قبل الموت
هذا في الخطأ وإن كان عمدا فللمولى أن يقتصر بالإجماع ولو كانت
والمسئلة خالها برئ عن السراية بالكتابة فيجب نصف القيمة للمولى
فإذا مات وكان خطأ لا يجب شيء آخر وإن كان عمدا ان مات عاجزا
مات عبد أو كالمولى أن يقتصر وإن مات عن وفاء مات حرا أن كان له
وارث تجب المولى أو يشاركه فلا تجب القصاص وتجبر أرش اليد
لا غير ولو لم يكن له وارث غير المولى فلمولى أن يقتصر عند الرجعية
وأبي يوسف وعند محمد ليس له أن يقتصر وعليه أرش اليد وإن كان
من القطع بعد الكتابة فمات وكان انقطع خطأ أن عاجزا فللمولى القيمة
وإن مات عن وفاء مات حرا فينظر إن كان مع المولى وارث آخر يشاركه
فالقيمة للورثة وإن كان عمدا فلمولى أن يقتصر وإن مات عن وفا

124
في الميراث فلا قصاص وإن لم يكن وارث غير المولى فعلى الاختلاف الذي
ذكرنا قال ومن قطع من رجل يد أو رجلا أو أصبعًا أو أمانة من
مبيع أو ماسوي ذلك من مفصل من المفاصل عمدا فعليه القصاص
بعد البر من الجناية ولا قصاص عليه قبل ذلك الأصل أن المساواة
فيما دون النفس معتبرة وفي النفس غير معتبرة والأصل أن الجنايات
يات قبل البر كجناية واحدة وبعد البر كجنايات مختلفة والآ
صل أن الجناية يعتبر ما لها لا حالها فإذا عرفنا هذا فنقول إذا
قطع يد آخر عدا فإن كان القاطع والمقطوع حريين مسلمين
أو كتابيين أو أحدهما مسلم والآخر كتابي تجزي القصاص بينهما
أو كانا امرأتين حريتين مسلمتين أو أحدهما مسلمة والآخر
كتابية أو كانتا ذميتين تجب القصاص في ذلك كله لأن بينهما
مساواة في الأرث والمحل ولو كانا عبيدين أو أحدهما حرا والآخر
عبد أو أحدهما ذكرا والآخر أنثى فلا قصاص بينهما وتجبر أرش
الجناية في ماله حالاً وإذا قطع من رجل أصبعًا إن كان عمدا تجب
القصاص وتجب أرش الجناية إن كان خطأ وهو عشرين دية الف درهم
في الرجل وفي المرأة خمسمائة درهم ولو قطع من أصبع واحد
مفصلا ففي العهد القصاص وفي الخطأ ثلث أرش الأصبع وذلك
ثلث مائة وثلثة وثلاثون وثلث إذا كان من الأيمان فإنه تجب
كل مفصل نصف أرش الأصبع خمسمائة لأنه مفصلين وأصابع اليد
والرجل سواء ولو أن رجلا قطع المفصل الأيمن على السبابة من يد
رجل عمدا ثم عاد فقطع المفصل الثاني ثم عاد فقطع المفصل الثالث

عمد افعدا على وجهه ما يكون قبل البراءة بعد البراءة كان قبل
 البراءة كانه قطع الاصبع دفعة واحدة فحجب القصاص وان كان
 بعد البراءة حجب القصاص في المفصل الاعلى وفي المفصلين الباقيين لا قصا
 من وجب ثلثا ارش الاصبع في ماله لانه حين قطع المفصل الاعلى كان
 نت بينهما مماثلة فلما برأ ثم قطع الباقي لم يكن بينهما مماثلة وان
 كان القصاص في المفصل الاعلى واجبا على هذا القاصع لان ذلك المفصل
 لا يروى عن ملكه بوجوب القصاص عليه الا ترى انه لو جاز انسان
 وقطع ذلك المفصل ان كان عمدا فله القصاص وان كان خطأ فله
 ارش ذلك ولا يكون ذلك للمقطع مفصلة او لا وبطلان الحق
 الاول لان المفصل كانت عنده امانة ولم يقصر به دينه فلا يكون
 مضمونا عليه كما اذا هلك الودعة الا اذا قطع تلك المفصل
 قصاصا وجب لآخر او كان القصاص في اليد فقطعت او قطعت
 يده في السرقة فلا يطلحق المحض عليه ولكن بحسب الارش لانه في
 به دين نفسه فاشبه الودعة اذا قصير بها المودع دين نفسه
 بصير مضمونا عليه فكذلك هاهنا وكذا لو ان رجلا قطع
 من رجا مفصلة الاعلى من السبابة وقطع بعد ذلك من رجل
 مقطوع المفصل الاعلى من السبابة مفصلية الباقيتين فانه حجب
 القصاص للذي قطع مفصلة الاعلى لانه حين قطعه كانت بينهما
 مماثلة ولا يجب القصاص للثاني ولكن حجب ارش المقتصرين
 لانه لم يكن بينهما مماثلة لان احدهما مقطوع حقيقة والآخر
 وجبت عليه القطع فلا مماثلة بينهما هذا اذا قطع من رجل

واحد

واحد واما اذا قطع من رجل مفصلة الاعلى من السبابة وقطع من آخر
 مفصلين من السبابة وقطع من الثالث السبابة كلها قبل البراءة او بعد
 البراءة فهذا لا تخلوا اما ان يحضروا جميعا وطلبوا القصاص او جازوا
 متفرقين فان جازوا معا يبدأ لصاحب الاعلى يقتصر له وللثاني الخيار
 ان يثاقطع المفصل الثاني وبطلان حقه وان تناخذا ارش المفصلين
 واما كان له الخيار لانه وجد حقه ناقصا فخير كما قلنا في رجل
 شل اليمين وقطع يمين رجل صحيح فانه خير ان يتناقتصر وقطع يد
 اشلا وان تناخذا ارش اليد لانه وجد حقه ناقصا كذا هاهنا
 وكذلك صاحب الاصبع ايضا فخير ان يثاقطع المفصل الباقي و
 ذهب حقه وان تناخذا ارش الاصبع وانما بدأنا بصاحب الاعلى لان
 في البداية له ايها جميع الحقوق لانه اذا بدأ به يكون للآخرين
 حقا لاقتصاصهم مع الخيار ولو بدأنا بصاحب الاصبع بطلحق
 الباقيين من القصاص فرب رجل يختار القصاص على الارش وان
 كان ناقصا تشقيقا للغيظ فذلك بدأنا لصاحب الاعلى هذا اذا
 جازوا جميعا واما اذا جازوا متفرقين فان جازا صاحب الاصبع او لا
 فانه يقتصر له فبعد ذلك اذا جاز الباقيين يقتصر لهما بالارش وان جاز
 صاحب المفصلين او لا يقتصر له ويقضي لصاحب الاعلى بالارش
 وصاحب الاصبع بالخيار ان يثاقطع ناقصا وان تناخذا الارش
 ولو جازا صاحب المفصل الاعلى او لا فهو كما جازوا جميعا والحكم
 فيه على ما ذكرنا ولو قطع من رجل نصف المفصل الاعلى ثم عاد
 فقطع النصف الباقي فان كان قبل البراءة يقتصر من المفصل وان كان

بعد البر لا يقتصر ويجب الحكومة في كل نصف ولو قطع من رجل اليد
 المفصل الاعلى من السبابة ثم عاد فقطع نصف المفصل الثاني فان كان
 قبل البر فلا قصاص و صار كانه قطعه بدفعة واحدة وان
 كان بعد البر يجب القصاص في المفصل وحكومة العبد **النصف**
 المفصل ولو انه قطع من رجل يده اليمنى من المفصل عند اقل
 منه ثم احدهما قطع من الاخر الذراع من المرفق فلا قصاص فيه
 واخر يجب حكومة عدل عندنا وعند زفر يجب القصاص لانه يمكن
 الاستيفاء القصاص على المائثة لان المحلين سوا الا ان نقول لا يمكن
 لان المائثة في الجرح والارث معتبرة الا ترى انه لا قصاص بين الجرح
 والعبد وبين الرجل وان كان الجرح سوا لان الارث مختلف المقدار
 كذلك ههنا ارش الذراع حكومة عدل وذلك مما يختلف
 شبه يد العبد بيد العبد انه لا قصاص فيه لان ارشهما مختلف
 لان ارشه قيمته وتختلف ذلك باختلاف المقومين فيه ولو قطع
 رجل يد رجل من نصف الذراع فانه لا يجب القصاص فيه واخر يجب
 ارش اليد وحكومة عدل في الذراع وروي عن ابي يوسف انه قال
 يجب ارش اليد من المفصل لا غير ولو قطع يده من المرفق يقتصر
 بالاجماع ولو قطع رجل من رجل الاصابع الخمس يجب نصف الدية
 ولو قطع الاصابع ثم الكف يجب نصف الدية ايضا والكف
 تبع لها ولو قطع الاصابع غيرا ثم قطع الكف بعد ذلك يجب
 حكومة عدل في الكف ونصف الدية في الاصابع ولو قطع يده
 من المفصل وعليه ثلثة اصابع او اكثر فانه يجب ارش الاصابع و

والجرح

يدخل الكف تبعها ولو كانت عليه اصبع او اصبعان في قول ابي حنيفة
 ارش الاصبع ويدخل ارش الكف تبعها لان الاصابع اصل والكف تبع و
 الاصل يستتبع الفرع وان قل الاو اكثر الفرع كشهادة النسايم
 رجل واحدة وكما في باب الزكوة في المسنة مع الصغار وفي قول
 ابي يوسف ومحمد ينظر الى ارش الكف والى ارش الاصابع فابهما ما
 كان اكثر دخل الاقل فيه تبعها وروي عن ابي يوسف في رواية اخرى
 انه قال ان كان ارش الاصبع اكثر يجب ويدخل الكف تبعها وان
 كان ارش الكف اكثر فلا يدخل بعضها بضعها في بعض ويجب
 ارش الكف وارش الاصبع ايضا وروي عنه في رواية اخرى انه
 قال انما يستتبع الاصبع من الكف ما باراه ولا يستتبع
 ما ليس باراه قل الاصبع او اكثر قال ولا قصاص في عظم الاقصا
 ص فيما دون النفر بناء على المائثة ولا يمكن المائثة في السر
 الا في السر خاصة ولا يقتصر اليمنى باليسرى على ما تذكر بعد هذا
 في جملة ما يجب القصاص فيه وما لا يجب القصاص فيه ان شاء الله تعالى
 قال ولا قصاص في ثني من الشجاج سوى الموضحة او الشجاج
 الحادثة وهي التي تحدث للجلد ولا تدمي ثم الدائمة وهي التي تحدث
 للجلد وتدمي الا انها لا تسيل ثم الدامعة وهي التي تدمي وتسيل ثم البيا
 ضعة وهي تشق الجلد وتقطع اللحم ثم المتلاحمة وهي التي تقطع اللحم
 وهي فوق البياضعة دون السمحاق وروي عن ابي يوسف انها هي
 التي تشق الجلد ولا ياخذ من اللحم شيئا وروي عن محمد انه قال انها هي
 التي لا تشق الجلد ولا يقطعها ولكن يسودها ويجمع فيها الدم ثم

والباضة والدارية واما اذا اراد القصاص في الموضحة يقتصر بالسكين
 فييد اباي الجانبين شامنا الموضوع الذي اوضحه ولا يقتصر الا بعد البر
 فان اقتصر قبل البر ثم بدات موضحة المقتصر له وليس قوله اثر يجب عليه
 ارش الموضحة المقتصر منه كما اذا قلع من انسان فاقصر منه ثم نبت سن
 المقتصر له فانه يجب عليه ارش سن المقتصر منه قال ومن قتله
 وله اوليا بعضهم حضور و بعضهم غيب لم يقتل حتى حضر واجمعا
 لجوان الغائب قد عطفلا يستوفي القصاص مع قيام الشبهة
 ولو كان بعضهم صفارا وبعضهم كبارا فلكبار ان يقتصوا عند
 ابي حنيفة وعند هما ليس لهم ان يقتصوا حتى يدرك الصغار كما
 لغائب حتى يحضر قال ومن عظم رثة المقتول امرأة عن القصاص
 من رجل وامرأة او امرأه او من سواهن من النساء او كان
 المقتول امرأة فعفا زوجها عن القاتل فلا يسير الى القصاص الا
 صل في هذا ان الدم مودع في راسه فافتر الله تعالى حتى ان الزوج
 يرت من دم زوجته والزوجة ترت من دم الزوج واذا عفا بعضهم
 سقط القصاص وانقلب نصيب الذي لم يعف مالا وقد ذكرنا هذا
 من قبل قال ومن قطع يد رجل عمدا فعفاله عن اليد فهذا لا يخلوا
 اما ان يقول عفو عن الضربة او عن الشجة او عن الجراحة او عن
 القطع ذكر ما حدث منها اولم يذكر او يقول عن الجناية ولا
 يخلوا اما ان يكون عفو او صلحا او نكاحا او خلعاما اذا كان عفا
 فبر من ذلك في الفصول كلها ذكر ما حدث منها اولم يذكر
 واما اذا سري الى النفس ان كان العفو بلفظ الجناية ذكر ما حدث

السمحاق وهي التي توضع في العظم ثم الهاشمة وهي التي تقسم
 العظم اي تكسره ثم المنقلة وهي التي تنقل العظم من موضع الى مو
 ضع ثم الامة وهي التي تصل الى الراس وهو الدماغ ثم الجائفة وهي
 التي تقسم العظم تصل الى الجوف وفي هذا كله اذ ابرأ وصح ولم يبق
 اثر فلا شيء عليه في العمد والخطا رواية وروي عن ابي يوسف انه
 قال يجب مقدار اجر الطبيب واما اذا بقي له اثر وكان خطافيا
 دون الموضحة ليس له ارش مقدار و لكن فيه حكومة عدل
 وحكومة العدل ان يقول لم لو كان عبدا وليس له اثر كم كانت
 قيمته ثم يقوم وبه اثر كم ينقص الاثر من قيمته فجب ذلك القدر
 من نقصان القيمة من الدية ان كان ربع عشر القيمة فجب ربع عشر الدية
 على هذا القياس واما في الموضحة فجب نصف عشر الدية في الرجل خمسة اشبار
 وفي المرأة مائتي وخمسين وحب علي العاقلة وفي الهاشمة عشر الدية
 في الذم وروى في المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية في الوجه
 في الامة وفي الامة ثلث الدية وان كان نفذ الى الجانب الاخر ففيه ثلثا
 الدية وكذلك في الجائفة ثلث الدية ولو كان نفذ من الجانب الاخر
 ففيها ثلثا الدية فيكون جابفتان ولا يكون الجائفة في الوجه وان
 نفذت في الفم وموضع الموضحة الوجه والرأس والذم هذا الله
 في الخطا واما في العمد فلا يجب القصاص الا في الموضحة لان استيفاء
 علي سبيل المماثلة ممكن لانه تقطع بالسكين وفي سايرها كسر
 العظم ولا قصاص في العظم الا في السن اما ما دون الموضحة ففيه
 القصاص هكذا قال محمد رحمه في الاصل يجب في الموضحة والسمحاق

وهي التي تقطع العظم ويصل الى الجوف وفي هذا كله اذ ابرأ وصح ولم يبق اثر فلا شيء عليه في العمد والخطا رواية وروي عن ابي يوسف انه قال يجب مقدار اجر الطبيب واما اذا بقي له اثر وكان خطافيا دون الموضحة ليس له ارش مقدار و لكن فيه حكومة عدل وحكومة العدل ان يقول لم لو كان عبدا وليس له اثر كم كانت قيمته ثم يقوم وبه اثر كم ينقص الاثر من قيمته فجب ذلك القدر من نقصان القيمة من الدية ان كان ربع عشر القيمة فجب ربع عشر الدية على هذا القياس واما في الموضحة فجب نصف عشر الدية في الرجل خمسة اشبار وفي المرأة مائتي وخمسين وحب علي العاقلة وفي الهاشمة عشر الدية في الذم وروى في المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية في الوجه في الامة وفي الامة ثلث الدية وان كان نفذ الى الجانب الاخر ففيه ثلثا الدية وكذلك في الجائفة ثلث الدية ولو كان نفذ من الجانب الاخر ففيها ثلثا الدية فيكون جابفتان ولا يكون الجائفة في الوجه وان نفذت في الفم وموضع الموضحة الوجه والرأس والذم هذا الله في الخطا واما في العمد فلا يجب القصاص الا في الموضحة لان استيفاء علي سبيل المماثلة ممكن لانه تقطع بالسكين وفي سايرها كسر العظم ولا قصاص في العظم الا في السن اما ما دون الموضحة ففيه القصاص هكذا قال محمد رحمه في الاصل يجب في الموضحة والسمحاق

منها اولي حدث لو كان بعد ذلك من اللفاظ وذكر ما يثبت منها
 العفو ولا شيء على القاتل وان كان العفو عن عرق الجناية ولم يذكر ما يثبت
 منها القاتل ان يحب العاصر ويلا سحره فثبت العفو عن العاصر لئلا يثبت
 الدية في مال القاتل وهذا قول ابي حنيفة وعي قومه مع العفو ذكر ما يثبت
 منها اولي ذكر هذا اذا كان عمدا او اما ان كان خطا وسري الى النفس
 ان كان يلفظ الجناية او غيرها من اللفاظ وذكر ما يثبت منها فانه
 يصح العفو الا على انه بعد خروجه من الثلث فان كان خرج من الثلث
 سقط عن العاقلة وان كان لا يخرج من الثلث فثبت سقوطه عن العاقلة
 وثلاثه يوجب من العاقلة هذا اذا كان العفو في المرحوم واما اذا كان العفو
 في المرحوم فذلك غير معتبر من الثلث وان كان العفو يغير لفظ الجناية
 ولم يذكر ما يثبت منها بطل العفو والدية على العاقلة في قول ابي
 حنيفة وفي قولهما صح العفو واما اذا كان يلفظ الصلح ان كان يلفظ
 الجناية او غيرها من اللفاظ وذكر ما يثبت منها صح الصلح وان
 كان يغير لفظ الجناية ولم يذكر ما يثبت منها فثبت على قولهما
 كذلك الجواب وعلى قول ابي حنيفة بطل الصلح وبوحد منه جميع
 الدية من ماله في العمد وان كان خطا فبطل الصلح وبوحد جميع
 الدية على العاقلة ولو كان نكاحا كما اذا جرحه المرأة رجلا فتر
 وجهها وجعل جنايتها مهرها فان لم يرد من ذلك جاز النكاح وصار
 ارشداً لك مهرها العمد والخطا في ذلك سواء لانه لا قصاص
 بين النساء والرجال فيما دون النفس وان سري الى النفس فان كان
 يلفظ الجناية او غيرها وذكر ما يثبت منها وكانت الجناية خطا

جاز ذلك وصارت الدية مهرها وسقطت عن العاقلة هذا اذا كان وقت
 النكاح بذهب ولحق فان كان وقت النكاح ما قبل فاشترى مهرها وسقط
 عن العاقلة والزيادة على ذلك ان كان يخرج من الثلث ماله سقط ايضا وان
 لم يخرج من الثلث ماله فبطل الثلث يسقط ايضا والزيادة يكون للزوج
 يرجع الى ورثته هذا في الخطا واما في العمد جاز النكاح وصار عفو او دم
 العمد ليس بمال فصارت كانه تزوجها على غير مال فيجب لها في تركه الزوج
 مهر المثل بالاجماع واما اذا كان يلفظ غير الجناية ولم يذكر ما يثبت
 منها وسري الى النفس على قولهما كذلك الجواب في العمد والخطا و
 في قول ابي حنيفة بطل العفو فان كان عمدا فلها مهر المثل في مال
 الزوج ونجب الدية في مالها فثبتت قصاصا بقدر مهر المثل وتضمن الزنا
 دة وان كان خطا فيجب الدية على العاقلة ولها مهر المثل في مال الزوج
 ولانث المرأة من مال الزوج شيئا لانها قاتلة ولا ميراث للقاتل ولو
 كان خلعا كما اذا جرح على امراته جناية فخلعها على بدل الجناية فان
 برأت جاز الخلع وكان خطا بابتا وصار بدل الخلع ارشداً للجناية والعمد
 والخطا في ذلك سواء وان سري الى النفس فان كان يلفظ الجناية او غيرها
 من اللفاظ وذكر ما يثبت منها جاز الخلع ويكون بابتا فان كانت
 صحيحة من حيث تذهب ولحق وقت الخلع جاز ذلك من غير اعتبار الثلث
 وان كانت مريضة صارت الدية بدلا للخلع فجميع الدية يعتبر من الثلث
 لان البضع في حال خروجه من ملك الزوج لا يعد مالا فان كان يخرج من
 الثلث سقطت عن العاقلة وان لم يكن لها مال فالثلث يسقط والثلاثا
 نه على العاقلة هذا في الخطا واما في العمد فقد جاز العفو ولا يكون

قوله

قوله

مالا وخلعها بغير مال يكون رجعيًا إلا إذا كان بلفظ الخلع يكون ثابته ولو
كان بغير لفظ الجناية ولم يذكر وما أحدث منها وسري إلى النفس عندهما
كذلك الجواب وعند أبي حنيفة بطل العفو لجميع الديّة في ماله والعهد
وعلى العاقلة في الخطأ ويكون الخلع بغير مال ويجوز الطلاق رجعيًا إلا إذا
كان بلفظ الخلع قال ومن قطع يد رجل عمداً فاقترعه منه ثم مات مقتصر
منه من القصاص فإن دية المقتصر منه على المقتصر في قول أبي حنيفة لأنه
استوفى غير حقه لأن حقه اليد وقد استوفى النفس وكان مختاراً في الأثر
بين أن يستوفى على سبيل المماثلة وبين أن لا يستوفى فكأن شرطاً عليه
سلامة العاقلة كما نقول فيمن جلس على قارعة الطريق فعُثر به وجرفه
لجب عليه ضمانه وقال أبو يوسف ومحمد لا يجب عليه شيء لأنه كان ماذوناً
لقطع فلا يجب عليه ضمانه فيما نزل منه كما في القاض إذا قطع يد رجل
في السرقة فمات من ذلك لا شيء عليه كذا ما هنا ولو أن رجلاً قال الآخر
اقطع يدي فإن كان لعلاج كما إذا وقعت أكلة في يده فلا بأس به وإن
كان من غير علاج لا يخل له قطع اليد ولو قطع في الحالين وسري إلى النفس
لا يضمن لأن الأمر إذن بالجناية فلا يضمن ما تولد منه ولو قال القاتل فإنه لا يخل
له قتله ولو قتله لا قصاص عليه للشبهة وتجب الديّة في ماله ولو
قال قتل عبيدي فقتله لا شيء عليه والحجامة والبزاع والحشائ والفصاد
إذا حُجِم أو بَزِع أو حُشِن أو فُصِد بأذن صاحبه فسري ذلك إلى النفس
فلا ضمان عليه لأن أصل الجناية كان يذنه فلا يضمن ما تولد منه قال
ومن قتل رجلاً عمداً أو المقتول أو وليه فقطع الولي يد القاتل ثم عفا عنه
فهذا على وجهين أما أن يسرا بعد العفو أو لموت من ذلك القطع فإن برا

من ذلك في قول أبي حنيفة للقاتل على ولي المقتول المستولدية بده في ماله
لأن العفو استند إلى وقت الجناية وحقه كان هو النفس دون الأثر أو
فإذا كان حقه النفس فقد وقع العفو عن النفس وتبين أنه استوفى اليد
بغير حق فيجب دية اليد وفي قولهما لا يجب شيء وأما إذا مات من ذلك
فلا يجب شيء لأنه لم يمت بسبب وسري إلى النفس بأن لنا أنه كان مستوفياً
حقه بالقطع لأن الجناية يعتبر ما لها لا حالها فإذا هو قد عفا بعد استيفاء
حقه فلم يعمل كرجل استوفى من غيره دينه ثم قال له ابرأتك فإنه
لا تعمل كذا هذا وإذا قتل الرجل عمداً وله ولي واحد فله أن يقتل
القاتل قصاصاً سوا قصير القاضى أو لم يقض ويقتله بالسيف ويضرب
علاوته لقول النبي صلى الله عليه وآله لا فؤاد إلا بالسيف وإذا أراد أن يقتله
بغير السيف منع عن ذلك ولو فعل ذلك يقرّر الأثم لا ضمان عليه و
صار مستوفياً لحقه سوا قتله بالعصا أو بالحجر أو ساق عليه إذا
نته أو حفر بيرا فالتقاء أو قتله بأي نوع من الأنواع بصير مستوفياً
وله أن يقتله بنفسه وبأمر غيره بالقتل وإذا قتله غيره بأمره ما
ر مستوفياً ولا ضمان على ذلك الرجل هذا إذا قتل والامور ظاهر ولو
أنه قتله فقال الولي كنت امرته فإنه لا يصد في ذلك وتجب
القصاص على القاتل كانه لم يجز القصاص على القاتل الأول لأنه لما
قتله هذا فقد بطر حق ولي القصاص فتصد بقتله بعد وفاة المحل
لا يعتبر لأنه متى وجب القصاص في النفس فماتت النفس باقاة سما
وية أو قتل بالردة أو بالقصاص فقتل الحق أو بغير حق بطل القصاص
ولا يجب المال بخلاف القصاص فيمادون النفس فإنه انقضى ذلك

العضو بأفة سماوية أو قطع بغير حق بطل حق القصاص من غير مال
وان قطع لحق نزل فيه من قصاص وجب لآخر أو قطع في سرقة فانه
يطل القصاص وجب ارتش اليد ولو ان رجلا حفر في دار رجل يسرا
فوقع فيها انسان فمات فقال صاحب كنت امرته بذلك فلا ضا
ن علي استحسنانا لانه **يكفي** الامر بالحفر ابتداء الخلف مستلذاه
ولو ان الولي لم يقتل ولكنه عفا عنه صح عفووه وبطل القصاص و
ان عفا عن البعض دون البعض صح العفو في الكل لان العفو مما لا يجز
فذكر بعضه كذكر كله كتسليم الشفعة والطلاق وغيرها
ولو كان الولي اثنين فقتله احدهما صار مستوفيا لان احدهما لو
لته خصم في الاستيفاء وان عفا احد الوليين بطل نصيبه من غير مال
وانقلب نصيب الاخر مالا ولو ان الذي لم يعف قتل القاتل بعد
ذلك فهذا علي وجهين اما ان يكون عالما بعضو صاحبه او غير
عالم فان كان غير عالم سقط القصاص عنه للشبهة وجب عليه
في ماله نصف الدية لانه وجب كمال الدية الا ان النصف بالنصف
صار قصاصا ولزمه النصف الاخر واذ كان عالم بعفو صاحبه و
يعلم ان دمه صار حراما عليه فانه يجب القصاص وله على المقتول
نصف الدية **باب الديات في النفس وما دونها قال الشيخ**
الامام رحمه الله عليه كلما كان في النفس وجبا في احدهما
نصف الدية وفي كلاهما الدية كاملة كاليد والرجلين والاذ
نين والحاجبين والشفتين والعينين وكلما كان عشرين في احدهما
عشرين الدية ففي الجميع الدية كاملة عاصابع اليدين والرجلين في كل

اصبع الف درهم في الرجل وفي المرأة خمسمائة درهم وكلما كان
في النفس اربع في احدها ربع الدية كالاشفار وكل ما كان في
النفس واحد اوجب فيه الدية كاملة كما اذا زهر الزوج يجب
الدية كاملة وكذلك لو قطع اللسان وكذلك لو ضرب علي
راسه حتى ذهب عقله تجب الدية او ذهب بصره او سمعه
فان اختلفا في ذهاب البصر فانه يلقي بين يديه حية فان هرب
من الحية علم انه لم يذهب بصره وقال محمد في الاصل في البصر
ينظر اليه اهلا ذلك وقال في ذهاب السمع يتعقل فينادي فان
اجاب علم انه يسمع سمعه وحكي ان امرأة ضرب علي راسها
فخاصمت الضارب عند القاضي وادعت ذهاب سمعها فقال
لها القاضي في حال غفلتها استري عورتك فجعلت المرأة
تستر عورتها فعلم القاضي انها كاذبة ولو كان عمدا لا يجب
القصاص لانه لا يمكن المماثلة بينهما لانه لا يمكن ان يضرب
ضربا يذهب به السمع او العقل وتجب الدية في ماله الا في
البصر فانه تجب القصاص فيه ويقرب اليه مرة بمائة
فيومريا لنظر اليها فيذهب بصره وفي عيب الاعور نصف الدية
ية وقال بعض العلماء فيه كمال الدية لان العين الواحدة لا
عور كالعينين لصاحب العينين وكذلك لو ضرب فذهب
السمع تجب فيه كمال الدية وكذلك لو ذهب ما صلبه تجب
جميع الدية وكذلك لو حلق شعر راسه فلم يثبت او حلق
لحيته فلم يثبت او نتف فلم يثبت تجب الدية والاصل فيه انه

من ازال الجمال على الكمال او المنفعة على الكمال تجب فيه دية كاملة
 وشعر الرأس والحية سواء حكي عن الفقيه ابي جعفر الهندو الى
 انه قال اللحي على ثلاثة اوجه ان كانت الحية وافرة تجب الدية كما
 ملة وان كانت ائط فيه حكومة عدل ولو كان على ذقنه شعر
 ات تشين صاحبها لا شر عليه لانه ازال الشين ولو حلق شعر راسه
 فبنت ابيفر والرجل شاب قال ابو حنيفة في الحر لا تجب شي وفي العبد
 تجب النقصان وقال ابو يوسف ومحمد تجب الحكومة في الحر والعبد
 جميعا وكذلك لو قطع الانف تجب الدية ولو قطع المازن دون
 الانف تجب الدية لان الانف تبع للمازن ولو قطع المازن ثم الانفان
 كان قبل البر فكذلك وان كان بعد البر تجب الدية في المازن
 والحكومة في الانف وكذلك الجفن تبع للشفار وكذلك ثدي
 المرأة تبع للحمة فان قطع الحمة ثم الثدي فان كان قبل البر تجب
 دية فيهما جميعا وان كان بعد البر تجب الدية في الحمة والحكومة
 في الثديين وفي ثدي الرجل حكومة عدل لانه ليس لجمال ولا منفعة
 فيه ايضا ولو قطع الاثنين ففيهما الدية وفي احدهما نصف
 الدية ولو قطع الذكر وحده تجب الدية ولو قطع الحشفة
 تجب الدية والذكر تبع لها وان قطع الحشفة تجب ثم قطع
 الباقي فان كان قبل البر فكذلك وان كان بعد البر تجب الدية
 في الحشفة والحكومة في الباقي ولو قطع الاثنين والذكر بد
 فقرة واحدة ان قطعهما عرضا تجب ديتان وان قطع طولاً ان
 قطع الذكر او الاثنين تجب ديتان ولو بد ابا الاثنين

ثم بالذكر كان في الا تشين الدية وفي الذكر حكومة عدل لانه
 لما قطع الاثنين صار حصيا وفي ذكر الحرة حكومة عدل وفي
 كل سن نصف عشر الدية خمسمائة ومن اجل ان سقطت
 الاسنان كلها وهي ثنتان وثلاثون سنّا منها عشرون ضرر ساو
 اربعة انياب واربعه ثنائيا واربعه ضواك كانت عليه
 دية وثلاثة اخماس الدية وهي من الدراهم ستة عشر الفا في السنة
 الاولى ثلث الدية ثلث من الدية الكاملة من ثلث من ثلثة اخماس
 الدية وفي السنة الثانية ثلث الدية وما بقي من ثلثة اخماس الدية
 وفي السنة الثالثة ثلث الدية وهو ما بقي من الدية الكاملة قالوا
 في كل مفصل من مفصل الاصبع ثلث ارنش الاصبع الا اذا كان اصعبا
 له مفصلان كالا باهر فجب نصف ارنش الاصبع وجميع ما
 ذكرنا من الديات المسلموا الذي فيه سواء في النفس وفيما
 دون النفس هذا حكم الديات في الخطا واما اذا كان عمدا فلم
 يذكر محمد في الاصل حكم وجوب القصاص فيها على الكمال واما
 ذكر بعضها وذكر حكم الديات في الخطا في اول الباب على الكمال
 وذكر الكرخي في المختصر حكم وجوب القصاص فيها للجب
 فيما لا تجب قال الشيخ الامام عيسى رضي الله عنه الاصل في وجوب
 القصاص فيما دون النفس قول الله تعالى ويكف عنا عليهم
 ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن
 والسن بالسن والجروح قصاص قد كر الله تعالى فيما ذكر
 من الآية ان يؤخذ كل نفس بمثله في البدن القصاص وفي الرجلين

مقدار اجر العلاج فلا تجب الارش كاملا ولو قطع ظفروا رنت كما
كان في قتي وان لم يثبت ففيه حكومة عدوانا غير متغيرا فيه
حكومة عدل دون ذلك وليس فيه ارش مقدّر ولا قصاص فيه قال
واذا اخرج رجل رجلا موضحة فتنال شتر راسه فانه يجب الدية
عشرة الا في درهم عن العاقلة في الخطا وفي العهد في ماله لانه لا يملكه
ان يضرب ضربا يتناثر شتر راسه لا محله فلا يملك الاستيفاء
عليه مماثلة فمسقط القصاص وجب الدية ويدخل ارش الموضحة
فيها لان الحناية حصلت في عضو واحد بفعل واحد كذلك لو شجّه
موضحة فذهب عقله تجب الدية ويدخل ارش الموضحة في ذلك على
ما ذكرنا ولو تنال بعض شتر راسه فانه ينظر الى ارش الموضحة
وحكومة العدل في الشتر فان كانا سويا تجب ارش الموضحة وان
كان احدهما اكثر دخل الاقل في الاكثر ولو شجّه فذهب سمعه في
ظاهر الرواية لا يدخل احدهما في الاخر وروي عن ابي يوسف انه قال
يدخل ارش الموضحة في دية البصر السمع ولو شجّه موضحة فذهب
بصره تجب ارش الموضحة ودية البصر سويا كان عمدا او خطأ ولا
تجب القصاص عتق في العهد عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد في
العهد يقتصر في الموضحة وتجب دية البصر وكذلك لو قطع اصبع
رجل عمدا فسقط الاصبع الاخرى تجب ارشها جميعا ولا تجب
القصاص في قول ابي حنيفة وعندهما تجب القصاص في المقطوعة
وارش الثلث ولو قطع من اصبع مفصلا واحدا فمثل الباقي من الاصبع
او الكف لا تجب القصاص ولكن تجب الدية فيما شرب منه ان كان اصبعًا

فدية الاصبع وان كان عقافدية اليد وهذا بالاجماع ولو قطع اصبعًا
فسقط الكف من المفصل فلا قصاص عند ابي حنيفة وابي يوسف ويجب
دية اليد وعند محمد تجب القصاص كانه قطع من المفصل قال ابي
رمي الحجر الى امرأة فاصاب فرجها فافضاها والافضال ان يجعلوا
ضلع خروج الدم وموضع خروج البول واحد افهد لا يخلوا اما ان
يكون الافضا بالحجر او بالاصبع او بالذكر والمرأة لا يخلوا اما ان يكون
صغيرة لا تشتهر ولا يجمع مثلها او كانت من الجامع او كانت
كبيرة ثيبا او بكرامكرهة او طليعة زوجته كانت او اجنبية
اما اذا كانت صغيرة وكانت اجنبية لا يجمع مثلها فان كان الافضا
بالحجر او بالاصبع ان ينظر ان كانت يستمسك البول فانه تجب
المهر في ماله لانه ان ايكارتها وتجب ثلث الدية لان هذا المنزلة
الحايقة وتجب على العاقلة وان كان لا يستمسك البول تجب الدية
كاملا ويدخل المهر فيها وتجب على العاقلة وروي عن محمد انه لا يد
خل المهر فيها وكذلك لو افضاها بالذكر ولا تجب الحد
كذلك لو كانت هذه زوجة له الا ان المهر لا يدخل في الدية
لانه وجب بالعقد وان كانت يجمع مثلها وتشتهر فان كان
الافضا بالحجر او بالاصبع فقد ذكرنا وان كان بالذكر وهو
جنبية وكانت مكرهة او طليعة فلا حد عليها الا ما غير مخاطبة
وتجب الحد على الرجل ولا تجب العقد لان الحد والعقد لا يجتمعان
واكن ان كانت لا تستمسك البول تجب كمال الدية وان كانت تستمسك
البول ثلث الدية وان كانت زوجة له فالمهر لا يسقط واما اذا كانت

كبيرة فان كان الافضا بالحجر او بالاصبع وكانت ثيبا ان كانت يستمسك
 البول يجب ثلث الدية وان كانت لا يستمسك البول يجب كمال الدية وان
 كانت بحرا المهر يجب مع ثلث الدية وان كانت لا يستمسك البول يدخل
 المهر في الدية وان كان الافضا بالذكر فان كانت اجنبية وكانت مطاوعة
 عة يجب الحد عليهما ولا يجب العقر والارش لانها اذنت بالجناية فبانو
 لدم الجناية لا يكون مضمونا عليه وان كانت مكرهة بسقط الحد عنها
 ويجب الحد علي الرجل ولا يجب العقر ولكن يجب الارش اما الثلث الدية
 ان كانت يستمسك البول او كمال الدية اذا كانت لا يستمسك البول
 وان كانت روجه له ان كانه مطاوعة لا يجب الارش وان كانت مكرهة يجب
 اما الثلث واما العاقل ومن ضرب رجلا ضربة فانقطع منها كلامه
 يجب الدية لانه ازال المنفعة علي الكمال ولو قدر علي بعض الحروف دون
 البعض فقد قيل انه يقسم الدية علي عدد الحروف وهي ثمانية وعشرون
 حرفا فما قدر من الحروف لا يجب عليه فيه شيء وما لم يقدر عليه يجب
 فيه من الدية بقسطه قال واذا شج رجل رجلا وهي تاخذ ما بين قرني
المشجوج ولا تاخذ ما بين قرني السناج فان المشجوج بخير ازنا
اخذ الارش وان شا اقتصر بقدر ذلك لانه وجد حقه متغيرا ولا يبلغ
من قرني الى قرني لانه يكون زيادة علي حقه وكذلك لو اوخذه من قبل
الوجه الى القضا ورأس السناج اعظم من رأس المشجوج فهو علي ما ذكرنا
وان كانت تاخذ ما بين قرني السناج ولا تاخذ ما بين قرني المشجوج
كما اذا كان رأس السناج اصغر ورأس المشجوج اعظم لو اخذ مقدار ذلك
يزيد علي ارش السناج فانه يخبر فيه ولا يزيد علي ما ذكرنا والله اعلم

باب القسامة قال الشيخ الامام رحمة الله عليه **قال ابو حنيفة**

رحمة الله عليه و اذا وجد الرجل قتيلا فانه لا تخلوا اما ان يكون يوجد في
 غير ملك احد كالمفازة والبراري واما ان يوجد في الملك او احد
 في الملك فلا تخلوا اما ان يكون يوجد في ملك حاصر كالدار والحان
 والكرما و يوجد في ملك عام كالحملة و مسجد الحملة اما اذا وجد
 في غير الملك فان دمه هدر ولا قسامة فيه اذا كان بحال لا يسمع الصوت
 من مصر من الامصار واما اذا كان بحال يسمع فعلي اقرب القرى اليه
 وكذلك لو وجد في نهر عظيم تجري به الماء ولا ملك لاحد فيه فد
 مه هدر و قال فرج علي اقرب القرى اليه كما لو وجد علي الدابة و
 هي تسير وان كان مربوطا علي شط النهر الا ان شط النهر ليس ملك
 لاحد فدمه هدر اذا كان بحال لا يسمع الصوت من مصر من الامصار
 ولو كان بحال يسمع فعلي اقرب القرى اليه وان كان الشط ملكا
 فان كان ملكا خاصا فهو كالدار فان كان ملكا عاما فهو كالحملة
 وان كان في نهر صغير تجري به الماء القوم معروفين او كان مر
 بوطا في جانبه فعلي ارباب النهر والنهر الصغير ما يقضي فيه بالشفقة
 للشرب و اذا وجد القليل في الملك فان الملك لا تخلوا اما ان يكون
 عاما او خاصا والملك الخاص اما ان يكون للصبي او للمجنون او
 للذمي او للمرأة او للمكاتب او للعبد الماذون او للححر المسلم
 العاقل البالغ فاما اذا وجد في دار الصبي فلا قسامة علي الصبي وكذا
 لك المجنون وانما يجب القسامة علي عاقلته تجمع خمسون رجلا
 خلف كل واحد منهم بالله ما قتلوا وما علموا له قاتلا ثم تجب الدية

الملك

على جميع العاقلة وان لم يخلو ويتركوا حبسوا حتى يقرروا او يقرروا
 فان ايسر الامام عن الخلف او شئنا الاوليا ان يغرمهم الدية قضى عليهم
 بالدية وروى عن ابي يوسف انه قال لا خمسون والدية على العاقلة
 وكان القياس ان لا تجب القسامة مع الدية لانهم لما حلفوا فقد
 قطعوا حلفهم الا ان الشرع ورد بخلافه في القياس وهو ما روي ان
 قتيلًا وجد في محلة فاوجب النبي صلى الله عليه وسلم فيه القسامة
 والدية و لما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال اما اليمان فليس
 ديا يكرم واما الدية فلو جود القليل بين اظهركم فلمذا الوجبت
 القسامة والدية وان وجد في دار الذمي فانه يجوز عليه خمسون
 يمينا فاذا حلف تجب الدية في ماله الا اذا كانوا يتعاقلون فيها بينهم
 يحمل على العاقلة وان وجد القليل في دار امارة فانه تكرر عليهما
 خمسون يمينا فاذا حلفت كانت الدية على عاقلتها ولا تجب عليهما شي
 هذا قول ابي حنيفة ومحمد وذكر الطحاوي قول ابي حنيفة مع قول
 محمد ولم يذكر قوله في الاصل وقال ابو يوسف اخر الاقسامة عليهما
 وانما تجب القسامة والدية على عاقلتها وان وجد القليل في دار المكاتب
 يكون عليه اليمان فان حلف تجب عليه الاقل من قيمته ومن الدية الا عشرة
 دراهم لان المكاتب عاقلة نفسه وان وجد في دار العبد المأذون
 فان الدية والقسامة على عاقلة المولى سواء كان عليه دين او لا دين عليه
 في قول ابي حنيفة ومحمد واحدا والشافعي عن ابي يوسف وروى عنه
 في رواية اخرى انه قال ان كان عليه دين خبير المولى بمن الدفع والهدا
 فصارت العبد قتله خطأ روي الطحاوي عنه وان وجد في ملك

رجل مسلم عاقله بالغ فانه خلف خمسون يمينا ثم تحمل الدية على عا
 قلته وان وجد في ملك مشرك فان القسامة على الملاك وتحمل
 الدية على عواقلهم بعد الدوس من الملاك لا يقدر الا نصبا ولا
 لكل واحد في نفسه شترى بين قوام على ما ذكرنا وان وجد في محلة
 او في مسجد او في طريق المحلة فانه تجب القسامة على اهل المحلة
 تجب خمسون رجلا منهم فيحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا له
 قاتلا ثم تحمل الدية على جميع اهل المحلة الا المرأة والصبي والمجنون
 والعبد والمدبر والمكاتب فانهم لا يدخلون فيهم ويدخل فيه الامير
 والسيوف في القدر والكافر هذا اذا ادعى اوليا القتل على اهل المحلة
 او على واحد من اهل المحلة بعينه لان دعواه على واحد من اهل المحلة
 لا يكون ابراهم فان اقام البيينة على دعواه قضيه فيجب القصاص
 في العمد والدية في الخطا ولا يقبل عليه شهادة اهل المحلة بالاتفاق
 وان لم يقم له البيينة خلف هو وسائر اهل المحلة حتى يحكم بحسبه
 رجلان وان ادعى على رجل من غير اهل تلك المحلة فقد ابر اهل
 المحلة عن الدعوى فان اقام البيينة على ذلك الرجل والاحلف فان
 حلف بري وان نكل بحسب حتى خلف او يقر في قول ابي حنيفة وفي
 قولهما يقضي بالدية ولا يقبل عليه شهادة اهل المحلة في قول ابي حنيفة
 وعلى قولهما تقبل لانه ابراهم عن الدعوى هذا اذا ادعى اوليا القتل
 على رجل من غير تلك المحلة او من تلك المحلة فان لم يدع هو ولا
 ادعى اهل المحلة على رجل منهم او غيرهم فانه يصح دعوهم
 فان اقاموا البيينة على ذلك الرجل فانه تجب عليه القصاص في العمد والدية

في الخطا اذا وافقهما الاوليا في الدعوي وان لم يدع الاوليا علي ذلك الرجل فلا
علي ذلك الرجل شي لان الاوليا ابراه حيث انكروا قتله ولا يجب علي اهل المحلة شي
لانهم اشتبوا القتل علي غيرهم وان لم يقيم لهم البينة وحلف ذلك الرجل فانه يجر القسامة
علي اهل المحلة بخلفون بالله ما قتلنا وما علمنا له قاتلا غير فلان في قول ابي حنيفة
ومحمد وفي قول ابي يوسف بخلفون بالله ما قتلنا وما برع عنهم ما علمنا له قاتلا
ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه في قول ابي حنيفة بخلافه علي عاقلته
وفي قول ابي يوسف ومحمد ماله هدر ولو وجد المكاتب قتيلا في دار نفسه فله
هدر بالاجماع ولو وجد القتيل في المسجد الجامع فالدية علي بيت المال ولا قسامة
فيه ولو وجد في سوق المسلمين فالدية علي بيت المال وليس فيه قسامة هكذا
ذكر محمد في الاصل وهكذا ذكر الطحاوي ايضا وفسره العرشي فقال اما
يكون الدية علي بيت المال اذا وجد في السوق التي هي الامام وجماعة المسلمين
فاما اذا كان ملكا خاصا فيجب علي اربابها القسامة وعلي عواقلهم الدية ولو
لو وجد في دار الوقف وفي ارض الموقوفة فان كان الارباب معلومين فا
لقسامة علي اهل المحلة والدية علي الارباب وان كان الوقت المشترط فهو
كما لو وجد في المسجد فيجب علي اهل المحلة القسامة والدية وان كان في
المحلة اصحاب الخطة والمشترون والسكان فان القسامة والدية علي اصحاب
الخطة فان لم يكن اصحاب الخطة فحينئذ تجب علي الملاك دون السكان
في قول ابي حنيفة ومحمد واما علي قول ابي يوسف فاصحاب الخطة والملاك
والسكان كل ذلك سواء وان كان في المحلة سكان دون الملاك فعلي قول
ابي يوسف ومحمد تجب علي السكان دون الملاك لان القسامة والدية للهمة
القتل واما بتهم السكان دون الملاك وعلي قول ابي حنيفة تجب علي

علي الملاك دون السكان وجميعهم اية اذا وجد في السفينة تجب
علي من كان في السفينة الملك وغير المال سواء وجد في السفينة تجب
الدية ولا يشبه هذا الدور والارض لان هذا ينقسم موضع الموضع
والقسامة والدية علي من كان في يده كانه في حقه هذا كله اذا وجد
الرجل وبه اثر القتل واما اذا وجد ميتا ولم يكن به اثر القتل والجرح
وعينه فانه لا يشر فيه لانه يجوز ان يكون مات حتف انفه ولذلك
لو وجد بعض اليد كاليد والرجل اذا وجد اقل من النصف فانه لا
قسامة فيه ولادية وان وجد اكثر من النصف تجب فيه القسامة
والدية وان وجد النصفان كان النصف الذي فيه الرأس تجر والآخر
فلا وان كان مشقوقا طولا فلا يشر فيه وان وجد الرجل قتيلا علي
دابة في محلة فان كان مع الدابة رجل يسوقها او يقودها او راكبا
اياها او كان الرجل تحمله علي ظهره فان القسامة والدية عليه و
ان لم يكن مع الدابة احد تجب القسامة والدية علي اهل المحلة ولو
مثر رجل في محلة فاصابة سهم او حجر ولا يدرى من اي موضع
اصابه فان مات من ذلك الجراحة فعلي اهل المحلة القسامة والدية
وان كان صحيح البدن يذهب يجر فلا يشر فيه ولو وجد عبد قتيلا
في محلة تجب القسامة والقيمة علي قول ابي حنيفة ومحمد وعبر
قول ابي يوسف لا يشر فيه كالبهيمة سواء اذا وجد القتيل بين
القرتين او بين الشحنتين فانه تجب القسامة والدية علي اقرلها
وان كان في القرب سواء تجب عليهما ولو لم يكن في المحلة التي وجد
القتيل فيما بين ظهرهم خمسون رجلا يكر عليهما الايمان حتى يحل

خمسون حسنة الجناية الرابع والسابق والقايد والناخس والحافر والمزور
قال الشيخ الامام رضي الله عنه قال ابو جعفر رحمه الله المروري الطريق
ما دون بشرط سلامة العاقبة اذا سار الرجل في الطريق راكبا على
الدابة فكدم او صدم او خطا ووطي في حالة السير انسانا فقتله
فانه تجب الدية على عاقلة وتجب الكفارة عليه وحرمة الميراث ان كان
وارثا وتحرمة الوصية لان الفائل لا وصية له ولا ميراث له وهذا اقل
بالمباشرة لان الدابة صارت كالالة للفائل فلذلك وجبت الكفارة
هذا اذا قتل حرا وان كان عبدا تجب على العاقلة قيمته على ما ذكرنا ان
ديته قيمته الا اذا كانت قيمته اكثر من عشرة الا وفيه نقص من عشرة
الا وعشرة دراهم على ما ذكرنا في اول الكتاب وان اصاب مالا فأنفقه تجب
قيمته في ماله بالغة ما بلغت وان اصاب ما دون النفس ان كان ارشه
اقل من نصف العشر تجب في ماله وان كان نصف العشر فصاعدا تجب على
العاقلة وان نفقت رجلا بذنبها او برجلها فان ذلك هدر فلا يلزمه شيء
لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تجب على القاييد والسابق الكفارة ولا
تحرمة الميراث ولا الوصية لانه غير مباشر للقتل هذا في حالة السر
ولو انه اوقف دابته في الطريق في غير ملكه فانه يضمن جميع ذلك و
التفحة بالرجل والذنب جميعا واذا اصطدم الرجلان او الزابان
فما نجا على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه ولو تنازع رجلان
في جمل ومده كل واحد منهما الي نفسه فسقطا وما نأ ان سقط كل
واحد على قفاه فدمهما هدر وان سقط كل واحد على وجهه تجزية

1789
كل واحد على عاقلة صاحبه وان سقط احد هما على الوجه والآخر
على قفاه فدم الذي سقط على قفاه هدر ودية الآخر على عاقلة الذنب
سقط على قفاه وان كانت الدابة تسير وعليها رجل فخسها رجل فاقبل
الراكب فان كان النخس باده لا تجب على الناحس شيء وان كان غير اذنه
تجب عليه كما الدية وان ضرب الناحس فمات قدمه هدر وان
اصاب رجلا بالذنب او بالرجل او كيفما اصاب فان كان ياذن الراكب
فعليهما الضمان الا في التفحة بالرجل والذنب لانه بمنزلة الراكب و
السابق والتفحة جبار فيهما اذا الا اذا كان الرجل واقفا في غير ملكه
فامر رجلا فخسها فنفت رجلا فالضمان عليهما وان كان غير اذنه
فذلك كله على الناحس ولا كفارة عليه لانه ليس بمباشر وانما هو
قاتل بالسب ولو ان رجلا اوقف الدابة في الطريق ان كان في ملكه
فقتلت انسانا او خطت او رقت او بالث فذاك كله هدر الا اذا
كان راكبا فحليلته بجذبه مباشر للقتل الا في الروث والبول فانه و
ان كان راكبا فعطب بروثه او بوله انسانا فلا ضمان عليه وهذا
اذا كانت تسير في الطريق او وقفت بنفسها في عتبه الملك فرا
ثت او بات فلا ضمان عليه اذا عطب من شيء من ذلك لان فيه بلوى
عاما وان اوقفها في غير ملكه ان كان يغير اذن السلطان فاعطيه
عذاك كله مضمون عليه من الروث والبول والتفحة بالرجل والذنب
وغير ذلك لان اصل الفعل جناية فما نولد منه يكون مضمونا عليه
ولو كان ياذن السلطان فاعطيه عفو هدر وان كانت الدابة من
بوطة في غير ملكه فان ذهب من ذلك الموضع وقع الرباط فقد

زالت الجناية فما عطب بشئ من ذلك فكله هدر وان حالت في رباطها
 فما اصاب بشئ فعطب فذلك كله مضمون عليه وسواء ضرب
 برجله او بيده او تعقل يده او يوله فذلك كله سواء وان كانت
 الدابة غير موصولة فزالت عن موضعها بعد ما اوقفها ثم جئت على
 رجل كان هدر او لو ان رجلا ساق دابته او قادها وعليها سرج او حمار
 فسقط على رجل ومات فانه يضمن وكذا اذا مشى في الطريق فحمله
 لشيء فسقط منه فحمله او سقط عن رجل ثوبه او رداءه او عمامته
 او ثوبها هو لا يضمنه على الطريق فتعقل به رجل فكله فانه لا يكون مضمونا
 عليه لان فيه بلوى عام فصار بمنزلة النخلة بالرجل او بالذئب ولو
 ضرب الدابة بالحجارة او عصا ففتحت بالرجل او بالذئب فذلك
 كله هدر لانه ملاذون فيه بخلاف الناحس ولو اتارت الدابة غا
 را او حصاة فاصاب عيب انسان لم يضمن اذا كان قليلا مما يلو
 ن في العادة مثله وان كان كثيرا ضمن لان ذلك يكون لعنة في
 المشي والسوق وذلك غير ما ذكروه فيه ولو خسر الدابة او
 نقرها فاثارت الغبار او الحصاة فالتفت شيئا ضمن لان فعله ذلك
 جناية قال واذا جلس في مسجد فعطب به انسان ان كان في الصلوة
 فتعقل به رجل فسقط فمات فانه لا يضمن سواء كان القاعد من
 اهل ذلك المسجد او لم يكن ولو جلس للحديث او نام فيه فتعقل
 به رجل قال ابو حنيفة يضمن وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن واما اذا
 جلس لا ينتظر الصلوة او لقراءة القرآن او لعبادة من العبادات
 فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يضمن وقال بعضهم يضمن
 كيف ما كان اذا لم يكن في الصلوة على قول ابو حنيفة ولو علف

قد يلا او بسط حصيرا فتعقل به رجل فمات فان فعل ذلك واحد من
 اهل المسجد فلا ضمان عليه وان لم يكن ذلك من اهل المسجد ان فعله
 باذن اهل المسجد فلا ضمان عليه وان كان بغير اذن اهل المسجد
 عند ابي حنيفة يضمن وعندهما لا يضمن في الخابن جميعا ولو حفر
 بيرا في المسجد لاجل الماء او لاجل الاطراف او بنا دكانا او نحو
 فتعقل به رجل فمات فان كان الباني والخافر من اهل المسجد لم يضمن
 وان لم يكن من اهل المسجد ضمن بالاجماع ولو ان رجلا قعد في
 الطريق للبيع ونحوه فتعقل به انسان فمات فان كان فعوده
 باذن السلطان لم يضمن وان لم يكن باذنه يضمن ولو كان قلعا
 فسقط من السطح عليه رجل فمات القاعد فدية القاعد على
 الساقط وعلى عاقلته سواء قعد في الطريق او في ملك نفسه
 وعليه الكفارة لانه مباليش وان لم تمت القاعد واكر مات
 الساقط فان كان القاعد في ملكه او في موضع ليس فعوده
 لجناية قدم الساقط هدر وان كان في موضع جلوسه جناية
 فدية الساقط على القاعد وعلى عاقلته ولو ان رجلا بسط
 الحجر في الطريق او نصب قنطرة او حفر بيرا للمصلحة فان
 كان باذن السلطان فما تلف من ذلك لم يضمن وان كان بغير اذنه
 يضمن الا اذا تعمدة المارء المروء عليه فلا يضمن لانه هو الذي تلف
 نفسه ويتعمدة والمروء عليه ولو اختلفا فقال الخافران
 انما القى نفسه متعمدا او قال ورثة الميت بل سقط فيه بغير عمد
 قالوا فوالورثة والخافران في قول ابو يوسف الاول

وفي قوله الآخر وهو قول محمد بن قول الله عز وجل ولا تضار عليه
ومن حفر سيرا على قارعة الطريق فوقع فيها انسان او دابة فنلقها
لضمان علي الحافر ولو جاز انسان فدفعه في القاه في البئر فهاك فالضمان
علي الدافع وكذلك لو ان رجلا وضع حجرا على راس هذه البئر
فتعقل رجل بالحجر فوقع في البئر فتلحق في الضمان علي واضع الحجر
الا اذا كان الحجر لم يضعه احد وانما جاءه السيل فينبذ يجوز
الضمان علي الحافر ولو وضع رجل حجرا في فعر البئر فسقط انسان
فيه فمات فالضمان علي الحافر لانه كالدافع له ولو عمقها رجل
فالضمان علي الحافر الاول قياسا وفي الاستحسان عليهما ولو لم يعمقها
ولكن وسع راسها فالضمان عليهما قياسا واستحسانا ولو حفر
بيتا ثم قند راسها فجاء رجل وقنع راسها فانه ينظر ان كان الاول
كجسها بالتراب او بالطين او بما يكس به يبرئ منها ثم حفره
الثاني فالضمان علي الثاني وان كان الاول كجسها بما لا يكس به البئر
كالدقيق والحنطة وما لا يمتد به الا بارقان الضمان يكون علي الاول
واذا حفر الرجل سيرا في الطريق فوقع فيها انسان فمات عمدا
او جوعا روي عن ابي يوسف حبيفة انه قال لا ضمان علي الحافر وعن
ابي يوسف انه قال ان مات عمدا ضمن وان مات جوعا لم يضمن
وقال محمد يضمن في الحائط الوجهين جميعا واذا حفر الرجل
سيرا في الطريق فسقط فيها رجل فتعلق باخر وتعلق الثاني
بالثالث فسقطوا جميعا فما نوا فالاول لا يخلو اما ان لموت بو
قعته خاصة او بوقعة الثاني عليه او بوقعة الثالث عليه او
مات

مات بوقعته ووقعة الثاني عليه او مات بوقعته ووقعة الثالث
عليه او مات بوقعته ووقعة الثاني والثالث عليه اما اذا
مات بوقعته خاصة فدينه علي عاقلته الحافر وان مات بو
قعته الثاني عليه خاصة فدينه هدر لانه هو الذي جرّه الي نفسه
وان مات بوقعة الثالث عليه خاصة فدينه علي الثاني لانه جرّ
الثالث عليه حين قبله فصار دانه اوقع الثالث عليه وان مات
بوقعته ووقعة للثاني عليه فنصف دمه هدر ونصف دينه علي
عاقله الحافر وان مات بوقعته ووقعة الثالث عليه
فنصف دينه علي الثاني لانه جرّ الثالث عليه ونصفها علي
عاقله الحافر وان مات بوقعته ووقعة الثاني والثالث
عليه فنلت دينه علي عاقله الحافر وثلثها هدر لانه جرّ
الثاني علي نفسه وثلثها علي الثاني لانه جرّ الثالث عليه
هذا هو الحكم في الاول واما الحكم في الثاني فان مات بوقعة
الثالث عليه فلامه هدر لانه جرّه الي نفسه وان مات بوقعة
الاول او بوقعته فدينه علي الاول لانه صار كالدافع للثاني
في البئر وان مات بوقعة الثالث والاول جميعا فنصف دمه هدر
نجره الثالث الي نفسه ونصفه علي عاقله الاول ونجره الاول
بقاعه في البئر واما دية الثالث فعلي الثاني بجر الثاني اياه هذا
اذا كان يدرى حال وقوعهم وان كان لا يدري فلا يخلو اما ان يكون
ن بعضهم علي بعض او وجدوا متفرقين فان كانوا متفرقين
فدينه الثالث علي الثاني ودية الثاني علي الاول ودية الاول علي

عاقلة الخاف ولو وجد بعضهم على بعض فالقياس ان يكون دية
 الاول على الخاف ودية الثاني على الاول ودية الثالث على الثاني وهو
 قول محمد وفي قول اخر لم يثبت محمد قابله في الاصل ويقال هو قول
 ابي يوسف وهو الاستحسان ان دية الاول اثلاث ثلثة على ما
 حب البير وثلثة الثاني لانه جر الثالث وثلثة هدر لان الاول
 هو الذي جر الثاني ودية الثاني نصفان نصفه على الاول لانه جرّه
 ونصفه هدر لانه جر الثالث الى نفسه ودية الثالث على الثاني
 في قول ومن ارسل بهيمة فاصابت في فورهاه شيئا ضمن
 عندك اذا ارسلها ولم يكن بها قائد او لا سابقا ولا زاجرا فا
 صاب شيئا في ذلك الطريق ضمن ولو عطف عن ذلك الطريق و
 على له طريقا اخر فاصاب شيئا منه فانه لا يضمن ولو عطف ولم
 يكن له طريق غيره فذلك مضمون على المرسل لانه في فوره بعد
 ولو سخر ساعة ثم سار فذلك هدر ولو ارسل طائرا فاصاب
 شيئا في فوره ذلك فانه لا يضمن بالاجماع وهكذا ذكر في
 ياد ان فيمن ارسل بائنا في الحرم فالتف صيد الحرم لان الطير
 انما يفعل بنشاط نفسه ولو اغري كلبا في الحرم حتى ائلف
 صيد الحرم او عقير رجلا فانه لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة
 كما اذا ارسل طائرا وعند ابي يوسف يضمن سواء كان يسوقه
 او يتقوده او لا يسوقه بعد ان كان اخره كما اذا ارسل
 بهيمة وقال محمد ان كان سابقا او قائدا يضمن وان لم يكن ساقيا
 بقا ولا قائد الم يضمن وبه اخذ الطحاوي ولو ان رجلا القى حية

هـ

فانه

او عقير با على قارعة الطريق فلا تحت رجلا فضمانه على الذي القى
 الحية الا اذا خول من ذلك الموضع الى موضع اخر فحينئذ يرتفع
 جنايته ولو ان رجلا دخل دار قوم ياذن لهم او بغير اذن لهم فعقره
 كلهم فلا ضمان على الساكن لانه لم يوجد منهم الاخر او الارسل
 قال ومن قاد قطارا في الطريق فلما اوطا اول القطار واخره
 بيد او رجل او صدم انسانا فمات من ذلك كان ضامنا لذلك
 ولا كفارة عليه لانه قاتل بالسبب وحيث كان اذا كان ساقيا
 بقا لها ولو كان احدهما سابقا والاخر قائدا فالضمان عليهما
 ولو كان القائد راكبا فان اصاب مركبه ذلك فالضمان عليه
 ان كان وحده ان كانت نفسا تجب الكفارة لانه مباشر للقتل
 وكذلك في السابق ان كان راكبا وان كان سابقا وراكبا
 او سابقا وقائدا او راكبا وقائدا فالضمان عليهما جميعا
 غير ان الكفارة على الراكب وحده وان كانوا ثلثة نفر احدهم
 في مقدم القطار والاخر في وسط القطار والثالث في مؤخر
 القطار فان كان الذي في الوسط والمؤخر لا يسوقان ولا كانا
 لمقدم يتقود فما اصاب شيئا منهما هو كما الذي في وسطه
 فذلك كله على القائد وما كان خلفه فذلك على القائد الاول
 وعلى هذا الذي في الوسط كانهما قائدا وعلى المؤخر ايضا ان
 كان يسوق هو وان كان لا يسوق فلا شيء عليه وان كانوا جميعا
 يسوقونه فما تلف ذلك كان الضمان عليهم جميعا قال واذا اخرج
 الرجل من داره ميزابا الى الطريق فسقط على رجل فقتله فالصاحب الطرف

الداخل لم يضمن شيئا لان ما كان في ملكه لم يكن جنابة وان اصاب
الطرفان جميعا فانه يضمن النصف وان كان لا يدري فالقياس ان لا يضمن
لانه دار بين السقوط والوجوب لانه ان اصاب الطرف الداخل لا يضمن
وان اصاب الطرف الخارج يضمن فلا يضمن بالنسبة وفي الاستحسان
يضمن النصف لان اخراج الميزاب جنابة وما كان في الحائط ليس جنابة
فيجعل كانه اصاب الطرفان جميعا مسلمة ولو ان رجلا جالسا الى دابة
مربوطة فحلها وتركها ثم ذهبت الدابة فلا ضمان عليه و
كذلك لو فتح باب الاسطبل او فتح باب القفس حتى خرجت الدابة
او الطليق فلا ضمان عليه وكذلك لو خرج العقد من رجل عبد
انسان حتى ابق العبد فلا ضمان عليه وروي عن هشام عن محمد
انه قال يضمن في الدواب والقفس ولا يضمن في العبد لان فعل العبد
معتبر وفعل الدواب ليس بمعتبر واما في قول ابي حنيفة وانه
سوف رحمة الله عليهما فلا ضمان عليه لان الدابة استئساك فيها
نه بعد الحل فاذا زال عن موضعها زال بفعل نفسها واذا زال بفعل
نفسها فلا ضمان على الذي حلها قالوا اذا استأجر رجلا رجلا
من الفعلة لينقله او يخدمه ثواله شيئا في الطريق او يخرج جولة جنة
حاو كان البنا جنابة فما عطب بها احد او مال فذلك على
المستأجر دون الاجير استحسانا لان الاجر افعلا واذى بامره
فانتقل فعله اليه حكما كانه فعل بنفسه الا اذا سقط من
ايد يهر ليز او خشب او شئ فاصاب انسانا فقتله بحب الدابة
على عاقلة من سقط من يده وعليه الكفارة لانه مباشر للقتل

وان اصاب الطرف الخارج من الطرفة فانه يضمن

باب حكم الحائط المائل فيما تلف من سقوطه قال الشيخ الامام رحمه الله
قال ابو جعفر رضي الله عنه الحائط اذا مال فلا تخلوا اما ان يميل الى
ملك عام كالطريق وخوّه او الى ملك خاص اما اذا مال الى الطريق العام
فان الخصومة والاستهاد فيه الى واحد من الناس مسلما كان او ذميا
بعد ان يكون حرّ بالغا او كان صغيرا اذ له وليه بالخصومة او
عبد اذ له مولاه بالخصومة فاذا تقدم الى صاحب الحائط وقال
ان حائطك قد مال فارفعه كفاه والاستهاد ان يقول اشهد واني
قد تقدمت اليه في هدم حائطه هذا واما يحتاج الى هذا الاستهاد
فخرز اعن الجوهري والافاذا تقدم اليه في نقضه وظولب فلم
يفعل حتى سقط لزمه ما جن عليه فيما بينه وبين الله تعالى ولو
انكرت العاقلة ان يكون الدار له لا عقل عليهم ولا ضمان على
العاقلة حتى يشهد الشهود على ثلثة اشياء على التقدم اليه في
الحائط وعلى انه من سقوط الدار وان الدار له فاذا انكرت العاقلة
واحد من هذه الاشياء الثلاثة فلا ضمان عليهم ولو اقرت الدار بهذه
الاشياء الثلاثة لزمه في ماله ولا تجب على العاقلة واذا تقدم اليه
واشهد عليه ففرض في نقضه حتى سقط على انسان فقتله
فانه يضمن دينه وتحمّل على العاقلة ولا كفارة عليه لانه غير مباح
شرو لو تلف المال يضمن قيمته في ماله وان لم يفرط في نقضه و
لكن ذهب ليطالب من تقدمه فكان في طلب ذلك فسقط الحائط
فقتل انسانا او تلف مالا فلا ضمان عليه ولو اشهد على الحائط فسقط
فقتل ينفقته او يتراه انسان فهلك يضمن في قول ابي حنيفة

ومحمد وقال ابو يوسف ما تلت بالنقض لا يضمن الا اذا اشهد على النقص
 لان الاشهاد على الحايط لا يعوز ان يشهد اهل النقص فان لم يتعقل
 بالنقض ولكن تعقل لم يمت هناك بالحايط لا يضمن بالاجماع لان رفع
 الميث ليس على صاحب الحايط واما رفع النقص عليه ولو اشهد
 على حايط لم يمت بعد فالاشهاد باطل واما يصح الاشهاد اذا كان
 واهيا او مالا مخوفا عليه او متصدعا واما يصح الاشهاد اذا
 كان على من يملك النقص والرفع وعلى من لا يملك لا يصح مثل المير
 تهم والمستعير والمودع والمستاجر ولو اشهد في هذه النقص
 لقائه يصح لانه لم يملكه نقضه ورفعته ولا يشك ذلك
 في المستعير والمودع وكذلك في الرهن لانه يقض الدين
 ويهدمه وكذلك في المستاجر لان الاجارة تنقض بذر
 وهذا عذر ولو اشهد على الاب او على الوصي في هدم حايط
 لصغير فانه يصح فان لم ينقض حتى سقط الحايط فما حق من
 الحناية فهو لازم للصبي فما كان من ذلك مما يلزم في مال البالغ
 فهو في مال الصغير وما كان على العاقلة فهو على العاقلة و
 لو كان الحايط مشتركاً بين ثلاثة نفر فاشهد على واحد
 منهم دون الباقي فلم يرفع حتى سقط القياس ان لا يضمن شيئا
 لانه لا يملك رفعه ونقضه الا باذن الباقي وفي الاستحسان
 يضمن قدر نصيبه من المالك ولم يذكر في ظاهر الرواية
 خلافا وذكر الطحاويها هنا انه يضمن قدر نصيبه من المالك
 في قول ابي حنيفة وعندهما يضمن النصف لانه مات من جنابين

على المالك

نصفه معتبر ونصفه هدر فيضمن النصف كما اذا جرح رجلا
 ولدغته عقربا وسعته حية فمات من الكل فانه يضمن النصف
 ابو حنيفة يقول انه مات من ثقل الحايط فيجب على قدر المالك الا
 ترى انه لو اشهد عليه جميعا فان الضمان على قدر المالك وكذا
 لك هذا الاختلاف اذا حفر بئر مشتركة بينهما فان كان باذ
 ن الباقي لا يعوز جباية وان كان بغير اذ لهما فيكون نصيبه
 هدر ونصيب الشريكين جباية فيضمن الثلثين ولا يضمن الثلث
 في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يضمن النصف هذا
 اذا مال الى الطريق العامة ولو مال الى سكة غير نافذة فإ
 لخصومة الى واحد من اهل السكة ولو مال الى دار جاره فالخص
 مة الى صاحب تلك الدار ان كان فيها وان كان فيها سكان من
 المستاجر والمستعير فالاشهاد الى السكان وليس الى غيرهم ولو
 اشهد على الحايط فقبل السقوط خرج من ملكه ببيع او هبة
 او بصدقة او غير ذلك بطل ذلك الاشهاد حتى لو عاد الى ملكه
 وسقط فأتلف النفس او المال لم يضمن لان الاشهاد كان في ملكه
 فاذا زال ملكه بطل الاشهاد فبعد ذلك وان عاد فهدا ملك
 جديد لم يشهد عليه فلا يضمن ما تلت الا بالاشهاد مستقبل
 خلا وما اذا اخرج جناحا الى طريق وابنا فيه بنا او وضع فيه
 حجرا او حفر بئر اضمن في ذلك كله فان باع الدار ثم عطل بها
 الجناح او بالبناء احد فالضمان على البائع لانه انما يضمن بالحناية
 والحناية قائمة بخلاف المبلان في الحايط لانه لم يحدث صنعة

باب جناية العبد والمدّ تربيته المكتسبين وامهات الاولاد
قال الشيخ الامام رضي الله عنه قال ابو جعفر رحمه الله عليه العبد
اذا جنى فقتل رجلا عمدا فانه يجب القصاص وان كان خطأ او فيما در
النفس عمدا كان او خطأ فانه يقال لمولاه ادفعه او افده للجناية
فان قداه اقداه بالارشحالا وطهرت رقبته من الجناية ولما
يجب الفدا حالا لان ذلك بصير يد لا للعبد ولو دفع العبد دفع
حالا كذا الفدا يفديه حالا لان واختيار الفدا امره يكون من
خاصما اذا قال اخترت الفدا او تارة يجوز دليلا كما لو تضرّف
فيه بالبيع او بالهبة او بالصدقة او بالعنق او بالتدبير او بالكا
نه او عينه بعيب كغيب العين وقطع اليد والجراحة واما في الرهن
والاجارة والنكاح لو روج منه امرأة او كانت امه فزوجها
فهذا لا يكون اختيارا في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي انه
يصير مختارا لانه اذا رهن او اجر لا يمكنه الدفع في الحال فاشبهه
البيع والتزوج ايضا عيب فاشبهه التعيب بعيب اخر هذا
ذا فعل وهو عالم بجنايته وان كان لا يعلم بجنايته فانه يلزمه
الاقل من قيمته ومن الارش هذا اذا اختار وهو موسر فان
لمعسر اصح اختياره وفي قول ابي حنيفة والله عليه وقال ابو
يوسف ومحمد لا يصح واختياره باطلا ان يفدي حالا او يد
فع ذكر قول محمد مع ابي يوسف في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي
قول محمد مع ابي حنيفة في اختياره جازا الا انه قال ان الدية
يكون في عنق العبد لو لجناية يبيعه فيها مولاه لو لجناية

وهكذا روي عن ابي يوسف وان كان جرح جراحة فخير فيها
فاختار الفدا ففسدت تلك الجراحة الى النفس فانه خير ثانيا
وبطل ذلك الاختيار في قول محمد استحسانا وفي القياس لا يطلو
هو قول ابي يوسف وعليه الدية ولم يذكر قول ابي حنيفة في ظا
هر الرواية وذكر الطحاوي قوله مع قول محمد ولو كان الاختيار
بالعتق لا يطل الخيار ويلزمه جميع الدية والفرق بينهما انه لما
اعتقه مع علمه انه ربما يسري الى النفس فلزمه جميع الدية و
لا يمكنه دفع العبد بعد العتق صار مختارا لجميع الدية ولما
في اختياره الفدا فاما اختار ما كان ثانيا وقت الاختيار فلزيادة
لم يرضيها والعبد في الحال محل للدفع فخير ثانيا ولو ان العبد
مات قبل ان يختار المولى شيئا بطلت الجناية عمدا كان او خطأ
ولا يؤخذ المولى بشيء من الموت ولكن قتله مولاه فانه يصير مختارا
والارشح فان لم يقتله مولاه ولكن قتله اجنبيا ان كان عمدا
بطلت الجناية الاولى والمولى ان يقتصر هذا القاتل وان كان خطايا
خذ المولى القيمة من هذا القاتل ثم يدفع تلك القيمة الى اوليا الجنا
ية الاولى ولا تخير حتى لو تضرّف في تلك القيمة لا يصير مختارا
والارشح لان القيمة دراهم او دنانير والدية دراهم او دنانير
فلا معنى للاختيار لانه لا يختار الاقل على الاكثر وكذلك لو قتله
عبد فخير المولى ذلك العبد بين الدفع والفدا فقد اعز عبده
بقيمة العبد المقتول فان المولى ياخذ القيمة ويدفع الى ولي
الجناية الاولى ولو دفع العبد الى المولى العبد المقتول قام فذا

العبد القاتل مقام الاول حما ودماء كانه هو فخير المولى بين الدفع
والفد اختيانه لو تصرف في العبد المدفوع بالبيع او بالعق او نحوه
بغير مختار للفد او لو لم يقتله عبد لا جنبي ولا جنبي ولا جنبي
لمولاه فانه خير المولى بين الدفع والفد بقيمة العبد المقتول فان
دفع اليهم العبد سلم لهم وان اختار الفد ابعد بقيمة العبد المقتول
ولو قطع عبد الاجنبي لهذا العبد او فقا عينه او جرحه فانه
خير مولى عبد الاجنبي فان دفع او فدا بالارش فانه يقال المولى المقفوه
عينه ادفع عبدك هذا مع ارشته الى اوليا الجناية او افده قال ولو كان
العبد قتل رجلا عمدا او وجب القصاص فاعتقه مولاه فانه لا يلزم
المولى شيئا من العبد صار حرا او هو محل القصاص ولو كان للمقتول اولاد
فعفا احدهما بطر حقة وانقلب نصيب الاخر ما افله ان يستعير
العبد في نصف قيمته ولا يجب على المولى لانه انقلب مال العبد الحرية و
يجب نصف القيمة لان اصل الجناية كان في حالة الرق ولو كان العبد
استهلك مالا ووجبت عليه قيمته وقتل اخر خطا فحضر اصحاب
الدين واوليا الجناية معا فانه خير المولى بين الدفع والفد فان قد
ظهرت رقبة العبد عن الجناية لم يعد ذلك بيعا في الدين الا اذا قضى
السيد الدين وان اختار الدفع دفع الى اوليا الجناية ثم العرما
بنتفونه في دينهم وان حضر اصحاب الدين واوليا لا فباعه المولى في
دينهم بغير اذن المولى القاضى فانه ينظر ان كان عالما بالجناية صا
رمختار للفد او ان كان غير عالم بالجناية فانه يلزم الاقل من قيمته
ومن ارش الجناية فان كان دفع الى القاضى فان كان القاضى علم بالجناية

٩١

فانه لا يبيع العبد في الدين لانه لو باع كان فيه ابطال حق اوليا الجناية
والقاضي لا يصل الحق الى اربابها الا بطلانها وان كان لا يعلم بالجناية
فباع في الدين بطلت الجناية لانه خرج عن ملك المولى بغير رضاه
فصار كما اذا مات ولو مات بطل كذلكها فانه قال واذا جنى
المد برفقتل رجلا خطأ فانه يجب على المولى الاقل من قيمته و
من الدية الا عشرة دراهم لان المد برفقتل رجلا بغير الدفع فصار
حائسا فيلزمه قيمته فان دفع القيمة اليه لم يقتل اخر فان
جنايات المد برون كثرت يرجع الى قيمة واحدة فينظر ان كان دفع
الى الاول القيمة بقضا القاضى فانه لا سبيل للمولى المقتول الثاني على
المولى ولا يرجع على المولى المقتول الاول فيكون تلك القيمة
بينهما نصفان اذا كان حق الثاني مثل حق الاول وان اختلف
حقهما كما لو كان احدهما نفسا والاخر فيمادون النفس يقتسمان
القيمة بينهما بالحصر ولو كان دفع الى الاول بغير قضا قاضى
فعلى قول ابي يوسف ومحمد هذا والا لسواهما على قول ابي
حنيفة فاوليا الثاني بالخيار ان يشاوا رجعوا على المدفوع اليه
بالقيمة وبري المولى وان يشاوا رجعوا على المولى بنصف القيمة
ثم المولى يرجع على المدفوع اليه الاول بما دفع الى الثاني هذا
اذا كانت قيمته وقت الجنايتين على السواء فان كان قيمته
مختلفة كما لو قتل الاول وقيمته الف وخمس ما قتل الثاني قيمته
الفان فان المولى يفرم للثاني الف اخرى ثم اوليا الثاني يشاركون
الاول في تلك القيمة فيقتسمون فيضرب الاول بعشرة الاف

والثاني يضرب بتسعة الا وفي قسميها الا ف على تسعة
عشر سهمها فما اصاب عشرة اسهم فهو الاول وما اصاب
تسعة اسهم فهو الثاني ولو كانت قيمته وقت قتل الاول والا
في الاخرى يقسمون بينهما على تسعة عشر سهمها فما اصاب
عشرة اسهم فهو الثاني وما اصاب تسعة اسهم فهو الاول
ول هذا كله اذا دفع القيمة الى الاول ولم يكن للجناية الثانية
موجودة واما اذا دفع القيمة الى الاول والجناية الثانية موجو
دة فان دفع الى الاول بقضا فهذا او ما ذكرنا قبل هذا سواء كان
دفع الى الاول بغير قضا فان اوليا الجناية الاخرى هاهنا بالخيار بين
ان يرجعوا على المولى وبين ان يشاركون المدفوع اليه بالاجماع
عما قال ابو حنيفة في الفصل الاول وهما فرقا بينهما وقال اذا كانت
الجنايتان موجودتين وقت الدفع فهو مختار في دفعه اليهما
بغير قضا فجاز ان يجعل لاوليا الاخر الخبار واما اذا لم يكن
جودة فاذا دفع الى الاول فقد فعل ما يجب على القاض ان يفعله
الامان باحنيقة يقول جنايات المدبر كلها يرجع الى قيمة الوا
حدة فصار كان كلها كانت موجودة وقت الدفع والجواب
في امر الولد كالجواب في المدبر واما المكاتب اذا جاز كان
عمدا او كان نفسا يقتض وان كان في النفس خطا او فيما دون
النفس عمدا او خطا فلا ولا يوجب عليه في ماله الاقل من
قيمته ومن الدية الا عشرة دراهم فان جناية اخرى فانه
ينظر ان كان القاض لم يقض الاول يشترط الثاني والا فلا يشتركون

قوله في قسميها الا ف على تسعة عشر سهمها فما اصاب عشرة اسهم فهو الاول وما اصاب تسعة اسهم فهو الثاني

فهم

في قيمة واحدة وكذا ان كثرت الجنايات قبل القضا وان
كان قضي الاول بالقيمة ثم جنى اخرى فانه يجب قيمة اخرى لانه
لما قضى الاول القيمة صار ذكينا في الذمة وفرغة الرقبة
فيقضى بقيمة اخرى ولما اذا كان قبل القضا الرقبة مشغولة
فلا يشغل ثانيا فان ادى وعقود وقد قضى الذيون مضرا على وجهه
وكذا ان عجز فرد في الرق فاما اذا لم يرد حتى عجز فرد في الرق
فان كان قبل القضا يقال المولاه ادفع العبد الى اوليا الجناية او اوفده
بالدية كما لو جنى وهو عبد وان كان بعد ما قضى عليه بالقيمة صار
ذلك ديناياع فيه لجناية المكاتب انما تصير مالا اما بالعق
او بالقضا او بوقوع الياس عن الدفع من غير عجز اما العتق فهو
ان المولى اذا اعتقه او ادى وعقود صارت الجناية مالا والفضلما
ذكرنا واما وقوع الياس عن الدفع من غير عجز كما لو مات عن
وقاهذا كله اذا كانت الجناية بالمشاهدة او باقامة البينة
عليه واما اذا كان بالاقرار فاعلم ان اقرار العبد المحجور او الما
دون له في التجارة اذا اقر بالجناية فيما يرجع الى العقوبة يصح
كقتل العمد وخووه واقرار المولى عليه بذلك لا يصح واما اقرار
البينة عليه فان كان المولى حاضرا يقبل وان كان غائبا لا يقبل عند
ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يقبل كما لو اقر واما اقراره
بالجناية فيما يرجع الى المال فلا يصح ما دون كان او محجورا عليه
ولا يوجد للحال ولا بعد العتاق وكذلك لو اقر بعد العتاق
لجناية الخطا في حالة الرق فانه لا شيء عليه لان اقراره حصل

علي مولا لا ترى ان المولى لو صدقه في ذلك واقراه اعتقه وهو
 يعلم لزمه القيمة ولو صالح العبد عن ذم العبد علي ما قاله بواخذه
 بعد العتاق واما المكاتب اذا اقر بالجناية لم يحرق فان كان ادري لا يسترد
 وان كان لم يرد فان كان قبل القضا عليه فاقراه باطل في حق المولى
 وبواخذه بعد العتاق وان كان بعد قضا القاض فانه يبطل اقراه في
 حق المولى علي قول ابي حنيفة وبواخذه بعد العتاق وعندهما
 يوجب للمالك وكذا هذا الاختلاف في المكاتب اذا صالح من ذم العبد
 لم يحرق قبل الاداء بواخذ في الحال عند ابي حنيفة وعندهما يوجب ولو كان
 في القتل اتين فصالح مع احدهما دون الآخر فقد سقط القصاص و
 عليه ان يؤدي الي المصالح ما صالح عليه وينقلب نصيب الاخر مالا
 فيخرم له الاقل من نصف القيمة ومن نصف الدية فان عجز قبل
 الاداء فنصيب المصالح يوجب بعد العتاق ويقال للمولى ادفع نصف
 العبد او افده بنصف الدية علي قول ابي حنيفة وعلي قول ابي يوسف
 ومحمد يدفع نصف العبد او يفديه بنصف الدية والنصف الاخر
 يباع في حصة المصالح او يقضي عنه المولى واما العبد اذا قتل
 جلا عمدا اوله وليا فصالح مع احدهما فانه ينقلب نصيب الاخر
 مالا ونصيب المصالح يوجب بعد العتاق بالاجماع ونصيب غير
 المصالح يخاطب المولى يدفع نصف العبد اليه او يفديه بنصف
 الدية **كتاب قتال اهل البغ** قال الشيخ الامام رضي الله
 عنه قال ابو جعفر رحمة الله عليه واذا ظهر جماعة من اهل القبلة
 زايوا ورجل اليه وقالت عليه فصارت لهم منعة وقوة سبوا

عن ذلك فان فعلوا ذلك الظلم ظلمهم السلطان الذي خرجوا عليه
 فينبغي للسلطان ان ينصف ولا يظلمهم ويمتنع عن الظلم فان كان
 السلطان لم يمتنع عن الظلم وكان للقوم الذي خرجوا منعة وشوكة
 فقاتلوا السلطان فلا ينبغي للناس ان يعينوهم حتى لا يكون خروجا
 علي السلطان ولا ينبغي لهم ايضا ان يعينوا السلطان حتى لا يكون
 اعانة علي الظلم وان لم يكن ذلك لاجل الظلم ولكنهم قالوا الحق معنا
 وادعوا للولاية فصار مولا اهل البغ والسلطان ان يعينهم اذا
 كانت لهم قوة وشوكة وللناس ان يعينوا السلطان ويقايلوهم فاذا
 قاتلوا وهم قتل من اهل البغ فانه لا يغسل ولا يصلي عليه ومن
 قتل من اهل العدل فانه يفعل به ما يفعل بالشهد وحكمه حكم الشهيد
 فاذا قاتلوهم وهزموا فانه لا يقتل اسيرهم ولا يقتل منهم
 مدبر ولا يقتل منهم جريح اذا لم يكن لهم فية يلتجئون اليها
 فاما اذا كان لهم فية يلتجئون اليها فانه يقتل جرحهم ويتبع مد
 برهم ويقايل اهل البغ بالمجنيق والفرو والحرف وكوه وقال محمد
 في الاصل اذا اخذ حرا وعبد كان يقايل وعسكرا اهل البغ علي
 حالهم قتل وذكر الكرخي في مختصره عن الحسن بن زياد عن ابي
 حنيفة ان الامام مخير للاسارى ان يشا اطلقهم وان كان لهم قوة
 وشوكة واما في ظاهر الرواية فيقتلهم اذا كانت لهم قوة و
 شوكة ولو كان عبد لخدم مولا ولم يكن يقايل فليس حرا لا يبق
 من اهل البغ احد وكذلك اذا اخذت المرأة من اهل البغ وكانت تقا
 تل حبست حتى لا يبق احد ولا يقتل وكل من يقاتلهم لا يخرج

فلا بأس بقتله في حال القتال وما اخذ من اموالهم فانه لا يغير بل يجمع ذاك
ثمنه في مكان واحد حتى اذا تابوا ورجعوا برد اليهم او الى ورثتهم وما
اخذ من كراهم وسلاحهم ان كان للمسلمين حاجة الى استعماله
فلا بأس بان يستعينوا به على قتال اهل البغي ويستعملوه فاد اوصفت
الحرب او زارها رد الى اربابها وجميع ما اصاب من اموالهم وان لم
يكن لهم حاجة في ذلك فان الكراع يباع وتخبس ثمنه واما السلاح
فيرد الى اربابها بعد ما وضعت الحرب اوزارها وما اتلف اهل العدل
من اموالهم في الحرب او قاتلوا فاصابوا الا نفس فانه لا يجوز مضو
نأ عليهم يفعل باهل البغي ما يفعل باهل الحرب وما اتلف اهل البغي من
اهل العدل من مال او من نفس فلا يجوز مضوناً عليهم فان وادعهم
الامام ليندبروا في امرهم ورجعوا عن ذلك فانه يجوز ولا
يجوز ان ياخذ على الموادة ما لا فان اخذه رده عليهم ولا يخل
ذلك لانهم مسلمون ولا جزية عليهم واما اهل الحرب فجوز اخذ
المال منهم على الموادة ولا يرد الماخوذ منهم عليهم واما اهل
الردة فلا يجوز اخذ المال منهم على الموادة ولكن لو اخذ
يرد عليهم لان مالهم يجوز فيما اذا ظهر عليهم واما الجوز لا
مام ان يوادعهم اذا كان ذلك خيرا للمسلمين واما اذا كان
بالمسلمين قوة وشهوة فلا ينبغي ان يوادعهم فان وادعهم
ثم نظر في رأي الموادة شر للمسلمين نبت اليهم وقاتلهم وقاتلهم
فان كان الباغي ذا رحم محرم من العادل لا يخل للعادل ان يباشر
قتله الادفع عن نفسه وكراله ان يسبب سببا ليقته غيره

وهو ان يقتل ابنته فتم رجل فيقتله غيره وكذا هذا في الجرح
اذا كان المجرم ذا رحم محرم منه فانه يرمى ولا يتعمد قتله ولما
في الحرب فانه لا يباشر قتل الوالد بن وفي غير الوالد بن من ذي الرحم
المحرم فانه يخل قتلته وما اخذ اهل البغي من الخراج والزكاة
التي اخذها الى الامام فانه لا شيء عليهم وقد ذكرنا هذا في كتاب
الزكاة وكذا حكم تميمات الباغي من العادل والعادل من الباغي
فقد ذكرنا في الفرائض قال من شمر على رجل سلاحا فوقع في قلب
المشهور عليه انه جال يقتله او يضربه او يخذله حله ان ياديه
ويقتله فان ضربه المشهور عليه ضربة فسقط من حيث يعلم انه
لا يقدر ان يقتل الشاهر المشهور عليه بعد ذلك فلا يخل له ان
يضربه بعد ذلك وكذلك اذا اراد ان يضربه ففر منه لا يخل
له ان يتبعه وكذلك اذا اضربه الشاهر ضربة ثم امتنع من الضرب
لا يخل للمضروب ان يضربه فان ضربه حتى مات الشاهر وبرا
المشهور عليه فانه يقتل المشهور عليه بالشاهر وكذا هذا
في السارق يخل لرب المال ان يضرب السارق بالسيف ليدفع
شره عن نفسه فاذا اصاح فهرب السارق فلا يخل له ان يتبعه
ويضربه الا اذا ذهب لماله حل له ان يتبعه ويضربه بالسيف
ليلقي ماله فان القى ماله فبعد ذلك لا يخل له متابعته وضربه
هذا اذا شتم مسلحا في المصر او في غير الملك المصر لئلا
يهارا واما اذا كان عصا او خشبة فان كان لئلا فحكمه حكم
السلاح لانه لا يخلقه الغوث وكذا اذا كان نهارا خارجا

لمصر وكان في مصر في موضع لا يلحقه الغوث وأما إذا كان في
 موضع لو صاح بلحقه الغوث لا تحل له أن يقتله ولو قتله أن يقتله
 بخد يده قتل به وإن قتل بغير سلاح يجب الدية على عاقلته وهذا
 قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد إذا أسد عليه بشر أو
 قتله به قتل فاذا قتله المشهور عليه فلا شر عليه ولا تجزأ
 إذا كان الشاهر رجلا بالغا عاقلا ولو كان صبيا أو مجنونا فقتله
 المشهور عليه لا يجب الفضاير للشبهة ولا الحرج الدية على العا
 قلة ولو صال بغير علي رجل فخان منه فقتله يلزمه قيمته في قول
 أبي حنيفة ومحمد رحمة الله عليهما وقال أبو يوسف رحمة الله
 عليه لا يلزمه شيء وهو قول الشافعي رحمة الله عليه والله أعلم
كتاب المرتد قال الشيخ الإمام رحمة الله قال أبو جعفر
 المسلم العاقل البالغ إذا ارتد عن الإسلام ونعوذ بالله من الخذلان
 فإنه يستتاب فإن تاب واستلم والأقل مكانه إلا إذا طلب أن يؤجل
 فاذا طلب ذلك يؤجل ثلثة أيام هكذا ذكر محمد بن الحسن
 رحمة الله في السبيل الكبير ولا يزداد على ثلثة أيام ولا يقبل أمنيته
 جزية لأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه حكم في أهل الردة إما الإسلام أو
 إما السيف فلا يشرك وما اختار من الدين وبأكره صار حلال الدم حتى
 أنه لو قتله رجل قبل أن يستتاب أو قطع عضو من أعضائه ما
 ذن الأمر وبغير إذن الإمام فلا ضمان عليه لأنه لا قيمة لدمه إلا
 إذا فعل ذلك بغير إذن الإمام فإنه يؤدب على ما صنع وبأكره بآث
 منه امرأته ويكون فسحا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال

ما

محمد يكون فرقة بطلاق ولو كانت المرأة هي المرتدة يكون فرقة
 بغير طلاق بالاجماع ثم إذا تاب واستلم لا ترفع تلك البيونة ولم يرد
 كفي ظاهر الرواية أكثر من هذا وروى الصرخي في مختصره عن الحسن
 بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال إذا قال ثبت ورجعت إلى الإسلام ينبغي
 للإمام أن يقول له وأنت برئ من كل دين إلا دين الإسلام فإذا قال ذلك
 فقد تاب ورجع وكذلك سئل أبو يوسف عن المرتد كيف يستتاب
 قال يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله و
 يقر بما جاء عند الله ويتبرأ من الدين الذي انحل إليه وكذلك النصر
 اني سلمة أن يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله
 ويتبرأ من النصرانية وأن كان يهوديا يتبرأ من اليهودية وكذلك
 كل أهل ملة يوقو عليها فاما إذا قال أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد
 أن محمدا عبده ورسوله رسول الله فإنه لا يكون مسلما بهذا إلا
 فهم يقولون جميعا مكذبي غير أنهم إذا فسروا قال رسول الله
 وأكثه البيعة هذا في اليهودية والنصرانية الذين بين ظهراني
 المسلمين فاما إذا كان في دار الحرب فحمل عليه رجل من المسلمين
 فقال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله فهذا دليل إسلامه
 أو قال محمد رسول الله أو قال دخلت في دين الإسلام أو قال دخلت في
 دين محمد صلى الله عليه فمذاكله دليل إسلامه ولو قال لا إله إلا الله
 فإن كان الرجل ممنا لا يفسر هذا دليل إسلامه وكذلك إذا قال
 أشهد أن محمدا رسول الله وأن كان الرجل ممنا يقر بآله لا الله وقال
 هذا حين حمل عليه رجل لا يكون هذا دليل إسلامه لأنه مقرر به

فلو ان يهوديا او نصرانيا قال انا مسلم لم يكن هذا امسلا لا
 كلهم يقولون نحن مسلمون ونحن مؤمنون ويقولون ديننا هذا
 هو الاسلام والايمان فليس في هذا دليل على الاسلام هكذا ذكر
 محمد بن الحسن رحمه الله هذه المسائل في السير الكبير وذكرها الكوفي
 ايضا في مختصره وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال لو ان نصرانيا
 او يهوديا قال انا مسلم او قال قد اسلمت فانه سيئ اي شئ اردت هذا
 فان قال اردت بذلك ترك دين النصرانية او اليهودية والدخول في
 دين الاسلام كان بذلك مسلما فان رجع بعد ذلك كان مرتدا
 حلال الدم وقال اردت به ابي مسلم واني على الحق لا يجوز مسلما
 وان لم يسأل عن ذلك حتى صلى مع المسلمين في جماعة كما يصلي
 المسلمون كان بذلك مسلما وان لم يسأل بعد فوله ابي مسلم حتى
 مات فليس لمسلم المرتد اذا ابي ان يسلم فانه يقتل ويجوز ماله
 ميراثا من ورثته المسلمين علي فرايض الله تعالى وكذلك اذا
 لجؤ الي الحرب وقضى القاضي بالحاقة واما كسب الردة فهو
 في موضعين في بيت مال المسلمون وهذا قول ابي حنيفة وفي
 قول الشافعي كسب الردة وكسب الاسلام سواء ويكون له
 كلاًهما فيا وفي قول ابي يوسف ومحمد كسب الاسلام وكسب
 الردة سواء كانا ميراثا واما الدين الذي وجب عليه ان كان
 في حالة الاسلام وجب عليه ان يؤدى من كسب الاسلام ولا يؤدى
 من كسب الردة لان ذلك مال الجماعة المسلمين واما دين الردة
 ففيه روايان في رواية كتاب الرهن يؤدى من كسب الردة وفي

رواه

رواية السيد يؤدى من كسب الاسلام فان لم يكن فيؤدى من كسب
 الردة وهذا قول ابي حنيفة واما في قولهما فان كسب الاسلام و
 الردة لا يملك ذلك كله ميراث علي قولهما وانما يعتبر حال الوارث
 وقت لحوقه به ارا الحرب ومن مات من ورثته قبل ذلك فلا ميراث
 له ومن ولى له بعد الردة قبل اللحق فانه يرثه وهذا قول محمد و
 احمد والرواية عن ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ينظر
 الي ورثته وقت قضا القاضي بالحقوقه وهو احد الروايتين عن
 ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ينظر الي ورثته وقت الردة وهذا
 روي عن ابي حنيفة ايضا وتروى امراته عنه اذا كانت في العدة
 وقت اللحق بعد الحرب ثم اذا مات او قتل او لجؤ الي الحرب
 قضى القاضي بالحقوقه فانه يقسم تركته علي ما ذكرنا وخلق
 من له المؤجلة وتحكم بعقوباتها اولاده ومدبريه و
 يطرأ وحينه هكذا ذكر محمد في السير الصغير وهذا
 اذا كان وصيته مما يصح رجوعه عنها وقال الطحاوي لا يطل
 من ماله وهذا اذا كانت مما لا يصح الرجوع عنها فبذلك اذا
 اذا خرج الي دار الاسلام عاقرا واخذ بعض ماله ولحق بدار
 الحرب فان ظهر المسلمون علي الدار واخذوا هذا الماله فانه لا
 يكون فيا فان جاورثته فوجب له قبل القسمة اخذوه بغير
 شئ وان كان بعد القسمة اخذوه بالقيمة الا اذا كان مثليا فانهم
 لا يأخذون لانه لا فائدة في اخذه مثله بالمثل وحكمه حكم
 العتق اذا اخرج البنا واخذ ماله فلو كان المرتد لحق بشئ من ماله

معه لم يكن في ذلك المال حق للورثة فان ظهر على الدار واخذ المرتد
واسر فماله الذي معه في ما حقه وما احتسب هناك ولو ان المرتد
مات خرج البناء مسلما فما وجد من ماله اخذ هـ وما كان هالك بالبيع
ولخرجوه من ايدى الورثة او باستمعة خمر فلا يتعذر هو ليس
من ذلك ولا يفسخه فلا سبيل له على ذلك ولو وجد المصائب لم يرد
بعد فانه باخذ بدل الكتابة وان ادى الى الورثة فعنق فلا سبيل له
على ذلك والاولاه وان عجز كان رقيقا له وان ادى الى الورثة و
عنق وكان اداة قابلا في يد الورثة اخذه المرتد وهذا كله اذا
لحق بدار الحرب وحكم الحاكم بلحاظه واما اذا رجع قبل ان يحكم الحاكم
كم بلحاظه فماله على جاله وكذلك مديون وامهات اولاده و
مكاتبه لا يعتق واحده منهم وديونه التي على جاله مؤجلة و
هو على جاله الاولي برده ماله اليه هذا اذا ارتد الرجل ولو ارتد
المرأة فانها لا تقتل ولا يحبس وتجبر على الاسلام في قول العلماء
وفي قول الشافعي تقتل وهو قول ابي يوسف لا ولو اقامت في الحبس
او لحقت بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظها كان ما لها ميراثا لورثتها
على فرض الله تعالى ولا يرث زوجهما منها لان الفرقة جات بالردة
الا اذا ارتدت وهي مريضة فماتت من ذلك المرض قبل انقضاء العدة
حينئذ ترث الزوج استحسننا لانها قصدت القرار من ميراث الزوج
والزوج اذا ارتد وهو صحيح فان المرأة ترث منه لان الزوج يقتل
شبه الطلاق في المرض الذي مات فيه واذا ارتد الزوجان معا فولد لهما
اولاد ثم خفا بدار الحرب مع الاولاد فولد لهما اولاد في دار الحرب

252
وولد لاولادهما اولاد ثم طهر المسلمون على دار الحرب فسلموهم
فان الرجل لا يصبر رقيقا لانه يقتل والمرأة تصبر رقيقة وتجبر
على الاسلام وما ولد لهما ولد في دار الاسلام ولا ولدها في دار
الاسلام تجبرون على الاسلام ولا يقتلون ويصبرون في الا الذكور
والبايعون فانهم يقتلون والاولاد الذين ولدوا في دار الحرب
تجبرون على الاسلام ويصبرون في الا انهم تبع لا يسلمون في الردة
عما يكونون تبعاء في الاسلام ولا يقتلون ايضا واما اولاد الاولاد
في دار الحرب فيكونون في دار الاسلام ولا تجبرون على الاسلام لانهم لا يكونون
تبعاء للجد في الردة كما لا يكونون تبعاء في الاسلام فصارت لهم
حكم ساير اولاد اهل الحرب ولو ارتد العبد فانه يستتاب فان
اسلم والاقتل واخسائه يحسن يحسن لمولاه والامة اذا
ارتدت فانها لا تقتل وتدفع الى مولاه او يوم من المولى بان يجبر
ها على الاسلام ولا تحل له ولا تحل له ان يطأها ثم عقود المرتد
موقوفة على قول ابي حنيفة ان اسلم نفذ وان مات او قتل او
لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت وقال ابو يوسف
ومحمد عقوده جائزة الا انه ينفذ في قول ابي يوسف كما ينفذ
من الصحيح وفي قول محمد ينفذ كما نفذ من المريض واجمعوا
على بطلان ذكائه وحرمة دينه واجمعوا ان طلاقه ودعوته
الولد وتسليمه الشفعة جائزة من غير توقف واجمعوا ان مفا
وضته موقوفة غير ان علي قولهما ان قتل او مات صار عتقا او
بطلت المفاوضة واما المرتدة فان عقودها جائزة لانها لا تقتل

مفاوضتها موقوفة ان اسلمت جازت وان ماتت او لحقت بدار الحرب يكون
عناقا وطلت المفاوضة كما قال في المرتد واذا جات امة المرتد بولافا
دعاه المرتد فانه يصح دعوته والولد ولده فان جات به لا قلم سنة اشهر
فانه يرتد لان العلوق كان في حالة الاسلام وان جات به لسنة اشهر فما
عدا فان كانت الام مسلمة فان الولد يرتد من المرتد لانه يصير مسلما
باسلام امه وان كانت الام مسلمة نصرانية او يهودية فانه لا يرتد
لانه يكون تبعاً للاب في الردة ولا يكون تبعاً للأم لان المرتد اقرب
الي دين الاسلام لانه لا يقر على الردة فلما كان تبعاً للاب في الردة فلا
يرتد منه لان المرتد لا يرتد من احد واذا اتهم النصراني او المجوسي او
تنصر المجوسي فانه لا يومر بالرجوع الي حالة الاول لانه لا يومر
بالتحول من كفر الي كفر ولو كانت تحت المسلم نصرانية او
يهودية فتمجست وقعة الفرقة بينهما من قبلها ولو تمجسا جميعا
معا ثم اسلما ذكرا لا خلافا بين ابي يوسف ومحمد في قول ابي يوسف
وقعت الفرقة بينهما لان الرجل يقتل وتجبر على الاسلام والمرأة تحولت
الي حال لا يومر بالرجوع الي حالة الاول فقد افترقا فيقع الفرقة وقال
محمد لا يقع الفرقة لان سبب الفرقة وجد منهما جميعا فصارتا زنا
والزوجين ولو كانت تحت المسلم امرأة نصرانية فتهودا جميعا و
قعت الفرقة بينهما بالاتفاق لان سبب الفرقة جات به من قبل الزوج خا
صة والذمي اذا انقض العهود لحق بدار الحرب صار كالمسلم اذا
ارتد ولحق بدار الحرب الا ان الذمي يسترق المرتد لا يسترق لان المرتد
تد بقتل فكل من يستبقا يسترق وكل من لا يستبقا لا يسترق ولا اسلام

الصبي اذا كان يعقل الاسلام اسلام عندنا وليس باسلام عند الشافعي و
ارتد اده ارتد اذ في قول ابي حنيفة ومحمد وتجبر على الاسلام ولا يقتل
وعند ابي يوسف ارتد اده ليس بارتداد واذا بلغ هتدي مرتد لا
يقتل ولكنه تجبر على الاسلام وارتد اذ السكران لا يكون ردة ولا
تبيتن منه امراته وعقوده نافذة وطلاقه واقع الا في قول عثمان بن
عفان رضي الله عنه فانه لا يقع طلاقه وقد ذكرنا في كتاب الطلاق
ولو شهد الشهود على رجل بالردة وهو بنكر كان ذلك منه ثبوت
الا ان الشهود اذا كانوا عدلا ولا يبين منه امراته واذا ارتد الرجل
والعياذ بالله صار كافرا لم ينزل حتى انه حبط حجة الاسلام وثواب
عمله وصلواته التي صلاها فان اسلم يلزمه حجة الاسلام ثانيا وكذلك
لو صلى صلوة ثم ارتد لما اسلم في وقت الصلوة يلزمه اعادةها وكل
من سب رسول الله صلى الله عليه او تنقصه كان ذلك منه ردة واما
ذو العمود من الكفار اذا فعلوا ذلك لا يخرجون بذلك من عهودهم
وامروا بان لا يعادوا فان عاودوا عزروا ولم يقتل والله اعلم
كتاب الحدود قال الشيخ الامام رضي الله عنه
قال ابو جعفر رحمه الله عليه واذا زنا المحسن والمحصنة زنا
حين يموتا ثم عسلا وكفنا وصلي عليهما الزاني لا تخلوا اما
ان يكون محصنا او غير محصن لما اذا كان محصنا فحده الرجم
بالحجارة وبشرابط الاحصان ان يكون كزنا فالا بالغامسلا
تزوج امرأة بنكاح صحيح ودخل بها وان يكون حال المرأة مثل
حال الرجل لان احصان احد الزوجين شرط في احصان صاحبه واحصان

أحد الزانيتين ليس بشرط في احصان صاحبه بل كل واحد منهما محدد
ففسه ان كان محصنا برجم وان كان غير محصن تجلدواختلفوا في جملة
هذا في الاسلام قال ابو حنيفة ومحمد الاسلام من شرائط الاحصان
وروي عن ابي يوسف انه قال الاسلام ليس من شرائط الاحصان
لم يذكر قول ابي يوسف في ظاهر الرواية وانما ذكر على الاتفاق
ان الاسلام من شرائط الاحصان الا انه استند المسئلة على قوله
وهو ان المسلم اذا كانت تحتة نصرانية فدخلت في الاسلام فانهما
يكونان محصنين وذكر الطحاوي في الخرج عن ابي يوسف ان النصارى
يختصن بعضهم بعضا وان المسلم يختصن النصرانية وانها لا تختص
وهذا خلاف ظاهر الرواية فان على قوله الظاهر يصير المسلم محصنا
لجماع الكافرة وروي الخرج عن ابي يوسف انه قال اذا كانا مجوسين
او مجوسية تحت ذمت غير مجوسي لم يكن كل واحد منهما
محصنا بصاحبه وان اسلما حتى يطاها وهما مسلمان وكان يفرق
بين المجوس وغيره من اهل الذمة ثم الدخول احد شرائط الاحصان
حتى انه لو حصل الدخول قبل وجوب سائر الشرائط لم يجد بعد ذلك
لك سائر شرائطه فانه لا يصير محصنا حتى يوجد الدخول بعد ذلك
وبيانه وهو ان الرجل المسلم الحر البالغ العاقل اذا تزوج نصرانية و
دخل بها ثم اسلمت المرأة فقبل ان يدخل بها بعد الاسلام زنا الرجل
فلا رجم عليه لانه لم يدخل بها بعد الاسلام منها فلم تكمل شرائط
احصائه في قول ابو حنيفة ومحمد وفي قول ابي يوسف يكون محصنا و
لو كانت امة فدخل بها زوجها ثم اعتقها المولى فما لم يدخل بها بعد

العتق لا تكمل الاحصان بالاتفاق وعذ لك لو دخل بها وهي صغيرة
ثم ادركت وعذ لك لو كانت تحتة امرأة مسلمة حرة فارتد عنها
بطلا احصا بهما ثم اذا اسلما لا يعود احصاها الا بعد الدخول
بها بعد الاسلام هذا اذا كان محصنا وان كان غير محصن تجلد
مائة جلدة ان كان حرا وان كان عبدا او امة تجلد خمسون وحده
القذف ثمانون وحده الشرب ثمانون في الحرار وفي العبيد والامه
اربعون وحده السرقة يستوي الحر فيه والعبد فيقطع من العنق
ثم ظهور الزنا لا يخلو اما ان يكون بالبينة او بالاقرار فان كانا
لبينة فلا يقبل عليه الا شهادة اربعة احرار عدوا مسلمين
شهدوا بالامر او به في بها كالميل في المحلة والقلم في الحجرة
فلا يقبل شهادته النساء مع الرجال ولا كتاب القاضي الى القاضي
ولا الشهادة على الشهادة فاذا شهدوا على هذا فعلى القاضي
ان يسألهم بعد ذلك عن ما يثبت الزنا ضروب وانواع وليس
على ذلك بوجه يوجب الحد قال النبي صلى الله عليه وسلم العيان
تربيان واليدان تربيان والرجلان تربيان والفرج لا يحد
بحد به ويسأل الشهود عن عفيفة الزنا لانه لو جامع في ما
دون الفرج لا يجب الحد ويسألهم اين زنا لانه لو زنا في دار الحرب
او في عسكر الخوان لا يجب الحد وممن زنا لا يحد لو شهدوا
بعد التقادم لا يقبل شهادتهم فاذا شهدوا انه قد زنا بها و
صفوه كما ذكرنا فانه نجسا ما الرجم اذا كان محصنا والجلد
اذا كان غير محصن ولو شهد ثلاثة منهم بالزنا وقال الرابع رأتها

في الحاو واحد فانه لا حد على المشهود عليه ونحد الشهود الثلاثة حد
القد ولا نهم جاوا محي القذفة والشاهد الرابع لا حد عليه لانه لم يقدف
الا اذا كان في الابتداء الشهادته قد زنا ثم فسّر الزنا على ما ذكرنا فحينئذ
يحد ولو شهدوا على الزنا والشهود عبيد او كفار او محدودون
في قدف او عريان فانه لا تقبل شهادتهم ولا حد على المشهود عليه
وتجب على الشهود حد القد ولو كانوا مسلمين احرار الا انهم
فسقة لا تقبل شهادتهم ولا حد على المشهود عليه ولا حد عليهم
ايضا لانهم جاوا محي الشهود لان الفاسق له شهادة ولو شهد عليه
اربعة بالزنا وانبتوه عليه ثمان المشهود عليه ادعى شبهة فقال
ظننت انها امرائي او قال حسبته امرائي فانه لا يسقط الحد ولو قال هي
امرائي او هي امري فانه لا حد على المشهود عليه ولا على الشهود الاصل
انه مني ادعى شبهة لو اقام البينة على ذلك تقبل ويسقط الحد
فبمجرد الدعوى يسقط ايضا الاكراه خاصة وهو ان الشهود
اذا شهدوا على الزنا طوعا او مشهودا عليه يدعى كرها لا يسقط
الحد حتى يقيم البينة على الاكراه ثم اذا شهدوا فلا تخلوا اما
ان يشهدوا وحال وقوع الزنا او شهدوا بعد تقادمه فان شهدوا
حال وقوع الزنا فانه يقبل وان قالوا اتعمدنا النظر الى ذلك الموضع
لا تبطل الشهادة لانه لا بد للشهادة من التحمل والتحمل انما يقع با
النظر الا اذا قالوا نظرنا تلذد الحينئذ يبطل شهادتهم وان شهدوا
بعد تقادم العهد لا يقبل شهادتهم ولا حد عليهم ولا على المشهود
عليه والتقادم ما يراه الحاكم في قول ابي حنيفة ولم يوقت

في ذلك وقتا وروي عن ابي يوسف انه قال التقادم شهر فان كان
دون شهر يقبل وان كان شهرا او اكثر لا يقبل وهكذا روي عن
محمد رحمه الله وكذلك حد السرقة تبطل بالتقادم الا في حق
المال فانه لا تبطل وكذلك حد الشرب واما حد القد والقضا
صرفانه لا تبطل بالتقادم لانه من حقوق العباد وحقوق العا
د لا تبطل بالتقادم ولو ثبت هذا كله بالافرار فانه يجهو
لا تبطل بالتقادم الا ان في شرب الخمر وجود الراحة من شر
طه عند ابي حنيفة وعنده ابي يوسف وعند محمد ليس من
شروطه في البينة والاقرار جميعا ولو جاوا به من مكان بعيد
يذهب الراحة في مثل ذلك الوقت تقبل بالاتفاق ولو ثبت الرجم
بشهادة الشهود فانه بيد الشهود او لا ثم الامام ثم الناس
فان كانت الزانية امرأة تحفر لها الى صدرها وان كان رجلا ذكر
الطاوي ان شاوا خفروا وان شاوا لم يخفروا وفي ظاهر الرواية لم
يذكر الحفر للرجل وذكر الخيار في الحفر للمرأة فان غاب الشهود
او ما نفا سقط الرجم الاصل في هذا ان تقول ان اسباب الجرح اذا
اعترضت في الشاهد فلا تخلوا اما ان يكون قبل القضا او بعد القضا
قبل الامضا او بعد الامضا واسباب الجرح الكفر والفسق والعمر والجنو
ن والحرس فان حصل بعد الامضا فلا اثر عليه وان حصل قبل القضا منع
القضا بالحد ولا حد على المشهود عليه ولا على الشهود وان اعترض
بعد القضا قبل الامضا صار كحصوله قبل القضا لان القضا في باب الحدود
امضا واما في غير ذلك لم يقصر الاموت والغيبة فانه يحتمل العدالة

ولا تبطل الشهادة ويقام الحد على المشهور عليه إلا في الزجر خاصة
فانه يسقط لفوات البداية بالشهود وروي عن أبي يوسف انه قال
لا يبطل الزجر لموت الشهود ولا بغيرتهم وأما اذا ظهر بالقرار فما
لم يقر أربع مرات في أربع مجالس مختلفة لا حد عليهم قال بعضهم
يعتبر اختلاف المجالس القاضي قال بعضهم يعتبر بمجالس المقر يقر
ثم يذهب حين تنواري ثم ياتي ويقر ويذهب حتى تنواري ثم يقر
هكذا إلى المرة الرابعة ولو اقر ثم رجع صح رجوعه وهذا هو الصحيح
وهكذا يروي عن أبي حنيفة انه قال يعتبر بمجالس المقر وكذلك هذا
في السرقة وشرب الخمر إلا ان في باب السرقة يصح رجوعه في حق
القطع ولا يصح رجوعه في حق المال لا يصح رجوعه عن الاقرار
بالقذف ولا عن الاقرار بالقصاص لا يذ لك من حقوق العباد ولو
قال زنت بامرأة لا اعرف تلك المرأة فانه يقبل اقراره وتختلف
الشهادة لو شهدوا انه زنا بامرأة وقالوا لا نعرف تلك المرأة
يجب الحد على المشهود عليه لجواز ان يكون تلك المرأة امراته او
ممن له شبهة فيها وأما الاقرار فلا شبهة فيه ثم اذا اقر أربع
مرات في أربع مجالس فإن القاضي يلقنه الشبهات فيقول له لعنك
لم تنز أو يقول له لعنك كانت امراتك أو يقول له ابك جبر
ابك جنون فان اقر بالزنا ولم يدع شبهة في ذلك فإن القاضي يرحمه
بداً القاضي أولاً ثم الناس فان اخذوا برحمته فمهرّب فانه لا يتبع
وكان ذلك رجوعاً منه خلاف الشهادة فانه يتبع اذا هرب لأن
بعد الشهادة لا يصح رجوعه وانكاره هذا كله اذا كان محصناً

وان كان غير محصن فانه تجلد ولا يرحم ولا ينفى سنة عندنا وعند
الشافعي ينفى سنة واذا شهد الشهود على الزنا وهو ينكر ثم اقر بطلت
الشهادة ويؤخذ بحكم الاقرار وانما يبطل الشهادة لأن الشهادة تقبل
على المنكر فاذا اقر فقد علم شرط القبول فيؤخذ بعد ذلك بحكم الا
قرار وهذا قول أبي يوسف ومحمد ما لم يقر أربع مرات لا يبطل الشها
دة فاذا اقر أربع مرات يبطل ويؤخذ بحكم الاقرار حتى لو رجع يصح
رجوعه وبه اخذ المطاوي هذا كله اذا رنا في الفرج وأما اذا فعل ذلك
فيما دون الفرج في دبر المرأة او فعل مع الغلام فانه يحكم في ذلك بحكم
الزنا في قول أبي يوسف ومحمد ان كان محصناً يرحم وان كان غير محصن
تجلد وعند أبي حنيفة يجب التعزير ولا يجب الحد ولو اتى بهيمة فانه
يعزر ولا تجلد وان كانت البهيمة ذكراً ولا توكل وليس هذا عن
اصحابنا في كتبهم الا ان محمد ذكر خبراً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
لم تحددوا طي البهيمة وامر بالبهيمة فذبحت ثم احرق بالنار
ثم التعزير على أربع مراتب تعزير الاشراف كالدهاقين والقواد
وتعزير الاشراف الاشراف كالفقهاء والعلوية وتعزير الاوساط
من الناس وتعزير الخسائيس من الناس فتعزير الاشراف
الاعلام لا غير وهو ان يقول القاضي له بلغنا انك تفعل كذا
وكذا وتعزير الاشراف الاعلام لا غير والجزم إلى باب القاضي
وتعزير الاوساط من الناس كالسوقية الاعلام والجزم إلى باب القاضي
والخسائيس وتعزير الخسائيس من الناس الاعلام والجزم والضرب و
الحبس مع ذلك ولا يبلغ بالتعزير أربعين سوطاً في قول أبي حنيفة

وعن أبي يوسف ثلث روايات في رواية كما قال أبو حنيفة وفي رواية
 يبلغ خمسة وسبعين سوطا وفي رواية يبلغ تسعة وسبعين سوطا
 وقول محمد مضطرب ثم استند الضرب هو ضرب التعزير لا التعزير
 للرجز والردع وقد نقص من عدده فلم يشدد لم يقع به الرجز
 وقال بعضهم شدة هو الجمع في عضو واحد فجمع الاسواط في عضو
 واحد ولا يفرق على الاعضاء خلافاً لسائر الحدود وقال بعضهم
 لا يشدته في الضرب لافي الجمع ثم بعد التعزير استند الحد وضرباً
 حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف واخبر من ذلك لانه شدد في حكمه
 من وجه آخر وهو ابطال الشهادة على التأييد ولا يحد في شيء من الحدود
 والتعزير ولكنه يضرب قايماً ولا يحد السوط بعد الضرب لان في
 ذلك مهلكة وتجرد في الحدود والتعزير ويضرب في الزنا في ازاره
 احد الاحد القذف فانه لا ينزع عنه الثياب الا الحشو والجلد ويضرب
 في الضرب في جميع الاعضاء الا الفرج والراس والوجه لان فيها مهلكة
 وقال ابو يوسف يضرب الراس ايضا وروي عنه انه قال يضرب على
 الراس ضربة واحدة عند الشافعي يضرب كله على الظهر ولا يضر
 الجلد ابطله في الضرب هذا في الرجل اما في المرأة فلا ينزع عنها
 ثيابها الا الحشو والجلد في الحدود كلها لانها عورة وتضرب
 وهي قاعلة لانه استر لها ولو كانت المرأة حاملا فانه لا يقام
 عليها الحد حتى تضع حملها ويتعالى من ثيابها نفاسها لان في ذلك
 الا في بطنها وكذلك الرجل اذا كان مريضاً او كانت المرأة
 مريضة فانه يؤخر الحد وكذلك اذا كان في حر شديد او برد

نكح

شدد لانه يخاف منه التلف والحد للرجز لا للتلف ولو كان حد الزجر
 فانه يقام ذلك لان الزجر للتلف فلا معنى للتأخير الا في المرأة الحامل فانه لا يقام
 مر عليها الزجر لحق الولد واذا اجتمعت حد الزنا والسرقه والشرب
 والقذف فانه يبدأ بالحد القذف ثم لمهل حتى يسرا وتخف الضرب
 ثم الامام بالخيار في البداية ان تبدأ بالحد السرقه وان تبدأ بالحد
 الزنا لان ذلك كله حق الله تعالى ثبت بنصر الكتاب ثم حد الشرب
 بعد الكل لان حد الزنا وحد السرقه منصوصان في الكتاب و
 حد الشرب غير منصوص عليه وانما ثبت ذلك باخبار الاحاد
 وباتفاق من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين ولا يجمع ذلك كله
 في وقت واحد وانما تقدم الاخر بعد ما برأ من الاول ولو اجتمعت
 الحدود وفيها الزجر يبدأ بالحد القذف ويضمن المال في السرقه
 ويرجم ويبلغ ما سوي ذلك ولو كان القصاص في النفس وفيما دون
 النفس فانه يقتصر فيما دون النفس ثم يقتصر في النفس ويبلغ ما
 سوي ذلك من حدود الله تعالى الا اذا كان فيه حد القذف فانه
 يحد لانه من حقوق العباد ولو كانت الحدود كلها لله تعالى وفيها
 القتل فانه يقتل ويبلغ ما سوي ذلك والزجر يقام قايماً غير مربوط
 بشيء ولا يسد وذكر الطحاوي انه اذا اتوا برجمهم اياه يصقون كما
 في الصلوة وكلما رجم قوم تنحوا وتقدم غيرهم فرجموا ولم يذكر
 هذا في الاصل وتقبل في الاحصان شهادة رجلين او رجل وامرأتين عند
 نا وكذلك تقبل الشهادة على الشهادة وعند زفر لا تقبل الا شهادة
 رجلين واذا شهدوا بالاخصان فان القاضي يسألهم عن الاصل

ولو قال زنا في الجبل فانه يجب الحد علي القاذف ولو قال عنت به المقود
 لا يصدق وعلي قول ابي حنيفة وابي يوسف وعلي قول محمد لا يحد
 ولو قال زنت في الجبل فانه يحد بالاجماع ثم حد القذف وحق الله تعالى
 مختلط بحق العباد واقامته الي السلطان ولا يقيمها السلطان بالبراع
 المقذوف فاذا ادعي ثم عفا فعفوه باطل في قول ابي حنيفة ومحمد وموقر
 ابي يوسف الاول ثم رجع وقال يصح عفوه وبه اخذ الشافعي ولو قال
 لم نعد في اقام القاذف والبيته علي امره بذاك يقبل بيته و
 لا حد علي القاذف ثم اذا حد حد القذف بطلت شهادته علي النا
 بيد عندنا وان تاب بعد ذلك لا تقبل في الاحكام الا في العبادات
 وعلي قول الشافعي تقبل بعد التوبة ولو حد في حالة الكفر لم يسل
 تقبل شهادته بعد الاسلام لانه بالاسلام حدثت له عدالة لم يخرج
 وهي عدالة الاسلام وان كان القذف في حالة الكفر فحد في حالة
 الاسلام بطلت شهادته علي التابيد ولو حصلت بعض الحد في
 حالة الكفر وبعضه في حالة الاسلام ففيه بوثلت روايات
 في ظاهر الرواية اذا حصل بعض الحد في حالة الكفر لا يطل شهادته
 علي التابيد حتى انه لو تاب يقبل شهادته لان المبطل كمال الحد
 وكماله لم يوجد في حالة الاسلام وفي رواية يبطل اذا وجد
 السوط الاخير في حالة الاسلام لان المبطل للشهادة هي السوط
 الاخير لانه لو اقيم عليه بعض الحد ثم قذف رجلا فانه يضرب
 الباقي لا غير وفي رواية اعتبر اكثر الحد ان وجد اكثر الحد
 في حالة الاسلام يبطل شهادته علي التابيد وان وحد اكثر

في حالة الكفر لا يبطل شهادته وحدك هذه الروايات الثلاثة
 فيما اذا ضرب المسلم بعض الحد وانفلت ولم يقل عليه في ظاهر
 الرواية يقبل شهادته وفي رواية اعتبر اكثر الحد ولو حد العبد
 حد القذف ثم اعتق وتاب لا يقبل شهادته ابدا لان العبد وان لم يكن
 من اهل الشهادة ولكنه كان مسلما فخرجت عدالة اسلامه فلا
 تقبل شهادته ابدا ولو قذف في حالة الرق ثم اعتق فانه يقام عليه حد
 العبيد لان المعتبر حال وجوب الحد لا حال اقامته الا نرى ان العبد
 اذا قطع يد الحر فلا قصاص عليه ولو اعتق بعد ذلك لا يقتصر ايضا
 لان وقت الوجوب لم يجب فلا يجب بعد ذلك واذا مات القذوف قبل
 اقامة الحد علي القاذف سقط الحد عن القاذف لان الخصومة شرط
 وقد فات الخاصر ولا يورث عنه ولو قذف ميتا لم يحد علي
 القاذف ولو ولد ذكرا والمولود دين ان خاصموا سوا كان الولد او الولد
 وان لم يكن وارثا ولا يعتبر في ذلك الاقرب فالاقرب
 والا بعد في ذلك سوا وان عفا بعضهم فلا يقبل ان خاصموا
 لان النقيصة يلحق بهم فاذا وجب الحد وجب لهم الا اذا كان
 القاذف هو الوالد قد وامر ابنه وهي ميتة فليس للولد ان خاصم
 اياه وكذلك الولد لو كان عبدا او القاذف هو المولي فليس للعبد
 ان خاصم مولاه واولاد البنين واولاد البنات سوا في ظاهر الرواية
 واية وروي عن محمد انه قال اولاد البنين لهم حق الخصومة
 واولاد البنات ليس لهم حق الخصومة لانهم من قوم اخرين واما
 الاخوة والاخوات والاعمام والعلمات والاخوال والخالات فليس

فيما شهد به ما لم يضرب جميع الحد وفي رواية اذا ضرب شوطا واحدا لا

عند أبي حنيفة أن الحربي المستامن والحربية المستامنة بمنزلة الغائب والغائبة وعند محمد بمنزلة المجنون والمجنونة والصبي والصبيّة وعند أبي يوسف بمنزلة الذمي والذميّة وبيان هذا وهو أن المسلم أو الذمي إذا نال الحرية فإنه أخذ المسلم ولا أخذ الحرية في قول أبي حنيفة ومحمد وكذلك الذمي أما عليّ في قول أبي حنيفة فلاها كالعاقلة فصار كرجل نأى بامرأة ثم غابت المرأة تجب الحدّ عليّ الرجل وعليّ قول محمد هي كالمجنونة فصار كعاقلة نأى بامرأة مجنونة فإنه تجب الحدّ عليّ العاقل وأما عليّ في قول أبي يوسف أخذ أن جميعاً كالذمي إذا نأى بذيمة ثم أن حربياً مستامناً نأى بذيمة أو مسلمة فإنه لا أخذ الحربي وهو كالغائب في قول أبي حنيفة وأخذ الذميّة والمسلمة وعند محمد لا أخذ أن جميعاً كالمجنون إذا نأى بعاقلة وعليّ قول أبي يوسف أخذ الرجل والمرأة جميعاً كالذمي إذا نأى بذيمة ولا صل أن الحدّ من سقط عن أحد الزانيين للشبهة سقط عن الآخر للشركة كما لو ادعى أحدهما النكاح والآخر نكروا من سقط الحدّ عن أحد الزانيين لقصور العقل فإن كان القصور من جهتها سقط الحدّ عنها ولا يسقطه عن الرجل كما لو كانت صبيّة لا يجمع أو مجنونة أو نائمة أو مكرهة فإنه لا تجب الحدّ عليها وتجب عليّ الرجل وإن كان القصور من جهته سقط الحدّ عنها جميعاً كما لو كان مجنوناً أو مكرهاً أو صبيّاً لا يجمع قالوا من اقترب بالزنا بامرأة غائبة أقيم عليه الحدّ سواء أقرّ بالزنا بامرأة بعينها أو بغير عينها بعد أن تقرّ أربع مرات ثم إذا حضر المرأة فلا تخلوا

١٧٠٩
٢٧٠٩
٣٧٠٩
٤٧٠٩
٥٧٠٩
٦٧٠٩
٧٧٠٩
٨٧٠٩
٩٧٠٩
١٠٧٠٩
١١٧٠٩
١٢٧٠٩
١٣٧٠٩
١٤٧٠٩
١٥٧٠٩
١٦٧٠٩
١٧٧٠٩
١٨٧٠٩
١٩٧٠٩
٢٠٧٠٩
٢١٧٠٩
٢٢٧٠٩
٢٣٧٠٩
٢٤٧٠٩
٢٥٧٠٩
٢٦٧٠٩
٢٧٧٠٩
٢٨٧٠٩
٢٩٧٠٩
٣٠٧٠٩
٣١٧٠٩
٣٢٧٠٩
٣٣٧٠٩
٣٤٧٠٩
٣٥٧٠٩
٣٦٧٠٩
٣٧٧٠٩
٣٨٧٠٩
٣٩٧٠٩
٤٠٧٠٩
٤١٧٠٩
٤٢٧٠٩
٤٣٧٠٩
٤٤٧٠٩
٤٥٧٠٩
٤٦٧٠٩
٤٧٧٠٩
٤٨٧٠٩
٤٩٧٠٩
٥٠٧٠٩
٥١٧٠٩
٥٢٧٠٩
٥٣٧٠٩
٥٤٧٠٩
٥٥٧٠٩
٥٦٧٠٩
٥٧٧٠٩
٥٨٧٠٩
٥٩٧٠٩
٦٠٧٠٩
٦١٧٠٩
٦٢٧٠٩
٦٣٧٠٩
٦٤٧٠٩
٦٥٧٠٩
٦٦٧٠٩
٦٧٧٠٩
٦٨٧٠٩
٦٩٧٠٩
٧٠٧٠٩
٧١٧٠٩
٧٢٧٠٩
٧٣٧٠٩
٧٤٧٠٩
٧٥٧٠٩
٧٦٧٠٩
٧٧٧٠٩
٧٨٧٠٩
٧٩٧٠٩
٨٠٧٠٩
٨١٧٠٩
٨٢٧٠٩
٨٣٧٠٩
٨٤٧٠٩
٨٥٧٠٩
٨٦٧٠٩
٨٧٧٠٩
٨٨٧٠٩
٨٩٧٠٩
٩٠٧٠٩
٩١٧٠٩
٩٢٧٠٩
٩٣٧٠٩
٩٤٧٠٩
٩٥٧٠٩
٩٦٧٠٩
٩٧٧٠٩
٩٨٧٠٩
٩٩٧٠٩
١٠٠٧٠٩

لهم حق الخصومة لانه لا يلحق النقيصة بهم وللولد الكافر والولد
المملوك ان يطالب بالحد كما اذا قذف امرأة ميتة حرة مسلمة و
لها ابن كافر او ابن مملوك كان للابن ان يطالب بالحد ولو كان القذف
امراة ميتة نصرانية او مملوكة ولها ولد حر مسلم لم يكن علي
قاذفها الحد لانه لم يقذف للمحصنة واذا قذف انا سابقا واحد
او باقوا المختلفة فباصموا بضرب لمرحداً او احدا وكذلك لو
خاصم بعضهم دون بعض فحد فالحد يكون لهم جميعاً وكذلك
هذا في السرقة اذا من انا ^{سوق} من مختلفين فباصموا جميعاً يقطع لهم
لا ضمان عليه لهم فيما استهلكه وان كان خاصمه بعضهم دون
بعض فكذلك الجواب عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد لا
يضمن حصته الذين خاصموا ويضمن حصته الذين لم يخاصموا واذا قذف
امراة وقد حدث حد الزنا فلا حد علي قاذفها وكذلك اذا كان
معها علامة الزنا فلا حد علي قاذفها وهو ان يكون القاضي لا عن
بينها وبين زوجها بالولد وقطع النسب عنه والحقه بها او جات
امراة معها ولد لا يعرف له اب فلا حد علي قاذفها وان قذف
الولد تجب الحد علي قاذفه ولو كان لاعن بغير الولد او كان مع الو
لد الا انه لم يقطع النسب او قطع نسبة الا ان الزوج عاذا واكذب
نفسه والحق النسب بالاب فقد في رجل هذه المرأة تجب الحد علي
قاذفها قال ومن دخل البنا من اهل الحرب با ما ن فقد في رجل مسلمة
قال تجب عليه الحد وهو قول ابي حنيفة ومحمد ومن قول ابي يوسف
يقام عليه واما الذي حد في الزنا والسرقة بالاجماع ثم الاصل

أما ان تخضر قبل اقامة الحد على الرجل او بعد الاقامة عليه فان حضر بعد
الاقامة واقربت لمثل ما اقرب به الرجل حد ايضا وان انكرت وادعت على
الرجل حد القذف فلا تحدد الرجل حد القذف لاحاطه علمنا انه لا يجب عليه
حدان وقد اقيم عليه احدهما فلا يقام الاخر وان كان قبا اقامة الحد
فان انكرت الزنا وادعت النكاح سقط الحد عنهما ويجب على الرجل
العقرو ان لم تدع النكاح وانكرت وادعت على الرجل حد القذف
تحدد القذف ولا تحدد الزنا وان لم تدع القذف سقط الحد عن الرجل
في قول ابي حنيفة وعندهما يجب الحد على الرجل واصل المسئلة انه
اذا اقرب بالزنا بامرأة وهي تنكر عند ابي حنيفة لا تحدد وعندهما لا تحدد
وكذلك المرأة هي المقررة والرجل غائب فحكم الرجل كحكم المرأة
قالوا اشهد اربعة بالزنا ثم رجع واحد منهم فلا يخلو المان يرجع
قبل القضا والامضا او بعد القضا والامضا او بعد القضا قبل الامضا
اما اذا رجع قبل الامضا فقد سقط الحد عن المشهود عليه وحد الزنا
ارجع والباقيون جميعا حد القذف عندنا وفي قولنا في حد الرابع
وحده وان كان رجوعه بعد الامضا لم يحد الرابع وحده والقول
الذي هو قال لا يحد لانه صار قاذبا بالشهادة فصار كمن قذف
حيات مات المقدوف ولا يجب الحد لانا نقول انه صير تلك الشهادة
قذفا في الحال فصار كمن قذف ميتا ومن قذف ميتا يجب الحد عليه
وان كان بعد القضا قبل الامضا فهو كرجوعه قبل القضا والامضا
قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد سقط الحد عن المشهود
عليه وحد الرابع خاصة كما اذا رجع بعد القضا والامضا

الطحاوي ذكر قول ابي يوسف مع قول محمد ولو كان الحد هو الجلاء
وجرح المشهود عليه لا يغرم شيئا عند ابي حنيفة لان الجراحة
ليست من موجب الشهادة وانما هو من عنف الجلاء او للبس بشرة
المجاود وعندهما يغرم الشهود ارض النقصان قالوا اشهد
اربعة بالزنا فجاءوا متفرقين في الادان حدون حد القذف هكذا قال
عمر بن الخطاب رضي الله عنه لو جاز اربعة ومضى قرأ في حد دهم
عن احدهم فوجب ان يجتمعوا في مجلس واحد ولا يضرب قفهم في
المجلس بعد ان كانوا في مجلس واحد قالوا اذا قذف رجلا فقال له اخر يا
صدق تحدد القذف فلا تحدد الاخر الا اذا قال صدقت هو كما قلت
تحددان جميعا ومن قال لآخر في حالة الغضب ليست بان فلان لايه
او قال انت اء ابن فلان غير ابيه فانه تحدد القاذف وان كان في
غير حالة الغضب لا يحد لانه يحتمل انه اراد به اخا فكل لا تشبه
اخلاق ابيك ولو قال انت ابن فلان لعمه او خاله او جدته او لزوج
امه لا يحد لان هؤلاء يسمون ابا علي طريق المجاز ولو قال ليست ببن
فلان لجدته او لعمه لا يحد ايضا لانه صادق في مقالته ولو قال
رجل لا خريازا لي فقال لا بل انت حد كل واحد منهما حد القذف
لصاحبه ولو قال رجلا لامرأته يا زانية فقالت زينت بك لا حد
عليهما ولا لعان ولو قال لها يا زانية فقال لا بل انت حد المرأة لا
لا لعان على الرجل لان قذف المرأة يوجب حد القذف وقذف الرجل
امرأته يوجب اللعان وقد اجتمعا في البداية تحدد المرأة اسقاط
الحد عن الرجل فيبدا بالمرأة فتحذف شهادتها ويسقط اللعان

لا للعان حكم متعلق بالشهادة وهذا كما قالوا فتمن قال الامرانه يارانه
بنت الزالية فخاصمت لامرأ ولاخذ الرجل ويسقط للعان لانه بطلت
الشهادة ولو خاصمت المرأة او لا فلا عن القاضي بينهما لم خاصمت
الامرأ لاخذ الرجل القذف قال ومن قال المسلم بافاسق او باخيلا او با
سارق ولاخذ ويعزر وكذا اذا قال بافاجرا وبالفاجرة الفاسقة
او قال يا خيل او اكل الربا او يا شارب الخمر كان عليه التعزير ولو قال
يا حمار او يا ثور او يا خنزير او يا كلب لم يعزر لما ذكرنا من الاصل
في اول الباب قال ومن قال لعربي يا نبطي لم يخذلانه لم يقدف وانما
نسبه الي غير بلده كما اذا قال للبلدي يارو سناقي لم يخذل ولا ين
ابي ليلى اذا قال للعربي يا نبطي او قال لست من بني فلان القبيلة التي
هو منها فعليه الحد ولو قال لرجل يابن الخطاب وابوه ليس كذلك
لا يجب الحد وقال يهودي او نصراني او يمجوسي او يابن اليهودي
فلا حد عليه ولكن يعزر ولو قال الرجل لاخر لست من العرب
وهو منهم لم يخذلانه لا يقع علي قذف الامر العليا التي لا حد عليها
ذفها والله اعلم بالصواب **كتاب السرقه وقطع الطريق**
قال الشيخ الامام رضي الله عنه السرقة اخذ مال الغير
مستسرا من حرز فاذا اخذ مال مستسرا من حرز مستلما والسا
ر من اهل العقوبة وجب القطع ولا فلا وكون المال مستلما ان
يكون عشرة دراهم او ما يبلغ قيمته عشرة دراهم وان كان در
عشرة لا يجب القطع حتي يبلغ قيمته عشرة دراهم فكذلك اذا
سرق عشرة دراهم تبهرجة او زبوا او سرقا لا يجب القطع

حتي يبلغ قيمته عشرة دراهم حيا وكذا لو سرق فضة
وزنعا عشرة وقيمتها اقل من عشرة مضروبة لا يجب القطع و
كذلك اذا سرق دينار اقيمتة اقل من عشرة لا يجب به القطع
ولو سرق نصف دينار قيمته عشرة دراهم يجب القطع وهذا
عندنا وعند الشافعي اذا سرق ربع دينار يجب القطع وقيمه
الدينار عنده اثنا عشر والاختلاف انما ظهر في موضعين احدهما
في المقدار والثاني ان العبرة عندنا للدراهم وعنده للدينار
وعند مالك اذا سرق خمسة دراهم يقطع وقال بعضهم اذا
سرق فلسا مثله فانه يقطع وكون المال مستلما ان لا يكون في
ماليته قصور او هو ان يكون مما تبقى من حول الرجل فاذا سرق
شيئا لا يبقى من حول الرجل لا يجب القطع كالفاكهة والثمار و
لحومها والحز شرط لوجوب القطع حتي انه اذا انتهب او ا
ختلس او سرق ما لا ظاهر اكالثمار علي رؤس الاشجار والسياب
اذا بسطت للتجفيف او الجوان في المذبحي لا يجب القطع لانه لم
يسرق من حرز ثم قال بعض من مشايخنا حرز كل شيء معتبر
بحرزه مثله كما اذا سرق الدابة من الاطبل او النشاة من الخضر
يقطع واذا سرق اللؤلؤ من هذه المواضع لا يقطع وذكر الكرخي
في مختصره ما يدعي علي ان الحرز كله واحد وكل حرز يقطع فيه
في الحيوان يقطع فيه في غيره ولو سرق الابرام مع جملها لا يقطع
سوا كان صاحبها عليه او لم يكن له هذا مال غير محرر وكذا لو
سرق الجوالق بعينه لم يقطع ولو شق الجوالق فخرج ما فيه يقطع

لأن الحرز على شيء من حرز يمكن الدخول فيه فماله يدخل فيه ويخرج منه لا يجب القطع وحرز لا يمكن الدخول فيه فإذا أدخل فيه فخرج ما كان فيه جعل كأنه دخل فيه وأخرج منه فوجب القطع ولو كان الجوالق موضوعا على الأرض فسرقت الجوالق مع الشئ ان كان صاحبه هناك حيث يكون حافظا له فقطع سواء كان نابيا أو يقظان لأنه صار حرزا بصاحبه وكان مالا يجوز حرزا بنفسه كان حرزا بصاحبه فالصحر ليس بحرزا بنفسه فكان حرزا بصاحبه وكذلك الطريق إذا طر من داخل الكمر فقطع وإن طر من خارجه لا يقطع وببأنه إذا أدخل يده في الكمر وحل العقدة وأخذ من خارج الكمر فإنه لا يقطع وإذا كانت العقدة مشدودة في خارج فحله وأدخل يده في الكمر وأخرجها فقطع وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يقطع سواء طر من الداخل أو من الخارج ثم إذا وجب القطع يقطع بيمينه لقول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وفي قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فاقطعوا أيما نهما والحكم لقراءة عبد الله بن مسعود فإن عاد وله سرقة مرة أخرى يقطع رجله اليسرى ولا يقطع رجله اليمنى لأنه يؤذى إلى إتيان النفس وإذا أسرو مرة أخرى مرة أخرى لا يقطع يده اليسرى عندنا ولا يؤتا على طرفه الأربعة في السرقة عندنا وعند السامعي يؤتا على طرفه الأربعة ثم السرقة أما يظهر بأحد من بيننا أم لا بالثقة أو بالأقرار فإن كان ظهوره باليمين فلا يقبل فيها إلا شهادة رجلين على السرقة ولا يقبل فيه شهادة السامع الرجل ولا كتاب القاض إلى القاض

والشهادة على الشهادة وإن لم يكن له بينة تخلف فإن خلف برئ وإن نكل ضمن المالك ولا يقطع لأن النكول يدل على الأقرار والحدود لا تقام إلا بالأقرار من الحج ولو كان ظهورها بالأقرار يقطع إذا قر مرة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف لا يقطع حتى يقر مرتين والخصومة شرط في وجوب القطع فإذا رده قبل الخصومة سقطت خصومته وكذلك لو ملك السارق الشئ المسروق بيمينه أو بشر أو ميراث سقط القطع ولو خاصمه إلى القاضي وقضى القاضي عليه بالقطع ثم رده عليه فإنه لا يسقط القطع لأنه فعل ما يأمره الحاكم لأن الحاكم كان يقطعه ويرد المال عليه ولو ذهب المال من السارق أو باعه منه بعدما قضى القاضي بالقطع عليه سقط القطع لأن القضاء باب الحدود أمضا وهما مال يضر فكانه لم يقض وروى عن أبي يوسف أنه قال لا يسقط وهو قول الشافعي ولو نابا مرة ثم تنزحها لا يسقط الحد لأن الخصومة ليس بشرط وإنما يعتبر قيمة السرقة وقت السرقة ووقت القطع في رواية الكرخي فإنه قال في مختصره لا يقطع السارق حتى يكون قيمة ما سرق يوم سرق عشرة دراهم أو يوم يقطع عشرة دراهم ويجوز القيمة كذلك في الوقتين جميعا إلا أن يكون النقصان لعب دخله أو ذهب بعض العين وإن كان النقصان في السعر لم يقطع وكذلك إذا سرق في بلد فأخذ في بلد آخر والقيمة فيه انقص لم يقطع حتى يكون القيمة في البلد جميعا في السعر عشرة دراهم وفي رواية الطحاوي يعتبر قيمته وقت الأخراج حتى أنه إذا انتقصت قيمته فصارت أقل فإنه يقطع

ويقطع السارق لخصومة المودع والمستعبر والمرقن والمستاجر
ومن كان المال في يده امانة وكذلك اذا كانت له ليدمان فسرقة منه
فانه يقطع كما لو سرق من الغاصب وممن كانت في يده بسوء البيع
او كان مقبوضا يبيع فاسد وقال زفر لا يجب القطع لخصومة هو
لا واجمعوا انه يقطع لخصومة المالك ولو سرق من السارق يقطع
ما قطعت لمينه او قبل القطع فانه لا يقطع بده لان يده بد ضالعة
ولا يقطع لخصومة المالك ايضا وامّا في الخصومة في الاسترداد
ففيها روايتان في رواية له حق الاسترداد وفي رواية ليس له
ذلك ولو بري القطع عن السارق ثم سرق منه فلا رواية فيه
روي عن اصحابنا انه يجب القطع لانه صار كالغاصب وذكر الطحا
في ما هنا انه لا يقطع وفي الفصول التي ذكرنا يثبت لهم حق الخص
لأمة في الاسترداد قال ومن قطع في شيء ممن ذكرنا وهو قائم ردة
عليه المسروق منه فان كان هالكا او استهلكه فلا ضمان عليه
لانه لا يجمع بين الضمان والقطع عندنا وعند السافعي لجمع ولو قطعت
لمينه ثم استهلكه غيره فكان للمسروق منه ان يضمن المستهلك
قيمه ولو اودعه عند غيره فهلك في يده فلا صل فيه ان في كل مو
ضع لو ضمنه صاحب المال كان له ان يرجع على السارق فليس له ان يضمنه
وفي كل موضع لو ضمنه لا يرجع على السارق فله ان يضمنه والذي يرد
رجوع عليه المودع والمرقن والمستاجر فان هولا اذا هلك ذلك في يد
يهر لا يضمنه لانه لو ضمنهم يرجع على السارق فيكون حاصل
الضمان عليه والذي لا يرجع على السارق هو الغاصب اذا هلك

فانه لا يرجع على السارق ولا يضمنه

في يده والمستعبر ان يضمنها لانها لا يرجع على السارق وكذلك
لو هلك في يد المشتري بشرط صحيح او فاسدا فله ان يضمنه لانه
مضمون في يده واورجع على السارق فانه لا يرجع بها ضمن وانما
يرجع بما دفع اليه من الثمن فلذلك اختلفا هذا كله اذا هلك في ايديهم
واما اذا استهلكوا ضمنوا لانهم لا يثبت لهم حق الرجوع بما ضمنوا
لانهم ضمنوا الجناية انفسهم وكل من سقط القطع عنه لشبهة وجب
عليه ضمانه لان الضمان انما يسقط لاجل القطع فاذا سقط القطع
وجب الضمان قال ولا يقطع على السارق فيما سرق من زوجته ولا
على امرأة فيما سرقت من زوجها وكذلك لو سرق من عبيدهم وامّا
بهم ومكاتيبهم ولو سرق من بيت ذي الرحم المحرم كالاخ والعم وال
يقطع عندنا وعند السافعي يقطع ولو سرق من بيت الاصحار و
الاختان في قولنا ابي حنيفة لا يقطع وفي قولنا يقطع ولو سرق من
بيت زوجة ابنه او زوج ابنته او من بيت زوج امه او زوج ابيه ان
كانت جمعتهما منزل واحد فانه لا يقطع بالاتفاق وان كان في منزلين
على حدة فعلى الاختلاف الذي ذكرنا ولو سرق من امرأة او سرقت
المرأة من زوجها ثم طلقها قبل الدخول فبانت بلا عدة فلا قطع
عليه واحد منهما ولو سرق من اجنبية ثم تزوجها لا يجب القطع
ايضا سوا قضي القاضي بالقطع عليه او لم يقض في ظاهر الرواية
وروي عن ابي يوسف انه قال اذا قضى عليه بالقطع قطع ولو سرق
من امرأة المبتوتة اذا كانت في العدة لا يقطع وكذلك لو سرق
قن من زوجها فلا قطع عليها اذا كانت في العدة وان كانت

منفضية العدة نجب القطع ولو سرق من أمه من الرضاع أو من أبيه
 من الرضاع نجب القطع قال ومن سرق بسرقة مختلفة فرعه أحد
 هم فقطع له كان ذلك للسرقات كلها لأن الخطأ للحد طهارة قد
 حل بعضها في بعض كما لو زنا مرارا أو قذف إنسانا مرارا أو أضر في
 شهر رمضان مرارا بكيفية عقارة واحدة ولكن في حق الضمان
 بنظران رفعوا جميعا وخاصمو حتى قطع فإن كان موالهم في يده
 فانه يرد عليهم وإن كان الكل هالكة فلا ضمان عليه وإن كان البعض
 قائما والبعض هالكا يرد القايير ولا ضمان الهالك وإن خاصم واحد
 منهم فخذ لك الجواب في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
 لا ضمان للذي خاصم ويضمن للباقيين ذكر الطحاوي في قول محمد مع
 أبي حنيفة قال ولا قطع على جماعة فيما سرقوا حتى يصدق
 يكون سرقة كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا ولو سرق
 رجل من جماعة عشرة دراهم فانه يقطع ويعتبر في ذلك حال
 السارق ولو أن جماعة دخلوا من رجل وسرقوا سرقة و
 حملوها على واحد فأخرجها القياس لا نجب القطع إلا على الحامل وبه
 قال زفر وفي الاستحسان نجب القطع عليهم جميعا لأن الباقيين كانوا
 رذائله وعونا في شتركون في القطع كما قلنا في قاطع الطريق
 إذا باشر أحدهم والباقيون وقفوا معه فإنهم يشتركون
 جميعا في حد قطاع الطريق كذلك هاهنا ولو دخل واحد وأخذ
 المتاع فرماه إلى صاحبه فأخذه صاحبه فانه لا نجب القطع
 على واحد منهما لأن الداخل لم يخرج به والآخر لم يدخلها ولو

كان وجدته فرماه إلى الخارج ثم خرج وأخذه نجب القطع عليه
 لأن هذا عمل السارق ولو تناول صاحبه لا نجب القطع على واحد منهما
 لأن الداخل لم يخرج به وصاحبه لم يدخلها وروي عن أبي يوسف
 أنه قال إذا دخل الخارج إليه وأخذ المتاع من الداخل نجب القطع
 عليهما جميعا وإن أخرج الداخل يده وتناول له صاحبه نجب على
 الداخل القطع دون الخارج ولو نقب البيت ودخل وجمع
 لمتاع بعدما دخل فإن أخرج به نجب القطع وإن أخذ قبل أن
 يخرج ينظر إن كانت الدار ساكنها واحد لا نجب القطع وإن
 كان يسكن كل بيت ساكن على حدة فإذا أخرج من البيت إلى
 الساحة قطع وإن جمع المتاع عند النقب ثم خرج وأدخله
 فرفعه لا نجب القطع وكذلك لو نقب البيت أو لافسرق منه
 ما يساوي عشرة لا نجب القطع إلا رواية عن أبي يوسف أنه قال
 نجب لأنه أخرج من الحرز فلا يئالي إذا دخل الحرز أو لم يدخل
 قال ولا قطع على من سرق من الغنم ولا على من سرق من بيت
 مال المسلمين حررا كان أو عبدا أو لا قطع على من سرق من الحمام
 لأنه ما دون الدخول فيه ولو سرق منه ليل قطع لأنه غير
 ما دون الدخول فيه ليل وكذلك لو سرق من خانوت
 ناجر قد أذن للناس بالدخول فيه سواء كان صاحبه هناك أو
 لم يكن الأصل أن كل ما كان حررا بنفسه فلا يكون حررا
 بصاحبه وما ليس بحرر بنفسه فانه يكون حررا بصاحبه فإ
 الحمام والخانوت حرر بنفسه إلا أنه لم يقطع لأجل الأذن بالدخول

فيه فاذا كان حرزاً بنفسه لا يكون حرزاً بصاحبه حتى انه لا يقطع
وان كان صاحبه هناك ولم يملكه لو سرق من المسجد ان كان صاحبه
هناك لحفظه نأياً كان او يقطن حيث يكون حافظاً له فقطع لا
في المسجد ليس حرزاً بنفسه فكاحرزاً بصاحبه وكذلك
المفازة ولا يقطع على مختلس ولا على منتهب ولا على خائن ولا على
القطع على النباش في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يقطع
وهو قول الشافعي قال واذا سرق رجلان سرقة فقال احدهما
هي لي دري القطع عنهما الاصل في هذا ان في كل موضع لو اقلد
البيته علياً ادعي سقط القطع كذلك لمجرد القطع الدعوى
يسقط لانه يورث الشبهة والحذ يسقط بالشبهة فاذا سقط لانه
عن احد هما للشبهة سقط الاخر للشركة فاذا كان السارق
اثبت فغاب احدهما كان ابو حنيفة يقول او لا يقطع الحاضر
رجع وقال يقطع وهو قولهما قال ومن سرق ثوباً فقطع فيه فرد
علي صاحبه ثم سرق مرة اخرى لم يقطع اذ لم يتبدل العين و
كان حاله لا يقطع ثانياً عندنا وعند زفر والشافعي يقطع فان
تبدل عينه قطع كما لو كان قطناً فصار غزلاً او غزلاً فصار ثوباً
فانه يقطع بالاجماع واذا سرق نقرة فضة فضر بها دراهم فانه يقطع
بده والدراهم يرد الى صاحبها عند ابي حنيفة ومحمد هما الدرا
هم للسارق في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى وجب ان يرد
الاصل في هذه المسائل ان في كل موضع يقطع حق المصوب
منه من العين لا يقطع حق المسروق منه وفي كل موضع لا

90

ينقطع حق المصوب منه عن العين لا يقطع حق المسروق منه
ثم اذا غصب نقرة فضر بها دراهم لا يقطع حق المصوب منه
عند ابي حنيفة كذلكها هنا في السرقة وعند ابي يوسف و
محمد يقطع في الغصب فكذلك في السرقة ولو سرق خديداً
او خاساً او صفراً او ما اشبه ذلك فضرها او ابى ينظر ان كان بعد
الصباغة والضرب يباع وزناً فعلى الاختلاف وان كان يباع عدداً
ينقطع ويكون للسارق بالاجماع ولو سرق خنطة فطنها يكون
للسارق بعد القطع ولو سرق ثوباً فقطعه وخاطه يكون له
بعد القطع ولا ضمان عليه بالاجماع ولو سرق ثوباً فصبغه احمر او
اصفر فقطعت يده فيه عند ابي حنيفة وابي يوسف يكون للسارق
ق وينقطع حق المسروق منه ولا ضمان على السارق وعند محمد
ياخذ صاحبه ويرد عليه ما زاد الصبغ فيه ولو انه صبغه اسود
يوخذ منه الثوب لان السواد عيب ونقصان عنده وفي قياس قول
ابي يوسف لا يوخذ كما قال في الصفر وعند محمد يوخذ منه ويرد
ما زاد الصبغ فيه ولو سرق سويقاً فلتته بالسمن او بكتيل فهو مثل
الاختلاف في الصبغ واذا سرق فضة او ذهباً فقطع ورد على ما
حب العين فجعل المسروق منه انية او كانت انية فضر بها دراهم
ثم عاد فسرقه لا يقطع عند ابي حنيفة لان العين لم يتغير عنده حتى
حكم يكونه للمسروق منه وقال وقال ابو يوسف ومحمد يقطع لان
العين قد تغير عندهما قال ولا يقطع على من سرق مصفاً وان كان
مففضاً الاصل في هذا انه متى جمع ما يجب فيه القطع وبين ما لا يجب فيه

القطع لأجب كما لو سرق سرابا أو ما ورد في آية ذهب أو فضة
لأجب القطع لأنه جمع بين ما يجب القطع وبين ما لا يجب القطع فلا
يجب فأوردت تشبيها في أمره كما لو سرق جماعة منهم من تجر
القطع عليه ومنهم من لا يجب القطع فلا يجب على واحد منهم
هما هنا وروي عن أبي يوسف أنه قال إذا كان الأنا ببلغ قيمته عشرة
درهم قطعه ولو أنه شرب الخمر في الأنا قبل أن يخرج الأنا منه
ثم أخرج الأنا فارغاً منه قطع ولو سرق كوزاً فيه عسل و
قيمة الكوز تسعة وقيمة العسل درهم قطعه لأنه من العسل
يقطع فيه ولو سرق حملاً أو قيمته تسعة دراهم وعليه كاف
قيمته درهم قطعه فيه إذا كان كل واحد منهما من الأموال التي
يقطع فيها السارق ضم بعضه إلى بعض فإذا اكملت قيمته عشرة
درهم قطع ولو سرق عشرة دراهم في الثوب والثوب لا يساوي
عشرة دراهم ينظر إن كان ذلك الثوب يصلح أن يجعل وعاءاً لاد
أهم يقطع كما لو كان خرقة أو نحوها وإن لم يصلح وعاءاً لو
كان ثوباً كبراً من أن كان قيمته عشرة دراهم قطع وإن كان
لا يساوي عشرة دراهم من أن كان للصبر عشرة يعلم بالذات أنه يقطع
وإن كان لا يعلم لا يقطع هكذا ذكر محمد في الأصل ولو سرق صبياً
حرّاً وعليه حلبي من ذهب أو فضة لا يقطع سواء كان يعتبر عن
نفسه أو لا يعتبر ولو سرق غلاماً وعليه الحلبي ولو سرق معه الحلبي
أن كان ممن يعتبر عن نفسه فلا يقطع عليه لأنه غرور وخديعة
وإن كان لا يعتبر عن نفسه فكذا لك الجواب عند أبي يوسف ومحمد

هما يقطع قال ولا يقطع على سارق الطير سواء كان صيد البر أو صيد
البحر ولا يقطع في الطعام كالخبز واللحم وغيرهما وكذلك لا يقطع
في الفواكه كلها وجميع ما يتسارع إليه الفساد الأصل في هذا
أن كل ما يوجد مباح الأصل في دار السلام ولم يوجد فيه صنعة
تدبر قيمته على قيمة الأصل ولم تجر العادة بأحراره لأجب القطع
وأما الساج والأبتوس فيجب القطع فيهما لأن العادة جرة بأحرار
رهما وروي عن أبي يوسف أنه قال يقطع في الخشب كلها معمولاً
كان أو غير معمول وكذلك لا يقطع في الزرنيخ والجص والنورة
والمغرة لأن هذا يوجد مباح الأصل وكذلك الوسمة والحنا وقيل
قبل أن في الوسمة والحنا يقطع في بلدنا لأنه قد جرة العادة بلحرار
رها وأما الفصوص واليوافيت والزبرجد والفيروز والجوهر واللؤلؤ
فإنه يجب القطع فيهما لأن العادة قد جرت بأحرارها ويقطع في الخشب إذا
كان معمولاً لأنه وجدت فيها صنعة تدبر قيمتها على قيمة الأصل ولا
لا يقطع في مسروقة كلب ولا فهد لأن في ماليتة هذه الأشياء قصور
لأنه لا يجوز بيع الكلب والفهد عند الشافعي ولا يقطع على سارق
الملاهي كالذوق والطبل والمزمار وغيرها لأنه لا ضمان على كاسر
السلام عندهما فأوجب قصوراً في ماليتة ولا يقطع على سارق
الحنطة في سبيلها لأن هذا مال ظاهر غير محرر وأما إذا كان محرراً
فإنه يقطع إلا إذا كان في عام السنة فإنه لا يقطع لأنه مسروقة
ولا وقال النبي عليه السلام لا يقطع في جماعة على مضطر
قال والنسابة في السرقة كالرجال لأنهما في الخطاب سواء فكانا

في حكم الخطاب سواء قال الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ولا قطع علي مجنون ولا علي صبي لانهما غير مخاطبين بالحكم ولا علي
 يكون مضمونا عليهما وان كان المجنون متميزا وفيه فرق في حاله
 فته يقطع وان كان في حال جنونه لا يقطع قالوا واشق السارق التوب
 فاخرجه فانه ينظر ان شق بنصفين عرضا فانه يقطع اذا كان بعد الشق
 يساوي عشرة دراهم واما اذا شقه طولا فانه لا يقطع وفي قول
 يوسف لان الشق بطول استهلاك من كل وجه الا ترى ان من غصب
 ثوبا فشقه طولا فصاحبه بالاختيار ان شاتري عليه كان له قيمة قالوا بالقيمة
 وان شتا اخذه وضمنه قيمة النقصان فلما كان له خيار التري عليه
 كان له فيه تاويل المالك فلا يقطع وفي قول ابي حنيفة ومحمد يقطع اذا كان
 بعد الشق يساوي عشرة دراهم هذا اذا اراد اخذ الثوب فانه اذا اخذ
 الثوب بحسب القطع في قولهما وليس له ان يضمه صان الشق واما اذا اراد
 ترك الثوب عليه وتضمن قيمة ثوبه صححنا بسقط القطع عن السارق
 لانه ترك الخصومة وطلب رد وامر الخصومة من شرطه وذكر الطحاوي
 قول ابي يوسف مع محمد وقول محمد في الظاهر مع ابي حنيفة ولو سرق
 ثوبا مذبوحة او ذبحها بنفسه في البيت ثم اخرجها لا يقطع لانه ما
 ربحا ولا قطع علي سارق الخمر قالوا واجب علي السارق ان يقطع
 يده اليمنى من المفصل فان كانت يده اليمنى امانة مقطوعة قبل ان يقطع
 رجله اليسرى من المفصل وان كانت رجله اليسرى قطعت قبل ان يقطع
 عليه لانه يؤدي الي الاستهلاك ويضمن السرقة وخبر حتى حدث قوله
 فان كانت اليمنى مثلا او مقطوعة الاصابع يقطع من المفصل قالوا كانت صحيحة

يقطع فما ظنك بالشك ولو كانت اليمنى صحيحة واكن اليسرى مثلا
 او مقطوعة او مقطوعة الابهام او مقطوعة اصبعين سواء الابهام
 فانه لا يقطع اليمنى لانه يؤدي الي التلف ولا يقطع رجله اليسرى
 لانه اذهب احد الشقين بكامله ولو كانت يده صحيحة وكنه
 رجله اليسرى مقطوعة او مثلا او مقطوعة الابهام او الاصابع لانه
 يقطع يده اليمنى لانه لا يؤدي الي التلف ولو كانت رجله اليسرى صحيحة
 واكن رجله اليمنى مقطوعة فانه لا يقطع يده اليمنى لفوات الشق ولا
 رجله اليسرى لانه يبقيا رجلين ولو كانت رجله اليمنى مقطوعة
 الاصابع فان كان يستطيع القيام والمشي عليها قطعت يده اليمنى وان
 كان لا يستطيع القيام والمشي عليها لم يقطع يده اليمنى ولو كان يقطع
 اصبع واحد سوى الابهام فانه يقطع يده اليمنى لانه لا يؤدي الي التلف
 وفرقوا بين الكفارة وبين القطع في السرقة فقالوا لو اعتق عبدا
 عن كفارة يمينه وهو مقطوع كسوى الابهام نقصا فيه يجوز ولو كان
 ثلث اصابع مقطوعا من كل يد لا يجوز فلم يجعلوا قطع اصبعين
 سوى الابهام نقصا فيه واما ما هنا اذا كان مقطوع الاصبعين سوى
 الابهام من اليسرى لا يقطع يده اليمنى وجعلوا ذلك نقصا فيه
 والفرق بينهما ان القطع حد فهد النقصان او رث شعبة فيه خلاف
 العتق قالوا من وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع فاع
 يمينه فهذا لا تخلوا اما ان يكون قبل الخصومة او بعد فاقبل القضا
 او بعد ما فان كان قبل الخصومة فعلى فاطمة القصاص ان كان عبدا
 والارث ان كان خطا ويقطع رجله اليسرى في السرقة وان كان

بعد الخصومة قبل القضا فكذلك الجواب إلا أنها هنا لا يقطع رجله
اليسري في السرقة لأنه لما حوِّص كان الواجب في اليمن وقد
فات فيسقط القطع ويضمن إن كان المال حالكاً أو مستهلكاً وإن
كان بعد القضا فإنه لا ضمان على القاطع وثاب قطعه عن السرقة
حتى لا يجب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة أو
هاتك في يده قال ولو أن المأمور بالحد إذا ليقطع يد السارق فقطع
يده اليسري فهذا على وجهين أما أن قال له اقطع يده مطلقاً أو
قال له اقطع يده اليمنى مقيداً فهذا لا يخلو أما أن أخرج السارق
يده اليمنى فكذلك هذه اليمنى أو أخطأ الحد إذا فقطع اليسري
أو قطع عمداً أما إذا قال اقطع يده مطلقاً فقطع اليسري
لا ضمان عليه لأنه فعلاً ما أمر لأنه أمره بقطع اليد اليسرى يد
فلا ضمان عليه وأما إذا قال اقطع يده اليمنى فقطع يده اليسرى
فإن أخرج السارق يده فقال هذه هي اليمنى فأنظرها فقطع فلا ضمان
عليه لأنه فعل بما أمره لا ترى أن رجلاً لو قال لرجل اقطع يدي فقطعها
فلا ضمان عليه لا بفعل بما أمره لا ترى أن رجلاً إذا قطع
اليسري خطأ فلا ضمان عليه لأنه أتلف بيد وهو اليمنى وأما إذا
قطعه عمداً قال أبو حنيفة لا ضمان عليه لأنه أتلف بيد وهو
اليمنى يدل أن اليمنى لا يقطع بعد ذلك وعند أبي يوسف يضمن ثم
على قول أبي حنيفة هل يكون القطع من السرقة أم لا قال بعضهم
يكون وقال بعضهم لا يكون وفايدة الاختلاف على قول من
يقول يكون عن السرقة لا يضمن المال وعلى قول الآخر يضمن

هذا كله إذا قطع الحد أو بامر المأمور ولو قطع غير الحد أديده اليسرى
ففي العمد القصاص وفي الخطأ الآية ويسقط عنه القطع في اليمن
لأنه لو قطع يؤدي إلى الاستهلاك ويرد السرقة إن كان قائماً
ويضمن إن كان هالكاً أو مستهلكاً قال أبو حنيفة إذا أقر سرقة
عشرة دراهم فهذا لا يخلو أما أن يكون ماذوناً في التجارة أو
مخجوراً أو مال قائم في يده أو هالك أما إذا كان ماذوناً فإنه
يصح إقراره ويقطع يده والمال للمسرور ومنه إن كان قائماً وإن
كان هالكاً أو مستهلكاً فلا ضمان عليه صدقة مولاة أو كذبه
لأن القطع مع الضمان لا يجتمعان وإن كان مخجوراً عليه ينظر إن
كان المال هالكاً يقطع يده ولا ضمان عليه صدقة مولاة أو
كذبه وإن كان المال قائماً إن صدقه مولاة فكذلك وإن كذبه
اختلفوا فيه قال أبو حنيفة يقطع يده والمال للمسرور ومنه
وقال أبو يوسف يقطع يده والمال للمولى ولا يقطع ضمان
على العبد لافي الحال ولا بعد العتاق وقال محمد لا يقطع والمال
للمولى ويضمن العبد مثله أو قيمته بعد العتق هذا إذا كان
العبد كبيراً وقت الإقرار فإن كان العبد صغيراً فإنه لا يقطع
عليه ثم ينظر إن كان ماذوناً صح إقراره بالمال فإن كان قائماً برده عليه
وإن كان هالكاً يضمن وإن كان مخجوراً فلا يصح إقراره إلا بتصدق
المولى لي والمال للمولى إن كان قائماً ولا يضمن إن كان هالكاً لافي الحال
ولا بعد العتق ولو أقر العبد بسرقة ماذون العشرة فإنه لا
يقطع ثم ينظر إن كان ماذوناً يصح إقراره ويرد المال إلى المسرور ومنه

وان كان العبد او عبدا او كان العبد
 محجورا او صدقه مولاة فكذا وان عذبه مولاة فالمال للمولى
 ويضمن العبد بعد العتاق ان كان كبيرا وقت الافراج وان كان
 صغيرا فلا ضمان عليه والاصل في جنس هذه المسائل ان كل
 ما لا يصح الاقرار للمولى على عبده يصح اقرار العبد فيه للمولى اذا
 اقر على عبده بالقصاص او بخد الزنا او بخد السرقة او بخد القذف
 او القلع في السرقة فلا يصح فاذا اقر العبد على نفسه بهذه الاشياء
 شيئا يصح لانه لا تهمة فيه لان المال الذي يصل الى العبد اكثر
 من الضرر الذي يصل الى المولى وبحقوقه واما اذا اقر المولى على
 عبده بالجناية فيما دون النفس فيما يجب فيه الدفع او القذا
 فانه ينظر ان لم يكن عليه دين صح لان الجناية فيما دون النفس
 يسلك فيها مسلك الاموال فكأنه اقر على عبده بالمال ولو اقر
 عليه بالدين صح فكذا لك الجناية هذا اذا لم يكن عليه دين واما
 اذا كان عليه دين فانه لا يصح لانه لو اقر عليه بالدين لا يصح قلنا
 اذا اقر عليه بالجناية لا يصح **قالوا** اذا قطع قوم من اهل الاسلام
 او من اهل الامة الطريق على قوم من اهل الاسلام او من اهل الامة
 اعلم بان قاطع الطريق انما يكون بعد ان يستجمع فيه شرائطه
 وهو ان يكون لهم قوة وشهرة وشوكة بنقطع بهم الطريق
 وان لا يكون بين قريبتين ولا بين مصرين ولا بين مدنيين
 ان تكون بينهم وبين المصر مسيرة سفر فاذا وجد هذه الاشياء
 يكون قاطع الطريق والا فلا هكذا ذكر في ظاهر الرواية وروي

عن ابي يوسف انه قال وان كان اقل من ثلثة ايام او كابر في المصر لا
 فانه يجري عليه حكم قاطع الطريق وهو ان يقطع يده اليمنى
 حله اليسرى والفتوى على قول ابي يوسف ثم قاطع الطريق
 لا يخلو اما ان يكون خافوا لا غير واخذوا المال لا غير او جر
 حوا او قتلوا النفس او اخذوا المال وقتلوا اما اذا خافوا لا غير
 فانهم يودعون السجن حتى تخدموا التوبة ويظهر فيهم سيما
 رجل صالح او يمتو توافيه ولو اخذوا المال لا غير فان رجعا
 بين قبل ان يوحذوا فلا قطع عليهم ويردون ما اخذوا
 عليه الضمان في المالك واما اذا اخذوا قبل التوبة فانه يقطع
 ايدهم وارجلهم من خلاو الايدي اليمنى والارجل اليسرى
 ويرد المال على اربابه ولا ضمان في المالك منه ولو حرجوا
 لا غير تجب القصاص فيما يجب القصاص فيه وتجب الارش
 فيما لا يستطاع فيه القصاص وكان ذلك الى الاولاد دون السلطان
 وان قتلوا لا غير لا تجب الحد وتجب القصاص وذلك الى الاولاد
 دون السلطان وان اخذوا المال وجرحوا فانه يقطع ايدهم
 وارجلهم من خلاو وبطل حكم الجراحات سواء كان عمدا او خطأ
 لان الجناية فيما دون النفس يسلك فيها مسلك الاموال فلا تجمع
 بين القطع والضمان ولو سقط القطع بوجه من الوجوه لما ان
 المقطوع ذو رحم محرم منهم فحينئذ يضمنون فيما هلك في ايدهم
 وتجب في الجراحات في العمد القصاص فيما يستطاع فيه القصاص
 من الارش فيما لا يستطاع فيه القصاص وكذا الارش في الخطا

ولو اخذوا المال وقتلوا فالامام بالخيار ان شاقطع ايدهم وارجلهم من خلاف وهو في القتل بالخيار ان شاقطع ايدهم صبرا وان شاقطع ايدهم صلبا وان شاقطع ايدهم باليد والرجل ولكن يقتلهم ان شاقطع ايدهم صبرا وان شاقطع ايدهم صلبا وهذا علي قول ابي حنيفة وعلي قول ابي يوسف ومحمد لا يقطع اليد ولا الرجل ولكن قتله ان شاقطع ايدهم صبرا وان شاقطع ايدهم صلبا واقامة هذا الحد الي السلطان وليس له اوليا فيه سبيل وعفو الاوليا فيه لا يعمل ولا ضمان في الهالك ولا في الجراحات الا اذا كان المقطوع ذو رحم محرم نظر اعتبارها القتل والحكم القتل والجراحات الي الاوليا فيقتل فيما يجب فيه القصاص ويجب الارش فيما لا يجب فيه القصاص ويجب الضمان في الهالك هكذا ذكر الاختلاف في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي ما هنا قول محمد مع ابي حنيفة وذكر الاختلاف علي قلب ما ذكرنا وقال الطحاوي الصلب المذكور في الآية بعد القتل في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ان شاقطع ايدهم ثم صلبهم كما قال ابو حنيفة وان شاقطع ايدهم احيا ثم قتلهم صلبا بين قد كر الفقيه ابوليث في مختلفه عن ابي يوسف انه قال ان يارب يصلب وهو حي فيقطع في جنبه بالرمح او بالسيف فيكون علي خشبة ثلثة ايام حتى يعرف فيكون نكالا ثم يخلو بينه وبين اهله حتى يدفنوه ولم يذكر فيه الخيار والصلب ان يفرز خشبة في الارض ثم يربط عليه خشبة عرضا فيضع قدميه عليه ويربط من اعلاه خشبة اخرى ويربط يديه عليه ثم يربط بالرمح في ثديه اليسرى ويخصص حتى يموت فاما ما يعمل

في القتل بالخيار ان شاقطع ايدهم صبرا وان شاقطع ايدهم صلبا وان شاقطع ايدهم باليد والرجل ولكن يقتلهم ان شاقطع ايدهم صبرا وان شاقطع ايدهم صلبا واقامة هذا الحد الي السلطان وليس له اوليا فيه سبيل وعفو الاوليا فيه لا يعمل ولا ضمان في الهالك ولا في الجراحات الا اذا كان المقطوع ذو رحم محرم نظر اعتبارها القتل والحكم القتل والجراحات الي الاوليا فيقتل فيما يجب فيه القصاص ويجب الارش فيما لا يجب فيه القصاص ويجب الضمان في الهالك هكذا ذكر الاختلاف في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي ما هنا قول محمد مع ابي حنيفة وذكر الاختلاف علي قلب ما ذكرنا وقال الطحاوي الصلب المذكور في الآية بعد القتل في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ان شاقطع ايدهم ثم صلبهم كما قال ابو حنيفة وان شاقطع ايدهم احيا ثم قتلهم صلبا بين قد كر الفقيه ابوليث في مختلفه عن ابي يوسف انه قال ان يارب يصلب وهو حي فيقطع في جنبه بالرمح او بالسيف فيكون علي خشبة ثلثة ايام حتى يعرف فيكون نكالا ثم يخلو بينه وبين اهله حتى يدفنوه ولم يذكر فيه الخيار والصلب ان يفرز خشبة في الارض ثم يربط عليه خشبة عرضا فيضع قدميه عليه ويربط من اعلاه خشبة اخرى ويربط يديه عليه ثم يربط بالرمح في ثديه اليسرى ويخصص حتى يموت فاما ما يعمل

حتى يقطع ايدهم كذا لا ثم يذهب بالعقول

اليوم فهو خنق وليس بصلب ولو اشتد الرجل والمرأة في قطع الطريق ذكر الطحاوي ان الحكم فيه كالحكم في الرجال وسوي بين هذا وبين السرقة الا ان في ظاهر الرواية لا قطع عليهم لان هذا القطع لكونهم حرايا وهم ليست من اهل الحرب الا ترى ان في دار الحرب لا يقتل كذا ما هنا ثم اذا لم يقطع ايدهم ولا ارجلهم لا يسقط القطع من الرجال ففيه روايتان في رواية لا يسقط وفي رواية يسقط والحكم في قطع الطريق فيما يقطع ايدهم وارجلهم حكم السرقة في جميع ما ذكرنا ووصفنا من شل ايدهم ومن يئوسيتها ومن ذهاب بعضها ولا يجب عقوبة اخذ المال حتى يكون نصب كل واحد منهم عشرة دراهم لو قسم علي عدد دهم **كتاب الاشربة** قال الشيخ الامام رضي الله عنه قال ابو جعفر رحمه الله عليه الخارج من العنب علي ثلثة درجات والخارج من الزبيب والتمر علي درجتين اما الخارج من العنب فاقل الدرجة منه هو التي من مائه فما دام حلوا فهو عصير حل اشربه وبيعته وهو طاهر وكذا ان صار قارصا فهو حل او اذا اشتد وعلا ولم يقد وبالزبد لم يصف فهو حل عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد اذا علا واشتد صار حراما وصار حراما اذا قد وبالزبد صار حراما بالاجماع لا تخل شربه الا عند الضرورة للعطش مقدار ما يرد به ظمأه وعطشه ولا يجوز بيعه ويكفر مسلحه ومن شرب منه مقدار ما يصل الي جوفه تخلد الحد ثمانون جلدة ان كان حرا وان كان عبدا فاربعون جلدة فاذا

في القتل بالخيار ان شاقطع ايدهم صبرا وان شاقطع ايدهم صلبا وان شاقطع ايدهم باليد والرجل ولكن يقتلهم ان شاقطع ايدهم صبرا وان شاقطع ايدهم صلبا واقامة هذا الحد الي السلطان وليس له اوليا فيه سبيل وعفو الاوليا فيه لا يعمل ولا ضمان في الهالك ولا في الجراحات الا اذا كان المقطوع ذو رحم محرم نظر اعتبارها القتل والحكم القتل والجراحات الي الاوليا فيقتل فيما يجب فيه القصاص ويجب الارش فيما لا يجب فيه القصاص ويجب الضمان في الهالك هكذا ذكر الاختلاف في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي ما هنا قول محمد مع ابي حنيفة وذكر الاختلاف علي قلب ما ذكرنا وقال الطحاوي الصلب المذكور في الآية بعد القتل في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ان شاقطع ايدهم ثم صلبهم كما قال ابو حنيفة وان شاقطع ايدهم احيا ثم قتلهم صلبا بين قد كر الفقيه ابوليث في مختلفه عن ابي يوسف انه قال ان يارب يصلب وهو حي فيقطع في جنبه بالرمح او بالسيف فيكون علي خشبة ثلثة ايام حتى يعرف فيكون نكالا ثم يخلو بينه وبين اهله حتى يدفنوه ولم يذكر فيه الخيار والصلب ان يفرز خشبة في الارض ثم يربط عليه خشبة عرضا فيضع قدميه عليه ويربط من اعلاه خشبة اخرى ويربط يديه عليه ثم يربط بالرمح في ثديه اليسرى ويخصص حتى يموت فاما ما يعمل

اصاب منه البدن والثوب اكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلوة
 هذا هو الحكم في الدرجة الاولى والدرجة الثانية اذا طلع حتى
 هب ثلثاه وبقي ثلثه فما دام حلوا فهو حلال فاذا اشتد فذلك
 على قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف الا ان السكر منه
 حرام هذا اذا اشرب منه للتقوي على الطاعة او التداوي فاما
 اذا شرب للهو فلا تكل فعله ولكن عينه حلال وعند محمد
 والشافعي ما اسكر كثيره فقليله حرام واذا شرب وسكر خذ
 بالاجماع وحد السكر عند ابي حنيفة ان لا يعر والارض من السما
 والفره ومن القبا والرجل من المراه وهو قول محمد وروى عن
 ابي يوسف انه قال يستقر قل يا بها الكافرون فان امكنه القره
 فلا يحد وان لم يمكنه القره فخذ وروى عن ابي يوسف روايه
 اخرى انه قال حد السكران ان يغلب على كلامه هذا ان هذا اذا
 كان يرى مشاهده فاما اذا شهد الشهود على السكر وسفدوا
 على رجل يشرب فان وجود الرأحة شرط في قول ابي حنيفة
 وابي يوسف الا اذا جاوا من مكان بعيد وكذلك اذا اقر ومحمد
 وجود الرأحة ليس بشرط ويقبل الشهادة عليه الا اذا تقدم
 وفي الاقرار لا يبطله التقادم واما الحكم في الدرجة الثالثة فهو
 انه اذا طبخ ادني طبخة او طبخ ما دون الثلثين اذا اشتد وغلا
 وقذف بالزبد لا يخل شره بالاجماع الا في قول بشر فانه يخل
 شره اذا طبخ ادني طبخة ولا حد على شره ما لم يسكر ولا
 يفسر مستحله واذا اصاب الثوب منه اكثر من قدر الدرهم منع

في قوله
 اذا طبخ
 ما دون
 الثلثين
 اذا
 اشتد
 وغلا
 وقذف
 بالزبد
 لا يخل
 شره
 بالاجماع
 الا في
 قول
 بشر
 فانه
 يخل
 شره
 اذا
 طبخ
 ادني
 طبخة
 ولا
 حد
 على
 شره
 ما
 لم
 يسكر
 ولا
 يفسر
 مستحله
 واذا
 اصاب
 الثوب
 منه
 اكثر
 من
 قدر
 الدرهم
 منع

جواز الصلوة في روايه وفي روايه لا يمنع ويجوز بيعه عند ابي حنيفة
 ويكره وعندهما لا يجوز بيعه واما ما سوي هذا من الاشرية مما
 يتخذ من الخنطة والشعير والدخن والاحاصر والشهد وحوها فاذا
 اشتد فهو حلال عند ابي حنيفة وابي يوسف ويجوز بيعه ولا يحد
 شره وان سكر وروى عصام عن اصحابنا انه خذ اذا سكر
 عند محمد ما اسكر كثيره بعد اشتد فقليله مكروه واذا
 خلط الخمر بالما فان كان الما قرا او كانا سوافا فانه يحد شره اذا
 صل الى جوفه وان كان الغلبة للما فلا يحد شره الا اذا سكر ولو
 لو شرب دردي الخمر لا يحد حتى يسكر لانه مختلط بغيره من جنسه
 ولو طرح فيها الملح او السمك حتى صار خلا فانه يحد في ظاهر الرواية
 وروى عن ابي يوسف انه قال ان كانت الغلبة للخمر يحد ويظهر
 وان كانت للغلبة المسك والملح فلا يحد ويجوز خساو الخمر
 اذا صار خلا فدخل فيه بعض الحموضة ولكن فيه بعض المرارة
 فانه لا يكون خلا عند ابي حنيفة حتى يذهب المرارة وعندهما
 بقليل الحموضة يحد لان من اصل ابي حنيفة ان يحدل التغير من العصور
 الى الخمر لا يصير خمر او عندهما يصير كذلك بقليل التغير من الخمر
 الى الخلية لا يصير خلا عنده وعندهما يصير خلا ولو ذهبت
 المرارة كلها صار خلا بالاجماع هذا اذا خلل بنفسه واما اذا خلله
 صاحبه بعلاج او بغيره يحد عندنا فعله وشره وعند الشافعي
 فقي لا يحد له التخليل ولا يحد شره اذا صار خلا ولو سقى الشاة
 خمر لم يحد لها من ساعته يحد اكلها من غير كراهيه وان مضى عليه

يوم او اكثر من ذلك خذ مع الكراهية ولو بالخطئة بالخير فانه يغسلها
 فاذا جفت وطهر فان لم يوجد طهر لخمرو ولا راحتها خل اكله وان وجد
 لا خل اكله ولو صب الخمر في الخمر فانه يوكسوا كان الغلبة للخمير
 او للخل بعد ان صار حامضا وعرف فياس قول ابي يوسف ان كانت الخمر
 هي الغالبة فخذ لك وان كانت الغلبة للخل فلا تخر هذا هو الحكم
 في الخارج من العنب واما الخارج من التمر والزبيب فالمطبوخ اذ لم
 يطبخ منها كالمثلث من العنب وغير المطبوخ كالمطبوخ اذ لم
 يطبخ من العنب في جميع احكامه واذا خلط العصير بالما فطبخ
 فان كان الماء ذهب او لا بالغليان بطبخه حتى يذهب الماء ولا ثم
 يطبخ حتى يذهب ثلثا العصير وان كانا يذهبان معا فانه يطبخ حتى
 يذهب ثلثا الجملة ويبقى ثلثه هذا اذا خلط بالماء قبل الطبخ واما
 اذا طبخ العصير او لا حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ثم خلط بالماء
 وتركه حتى اشتد فانه يخلو ومن وجد منه راحة للخمير او قال
 خمر فانه لا يحد لانه يجوز ان يأكره على ذلك واهل الذمة لا يحد
 وز وان سكر وامن الخمر وروي الجيزي زياد عن ابي حنيفة
 انه قال يحدون اذا سكر او قد ذكروا عقود السكران و
 طلاقه ونكاحه في غير هذا الموضع **كتاب السير والجهاد**
 قال الشيخ الامام رضي الله عنه قال ابو جعفر رحمه الله
 عليه الجهاد فرض كفاية اذا كان بالامام كفاية وعلى الاما
 من ان يخص نفور المسلمين ويقعد جيوشا وجنودا على باب
 الثغور ليمنعوا الكفار عن التفرق في بلاد المسلمين ويقروهم

20

فان لم يكن لهم كفاية ووقع التغير افترض على كل واحد منهم الخروج
 الى الغزو وصار فرض عين على الاقرب فالاقرب من حيث لا يسمع
 تركه الرجال والنساء والاحرار والعبيد ولا يفترض على الاعمي والنز
 من ومن لم يكن له قوة ومن كان له ابوان فلا يخرج الا باذنهما وكذا
 لك العبد لا يخرج الا باذن مولاه وكذا المرأة لا يخرج الا باذن
 زوجها الا اذا وقع التغير فلا يحتاج الى الاذن كسائر العبادات
 وينبغي للامام اذا غزا ان يدعوهم الى الاسلام او لا فان قبلوا ذلك
 تركوا ما هم في ايديهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم من اسلم على مال
 فهو له ولا تجعل اراضيهم عشرة لانه لا يفتح عنوة بالسيف و
 يامرهم بالتحويل من دار الحرب الى دار الاسلام لان المقام في دار الحرب
 مكروه فان ابوا اخبرهم انهم كاعراب المسلمين ليس لهم في
 الغنيمة ولا في الفئ ولا في الخمس ولا في بيت المال لان بيت المال
 للمسلمين لا ياتي بعضهم بعضا وليس للمسلمين دعوى منهم قال
 الله تعالى والذين آمنوا ولم يهاجروا اما لكم من قلوبهم من شيء
 الاية هذا اذا كان مكانهم في دار الحرب ولو كان متصلا بدار
 الاسلام لا يؤمر بالتحويل هذا اذا قبلوا الاسلام وان ابوا دعاهم
 الى اعطاء الجزية على الفقير منهم ثمان عشرة درهما وعلى وسط
 الحال اربعة وعشرون على الكثير الغنى ثمانية في كل سنة
 ولا يجب على الصبيان والمجانين والنسوان والعبيد والامان
 اصله قول الله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صا
 غرور فاذا قبلوا الجزية صاروا اهل الذمة وان ابوا اعط الجزية

وارجو

استعان بالله تعالى على قتالهم وقاتلهم هذا هو الحكم في أهل الكتاب
والجوس من المشركين سوى مشركي العرب والمراد من قاتلهم
مشركو العرب والمراد من قاتلهم من غير مشركي العرب والمراد من قاتلهم
فان اسلموا او اقاتلهم وسبوا رايهم ونساءهم ولا خير نسا
مشركي العرب وصبياتهم على الاسلام واما المقاتلة والبالغون
فيقتلون ولا يسترقون لان اصل ان كل من يستبق يسترق ومن
لا يستبق لا يسترق ثم الرجال من مشرك العرب والمراد من
لا يستبقون ولا يسترقون ونساءهم وذراريهم يستبقون
فيسترقون هذا كله اذا لم يبلغهم الدعوة فاما اذا بلغهم
الدعوة فهو بالخيار ان يشاء دعاهم ثانيا وان شاء لم يدعهم وفي
رما شاهدنا قد بلغت الدعوة الى الكافة لان الاسلام قد اشتهر
وان شئت ترك الدعوة وثبت عليهم فقتل مقاتلهم وسبوا ذراريهم
ونساءهم ولا يقتل النساء ولا الصبيان ولا الشيخ الفاني ولا
راهبا طين باب صومعته على نفسه ولا يخاط الناس واما اذا كان
يخاط الناس فانه يقتلهم وكذلك الشيخ الفاني اذا كان له
راي فلا بأس بقتله واذا راي الامام ان يخرق حصونه ويغير
قها بالما ويقطع اشجارهم مثمرة كانت او غير مثمرة ويبريهم
بالمجنقات ويخرق نروعهم وطعامهم فعلا ذلك ولا يفعل كل
ما كان عبثا وغيظا لهم وخيرا للمسلمين واذ قال الكفار وكان
في ايديهم اسارى المسلمين واطفالهم فقتلوا سواهم فليس للمسلمين
ان يستنهبوا عن القتال ولهم ان يدهوهم بالنبل والمجنقة والنار ولا

يقصد وابه المسلمين ولا اطفال المسلمين فان اصابوا بذلك احد من
غير ان يقصد والى رايهم في ذلك دية ولا عفاة قال ولا ينبغي له
ما مر اذا غنم غنائم ان يقسمها في دار الحرب حتى يخرجها الى دار
الاسلام عندنا وعند الشافعي له ذلك وان قسم جاز لانه قضى في
مختلف فيه وكذلك البيع في دار الحرب على هذا الاختلاف هذا
اذا كانت الدار غير متصلة بدار الاسلام فان كانت متصلة بدار
الاسلام ففتحها واجري فيها حكم الاسلام فلا بأس بالقسمة
وينبغي للامام اذا اراد الدخول في دار الحرب ان يعرض العسكر
ليعرف عدد فارسهم وراجلهم ويكتب اسمهم فمن كتب اسمه
فارسا ثمن مات فرسه بعد ما جاوز الدرب استحق سهم الفارس
ولو باع فرسه لا يستحق سهم الفارس الا اذا استبد له فرسا
اخر ومن كتب اسمه راجلا وقت الدخول ثم اشترى فرسا بعد
الدخول لا يستحق سهم الفارس ومن ركب فرسا او لبس ثوبا او رفع سلاحا
من الغنيمة قبل القسمة فلا بأس به اذا احتاج به فاذا فرغ من الحرب رده
الى الغنيمة ولو تلف قبل الرد فلا ضمان عليه وان لم يكن له حاجة ولكنه
ركب ليصور له فرسه او لبس الثوب ليصور له ثيابه بكرة له
ذلك ولا ضمان له عليه اذا اهلك واما في الطعام والعلف والخطب
والشراب فلا بأس بالانتفاع به احتاج اليه او لم يخج هكذا ذكر
في السير الكبير وذكر الطحاوي هاهنا انه يكره ان يتناول اذا
لم يخج اليه الامام اذا غنم غنائم لا يقدر على حملها فان كان لبعضهم
دواب استاجرهم منهم وحملها عليها فان لم يرض صاحبها حملها

عليه واله في رواية سيرة الصغير وذكر في السيرة الكبير انه حملها بال
الاجروان لم يدبر من صاحبها حملها عليهم وان كان حال لوقسمها
بينهم بقدر كل واحد منهم على حمله قسمها بينهم وان كانوا لا يقدرون
على الحمل ولا يجدون الدواب بالاجارة فانه يقتل الرجال اذا لم يسلموا
ويترك النساء والذراري والشيوخ في الطريق بغير طعام ولا شراب
ليهلكوا جوعا وعربا وعطشا ويدخل الحيوان في حرقها بالنار وما كان
من سلاح لم يكن احراقها بالنار لحرقها بالنار وما كان احراقها
فانه يكسره او يدفنه تحت الارض كبر لا يجد اهل الحرب فينقلونها
غيطا وفهمهم وان لحقهم المدد قبل الاجراز بدار الاسلام وقبل
القسمه وقبل البيع فانهم يشاركونهم في الغنيمه وفي كل موضع اذا
لحقهم المدد يشاركونهم فاذامات واحد منهم في تلك الحالة لا يورث
رث نصيبه وفي كل موضع اذا لحقهم المدد لا يشاركونهم فاذامات
واحد منهم ثم يورث نصيبه قال واذا قتل قتيل فانه لا يكون
سلبه له وانما يكون للغنائم الامام اذا انفقر فهذا اعلم وجهين اما
ان يكون قبل الفراغ من القتال او بعد الفراغ من القتال فان كان بعد
القتال فانه لا يشارك في القياس لان القياس ان لا يجوز التنفيل الا انه اما
جاز ليكون حرقا على القتال فاذا فرغوا من القتال فقد ارتفع العجز
الحيز فلم يجز وان كان قبل القتال فهذا على ربيعة اوجه اما ان يقول
من اخذ منكم شيئا فهو له او يقول من اخذ شيئا فهو له او يقول من
قتل قتيل فله سلبه او قال من قتل منكم قتيل فله سلبه اما اذا قال
من قتل قتيل فله سلبه دخل هو بنفسه تحت هذا الكلام وتحت الاذن
ما نزل

فان قتل هو او غيره فله سلبه وسلبه ثيابه ومركبه وما على حق
به وكل ما كان معه ولا خسر فيه واما جنيته وعبدته وما كان
له على غيره من فذلك ليس بسلبه وهو في جميع المسلمين وان
قال منكم قتيل فله لا يدخل الامام في هذا اما اذا قال من اخذ شيئا
فهو له دخل هو تحت هذا الكلام وتحت الاذن وان قال منكم
فلا يدخل الامام تحت الاذن ولو قال من قتل قتيل فله سلبه فقتل
قتيلين او اكثر فله سلب الكل فان قتل رجلا او ثلثة رجلا فله
له بثلث ان كان المقتول مباركا يقاتل ومم الكل كان له سلبه وان
كان المقتول لا يقاتل ومم الكل وكان عاجزا فلا يستحقوز السلب
ويكون غنيمه لان الامام انما يقول هذا لظهار الجلازة فاذا
كان عاجزا فلا جلازة في قلبه والمسائل التي بعد هذا قد ذكرنا
في كتاب قسمة الغنائم وفي البيوع وفي كتاب النكاح قال من حق
بدار الحرب من عبيد المسلمين ان يقاتلهم علم بان الكفار اذا
غلبوا على اموال المسلمين وحرزوها بدارهم ملكوها عندنا و
عند الشافعي لا يملكون فبعد ذلك لا تخلوا اما ان اسلموا
او غلبهم المسلمون فاما اذا اسلموا فلا سلب لاربها على
ذلك لا نعم اسلموا عليها وقال النبي عليه السلام من اسلم على مال
فهو له وان غلبهم المسلمون واستنفذوها من ايديهم فان جازاها
لها فوجدوا مالهم قبل القسمة اخذوها بغير شيء وان وجدوا
بعد القسمة ان كان مثليا لا ياخذون لانهم لو اخذوا والاخذوها
مثلا ولا فائدة في اخذها وان لم يكن مثليا ياخذون بالقيمة و

٩
الاطفال فانه ينظر ان سبي وحده يحكم باسلامه تبعاً للدار حتى انه لو مات
بصل عليه وان كان معه ابواه او احد هما يكون تبعاً له فان اسلم الاب
او الام يحكم باسلامه وان لم يسلم احدهما يكون الصبي كافراً تبعاً لهما
حتى انه لو مات لا يصل عليه هذا اذا كان لا يعقل الكفر ولا الاسلام
فاما اذا كان يعقل الاسلام فان اقر بالاسلام يكون مسلماً لان اسلام
القبلي الذي يعقل عننا اسلام وعنده الشافعي لا يكون قال من اسلم
في دار الحرب وهو هناك ثم ظهر المسلمون على الدار فما كان منقولاً
فهو له كالشباب والدرهم والعبيد والجواري الا اذا كان العبد
يقاقل فانه يكون فياً لانه لما قتل فقد خرج من يدي المولى وما كان
غير منقول فهو في كالدور والعقار والزرع اذا كان غير محصور
عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف المنقول وغير المنقول سواء
ولا يكون فياً وموقوف الشافعي اولاده الصغار يحكم باسلامهم
ولا يكون فياً وهم احراز واما الكبار فهو على حكم انفسهم وامراته
تكون فياً الولد في البطن يكون رقيقاً تبعاً لهما ويكون مسلماً تبعاً لابي
في الاسلام وما كان له من وديعة عند حربي يكون فياً عند ابي حنيفة
وذلك اذا غصبت منه مسلم او دمي يكون فياً عنده وعندهما لا يكون
فياً ولو كانت الوديعة عند مسلم او دمي فانه لا يكون فياً بالاجماع هذا
اذا اسلم في دار الحرب وبقي هناك لو اسلم في دار الحرب ثم خرج الباقون
المسلمون على الدار جميعاً ما ترك هناك يكون فياً الا اولاده الصغار فانه يحكم با
سلامهم تبعاً لابي ولا يرد عليهم الرق لان الاسلام يمنع ابتداء الرق
والاسترقاق الا من جهة كماله لو كان الولد في البطن تبعاً لامي وما كان له

٢٩٢
من وديعة عند دمي فهو له ولا يكون فياً وما كان له من وديعة عند
حربي يكون فياً عند ابي حنيفة وعندهما لا يكون فياً على ما ذكرنا من
الاختلاف وقيل انه يكون فياً هاهنا بالاتفاق لتباين الدارين ولو
دخل دار الاسلام فاسلم هاهنا ثم ظهر واعلى الدار فكل ذلك يكون
فياً واولاده الصغار يكونون اقل كفاً تبعاً للدار الا اذا خرجوا
الى دار الاسلام صاروا مسلمين تبعاً لابي ولا يرتفع عنهم حكم الرق
ولو دخل مسلم او دمي دار الحرب فاصاب هناك مالا ثم ظهر المسلمون
على تلك الدار فختم هو لا كالدائر اسلم في دار الحرب ولم يخرج حتى
ظهر المسلمون على الدار قال لو ان حربي ادخل دار الاسلام بامان
فاودع رجلاً ملاً واقرضه او رهن بدينه ثم لحق بدار الحرب ثم
ان المسلمين ظهر واعلى الدار فما حقه من مسائل في ثلث منها الجواز
واحد وفي الاثنين واحد اما الثلث فهو انهم اذا اظهروا على الدار
واخذوه او اظهروا على الدار وقتلوه او اخذوه وسبوه قبل
ان يظهر واعلى الدار فان الجواب في هذه الفصول الثلاثة واحد
هو ان القرض يسقط والوديعة يكون فياً للمسلمين والرهن للمسلم
تقت بدينه عند ابي يوسف ومحمد ببيع فيستوفي بقدر دينه من ثمنه
وما فضل فالفضل في المسلمين لو اظهروا على الدار وهرب الحربي
او قتلوه ولم يظهر واعلى الدار فان ملكه غريمه فيعود فيأخذ
او يجيء ورثته فيأخذون قال من دخل من المسلمين دار الحرب
ما نفاذ انه حربي لم يخرج المسلم وخرج الحربي مستامناً فالقاضي
لا يقض عليه بقضا الدين وكنه يقتل فيما بينه وبين الله تعالى

ان يقضي دينه وكذلك اذا غضب المسلم منه شيئا فانه لا يقضي بالرد
 ولكنه يقضي ولو كان المسلم هو الذي اذ ان الحرب بعد الجوار
 ان القاضي لا يقضي بالدين اما الغصب فقد صار ملكا للحرب
 لغصب ولو كان في دار الحرب ثم خرجا مستأمنين لا يقضي لاحد
 هما على صاحبه بشي ولو خرجا مسلمين او ذميين لا يقضي بسقط
 الغصب لان كل واحد منهما ملكه لو ان مسلما دخل دار الحرب
 فعاقده مع حربى عقد الربوا جاز عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي
 يوسف لا يجوز ولو كان عاقدا مع مسلم اسلم هناك كذلك الجور
 اب عند ابي حنيفة وعند هما لا يجوز لو كانا اسيرين او دخلا
 للتجارة بامان فتعاقدا عقد الربوا لا يجوز بالاتفاق قال من اسلم
 من عبيد اهل الحرب وخرج اليها او ظهرنا على دارهم كان حرا او كذا
 لك لو حق بعسكر المسلمين ولا يثبت الولاء من احد لان هذا حق
 وان لم يخرج ولم يظهر على الدار لا يعتق الا اذا عرضته الهوى على البيع
 من مسلم او كافر عتق العبد قبل المشتري او لم يقبل لان العبد
 استحق حق العتاق بالاسلام فكنا لحتاج الى سبب اخر لزوال
 ملكه عنه فلما عرضته فقد روي نزول الملكة الى غيره فلا يكون
 راضيا بزوال ملكه الى عبده اولى لان غيره لم يستحق حق الزوال
 وعبده استحق حق الزوال لو ان الحربى اذا اخرج البنا بامان فاشترى
 عبدا لا يجوز شراؤه عندنا ونجبر على البيع كذلك لو خرج مع
 عبده الكافر فاسلم عبده نجبر على البيع وعند الشافعى لا يجوز بيع
 العبد المسلم من الكافر فان لم يبيع حتى لحق بدار الحرب عتق العبد

في قول ابي حنيفة وعند هما لا يعتق لو ان عبد الحربى خرج بامان
 فاسلم في دار الاسلام فلا يعتق ولكن الامام يبيعه ويوقف ثمنه
 حتى يخرج الهوى فيأخذه او يرسل رسولا فيدفع الامام الثمن اليه
 قال من دخل البنا بامان من دار الحرب فتحاور المدة التي بقيت
 مثله تقدم الامام اليه في الخروج او الاقامة فيقول له انما انخرج
 الى دارك او جعلك ذميا فان خرج مضرا لمزوان اقام بعد ذلك
 حولا كاملا جعله ذميا هذا اذا دخل دار الاسلام مطلقا ولو انه في الا
 بتد اقاله الامام اذ دخل ولا تكت سنة فان مكث سنة صار ذميا
 فيضرب عليه الجزية ولا يترك بعد ذلك ليخرج لو ان حربيا
 مستأمنا تزوج ما هنا ذمية لا يصير ذميا لان ان تطلقها من
 ثنا فيخرج لو كانت امرأة حربية فتزوجت من ذمي صارت ذ
 مية لو كان الحربى اشترى ارضا من ارض الخراج فاذا وضع عليه
 الخراج صار ذميا لانه اذا اخذ منه خراج ارضه يؤخذ منه خراج
 الرأس ايضا هكذا ذكرها منا وفي رواية اخرى بنفس الشرا يصير
 خراجا قال لا ينبغي للمسلم ان يبتدى اياه الحربى بالقتل الا اذا
 كان دفاعا عن نفسه فلا بأس بقتله وكذلك لا بأس بان يعالجه
 ليقبضه عليه كما لو ضرب قوائم فرسه وجره اما اذا ما سوى
 الوالد من ذى الرحم المحرم كالاخ من الكفار فلا بأس بقتله هذا
 في الكافر واما اهل البغي والحوارج فكل ذى رحم محرم منه كالا
 سوا واما في باب الرجم في الزنا فالبداهة بالشهود بشرط فان كان الشا
 هد هو الولد فلا بأس بان يرمي ولا يقصد القتل قال ولا بأس بان يسافر

ما قرآن إلى أرض العدو وهذا إذا كان العسكر عظيمًا ما مؤنًا عليه
 فإن كان غير ذلك فإنه يُكره المسافرة به وكذلك حكم القوم
 النساء على هذا الأفضل أن لا يدخل الحرة ولكنه نظر الأمة قالوا لا
 للمسلمين الاستعانة بالكفار على قتال أهل الكفر لأنه لا يؤمن من عدو
 ربهم وخيانتهم إلا إذا أوفت الحاجة اليهم فيلزم لأمر به قالوا
 ٣٦٦ ولمان واحد من المسلمين جابر الرجال والنساء سواء وكذلك العبد
 المأذون بالقتال جاز أمانه بالاجماع وأما العبد المحجور عليه فلا
 يجوز أمانه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد والشافعي
 يجوز أمانه وأمان الأسير والتاجر والداخل بآمان لا يجوز لأمر
 ٤ يجب قهرهم وأمان الأهل لا يجوز وأمان الصبي لا يجوز قالوا من دخل
 من أهل الحرب دار الإسلام بغير أمان فأخذه رجل من المسلمين فإنه
 في لعنة العامة المسلمين في قول أبي حنيفة وعندهما الأخذ وفي وجود
 الخمس عنهما روايتان في رواية يجب الخمس وفي رواية لا يجب الخمس
 لو أسلم هذا الحر قبل أن يؤخذ لا يرفع عنه حكم الرق وهو
 في لعنة العامة المسلمين في قول أبي حنيفة كما لو أسلم بعد الأخذ
 وعندهما لا يكون فيما أسلم قبل دخول دار الإسلام قالوا
 لو أن رجلاً دخل دار الحرب وحده بغير إذن الإمام فغزى غنيمته
 كان له ولا خمس فيه كذا إذا كانوا اثنين أو ثلاثة وإن كانوا أربعة
 الخمس هكذا ذكر في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف أنه قال
 لا خمسوا حتى تكونوا تسعة فإن كانوا تسعة خمس قالوا من كان
 من المسلمين في سفينة في البحر فرماها العدو بالنار فغلبت بها

النار فإنه ينظر إن كان المسلمون يدخلون النجاة في المكان لم يكون
 فيها وإن علموا النجاة في الوقوع في الماء فعلوا فإن كان واحد منهما
 مهلكًا عند أبي حنيفة لهم الخيار أن يشاوا صبروا على ذلك أو أن شا
 ٤ والفقوا أنفسهم في الماء وقال محمد ليس لهم أن يلقوا أنفسهم في الماء
 ولكنهم يصبرون على ذلك ليكون قتلهم بغير عدوهم هذا إذا
 لم يضبه النار وأما إذا أصابت النار بدنه فإنه يلقى نفسه في الماء
 لأن فيه أدنى راحة وهو أطفأ النار وقول أبي يوسف مفضل
 فقبل أن قوله مع قول محمد وقيل أن قوله مع أبي حنيفة قال
 بعض مشايخنا إذا كان في أيام الشتاء ليس له أن يلقى نفسه في الماء
 بالاتفاق لأنه لا راحة فيه وإنما الاختلاف فيما إذا كان له فيه
 أدنى راحة والعلم المذكور هاهنا علم ظاهر وعلية لا علم
 حقيقة واحاطة قال لا تجب الجزية الأعلى الأحرار البالغين
 من أهل القتال من الرجال على العامل المحترق والفقير ثمانية در
 هما يعني علم من مكنه العمل وعلي وسط الحال أربعة وعشرون
 وعلى الغني الكثير ثمانية وأربعون ولا تجب على النساء ولا على الصبا
 ن والمجانين والمريضين ولا يرضى أكثر السنة وكذلك الرقيق والمعتق
 والمبرسور والمفلوج لأن هؤلاء ليسوا من أهل القتال وإنما يؤخذ في
 السنة مرة واحدة فإن أسلم قبل الحول أو مات بطل وحده ولو
 أسلم بعد الحول بطل عندنا ويسقط وعند الشافعي لا يسقط
 ولا يؤخذ عند أبي حنيفة لما مضى من السنين وعندهما يؤخذ
 وقيل إن علي قول أبي حنيفة وجب أن يؤخذ لكل سنة قبل

تمام ما رجب من السنة يوم واحد وحكم خراج الارض قد ذكرنا
 في كتاب الرخوة المسلم اذا اعتق عبده الامم يوضع عليه خراج الراس
 وثوبن الواك من المسلم لا يمنع الحرية كالنسيب قال كل الارض
 ارتد اهلها جميعا فلم يبق من المسلمين ولا اهل لامة احد وجرت
 عليهم احكامهم صارت بذلك اهل الحرب اتصلت بدار الحرب او
 لم يتصا وهذا قول ابي يوسف ومحمد نعم يار دار الحرب يصير
 دار الاسلام بشرط واحد وهو اظهار حكم الاسلام فيها ودار
 دار الاسلام بشرط واحد وهو ابي حنيفة الا باستجماع شرائط
 الاسلام لا يصير دار الحرب عند ابي حنيفة الا باستجماع شرائط
 ثلثة وهو ان لا يبق فيها مسلم ولا ذمي بالامان الاول فاذا وجدت
 اهل الكفر وان لا يبق فيها مسلم ولا ذمي بالامان الاول فاذا وجدت
 هذه الشرائط صارت دار الحرب ولو فتحها الامم ثم جارا بها
 الا وان وجدوها قبل القسمة اخذوها بغير نهي وبعد القسمة
 بالقيمة وعاد على حكم الاول الخراجي خراجيا والعشري عشريا
 الا اذا كان الامام وضع عليه الخراج قبل ذلك فلا يعود الى العشر
 واذا استجعت على صاحب الارض الخراج ولا يقدر على اداءه فان
 الامام يواجرها وياخذ الامام الخراج من اجرتها وان لم يجد احدا
 استاجرها باعها ويرفع الخراج منه والباقي يرد على صاحبه
كتاب الصيد والذبايح قال الشهيد الامام رضي الله
 قال ابو جعفر رحمه الله الذكوات على ضربين ذكاة
 اختيار وذكاة اضطرار ونقول ذكاة سعة ورفاهة وذكوات
 صنف وضرورة فمن قدر على ذكاة الاختيار لا تلحق ذكاة الا

ضطرار لم ذكاة الاختيار ما بين اللبنة واللحيش فاللينة هو الصدر و
 اللحيش عظم الذقن والذكاة ما بينهما والسنة في الشاة الذبح وكذا
 لك البقر والسنة في الابل النحر ولو خرف فيما يجب الذبح او ذبح فيما
 يجب النحر جاز ولحمه ترك السنة ثم في الذبح يقطع اربعة اشيا
 المري والحلقوم والودجان فان قطع الكل جاز وان قطع بعضه ففي
 قول ابي حنيفة اذا قطع الثلث وترك الواحد جاز اي ثلث كان
 في قول محمد لا يجوز حتى يقطع من كل واحد اكثره وفي قول ابي يوسف
 اذا قطع للحلقوم والمري واحد والودج جاز والا فلا يجوز ويكره
 ان يبلغ الذبح النخاع وهو عظم العنق وقال بعضهم هو العرق الابيض
 الذي في عظم العنق هذا اذا ذبح من قبل الحلقوم وان ذبح من قبل الفقا
 فان قطع الكل الاكثر من كل واحد قبل ان يهوت حل ولو مات قبل ان
 يقطع الكل او الاكثر فانه لا تلحق هذا ذكاة الاختيار واما ذكاة الا
 ضطرار فهو الطعن والجرج وانهار الدم في الصيد وكل ما كان في معنى
 الصيد من الاهلي كالابل اذا نذ او وقع الابل في البئر فلم يقدر على خرقه
 فيطعن في اي موضع قدر واعليه فكل اكله ثم الذبح يتعلق بربعة اشيا
 بالذبح والمذبوح والذبح والسسمية فلما الذبح فيجب ان يكون
 مسلما او كتابيا والكتابي هو اليهودي والنصراني والصائبي علي
 قول ابي حنيفة وعلي قولهما الصائبي المجوسي والوثني ومن ليس من اهل
 الكتاب لا تلحق بالحمم وكذلك المرتد والمرتدة وكذلك الحرم لا
 تلحقه الصيد في الحل كان ذمي الحرم والحلال اذا ذبح في الحرم لا يוכל
 لحمه ايضا ولو ذبح غير الصيد من الاهلي فانه حل وسعي ان يكون

وفي ذكاة الاختيار
 ذكاة الاختيار
 ذكاة الاختيار

هم بها التسمية ونصبتا صغيرا كان او كبيرا ذكر اكله او
 ان كان لا يقدر على الذبح ولا يعقل التسمية لا اكله ولا التسمية عندنا
 بشرط الحلق وان تركها عامدا الاكل وان تركها ناسيا لم ياكل عندنا
 وعند السافعي حلق في الحلق جميعا واستقبال القبلة بالاتفاق
 وذبحه اهل الكتاب انما اكل اذا اتت به يد يوحا وان ذبح من
 يدك فان سمى الله تعالى فلا بأس باكله وان سمي باسم المسيح لا
 يوكل هذا الذي ذكرنا في الذبح واما المذبوح فبحر يكون مأكلا
 اللحم فان كان غير ما عول اللحم فلا ياكل ولكن لحقه الذكاة مع ذ
 لك الا الادمي والخنزير علي ما ذكرنا في كتاب الزكوة والذي لا ياكل
 اكله كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير لعن بصطاد
 يخلبه وذو الناب من السباع الاسد والذئب والثمر والفهد والثعلب
 والضبع والكلب والسنور البري والاهلي وكرهوا ايضا لحم الفيل
 والارب والفرد والضب واليربوع وابن عرس وغير هاهن الهوام
 وكرهوا ايضا اكل جميع الهوام ما يجوز سكناه في الارض والحيوان
 مثل الفارة والاوزاع وسام ابرص والعضات والقناد والحيات
 وجميع هوام الارض الا الارنب خاصة فانه ياكل اكله وذو المخلب من
 الطير الصقر والبازي والنسر والعقاب والسناء وما اشبه ذلك
 واما العقعق والسودانية واشباه ذلك مما لا يخلب له فلا بأس به واما
 الغراب لا يقع والاسود الذي ياكل الجيف فانه يكره وما كان منها
 ما ياكل الحب والزروع فانه يوكل وما كان غرابا يخلط باكل الجيف
 وياكل الحب يوكل في قول ابي حنيفة وقال انما يكره من الطير ملا

١

٩

ياكل الجيف وفي قول ابي يوسف لا يوكل واما السنجاب والفرد
 والسنور والدلق وكل شر من هذا فهو سبع مثل الثعلب وابن عرس
 فلا يوكل لحمه هكذا فسّر الكرخي في مختصره وكره ما لا دمه فهو
 مكروه اكله الا الجراد لورود الخريفه وكره الذئب كله و
 الزنبور والذباب وسائر ما لا دمه له وما كان في البحر لا يوكل الا
 السمك خاصة في عموم احباسه فانه يوكل الا الطافي منه وهو الذي
 مات خنفا فله من غير افة علت به فطاو على الماء وعندنا وعند
 السافعي يوكل والحمار الا اهلي لا يوكل وعند بشر يوكل وحمار الو
 حش حلال بالاتفاق ولحم الفرس ذكرها هنا ان عند ابي حنيفة يكره
 اكله وكذا ذكر في جامع الصغير وذكر في كتاب الصلوة و
 سوي بواه مع بول ما يوكل لحمه وقال بول الفرس والحمار ليسا
 بسوا فهذا دليل على انه حلال ولكنه يكره كراهية تنزيه
 وعندهما لا يكره ويكره لحوم الابل والجمالة ولا ياكل بها الانتفاع
 من العمل وخبره الا ان يحبس اياما ويعلق فحينئذ ياكل ولم يقدر
 في ظاهر الرواية تقديرا وروي عن ابي حنيفة انه قال يحبس ثلثة
 ايام والجمالة هي التي تاكل القدره لا غير فاذا خلطت فليست حلالا
 له واما الدجاجة كذلك اذا كانت تخط فلا بأس بها هذا الذي
 ذكرنا في المذبوح واما الالة فكل ما انهر الدم وافرر الاوداج
 فانه يجوز الذبح به كالحديد والحجر المجدد والقصب واما العظم
 والقرن والسنن المقلوع والظفر المنزوع فانه يكره الذبح به ولكنه
 ياكل اكله واما اذا كان السن غير منزوع والظفر غير مقلوع والزبد

ط

السنن

١

الرئيسور فلاخ الذبح به لانه قاتل ولبي يد الخ واما الله الذكوة في ذكاة
الا ط مطرار السهم وخر خارج من الطير كالباري والصقر والشاهين ولو
دخل ومز دوات الاربع الكلب والنهد والاسد وخوما تجوز اذا سمى
وقت الرمي وقت الارسالة فان رمي ولم يستمر حامدا لم تجز وان كان ناسيا
خوز وان رمى بالسهم الى الصيد ثم سمى بعد ذلك لا خل لان المعتبر
وقت الرمي ووقت الارسالة الا ترى انه لو رمي وهو مسلم ثم ارتد والعا
ذ بالله او كان حلالا فاحرم قبل وفوق السهم فانه خل ولو رمي وهو
ثم اسلم قبل وفوق السهم فانه لا خا ولو اسلم كلبه ولم يسم
متعمدا ثم صاح به صاحبه وسمي انزجر لصياحته او لم ينزجر
واخذه لا يوكل ولو اتبع الكلب الصيد من غير ارسال صاحبه ثم
صاح به صاحبه ان انزجر بصياحه يوكل استحسانا وان لم ينزجر
لا يوكل واما خل صيد البازي والكلب وخوما اذا كان معلما
وقتله جرحا فاما اذا صدمه او خنقه او كسره لا خل وقال الحسن
بن زياد اذا كسره وقتله من غير جرح يوكل وهو رواية عن ابي
حنيفة وعلم البازي ان يخبى اذا دعوته ويترك النفور وترك
الاكل فيه ليس بشرط وفي الكلب الشرط فيه ترك الاكل فاذا
اخذ الصيد واكل منه لا يوكل ولو اخذ صيدا فاكل منه لا يوكل
ذلك الصيد وما كان اصطا قبل ذلك لا يوكل ايضا عند ابي حنيفة
وعند ابي يوسف ومحمد يوكل ما كان قبل ذلك وان اخذ وشرب
الدم يوكل وكذلك ان اخذ وقطع عظمه منه ورمي به ولم ياكل
في ذلك الوقت فلما ستر الصيد الى صاحبه وثب واكله او اعطاه

صاحبه فاكله فانه يوكل وهذا غاية علمه ثم جد التعلم في الكلب لم
يقدر ابو حنيفة في ذلك تقديرا وقال حتى يشهد ارباب تلك
الصناعة على علمه وقال ابو يوسف ومحمد اذا اخذ ثلث
مرات ولم ياكل الزرع يوكل وقال ابو عبد الله الثلثي عندي هذا
على الاختلاف كما في الخبر وهو ان ابا يوسف يحكم بالانتقال الهرة
واحدة فاذا اخذه مرة ولم يبعها ياكل يوكل الثاني عنده و ابو
حنيفة ومحمد لا يحكم بالانتقال الا مرتين فاذا اخذ مرتين
ولم ياكل الثالث يوكل واذا ارسل الكلب او البازي حبل الصيد فاخذ
ذلك الصيد وقتله او اخذ غيره او اخذ عدد من الصيد فان
كان في فوره ذلك يوكل كلبه وان لم يكن في فوره ذلك لا
يوكل وان اخذ صيدا وقتله وجتر عليه طويلا ثم مر عليه
صيد اخر فقتله لا يوكل لانه خرج من جرد ارسال ولو كثر
حتى مر عليه الصيد فوثب فاخذه فقتله فانه يوكل وهذا
كله اذا كان صاحبه في طلبه واما اذا ترك الطلب حتى توارى
منه الصيد واشتغل بعمل اخر ثم طلبه فوجد الصيد ميتا
وبه جراحة لا يدري الكلب جرحه او غيره فانه لا يوكل و
ان كانت له جراحة اخرى لا يوكل وترك الطلب او لم يترك
هذا كله اذا وقع في يده ميتا واما اذا ادركه ذكاته ووجده
حيافا فانه يوكل وان لم يدخه لم يوكل وان ضاق الوقت
او لم يجد الذبح لانه لما ادركه صار اهليا ودخله الاهل
ما بين اللبنة والحين ولم يوجد فهذا اذا لم يشاركه في فعله من
لا خل فعله فاما اذا وقعت المشاركة بينه وبين من لا خل فعله

لا يؤكل كما لو رمى سهمهما فجاء كلب المجوسي فغرض الصيد على
 السهم لا يؤكل وكذلك الكلب اذا كان غير معلم شاركا كلبه
 او رد الصيد حتى اخذه لا يؤكل وان رده عليه مجوسي حتى اخذه
 فانه يؤكل لان المجوسي ليس باليه للصيد ولو رمى سهمهما او اسل
 كلبا او باريا فصاح به المجوسي حتى غرض الصيد على البازي او الكلب
 او السهم وان جرب صياحه فانه يؤكل لان العبرة بالرسالة
 لا للصياح ولو كان المرسل هو المجوسي فصاح به المسلم فانه
 جرب صياحه لا يؤكل المجوسي اذا تهود او تنصر ومن كان احدا ابو
 به نصرانيا يؤكل صيده وذبحته والنصراني اذا التحش على
 يؤكل والمسلم اذا ارتد ونعوذ بالله من الخذلان لا يؤكل صيده
 وكذلك اذا تهود او تنصر ومن كان احدا ابو به نصرانيا فهو
 ديا والآخر مجوسي فخيمه حكم اهل الكتاب لان الولد تتبع جبر
 الابوين دينا او اقر بهما الى احكام الاسلام والحمار الوحشي اذا صار
 اهليا ووضع عليه الاكاف فانه يؤكل والاهلي اذا توحش لا يؤكل
 السهم اذا اصاب الطلق او القرن فان ادماه يؤكل وان لم يدم فلا
 يؤكل لان حكمه حكم المخلقة ولو رمى سهمها فاصاب حايطا
 ان مضى على سنته يؤكل وان اخرج في اصاب الصيد لا يؤكل
 واذا اصاب السهم الصيد فوقع على الصلح او على الارض من
 الهوامات يؤكل لانه لا بد من السقوط وان وقع على السطح لم يقع
 على الارض او وقع في الماء او في النار فانه لا يؤكل لان هذا مترددة والله
 تعالى يقول حرمت عليكم الميتة والدم الا من ارى ان قال والمترددة والطبيخة

منه يذبح

والاصغر فيه انه ميت لعل وعسيفانه لا يؤكل وهما هذا خرفه لعل وعسيفان
 ان يكون المتردي قتله وان مات على ذلك الشيء الذي وقع عليه فان
 كان ذلك الشيء ممالا يقتل مثل السطح وشبهه هو كالارض ولا بأس بأكله
 وان كان ممالا يقتل مثل حد الرمح والقصة المنصوبة وحد الآخرة او
 البنية القائمة وخوها لم يؤكل الموقودة والمترددة والطبيخة
 وما اكل البسع لا يؤكل اذا وجد ميتا ولم يدرك ذكاته واما اذا
 ادرك ذكاته فانه يؤكل بعد ان وجد به قليل الحياة كالصباح
 والحركة والحول وخروج الدم لا يدل على الحياة اذا كان يحيا
 خرج كما خرج من الحي وهذا اقوال ابي حنيفة وهو ظاهر الر
 واية وقال محمد ان بقي من حيوة مثل حيوة المذبوح او اقل لا
 حل وان كان اكثر من ذلك حل وذكر الطحاوي ان علي بن قول محمد
 ان لم يبق الا اضطراب للموت فذبحها هكذا فانه لا حل وان كانت
 بعيش مدة كاليوم او كنصفه جاز وهذا موافق لما ذكرنا من
 الرواية وقال ابو يوسف ان كان حال يعلم انه يموت لا يحاله من
 ذلك للحل وان كان بعيش بعد المتردي فذبحها فانه يؤكل ور
 عنه في رواية اخرى ان كان له من الحياة مقدار ما يعيش اكثر
 من نصف يوم يؤكل والا فلا ومن رمى صيدا بسيف فقطعه
 بنصفين يؤكل كلا النصفين وان قطعه بثلاثة او بربعه فان كان
 مما يلي العجز يؤكل المبان منه ولا يؤكل المبان وان كان مما
 يلي الراس يؤكل المبان والمبان منه وان ضربه على الراس فقطع بعضه
 وابانه فان كان قطع الراس بنصفين يؤكل المبان والمبان منه وكذلك

اذا كان المان اكثر من النصف وهذا اذا ابان واما اذا كان بعضه
 متعلقا ببعض فان كان تعلق بالجلد فحذوا المان سوا وان كان تعلق
 باللحم يוכל الكل في الاحوال كلها واذا دَخ الشاة او الابل او البقر
 فخرج من بطنها حنبران كان حيًا وادرك ذكاته يוכל وان مات قبل
 الدخ لا يוכל الحنبران في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
 الشافعي يוכל الدجاجة الميتة اذا خرج من بطنها بيضة يוכל
 عندنا وعند اللوا اشتد قشرها او لم يشتد وعند الشافعي
 ان اشتد فكذلك وان لم يشتد فلا يוכל ولو ماتت شاة فخرج
 من ضرعها لبن يוכל عند ابي حنيفة وعند ابو يوسف ومحمد
 لا يוכל ليجاسة الوعاء وعند الشافعي لا يוכל لكونها ميتة ولو
 كانت إنثى فكذلك اذا كانت مابغة وان كانت صلبة يוכל
 ويستعمل عند ابي حنيفة في الاحوال كلها وعلى قولهما ان كان مابغا
 لا يستعمل وان كانت صلبة يغسل ظاهرها ويستعمل وقال الشافعي
 لا يستعمل في الاحوال كلها والعقيقة تطوع ان فعلها وان شال بفعلها
 وهو ان يدخ شاة عند الخلق اذا انزل الولد سبعة ايام **والله**
كان للصحابيا قال الشيخ الامام رضي الله عنه قال
ابو جعفر رحمة الله عليه الاضحية واجبة عندنا
 وعند الشافعي ليست بواجبة وذكر الطحاوي الاختلاف بين اصحابنا
 وقال في قول ابي حنيفة واجبة في قولهما سنة موعدة لم يشرط
 وجوبها عندنا ان كل يسار يجب له صدقة الفطر يجب به الاضحية
 وما لا فلا وقد ذكرنا في كتاب الزكاة من يجب عليه صدقة الفطر

ومن لا يجب عليه في الاضحية اما يجب على البالغين العاقلين الاحرار المقيمين
 ولا يجب على المسافرين ولا على الحاج اذا كان محرما وان كان من اهل
 مكة يجب على اهل الامصار والقرى والسواد واما يجب في
 قته وهو ثلثة ايام العاشر والحادي عشر والثاني عشر من ذي
 الحجة واولها افضلها ونهاره وليله في ذلك سوا غير انه يكره الدخ
 عن الاضحية في الليالي ويجب ان يدخ بعد الصلوة ان كان في المصر
 ان دَخ قبل الصلوة يكون لحما ولا تجزى عن الاضحية وان كان في الر
 ستاق والسواد تجوز بعد انشقاق الفجر ويعبر في ذلك مكان
 الشاة لا مكان الرجل فان كان الرجل في المصر والشاة في السواد
 فدخلوا عنه بعد انشقاق الفجر بامر جاز وان كان الرجل في السواد
 والشاة في المصر فلا تجوز الدخ عنه الا بعد الصلوة ثم المجاوز
 في الاضحية الثني فصاعدا من كل شئ من البقر والابل والضأن
 المعز والثني من الابل التي اتت عليها خمسة احوال وطعن في السادس
 ومن البقر التي اتت عليها حولان وطعن في الثالث ومن الغنم المعز
 الذي اتى عليه حول وطعن في الثاني والجذع لا يجوز الا من الضأن
 اذا كان ضخما عظيما والجذع من الضأن هو الذي اتت عليه ستة
 اشهر والهدي من ثلثة اشيا من الشاة والبقر والابل والبدنة من
 شئين من الابل والبقر والجوز من الابل خاصة والشاة لا تجوز الا
 عن واحد وان كانت عظيمة والبقر والابل تجزى عن سبعة اذا كانوا
 يريدون به وجه الله عز وجل وان كان احدهم يريد اللحم لا يجوز
 عن الكل وكذلك لو كان نصيب احدهم اقل من السبع لا يجوز

وأما إذا كانوا أقل من السبعة و نصيب أحدهم النصف والآخر الثلث ولا
 جزأ للربع يجوز بعد أن لا يكون نصيب أحدهم أقل من السبع هذا إذا
 شتروا بالشركة أو اشترى أحدهم نية الاشتراك ثم اشرك بعد
 ذلك يجوز وأما إذا اشترى لأبنة الاشتراك ثم اشرك بعد ذلك يجوز
 عن الأضحية ولكن ضمن قيمة ما باع ويستوى الجواب بين ما إذا كان
 الكل من جنس واحد أو من جناس مختلفة كما لو كان أحدهم يربح جزأ
 الصيد والآخر هدي يمتع والآخر الأضحية والآخر نذر العذر
 يكون الكل يريد وجه الله تعالى استحسنانا والقياس أن لا يجوز
 وهو قول زفر إذا ضحى فالأضحية لا تصدق بالثلث ويؤخذ بالثلث
 ضيافة للأقارب والثلث لحبائه لنفسه وإن لم يتصدق فلا بأس به
 ولا بأس بأن يهديها إلى الأغنياء وأراقه الدم ليست بقرية الأبوي مكان
 أو زمان فالزمان هو أيام النحر والمكان الحرم لا يجوز الأكل من
 لحم الدما الأمن أربعة من الأضحية ودم المتعة ودم القران وهذا
 التطوع إذا بلغ محله وهو الحرم لو مضى الوقت ولم يضح سقطت
 الأضحية ويكون مسيا خلافاً لما في الفطر أنها لا تسقط لمضى الو
 قت إلا إذا عيّن الأضحية فبعد ذلك بمضى الوقت لا يسقط عنه
 والتعيين هو النية عند الشراء أو القول إذا كانت في ملكه
 وفي الشراء يتعين بمجرد النية ولا يحتاج إلى القول وإذا كان في ملكه
 فما لم يقل أضحية بها لا يتعين عليه فإذا تعيّن لمضى الوقت لا يجوز
 الذبح على ما ذكرنا ويتصدق بها حية وإذا ذبح لأكله لا يتصدق
 بالحرم وقيمة النقصان وقال بعض أصحابنا إن كان وجوها عن يسار

لا يتعين وإن كان وجوها عن عسار يتعين وهو أن يكون فقيراً فقال
 الله علي أن أضحي هذه الشاة وهذا اليسيرين ولا فرق بينهما وهذا
 لأجل أنه إن جاز صوف الأضحية ولا تحلب لبنها ولا يستفح بها وإن
 كانت ذات لبن فينبغي أن ينضح من رجاها بالمال البارد حتى ينقلص اللبن
 وولدها يقوم مقامها في الوجوب حتى أنه لو ذبح مع الأضحية
 ذبح الأضحية ولو ذبح قبل ذبح الأضحية لا يخل له أن يأكله ولا يذبحها
 ولو باع الأضحية لا يجوز عند أبي يوسف وهي كالوقوف وجوز عند أبي
 حنيفة ومحمد ويشتري ثمنها أخرى ويتصدق بفضلهما بين
 القيمتين ولو ولد المبيعة أو زاد أدت قبل أن يشتري بدلها أخرى
 يكون مضموناً عليه وأما إذا اشترى بدلها أخرى فحينئذ انتقل
 حق الله تعالى من الأضحية إلى البدل وكذلك هذه الأحكام كلها في الذبح
 وجب عن عسار وإنما يقع الفرق بين العسار واليسار من وجه
 وهو أن الأضحية إذا صارت عفا وعرجا حال لو أوجها ابتداء
 لا يجوز عن الأضحية فإذا صارت هكذا فلا يجوز في الذي وجب عن
 يسار ويجوز في الذي وجب عن عسار هكذا ذكر في المبسوط
 أنه لا يجوز ذبح الطحاوي أنها إذا صارت عفا جازت استحساناً
 وإذا اشترى شاة للأضحية فضلت فاشترى أخرى ثم وجد الأ
 ول فافضل له أن يذبح الكل وإن ذبح الأولى لا يخرجها من سوا كانت
 قيمة الأولى أكثر من الثانية أو أقل وإن ذبح الثانية إن كانت مثلاً الأولى
 أو أكثر جاز وإن كانت دونه جاز ويضمن الزيادة ويتصدق به ولا
 يلزمه أن يذبحهما جميعاً ولم يفصل بين الموسر والمعسر قال بعض

اصحابا ركة وجب عن يسار فكذلك الجواب واما اذا وجب عن اعسا
ربلومه دغ الكار وخور الانتفاع بلحد الشاة الاضحية وكوز ربه
بكل ما يمكن الانتفاع به مع بقائه من متاع البيت والاخر ربه
بشيء لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه عينه كالزاهر والذائب و
الماكول وبيع خمها وشحمها بهذه الاشياء الخ واذ دغ وقال
اللهم قبل من فلان ان كان قبل الاصحاء او بعد الدغ فلا بأس واما في
حالة الدغ فذكره لو كان في المصر مصلر العبد في موضع فصل
في احد هما جاز الدغ سواء كان المضي صلي او لم يصل وجب على الرجل
ان يضي عن اولاده الصغار هكذا ذكر الطحاوي واما في ظاهر الرواية
فلا يجب ولكن الافضل ان يفعل وان كان للصغير مال فضحي بماله فهو
على الاختلاف الذي ذكرنا في صدقة الفطر ولا يجب الاضحية عن
عبيده ولا يجوز في الاضحية مقطوعة الا ذنب او احد هما بكماله
له وكذلك ذاهبة احد العينين لا يجوز ومقطوع بعض الذنب
او احد هما ان كان الذاهب الثلث او اقل جاز وان كان اكثر من
ذلك لا يجوز في قول ابي حنيفة والطحاوي الثلث وخذ الكثرة
في قول ابي حنيفة وهو احد الروايتين عنه وفي قول ابن يوسف
ومحمد ان كان الباقي اكثر من الذاهب جاز والا فلا قال ابو يوسف
ذكرت قولي هذا لابي حنيفة فقال قولك مثل قولك والعجف التي
لا تبقى لا يجوز وكذلك العرج التي لا تبلغ المنسك لا يجوز وان
كان تبلغ المنسك على قوايهما يجوز وما عرفت من الجواب في قطع
لاذن فهو جوابك في قطع الذنب والالية وتجوز الثولة في الاضحية

وهي المجنونة وكذلك الثمنا اذا كانت تعقل وهي ذاهبة الاسنان وخوز
ذاهب القرن ومكسور القرن والتمنا والافضل ان يكون كبشا اقرن ولو ذهبت
العين في علاج الدغ من حيث ان السكين انقلب فدخل عينها فلا بأس به
ولو ان رجلين اشترى كل واحد منهما شاة للاضحية فغلط كل واحد
منهما واذ دغ شاة صاحبه القياس ان لا تجوز ويضمن كل واحد منهما
قيمة شاة صاحبه وهو قول زفر وفي الاستحسان يجوز ويستتر كل
واحد منهما شاة نفسه ولو غصب شاة فحضي بها لا تجوز وصاحبه
بالخيار ان يشا اخذها ناقضا وضمنه النقصان ولا تجوز عن الاضحية
وان يشا ضمنه قيمتها حية ويصير الشاة ملكا للغاصب من وقت
الغصب فيجوز الاضحية استحسانا وعند زفر لا تجوز قياسا و
كذلك لو اشترى شاة فحضي بها ثم اشحقها رجل فان جاز البيع
جاز وان استرد الشاة لم تجز ولو اشترى شاة ببيع فاسد افحضي
بها جاز لا يفاصرت ملكا بالقبض فان ضمنه البائع قيمتها حية
جاز وان استردها مذبوحة يجب عليه ان يشتري بدلها اخرى
لانه اسقط الفمان عن نفسه بالرد فكأنه باعها فبضم قيمتها و
كذلك لو وهب له هبة فاسدة فحضي بها فالواهب بالخيار ان يشا
ضمنه قيمتها حية ولا تجوز الاضحية وباعل منها وان شاة استر
دها واسترد قيمة النقصان ويضمن الموهوب له قيمتها فيتصدق
اذا كان بعد مضي وقت الاضحية وكذلك المريض وهب شاة لرجل
في مرضه وعليه دين مستغرق فحضي بها فالغرم بالخيار ان يشا او
استرد واعينها وعليه ان يتصدق بقيمتها وان شاة اضمنت بقيمتها

فيجوز الاضحية لان الشاة كانت مضمونة عليه فاذا اردتها فقد اسقط
 الضمان عن نفسه كما في البيع الفاسد ولو اشترى شاة بثوب فضي
 بها ثم وجد الباع بالتوب عيبا فردّه فهو باختياره ساقيمة قيمة الشاة
 به حية ولا يتصدق المضي وجوز له الاكل وان سئلا ستردها قصة مذبو
 حة فبعد ذلك بنظر ان كان قيمة الثوب اكثر يتصدق به او قيمته و
 ان كان قيمة الشاة اكثر يتصدق بقيمة الشاة لان الشاة كانت مضمونة
 عليه فبردها اسقط الضمان عن نفسه كانه باعها بثمن ذلك القدر
 من قيمتها ولو وجد بالشاة عيبا فالبايع بالخيار ان يتقبلها ورد الثمن
 ويتصدق المشتري بالثمن الا حصّة النقصان لانه لم يوجب حصّة
 النقصان على نفسه وان سئلا لم يقبل ورد حصّة العيب ولا يتصدق
 المشتري بها لان ذلك النقصان لم يدخل في القرينة وانما دخل في
 القرينة ما دح وقد دح ناقضا الا في جزا الصيد ينظر ان يكر مع
 هذا العيب عدلا للصيد فعليه ان يتصدق بالفضل ولو ان رجلا و
 هب لرجل شاة فضي بها ثم اراد ان يرجع في هبته فليس له ذلك
 في قول ابي يوسف وفي قول محمد له ذلك لان الدخ نقصان والنقصا
 ن لا يمنع الرجوع ولا يجب على المضي ان يتصدق بثمن لان الشاة
 لم يكر مضمونة عليه فصار كابتداء الهبة في الحكم ولو وهبها
 او استهلكها لا شئ عليه ولو كان هذا في جزا الصيد او في كفا
 رة الخلق او في موضع يجب عليه التصدق بالحرم فاذا رجع الوهب
 في هبته فعليه ان يتصدق بقيمتها لان التصدق واجب عليه فصار
 كما اذا استهلكها لانه دح شاة لغيرة حق الرجوع فيه فله

كانه هو الذي دفع اليه والرجوع في الهبة بقضا او بغير قضا سوا
 ثم في هذا الفصل يفتقر الجواب بنما يجب صدقته وبنما لا يجب
 صدقته وفي الفصول الاو استنوى الجواب بينهما والله اعلم بالصواب

كتاب السببة قال الشيخ الامام رضي الله عنه

قال ابو جعفر رحمه الله عليه قال محمد بن نور الله قبره لا تسبوا الا في
 اربعة اشياء في الحرف والحافر والنصر والمشي بالاقدام وانما يجوز
 اذا كان البدن من جانب واحد واما اذا كان البدن من جانبيه فهو
 قمار والقمار لا يجوز الا اذا ادخلا بينهما محلا رجلا ثالثا فقال
 فكل واحد منهما ان سبقني فلك كذي وان سبقتك فلي
 كذي وان سبقوا الثالث فلا شئ له فيجوز اذا كان فرسه مما قد
 يسبق ويسبق وكذا لا يجوز ما يفعله الامر وهو ان يقولوا
 لا تبتزنا بكم سبقه علي كذي هذا كله اذا كان في هذه الاشياء
 الاربعة واما في غير هذه الاشياء فلا يجوز سواها ان البدن من

كتاب الكفارات والنذور والايمان قال الشيخ

الامام رضي الله عنه قال ابو جعفر رحمه الله عليه
 الايمان ثلاثة يمين تكفر ويمين لا تكفر ويمين نرجوان
 لا يواخذ الله بها صاحبها يعني ان الايمان بالله تعالى ثلاثة لان
 الايمان بغير الله تعالى اكثر من ان يخص مثل الطلاق والعاقرة
 النذور وغيره لا يمين التي هي تكفر يمين يعقد لشيء فعل او
 اثبات فعل في المستقبل واذا حنت في يمينه يجب الكفارة و

الكفارة ما قال الله تعالى كساه وأما اليمين التي لا كفر فيها السب
الغموس وهو الخلع على يميني فعل أو إثبات فعل في الماضي كاذبا وهو
يعلم الله كاذب أو يقولوا والله لم افعل كذا وهو يعلم أنه قد فعل
أو يقولوا قد فعلت كذا وهو يعلم أنه لم يفعل فلا يجب عليه صاحبه
الالتوبة والاستغفار عندنا وعند المشايخ في كسب الكفارة و
لما اليمين التي ترجوا أن لا يؤخذ الله تعالى بها صاحبها هو الخلف
على يميني فعل أو إثبات فعل في الماضي وفي الحال وهو يري أنه حق
فإذا هو مبطل لحوان يقولوا والله قد فعلت كذا وهو لا يعلم
أنه لم يفعل أو يقولوا والله لم افعل كذا وهو لا يعلم أنه قد فعل
أو يري شخصان بعد فيحلف أنه زيد فإذا هو عمرو أو يري طائرا
فيحلف أنه غراب فإذا هو حمام أسود فإن هذا هو بين اللغو
هذا عندنا وعند المشايخ في صورت بين اللغو أن يجري في خلال
كلامه لا والله وبلي والله من غير قصد أو يقول اليمين على ضربين
عقد في المستقبل وأخبار عن الماضي والأخبار عن الماضي على
ضربين غموس ولغو لما ذكرنا والعقد في المستقبل على ثلاثة
أنواع مرسى وموقت وفور فالمرسى أن يقولوا والله لا أفعل
كذا ويقولوا والله لا أفعل كذا ولا تشرنوب الما الذي في هذا
الكوز فكله أن الخالف والمخلوق على ما إذا أقام بين قائم لا تحت
فإذا فات أحدهما تحت وأما الموقت لحوان يقولوا لا تشرنوب الما
الذي في هذا الكوز اليوم فمادام الخالف والمخلوق عليه قائم في
الوقت لا تحت بالاجماع فإذا غات الوقت وبسبب المخلوق عليه

قائما تحت بالاجماع ولو فات الخالف والوقت قائم لا تحت بالاجماع
ولو هلك المخلوق عليه وبقي الوقت والخالف بطلت اليمين ولا تحت في
قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف تحت إذا مضى الوقت لأن الأصل
عندهما أن قيام المعقود عليه شرط لانقضاء اليمين ففواته يرفع اليمين
وعند أبي يوسف قيامه ليس بشرط وهو الخلف ويقولوا والله لا تشرنوب
الما الذب في هذا الكوز فاد اليمين الكوز ما لا تحت في قولهما وعند أبي
يوسف تحت من ساعته ولو كان يعلم أن الما في الكوز فإنه تحت
بالاتفاق وروي عن أبي حنيفة في رواية أخرى أنه لا تحت علم ولا علم
وهو قول زفر وأبو يوسف فأس هذا على قومه والله لا مئنة السما
أو لا حولن هذا الجرد هنا أنه ينفق مئنته وتحت من ساعته
بالاجماع لأنه عقد مئنته على فعله فإذا عدم فعله وتحقق عدم تحت
عذ لك هاهنا هذا إذا لم يوقت فاما إذا وقت فالوقت أيضا عنده
باطل وعند أبي حنيفة ومحمد أتوقيت جائز فمادام الوقت باقيا لا
تحت وأبو حنيفة ومحمد فرق بينهما وقالوا إن الله تعالى قادر على
أن يقدره على مسر السما أو حول الجرد هاهنا فقد وجد المعقود عليه
ولكن تحقق العجز فحت وأما في مسألة الشرب فالمعقود عليه
فأيت لأن الله تعالى قادر على أن يخلق فيه الماء لكن لا يكون ذلك الما
الذي حلف عليه وإنما يكون هذا غيره خلافا لما إذا علم أنه إذا علم
فت يمينه على ما خلق الله تعالى فيه وتحقق عدم تحت ولو قالوا الله
لاقتل فلانا وفلان ميت فإنه لا ينفق مئنته ولا تحت عندهما وعنده
تحت هذا إذا كان غير عالم بموته وأما إذا كان عالما بموته تحت بالاتفاق

الاذا وقت وقتا فلا تحت حتى يذهب الوقت علي قولها وعنده التور
قنت باطلا واما بين الفور وهو ان يكون ليمينه سبب فدلالة الخلال
يوجب قصر ليمينه علي ذلك السبب نحو ان يتقي الله امراته للدخول او
للخروج فقال ان خرجت فانت طالق فمكث ساعة ثم خرجت لا تطلق
كذلك رجل اراد ضرب عبده فقال لرجل اخر ان ضربته فعبدي حر
فمكث ساعة ثم ضرب به بعد ذلك لا تحت لانه يقع علي فوره ذلك
ولم يوجد شرط حنثه في فوره قال واليمين هو اليمين بالله باي
اسمايه ذكر فيها الاصل فيه انه مني حلف بالله او باسم من اسماء الله
او بلفظ عرفته العرب يمينًا ولم يرد الشريعة بالنهي عنه يكون
يمينًا والحلف بالله ان يقول بالله الله تالله والله وكذا اذا قال الله
او قال الله وكبير الله وجلال الله وعزة الله وعظمة وقدره الله
فهذا اكله يكون يمينًا لان العرب تعارفته بيمينًا وهو الاصل ان كل
ما تعارفته العرب بيمينًا ولم يرد الشريعة بالنهي عنه كان يمينًا
وما لا فلا ولو قال وسخط الله ورضا الله ورحمة الله وعذاب الله و
غضب الله وعلم الله لا يكون يمينًا لان العرب لم تعرفه فلا يكون يمينًا
ولو حلف وقال حق فلا راية في هذا واختلفوا مستأخنا فيه قال الحسن
ابن مطيع يكون يمينًا لان الحق هو الله تعالى قال الله تعالى ولو اتبع الحق
افواههم لفسدت السموات والارض يعني الله وقال ابو نصر محمد
بن محمد بن سلام لا يكون يمينًا لانه يعرف به الحق ولا يعرف به اسم
الله تعالى ولو قال وحق الله ووجه الله لا يكون يمينًا فيهما جميعا عند
ابن حنيفة وقال ابو يوسف يمين يمينًا فيهما جميعا وقال محمد في قوله

وحق الله لا يكون يمينًا لان حق الله تعالى علي عباده طاعته
ولم يرد عنه في قوله ووجه الله وروي الكرخي في مختصره عن
ابن حنيفة في قوله ووجه الله انه يكون يمينًا وسئل عن محمد بن
قال ولسطان الله قال لا ادري ما هذا يعني لا يكون يمينًا ولو حلف يا
الطاعات كالصوم والصلوة والحج او اخذ من حد ود الله لا يكون
يمينًا وكذا لو قال والرسول والنبى والمسجد الحرام وبيت الله
لا يكون يمينًا لان العرب ما عرفته بيمينًا وكذلك لو قال والقران
ولو قال هو يهودي او نصراني او كافر ان فعل كذاي او هو
بري من الاسلام او من القران يكون يمينًا عندنا وعند الشافعي
يكون يمينًا وكذلك لو قال هو بري من الصوم والصلوة يكون يمينًا
عندنا كانه قال هو بري من الاسلام هذا اذا حلف علي شيء في المستقبل
ولو حلف علي الماض نحو ان يقول هو يهودي ان كان فعل كذاي
وهو يعلم انه قد فعله روي عن محمد بن مقاتل انه قال يكفر لانه
اخرج كلامه مخرج التحقيق فكفر به وروي عن ابن عبد الله التلجي
انه لا يكفر وهكذا روي عن ابن يوسف لان الكفر بالاعتقاد و
هو لم يعتقد الكفر وانما قصد بيمينته ان يصدق في مقالته ولم
يصدق به الكفر واذا قال احلف بالله او احلف او اشهد بالله او اشهد
او اقسم او اقسم بالله او اعزم او اعزم بالله او علي يمين او
يمين بالله او قال علي نذر او قال علي نذر الله فهذا اكله يمينًا لان
العرب عرفته بيمينًا وهذا عندنا وعند زفران وصاربه كلمة الله
يكون يمينًا كقوله احلف بالله فلو لم يصاربه كلمة الله لا يكون يمينًا

في ملكه عين المنصور عليه فلا تجزئه الصوم وهو ان يكون في ملكه
عبد او كسوة عشرة مساكين او اطعام عشرة مساكين
فلا تجوز الصوم و كان عليه دين او لم يكن عليه دين واما اذا لم
يكن في ملكه عين المنصور عليه فحينئذ يعتبر البسار والاعشار
فاذا كان موسرا و اراد ان يعتق فعليه ان يعتق رقبة كاملة
الرق في ملكه مقرونا بنية الكفارة وحسب ما ينبغي من المنافع
قائمة بغير بدل وقد ذكرنا تفسيره في كتاب الطلاق في
باب الظهار ولو انه اذا اختار الكسوة فانه يكتسب عشرة مساكين
كل مسكين ثوبا قميصا او ازارا او كسبا او ملحفة وروى عن محمد
انه قال كل ثوب تجوز فيه الصلوة جازع عن الكفارة ولما اشتهر
وبل فيجوز في قول محمد وروى عن ابي يوسف انه قال لا تجوز
واما العمامة فقد روى الحسن بن زباد عن ابي حنيفة ^{له} انه عليه
انه قال لو اطمى عظمي كل مسكين ملحفة او قميصا او ازارا او سراويل
او عمامة سابعة اجزاه وروى عن ابي يوسف انه قال العمامة و
السراويل لا تجوز وهكذي روى عن محمد في رواية الكرخي عنه
هذا كله اذا كسار جلا واما اذا كسا امرأة فانه فيه بريد الخمار
لان راسها عورة لا تجوز صلا نها اذا كانت مشكوفة الرأس ولو اختار
الاطعام فانه يطعم عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من خبز
علي ما ذكرنا في كتاب الظهار الا ان الاطعام هناك سبتم نفرا و
هنا عشرة مساكين و لو كان معسرا فانه يصوم ثلاثة ايام
متتابعات عندنا وعند الشافعي ان شئنا بعب وان شافروا المرأة اذا
كانت

كانت معسرة و وجبت عليها الكفارة بالصوم فلز وجها ان يمنعها عن
الصوم لان الاصل ان كل صوم وجب على المرأة بالجملة فان زوجها ان
يمنعها عن ذلك وكذا في العبد الا في فصل واحد وهو ان العبد
اذا ظاهر من امرائه فليس للمولى ان يمنعه عن التكفير بالصوم لانه
تعلق به حواله لانه لا يصل الى جماعها الا بالكفارة ولو شرع في الصوم
ثم اسر فلا فضل ان يتم صوم ذلك اليوم فان افطر فلا يجب عليه
القضاء عندنا وعندنا و يبرئ منه القضاء المعتبر عندنا وفي الادالا
وقت الوجوب حتى انه لو كان موسرا وقت الوجوب ثم اسرجاز
له الصوم عندنا وعند الشافعي لا تجوز ولو كان معسرا وقت الوجوب
ثم اسر فاراد ان يكفر بالصوم لا تجوز عندنا وعند الشافعي تجوز
والاصل فيه ان كل عبادة لها بدل فالعبادة لوقت الاداء لوقت
الوجوب الا ترى انه لو فاتته الصلوة في حالة الصحة ففقيها في
حالة المرض بالامبا حاز وكذلك لو فاتته الصلوة في حال وجود
المافقيها في حال عدم الما بالتيمم جاز ولا تجوز صوم الكفارة في
كفر المولى و بنا المسجد والرباط وحواه لان التيمم شرط و
ليس في هذه الاشياء التيمم ولا تجوز التيمم دفعه الى من لا تجوز
دفع الزكوة اليه كالوالدين والمولودين وغيرهما لانه تجوز
صومها الى فقرا اهل الذمة بخلاف الزكوة على ما ذكرنا في
كتاب الزكوة قال ومما حلف بصدقة ماله ان لا يفعل شيئا به
فعله كان له ان يتصدق من ماله ما يكون فيه الزكوة اذا قال المخرج
مالي صدقة في المساكين او قال جميع ما املك فانه يقع على الزكوة

ففيهما جميعا سواء كان مال التجارة او السابغة والذهب والفضة
وروي عن ابي حنيفة انه قال يدخل ارض العشر في يمينه لا يمان
جنس مال الزكوة وما سوى مال الزكوة لا يدخل في يمينه ونزاهة وقال
زفر بن مفلح في نذره جميع ماله ويومئذ بان يتصدق بطله
ويرفع قدر قوته فلذا استنفاد اخر تصدق بيمينه في الملك
والمال جميعا و ابو يوسف فرق بين الملك والمال قال في لفظ
المال يدخل فيه مال الزكوة وفي الملك يدخل فيه جميع ماله
هذا في لفظ الصدقة واما في لفظ الهدي نحو ان يقول لله علي
ان اهدي جميع مالي او قال جميع ملكي او حلف به فقال ان فعلت
كذي غلله علي ان اهدي جميع مالي فيدخل فيه جميع ما
يملك وقت النذر ووقت اليمين فيجوز بهدي بذلك
كله الا قدر قوته فان استنفاد اخر فانه اهدي بيمينه
قال ومن استثنى في شيء من امانه هذه او فيما سواه من طلاق
او عتاق بان قال ان شاء الله فهذا الاستثناء ولا حث عليه لان
فعل الاستثناء ان يبطل اليمين اذا كان موصولا بطلامه سواء
كان مقدر ما على الطلاق او موصولا بعد ان يكون موصولا وان
كان مفصولا لا يصح الاستثناء والاستثناء قوله ان شاء الله او
قال ان يشاء الله او قال الا ان يمدولي غير هذا او يقول الا ان يري
غير ذلك او قال الا ان احب غير هذا او سوي هذا وخوه قال
ومن حلف لا يفعل شيئا ففعل بعضه لم يحنث حتى يفعل كله الاصل
في هذا ان اليمين اذا طانت معلقة بالشروط فانه لا يحنث الا بمخال

الا

الشروط طما اذا حلف لا يدخل ارضه فيدخل احد يمينه لا يحنث حتى يدخل
الاخرى او حلف لا يعلم هذا الرجلين فطما احدهما وما شابه
ذلك قال ومن حلف لا يسكن دارا بعينها فخرج منها بئر له وترك
فيها متاعه واهله كان جائزا الاصل في هذا ان كل فعل محتمل يصح
له ضرب المدة فالبقاء عليه حكم تحديد واستيفاه والذي
يصح له ضرب المدة السكنى اذا حلف ان لا يسكن هذه الدار فسكنها
ساعة بعد اليمين حنث وان اخذ في النقلة من ساعتها وان في
عمل النقل القياس ان يحنث وهو قول زفر لا نه وجد بعد الفراغ
من اليمين سكنى وان اقل وفر لا يستحسن لا يحنث وان نقل البعض
وحلف البعض يحنث عند ابي حنيفة ومحمد وان كان المشروط
قليلا لا خطر له وقال ابو يوسف ينظر ان طار الذي ترك يصلح
للسكنى يحنث وان طار لا يصلح للسكنى به بئر في يمينه ولو
اراد النقل فمنعه عن ذلك اهله او السلطان فخرج بنفسه
وترك المتاع لا يحنث ~~في حاله~~ فانه لا يحنث ولو قال
لا اسكن هذه البلدة فخرج بنفسه وترك المتاع لا يحنث بخلاف
ما اذا حلف لا يسكن هذه الدار لا نه يسي نفسه ساكن في الدار
اجتماعه الا ترى انك تقول للرجل ان يسكن فيقول في موضع كذا
او في سكة كذا والشخص معك ولا يسكن ساطنا نفسه في البلدة بمتاعه
لا نه اذا خرج من البلدة لا يقول بعد ذلك اسكن في بلد كذا بمتاعه
وكذا في هذا في الركوب والبس اذا حلف لا يرتدي هذه الدابة وهو را
كها فنزل من ساعتها وحلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه فترحم

من راع عنه حنت عند فرقياسا وعنده لا تحت ولو حلف لا يدخل
هذه الدار وهو داخلها لا تحت ما لم يخرج ثم يدخل لا من هذا
فعال المنقضية لا من فعال المستدة ولا يصح به ضرب المدة
فالبقاء عليه لا يكون كجديده واستيفاه وكذلك لو حلف
لا يخرج من هذه الدار وهو خارج منها لا تحت حتى يدخل ثم يخرج
قال ومن حلف لا يلبس ثوبا بعينه فأتزره او اعتمر به حنت
وان كان يمينه على ثوب بغير عينه لم تحت حتى يلبس كما يلبس
الثياب الاصل في هذا ان الصفة في الحاضر لغو وفي الغايب شرط
فاذا عرفنا هذا فنقول في هذه المسئلة اذا كان القميص بعينه
فاتزر به او اعتمر به حنت لا نه ان شارب اليه فصار معينا واللبس
المعتاد صفة والصفة في الحاضر لغو الا اذا فتقه وجعله
قبا فلبسه فحينئذ لا تحت لزوال الاسم وان كان القميص بغير
عينه فاتزر به او اعتمر به لم تحت لان الصفة في الغايب شرط
وهو اللبس المعتاد ولم يوجد قال ومن حلف لا يطلق امراته
او لا يعتق عبده فامر غيره ففعل حنت هذا على وجهين اما ان
ان يطلق عبدا يرجع حقوق العقد الى العاقد طالبيع والشرأ
والاجارة والصلح عند عوى المال والقسمه ونحوها اذا حلف ان لا
يفعله فامر غيره ففعل لا تحت الا اذا كان الحالف ممن لا يلي الأمور
بنفسه طامرا او الدهاقين فحينئذ تحت واما اذا كان عبدا يرجع
حقوقه الى العاقد طالطلاق والعناق والخلع والكتابة
والزواج فاذا حلف لا يفعل هذه الاشياء فامر غيره ففعل تحت

وطذلك النفقة والضرب والبناء ونحوه وان قال عني ان لا افعل ذلك
بنفسه ومن غيره فانه ينظر ان كان ذلك الفعل لا يصح الا بامره طالطلاق
والعناق والكاح والبيع والشرأص لا يتولى ذلك بنفسه فانه لا
يصرف في القضا لا نه لما امره صار طاله فعل بنفسه وان كان الفعل ما
يصح من غيره بغير امره كما يصح بامره يصرف في القضا والضرب
النفقة وقضا الدين والبناء والذبح وغيره قال ومن حلف بعقب غيره
او بطلاق امراته ان لا ياكل وان لا يشرب وان لا يلبس فقال عني طعاما
دون طعام او شرابا دون شراب او ثوبادون ثوب فانه لا يدين في القضا
ولا فيما بينه وبين الله تعالى الاصل في هذه المسائل ان يقال انه متى نوى
تفسير المقتضى لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا في القضا ومتى
نوى تفسير المسمى يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضا
ونقول من ذكر الفعل ولم يذكر المفعول واستعمل النية في
المفعول لا يدين في القضا ولا فيما بينه وبين الله تعالى ومتى ذكر
الفعل والمفعول ثم ادعى تخصيص لفظة العام بنية الخاص ولم
يعرف خصومه دين فيما بينه وبين الله تعالى دون القضا والا
صل انه متى نوى ظاهر لفظة يصدق فيما بينه وبين الله تعالى دون
القضا وبينا انه اذا حلف ان لا ياكل او لا يشرب ثم قال عني به شرابا
دون شراب او طعاما دون طعام فانه لا يصدق في القضا ولا فيما
بينه وبين الله تعالى لانه ذكر الفعل ولم يذكر المفعول واستعمل
النية في المفعول وليس المفعول في لفظة فلا يصدق او نقول
الا ان يقتضى الماكول فقد نوى تفسير المقتضى فلا يصح وكذلك
لو قال والله لا اغتسل ثم اغتسل حنت فان قال عني به الغسل من الجنابة

فانه لا يصدق ولو حلف لا باكل طعاما ولا بشرب شرابا ولا يغتسل غسلا
ثم قال عنت به هذا وز هذا يصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى
تفسير المسمى وحذ لك قوله لا اكلت فهذا وقوله لا اكل سوا الان
طاعة لا تدخل في المستقبل والماضي قال ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل
الطبعة او دخل المسجد او ظلة او دهليز باب دار لم تحت لانه هذه
المواضع لا يسمى بيتا على الاطلاق وان دخل صفة حث وهذا اذا
كان الحالف من بلادهم لان لصفا فهم ابوابا بابا البيوت واما
في بلادنا فلا تحت لان صفا فاما غير مبوئة والا صل ان الصفة في
الحاضر لغو وفي الغائب شرط والا سمر شرط فيهما جميعا فاذا
عرفنا هذا فنفقوا اذا حلف لا يدخل هذه الدار و اشار اليها قد
خلها بعدما انعمت وصارت صحرا تحت لان الدار اسم للساحة و
البنا وصف فيها والصفة في الحاضر لغو ولو جعلت سجرا او حماما
او ستانا فدخل لم تحت لانها غير الدار ولو بنىها دار اخرى
بعدها صار حماما او ستانا لم تحت لانها غير الدار الاولى
لو بنىها دار اخرى بعدما صار صحرا فدخلها حث هو ولو حلف
ان لا يدخل دارا فدخلها بعدما صار صحرا لم تحت لان الصفة
شرط في الغائب الا اذا كانت حيطا لها قايمة فيمين تحت
واما في البيت اذا حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعدما انعمت
حت لان الوصف قد زال ولو زال حيطا نه لم تحت لانه زال الاسم
لانه لا يسمى بيتا بعد زوال الحيطان بخلاف الدار لانها تسمى
دارا بعد زوال الحيطان وقال القائل الدار دار وان زالت حوا
يطها والبيت ليس بيتا بعد تهديمه ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل

بيتا لا ستقف له لم تحت لان البنا وصف فيه والصفة في الغائب شرط
قال ومن حلف لا يطلم رجلا زمانا او جينا او قال الجين او الزمان فان نوى شيئا
فهو على ما نوى وان لم يكن له نية يقع على ستة اشهر عند ابن حنيفة وعند
هم يقع على جميع عمره وان حلف لا يطلم فلان نادى فلك ذلك الجواب عند
ابن يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا ادري ما الدهر يعني اذا ذكر علي
سبيل التنكير واما اذا قال الدهر يقع على جميع عمره هكذا ذكر في
الجامع الكبير ولم يدع فيه الاختلاف وقيل ان ذلك على قياس قول ابن
يوسف ومحمد واما على قول ابن حنيفة الدهر ودهر اسوا لا يعرف في
تفسيره وروى عن ابن يوسف انه قال الدهر يقع على ستة اشهر واما
في ظاهر الرواية فيقع على جميع العمر ولو حلف لا يطلم الدهر يقع
على جميع عمره على قولهما وعند ابن حنيفة يقع على عشرة من الذي
يدري ولو قال دهورا يقع على ثلاث مرات ستة اشهر عندهما وعند
ابن حنيفة يقع على ثلاث مرات من الذي يدري ولو قال لا يطلمه العمر
يقع على جميع عمره عند عدم النية ولو قال عمرا ففي قول ابن يوسف
روايتان في رواية يقع على يوم وفي رواية يقع على ستة اشهر
طالجن وهو الاظهر ولو حلف ان لا يطلمه حقا يقع على ثمانين سنة
ولو حلف لا يطلمه ان يعبد يقع على شهر فصاعدا ولو حلف لا يطلمه
الوقت بت يقع على اقل من شهر ولو حلف لا يطلمه مليا يقع على شهر
طالبعيد سوا الا ان يعنى به غيره ولو حلف لا يطلمه شهرا يقع على
ثلاثين يوما ولو حلف لا يطلمه الشهر يقع على بقية الشهر ولو حلف
لا يطلمه يوما يقع على يوم من وقت طلوع الفجر الى غروبها اذا حلف

قبل طلوع الفجر واذا كان بعد طلوع الفجر يقع على يوم كامل الى الوقت
 الذي حلف من الغد ويدخل الليل فيه ولو حلف لا يظلمه اليوم يقع على
 بقية اليوم ولو حلف لا يظلمه يومين يدخل فيه الليل سوا طان قبل الطلوع
 او بعد الطلوع فما عرفت الجوار في اليوم فهو جوار في الليل ولو حلف
 لا يظلمه شهر يقع على ثلاثة اشهر ولو حلف ان لا يظلمه الشهر
 يقع على عشرة اشهر عند ابن حنيفة وعندهما يقع على اثنا عشر شهرا
 ولو حلف لا يظلمه السنة يقع على بقية السنة ولو قال سنة يقع على
 سنة كاملة ولو قال السنين يقع على عشر سنين عنده وعندهما على جميع
 عمره ولو قال سنين يقع على ثلاثة احوال بالاجماع ولو حلف لا يظلمه اياما
 يقع على ثلاثة ايام في رواية الجاهل وذكر على الاتفاق وذكر في كتابه
 يمان على قول ابن حنيفة يقع على عشرة ايام وعندهما على ثلاثة ايام و
 المذكور في الجامع اصح انه على الاتفاق ولو قال اياما كثيرة او ايام
 يقع على عشرة ايام عنده وعندهما على سبعة ايام ولو حلف لا يظلمه
 جمعا يقع على ثلاثة ولو قال الجمع يقع على عشرة عنده وعندهما
 على جميع العمر ابو حنيفة اعتبر عرف اللفظ في هذه المسائل و
 هما اعتبر اعراف الناس قال ولو حلف لا يظلم الناس يقع على ظلم
 واحد منهم وكذلك اذا قال لا اشترى العبيد يقع على واحد وكذلك
 اذا قال لا اتزوج النساء لان اللفظ لا يريد خلاص في الظلم للجنس
 او للمعهود ولا معهودها هنا فيقع على اقل الجنس وهو الواحد ولو
 قال لا احلم انا سا او قال لا اتزوج نسا او قال لا اشترى عبيدا يقع
 على ثلاثة من ذلك لان هذا اللفظ الجمع واقل الجمع والصحيح ثلاثة قال ومن

حلف لا يتدم بادل فالادام كل ما يصطبح به الحنظ طائري والحل والمر
 قة ونحوها وطلما يوحلم مع الحنظ في الغالب طائري والحنظ والسحر فهذا
 يسر بادام عند ابن حنيفة وابن يوسف وعند محمد هو ادم وقيل المصح
 ادم بالاجماع والفقهاء كرهت ليست بادام وذكر في الحنظ مع امثلة
 على قلبه هذا قال اذا حلف لا يظل اليوم الا رغيضا فاطم مع الرغيض حنظا
 او لحما لا حنظا وجعله تبعا للحنظ وعند محمد حنظا ولم يجعله تبعا
 قال ومن حلف ان لا يتظلم فقرا الفزان ارفق في الصلوة لم يحنظ وان
 قرا خارج الصلوة يحنظ وهذا في عرفنا لسانهم واما عندنا فالا حنظ
 قرا في الصلوة او خارج الصلوة لانه يسمى قارا بالصلوة لا يسمى متظلما ولو
 حلف ان لا يضرب رجلا فضر به بعد ما مات لا يحنظ لا يصل في هذا ان
 كل فعل يذل ويؤلم او يسر ويغمر يقع على الحيوة دون المات
 طال ضرر والشتم والجماع والكسوة والدخول عليه قال الفقيه
 ابو الليث في الضسوة اذا كان يمينه بالعارسية فحسب الميت
 حنظا واما في الدخول عليه فانه يراد به الزيارة والميت لا يزار
 وانما يزار قبره واربعة اشيا يقع على حالة الحيوة والمات جميعا
 الغسل والمس والحمل والوضوء اذا حلف يوضي فلانا فوضاه
 بعد الموت يحنظ قال ولو حلف لا يخرج المكة ثم خرج من بلده
 يريد مكة حنظ ولو قال لا اتي مكة فخرج اليها لا يحنظ فالمريد
 خلما ولو قال لا اذهب الي مكة فلا رواية لهذا قال بعضهم هذا
 والخروج سوا او قال بعضهم هذا ولا تبيان سوا ولو حلف لا يخرج
 من الدار فخرج راكبا حنظ لانه وجب الخروج وكذا لو اخرجه

رجل بامرأة حنت فان حملها رجل غير امره ولم يكن قادرا على الامتناع
 تحنت فلو خرج بعد ذلك بنفسه طابعا حنت وان طاف قادرا على الامتناع
 فلم يمتنع اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تحنت طما اذا خرج طابعا
 وقال بعضهم لا تحنت لانه لم يوجد فعل ينسب اليه وبهذا طان يقول
 الفقير ابو جعفر رحمه الله وهكذي روى عن ابن يوسف في الامالي وكذلك
 هذه الفصول كلها اذا طانت يمينه على الدخول ولو حلف لا يدخل
 الدار فادخل احدي رجليه لا تحنت وقال بعضهم اذا طان الدوا من اسفل
 والخارج اعلى حنت وكذا اذا حلف لا يخرج فخرج احدي رجليه لا
 تحنت قال بعضهم اذا طانت الدار في الاعلى والخارج اسفل حنت ولو
 حلف لا يدخل الدار فصعد على السطح حنت ولو دخل هليز الباب حنت
 لانه لو رد الباب ببقى خارجا الا اذا طان التهليز داخل الباب فحنت
 قالوا اذا حلف لا يصوم فاصبح صائما حنت وان افطر فذلك اليوم
 ولو قال لا يصوم صوما فما لم يصم يوما طاملا لا تحنت ولو قال
 لا اصلي فصلي حادون الركعة لا تحنت ولو صلى ركعة حنت ولو قال
 لا يصلي صلاة فما لم يصلي ركعتين لا تحنت قالوا لو حلف ان ياتي
 فلانا اليوم ان استطاع فان اراد به الاستطاعة من جهة القضاء
 والقدر فهو على ما نوي وان تقوى به القدرة والعافية عن المرض
 والبلاء كان ذلك ولو لم يكن له نية يقع على الاستطاعة من جهة
 القدرة لان الظاهر انه لا يراد به الاستطاعة من جهة القضاء
 والقدر حتى انه لو مضى اليوم ولم يات حنت اذا لم يمنعه مرض
 او لا او سلطان او غير ذلك من الموانع قالوا ومن حلف لا يلبس

حليا فلبس خاتم فضة لم تحنت وكذلك لو حلفت المرأة على هذا ان الخاتم
 من الفضة ليس حليا لا ترى ان الرجال يلبسونه ولا يجوز للرجال لبس الحلي
 وان لبس خاتم ذهب حنت وان لبس السوار والخيل والقلادة والقرط
 حنت ولو لبس اللؤلؤ الخاتم لم تحنت في قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد حنت ولو طان مع اللؤلؤ اخلاط من الذهب والفضة حنت بالاجماع
 جماع قالوا ومن حلف ان لا يتغدى فان هذا يقع على الغدا المعروف وان كان
 الرجل كوفيا يقع على خبز الحنطة والشعير ولا يقع على اللبن والسويق
 وان كان الرجل يدوي يقع على اللبن والسويق وان طان حجازيا يقع على
 السويق فاما في بلادنا يقع على خبز الحنطة ووقت الغدا من طلوع الفجر
 الى وقت الزوال ووقت العشاء من وقت الزوال الى ان يمضي اكثر الليل
 ووقت السحر ان يمضي اكثر الليل الى وقت طلوع الفجر وهذا في عرفهم
 فاما في عرفنا وقت العشاء من بعد صلاة العصر قالوا ومن حلف لا يصرب
 امراته فمد شهرها او عظمها او خنقها حنت لان الضرر لا يلازم في الجماع
 هذا اخبر قال الفقهاء ابو الليث هذا اذا طانت يمينه بالعربية
 فاما اذا طانت يمينه بالفارسية لا تحنت قالوا ومن حلف لا يهب رجل شيئا
 او لا يتصدق فهو هب شيئا وتصدق عليه فلم يقبل ذلك حنت وكذلك
 لو حلف ان لا يبدل او لا يعمر فقال الخليلي واعمر حنت قبل الاخر ولم
 يقبل لان ابي المالها من جانب واحدة من الجانبين وبمثله في
 البيع والجارة والكتابة لا تحنت حتى يقبل الاخر وفي القرص عن ابن حنيفة
 روايتان في رواية جعله طالبيع وفي رواية جالبيع والطاوي
 جعله طالبيع قالوا لو حلف لا ياكل لحما فاكل كبدا او كرشا حنت

وكذلك اذا اطل الراس حنت لا نه يسمي اكله ^{ولا ياكل الحرام انسان او ما لا يؤكل}
لحمه حنت ايضا ولو اطل سمي لا حنت وروى عن ابن ^{سنة قال حنت واستدل}
بقول الله تعالى لياكلوا كالحمار باسماء الهما ولو انت يمينه على الشرافاته
يقع على اللحم الذي يجوز شراؤه ولو حلف لا يشتريه راسا فهذا عند ابن حنيفة
يقع على راس الغنم والبقر وعندهما يقع على راس الغنم لا غير ولا يقع على
راس الاكل بالاجماع وانما يقع بيمينه على ما يباع في السوق مفصولة فطان
في من ابن حنيفة يباع ظلامهما في السوق وافرز منهما طان يباع وافر الغنم
خاصة فاجاب طر واحد منهما على ما عاب في زمانه ولو طانت بيمينه على الاكل
فهو للاكل اذا سمى راسا حنت ولو حلف لا يشتري شحما او اكلة يا طر شحما فان
هذا يقع على شحم البطن ولا يقع على شحم الظهر عند ابن حنيفة وعند
هما يقع عليهما جميعا قال ولو حلف لا ياكل هذا الدقيق فصنع منه
الخبز فاطله حنت الاصل فلهذا ان طام طان له حقيقة مستعملة و
يجاز مستعمل تناول بيمينه الحقيقة دون الجواز عند ابن حنيفة وعند
هما تناولا ولهما وظلما طانت له حقيقة مستعملة وليس له مجاز
مستعمل تناول الحقيقة دون الجواز بالاجماع وظلما طان له مجاز
مستعمل وليس له حقيقة مستعملة تناول الجواز بالاجماع فاذا عر
فنا هذا فنقول اذا حلف فقال والله لا اكل هذا الدقيق فاطله كذلك
لا حنت لا ليست له حقيقة مستعملة وله مجاز مستعمل فوقع
بيمينه عليه وهو الخبز وكذلك اذا حلف لا يلبس هذا القميص
له لا حنت لانه لا يبراد به لبس عينه فيقع على المنسوج منه والذي
له حقيقة مستعملة ولو حلف لا ياكل هذا الخبز فاطل خبزا

8

لا حنت عند ابن حنيفة ^{وغيره} يوسف وعمر بن الخطاب حنت وان قضيه فضا فانه
حنت لانه ياكلنهما ^{او يمينه} وهو ان يلقى فتوصل فيقع عليه خاصة عند ابن
حنيفة فما لم يقضه كله لا حنت الا اذا طان شيئا لا يمكنه الا استغوا فيهما
الحوض وما البحر فيقع على الاستحراق فاذا اشرب بعضه حنت الا اذا قال
من هذه الحنطة يقع على اطار بعضه قليلا طان او كثيرا وكذا على قولهما
اذا قضيه حنت لانه ذكر في باب الايمان في الجامع الصغير ان ^{على قول ابن حنيفة}
وهما اذا اظلم احبزا ايضا حنت وقوله ايضا دليل انه اذا قضيه حنت على قو
لهما وكذا لو حلف لا يشرب من الفرات فكرعه منه كرهنا حنت بالاجماع وان اغترف
لا حنت عند ابن حنيفة وعندهما حنت وان شرب من نهر اخدم من الفرات لا
حنت بالاجماع ولو حلف لا يشرب من الفرات فشر من ما اخذ من الفرات حنت
بالاجماع الا اذا اشرب من النيل لا حنت ولو حلف لا يشرب ما فراق افاي ما عذب شره
حنت ولو حلف لا يشرب من هذا الجرف ان طان مملوا فهذا والفرات سوا يقع
على الطرع لا غير عنده وعندهما يقع على الطرع والاعترا فجميعا وان طان
غير مملوق يقع على الاعترا فبالاجماع ولو حلف لا يشرب من البير يقع على
الاعترا فبالاجماع ولو حلف لا يشرب من هذا الحوض فصبت في كوز اخر
فشر به لا حنت الا اذا حلف ان لا يشرب من البير الذي في هذا الحوض حينئذ
حنت ولو حلف لا ياكل من هذه الخلة او من هذه الشجرة او من هذا الضم
فانه يقع على الخارج منه ان اكل من عنبه او من تمره او رطبه او دبسه
حنت الا اذا اخلط بشي اخر من حيث يزول الا سرفانه لا حنت حينئذ طالما
طف وغيره قال ومن حلف بالمشي الى بيت الله ثم حنت يلزمه الا ما حلف على
ضرب من منها يصح الدخول بغير احرام كالفالي يصح الدخول فيها بغير احرام

(على ما ذكرنا ولا لفظ التي يوجب بها السرور وعلى نفسه سنة المشي والخروج و
 السفر والذهاب والركوب ولا تبيان فاذا اوجب هذه الالفاظ الى المكان الذي
 يصح الدخول فيه بغير احرام لا يلزمه شيء وان اوجب هذه الالفاظ الى السوا
 ضع التي لا يصح الدخول فيها بغير احرام ينظر ان اوجب بغير لفظ المشي
 لا يلزمه شيء وان اوجب بلفظ المشي فالى ثلثة مواضع يلزمه بالاجماع و
 هو ان يقول لله على المشي الركعة او الركعتين او التي يتلوه يلزمه اما حجة
 واما عمرة والقياس ان لا يلزمه كما لا يلزمه في سائر الالفاظ الا انه يلزمه
 استفسانا لان هذا اللفظ يستعمله الناس في الاحكام على انفسهم وهذا
 كما نقول اذا قال لله على ان اضرب هذا الثوب على الحيط يلزمه التصديق
 به كما اذا قال لله على ان اهدر هذا الثوب ولو قال لله على المشي الى الحرم
 او الى المسجد الحرام لا يلزمه شيء عند ابن حنبل وحنبل وعندهما يلزمه اما
 حجة واما عمرة قال ومن حلف لا يدخل هذه الدار فهدمت حتى صار من حرام
 دخلها حنت الاصل في هذه المسائل ان الصفة في الحاضر لغو وفي الغاي
 شرط وقيام الا سمر شرط فيهما جميعا وبيان ذلك اذا حلف لا يدخل
 دارا بعينها فدخلها بعدما تهدمت حنت لان سمر باقي في الدار
 دار وان التحويطها وانما زال وصفها ولو حلف لا يدخل دارا
 بغير عينها فدخل دارا فهدمت وصارت حراما حنت لان الصفة
 في الغاي شرط ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما صار من حراما
 او سنانا لم يحنث لان سمر قد زالت ولو حلف لا ياكل هذا الرطب
 فاكل بعدما صار نهرا لم يحنث لان سمر قد زال لا سمر كذلك لو حلف لا ياكل هذا
 اليسر فاكل بعدما صار رطبا لم يحنث لهذا المعنى ولو اكل مذبا حنت

في حركاته ودينته وبيت المقدس وغيرهما والافعال في الاخرى فيها بغير احرام
 في السام خمسة الحرم والمسجد الحرام ومكة وبعثة وبيت الله وحاس

في الاخرى فيها بغير احرام

في قول ابن حنبل ومحمد وقال ابو يوسف الغلبة ان كانت الغلبة
 للمحلف عليه حنت وهو اليسر وان كانت الغلبة لغير المحلف عليه
 لم يحنث وكذلك لو حلف لا ياكل يسرا فاكل رطبا لم يحنث في قول ابن حنبل
 ومحمد وعند ابن يوسف لم يحنث الا اذا طانت الغلبة للرطب ولو حلف
 لا ياكل رطبا فاكل يسرا فيه شيء من الرطب ولو حلف لا يشترى
 يسرا او رطبا فاشترى مذبا فان كانت الغلبة للمحلف عليه حنت
 والا فلا يحنث بالاجماع فهما فارقا بين الاكل والشراء واما يوسف
 بينهما ولو حلف لا اظم هذا الشارب فظمه بعدما صار شيئا حنت
 حلف لا ياكل هذه الحبة فاكل رطبا لم يحنث لان الرطب لا ياكل
 حنت لان الرطب لا يحنث ولو حلف لا ياكل هذا الحرام فاكل رطبا لم يحنث
 كيشا حنت في كتاب الجبل ولو كان بينه وبين الشيء
 او ابيح لا يحنث ولو حلف لا يشرب هذا اللبن فشمع منه بشيء من اجتنافه
 لا يحنث لان الرطب لا يحنث ولو حلف لا يشرب هذا اللبن فشمع منه بشيء من اجتنافه
 بيمينه على ذلك اليوم لا يحنث لان الرطب لا يحنث ولو حلف لا يشرب هذا اللبن فشمع منه بشيء من اجتنافه
 ان حلف لا يشرب هذا اللبن فشمع منه بشيء من اجتنافه

قال ومن حلف بصدقة ماله او يعتق بها يملكه ان لا يفعل شيئا علم بان الرجل
 اذا قال كل ملوكي او كل ملوطني او كل ملوطني فمحو حرقانه يقع على ماله
 الموجودين وقت اليمين دون المستحدث منهم بعد ذلك وان قال
 عنيت به المستحدث يعتقدون جميعا المستحدث لبيته والموجود
 بظاهر لفظه ويدخل فيه المديون وامهات الا ولا فان قال عنيت
 غير المديون بصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يعتق المديون

وغير الفضا لا يصرفه ان قال المراءى المدين يعتقون في القضا وفيما
بينه وبين الله تعالى كانه قال لم يخطر بباله شفتنا والقطه المدينين
وغيرهم من الممالكة ولا يدخل فيه المطانين الا بالنية ولا يدخل فيه
الاشقاق من العبيد بينه وبين اخر وقال الطحاوي يدخلون هذا اذا كان
غير معلق بالشرط ولو علق بالشرط فقال كل مملوك مملوك فهو حر ان
فعلت كذري فهو على الموحدين ولعن يعتقون لوجود الشرط ولا يقع
على المستحدث بعد اليمين الا اذا قال ان دخلت دار فكل مملوك مملوك
يومئذ فهو حر يعتق ما في ملكه يوم دخل الدار سواء دخل ليلة او نهارا
هذا اذا لم يوقت واما اذا اوقت فقال كل مملوك مملوك الى ثلاثين سنة
فهو حر او قال كل مملوك مملوك فيما استقبل فهو حر فانه يقع على
المستحدث بعد اليمين دون الموجودين يعتقون جميعا الموجودين
لنيته والمستحدثين بظاهر لفظه ولو قال كل مملوك مملوك اليوم
فهو حر فانه يقع على ما في ملكه وعلى ما استفاد في يومه ذلك فان قال
عنيت احد الصنفين دون الاخر لم يدين في القضا ودين فيما بينه وبين
الله تعالى وكذلك لو قال كل مملوك مملوك هذا الشهر او هذه السنة فهو
حر فانه يقع على ما في ملكه وما يستفيد في الشهر وفي السنة ولو قال
كل مملوك مملوك الساعة فهو حر فهو على ما في ملكه في تلك الساعة
دون غيره ولا يعتق ما يستفيد من ساعته الا ان يكون نوي ذلك قبل زمره
مانوي ولو قال كل مملوك مملوك فهو حر غدا يقع على الموجود في وقت
اليمين ولعن يعتقون في الغد ولو قال كل مملوك مملوك غدا فهو
حر فاما المالك اربعة موحدين وقت اليمين والمستحدث بعد اليمين الى طلوع
النجم

الموجود في القضا

النجم من الغد والمستحدث بعد طلوع النجم من الغد الى غروب الشمس والمستحدث
بعد غروب الشمس من الغد فعلى قول احمد طاهر اخلون الا المستحدث
بعد غروب الشمس من الغد وعلى قول ابن يوسف طاهر اخلون الا من
المستحدث بعد طلوع النجم من الغد الى غروب الشمس من الغد وكذلك قال
كل مملوك مملوك راس الشهر فهو حر فهو مثل قوله غدا على اختلاف
فيه ورأس الشهر او ليلة منه واول يوم منه ولو قال كل مملوك مملوك
فان رقيقه يعتقون لا تفارق واما رقيق رقيقه قال ابو حنيفة لا
يعتقون اذا لم يكن له نية سوا ان علي العبد دين او لا دين عليه
وان نوي ذلك ان لم يكن على عبده دين فيعتقون وان كان عليه دين
محيط لا يعتقون وقال ابو يوسف اذا لم يكن له نية فهو طاهر ابو حنيفة
وان نوي ذلك يعتقون سوا ان كان عليه دين او لم يكن وقال احمد يعتقون
في الاحوال طهما سوا نوي او لم ينو وان كان عليه دين او لم يكن وهذه
فرع لمسلمين احديهما ان المولى لا يملك اصاب عبده المديون عند
ابن حنيفة وعندهما يملك والمسئلة الثانية اذا حلف بركب دابة
فلان فركب دابة عبده لا يحنث عند ابن حنيفة وابن يوسف وعند
محمد يحنث فهما اعتبر النسبة ومحمد اعتبر الملك قال ومن
حلف لا يتسرى جارية فتسرى جارية اشترها بعد اليمين لا يحنث
عندنا وعند فرخ يحنث وان تسرى جارية كانت في ملكه وقت اليمين
حنثا بالاجماع والتسرى عبارة عن تحصيلها والمنع عن الخروج مع الوطى
الوطى ما تنفعا الولد ليس من شرطه عند ابن حنيفة ومحمد وعبدان يوسف
انفعا الولد شرط ومن حلف بنحر ولده او بنحر عبده فان اراد به تنفيد

الفغل في العين لا يلزمه شيء لان هذا نذر في معصية وقال النبي صلى الله عليه
 لا تذر في معصية الله وان لم يرد به تنفيع الفعل في العين قال ابو
 يوسف والشافعي لا يلزمه شيء فيهما وقال محمد يلزمه شاة في العبد
 والولد وقال ابو حنيفة يلزمه في الولد شاة وفي العبد لا يلزمه
 شيء وكذلك ولد الابن بمنزلة الولد واما في الابد والجد لا يلزمه
 شيء لا جماع وفي فخر نفسه لا يلزمه شيء عند ابن حنيفة وعند محمد
 يلزمه شاة قال ومن حلف لا يعلم فلانا فسلم على جماعة وهو
 فيهم حنث الا اذا نوى بالسلام غيره ولو طان في الصلوة فسلم
 وفلان في القوم ونوى كما ينوي الامام فانه لا حنث له لا يكون
 ذلك كلاما على الاطلاق ومن حلف ان لا يتعلم فقرا القرآن ان
 كان خارج الصلوة حنث وان كان في الصلوة لم يحنث وكذلك لو
 سبّ بنسب سبحة وقيل بان هذا اذا طان الرجل من العرب فاما اذا
 طان من العجم او لسانه غير لسان العرب فاذا قرأ القرآن في
 الصلوة او خارجها لم يحنث وقد مضى في حنثه لا حنث له
 لا بعد متظلم قال ومن حلف ليضرب فلانا مائة سوط فجمع مائة
 سوط فضربه ضربة فان وصل اليه كل سوط نجى له بر في نفسه
 والا يكلم شرط فيه لان القصد من الضرب الا بالام قال ومن نذر
 ان يطع الله فليطعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصيه هكذا يوي
 عن النبي صلى الله عليه وقد ذكرنا هاهنا من قبل قال ومن حلف من اهل
 الطفران لا يفعل شيئا ثم فعل ذلك حالة الطفران وبعد الاسلام
 لا يلزمه شيء الا اذا حلف بطلاق وعناق يلزمه ذلك ولو الامن

٢٥

٢٦

امراته صح حتى انه لو تركها ولم يقر بها حتى مضت اربعة اشهر طلقت
 وهذا قول ابن حنيفة وعندهما اياها طافرا لا يصح قال ومن حلف
 لا يشتري بهذه الدراهم خنزرا فاشترى في اضاف العنز الى الدراهم
 بنظر ان كان اشترى بها او لا ثم سلم الدراهم او لا ثم اشترى حنث
 هكذا ذكر الطحاوي هاهنا وذكر في الجامع الكبير ما يدل على
 انه حنث في الحالين جميعا وهو انه لو حلف وقال ان يعين هذا العبد
 بهذا الطرو بهذه الالف فحما صدقة في المساكين فباعه بهما حنث
 في يمينه ووجب عليه التصديق بالطرو ولا يجب عليه التصديق بالدراهم
 فلو لا ان العقد يتعلق بالدراهم والالما حنث ان المعلق بالشرط
 طين لا ينزل الا عند وجود الشرطين وانما لم يلزمه التصديق بالدراهم
 لمعنى اخر وهو ان اليمين لا ينقد الا في الملك او مضاف الى
 الملك وقد وجدة الاضافة الى الملك في الطرو لان الطر ملك بالعقد
 ولم يوجد الاضافة في الدراهم الى الملك لان الدراهم ملك بالعقد
 وانما يملك بالتبض فقد اوجب التصديق بمال الغير فلا يصح واطن
 الخرخي ذكر وقال الدراهم والارنايس لا يتعلق بهما العقد استحقاقا
 ولعن يتعلق بهما العقد تعلقا لا ترى الا ما ذكر في الجامع الصغير
 لو ان رجلا اغتصب من رجل الف درهم فاشترى بها عبدا او اضاف
 العقد اليها ونقد الدراهم ثم باع العبد بالبيع لا يطيب له الزيادة فلو
 لا ان العقد يتعلق به تعلقا والاطار له الفضل كما لو اشترى ولا ثم نقد
 مال الغير بطيب له الفضل قال ومن حلف فقال عبده حر ان كان يملك
 الامة درهم وطان يملك دونها لم يحنث الاصل في هذا ان الاستثناء

لا يحنث ولو سلم الدراهم

٢٧

يمينه على الاضافة والاشارة فقول فيه طقولا ابن حنيفة في اضافة
 الملك والتعريف جميعا وان عقد بيمينه على الاضافة لا غير يعتبر وجود
 الاضافة وقت اليمين ووقت الحنث جميعا الا فيما يستحدثه المروء
 ساعة فساعة طال طعامه والشراب والدم فانه يعتبر فيه الا
 ضافة وقت الحنث لا غير كما قال ابو حنيفة والاصل عند محمد انه متى
 عقد يمينه على الاضافة والاشارة جميعا يعتبر الاشارة دون الا
 ضافة في الاضافتين جميعا وان عقد بيمينه على الاضافة دون الاشا
 رة فان كانت الاضافة اضافة ملك فانه يعتبر فيها الوجود وقت
 الحنث كما قال ابو حنيفة وان كانت الاضافة اضافة تعريف تشهير
 يعتبر الاضافة وقت اليمين وصارت الاضافة كالاشارة وبيان هذه القول
 وهو انه اذا قال اوالله لا اظلم بعد فلان هذا او حلف ان لا يدخل دار فلان
 هذه او لا يركب دابة فلان هذه فباع فلان داره او عبده او دابته ثم بكلم
 او دخل او ركب لا يحنث عند ابن حنيفة وابن يوسف لانه تعلق بعين المشار
 اليه وقد وجد ثم عند محمد اذا قال عنيبت الكلام معه وهو في ملك فلان
 بصرف فيما بينه وبين الله تعالى دون القضا لا نه نوى ما يمتنه وعندهما
 اذا قال عنيبت الكلام معه دون الملك بصرف في القضا لا نه نوى ما يمتنه
 فشدد على نفسه فشدد الله تعالى عليه ولو حلف لا تكلم بعد فلان فان نوى
 عبدا بعينه فلهذا او قوله عبدا فلان هذا سواء وان لم يكن له بنة فان
 تكلم مع عبدا كان موقودا وقت اليمين والحنث جميعا حنث في قولهم
 وان كان نكلم مع عبدا كان موقودا وقت اليمين دون وقت الحنث لا
 يحنث في قولهم جميعا وان تكلم مع عبدا كان موقودا وقت الحنث

في الاضافة والاشارة
 في الاضافة والاشارة
 في الاضافة والاشارة
 في الاضافة والاشارة

دون اليمين حنث في قول ابن حنيفة ومحمد وعند ابن يوسف لا يحنث وعند
 ابن حنيفة ومحمد اذا قال عنيبت به عبد اموجودا في ملكه وقت اليمين
 بصرف فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصرف في القضا ان ولو حلف لا ياكل
 طعام فلان او لا شر شراب فلان او لا يدخن يد من فلان فاكل طعاما استند
 نه بعد اليمين حنث بالاجماع ولو حلف لا يتكلم ابن فلان او اخ فلان فتنكح
 ابن موجود وقت اليمين حنث بالاجماع وان حكم مع ابن حنث بعد اليمين
 لا يحنث بالاجماع لان ابا حنيفة استثنى النسب في الاصل الذي ذكرنا ولو
 حلف لا يتكلم صديق فلان هذا او امرأة فلان هذه فتكلم معه بعد ما عاده
 او طلقها حنث بالاجماع لما ذكرنا ان في اضافة التعريف يعتبر الاشا
 رة بالاجماع ولو حلف لا يتكلم صديق فلان او امرأة فلان فتكلم مع امرأة
 موجود وقت الحنث حنث عند ابن حنيفة لانه يعتبر الاضافة وقت
 الحنث في اضافة الملك والتشهير جميعا وعند ابن يوسف ومحمد لا
 يحنث وان كان موجودا في الطرفين حنث بالاجماع ولو طان له صديق فعا
 داه او امرأة فطلقها ثم تكلم معها بعد ذلك لا يحنث عند ابن حنيفة وعند
 محمد يحنث لانه يعتبر الاضافة وقت اليمين في اضافة التشهير وقت
 ولو حلف لا يتكلم صاحب هذا الطيلسان فباع فلان طيلسانه ثم طلمه
 حنث لان صاحب الطيلسان لا يتعرف بالطيلسان ولو حلف لا يتكلم عبدا فلان
 يفتح على ثلاثة اعبدا موجودين في الملك وقت الحنث عند ابن حنيفة ومحمد
 وعند ابن يوسف على ثلاثة اعبدا موجودين وقت اليمين في الحنث جميعا
 قال ومن قال بالرجل يوم اظلم فعبدا حنث فكله لانه لا يحنث لان ذكر
 اليوم عن حال ذكر الفعل عبارة عن الوقف دليله قول الله تعالى ومن

يولهم يومئذ بده الامن فالبقتال فمن ركب بده ليله او نهارا دخل تحت
 الوعيد فان قال عنت به بياض النهار صدق في القضا لانه نوب حقيقة لفظه
 وقد روى عن ابن يوسف انه قال لا يصدق في القضا ولو قال ليلة اظلم
 فعبد في حر ظلمه نهارا لا تحت لان الليل يراد به سواد الليل دون الوقت
 ولو قال امراة يوم تقدم فلان فامر من يدرى فقدم فلان ليله لا يكون لها
 من الامر شي ان ذكر اليوم في حال ذكر الامر يراد به الوقت المعين لا ذكر الامر
 يقتض الوقت لا محالة لان الصحابة اجمعت ان الخيرة لها الخيار ما دامت
 في مجلسها فقد وقتوا الامر وقتا فاذا كان كذلك استغن عن الوقت
 فذكر اليوم يقع على بياض النهار فان قدم نهارا الامر في بيدها علمت
 اولم تعلم ويبطل بعض الوقت لان هذا امر موقت فيبطل بعض الوقت
 والعلم ليس بشرط كما اذا قال امراة يبد لها اليوم فمضي اليوم
 لخرج الامر من يدها واما في الامر المرسل يقتصر على مجلس علمها
 ولو قال ليلة تقدم فلان فامر من يدرى فقدم نهارا ليرتجى لها بذلك
 لان الليل عبارة عن سواد الليل قال ومن حلف لا يشترى الرخا من فشم
 الورد او اليا سمين لا تحت الرخا من اسم لطلعت اخضر ليس له شجر
 وله رائحة طيبة والورد له شجر وكذا اليا سمين له شجر واما
 العنبر فهو رخا لانه لا شجر له وكذا الاس من الرخا ومن حلف
 لا يشترى بنفسيا ولا نية له طان ذلك على دهن البنفسج لا على ورد
 وهذا في عرف ديارهم واما في ديارنا يقع على وردة لا على دهنه ولو
 حلف لا يشترى الورد فهذا على عرف الورد لا على دهنه في عرفنا وعرف
 فهم قال ولو حلف لا يشترى الفاخرة هذا الشترى ما يدخل تحت

اسم الفاخرة تحت ولو حلف لا ياكل فاخرة فهذا على ثلثة اوجه وفي روجه
 تحت في قولهم جميعا وفي روجه لا تحت في قولهم جميعا وفي روجه
 اختلاف فيه اما الوجه الذي تحت في قولهم جميعا اذا اكل الشترى
 الرخا او النخا والكمثرى والبطيخ وخوها والذي لا تحت في قولهم جميعا
 اذا اكل القنار والقند والجوز وخوها لان الفاخرة اسم للشتر الخا من الشجر
 فكالمجلس كان من الشجر فليس من الفاخرة الا البطيخ خاصة والذي اختلفوا فيه
 العنبر الرخا من الرطب في قولهم لا تحت في قولهم ما تحت المسابك
 بعدها قد ذكرنا ما فيها تقدم قال ومن حلف لا تجلس على الارض فجلس على الحصى
 او على البساط لا تحت لانه لم يجلس على الارض الا ترى ان يقال اجلس على
 البساط لا تجلس على الارض ولا يجلس على ثيابه وجلس على ثيابه تحت لانه جلس على الارض

ولو حلف لا يجلس على هذا السرير فجلس عليه بساطا فجلس عليه تحت لان البساط
 تتبع للسرير الا ترى انه يقال جلس الامير على السرير ويراد به البساط
 دون صفحته وكذا لكذا في الدكان والسطح الا ترى انه يقال جلس على
 الدكان والسطح وان جلس على البساط المقرو شعليه ولا يقال جلس على الارض
 اذا جلس على البساط المقرو شعليه ولو وضع سريره على السرير او بناد
 طائفا اخر فوفد لك الدكان وسطا فوق ذلك السطح وكانت يمينه
 ان لا يجلس على ذلك السرير او على ذلك الدكان او على ذلك السطح فحينئذ
 لا تحت ولو حلف لا ينام على هذا الفراش فجلس عليه جسيما فنام عليه تحت
 لان الجس ينفع له ولو نسط عليه فراشا اخر ونام عليه لا تحت لان احدهما
 لا يكون تبعا لآخر كما قلنا في السرير والدكان والسطح وروى عن ابن يوسف
 انه قال لا تحت هاهنا وقرق بين هذا وبين السرير لانه يقال نام على فراش

اذا كان احدهما فوق الاخر ولا يقال جلس على سريرين وان كان احدهما فوق الاخر
 ولو حلف لا يتغدي برغيفين او حلف لا يلبس قميصين او لا ينام على فراشين فتغدي
 برغيفين ثم يرغيف اخر في يوم اخر او لبس قميصا فتزعه ثم لبس قميصا
 اخر او نام على احد هما ثم نام على الاخر لا تحت لانه يراى به نفي التمتع فيقع
 على الجمع لا على الافراد الا اذا عينتهما فيقع على الجمع ولا افراد جميعا
 لان الجمع صفه فيهما والصفة في الحاضر لغو ولو حلف لا ياكل رغيفين او لا
 يطعم رجلين فطعم احدهما ثم طعم الاخر او اطل احدهما ثم اطل الاخر حث
 ومن قال لا مراثة ان خرجت من هذه الدار لا باذن فان طالق فاذا زلها مرة
 فخرجت ثم رجعت ثم خرجت بغير اذن حث وتباح في هذا الاذن
 في طمرة وكذلك لو اذن لها مرة فقبل ان تخرج نهها عن الخروج ثم خرجت
 بعد ذلك حث في يمينه والحيلة في هذا ان يقول اذنت لك بالخروج في
 طمرة او يقول اذنت لك فركذرك في خرجة ولو قال حتى اذن لك فاذا اذن
 مرة ثم خرجت بعد الاذن لا تطلق الا حتى طلعة غايه فاذا اذن لها مرة
 فقد بلغت اليمين غايتها فسقطت ولو قال لا اذن لك فان نوى معنى
 اليما كان وان نوى معنى حتى كان وان لم يكن له نية فهو بمعنى حتى لان
 طمرة الا ان اذنت فبما يتوقن براد بها الغاية هذا اذا اذن لها
 وهي تسمع وان اذن لها ولم تسمع فلا يكون لها اذنا في قول ابن حنيفة
 ومحمد وفي قول ابن يوسف يكون اذنا قال ومن حلف لا يطعم فلانا فكتب
 اليه كتابا او ارسل اليه رسولا فطعمه الرسول او امي واشتال اليه لا تحت
 والصلام يقع على المنطق دون هذه الاشياء وكذلك اذا حلف ان لا
 يحدث فلانا فهو على هذا فقال ولو حلف فقال العبد ان يشرتن بقدم

أو

فلان فانت حر فالاصل في هذه المسائل ان البشارة والعلم يقع على الصديق
 دون الطيب ولا يتكرر سواء وصله خبر في الماء وصله خبر في الزان والخبر
 مما يتكرر يقع على الصديق والخبير ان وصل خبر في الزان وصل خبر في
 الباطن يقع على الصديق والخبير والطبابة يقع على الصديق دون
 الطيب او وصله خبر في الباطن يتكرر بالخبر ويبان هذا اذا قال ان
 يشرتنني بقدمي او علمتني بقدمي وكان فانت حر او قال ان
 يشرتنني ان لا يدا قدمي فان يشرتا وعلمتني بقدمي لا تحت وان كان
 لغيره يشرته بعد ما علمت الخافوا علمه بعد ما علمت لا تحت وان كان
 هذا بعد القدم وروى عن العلم حث ولو قال ان اخبرتنني بقدمي وكان
 فآخيره قبل القدم مرة لا تحت لانه يقع على الصديق وان آخيره بعد القدم
 والعلم تحت ان الخبر يتكرر ولو قال ان اخبرتنني ان فلانا قد قدم فآ
 خبره قبل القدم مرة لا تحت لانه يقع على الصديق والطيب ان كان
 خبرا ان والطبابة بالخبر قال ومن حلف لا يشرى بهذه الدرا
 همرا لا دقيقا فدفعها الى رجل ثم اشترى منه ببعضه دقيقا او
 ببعضه خبزا لم تحت حتى يشرى به طله غير الدقيق لان شرط
 حثه وجود الشرا بجميعه غير الدقيق ولم يوجب حثه تحت
 قال ومن حلف ان لا يشرى هذا العبد فاشتراه شرا فاسدا تحت
 الاصل فيه انه متى نفي بيعينه عقدا في المستقبل يقع على الجا
 يز والفاسد بعد ان يكون الفاسد بوقع الملو عند اتصال القبض
 به او يلحقه الاجارة وان كان لا يوقع الملو ولا يلحقه الاجارة
 لا تحت هذا في المعاملات واما في العبادات يقع على الجاهل منها

دور الفاسد اذا كانت اليمين في الماضي فانه يقع عليهما وبيان هذا
 اذا قال ان اشتريت هذا العبد فامر ان طلق فاشترى خمر او خنزير
 او بدم او صائب او بامر ولد او اشترى بخير مولا بهير اذ نه حث
 ولو اشترى بمينة او بدم او بامر او بامر ولد لا يملك بالعقد ولا
 بالقبض وكذلك لو اشترى الصائب او المدبر او امر الولد لا يملكه
 بالعقد ولا بالقبض ولو اشترى على ان يباعه بالخيار تحت ايضالا نه
 يملكه الاجارة من صاحبه وكذلك لو حلف لا يبيعه فباعه خمر او خنزير
 او بدم او بامر او بامر ولد حث ولو باعه بمينة او بدم او بامر
 او بامر ولد حث وبمثلة لو حلف لا يصوم او لا يصل فصام بغير نية
 او صلى بغير طهارة فانه لا حث وكذلك لو حلف لا يتزوج هذه امر
 اه فخر وجهان كما اذا فاسد الامانة حث ولو طان هذا طله في الماضي
 صا اذا قال ان كنت صمت او صليت وتزوجت امرأة وطان فعل
 ذلك طله فاسد احث في مينة قال ولو قال ان اشتريت هذا العبد
فهو حر فاشترى فانه ينظر ان اشترى جازا باتا عتق وكذلك
لو طان المشتري بالخيار فبده عتق ما على قولهما لا يشك ان يقع
له الملاك وعلى قول ابن حنيفة ان طان لا يقع له الملاك فها هنا عتق
لان المعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط كالمتكلم به من بعد فكا
نه اشترى على انه بالخيار ثم اعتقه فانه يعتق لان اقدامه على
العتق فسح للخيار فلو اشترى على ان يباع فيه بالخيار حث
في مينة وحث لا يعتق لانه لم يملك سوا جاز البايع البيع او لم
يجز وقال الطحاوي اذا اجاز البايع البيع يعتق لان الاجارة يستند الى

وقت العقد لا تميز ان الزايدة الحادثة قبل الاجارة بعد العقد يدخل في
 العقد هذا اذا اشترى شرا صحيحا فلو اشترى شرا فاسدا خمر او خنزير
 فان طان في يد البايع لا يعتق وحث سوا قبضه لكان له يقبض وان طان
 في يد المشتري فان طان حاضرا عنده وقت العقد يعتق وان طان غائبا
 في مينة او نحوه فان طان مضمونا عليه ضمان نفسه طالعصب يعتق
 وان طان مضمونا بغيره طالرهن او طانت امانة في يده لا يعتق لانه لا يصير
 قابضا عقيب عقد هذا اذا طلق على الشراء ولو حلف على البيع وقال
 ان يعتق فانت حر فباعه ببيع جاز او طان المشتري بالخيار حث لا يعتق
 لانه بالعقد لا يملكه عند العتق لا يصح فغير الملاك ولو طان البايع
 بالخيار يعتق لانه طان في ملطه وقت وجود شرطه فيعتق ولو باعه
 ببيع فاسد ان طان في يد البايع او في يد المشتري غائبا عنه وطان في
 يده امانة يعتق لانه لم يزل ملطه عنه بالعقد وان طان في يد المشتري
 حاضرا او غائبا ولحق مضمونا ضمان نفسه لا يعتق لانه زال ملطه عنه
 قال ومن قال لعبد ان دخلت هذا الدار فانت حر فباعه فدخلها لا يعتق
 وحث في مينة فبعد ذلك اذا اشترى ثم دخل ايضا لا يعتق ولو طان
 بعد البيع لم يدخل حتى اشترى ثم دخل عتق وزوال الملاك فيما بين
 الاتعقاد والافعال لا عبرة له لانه لا يتعلق به حكمه وكذلك لو قال لامراة
 ان دخلت هذه الدار فانت طالق فطلقها تطليقه ثم تزوجها ثم رد
 خلت الدار تطلق ولو طانت دخلت الدار فيما بين ذلك بعد انقضاء العدة
 ثم دخلت عند الزوج بعدما تزوجها لا تطلق ولو طان مكان العبد امة
 فاعتقها المولى بعد اليمين ثم ارتدت وحقت بدار الخرب ثم سببت

فأشترها المولى فدخلت فلا اعتق لا يمينه انعقدت على الملك في ذكر الرق
 وهذا رقيق حاذق فلا يعتق لا يمينه انعقدت على الملك في ذكر الرق
 ثلثا بعد اليمين فتزوجت بزوج آخر ثم تزوجها الزوج الأول فدخلت الدار
 لا تطلق لأن يمينه انعقدت على ملكه ذلك النكاح وقد استوفى طلاق ذلك الملك
 فلا تطلق بعد ذلك ما بعد هذا من المسائل قد ذكرناها فيما تقدم كتاب
 ادبر القاض قال الشيخ الامام رضي الله عنه الاصل في هذا انه لا ينبغي للقاضي ان
 يفعل فعلا يودى الى التهمة او يودى الى شغل نفسه واصل اخر انه متى
 قضاؤه متفق على بطلانه لا ينفذ قضاؤه ومتى قضاؤه مختلف فيه نفذ
 قضاؤه ومتى قضاؤه باجتهاد ان خالف البعض لا يجوز ان خالف الاجتهاد
 غيره جاز وانتم هو الكتاب والخبر المتواتر فاذا عرفنا هذا فنقول
 ينبغي للقاضي ان ينصف بين الخصمين في الجلوس والنظر اليهما والاطلاع
 معهما فاذا حضر الخصمان فلا بأس ان يقول ما لظما وان شاست حتى
 يتدبراه بالاطلاع فاذا اكلم المدعى اسكت الآخر وسمع مقالته فاذا
 فرغ نقول للمدعى عليه ماذا تقول فان قال ظما قال المدعى فهذا للقرار
 منه وينقض عليه وان انكر نقول للمدعى اقم البينة فان قام البينة بقي
 له بذلك ولا ينبغي للقاضي ان يلقن احدهما حجة ولا يسار احدهما
 ولا يضيق احدهما ولا يقبل هديتهما لان هذه الاشياء يودى الى التهمة وكذلك
 لا يقبل الهدية الا من ذى رحم محر منه او من كان يهدي اليه قبل القضا
 ان كانت الهدية لاجل القضا لا يقبل ولا يجب دعوة الخاصه الا من كان يتخذ
 قبل القضا فذلك بعد القضا يذهب الردعوتة وهذا قول ابن حنيفة وان
 سؤ وقال محمد لا بأس بان يجبر الدعوة الخاصة للقرابة وذكر الطحاوي هذا

هذا هو الأصل في القضا لا يمينه انعقدت على الملك في ذكر الرق

م

م

الاختلاف ولم يذكر الاختلاف في قبول الهدية بل قال انه يجوز قبول الهدية
 به من ذى رحم محر منه ولا يرفع القاض صوته على احدهما ولا يطلق بوجه
 الى احدهما ولا يعين احدهما ولا يبيع ولا يشتري في مجلس القضا لانه
 يشغله عن القضا والنظر في الحج وكذلك لا يقضي وهو غضبان ولا يسبل
 المجلس حتى لا يفتر عن النظر في الحج وكذلك لا يقضي وقلبه مشغول بشئ
 او دخله هم او نعاس ولا يجعل الخصوم في حجره ولا خوفهم يعني
 لا يقول لهم اقم حجتك والا فصر علي او ابطر دعويك لانه ليس
 كل حق لم يكنه اقامة البينة في المجلس بل يوجهه الى المجلس
 الثاني والثالث ولا بأس بان يقعد عنده اهل العلم والفقهاء
 اذا كان لا يدخله حصر ومنع عن القضا وان كان يدخله ذلك لا
 يقعد هو وينبغي ان يقدم الرجال على حدة والنساء على حدة وان
 راي ان يجعل لكل فريق يوما ليراي من كثرة الخصوم فعلا ويقدم
 الرجال على منازلتهم فكل من جاء اولي بالنتقد ثم الاخر بافانه
 لا بأس بان يقدمهم اولالهم زيادة شغل الا اذا كانوا كثيرا مما
 يدخل الضرر باهل المصر فحينئذ يقدمهم على السوية ولا بأس
 للقاضي ان يشهد الحجازة ويعود المريض وتجب دعوة العا
 مة ولا بأس بان يقضي في منزله او حيث احب وان هو قضى من
 حيث الجماعة فهو احسن لانه انفى للتهمة ثم القاضي انما يقضي لما
 كان في كتاب الله تعالى فان لم يجد فيقض بها وورد عن النبي صلى الله
 عليه وسلم فان لم يجد فيقض بما اتى به عن الصحابة رضي الله عنهم فان
 كانوا قد اختلفوا فيه فاختار من اقوالهم احسنها ولا يحد

م

م

من ذات نفسه قولا اخر فان لم يجد مجتهد فذكر رايه فيبقى
بما اجتمع عليه رايه من ذلك الذي يرى انه الحق فان اختلف عليه
يشاوره قطام من اهل الفقه فباخذ احسنهما واشبههما بالحق ثم
اذا قضى بالاجتهاد فان خالف النص لا يجوز قضاؤه وان لم يخالف
النص لم يخطئه رايه بعد ذلك رايه اخر فانه لا يبطل ما مضى وما
امضا بالاجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله ويقضى في المستأجل
بما يراه وهذا قول ابن حنيفة وابن يوسف وقال محمد ان كان يقضى
فراول مرة بالاجتهاد ثم راي غيره خيرا منه كان كما قال ابو
حنيفة وابن يوسف وان كان انما يقضى به تقليد الفقيه بعينه
تبين له ان غيره من اقوال الفقهاء اول مما قضى به نقضه وقضى
بما يراه واذا قضى بشئ يظن انه مذهب نفسه فاذا هو مذهب غيره
له ان يبطله وليس لاخر ان يبطله لانه حصل قضاؤه في مختلف
فيه فليس لغيره ان ينقضه وان قضى بمذهب خصمه وهو يعلم
بذلك نقضه فصلوه لانه قضى في مختلف فيه فليس له ان ينقضه
ولا لاخر غيره قال واذا شهد عنده من لا يعرفه بشهادته
فان لم يطعن فيه الخصم قضى في المجلس من غير تعديل في قول
ابن حنيفة وعنده ابن يوسف ومحمد لا يقضى الا بالتعديل اسوة
طعن فيه الخصم او لم يطعن هذا في المعاملات واما في الحدود
فلا يقضى الا بالتعديل طعن الخصم او لم يطعن بالاجماع ثم في
موضع يسقط الحق بالشبهة لا يقبل فيه الا شهادة الرجال
العدول ولا يقبل فيه شهادة النساء الرجال ولا الشبهة

على الشهادة ولا كتاب القاضى القاضى والذين يسقط بالشبهة الحدود
والقصاص في التفسر فيما دور النفس الا في السرقة فانه يقبل ذلك
في حق المالك ولا يقبل في حق القطع ثم اذا امر الشاهد واحد وجروا
اثان يسأل اخر فان عدله قضى به لكونه ان جرحه اثان لا يقضى
به وان عدله الف بعد ذلك وتعديل الواحد جابر ولا ثان افضل
وهذا قول ابن حنيفة وابن يوسف وقال محمد لا يجوز الا تعديل اثنين
وكذلك هذا الاختلاف في رسول القاضى المترجمه وينبغي ان يعدل
الشهود عنده في السرويز كواعنه في الغلانية واما اذا امر
بكن للمدعى بيعة يعرض اليمين على المدعى عليه فان حلف بحرب
وان نطق عن اليمين فالافضل ان يعرض اليمين عليه ثلاث مرات
فيقول له في كل مرة اخلن ولا اقضى عليك فان حلف برب ولو
نكل عن اليمين يقضى عليه عندنا ولو قضى في اول المرة بنكوله
جاز وانما يبرأ بالحلف الروقة فيام البيعة حتى ان المدعى لو اقام
البيعة بعد ذلك قبلت بيئته فان قال المدعى لا بيعة لي ثم جا
بالبيعة او قال كل بيعة احضرهم فهم شهود وورثهم جابا
لبينة فان فرقول ابن حنيفة يقبل لان من جهة ان يقول ان
المدعى عليه اقر عند الشهود وانا لا اعلم بذلك وعند محمد لا تقبل
ذكرها في العيوز ولو قال المدعى ان بيئتي حضور فانه لا يحلف
المدعى عليه في قول ابن حنيفة وفي قول ابن يوسف يحلف وان قال
بيئتي غيب تحلف بالاجماع اذا اطلب المدعى بيئته ولا ينبغي
للقاضى ان يلقن الشاهد في قول ابن حنيفة ومحمد وفي قول

ابن يوسف الاخرة باسمه وهو ان يقول له اشهد بطل وخطي
ولا تتعنت علي لانه ربما تخطط بها عقولهم فلا يمكنهم ان
الشهادة على وجهها ولا باسمه ان يفرق الشهود في حالة الاداء
اذا اتهم الشهود وان جمع بينهم في الاداء فلا بأس قال ينبغي
للقاضي ان يخط كتابا من اهل العفاو والصالح ويقعه حيث يرى
ما يكتب ويصنع طي لا يلتبس عليه وينبغي ان يكون الطائفة من
اهل الشهادة لانه ربما يحتاج الى شهادته ولا ينبغي ان يكون زعيما
او عبدا او صبيبا او مطائبا من لا يجوز شهادته واذا كتب
الطائفة فانه يكتب خصومة كل خصمين في كتابه وما كان بينهما
من الشهادة ثم يطويها ويخزنها ثم يكتفي بها خاتمة ثم يكتب
عليها خصومة فلان بن فلان في شهر كذا في سنة كذا و
يجعله في قفطره وينبغي ان يجعل لكل شهر قفطرا على حدة
حتى يكون انصر على ذلك الا فضل ان يباشر السوال بنفسه عن
الشهود حتى يكون ابعز من التهمة فان لم يقدر يولي رجلا عد
لين من يثق بهما وان كان واحد اجزاه عندهما وعند محمد بن
قال واذا وجد القاضي في ديوانه صحيفة فيها شهادة الشهود
يحفظ انهم شهدوا عنده واطن علم انه خطه لا ينبغي له ان يفر
بذلك عند ابن حنيفة وعند عماله ذلك اذا وجد في قفطره وهي
خاتمة وكذلك الشهادة اذا وجدها الشاهد مكتوبا بخطه ولا
يحفظ الحادثة فهو على هذا الاختلاف اما اذا وجد في ديوان
القاضي الذي كان قبله لا يلتفت اليه حتى تقوم البينة على القفط

ما ينبغي ان يكتبه القاضي

واذا ات كتاب قاضي القاض فانه لا يقبل حتى يشهد الشهود انه
كتابه وخاتمه وانه قرا عليهم وشهدوا على اسمه ونسبه ثم
يقرا على الشهود فيشهدوا على ما في جوفه من المكتوب
له وهذا قول ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا شهدوا على انه
كتابه وخاتمه جاز وان لم يشهدوا على ما في جوفه وهذا الاختلاف
ايضا في كتاب الخطبة وذكر في كتاب النكاح محتوما طائفة وغير
محتوم على هذا الاختلاف وقال ابو يوسف في الامالي اذا لم يكن الكتاب
محتوما لم يحز في قول ابن حنيفة سوا شهد الشهود على ما فيه
او لم يشهدوا وفي قول ابن يوسف ان يشهدوا على ما فيه
جاز ولا خلاف اذا كان بينه وبين الطائفة مسيرة سفروا
حازدونه لا يقبل وانما يقبل كتاب القاضي القاض في الدين
والعين الذي لا يحتاج الى الاشارة اليه كالدور والعفاو يمكن
الاشارة اليه لا يقبل في قول ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
ذلك الا في العبد اذا ابق واخذ في بلد فاقام صاحبه اليه
عند القاضي ان عبده ابق واخذه فلان في مصر كذا وشهدت
الشهود على الحلية فيجب عليه ان يكتب الرد لك القاضي انه قد
شهد الشهود عندي وذكروا ان عبدا صفتة كذا وحليته
اخذه فلان بن فلان وانه فلان بن فلان فنسبهما الى ابهما والى
جدهما ويقطع الشكر بينهما وبين اخرو يكتب العنوان في الداخل
والخارج اسمه واسم المكتوب اليه ونسبهما والعبرة للداخل
لا للخارج فاذا جاء الكتاب وشهد الشهود على ذلك سلم العبد

قاف بانه قد اقر على ما في جوفه من المكتوب

ويكتب اسم الطائفة
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

اليه وختم عقده وبأخذ منه كفيلا ثم يبعث به إلى القاضي الذي كتب
اليه حتى يشهد الشهود عليه بعينه عنده ثم يكتب به كتابا آخر على ذلك
إلى القاضي الذي كتب اليه مرة فادانت عنده قبله وفضي به
وسلم العبد الذي جاءه بالكتاب وأبرأ حفيظه هذا في العبد وأما في الأمة
فلا يقبل بالأجماع وكذلك في سائر المنقولات وقال ابن أبي ليلى يقبل فرجيه
ذلك والفتوى على هذا القول لتعامل الناس ولومات القاضي الطائب
أو عزله ثم وصل الكتاب إلى القاضي المكتوب اليه فلا ينبغي له أن يعمل
به وإن وصل الكتاب اليه وفراء ثم مات الطائب أو عزله فذلك جائز
وإن مات القاضي المكتوب اليه أو عزله أو لم يأت القضاة ينبغي له
أن يخبر الكتاب أنه كتب إلى غيره وكتب القضاة إلى القضاة في حقوق الناس
من الطلاق والعتاق وغيرها جائز إلا في الحدود والقصاص وإذا كان
القاضي كتابا بحق لرجل على رجل فإنه لا يقبل ما لم يكتب اسمه واسم أبيه و
اسم جده وقبيلته وإن لا يكون في قبيلته أحد يقع الاشتغال في أمره
ولا يقبل الكتاب بالنسبة إلى أمه ولا إلى أبي بكرين وأبلى ولا إلى محمدان ولا إلى
بنين تميم حتى ينسبه إلى الفخذ الذي هو منها إلا أن يكون نسباً ظاهراً
مشهوراً أشهر من القبيلة فينبذ يقبل ولو كتب الكتاب فرداً وحدثها
بثلاثة حدود يقبل عندنا وعند فرج حتى يشهدوا على حدود أربعة وإذا
شهد على حدين لا يقبل بالأجماع وإذا طانت الدار مشهورة معروفة كدار
الأمير وغيرها لا يقبل بغير ذكر الحدود في قول ابن حنيفة وعندهما
يقبل قال وينبغي للقاضي أن يتخذ قاسماً يقسم بين الناس إذا رأى ذلك
ولم يجر الناس على قسمته ولا يشرك بين القاسمين أنه يودى إلى الضرر

٢٠

هـ

هـ

٢١

بهم لا نهم يتحكمون على الناس بأجرة كثيرة وإذا لم يكن بينهما شركة فكل
واحد منهما يرضى بأجر قليل لا نه يخاف أن لم يجالروا لكأجر صاحبه وفي
هذا يكون النفع للمسلمين أكثر وإذا قسم القاسمان بينهما ثم شهدا
عند القاضي على القسمة والاستيفاء يجوز عند ابن حنيفة وابن يوسف
الأخر وعند محمد لا يجوز وهو قول ابن يوسف الأول وإن جعل القاضي جرح
القسام من بيت المال فهو أفضل وإن جعل على المقسوم لهم فإنه يجب
على قدر الأضمان المقسوم له إذا ادعى غلطاً في القسمة فهو على ثلثة
أوجه في وجه لا يلتفت اليه وفي وجه يتحالفان ويتراذان في وجه
يقال له أقسم البينة ولا تحلف إلا حلفاً أوحه الوجه الذي لا يلتفت اليه إذا
ادعى الغلط في التقويم فقال طانت قيمته الفان وانتم فؤمتموه
بالف فعد لا يلتفت إلى قوله أنه يدعى العين والعين في التقويم لا يبطل
القسمة طالبيع وقيل إن هذا إذا طانت القسمة قسمة الرضا فاما إذا
طانت القسمة قسمة القضاة حق الفسخ لأنه لم يرض بذلك وكذا إذا
ادعى عينا في القسمة أنه طان له وأنه وقع في القسمة غلطاً لا يصدق ولا
يلتفت اليه ولا يصح دعواه ولو ادعى ديناً بعد القسمة على الميت يصح
واقدمه على قسمة العين لا يبطل دعواه في الدين وأما الوجه الذي
يتحالفان ويتراذان القسمة إذا قال نصيبني جان النصف ووصل إلى
الثلث والباقي في يدك وانكر الآخر يتحالفان ويتراذان القسمة وأما
الوجه الذي يحتاج إلى البينة إذا ادعى الغصب عليه فيقول طان
هذا نصيب وقد غصبته بعد القسمة هذا طان له إذا لم يقربا
لاستيفاء وأما إذا اقربا لاستيفاء فلا يصح دعواه بهذا إذا ادعى الغصب

عند القاضي عن ابن حنيفة ومحمد بن علي قدر

في القضاة ح عليا راجد في نظر من غير بعد عن رايه في كوفي
 متروك لا رجوع في عهده من بعض العلماء من غير بسنة لا رجوع في
 حاله قبل يستعفى في رايه في غير مصره فقد لا يقضي بنفسه
 من غير سنة عند رايه سنة محمد و قال حنفيا لا يقضي في العلم
 هذا اذا كان حقا و اقره بغير رجوع لا يصح رجوعه في الامور و قد اختلف
 في حقه فاما اذا كان مما يصح رجوعه بعد لا فترار حذرنا و تسرعة
 و الشريعة لا يقضي بعلمه الا في سرقة فانه يقضي في السرقة و قال
 ولا حكم الحاكم بشهادة الخصم و بالذين يدعي معهما و يحرم معنا
 النفس و لا شهادة العبد و الصبي و محدود في غدر و تارة عمن يتبع
 عندنا و عند الشافعي يعوالتولة يقبل و لا يقضي بشهادة الاعم في
 قول البر حنفيا و محمد في الوجوه كلها سوا ان يصير الوقت التحمل
 و في قول البر و سوا ان كان يصير وقت التحمل تقبل فيما لا يحتاج الى الا
 شارة اليه قال و لا يبول في الخصام من لا يجوز شهادته من الاصناف التي
 ذكرنا و لا يبول في اعضا صاحب اي ليس له علم بالحديث و السنة و لا ما
 حديث ليس له علم بالاجتهاد و انما يبول من كان موثوقا به في راي
 و عفة و صلاح و كذلك المفتي الا اذا كان يفتي بشي سمعه فانه لا بأس
 قال و كل من لا يجوز كاله القضا له حاله الدين و المولودين و الرقيق و
 الزوج عندنا و عند الشافعي فضاوه لزوجته جائز في الشهادة له
 وليس للقاضي ان يبول في القضا غيره الا اذا كان مستويا في منشوره ذلك
 او قبل له ما صنعت من شئ فهو جائز و ان كان غيره من غير هذا يكون
 فضاوه موقوفا على اجازة الا و قال و اذا طمع القاضي ان يصطلح

او كان العبد وقت التحمل

شهادة القضا من لا يجوز

الخصمان فانه يامرهم بالصلح و يردهم مرة او مرتين ليصطلحا و ان لم
 يطمع القاض الصلح يقضي بينهما في اول المرة و ان طمع الصلح فالتد
 القضا في اول المرة طان ذلكا براه و حكم الحاكم المأتم بين الخصمين حكم
 طاكم المسلمين فيما بينهم و لكل واحد منهما ان يرجع قبل القضا
 و بعد القضا لا يمكن الرجوع هذا اذا وافق رايه راي القاضي و اما اذا لم
 يوافق رايه راي القاضي ابطله اذا رفع اليه قال و لا يقضي القاضي بشهادة
 و يمين عندنا و عند الشافعي يقضي و قد ذكرنا قال و من ردت شهادته
 للثمة كالفسق و الزوجية و غيرها لم يقبل بعد ذلك و ان زالت
 ذلك السبب ان ردت للثمة و لكن لمعنى في الشاهد يقبل اذا زال
 ذلك المعنى كالعبد اذا شهد على حادثة فردت شهادته ثم اعتق
 فشهد في تلك الحادثة فانه يقبل و كذلك العبد و الخافر و شهادة المسلم
 على الخافر مقبولة و شهادة الخافر على المسلم لا يقبل و شهادة اهل
 الكتاب بعضهم على بعض مقبولة سوا اتفقت مللهم او اختلفت
 عندنا و قلنا ان ابن ابي ليلى اذا اتفقت مللهم يقبل و اذا اختلفت لا تقبل
 و قال الشافعي لا تقبل في الاحوال كلها و شهادة الحرير المستامن على
 اهل الذمة لا تقبل و شهادة اهل الذمة على اهل الحرير مقبولة و
 شهادة الحرير المستامن على الحرير المستامن تقبل اذا اتفقت مللهم
 و مللهم يعني اذا اتفقت ادهم و اجمعوا الله يستحق في الاموال
 و الدماء و اجمعوا انه لا يستحق في الحدود الا في السرقة فانه يستحق
 لاجل المال و اختلفوا في سبعة اشيا في النكاح و الرجعة و الفسخ
 الايلا و الاولا و النسب و الرق و امومية الولد في قول البر حنفيا لا يستحق

وقال ابو يوسف ومحمد يستخلف والقصاص اذا كان في النفس حلف عليه فان
حلف برى وان نكل عن اليمين لا يقضى عليه بشي ولكن يحبس حتى حلف
او يقرب في قول ابر حنيفه وفي قولهما يقضى عليه بالدية وقال زفر و
الطحاوي يقضى عليه بالقصاص واما فيما دون النفس ان حلف برى وان
نكل عن اليمين يقضى عليه بعين ما يدعى عليه من القصاص في قول ابر حنيفه
وفي قول ابن يوسف ومحمد يقضى عليه بالارش واذا اراد الاستحلاف فانه
يستخلف بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم
وان اكتفى بقول الله طفاه وقال الطحاوي يز يد عليه الذي يعلم السر
ما يعلم من العلانية ويستخلف النصراني بالله الذي انزل الانجيل على
عيسى ويستخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى ولا يستخلف
المجوسي بالله الذي خلق النار في قول ابر حنيفه وابن يوسف وعلى قول
محمد يستخلف بالله الذي خلق النار ولا يستقبل القبلة ولا يدخل المسجد
ولا البيعة ولا الطنيسة ولا بينا النار قال ومن وجب عليه الدين
اما بيعة او باقرار او بوجه من الوجوه لا تحبس القاض الا اذا طلب
الخصم ذلك فاذا طلب الخصم حبسه ثم يسأل عن فان كان موسرا
لا يطلقه حتى يود حقه وان كان معسرا حتى يسبيله قال والقاض اذا
سال من الشاهد فوقف على ان فيه كبيرة من الطباير مما وعد الله تعالى
عليه النار ردت شهادته وان لم يقف على ذلك ولجئه وقف على مساوية
ومحاسبة فالعبرة للعلية فان كانت مساوية اكثر لا تقبل شهادته
وان كانت محاسبة اكثر تقبل شهادته قال ولا تقبل في الشهادة
على الشهادة الا مثل ما تقبل في الحق وهو شهادة رجلين عدلين

261
او رجل وامرأتين وينبغي ان يشهد على شهادة كل رجل شاهداً لان الشهادة
حق ثابت في الذمة والحقوق الثابتة في الذمة لا ينقلها الى القاضي الا رجلان
او رجل وامرأتان ولو شهد شاهدان على شهادة رجل ثم شهد ا على
شهادة رجل اخر تقبل لانه وجد على شهادة كل رجل شاهداً وكذلك هذا
في الثلث والاكثر ولو شهد احدهما على شهادة نفسه ثم شهد هو
اخر على شهادة رجل لا تقبل وتحتاج في الشهادة على الشهادة الى التحمل
والاداء اما التحمل فهو ان يقول الاصيل شاهدان لفلان بن فلان على فلان
كذني حقاوا شهدك على شهادتي وامر ان تشهد على شهادتي فاشهد
ولو قال الشاهدان لفلان بن فلان كذري حقاوا شهدك على شهادتي بذلك كفى
ولو قال الشاهد مثل ما شهدت او كما شهدت او على ما شهدت يصح
هذا التحمل ما لم يقل فاشهد على شهادتي واما الاداء ان يقول الشاهدان
فلانا شهد عندنا ان فلان بن فلان على فلان كذري درهما واشهد
على شهادته وامر ان تشهد على شهادته والآن اشهد على شهادته
ولو لم يذكر قوله وامر ان تشهد جاز ذلك واذا شهد الرجل
رجلا على شهادته فسمع رجلا اخر له ان شهد بالجماع بالسماع لا
نه لم يشهد على شهادته واما في ساير الاشياء اذا عاينه او سمع اقواه
طالبيع والنكاح والاجارة ونحوها حل له ان يشهد بالسماع وبشرط
فيه عدالة الاصيل والناقل فان ركنوا جميعا يقضى ولو كان المشهود
على شهادته في مصر اخر ولا يحد القاضي من يسأله عنهما طفاه ان
يسأله الناقل عن عدالة الاصيل بعد ان يكون الناقل عدلا ولا ينبغي
ان يشهد على شهادة من ليس بعدل عنده لانه ربما احتاج الى تعديله

قال ابن حنيفة وابن يوسف من غير ان يستفسره وان طان عالمهما لما
 نه لا يا قمر يا موه حتى يفسره لانه ربما اخطى في القضا فيسأله عن الحق
 والمسئلة عند ابن حنيفة صورة في القاضي العالم العادل وكذا اذا قال
 القاضي اقر هذا الرجل عندي لهذا بالف درهم والمفري بنكر فيقول القاضي
 مقبول فعندهما وعند لا تقبل **كتاب الشهادات** قال الشيخ
 الامام رضي الله عنه الشهادة على الشقوق لا يجوز الا في خمسة اشياء
 احدها الموت اذا شهد جنازة او دفنه او اخبره رجل وامرأة بد
 كحل له ان يشهد على البتات وان لم يعاين موته وان شهد على التقيد
 فلا تقبل وكذا كك الشهادة على النطاح بالشهرة تقبل اذا شهد به
 سه وز فافه او اخبره بذلك رجلان عدلان هذه امرأة فلان حل له
 ان يشهد ان هذه امرأة فلان على البتات وكذا كك في النسب اذا سمع
 الناس يقولون ان هذا ابن فلان واخ فلان حل له ان يشهد على ذلك
 وكذا كك لو اخبره رجلان عدلان على ذلك والنسب والنكاح مخالف للموت
 هنا اذا اخبره رجل واحد او امرأة حل له ان يشهد بها هنا لا حل
 حتى يخبره رجلان عدلان والشهادة على الولا بالشهرة لا تقبل ما لم يعا
 ينوا العتاق عند ابن حنيفة ومحمد وهو قول ابن يوسف الاول ثم
 رجع وقال تقبل بالنسب وذكر الطحاوي قول محمد مع ابن يوسف
 ويجوز الشهادة على الوقف بالشهرة اذا اشتهر انه وقف فلان
 حل له ان يشهد على الوقف وان لم يحضر ايقافه ولم يدرك هذا في ط
 هر الرواية ولطن مشايخنا جعلوه طاموت وكذا كك يجوز الشهادة
 على ان هذا القاضي بلد كذا وان لم يعاين المنشور والتقليد وكذلك

قال ابن حنيفة وابن يوسف من غير ان يستفسره وان طان عالمهما لما
 نه لا يا قمر يا موه حتى يفسره لانه ربما اخطى في القضا فيسأله عن الحق
 والمسئلة عند ابن حنيفة صورة في القاضي العالم العادل وكذا اذا قال
 القاضي اقر هذا الرجل عندي لهذا بالف درهم والمفري بنكر فيقول القاضي
 مقبول فعندهما وعند لا تقبل **كتاب الشهادات** قال الشيخ
 الامام رضي الله عنه الشهادة على الشقوق لا يجوز الا في خمسة اشياء
 احدها الموت اذا شهد جنازة او دفنه او اخبره رجل وامرأة بد
 كحل له ان يشهد على البتات وان لم يعاين موته وان شهد على التقيد
 فلا تقبل وكذا كك الشهادة على النطاح بالشهرة تقبل اذا شهد به
 سه وز فافه او اخبره بذلك رجلان عدلان هذه امرأة فلان حل له
 ان يشهد ان هذه امرأة فلان على البتات وكذا كك في النسب اذا سمع
 الناس يقولون ان هذا ابن فلان واخ فلان حل له ان يشهد على ذلك
 وكذا كك لو اخبره رجلان عدلان على ذلك والنسب والنكاح مخالف للموت
 هنا اذا اخبره رجل واحد او امرأة حل له ان يشهد بها هنا لا حل
 حتى يخبره رجلان عدلان والشهادة على الولا بالشهرة لا تقبل ما لم يعا
 ينوا العتاق عند ابن حنيفة ومحمد وهو قول ابن يوسف الاول ثم
 رجع وقال تقبل بالنسب وذكر الطحاوي قول محمد مع ابن يوسف
 ويجوز الشهادة على الوقف بالشهرة اذا اشتهر انه وقف فلان
 حل له ان يشهد على الوقف وان لم يحضر ايقافه ولم يدرك هذا في ط
 هر الرواية ولطن مشايخنا جعلوه طاموت وكذا كك يجوز الشهادة
 على ان هذا القاضي بلد كذا وان لم يعاين المنشور والتقليد وكذلك

سوا هذا ولم يفسره

على ان عالمهما لا يفسره

حل له ان يشهد ان هذا اول ولد كذا وان لم يعاين العمد والمنشور وما شئت
ذلك لا يجوز الشهادة على ذلك بالشبهة قال فاذا ادعى رجل ما لا في يده
رجل او دارا انها طائفة بيه مات وتركها ميراثا له وشهد الشهود على ذلك
فانه تقبل هذه الشهادة وكذا لو شهدوا له مات وطان هذا في يده تقبل
لانهم اثبتوا اليد وقت الموت فاذا مات تركها واذا اترك ثبتت اليد للورثة
فتقبل واما اذا قالوا طان في يده ولم يقولوا مات فهو في يده لا تقبل
ولو ادعى رجل دارا في يده رجل انما له فشهد له شاهدان انها طائفة
في يده المدعى لا تقبل لانها شهدا على يد الخبر ويد المدعى عليه يد عيان
والعيان اول من الخبر بخلاف المسئلة الاولى لانها طائفة شهدا على ملط
متقرر لا على يد متفردة ولو ادعى ان الدار له فشهدت الشهود انها
طائفة بيه فان عرف قول ابن حنيفة ومحمد لا يقضى بهاله ما لم يشهدوا له
مات وتركها ميراثا له وقال ابو يوسف يقضى بهاله ولو شهدوا انها
طائفة بيه فان عرف قول ابن حنيفة ومحمد لا يقضى بهاله ما لم تجر والنوا
ربك وهو ان يقولوا مات جوه وتركها ميراثا لبيه ثم مات ابوهم وترك
كها ميراثا له وقال ابو يوسف فان علم ان الجرد مات قبل الاب يقضى له وان
علم ان الاب مات قبل الجد او لم يعلم لم يقض له ولو شهدوا انها لبيه
فانه لا يقضى بهاله قال بعضهم هذا على التقا وقال بعضهم هذا على
الاختلاف الذي ذكرنا في المسئلة الاولى وهذا الصحيح لا يروى عن ابن
في موضع اخر انه قال تقبل ولو شهدوا ان هذه الدار لفلان الميت
مات وتركها ميراثا لورثته فلا يخلوا اما ان يقولوا هذا وارثه لا
رث له غيره او يقولوا لا تعلم له وارثا غيره فان قالوا لا وارث له غيره

القياس ان لا تقبل في الاختلاف تقبل وان قالوا لا تعلم له وارثا غيره تقبل
قياسا واستحسانا وعند ابن ابي ليلى لا تقبل حتى يشهدوا له وارث
له غيره وان قالوا لا تعلم له وارثا غيره في هذا المصرا وفي موضع كذا
تقبل عند ابن حنيفة وعندهما لا تقبل فان قالوا هو وارثه لا تعلم له وارثا
غيره او لا وارث له في ارض كذا على الاختلاف فانه يدفع اليه المال
سوا طان الوارث من تحت حاله ولا يجب له حال الزوج والزوجة فانه لا
يعطى الزوج الا النصف والمراة الربع وذك لا تشرحقهما وان
لم يقولوا لا وارث له غيره ولا قالوا لا تعلم له وارثا غيره فانه ينظر
ان طان الوارث من تحت حال الاخ والعم والاخت والجد واشباههم
فانه لا يدفع اليهم شيئا وان طان من لا يجب له حال الام والابنت والابن
والاب يدفع جميع ذلك اليه وفي اخذ الطفل اختلافا على ما ذكرنا من
الاختلاف واما الزوج والزوجة في قول محمد يعطى حشر النصيبين
للزوج والنصف والمراة الربع وفي قول ابن يوسف يعطى أقل النصيبين
للزوج الربع والمراة الثمن وروى عنه في رواية اخرى انه يعطى للزوج والربع
والمراة ربع الثمن لجواز ان يكون له ربع نسوة فيكون لها ربع الثمن وروى
عنه اصحاب الاملا انه يعطى للزوج الخمس والمراة ربع التسع اما الزوج فلانه
يجوز ان يكون للميت ابوان وابنتان وزوج اصلهما من اثنا عشر لابنتين
الثلثان ثمانية ولا يوين السدسان اربعة وللزوج الربع ثلثة وعالت
ثلاثة اسهم فصارق الفريضة من خمسة عشر وثلثة من خمسة عشر
هو الخمس واما المراة فيجوز ان يكون للميت ابنتان وابوان وزوجة اصلهما
من اربعة وعشرين لابنتين الثلثان ستة عشر ولا يوين السدسان

ثمانية وللزوجة الثلثة وعالت ثلثة اسهم فصارت سبعة وعشرون
وثلثة من سبعة وعشرين انما هو التسع وتجاوز ان يكون معها ثلثة
اخرى وهو رابعة الزوجات فيكون لها ربع تسع وثلثة على رابعة لا
يستقيم فاصرف اربعة في تسعة فيكون ستة وثلثون سهما تسع
من ذلك اربعة اسهم فلها من ذلك سهم وهو ربع التسع وهو سهم
من ستة وثلثين سهما قال ولو ادعى رجل عند القاض ان الدار التي
هي عن يده كانت لابيه مان وتركها ميراثا له ولا خيه الغايبة شهد
شاهدان على ذلك فانه تقبل ويقض بنصف الدار للحاضر واما النصف
الاخر ان كان صاحب اليد مقررا انه للميت ولكنه انظر ان هذا الله
فانه لا ينزع من يده نصيب الغايبة بالاجماع وان كان منكرا فكل ذلك عند
ابن حنيفة وعندهما ينزع وبوضعه في يد امين فبعد ذلك ان احضر
الغايبة ان قرأ له ورثها من ابيه مضى الامر على وجهه ولا يحتاج الى
اعادة البينة لان اخاه كان خصما عن الميت فيما يدعى على الميت وفيما
يدعى للميت فاذا ثبت الملاك كان له ان يأخذه ولا يحتاج الى اعادة
البينة قال ويسع للشاهد ان يشهد على ما يدي رجل شيئا بوجهه لنفسه
ويضع في قلبه تصديقه انه له على البنات لان اليد بدل على الملاك الا في
العبد والامه فانه لا يشهد بالملاك لصاحب اليد الا اذا قرأ بالسنتها
هذا اذا كان كبيرا يعتر عن نفسه واما اذا كان لا يعتر عن نفسها
جاز لهما ان يشهدا على ذلك اذا كان صاحب اليد يدعى انها امته وعنده
فان افترضا ان اليد انه لقيط ثم ادعى انه عبده لا تقبل قوله لان اللقيط حر
فقد سبق من اقراره ما ينافي مع دعواه وان لم يقر انه لقيط ولكنه ادعى

انه عبده فالقول قوله لا نه ادعى ما في يد نفسه لنفسه ولا منازع له فيه فا
لقول قوله فاذا اخطر العبد وادعى انه حر الاصل وانظر المولى والقول لقول
المولى الا اذا اقام العبد البينة على دعواه يقضي حينئذ حرته ولو
قال انا عبد فلان وليست بعبد لدقائه لا يصح انه اقر على نفسه بالرق
والعبد لا قوله لقول الله عبد مملوك لا يقدر على شيء وان قال
كنت عبد فلان فاعتقني وانا حر كذلك الجواب في قول ابن حنيفة و
محمد لا يصح دعواه وروى عن ابن يوسف ان القول لقول العبد بحكم
حرته قال واذا قال الشاهد ان للقاضي بعدما قضى بشهادتهما
ان الذي شهدنا به عندنا مطلق لم يضر بهما الشاهد ان اذا رجعا عن
الشهادة فانه لا يخلوا اما ان يكون بعد القضاء وقبل القضاء واما
وقت الرجوع احسن من حالهما وقت الاداء او ليس باحسن اما اذا كان
عند غير القاض فلا يصح الرجوع حتى لو شهد الشهود على رجوعهما
بعد القضا لا يثبت عليهما ان انكروا الرجوع الا اذا حبا رجوعهما
عند القاض فرجوعهما عند غير القاض صار رجوعهما عند
القاض واذا كان رجوعهما عند القاض فان كان رجوعهما قبل
القضا لا يقضى لورود التهمة وان كان بعد القاض لا يفسخ القضا
ولكنها يضمنان للمشهد عليه ما اتلفا سوا طالعهما احسن وقت
الرجوع او ليس باحسن وان ابو حنيفة يقول او لا بانه اذا كان ط
لهما احسن وقت الرجوع يفسخ القضاء ثم رجع عن هذا وقال لا يفسخ
واذا ثبت الرجوع فهذا هو شاهد الزور الذي يجسر تعذيبه ثم
على قول ابن حنيفة تعذيبه تشهيره ببعثه الى سوقه ان كان سوقيا

ثمانية وللزوجة الثلثة وعالت ثلثة اسهم فصارت سبعة وعشرون
وثلثة من سبعة وعشرين انما هو التسع وتجزأ ان يكون معها ثلثة
اخرى وهي رابعة الزوجات فيكون لها ربع تسع وثلثة على اربعة لا
يستقيم فاضرب اربعة في تسعة فيكون ستة وثلاثون سهم تسع
من ذلك اربعة اسهم فلها من ذلك سهم وهو ربع التسع وهو سهم
من ستة وثلثين سهم قال ولو ادعى رجل عند القاض ان الدار التي
هي عن يده كانت له بيمينه ما تركها مبرأا له ولا خيه الغايب شهد
شاهدا على ذلك فانه تقبل ويقض بنصف الدار للحاضر واما النصف
الاخر ان كان صاحب اليد مفرأا لله للميت ولكنه ان كان هذا الله
فانه لا ينزع من يده نصيب الغايب بالاجماع وان كان منكرا فكل ذلك عند
ابن حنيفة وعندهما ينزع وبوضعه في يد امين فبعد ذلك ان حضر
الغايب ان قرأ الله ورثها من ابيه مطلقا على وجهه ولا يحتاج الى
اعادة البيعة لان اخاه كان خصما عن الميت فيما يدعى على الميت وفيما
يدعى للميت فاذا ثبت الملك كان له ان يأخذه ولا يحتاج الى اعادة
البيعة قال وبسبب الشاهد ان يشهد على ما يدي رجل شيئا بوعيه لنفسه
ويقع في قلبه نصديقه انه له على البنات لا ان يبدل على الملك الا في
العبد والامه فانه لا يشهد بالملك لصاحب اليد الا اذا قرأ بالسنتها
هذا اذا كان كبيرا يعتر عن نفسه واما اذا كان لا يعتر عن نفسها
جان لها ان يشهد على ذلك اذا كان صاحب اليد يدعى انها امته وعنده
فان اقر صاحب اليد انه لقيط ثم ادعى انه عبده لا تقبل قوله لان اللقيط حر
فقد سبق من اقراره ما ينقض دعواه وان لم يقر انه لقيط ولكنه ادعى

انه عبده فالقول قوله لا نه ادعى ما في يد نفسه لنفسه ولا منازع له فيه فا
لقول قوله فاذا اكبر العبد وادعى انه حر الاصل وانظر المولى في القول لقول
المولى الا اذا اقام العبد البيعة على دعواه يقضي حينئذ حرته ولو
قال انا عبد فلان وليست بعبد لك فانه لا يصح لانه اقر على نفسه بالرق
والعبد لا قول له لقول الله ^{تعالى} عبد مملوك لا يقدر على شيء وان قال
كنت عبد فلان فاعتقني وان احرر كذلك الجواب في قول ابن حنيفة
محمد لا يصح دعواه وروى عن ابن يوسف ان القول لقول العبد بحكم
حرته قال واذا قال الشاهد ان للقاضي بعد ما قضى بشهادتهما
ان الذي شهدا به عندنا مطلق لم يضر بهما الشاهد ان اذا رجعا عن
الشهادة فانه لا يخلوا اما ان يكون بعد القضاء وقبل القضاء وحالهما
وقت الرجوع احسن من حالهما وقت الاداء وليس باحسن اما اذا كان
عند غير القاضي فلا يصح الرجوع حتى لو شهد الشهود على رجوعهما
بما قبل قال لا يثبت عليهما ان انكرا الرجوع الا اذا اكبرا رجوعهما
عند القاضي فرجوعهما عند غير القاضي صار رجوعهما عند
القاضي واذا كان رجوعهما عند القاضي فان كان رجوعهما قبل
القضاء لا يقضي لورود التهمة وان كان بعد القضاء لا يفسخ القضاء
ولكنها بضمنان للمشهود عليهما ما اتلفا سوا طاهما احسن وقت
الرجوع او ليس باحسن وان لم يثبت بقول او لا بانه اذا كانا
لهما احسن وقت الرجوع يفسخ القضاء فراجع عن هذا وقال لا يفسخ
واذا ثبت الرجوع فهذا هو شاهد الزور الذي يجزأ عنه ثم
على قول ابن حنيفة تعزيره بتشهيره ببعثان سوفه ان كان سوقيا

والرجلته ان كان غير سوقي ويقول رسول القاضي بكم السلام
يقولنا وجدنا هذا شاهدا ورعا حذروا ولا يضره ولا
يسود وجهه ولا يطاق به بالاجماع ولا يضره فرقوا
بوسن ومحمد يعز بالضرر قالوا اذا ادعى رجل على رجل في درهم
وهو ينكر فاقام شاهدين شهد احدهما على الف والاخر على الفين
تقبل عند ابن حنيفة وعندهما تقبل على الف ولو كان المدعي
اقل المالبين والمسئلة يحالهما لا تقبل بالاجماع ولو كان يدعي الف
خمسماية فشهد احدهما على الف والاخر على الف وخمسماية تقبل
على الف بالاجماع ولو كان المدعي يدعي اقل المالبين وهو الف
المسئلة يحالهما لا تقبل بالاجماع الا اذا قال كان لي عليه الف وخمس
ماية الا انه قضاني خمسماية او ابراهه عن الخمسماية والشاهد
لا يعلم بذلك فضى له عليه بالف وان كان يدعي عشرين درهما فشهد
احدهما على عشرة والاخر على عشرين فهو على هذا الاختلاف الذي
ذكرناه هذا اطله اذا كان المدعي يدعي المال ولو كان الدعوى
دعوى العقود لا تقبل بالاجماع في الفصول ظاهرا وبهانه اذا ادعى
باع عبدا من فلان فاني درهم والمشتري ينكر فشهد شاهد على
الف والاخر على الفين وخمسماية لا تقبل بالاجماع وكذلك لو كان
المدعي هو المشتري والمنكر هو الباع ولو كان هذا في الاجارة
فان كان المدعي هو المواجه في المدة فهذا دعوى عقد لا تقبل
وان كان بعد انقضاء المدة فهذا دعوى لما افق وكفصل الدين
كان المدعي هو المستاجر قبل انقضاء المدة او بعد انقضاء ما فقه
دعوى

دعوى العقد بالاجماع ولو كان هذا الدعوى في النكاح فان كانت المرأة هي المد
عية للنكاح فهذا دعوى المال عند ابن حنيفة حتى انها اذا ادعت النكا
ح بالف وخمسماية فشهد احدهما على الف والاخر على الف وخمسماية
فان النكاح جائز بالادلة وهم وغرغولهما لا تقبل الشهادة طرد دعوى العقد
ولو كان المدعي هو الزوج والمرأة تنكر فهذا دعوى العقد بال
اجماع واما اذا وقع الدعوى في الخلع او الطلاق على مال او العتق على
مال او الصلح عن دم العمد على مال فان كان المدعي هو المولي او الزو
ج او اول القصاص فهذا دعوى المال وان كان المدعي هو العبد او
المرأة او القاتل فهذا دعوى العتق لا تقبل بالاجماع واما في دعوى
الكتابة فان كان المدعي هو المطاتب فهو دعوى عقد وان كان المد
عي هو المولى فلا يصح لان المطاتب له ان يعجز نفسه متى اراد قالوا اذا
ادعى رجل فرض الف درهم فشهد شاهدان على الفرض واحدهما
على الفرض والاخر فان القاضي يقضي بشهادتهما على الفرض ولا يقض
بالقضاء لتفرد الواحد به وروى عن ابن يوسف انه قال لا يقضي بالقرض
لان الذي شهد على القضا فسخ يشهادته والا فسخ لا يشهد على القرض
الذي علم بالقضا كتابا والرجوع قال التبيين الامام رضي الله عنه
واذا شهدان على رجل انه طلق امراته والزوج ينكر فمراجعة بعد
القضا فمراجعة على جميعها اما ان يكون الطلاق قبل الدخول او بعد الد
خول فان كان الطلاق بعد الدخول والزوج مفترقه فلا ضمان على الشا
هدين لان المهر تأخذ بالدخول لا بشهادة الشاهدين فلا ضمان
لرجوع وان كان قبل الدخول ففرض القاضي بنصف المهر اذا كان
دعوى

المهر مسمى وقضى بالمتعة اذا لم يكن المهر مسمى ثم رجعا فان
 يضمنان للزوج ذلك لانهما اخذا على الزوج ما كان على شرفه
 طخوا وان تجس الفرقه من جهتها والمؤكد من الحكم الموجه
 الا ترى ان محرما لو اخذ صبيدا في الحرم فجاء رجل فزوجه في يد المهر
 بجب على المحرم الجزا ويرجع بذلك على القائل لانه اخذ الجزا عليه
 كذلكها من قال واذا ادعت المرأة على الرجل انه تزوجها على
الفدرهم الاصل في هذه المسائل انه يعتبر فيه طاعة لولا ان يقع
 فيه يقام من بقى لا رجوع من رجوع واذا وجب الضمان لحمل على الرأ
 جعين قدر قوتهم من القطع والاصل ان ظل من تلف الشهادة على
 المشهود عليهم منفعة لا عين مال فلا ضمان عليهم بالرجوع واذا
 عين مال فان كان يعوض هو عين مال او منفعة لها حكم عين مال فان
 ضمان واذا كان يعوض تجب الضمان فاذا عرفنا هذا فنقول اذا
 ادعت المرأة على رجل انه تزوجها على الفدرهم وهو ينكر فشهد
 بذلك شاهدان ففقد القاضي بالنكاح بالفدرهم ثم رجعا فان القا
 ضي لا يفسخ الفضاو لكن ينظر ان كان مهر مثلها الفدرهم او
 اكثر لا ضمان على شهادته لانهما اتلفا على الرجل عين مال يعوض
 لان البضع يعتبر ما لا في حال دخوله في ملك الزوج الا ترى ان
 الاب اذا تزوج ابنته امرأة جاز لها ان البضع كعين المال في حق الز
 وج وكذلك الميراث اذا تزوج امرأة على الفدرهم وهو مهر مثلها
 جاز ذلك ولا يعتبر من الثلث فلما كان في حق الزوج عين مال
 في حال دخوله في ملكه فقد حصل التلف يعوض فلا ضمان وان

مهر مثلها اقل من الالف يضمنان الزيادة على مهر المثل لان التلوه حصل
 بغير عوض هذا اذا كان الزوج هو المنكر ولو طالت المرأة تطورا والز
 وج يدعي وقضى بالنكاح بالفدرهم ومهر مثلها الفان لا يضمنان للمرأة
 شيئا لانهما اتلفا عليها المنفعة ومتلف المنفعة لا ضمان عليه ولذا
 لكرجل ادعى على رجل انه اجرد اربعة اشهر بعشرة المستاجر
 ينكر فشهد شاهدان بذلك ثم رجعا فان كان في اول المدة ينظر
 ان كان اجرا للدار مثل المسمى لا ضمان لانهما اتلفا عين مال يعوض لان
 المنفعة اذا دخلت تحت العقد يعوض فهي كعين مال قايم وان كان
 دونه يضمنان الزيادة وان كان الدعوى بعد مضي المدة يضمنان الا
 جرة لانهما اتلفا بغير عوض ولو كان المدعي هو المستاجر فادعى
 انه استاجر الدار منه بعشرة واجر مثلها مائة والموجب ينكر
 ذلك فشهد شاهدان ثم رجعا فلا ضمان عليهما لانهما اتلفا المنفعة
 ولو ادعى الزوج على المرأة انه طلقها بالفدرهم وهي تنكر فشهد شا
 هدان ففقد القاضي عليها بالفدرهم ثم رجعا عن الشهادة يضمنان
 لها الفدرهم لانهما اتلفا عليها المال بغير عوض لان البضع في حال خرو
 جه عن ملك الزوج لا يعتبر ما لا الا ترى ان الاب اذا خلع ابنته
 الصغيرة على الفدرهم لا يلزم الابنت شيئا وكذلك المريضة اذا اختلعت
 عن طامرها على مال فما تنفق من ذلك المرض فذلك المال يعتبر من الثلث
 وجعل الوصية لانه ليس بانائه عوض كذلكها ولو طالت المرأة
 هي المدعية للخلع والزوج ينكر والمسئلة حالها لا يضمنان للزوج شيئا
 لانهما اتلفا عليه المنفعة واذا اوجب لرجل على اخر قصاص في النفس

فتشهد شاهدان على ولين المقتول انه عفا ثم رجعا فلا ضمان عليهما لانهما
اتلفا عليه القود والقود ليس مال الا ترى ان رجلا اخره رجلا على العفو
عن القصاص فعفا لا يضمن شيئا ولا ترى ان من وجب له القصاص لو كان من
بضاعة عفا ثم مات من مرضه ذلك لا يعتبر من الثلث وهذا ظاهر الرواية
وروى عن ابن يوسف انه قال يضمن لول المقتول الدية ولو لم يشهدوا
على العفو ولكنهما شهدا على القاتل انه صالح مع ول المقتول على مال
والقاتل منكر ففقد القاض بذلك ثم رجعا لا يضمنان شيئا لهما اتلفا
عليه حين مال بعوض وهو النفس وان يكون هذا بدلة الا ترى ان المر
بضاعة او جبه عليه القصاص فصالح مع الولي على الدية جاز ولا يعتبر
من الثلث انه حصل له العوض الا اذا شهد على الصلح باكثر من الدية
حينئذ يضمنان الفضل على الدية ولو ادعى رجل على رجل انه باع عبدا
منه بالف درهم والمشتري ينكر وقيمة العبد خمسمائة فتشهد شاهدان
ان ثم رجعا يضمنان للمشتري خمسمائة اخرى ولو طان المشتري بد
على انه اشتراه بخمسمائة وقيمتها الف درهم والبايع ينكر فتشهدا ثم
رجعا يضمنان للبايع خمسمائة اخرى لهما اتلفا عليه خمسمائة بدل
وخمسمائة بغير بدل ولو طان قيمة العبد الف درهم فادعى المشتري
انه اشتراه بالفين سنة والبايع ينكر فتشهد شاهدان وقضى القاض
به ثم رجعا للبايع بالخيار ان يتابع المشتري بالتمن الى سنة وان شا
ابرا المشتري ويضمن الشاهدان الف درهم حالاً وان ذلك فعل يرى
الاخر فان اختار اتباع الشاهدين كان لهما ان يرجعا عند حلول الاجل
على المشتري بالف درهم فطيب لهما الف بازا ماضيا ويتصرفان في

درهم فاذا وجد المشتري بالعبد جيبا فردّه فان طان بغير قضا القاض
فهذا بمنزلة بيع جديد فباخذ من البايع الف درهم فلا سبيل له على
الشاهدين وان كان بقضا قاض يرد العبد على البايع واخذ من الشا
هدين ما دفع اليهما الف درهم فيرجع الشاهدان على البايع بما
دفع اليه الف درهم ولو ان عبدا قيمته الف درهم ادعى على المولى
انه كاتبه على الفين والمولى ينكر فتشهد بذلك شاهدان وقضى القاض
ثم رجعا فالمولى بالخيار ان يتابع الشاهدين ويتبع المطالب بما
لكتابته بالف درهم وان شا ضمن الشاهدان الف درهم حالاً ثم ان
الشاهدين ياخذان من المكاتب الكتابة الف درهم ويطيب لهما الف
ويتصرفان بالمال والولا يثبت من المولى لهما بالضمنان لا يملكان
رقبة المكاتب وانما يملكان الكتابة هذا اذا اذى ولو عجز ورد في
الرقق يرجع الشاهدان على المولى بما اخذ منها لان العبد بالعجز عاد
الى ملطه فارقت الحناية فيرفع الضمان ولو طان الشاهدان قضا
من المكاتب شيئا فصار قصاصا اذا طان الضمان والكتابة من جنس
واحد وان طان من جنسين شراذ ان ولو شهدا انه وهب هذا العبد لهذا
الرجل وسلمه اليه والمشهد له يدعى ثم رجعا ينظر ان يرجع في عينه
لا ضمان عليهم وان لم يرجع فضمن قيمته على الشاهدين المشهود
عليه وانقطع حقه في الرجوع ولو لم يشهدا على الهبة ولو شهدا
على البيع بالف وقيمتها الفان على ان البايع بالخيار ثلثة ايام وهو
ينظر فقضى القاض ثم رجعا فان فسح البيع لا ضمان عليهما وان لم
يفسح ونظر اجازة ضمان عليهما ايضا وان لم يفسح ولم تجز وسكت

حق مضنا المودة و جاز البيع بضمنان الفأخرى تمام قيمته قال
 ولو شهد رجل وامرأتان بمال ففقد القاضى ثم رجع الرجل وبقيت المرأة
 تان فعلى الرجل نصف المال لأنه برجوعه نغرى نصف الشهادة ولو لم يرجع
 الرجل ولكن رجعت امرأتان فعليهما نصف المال ولو رجع الرجل وامرأة
 عليهما ثلثة ارباع المال نصفه على الرجل وربعه على المرأة وان رجعا
 جميعا نصف المال على الرجل والنصف على امرأتين نصفين ولو شهد
 رجلان وامرأة ثم رجعوا فالضمان على الرجلين دون المرأة لان القاضى
 لا يقضى بشهادة امرأة واحدة فوجودها وعدمها بمنزلة ولو كان
 رجلان وامرأتان فرجعت المرأة والضمان عليهما لان الرجلين يحفظان
 جميع المال ولو رجع الرجل وبقيت امرأتان فالمرأتان قانتان بنصف
 المال وعلى الرجلين نصف ولو رجع رجل واحد والضمان عليه ولو رجع رجل
 وامرأة وبقي رجل وامرأة فعلى الرجل والمرأة ربع المال اثنان ثلثاه
 على الرجل والثلث على المرأة ولو رجعا جميعا كان الضمان عليهما
 اثنان ثلثاه على الرجلين والثلث على امرأتين ولو شهد رجل وعشر
 نسوة ثم رجعوا جميعا كان الضمان يجب سدا سدا سدسه على الرجل
 وخمسة اسداسه على النسوة عند ابن حنيفة وعند ابن يوسف ومحمد
 الضمان نصفان نصفه على الرجل ونصفه على النسوة ولو رجع الرجل
 وحده فعليه نصف المال بالاجماع ولو لم يرجع الرجل ولكن رجعت النسوة
 فعليهن نصف المال ولو رجعت ثمان نسوة لا غير لم يكن عليهن شئ فان
 رجعت امرأة بعد ذلك كان عليها وعلى الثمان ربع المال ولو رجع رجل
 وامرأة واحدة فعليهما نصف المال اثنان ثلثاه على الرجل وثلثه على

١٧

المرأة ولو شهد رجل وثلث نسوة ففقد القاضى ثم رجع رجل
 وامرأة ضمن الرجل نصف المال ولو ضمن المرأة شيا في قول ابن يوسف
 ومحمد وفي قول ابن حنيفة نصف المال اثنان ثلثاه على الرجل والثلث
 على المرأة ولو رجعوا جميعا كان على الرجل النصف وعلى النسوة
 النصف فرفقوا لهما وفي قول ابن حنيفة على الرجل خمس المال وعلى النسوة
 ثلثة اخماسه قال ولو شهد شاهدان على عتق عبد والمولى ينظر
فقد القاضى بالعتق ثم رجعا كان عليهما قيمة العبد والولا من
 المولى وثبوت الولاية لا يكون عوضا لان الولا ليس بمال وانما هو
 سبب يورثه ولو كان مطلقا العبد امة فشهد شاهدان على اقرار
 المولى بها ولدت منه والمولى ينكر ففقد القاضى بذلك رجعا فهذا
 على وجهين اما ان يكون معما ولدا ولم يكن معما ولد فان كان معما
 ولدا فلا يخلوا اما ان ينعى جعافى حال حياة المولى او بعد وفاته و
 كان مع الولد شريك اخر في الميراث او لم يكن فان جعافى حال
 حياته ولم يكن معما ولدا فالثمة بضمنان المولى نقصان قيمتها
 فتقوم امة قن وتقوم امة ولدان لو كان بيعها فيضمنان
 النقصان فاذا مات المولى عتقت الجارية وبضمنان باقى قيمتها
 للورثة هذا اذا لم يكن معما ولدا فان كان معما ولدا فجعافى
 حال حياة المولى بضمنان قيمة الولد لانه لو شهدا ثم ماتا
 ن الولد عبد له فلهما بشهادتهما اتلفا عليه ماله فيضمنان
 نقصان القيمة الامر فاذا مات المولى بعد ذلك ان لم يكن مع الولد
 شريك في الميراث لا يضمنان له شيا ويرجعان على الولد ما قيم

لا يمين زعم الولد ان رجوعهما باطلا وما قضى اليه قبض بغير حق فصار مضمونا
 منهما ولا يرجعان بها فبعض الاخ لان الاخ ظلم عليهما فليس لهما ان يظلم عليهما
 ولا يضمنان للاخ ما اخذهما من الميراث هذا اذا طان الرجوع في حال حيوة
 المولى ولو طان الرجوع بعد وفاته فان لم يكن مع الولد شريك فله ضمان
 عليهما لان الولد يكتسب بهما في الرجوع وان طان معه شريك في الميراث
 يضمنان نصف قيمتهما للاخ ويضمنان نصف قيمة الولد ولا يضمنان
 الميراث ولا يرجعان على الولد هاهنا لان هذا ظلم للاخ هذا اذا طانت الشها
 دة في حال حيوة المولى الرجوع في حال حيوته او بعد وفاته وان طانت
 الشهادة بعد وفاته فهو ان جلمات وترك ابنا وعبد او امة وترك
 فشهد شاهدان ان هذا العبد ولدته هذه الجارية من الميت وصدقها
 الولد والجارية وانظر الابن فقضى القاض بذلك وجعل الميراث بينهما
 ثم رجعا يضمنان قيمة الجارية والعبد ونصف الميراث لابن الخلاق
 حالة الحيوة ان هناك لا يضمنان الميراث والفرق بينهما ان الشهادة
 بالنسبة في حالة الحيوة لا يكون شهادة بالمال والميراث لانه يجوز ان
 يموت الاب فيرتد الابن ويجوز ان يموت الابن فلا يكون شهادة بالمال
 فلا يضمنان واما الشهادة بعد الوفاة شهادة بالمال لا محالة فيضمنان
 نصف الميراث ولو لم يشهدا على ام وميعة الولد ولسن شهدا انه دبر
 عبده فقضى القاض بذلك ثم رجعا يضمنان للمولى نقصان التدبير فاذا
 مات المولى بعد ذلك عتق العبدان طان مخرج من الثلث ولا سعاية عليه
 ويضمنان للورثة بقيمة قيمته عبدا ولو لم يكن له مال سوى المدبر عتق
 ثلثه متحافا ويسعى في ثلثي قيمته عبدا فحقا للورثة ويضمن الشاهدان
 للورثة ثلث قيمته اذا خرجت السعاية من العبد وان طان العبد

هذا ويحكم على الولد بما قضى الاب

هذا ويحكم على الولد بما قضى الاب

معسرا يضمنان جميع قيمته مدبرا ثم يرجعان على العبد ثلثي
 قيمته اذا ايسر قالوا اذا شهد شاهدان على شاهدان على الناقلين
 فقضى القاض ثم رجوع الناقلان وبقي الاصيلان فالضمان على الناقلين
 وان رجع الاصيلان ثبت الناقلان فلا ضمان على الناقلين لانهما
 لم يرجعا عما شهدا ولا ضمان على الاصيلين ايضا لانهما لم يشهدا
 وهذا قول ابن حنيفة وابن وسق وقال محمد يضمنان لان الناقلين
 اظهرا بشهادتهما شهادة الاصيلين فطان الاصيلين حضرا
 وشهدا ثم رجعا فعليهما الضمان ولو رجعا جميعا فالضمان
 على الناقلين عندهما وعند محمد المشهود عليه بالخيار ان شا
 ضمن الاصيلين وان شئ ضمن الناقلين ولو لم يرجع الناقلان و
 لعن الاصيلان انظر الاشهاد فلا ضمان على الناقلين ولا على الاصيلين
 بالاجماع قالوا اذا شهد شاهدان انه طلق امراته ثلثا والزوج يكر
 وشهد شاهدان بالدخول فقضى القاض بشهادتهما ثم رجعا جميعا
 فان القاض يقضى بضمن الاصلين اربعة اعل على شاهد الطلاق من
 ذلك الدرع وعلى شاهد الدخول ثلثة اربعة لان شاهد الدخول
 شهد ابالاف وشاهد الطلاق شهد اعلى نصف الاف والنصف انفراد
 به شاهد الدخول والنصف الاخر اشتركا وفيه فطان نصف
 النصف على شاهد الطلاق وهو الربع وثلثة اربعة على شاهد
 الدخول قالوا على عقد مما ذكرنا من طلاق او بيع او نكاح فقضى
 به القاض على ظاهر من شهد عنده على ذلك طان ذلك القضا في
 الباطن مثله في الظاهر في التحريم والتحليل الاصل ان القاض من قضى

غما فيه ولا بسبب ظاهر العدالة بنفذ قضاؤه ظاهر او باطنا عند
ابن حنيفة وهو قول ابن يوسف الاول ثم رجع وقال بنفذ ظاهر او لا
بنفذ باطنا وهو قول محمد والشافعي او نقول من قضى بعقد او نسخ
عقد بنفذ ظاهر او باطنا على الاختلاف من قضى بالملك بنفذ ظاهرا
لا باطنا بالاجماع وبما انه اذا ادعى رجل على امرأة انه تزوجها وهي
تنكر فشهد بذلك شاهدان وقضى القاضى بالرجل والمرأة يعلمان انه
لم يكن بينهما نكاح حل للمرأة التمتع وللرجل الوطء لان قضا القاضى
فى النكاح صار كابطاع النكاح الا ترى ان الرأى عن علي بن ابي
طالب رض الله عنه انه قضى بالنكاح على امرأة بشهادة الشهود فقالت
المرأة يا امير المؤمنين ان كان لا بد فزوجه من غائه لانكاح بيني
وبينه فقال شاهدان زوجه وكذا لو شهد شاهدان انه
طلق امرأته ثلثا والزوجه ينكر فقضى القاضى بالفرقة ثم تزوجها احد
الشاهدين حل له ان يطأها وان كان يعلم انه كان شهدا زورا لان
القضا بالفرقة صار كابطاع الفرقة من الزوج وهذا كله عند ابى
حنيفة ولو شهد ان هذه المرأة امرأة فلان والزوج يدعى
المرأة تنكر وتقول انا اخته من الرضاة او فرقة من زوج
اخر فقضى القاضى بالنكاح والمرأة تعلم انها اخته لا حل لها
التمتعين لانه لا ولاية له في هذا وكذا لو شهد اهل المأذون والعقد
كما لو شهد ان هذه الجارية جارية فلان وصاحب اليد ينكر فقضى
القاضى للمدعى لا حل له وطبها اذا طأن يعلم له كاذب وكذا لا حل
لواحد من الشاهدين ان يشتر بها لان القاضى لا ولاية له في نقل الاماكن

270
من غير سبب وكذا لو شهد ان هذه الجارية لفلان وهي تدعى انها جارية
فقضى القاضى للمدعى لا حل لها التمكن اذا طانت تعلم انها جارية بالاجماع
جماع ٥ ولو ان رجلا طأ وقال عبده حر ان لم يكن قيده عشرة ارطال
ثم حلف وقال هو حر ان حل قبله احد من الناس فشهد شاهدان ان قيده
خمسة ارطال فقضى القاضى بخرجه عنه العبد ثم حل القيد فاذا هو
عشرة ارطال فان الشاهدان يضمنان قيمته لمولاه لانه تبيين كذبهما
يبقى لان الاصل ان الشهادة اذا قامت على فعل فاذا تحقق عدم
الفعل يظهر كذبهما يبقين ومن قامت على القول لا يظهر كذبهما
الا بالرجوع وهما هنا شهدا على طونه خمسة ارطال فاذا طانت عشرة
ارطال فقد ظهر الكذب فيضمنان لانه عتق بشهادتهما ظاهرا
وباطنا عند ابى حنيفة وعندهما الاضمان عليهما لان التلف لم يقع بر
بشهادتهما وانما وقع بالحل ولا ضمان على الذى حل القيد لان التلف
وقع باليمين والحل شرط ولا ضمان على موجد الشرط كما قلنا فيما اذا
شهد شاهدان على اليمين واخران على الدخول ثم رجعا والاضمان
على شاهدي اليمين ومن شهدا الدخول وطذا لك هذا الاختلاف
اذا شهد شاهدان انه اعتق عبده في رمضان فقضى القاضى بمرجعهما
وجب عليهما الضمان ثم انهما اقاما البينة ان المدعى كان اعتقه في
شعبان لا يسقط الضمان عنهما عند ابى حنيفة وعندهما يسقط لان
الخصومة شرط لعتق العبد عنده وهما هنا خصومته لا يصح لانه حرط
هما وباطنا وعندهما الخصومة ليست بشرط ولو اقاما البينة
انه اعتقه في شوال لا يسقط الضمان بالاجماع ٥ واذا قضى القاضى بشهادة

او ارضا واحد هما اسبق تاريخا من الاخر او ارض واحد هما او لم يورخ الخبر
اما اذا ادعى اهل طامعهما فان كان في يد ثالث سواهما او لم يورخا او
اخر تاريخا واحد فهو بينهما نصفان وان ارضا واحد هما اسبق
تاريخا من الاخر في قول ابن حنيفة وابن يوسف الاخر يقضي بينهما
تاريخا وفي قول ابن يوسف الاول وهو قول محمد يقضي بينهما
نصفان ولم يذكر هذا الاختلاف في الاصل في هذا الفصل وانما
ذكر في الميراث فمن صاحبنا من جعل ايضا على الاختلاف ومنهم
من جعله على الاتفاق ومحمد عرق بين الملك المرسل وبين
الميراث وان ارض واحد هما ولم يورخ الاخر في قول ابن حنيفة
لا عبرة للوقت ويقضي بينهما نصفان وفي قول ابن يوسف
يقضي لصاحب التاريخ وفي قول محمد يقضي للذي لم يورخ هذا
اذا كان الشئ في يد ثالث سواهما او لو كان في يد احدهما يقضي
للخارج الا اذا ارضا وتاريخ صاحب اليد اسبق يقضي له ولو ارض
احدهما ولم يورخ الاخر لا عبرة للوقت في قول ابن حنيفة
ويقضي للخارج وقول محمد مثل قوله اذا كان الشئ في يد احد
هما وفي قول ابن يوسف يقضي له لصاحب الوقت ايهما ما كان
ولو كان في ايديهما يقضي بينهما تاريخا وان ارض احدهما
ولم يورخ الاخر لا عبرة للوقت في قول ابن حنيفة ويقضي
بينهما نصفين وفي قول محمد يقضي له للذي لم يورخ ولو
ادعى الميراث حل واحد منهما بقول هذا الي ورثته من ابن
فان كان العين في يد ثالث فان لم يورخا او ارضا تاريخا واحد

فهو بينهما نصفان وان كان احدهما اسبق تاريخا يقضي له عند
ابن حنيفة وابن يوسف وقال محمد يقضي بينهما نصفين لان الموت
لا يكون تاريخا للملك لانهما قام مقام المورثين فكانت
المورثتين حضرا وادعيهما من غير تاريخ الا اذا اراد الملك
المورثتين فحينئذ يقضي بينهما تاريخا بالاجماع ولو ارض
احدهما ولم يورخ الاخر يقضي بينهما نصفان بالاجماع
لنهما ادعيتهما تلقى الملك من رجلين فلا عبرة للتاريخ وان
كان في يد احدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ صاحب
اليد اسبق فهو اولي عندهما وعند محمد يقضي للخارج
رجلانه لا عبرة للتاريخ في الميراث عنده وان ارض احد
هما ولم يورخ الاخر فهو للخارج بالاجماع لانه لا عبرة
للتاريخ هاهنا ولو كان في ايديهما فهو بينهما نصفان
الا اذا كان تاريخ احدهما اسبق فهو اولي ولو ادعى
الشراو الدار في يد ثالث ارض او احد منهما الشرا من
صاحب اليد واقام البيئته ولو يورخا يقضي بينهما نصفان
في كل واحد منهما بنصفه بنصف الشرا لهما الخيار ان شئنا
قبض كل واحد منهما النصف بنصف الثمن وان شئنا تركنا ترك
احدهما واذا اخرجنا طان ترك قبل القضا فالآخر ياخذ
طله بجميع الثمن بالخيار وان طان بعد القضا لا يقبض الا
النصف بنصف الثمن لان القاض لما قضى بينهما فقد فسح عقد
كل واحد منهما في نصفها فبعد ذلك لا يعود جازا لا يتجدد

العقده و اذا شهد شأ هذان على العقد فها هما وان لم
يذكر الملك لصاحب اليد لان اليد دليل الملك في الظاهر هذا
ادعيا الشرا من صاحب اليد ولو ادعيا من غير صاحب اليد فما
لم يشهدا على البيع والملك للبايع لا تقبل انه ليس في يد البا
يع فيحتاج الى ذكر الملك ليصح البيع ولو انهما شهدا ان الدار
له اشتراهما من فلان فان هذا يجوز ايضا لانهما شهدا على
صريح الملك له هذا ان الميرور خا او ارقا تار خا واحدا ولو ارقا
وتاريخ احدهما سبق من الاخر فاسبقهما او لم يبق من الاخر فالا
جماع وان ارقا احدهما ولم يورخ الاخر يقضى لصاحب التاريخ
بخلاف ما اذا ادعيا تلقى الملك من رجلين ولو شهدت شعوه
الذي لم يورخ على القبض فهو اول من الذي ارقا وكذلك ان ارقا
جميعا تار خا واحدا وشهدا احدهما القبض فهو لصاحب
القبض الا ان ارقا تاريخ الاخر اسبق هذا ان ارقا في يد ثالث
اما ان ارقا في ايدي احدهما فهو اول لان هذا قبض عيان سوا
ارخ الاخر او لم يورخ ذكر شعوه القبض ولو لم يذكر
لان قبض العيان اول من قبض الخبر والتاريخ وقبض الخبر اول
من التاريخ بخلاف ما اذا ادعيا تلقى الملك من رجلين والدار في يد
احدهما فانه يقضى للخارج سوا ارقا او لم يورخا او ارقا احد
هما ولم يورخ الاخر الا ان ارقا تاريخ صاحب اليد اسبق ولو ادعيا
احدهما الشرا والاخر الهبة او الصدقة او الرهن وظل ذلك
رجل واحد فالشرا اول بالاتفاق وان طان طاهما هبة او صدقة
او احد

او احدهما هبة والاخر صدقة فما لم يذكر الشهود القبض فانه
يصح وان ذكر القبض ولم يورخا او ارقا تار خا واحدا فهو
بينهما نصفان اذا طان الشئ مما لا يحتمل القسمة كالعبد ونحوه
وان طان مما يحتمل القسمة كالدار ونحوها فانه لا يقضى لهما بشئ عند
اي حنيغره وعندهما يقضى بينهما نصفان ولو طان عن يد احدهما يقضى
له بالاجماع وهو لو ادعت المرأة ان طان طان احدتهما يقضى
على ذلك العين فهو بينهما نصفان ولو ادعت احدهما النطاح على
ذلك العين واخرى الشرا فهو بينهما نصفان والمرأة تاحذ من الزوج
نصف القيمة في قول امر حنيغره وقال محمد الشرا اول من النطاح
والمرأة القيمة على الزوج ولو طانت احديهما تدعي النطاح في
الاخرى الرهن او الهبة فالنطاح اول لانه يملك فيه بنفس
العقد وصحة الهبة والرهن بالقبض ولو طان احدهما تدعي الرهن
والاخر الهبة فالرهن اول لانه يوجب الضمان هذا طاله اذا ادعيا
تلقى الملك من رجل واحد ولو ادعيا تلقى الملك من رجلين هما عرفت
الجواب في الميراث فهو جوابك في هذا سواء ادعيا بسبب واحد او
بسببين مختلفين ويقفه الفرق بين هذا وبين ما اذا ادعيا تلقى
الملك من واحد في فصلين احدهما ان هاهنا اذا ارقا احدهما ولم
يورخ الاخر يقضى بينهما اذا طان الشرا في يد ثالث واذا ادعيا تلقى
الملك من واحد يقضى لصاحب التاريخ والثاني ان الدار اذا طانت في
يد احدهما يقضى للخارج هاهنا الا ان ارقا تاريخ صاحب اليد اسبق
واذا ادعيا تلقى الملك من واحد يقضى لصاحب اليد الا ان ارقا تاريخا

وتأخر الخارج اسبق مذاطله اذا اقاما البينة ولو لم يكن لهما
بينة يحلف صاحب اليد فان حلف لهما ينكر في يده فضا ترك لا قضا
استحقاق حتى انهما لو اقاما البينة يفض لهما وان نكل لهما يفض
بينهما نصفان بالنسبة وان حلفا أحدهما ونكل الآخر يفض
للذين نكلوا وان اقاما جميعا البينة فانه يفض بينهما نصفان على
ما ذكرنا فبعد ذلك اذا اقام صاحب اليد البينة انهما ملطه لا تقبل
وكذلك اذا ادعى احد المدعين على صاحبه واقام البينة على ذلك
لا تقبل لان صاحب اليد صار مستحقا عليه الجميع بالبينة وظل
واحد من المتنازعين صار مستحقا عليه النصف بالبينة ولا
الاصل ان المستحق عليه بالبينة لا يستحق على المستحق
الا اذا ادعى الاستحقاق من جهة او النتاج والاصل ان القضا
على المستحق عليه قضا عليه وعلى كل بايع فان قبله في حق بطلان
دعواه ولا يجوز قضا عليه في حق الرجوع بالتمن والقضا بال
لحرية ففض على طاعة الناس وبيانهم ان من ادعى عن يدي رجل
انه له واقام البينة على ذلك وقضى القاض له ثم ان صاحب اليد
يقسم البينة انه له لا تقبل منه وكذلك البايع منه اذا اقام
البينة او بايعه الاول فانه لا تقبل بينته ولا يكون قضا على
البايع الاول في حق الرجوع بالتمن حتى ان البايع من هذا
المستحق عليه لو اراد ان يرجع على بايعه لم يكن له ذلك الا
ان يرجع المشتري منه عليه بالتمن بقضا القاض فحينئذ كان
لن يرجع وبمثل لو ان عبدا غنى يدي رجل ادعى ان مولاه اعتق

274
فأقام البينة وقضى القاض بحريته ثم جازل وادعى ان العبد
عنده لا يلتفت الى دعواه لان القضا بالحرية قضا على طاعة الناس
ولو اراد البايع من هذا المستحق عليه ان يرجع على بايعه قبل
ان يرجع المشتري منه عليه بالتمن طر له ذلك هذا طر له اذا ادعى
صاحب اليد الملط لنفسه وان لم يرجع ملط الرقبة لنفسه وان
يدعى وصوله اليه بالاجارة والعارية والوديعة والغصب والرهن
وغيرها فانه لا يدفع الخصومة عن نفسه بمجرد قوله الا اذا
اقام البينة على ذلك فحينئذ يدفع الخصومة عن نفسه عند
قائه قال ابن ابي ليلى يدفع الخصومة عن نفسه بقوله مع يمينه
عند ابن شبرمة لا يدفع الخصومة عن نفسه اقام البينة او لم
يقسم ثم عندنا اذا اقام البينة فان شهدوا على الاسم والنسب
انه او دعه فلان وذكروا اسمه ونسبه فانه تقبل وان شهدوا
على معرفة الوجه دون الاسم والنسب تقبل عند ابن حنيفة
وقال محمد لا تقبل وقال ابو يوسف لا مرفق ذلك القاض ان راى
الرجل مجتبا فانه لا تقبل بينته ولا يدفع الخصومة عنه
ان لم يكن محتالا فحينئذ تقبل سوا شهدوا على الاسم والنسب
او على معرفة الوجه ولو ان المدعى اذا كان يدعى الفعل على
صاحب اليد كما ان اقال غصبت هذا الشيء مني فانه لا تقبل بينته
المدعى عليه ولا يدفع الخصومة عن نفسه بالاجماع قالوا اذا
كانت الدار في يدي رجل ادعى انه باعها من هذا الخارج بالف درهم
والخارج ادعى انه باعها من صاحب اليد بالف درهم واقاما جميعا

البينة او ادعى الخراج انه اشتراها من صاحب اليد بالفدرهم
وصاحب اليد ادعى ان اشتراها منه بالفدرهم واقاما جميعا
البينة فانه لا تقبل البينة وان عذر الدار عن يد صاحب اليد قضا
ترو لا قضا استحقاق وهو قول ابن حنيفة وابن سنان وعند
محمد بن عمر بن كراشيمود القبض القبض الموقوف وكا والعتدين
المشتبهين يجعلان الخارج باعنا من صاحب اليد بالفدرهم
وسلمها اليه ثم اشتراها منه بالفدرهم بالتسليم الى الخارج
واذا ذكروا القبض فالقبض الموقوف لا يخرج العتدين المشتبهين
بجعلان صاحب اليد باعنا من الخارج وسلم ثم اشتراها بالفدر
هم وقبض فينقض له بها ولمحمد بن كراشيمود في هذه المسئلة ذكر
ها في الجامع الجبيري بطور ذكرها هنا قالوا اذا طانت الدار في
يد رجل فادعى اخراؤها له وادعى رجل اخر ان نصفها له واقاما
جميعا البينة فان الدار يفسر بينهما ارباعا على طريق المنازعة
عند ابن حنيفة وعند ابن يوسف ومحمد بن قيس على طريق القول بالاثبات
وصورة القسمة على طريق المنازعة ان كل جزء خرج عن دعوى
قوم لم يملك الاخرى لا منازعة وطول جزؤي اجتمع فيه مناز
عتما فهو بينهما نصفان فها هنا صاحب النصف يدعى النصف
لا غير والنصف الاخر خلا عن دعواه سلم لصاحب الجميع والنصف
الاخر استوفى منازعتها في ذلك فيفسر بينهما نصفان فصار
لصاحب الجميع ثلثة ارباع الدار ولصاحب النصف الربع وصورة
القسمة على طريق القول ان يضر كل واحد منهما بشيء فيجمع

السهم كلها وتقسم العين على مبلغ السهام فها هنا صاحب
الجميع يدعى الجميع وصاحب النصف يدعى النصف فيحتاج الى حساب
له نصف وذلك سهمان فصاحب الجميع يدعى سهمان وصاحب النصف
يدعى سهم واحد فيقسم بينهما على ذلك وجميعا ان المناز
عة اذا وقعت في الاعيان الثلاثة فانه يقسم على طريق
المنازعة وهو انه اذا طان ثلثة اعدى يد رجل في ثلثة نفر
احدهم يدعى الجميع والاخر يدعى اثنين منهم بعينهما والاخر يد
عى واحد من العبيد بعينه فان العبد الثالث لم يدعى الجميع و
الثانيين مدعى الجميع وبين مدعى الاثنين نصفان والعبد الاول
بينهما ثلثا اذا وقع المنازعة في احدى العين عند ابن حنيفة
وفي الميراث يقسم على طريق العول بالاحصاء المرأة اذا ماتت وترك
كن زوجها واختا لرب وام واختا لرب للزوج النصف وللخت من الاب
السدس وتكمل الثلثين فتعول الفريضة السبعة وكان ذلك
في الاصل ستة فذكرها هنا على قولها والاصل عند ابن حنيفة انه
منى وجب الضرب في العين بنفسه يقسم على طريق المنازعة ظما
ذكرنا في هذه المسئلة ومنى وجب الضرب في العين لغيره يقسم على
طريق العول الميراث وكرجل مان وترك الفاول رجل عليه الفدرهم
دين ولاخر عليه خمسمائة دين فالالف المتروكة بينهما اثلاث على
طريق العول لان حقهما طان في الذمة ثم انتقل الى العين ومسئلة ذكر
ها في كتاب المازون على ضد هذا الاختلاف ان على قول ابن حنيفة يقسم
على طريق العول وعندهما يقسم على طريق المنازعة وهو ان عبد ابن

رجلين إذا ناله في التجارة فادّاه أحد المولىين مائة وإذا أنه الأجنبي
مائة فإن دين الأجنبي ثبت عليه ودين المولى ثبت نصفه الذي لا غير
نصيب شريكه ولا يثبت نصفه الذي لا في نصيبه فبعد ذلك إذا بيع
العبد مائة أو مات وترك من طسبه مائة أو قتل فاخذت قيمته مائة
فإن هذه المائة يقسم بين المولى إذا أنه وبين الأجنبي إذا ناله على طريق
العول عند ابن حنيفة وعندهما على المنازعة أربعة أرباعا ومسألة ذكرها
في كتاب الديارات على ضد الاختلاف الذي ذكرها في كتاب الدعوى أيضا
وهو أن المدير إذا قتل قتيلا عمدا وله وليان وقُتل قتيلا خطأ
ففعفا أحد ولّي العمد وانقلب نصيب الأخر مائة أو أقله نصف الدية
خمسة آلاف ولصاحب الخطأ أصل الدية عشرة آلاف فالمولى يغرم
قيمة واحدة لأنه لا يمكن دفع المدير تلك القيمة يقسم بين ولّي
العمد والخطأ ثلاثا عند ابن حنيفة على العول وقياس هذا على ما لو
فقا عين رجل خطأ وقتله رجلا خطأ إن المولى يغرم القيمة بينهما
الثلاثا عذلكها مائة على قوليها يقسم أربعة أرباعا على طريق المنازعة
وكذلك هذا في عبد قتل قتيلا عمدا وله وليان وقُتل رجلا خطأ
ففعفا أحد ولّي العمد وانقلب نصيب الأخر مائة أو أقله المولى العبد
اليهما يقسم ثلاثا عند ابن حنيفة وعندهما أربعة أرباعا ولو فداه فداه
جميع جفهما بالأجماع ومسألة ذكرها في الزيادات أن المولى قتل
لها عمدا أو رجلا أجنبيا عمدا أو للمولى ابنان من غيرها ولا أجنبي
إيمان فلهما أن يقتلوهما قصاصا فإن عفا أحد ابن المولى انقلب نصيب
نصيب الأخر مائة ولكن لا يبي الأجنبي أن يقتلها قصاصا فإن عفا أحد

أحد ابن الأجنبي انقلب نصيب الأخر مائة وهو نصف القيمة نصفها
ففي نصف مشغول ونصفها في نصف فارغ فثبت في نصف الفارغ ربع
القيمة فيجب على المولى ثلثه أرباع قيمتها وربع من ذلك الذي
وجب في نصف الفارغ لابن الأجنبي خاصة بامنازعة فيبقى نصف
القيمة بين ابن الأجنبي وابن المولى إذا ثلثاه لابن المولى والثلث
لابن الأجنبي على طريق العول لأن ابن المولى يدعي جميع النصف وابن
الأجنبي يدعي نصف هذا النصف فيضرب ابن المولى في هذا النصف
بسهمين وابن الأجنبي بسهم فيحصل لابن المولى سدس سان
ولابن الأجنبي سدس سان ونصف على قول ابن حنيفة وعلى قول
ابن يوسف ومحمد يقسم النصف على طريق المنازعة أربعة أرباعا لأن
ابن المولى يدعي ذلك النصف وابن الأجنبي يدعي نصف ذلك النصف
ففرغ عن دعواه النصف فنصف ذلك ستم لابن المولى بامنازعة
والربع الآخر استوت منازعتهما فهو بينهما نصفان فيحصل
لكل واحد منهما ثلثه ثمان القيمة هذا إذا عفا ابن المولى أو
لا ولو عفا جميعا يجب عليهما جميع القيمة بينهما نصفان هذا
إن اطمأن ابن المولى من غيرها ولو طمان ابن المولى منها لا يجب
القصاص في حق المولى ويجب عليهما جميع القيمة فبعد ذلك
إذا عفا أحد ابن الأجنبي انقلب نصيب الأخر مائة في نصف القيمة
وعليها قيمه واحدة يقسم بين ابن المولى وابن الأجنبي ثلاثا
عند ابن حنيفة على العول وعندهما على المنازعة أربعة أرباعا ربعه لابن
الأجنبي ثلثه أربعة أرباع لابن المولى ومسألة ذكرها في الوصايا

على وفاق كتاب الدعوى وهي انه لو اوصى لرجل ثلث ماله والاخر
 بجميع ماله ولم يجر الورثة فالثلث بينهما نصفان على ابر حنيفة
 لان المذهب عنده ان الموصى له باكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث
 فصا رطانه اوصى لهذا بالثلث فانه يقسم بينهما نصفين بالاجماع و
 عندهما يقسم ارباعا على طريق القول ثلثة ارباعه للذي اوصى له
 بجميع ماله وربعة للذي اوصى له بثلث ماله ان صاحب الجميع يد
 عن الجميع وصاحب الثلث يدعى الثلث فيحتاج الى حساب له ثلث و
 لو ثلثة فصاحب الجميع يضرب بالجميع ثلثة اسهم وصا
 حب الثلث يضرب بسهم واحد فصا ل المال بينهما ارباعا و
 لو اجازت الورثة فعلى قولهما يقسم جميع المال ارباعا على ما
 ذكرنا وعلى قول ابي حنيفة يقسم اسراسا على المنازعة
 لصاحب الثلث سدسه والجميع خمسة اسهم ولصاحب الثلث
 اسداسه لان صاحب الثلث لا يدعى اكثر من الثلث فالثلثان خا
 عن دعواه وسلم لصاحب الجميع بلا منازعة والثلث الاخر
 استوت منازعتهم في ذلك فيقسم بينهما نصفان فحصل لصا
 حب الجميع خمسة اسهم ولصاحب الثلث سهم قالوا اذا طالت
 الدار في يدى ثلثة رطل واحد من يدى جميع الدار والاخر يدعى
 نصف الدار والاخر يدعى ثلثي الدار فهذا لا يخلو اما ان اقاموا جميعا
 البينة او لم يكن لهم بينة فحلفوا جميعا او نكلوا او حلف
 اثنان ونكل واحد او نكل اثنان ووطن واحد اما اذا حلفوا جميعا
 فجعل الدار في ايديهم اثنان او ثلثة اسهم لم يحلفوا فقد قطع ظل

وهذا بالثلث

ك

واحد منهم دعوى صاحبه وقد استوت الايدي فينظر في ايدي
 بهما اثنان ولو حلف واحد منهم ونكل اثنان ينظر ان خلف
 صاحب الجميع ونكل مدعى النصف ومدعى الثلثين فجميع الدار
 لصاحب الجميع لانه لما حلف فقد قطع دعوى صاحب النصف و
 الثلثين وهما يتكولهما بدلا ما في ايديهما المدعى الجميع فيكون
 جميع الدار لمدعى الجميع ولو حلف مدعى الثلثين ونكل
 مدعى الجميع ومدعى النصف فانه ياخذ من مدعى الجميع ومدعى
 النصف من ظل واحد منهما نصف ما في يديه لانه بالحلف
 قطع دعواهما وهما بالنظر بدلا له ما ادعى وهو انما ادعى
 الثلثين فالثلث في يده والثلث الاخر نصفه في يد مدعى الجميع
 ونصفه في يد مدعى النصف وذلك السدس فيباخذ من ظل واحد
 منهما نصف ما في يده فيحصل له ثلثا الدار وكذلك واحد منهما سدس
 الدار ولو حلف مدعى النصف ونكل مدعى الجميع ومدعى الثلثين
 فيباخذ مدعى النصف من ظل واحد ربع ما في يده لانه بالحلف قطع د
 عواهما وهما بالنظر بدلا له ما ادعى وهو انما يدعى نصف
 الدار وثلث الدار في يده فبقي دعواه النصف السدس في السدس
 وذلك السدس في ايديهما نصفان فيباخذ من ظل واحد منهما
 نصف سدس الدار وهو ربع ما في يد ظل واحد منهما فيصير
 ظل ثلث على اربعة والجميع على اثنا عشرة فيحصل له ستة
 ويبقى لظل واحد منهما ربع الدار ثلثة اسهم هذا اذا حلف
 واحد ونكل اثنان ولو حلف اثنان ونكل واحد فنحلف مدعى

الجميع ومدعى الثلثين ونظر مدعى النصف فقد بذل لهما ما ادعيا
 بنكوله فيقسم ما في يده على المنازعة ارباعا عند ابن حنيفة لان
 مدعى الجميع يدعى جميع ما في يده وصاحب الثلثين يدعى نصف ما في يده
 فقد فرغ من دعواه نصف ذلك فسلم لمدعى الجميع والنصف الآخر
 بينهما نصفان فيحصل الثلثة ارباع ما في يده لمدعى الجميع والربع لمدعى
 الثلثين وعلى قول ابن يوسف ومحمد يقسم اثلاثا ثلثاه لمدعى
 الجميع والثلث لمدعى الثلثين لان صاحب الجميع يدعى جميع ما
 في يده وصاحب الثلثين يدعى نصف ما في يده فيضرب كل واحد
 منهما بذلك فصاحب الجميع يضرب بالجميع بسهمين وصاحب
 الثلثين يضرب بسهم ولو حلف مدعى النصف ومدعى الجميع و
 نظر مدعى الثلثين فقد بذل لهما ما ادعياه فصاحب الجميع يد
 عى جميع ما في يده وصاحب النصف يدعى ربع ما في يده وهو نصف
 السدس فثلثه ارباع ما في يده وسلم لمدعى الجميع بكامنازعة
 والربع الاخر بينهما نصفان ففي الحاصل يقسم ما في يده على ثلثي
 نية اسهم سهم لمدعى النصف وسبعة اسهم لمدعى الجميع
 وهذا قول ابن حنيفة وعلى قول ابن يوسف ومحمد يقسم اخماسا
 على طريق القول خمسة لمدعى النصف واربعة اخماسه لمدعى
 الجميع ولو حلف مدعى النصف ومدعى الثلثين ونظر مدعى الجميع
 فان مدعى النصف يدعى ربع ما في يده وهو نصف السدس ومدعى
 الثلثين يدعى نصف ما في يده وهو السدس وفي المال سعة فيكون
 سهم لمدعى النصف وسهمان لمدعى الثلثين وبقي له زيادة سهم

هذا اذا لم يقم لهم جميعا البينة او لم ينظروا فاما اذا اقاموا جميعا
 البينة او نظروا فاعلم بان الدار في ايديهم اثنان لا يستو ايدىهم
 وكل واحد منهم منكروا في يد نفسه لغيره ومدعى ما في يد غيره
 لنفسه والبينة انما تقبل على ما في يد غيره لا على ما في يد نفسه ثم
 اذا اقاموا جميعا البينة او نظروا جميعا فان الدار يقسم بينهم
 على اربعة وعشرين سهما على طريق المنازعة خمسة عشر لمد
 عى الجميع وسنة اسهم لمدعى الثلثين وثلثة اسهم لمدعى
 النصف على قول ابن حنيفة وذلك لان كل جمع بين دعوى مدعى
 الجميع ومدعى الثلثين على ما في يد مدعى النصف فمدعى الثلثين
 يدعى نصف ما في يده ففرغ من دعواه النصف وسلم لمدعى الجميع
 بكامنازعة والنصف الاخر استوت منازعتهما فيه فيكون بينهما
 نصفان فهذا الثلث صار على اربعة فصار كل ثلث على اربعة والجميع
 اثنا عشر ثم جمع بين دعوى مدعى النصف ومدعى الجميع على
 ما في يدي مدعى الثلثين وفي يده اربعة اسهم فمدعى الجميع يدعى
 جميع ذلك ومدعى النصف يدعى ربع ذلك ففرغ من دعواه ثلثة
 اسهم وسلم لمدعى الجميع بكامنازعة واستوت منازعتهما
 في السهم الباقي فيكون بينهما نصفان فانظر هذا السهم على
 سهمين فاضعف الحساب فصار جميع الدار على اربعة وعشرين
 سهما في يد كل واحد منهم ثمانية اسهم ثم استانف القضا
 فاجمع بين دعوى مدعى الجميع ومدعى الثلثين على ما في يدي مدعى
 النصف وفي يده ثمانية فمدعى الثلثين يدعى نصف ذلك اربعة

اربعة الباقية لمدعى الجميع بلامنازعة ثم الاربعة الاخرى بينهما
نصفان لا ستوايهما في الدعوى فيحصل لمدعى الجميع ستة و لمدعى
الثلاثين سهمان ثم تجمع بين دعوى الجميع و مدعى النصف فيما في
يدى صاحب الثلاثين فمدعى النصف يدعى ربع ما في يده و ذلك النصف
السدر و هو سهمان ففرغ عن دعواه ستة اسهم فسلو لمدعى
الجميع بلامنازعة و الربع الباقي و هو سهمان بينهما نصفان لكل
واحد منهما سهم فصار لمدعى الجميع سبعة اسهم و لمدعى النصف
سهم ثم تجمع بين دعوى مدعى النصف و مدعى الثلاثين فيما في يدهما
حب الجميع و في يده ثمانية اسهم فمدعى النصف يدعى ربع ما في يده
و ذلك سهمان و مدعى الثلاثين يدعى نصف ما في يده و ذلك اربعة و
في المال سعة فباخذ هذا سهمين و هذا اربعة اسهم و يبقى
في يد مدعى الجميع بقاوة سهمين فجميع ما حصل لمدعى الجميع مما
في يد مدعى النصف ستة و مما في يد مدعى الثلاثين سبعة و يبقى
مما في يده سهمين فيكون جملة خمسة عشر سهما و هي خمسة
انما ان الدار و جميع ما حصل لمدعى النصف مما في يد مدعى الثلاثين
سهم و مما في يد مدعى الجميع سهمين فذلك ثلاثة اسهم و هو ثلث
الدار و جميع ما حصل لمدعى الثلاثين مما في يد مدعى النصف و مما
في يد مدعى الجميع اربعة فذلك ستة و هو ربه الدار و يقال ثلثا
الدار هذا على قول ابي حنيفة و اما على قول ابن يوسف و محمد فانه يقسم
على طريق العول فيجمع بين دعوى مدعى الجميع و مدعى الثلاثين فيما
في يد مدعى النصف فمدعى الجميع يدعى جميع ما في يده و مدعى الثلاثين

يدعى نصف ما في يده فيضرب هذا اسهم و مدعى الجميع يضرب سهمين
فيجعل ما في يد مدعى النصف على ثلثة اسهم ثم تجمع بين دعوى
النصف و مدعى الجميع فيما في يد مدعى الثلاثين فمدعى النصف
يدعى ربع ما في يده و مدعى الجميع يدعى جميع ذلك و الربع
يخرج من اربعة فهذا يضرب سهم فمدعى الجميع يضرب اربعة
بعدة فيجعل ما في يد مدعى الثلاثين على خمسة ثم تجمع بين دعوى
مدعى النصف و مدعى الثلاثين فيما في يد مدعى الجميع فمدعى
النصف يدعى ربع ما في يده و مدعى الثلاثين يدعى نصف ما في يده
مدعى الجميع و النصف و الربع يخرج من اربعة فيجعل ما في يده على
اربعة فانكسرت الدار على الثلث و الربع و الخمس فاضرب بعضها
في بعض فاضرب ثلثة في اربعة فيكون اثناعشر ثم اضرب
اثناعشر في خمسة فيصير ستين سهما ثم اضرب هذا كله
في ثلثة لان الدار في ايديهم اثنان فيصير مائة و ثمانين سهما
كل ثلث ستون سهما فكل ما في يد مدعى النصف لمدعى الثلاثين
و ذلك عشرون و ثلثاه لمدعى الجميع و ذلك اربعون و ما في
يد مدعى الثلاثين خمسة لمدعى النصف اثناعشر و اربعة اخماسه
لمدعى الجميع ثمانية و اربعون و نصف ما في يد مدعى الجميع لمدعى
الثلاثين و ذلك ثلثون سهما و ربعه لمدعى النصف و ذلك خمسة
عشر و يبقى في يده خمسة عشر فجميع ما حصل لمدعى الجميع مرة
اربعون و مرة ثمانية و اربعون و يبقى في يده خمسة عشر و ذلك
مائة و ثلثة اسهم و جميع ما حصل لمدعى الثلاثين مرة عشرون

ومرة ثلثون و ذلك خمسون سهما وجميع ما حصل لمدعى النصف
 مرة اثنا عشر ومرة خمسة عشر و ذلك سبعة وعشرون سهما
 قالوا اذا طانت الدار في يد رجلين احدهما يدعى النصف والاخر
 يدعى الجميع فان لم يكن لهما بيعة فانه لا يمين على مدعى الجميع
 لان مدعى النصف اقر له بنصف الدار ويدعى النصف الذي في
 يده لا فلا يمين على مدعى الجميع لان صاحب النصف لا يدعى النصف
 الذي في يده ولا يمين على مدعى النصف فان حلف شريك الدار في ايدهما
 نصفين وان نكل يفضي له وان اقام جميعا البيعة يفضي لجميع الدار
 لمدعى الجميع نصفها بالقرار ونصفها بالبيعة ولا يقبل بيعة
 مدعى النصف لانه يقيم البيعة على ما في يد نفسه وانما تقبل
 البيعة على ما في يد غيره لا على ما في يد نفسه ولو كان في يدهما
 بيتان في يد الاخر بيتان والساحة في ايديهما وحل واحد منهما
 يدعى الجميع ولم يقر لهما بيعة فحلفا يترك لطل واحد منهما
 ما في يده والساحة بينهما لا ستوايهما في اليد فان اقام جميعا
 البيعة يفضي بما في يد هذا والاخر بما في يد هذا والاخر لهما
 الساحة بينهما نصفان فما قضينا لهذا ايده يفضي لآخر
 بقيام البيعة ولو كان العلوق في يد احدهما والسفل في يد الآخر
 والساحة في ايديهما ولم يكن لهما بيعة وحلفا وطل واحد يدعى
 الجميع فيترك السفل في يد صاحب السفل والعلوق في يد صاحب
 العلوق والساحة لصاحب السفل ولصاحب العلوق حق السر في رواية
 وفي رواية اخرى الساحة بينهما نصفان وان اقام جميعا البيعة

يقضي بالسفل لصاحب العلوق وبالعلوق لصاحب السفل والساحة للذي في
 له بالسفل على الرواية التي قال الساحة لهما لصاحب السفل وعلى الرواية
 التي قال هي بينهما يكون بينهما ايضا يقضي ما في يد هذا والاخر وما
 في يد هذا والاخر قالوا اذا طان جانيب بين دارين فقد ذكرنا هذه
 المسئلة واجناسها في كتاب الصلح قالوا من باع عبد او ولد في يده
 من حمل طان في يده ثم ادعا انه ولده وكل به المشتري قبلت دعواه
 شبهة الملك اما دعوة الاستيلاء فمردوعة قوية تنفذ في الملك
 وفي غير الملك بعد ان يكون اصل العلوق في ملكه ويوجب فسخ
 ما جرى من العقود اذا طان محلا للفسخ وينتظر الاعتراف بالو
 طوى ودعوة الملك ان يكون اصل العلوق في غير الملك ولا تنفذ
 في غير الملك ولا يوجب فسخ ما جرى من العقود ولا ينتظر الاعتراف بالو
 طوى ودعوة شبهة الملك كدعوة الاب ولا جارية ابنة
 وانما يصح بشرط ان يكون الاب من اهل الولاية من وقت الوصل الى وقت
 الفصل فينفذ سوا طان الولد صغيرا او كبيرا اما دعوة الاستيلاء
 دفعها من رجالة جارية ولدت في ملكه لسته اشهر فادعى انه
 ولده يثبت النسب وعق الولد وصارت الجارية ام ولده فان لم يثبت
 عنه حتى باع الامر والولد ثم ادعى الولد يثبت النسب وعق الولد
 ظهر ان الجارية ام ولده ولم يصح البيع فيها خذ البايع الجارية
 والولد ويرد الثمن هذا اذا ادعى البايع او لا ولو ادعى المشتري
 او لا يثبت نسب الولد منه وصار في الجارية ام ولده فبعد ذلك
 دعوى البايع فاسرة ولو ادعى جميعا معا وخرج الخلام منهما

وفيه وخبر العقول الدعوة على ثلاثة اوجه مدعى الاستيلاء ودعوة الملك ودعوة

جميعا فدعوة البايح اول وبرد الثمن ولو لم يدعه البايح حتى
اعتقهما المشتري فبعد ذلك دعواه فاسدة لانه ثبت في دعواه
منه ولم يعتقهما حتى ماتا الولد ثم ادعى البايح لا يصح دعوته لان
امومة الولد تتبع لثبات النسب والميت مستغنى عن ثبات النسب
ولو لم تمت الولد ولو لم مات الام ثم ادعاه البايح ثبت النسب منه
وعتق الولد وبرد جميع الثمن عند ابن حنيفة لانه ظهر ان الجارية
ام ولد له ومن باع ام ولد ففعلت عند المشتري لا يكون مضمونة
عليه عنده فلذلك يرد جميع الثمن وعندهما يكون مضمونا عليه
في رد من الثمن مقدار قيمة الولد فيعتبر القيمان ويقسم الثمن
على قدر قيمتهما فما اصاب قيمة الام سقط وما اصاب قيمة الولد
يردها اذا كان مات ولم تمت ولكن قتلها رجل فخذ المشتري
قيمتها ثم ادعى البايح الولد فانه يرد قيمة الولد دون قيمة الام
بالاجماع ولو لم تمت واحدة منهما ولطنه اعتق الولد فبعد ذلك
دعوى البايح فاسدة ولو لم يعتق الولد ولكن اعتق الجارية ثم
ادعى البايح الولد صحت الدعوة وثبت النسب ولا يصير الجارية ام
ولد له لانه ليس من ضرورة ثبات النسب كون الجارية ام ولد لالا
تري ان من استولد امة الغير يحتاج ثبت النسب ولا يصير الجارية
ام ولد ولو لم يرد هاتين الثمن قدر قيمة الولد دون الام بالاجماع
كالقتل سواء ذاولت في ملكه ثم باعها وكذا لو باع الجارية في
محل واحد ولو باعها في ملكه فهو على هذه الاقسام وكذا لو باع
والجبل غير ظاهر فولدت بعد البيع اقل من ستة اشهر هذا
ولدت

ولدت ولدا واحدا ولو ولدت فليدين في يد البايح حتى يرد
الام ثم ادعى الولد الذي عنده ثبت نسبه ونسب سواها
ايضا سواء ادعاه المشتري او اعنفه في الدعوى حتى يرد
لا يفترقان فاذا ثبت نسب احدهما ثبت نسب الآخر بين الام والام
وام ولد فلم يصح البيع ودعوة المسرقة في دعوى البايح
اذا كان اصل العلوق في ملكه ولو كان اصله في ملك غيره
فهذا دعوة الملك فان ادعاه وهو ممتنع من الاستجابة
عن بعد البيع لا يثبت الا اذا صرفه المسرقة في دعوى البايح
الملك فهو ان الرجل اذا ادعى في الجارية امة وهو يملكها
ية في ملك الابن لستة اشهر ففعلت في الجارية
النسب وعتق الولد ويصير الجارية ام ولد له ويثبت له
قيمة الجارية ولا يغرم قيمة الولد ولا يغرم العفر عندنا ففعل
زفر والشافعي يغرم العفر سواء كان الولد عسيرا او حريصا
اذا ولدت في ملك الابن لستة اشهر فان عدت في غير ستة
اشهر لا يصح دعواه لان اصل العلوق في ملك غيره ففعلت
لم يكن له ولاية النقل من وقت العلوق وكذا لو باع الابن الجارية
فولدت في يد المشتري اقل من ستة اشهر فانه لا يصح دعواه
لانه لا ولاية له وقت الدعوة ولو ادعى الابن في ملكه لا دعوى
الا ستيلاد في حقه وكذا لو لم يبعه ورضي الابن كان باعوه
عسرا فادعاه له ابنة لا يصح فلو اسلم المصاقر او اعتق العبد
وادعى بنظر ان جات الجارية بام ولد دعوى الام والام

جميعا فدعوة البايح اول وبرد الثمن ولو لم يردعه البايح حتى
اعتقهما المشتري فبعد ذلك دعواه فاسدة لانه ثبت ولا يثبت
منه ولم يعتقهما حتى ماتا الولد ثم ادعى البايح لا يصح دعوته لان
امومة الولد تتبع لثبات النسب والميت مستغنى عن ثبات النسب
ولو لم يمت الولد ولحق ما تات الامر ثم ادعاه البايح ثبت النسب منه
وعتق الولد ويرد جميع الثمن عند ابن حنيفة لانه ظهر ان الجارية
ام ولد له ومن باع ام ولد فملك عند المشتري لا يكون مضمونة
عليه عنده فلذلك يرد جميع الثمن وعندهما يكون مضمونا عليه
فبذلك من الثمن مقدار قيمة الولد فيعتبر القيمتان ويقسم الثمن
على قدر قيمتهما فما اصاب قيمة الامر سقط وما اصاب قيمة الولد
يرد هذا اذا كان مات ولم يمت ولحق قتلها رجل فخذ المشتري
قيمتها ثم ادعى البايح الولد فانه يرد قيمة الولد ووزن قيمة امر
بالاجماع ولو لم يمت واحد منهما ولحقه اعتق الولد فبعد ذلك
دعوى البايح فاسدة ولو لم يعتق الولد ولحق اعتق الجارية ثم
ادعى البايح الولد صحت الدعوة وثبت النسب ولا يصبر الجارية امر
ولد له لانه ليس من ضرورة ثبات النسب كون الجارية ام ولد لئلا
تري من استولامة الغير يتكاح ثبت النسب ولا يصبر الجارية
امر ولد ولحق يرد هاهنا من الثمن قدر قيمة الولد ووزن الامر بالاجماع
كالقتل سواء ذلول في ملكه ثم باعها او كذا لو باع الجارية في
هي جيل واهل علوقها في ملكه فهو على هذه الاقسام وكذا لو باع
والجبل غير ظاهر فقول يرد البايح لا يقل من ستة اشهر هذا اذا
ولدت

ولدت ولدا واحدا ولو ولدت ولدين فربط واحد فباع احد الولدين مع
الامر ثم ادعى الولد الذي عنده ثبت نسبه وثبت نسب هذا الذي باعه
ايضا سواء ادعاه المشتري او اعتقه لان التوثيق في حق ثبات النسب
لا يفتقران فاذا ثبت نسب احدهما ثبت نسب الاخر وبان انه باع حرا
وامر ولد فلم يصح البايح ودعوة المشتري وعتقه باطل وهذا ظاهرا
اذا كان اصل العلوق فرم له ولو كان اصل العلوق فملاك غيره
فهذا دعوة المالك فان ادعاه وهو في ملكه ثبت النسب وان اد
عن بعد البيع لا يثبت الا اذا صدق المشتري واما دعوة شبهة
المالك فهو ان الرجل اذا ادعى الجارية ابنه وقد ولدت الجار
ية في ملك الابن لسنة اشهر فصاعدا والاب حر مسلم يثبت
النسب وعتق الولد ويصبر الجارية امر ولد له ويغرم لابن
قيمة الجارية ولا يغرم قيمة الولد ولا يغرم العقر عن ذناب قال
زخرو الشافعي يغرم العقر سواء كان الولد صغيرا او كبيرا هذا
اذا ولد في ملك الابن لسنة اشهر فان ولدت لاقل من ستة اشهر
اشهر لا يصح دعواه لان اصل العلوق لم يكن في ملك الابن فالاب
لم يكن له ولاية النفل من وقت العلوق وكذا لو باع الابن الجارية
فولدت فريد المشتري لاقل من ستة اشهر فانه لا يصح دعواه
لانه لا ولاية له وقت الدعوة ولو ادعى الابن يصح كذا لدعوة
الاستيلاء في حقه وكذا لو لم يبع ولحق الابن كان طافرا او
عبدا فاذا دعاه ابنه لا يصح فلو اسلم العا فرا او اعتق العبد
وادعى ينظر ان جاز الجارية بالولد بعد الاسلام والعربية لاقل

من سنة اشهر فلا يصح دعوته لانه لم يكن له ولاية النفل وقت
العلوق وان جاز بالولد بعد الاسلام والحرية لسنة اشهر فما
عدا ثبت النسب وصحت الدعوة كما ذكرناه ولو ادعى الابن
ثم الاب فالابن ولي وكذا اذا ادعى جميعا لان دعوة الملك
اولى من دعوة شبهة الملك ولو طانت الجارية بين الابن والابن
فادعياه جميعا فالابن ولي بالدعوة لان نصفها ملكه والنصف
الاخر له ناول الملك فيه لقول النبي صلى الله عليه وسلم ما لك لا بيك
والابن له ملك في النصف لا غير فحاز الابن ولو الجدا بالاب من
لدة الاب في حال قوت الاب ولو طان بين الجد والحافد جارية فحاز
بولد فادعياه جميعا ثبت النسب منهما جميعا ولو طانت الجا
رية بين رجلين فولدت ولدا فادعاه احد المالكين واب
المالك الاخر معا فالمالك اولي بالدعوة لان حقيقة الملك
اولى من حق الملك ولو طانت الجارية بين مسلم وذي فاد
عياه معا القياس ان ثبت النسب منهما جميعا وهو قول زفر
وفي الاستحسان ثبت من المسلم ولو طان بين كتاب ومجوسي
القياس ان ثبت النسب منهما جميعا وفي الاستحسان ثبت
من الكتاب ولو طانت بين عبد مسلم او مائة مسلم وبين
كتاب ومجوسي حر فادعياه معا ثبت النسب من الحر
دون المطاتب والعبد المسلم لانه يمكن ان يكتب الاسلام
بنفسه ولا يمكن ان يكتب الحرية بنفسه وان طان مسلما
فلزك ثبت النسب من الحر ولو طان بين عبد من فادعياه معا

289
في رواية يحتاج الرقيق المولى في رواية لا يحتاج الرقيق
المولى والتوفيق بينهما ممكن ان الذي قال يحتاج الرقيق المولى
اذا طان العبد محجور او الرواية التي قال لا يحتاج الرقيق المولى
اذا طان العبد ماذونا ولو طانت الجارية بين مطاتب وعبد
فولدت ولدا فادعياه جميعا معا فالمطاتب ولي بالدعوة من العبد
قال هذا طان في رجل وامرأته ولد فادعاه الرجل انه ابنه من
غيرها وادعت المرأة انه ابنها من غيره فهو ابنها جميعا هذا
اذا طان النكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن ظاهرا بقدر النكاح
بينهما لانه لما ثبت النسب منهما ثبتت الزوجية بينهما
لان النسب انما يثبت من الزوجية لانها حرة وهذا طان كذا في
الجماع الصغير رجلان تركا ابنا فحاز المرأة وادعت انه ابنها
من الميت وصدقها القلام او اقامت البينة فان القاضي يقضي
بنسبه منها ويقضي بالزوجية وترث من الميت هذا اذا ادعياه
معا ولو ادعى الزوج او لا انه ابنه من غيرها وهو في يده ثبت
النسب منه من غيرها بعد ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت
النسب لو ادعت المرأة او لا انه ابنها من غيره وهو في يدها
والزوج ادعى انه ابنه من غيرها بعد ذلك فان طان بينهما نكاح
ظاهر كالقبيل فقولها وموابعها وان لم يكن بينهما نكاح ظاهرا
لقول فقولها وثبت نسبه منها اذا صدقها ذلك الرجل لان دعوة
الجنوة منها لا يصح لان فرد كحمل النسب على الغير الا ان يصر
فهذا الرجل هذا طان القلام لا يعبر عن نفسه وان

طان هما يعبر عن نفسه وليس هنا رفق ظاهر فالقول قول الغلام
 ايها صرقة يثبت نفسه منه بتصديقه واما اذا طان رفق ظا
 فهو هو ان العبد اذا طان فريد رجل فادع المولى انه ابنه وليس له
 نسب معروف ومثله بولد لمثله يثبت النسب منه ويعتق وان طان
 له نسب معروف ومثله بولد لمثله لا يثبت النسب لان النسب اذا ثبت
 من واحد لا يثبت من غيره بعد ذلك ولطنه يعتق وان طان مثله
 لا يولد لمثله لا يثبت النسب لا اتفاق سوا طان له نسب معروف ولم
 يكن ويعتق عنده ابن خفيف وعندهما لا يعتق ولو قال هذا البر ليس
 للمولى نسب معروف ومثله بولد من العبد يعتق ويثبت النسب
 وان طان له نسب معروف ويعتق ولا يثبت النسب وان طان مثله لا يولد
 لمثله عندهما لا يعتق ولا اشتغال فيه واما عند ابن حنيفة ان
 كان مثله يصلح ان يكون ابنا لاحد من الناس يعتق وان طان لا يصلح ان
 يكون ابنا لاحد من الناس فلا رواية فيه عن ابن حنيفة قال بعضهم يعتق
 وقال بعضهم لا يعتق واذا طان الغلام فريد رجلين وهو لا يعبر عن
 نفسه فادع كل واحد منهما انه ابنه فان طان خرج الطامر
 منهما معا يثبت نسبه منهما من طر واحد على الطامر حتى يرد الغلام
 من كل واحد منهما ميراثا ابن طامر ولومان الغلام وبقي الابوان و
 ترك الغلام ابنا فلا يرث الابوان الاميراثا واحدا وهو السدس بينهما
 الا اذا مات احدا ابوين قبل الغلام ثم مات الغلام فان الاب الثاني يرث
 السدس وهو ميراثا بطامر ولوطان الولد في يد الثلثة فادعوا
 جميعا قال ابو يوسف لا يثبت النسب من الثلثة وقال محمد يثبت

من الثلثة ولا يثبت اظهر من ذلك ورور الحسن بن زياد عن ابن حنيفة
 انه قال يثبت من خمسة وهو قول زفر والحسن ولو تنازع فيه امر
 اتان يقضي ايضا بينهما عند ابن حنيفة وعندهما لا يقضي للمرايتين
 وكذلك عند ابن حنيفة يثبت من خمسة ولو تنازع فيه رجل وامرأتان
 يقضي بينهما عند ابن حنيفة وعندهما يقضي للرجل ولا يقضي للمرايتين
 ولو تنازع فيه رجلان وامرأتان طر واحد يدعي انه ابنه من هذه
 المرأة والمرأة تصدق على ذلك على قول ابن حنيفة يقضي من الرجلين
 ولا يقضي من المرايتين هذا عند نوقال الشافعي لا يقضي لاحدهما وانما
 يقضي بقول الفايق قالوا اذا اقر الرجل بعبد فريده لرجل فقمي
 عليه بذلك ثم ادعى انه طان اشتراه منه قبل ذلك فانه لا تقبل بينته
 ولا يلتفت اليه والردعواه ولو لم يقبل فمضى عليه بكتوله ثم
 ادعى انه طان اشتراه منه قبل ذلك فانه لا تقبل بينته طالا قرار
 سوا ورور عن ابن يوسف انه قال تقبل ولو ادعى انه اشتراه منه
 بعد الاقرار والنكاح تقبل فقولهم جميعا ولو انه قال طان هذا
 لفلان اشتريته منه موصولا او مفصولا فالقول فيه قوله
 لان الاصل انه متى سبق من اقراره ما ينافي دعواه لا يصح دعواه
 ومتى سبق من اقراره ما لا ينافي دعواه يصح اقراره ثم قوله
 طان لفلان اقرار منه بما يقتر بالدعوى لا نه ادعى الشراء فما لم
 يسبق الملك لا يمكنه الشراء ففي دعواه الشراء اقرار بسبق الملك
 له فاذا قال طان له حتى دعوة الشراء منه ولو قال هذا العبد لفلان
 اشتريته منه موصولا القياس ان لا يصح لانه اقر بالملك له في المال

والمرأة تصدق على ذلك على قول ابن حنيفة يقضي من الرجلين

وغرا لا سخسان يصح وان كان مفعولا لا يصح قياسا واستحسانا هذا
 اذا ادعى الشرا قبل الاقرار ولو ادعى انه اشتراه بعد الاقرار صح
 الدعوى ولو ادعى انه اشتراه بعد الاقرار صح الدعوى ولو ادعى
 انه اشترى منهما بشئ معلوم يصح لا نه يوفى فيه وقتا فيقتصر
 دعواه على الحاضر اذا قال فلان ولم يقل لاحق فيه ولما اذا قال
 فلان لاحق فيه فبعد ذلك اذا ادعى الشرا لا يصح الا اذا بين انه اشتراه
 بعد الاقرار لا نه ليس في الاصل لفظه اشترى من لفظه لاحق فيه قالوا اذا
 طعن لرجل على رجل الف درهم فله ان يجسده فحلف ولم يكن للمدعى
 بينة ثم ان المدعى عليه اودع عنده هذا الرجل الف درهم فله ان يجسده
 ويكره الوديعة قصاصا لحقه واذا اطلق فلان يحلف بالله ما اودعته
 ويستثنى فيقول لا كذا وكذا ويقر بانها اذا حلف على موجب
 الحظر لا يحتاج الى هذا الاستثناء يعني على قول ابن حنيفة ومحمد
 لان المذهب عندهما ان المدعى عليه انما يحلف على صورة انظاره و
 قد ذهب الاثنا عشرية فيحلف بالله ما له قبل هذه الوديعة التي قد عني
 وعند ابن يوسف تحلف على صورة دعوى المدعى فيستثنى اذا اطلق
 على مذهبه وكذا اذا طعن فمقرأ بحقه ولحقه لا يودی فاذا
 قدر صاحب الحق على حشر حقه وعلى صفته له ان يقبضه بغير رضاه
 وكذا الدية بالدينار وطل شي له مثل من جنسه فانه ياخذ بالجيد و
 بالردى الردى وليس له ان ياخذ الجيد والردى لا يوزن زيادة الجودة حق
 الغير فلا ياخذه الا برضاه ولو اخذ الردى بالجيد فذلك له لانه رضى
 بدون حقه وليس له ان ياخذ الا برضاه بخلاف جنس حقه طارا هم

١٠

بالونا نير عندنا وعند الشافعي له ان ياخذ بقدر قيمة حقه هذا في
 القرض ونحوه واما في الفضيحة فوه اذا طعن عينه قايما ليس عليه
 مثله لان حقه عين ذلك الشئ لا مثله الا اذا اهلك عنده ان طعن مثليا
 له ان ياخذ مثله وان لم يكن مثليا طالنساب والحيوان له ان ياخذ
 قيمته دراهما او دنانيرا وليس له ان ياخذ مثله ثوبا مطاوعا ولا حيوا
 نامثله ولو طعن لرجلين لطل واحد منهما على صاحبه دين الف درهم
 لا مدهما جبر ولا خردى فرض من عليه الدوى شرط للمقاصة وكذا
 لك لو طعن احدى ماد بين مولا ولا خردى دين معجل فرض من له المعجل
 شرطه قال من قال لعبد بن فريده احره هذا بين ابن فانه يجبر على
 البيان ماد احرها اذا طعن مثلهما يولد له مثله وان مات قبل البيان
 لا يثبت النسب لان النسب لا يثبت على الجماله وعق من طعن واحد
 منهما نصفه من ثلث المال اذا طعن القول في المرض وان طعن القول
 في الصحة عتق من طعن واحد نصفه من جميع المال ولو طعن لرجل
 عبد وله ابن ولا بنه ابنان فقال احره مولا ابني فماذا امر حيا يجبر على
 البيان فان بين العبد عتقوا جميعا لان من ملط ابن ابنة عتق عليه
 وان قال عتيت به ابن العبد فالعبد لا يعتق وابنه وابنا ابنة عتقوا
 جميعا لان من ملط ابن ابنة عتق عليه وان مات قبل البيان يعتق من
 طعن واحد ربعة عند ابن حنيفة طانه قال احره مولا ابني فماذا امر حيا
 وعلى قولهما يعتق من الاول ربعة ومن الثاني ثلثه ومن الباقي من
 طعن واحد ثلثة اربعة على اعتبار النسب وهو انه لو صرف الى الاول
 يعتق ولو صرف الى الابن وابن الابن لا يعتق العبد فقد عتق في حال

٥٥

الاول يعقوب الثاني ولو صرف اليه يعقوب ايضا ولو صرف اليه
 ويقر ثلثة احوال واحوال الرق احوال يعقوب ربعة وسعي وثلثة
 ارباعه واما الثاني يعقوب ثلثة لانه لو صرف الى احد الباقيين لا يعقوب
 فقد عتق في حالين ورق في الحالين واحوال الرق احوال يعقوب
 حالة واحدة فطانه عتق في حال ورق في الحالين فيعتق ثلثه
 ويسعي في ثلثي قيمته وعلو روابه الزيادة احوال العتق احوال
 فيعتق نصفه واما احدا الباقيين حره محاله وهو ان يصرف
 العتق الى الاباء والجداء الى الاباء والجداء ولو صرف الى اخيه
 اليه يعقوب وكذلك لو صرف الى الاباء والجداء ولو صرف الى اخيه
 لا يعقوب فرق في حال وعتق في ثلثة احوال فطانه عتق في حال فرق
 في حال يعقوب نصفه فيعتق منهما رقبة ونصف وليس احدهما
 من صرف الرقبة اليه اول من الاخر فيفسد رقبة ونصف
 بينهما لطل واحد منهما ثلثة ارباعه هذا اذا طان القول في الصحة
 واذا طان القول في المرض يخرج من الثلث او اجازت الورثة
 طلك الجوار وان لم تجز الورثة ولا يخرجون من الثلث جعل
 طل رقبة على اثني عشر لانه انطس على الثلث والربع فاضرب
 ثلثة في اربعة فيصير اثنا عشر فيجعل طل رقبة على اثنا عشر
 فيعتق من الاول اربعة وذل ثلثة ومن الثاني ثلثة وذل اربعة
 ومن الباقيين من طل واحد ثلثة ارباعه تسعة تسعة فذل
 طله خمسة وعشرون فهذا اسهام الوصايا فاجعلها ثلث المال
 وثلثا المال مثلا ذل خمسة وعشرون وجميع خمسة وسبعون والعبيد
 اربعة وخمسة وسبعون سهما على اربعة لا يستغفر فاضرب اربعة

في خمسة وسبعون فصارت ثلثا طل رقبة خمسة وسبعون
 فاما الاول فطانت وصيته ثلثة اسهم مضروبه في اربعة فذل
 لثنا عشر يسقط عنه ذل المقدار ويسعي في الباقي الرقيم
 خمسة وسبعين واما الثاني فطانت وصيته اربعة اسهم مضرو
 به في اربعة فذل ستة عشر يسقط ويسعي في الباقي واما الا
 خزان وصية طل واحد منهما تسعة تسعة مضروبة في اربعة
 فذل ستة وثلاثين فسقط عن طل واحد منهما ذل المقدار
 ويسعي طل واحد منهما في الباقي فاستقام على الثلث والثلثين
 تامر فيه ندر طه و لو طان له عبد ولعبه ابنان وطل
 ابن بن فقال احدهما ولا ولد ثم مات قبل البيان يعقوب من
 كل واحد خمسة في قول ابن حنيفة وفي قولهما يعقوب من
 الاول خمسة ومن ابنه من طل واحد منهما ربعة لان طل
 واحد يعقوب في الحالين بان يصرف العتاق اليه والراية و
 يرق في ثلثة احوال بان يصرف العتق الى اخيه او ابن اخيه او
 ابنه واحوال العتق حالة واحدة طانه عتق في حال فرق
 في ثلثة احوال فيعتق من طل واحد ربعة ومن الباقيين من
 طل واحد ثلثاه لان احدهما حر في جميع الاحوال والاخر يرق
 في الحالين لو صرف الى عمه او ابن عمه فيعتق منه ثلثه و
 رقبة وثلثا انفسر عليهما اما طل واحد منهما ثلثي الرقبة و
 لو طان له عبده ولو طان له عبد ولعبه ابنان وطل ابن فار
 لطل ابن ابن فطانو اربعة فقال احدهما ولا ولد ومات قبل

البيان عتق من كل واحد سبعة على قول ابر حنيفة وعلى قولهما
يعتق من الاعلى سبعة ومن ابيه من كل واحد سبعة لانه
يعتق من كل واحد منهما في حالين يعتقه ويعتق ابيه وورق في خمسة
احوال فحاله عتق في حال وورق في خمسة احوال ومن ابن الابن
يعتق من كل واحد خمسة لانه كل واحد منهما يعتق في ثلاثة احوال
ان لو صرف العتق اليه او الى ابيه او الى جده وورق في اربعة احوال
لو صرف الى ابيه او عمه او ابن عمه او ابن ابن عمه ومن الاخرين
من كل واحد خمسة اثمانه لان احدهما حر في جميع الاحوال والاخر
يرق في ثلاثة احوال لو صرف العتق الى ابن عمه او ابن عم ابيه و
يعتق في اربعة احوال لو صرف اليه او الى ابيه او الى جده او الى جد
ابيه واحوال العتق حالة واحدة فيعتق ربعة ورقة وربع بينهما
نصفان لكل واحد خمسة اثمانه قال ومرطان في بده جارية ولدت
ثلاثة اولاد في بطون مختلفة فقال احدهم هو ابني ثم مات قبل ان يبين
هذا الاخلوا اما ان يكونوا في بطن واحد او في بطون مختلفة ادعى احد
هم بعينه او بغير عينه ولا يخلوا اما ان يموت بعد البيان او
قبل البيان اما اذا ولدوا في بطن واحد فقال احدهم هو ابني وادعى
احدهم بعينه فهو سوا وعتقوا جميعا وبثت نسب الطلعة
لان التوهم لا يفترقون في حق ثبات النسب لانهم علقوا من ما واحد
فيستحيل الفصل بينهم فاذا ثبت النسب صارت الجارية ام ولد له
ولما اذا ولدوا في بطون مختلفة فقال الاخير منهم ولدى ثبت
نسب الاخير وصارت الجارية ام ولد له ولا يثبت نسب الاوسط والاوسط

عندنا استحسانا ويكون حكمهما حكم الامر وقال ابر حنيفة نسب الاوسط
والاصغر لانه لما ثبت نسب الاخير صارت الجارية ام ولد له وولد له
الولد يثبت نسبه ما لم ينف ولم يوجد النفي الا انا نفق وقد وجد
النفي ليلا وان لم يوجد صريحا وهو الاقرار على دعوة احدهم
خاصة فتخصيص احدهم بالدعوة دليل على نفي الولد الباقي هذا اذا
ادعى الاخير واما اذا ادعى الاوسط فالجارية تضير ام ولد له والاخير
رقيق والاوسط حر ثابت النسب والاصغر على الاختلاف واما اذا ادعى
الاصغر فالاصغر حر ثابت النسب والاصغر ثابت النسب الجارية
ام ولد له بالاجماع هذا اذا ادعى بعينه واما اذا ادعى بغير عينه
فقال احدهم هو ولدى فان يبين فالحكم فيه على ما ذكرنا وان مات فيعتق
بالموت الجارية قبل البيان بالاجماع لانه لما ادعى احدهم انه ولده فقد
اقران الجارية ام ولد له فيعتق بالموت واما الاولاد فيعتق من كل
واحد ثلثه عند ابر حنيفة على اعتبار الحرية من جهة المتناق
لان جهة النسب حانه قال احدهم حر وانما لم يعتبر النسب لان النسب
لا يثبت بالاجماع وقال ابو يوسف وعبد بن محمد يعتق الاصغر طله لانه يعتق
في جميع الاحوال وهو انه لو صرف الدعوة اليه او الى الاخير او الى
الاوسط اما الاوسط يعتق نصفه ويسعى في نصف قيمته لانه
يعتق في الحالين وهو انه لو صرف الدعوة اليه او الى الاخير وورق
في حالة واحدة وهو انه لو صرف الدعوة الى الاصغر الا ان احوال
العتق حالة واحدة فصارت حانه عتق في حال فرق في حال فيعتق
نصفه ويسعى في نصف قيمته وعلى قياس رواية الزباد ان حيث

اعتبر احوال العتق احوال يعتق ثلثاه ويسعى في ثلث قيمته وهو
 رواية عيسى بن ابيان عن محمد واما الاكبر يعتق ثلثه ويسعى في ثلث
 قيمته لان يعتق في حال الوصف الدعوة اليه ولا يعتق في حال الزا
 صرف الدعوة الى الاوسط او الى الاصغر فيعتق ثلثه ويسعى في ثلث
 قيمته وذكر الطحاوي اختلافا بين ابن يوسف ومحمد قال يعتق الا
 صغر كله عند ما والا كبر والاوسط يعتق من كل واحد منهما
 ثلثه ويسعى في ثلث قيمته على قول ابن يوسف ولا يخرج لهذا
 القول وفي قول محمد يعتق من الاوسط نصفه ومن الاكبر ثلثه
 وقد ذكرنا هذا كله اذا طانت الجارية في ملكه ولوطانت الجا
 رية والاولاد في ملك الغير فادعى احدهم انه ولده فلا يخلو اما
 ان يدعى بسبب الفجور او بسبب النطاح او يدعى على الابهام اما اذا
 ادعى بسبب الزنا لا يثبت النسب صدقه صاحب اليد او كذبه الا
 انه اذا ملط الذي ادعاه عتق لا قراره انه من مائة ولا تصير الجا
 رية ام ولد له لانه لم يثبت النسب لظن جميع احكام النسب
 فاي من منه جواز الشهادة بعضهم لبعض ووضع الزكوة فيه
 وغيرهما الا الميراث والنفقة واما اذا ادعى بسبب النطاح او
 ادعى على الابهام ان صدقه صاحب اليد يثبت النسب يكون رقيقا
 لمولى الام وان كذبه لا يثبت النسب الا اذا ملطه بعد ذلك يثبت
 النسب لو ملطهم جميعا يثبت النسب الذي ادعاه وصارت الجارية ام
 ولده عندنا وعند الشافعي لا يصير ام ولد له واما الوالدان الباقيان
 حدثنا قلنا لك فيكونان رقيقان هذا اذا طانت الاولاد ولوا في

بطون مختلفة وادعى احدهم بعبثه ولو ادعى احدهم بغير عبثه
 ثم اشتراهم ثم مات قبل النيان عتقت الجارية وعتق من كل واحد
 ثلثه بالاجماع طما قال ابو حنيفة في المسئلة الاولى ولو طانت ولدا
 في بطن واحد صار كل واحد عاقل جميعا فاذا اشتراهم يثبت نسب
 الكل وصارت الجارية ام ولد له قال واذا طانت الجارية بين
 حلين فجأت بولدين فادعى كل واحد احدا الولدين فلا يخلو اما
 ان يفي في بطن واحد او في بطينين مختلفين اما اذا طانت في بطن واحد
 فادعى احدهما الاكبر والاخر الاصغر وخرج الطلام منهما معا
 يثبت نسب الولدين معا لان كل واحد لما ادعى احدا الولدين صار كما
 لو ادعى الولدين جميعا لانهما تؤدم فلا يفترقان في حق ثبات النسب
 هذا اذا خرج الطلام منهما معا فاما اذا سبق احدهما بالدعوة ثبت
 نسب الولدين منه وعتقا وصارت الجارية ام ولد له ويغرم نصف
 العقرو نصف قيمة الجارية لصاحبه هذا اذا ولدوا في بطن واحد
 ولو ولدوا في بطينين مختلفين فادعى احدهما الاكبر والاخر الاصغر
 وخرج الطلام منهما معا يثبت نسب الاكبر من مدعى الاكبر وعتق وما
 رت الجارية ام ولد له ويغرم نصف قيمة الجارية لمدعى الاصغر مع
 نصف العقرو يثبت نسب الاصغر من مدعى الاصغر والقياس ان لا
 يثبت النسب من مدعى الاصغر لانه لما ثبت نسب الاكبر من مدعيه صا
 رت الجارية ام ولد له فمدعى الاصغر ادعى ام ولد الغير فيحتاج الي
 تصديقه ولم يوجد وافي الاستحسان يثبت لان مدعى الاكبر لما اخرج
 الدعوة الى دعوة مدعى الاصغر صار مغرورا ولو ولدوا في بطن واحد

انه تبرأ من الدعوى الى ان يعتق ثلثاه ويسعى في ثلث قيمته وهو
رواية عيسى بن ابيان عن محمد واما الاكبر يعتق ثلثه ويسعى في ثلث
قيمته لان يعتق في حال الوصف الدعوة اليه ولا يعتق في حال اذا
صرف الدعوة الى الاوسط او الى الاصغر فيعتق ثلثه ويسعى في ثلث
قيمته وذكر الطحاوي اختلافا بين ابن يوسف ومحمد قال يعتق الا
صغر كله عند ما والا خبر والاوسط يعتق من كل واحد منهما
ثلثه ويسعى في ثلث قيمته على قول ابن يوسف ولا يخرج لهذا
القول وفي قول محمد يعتق من الاوسط نصفه ومن الاكبر ثلثه
وفي ذكرنا هذا كله اذا كانت الجارية في ملكه ولوطان الجا
رية والا ولد في ملك الغير فادعى احدهما انه ولده فلا يخلو اما
ان يدعى بسبب الفجور او بسبب النطاح او يدعى على الابهام اما اذا
ادعى بسبب الزنا لا يثبت النسب صدقه صاحب اليد او كذبه الا
انه اذا ملط الذي ادعاه عتق لا قراره انه من مائة ولا تصير الجا
رية ام ولد له لانه لم يثبت النسب لظن جميع احكام النسب
فلا يخرج منه جواز الشهادة بعضهم لبعض ووضع الزكوة فيه
وغيرهما الا الميراث والنفقة واما اذا ادعى بسبب النطاح او
ادعى على الابهام ان صدقه صاحب اليد يثبت النسب ويكون رقيقا
لمول الامر وان كذبه لا يثبت النسب الا اذا ملطه بعد ذلك يثبت
النسب لو ملطهم جميعا يثبت النسب الذي ادعاه وصارت الجارية ام
ولده عندنا وعند الشافعي لا يصير ام ولد له واما الوالدان الباقيان
حدثا قبل ذلك فيكونان رقيقان هذا اذا كانت الاولاد ولدا وفي

287
بطون مختلفة وادعى احدهم بعبثه ولو ادعى احدهم بغير عبثه
ثم اشتراهم ثم مات قبل البيان عتقت الجارية وعتق من كل واحد
ثلثه بالاجماع طما قال ابو حنيفة في المسئلة الاولى لو طانوا ولدا
في بطن واحد صار كل واحد دعاهم جميعا فاذا اشتراهم يثبت نسب
الكل وصارت الجارية ام ولد له قال واذا طانت الجارية بين
حلبين فجات بولدين فادعى كل واحد احدا الولدين فلا يخلو اما
ان يفي في بطن واحد او في بطينين مختلفين اما اذا جات في بطن واحد
فادعى احدهما الاكبر والاخر الاصغر وخرج الطلام منهما معا
يثبت نسب الولدين معا لان كل واحد دعاهم احدا الولدين صار كل
لوا دعاهم الولدين جميعا لانهما تؤم فلا يفترقان في حق ثبات النسب
هذا اذا خرج الطلام منهما معا فاما اذا سبق احدهما بالدعوة ثبت
نسب الولدين منه وعتقا وصارت الجارية ام ولد له ويغرم نصف
العقر ونصف قيمة الجارية لصاحبه هذا اذا ولدوا في بطن واحد
ولو ولدوا في بطينين مختلفين فادعى احدهما الاكبر والاخر الاصغر
وخرج الطلام منهما معا يثبت نسب الاكبر من مدعى الاكبر وعتق وما
رت الجارية ام ولد له ويغرم نصف قيمة الجارية لمدعى الاصغر مع
نصف العقر ويثبت نسب الاصغر من مدعى الاصغر والقياس ان لا
يثبت النسب من مدعى الاصغر لانه لما ثبت نسب الاكبر من مدعيه صا
رت الجارية ام ولد له فمدعى الاصغر ادعى ام ولد الغير فيحتاج الي
تصديق ولم يوجد وافي الا ستحسان يثبت لان مدعى الاكبر لما اخرج
الدعوة الى دعوة مدعى الاصغر صار مغرورا ولو ولد المغرور حراً

ثابت النسب بالقيمة ويغرم نصف العقر لمدعي الأكبر وفي رواية جميع
العقر ولا اختلاف بين الروايتين في الحاصل لأن الذي قال يغرم نصف
العقر فهو حاصل ما يغرم لأن مدعي الأكبر يغرم نصف المهر فنصف
المهر ينصف العقر قصاصا فبقى على مدعي الأصغر نصف العقر وقيمة
الولد الأصغر وعلى مدعي الأكبر نصف قيمة الجارية فنصف قيمة الجا
رية بقيمة الولد الأصغر ونصف العقر يصير قصاصا ما وينتدأ
الفضل هذا إذا خرج الطامر منهما معا ولو ادعى الأكبر ولا يثبت
نسب الأكبر وعتق وصارت الجارية أم ولد له ويغرم للآخر نصف
قيمة الجارية مع نصف العقر فبعد ذلك إذا ادعى الآخر الأصغر فقد
ادعى أم ولد الغير فيحتاج إلى تصديقه فإن صدقه يثبت النسب
منه ويكون طامر الولد وإن كذبه لا يثبت النسب هذا إذا ادعى أحد
هما الآخر ولا فلو أن أحدهما ادعى الأصغر ولا عتق الأصغر ويثبت
نسبه منه وصارت الجارية أم ولد له فيغرم نصف قيمة الجارية
للآخر مع نصف العقر والآخر رقيق بينهما فإذا ادعى الآخر الأكبر
بعد ذلك صار كعبد بين اثنين فاعتقه أحدهما عتق نصيبه و
يثبت نسبه منه والآخر بالخيار إن شاء عتق نصيبه وإن شارب
استسعى وإن ضمن المعتق إذا طان مؤسرا وإن طان معسرا فله
الخيار بين العتق والسعاية على قول ابن حنيفة وعلى قولهما أن
كان مؤسرا فله الخيار وإن طان معسرا فله السعاية لا غير قال ومن
اشترى جارية فأولدها فاستحققت كان للمستحق أن يأخذها لأنها
عين ماله ويأخذ العقر لأن الحد سقط للشبهة فخلفه العقر ويأخذ

قيمة الولد ولا سبيل له على الولد لأن هذا ولد المغرور وولد المغر
ورخر بالقيمة باتفاق الصحابة ويغرم قيمة الولد يوم القضا
لأن الولد تعلق في حق المستولر خرا وتعلق رقيقا في حق المستحق
فلا يتحول حقه من العين إلى البدل إلا بالقضا فيعتبر قيمة الولد
يوم القضا ولو طان الولد ذار حر محرر من المستحق لا يسقط
الضمان عن المستولر لأن الولد لم يعتق بالقرابة وإنما يعتق
كلما بالغرور ولو هلك الولد قبل الخصومة فانه لا يضمن من
قيمنه شيئا لأنه إنما يضمن بالحبس ولم يوجد ولو أن الولد مات
وتزسر ما أفد لك كله للمشتري ولا يضمن القيمة لأن الولد هلك
أمانة إلا إذا قتل فيأخذ المغرور دينه فحينئذ يغرم قيمته
لأن الدية بدله فقام مقام العين فيضمن قيمته وكذلك لو ضرب
بطن الجارية ضارب فالقت حينئذ يغرم الضارب عبدا أو
أمة وقيمة ذلك خمس مائة وهو يغرم للمستحق إن طان الولد
اثنا عشر قيمتها وإن طان ذكرا نصف عشر قيمته والمشتري
يرجع على يابعه بالثمن و بقيمة الولد ثم الباي لا يرجع على يابعه
بما رجع المشتري عليه من قيمة الولد في قول ابن حنيفة وفي
قولهما يرجع وكذلك هذا الاختلاف في رجل باع عبدا ثم باعه
المشتري من آخر حتى تد أو كنته الأيدي ثم أن المشتري الآخر
وجد به عيبا فذبحه الأصبع الزائدة ونحوه فقبل أن
يرد على يابعه أن يد ادعته عيبا خرفله أن يرجع على يابعه
بخصه النقصان وليس للبائع أن يرجع على يابعه بخصه

العيب عند ابن حنيفة وعندهما يرجع ولوان المشتري استنول
 ما فولد ثمر اعتقها فتزوج بها ثم ولد ولدا اخر فجارحل
 واستخفها تين ان العتق باطلا فياخذها وياخذ عتقها وقيمة
 الولد من ثمر المستنول يرجع على بايعه بالثمن وقيمة الولد الذي
 كان قبل الحرية لانه مغرور فيه ولا يرجع بقيمة الولد الذي
 ولد بعد الحرية لانه مغتر فيه لانه بالحرية والعتق ابطال
 ملك نفسه فيها فانتهى الغرور وصار مغترا فلا يرجع ه ولوان
 المشتري اعتقها فزوجها من رجل فولدت عند الزوج والزوج
 يعلم بالشرا والعتق فاذا ابا المستحق ليس له على الولد سبيل
 ولكن له قيمته لانه مغرور ولا يرجع الزوج على المول اذا لم
 يخبره انها حرة وان زوجها على انها حرة يرجع وان كان الز
 وج لا يعلم بشئ من ذلك ولم يخبره المولى انها حرة فالولد
 يكون رقيقا للمستحق هذا طله اذا كان يملك المستنول
 ببدا و ذلك البدل عين مال وله حكم عين المال طالعراة اذا
 زوجت نفسها من رجل على امة او رجلا جرد ارة من رجل على امة
 واما ان اطلق تملك من غير بدل طالعراة والصدقة والوصية
 فلا يرجع على احد ما عزم من قيمة الولد لانه لم يغره الوهاب
 حيث لم يخذ منه شيئا بدلا الا في الميراث فان الوارث اذا عزم
 يرجع على بايع الامة من مورثه لانه قام مقام الموروث في
 الخصومة الا ترى انه يرد بالعب و يرجع بحصة العيب لانه
 قام مقامه كذا في هاهنا فهذا في ظاهر الرواية وفي رواية
 الحسن

لا يرجع الوارث بقيمة الولد على بايع الجارية من ابیه واذ كان
 تملك بالبدل في الدار فانه يرجع على بايعه بالثمن وقيمته بيانه
 كما اذا اشترى بياضا فغرس فيها اغراسا او دارا وبنافها بدنا ثم
 جاء مستحق فاستحقها فانه ياخذها وينقض البناء ويقلع الاشجار
 والاغراس والمشتري يرجع على بايعه بالثمن وهو بالخيار ان يشاء
 النقص الى البايع ورجع بقيمته مبنيا غير منقوض ومغروسا
 غير منقوض وان شاحس لنفسه ولا يرجع بالنقصان في ظاهر الروا
 ية وروي عن ابن عباس انه قال يرجع بالنقصان فيقوم مبنيا
 وغير مبنيا فيرجع بذلك النقصان وليس للبائع اذا رد عليه
 النقص ان يرد على بايعه الاول عند ابن حنيفة وعندهما له ذلك
 وفي ثلث مسائل لا يرجع بقيمة البناء وان تملك بالبدل احد
 بهامسلة الشفعة والثانية مسلة القسمة والثالثة مسلة
 المأسورة قال اذا ادعى رجل على رجل الف درهم او دينا اخر فقال
 المدعى عليه لم يكن له على شئ فقام المدعى بالبينة وفضى القاض
 بذلك فمران المدعى عليه اقام البينة انه كان قضاء المال فانه تقبل
 لان من حجه ان يقول لم يكن له على شئ فظ و لزم مع هذا قضيته
 دفعا لباطل دعواه ومثله لو قال لم يكن له على شئ فظ ولا عرفك
 والمسلة بحالها فانه لا يسمع بينة المدعى عليه لانه سبق منه
 ما ينقض دعواه القضا لانه كيف يقضى حلا لا يعرفه وذكر في
 الجامع الصغير رجل ادعى على رجل انه اشترى منه عبدا بعينه
 والبايع ينكر ذلك فقام المشتري بالبينة وفضى به القاض ثم

٥٥

وجد به عيبا فارد رده فاقام البايع البينة على ان المشتري
 كان ابراه عن كل عيب فانه لا يصح دعواه ولا تقبل بينته لانه لما جرد
 البيع فهو للبراه احرى قالوا ما قال الرجل وظني فلان يقبض ماله
 عليك من الدين فهذا لا تخلوا اما ان يصدق المديون ويكذبه او
 سكت فان صدقه يجبر على دفعه اليه لان الوطالة قد ظهرت با
 لتصديق واذا دفع اليه ليس له ان يسترده بعد ذلك وان كذب
 او سكت فلا يجبر على دفعه ولكن لو دفعه اليه مع ذلك ثم
 اراد ان يسترده لم يكن له ذلك فبعد ذلك اذا الموكل ان اقر
 بالوطالة مضى الامر على وجهها وان انكر الوطالة فانه ياخذ
 من الغريم والغريم يرجع على الوكيل ان كان قايما وان استهلك
 يضمنه مثله وان هلك في يديه ان صدقه لا يرجع عليه وان
 صدقه وشرط عليه الضمان وكذبه او سكت فانه يرجع ثم
 اذا رجع الموكل على الغريم فاراد الغريم ان يحلف بالله ما
 كلنت طان له ذلك ان طان دفع الى الوكيل عن تصديق وان طان
 دفع عن سكوت ليس له ان يحلف الطالب الا اذا عاد الى التصديق
 وان دفع اليه عن جحود ليس له ان يحلف الطالب سوا عاد الى
 التصديق او لم يعد ولكن يبرج على الوكيل وللوكيل ان
 يحلف الغريم في الجحود والسكوت بالله ما تعلم انه وكله
 فان حلف مضى الامر وان نكل لا ضمان على الوكيل وان شالم
 يحلف الغريم ولكن يبرج الطالب بالله ما وطله فان حلف
 استقر الضمان على الوكيل وان نكل يرجع الوكيل على الطالب

هذا طله في الدين واما في الوديعه اذا قال فلان عندك رديعة فو
 كلني يقبضه وصدقته المودع ثم امتنع من دفعه اليه طان له
 ذلك بخلاف الدين لان الدين في الذمة واقراره ينزل في ملطه وال
 ديعه غير مال الفير فاول ما يلاقى الاقرار يلاقى في ملك الغير والاقرار
 في ملك الغير لا ينفذ هذا طله اذا ادعى الوطالة واما اذا اقام ريو
 ظني ولطان دفع اليه فانه يستجير قبض وعلى ضمانه لا ليس
 له ان يدفع الا الدين ولا الوديعه وان دفع صار ضامنا ولا يرجع
 على المدفوع اليه لانه دفع اليه على سبيل الوديعه والمودع
 لا يرجع على المودع وان شرط عليه الضمان الا اذا طان قايما فاخذه
 منه او استهلكه يضمنه مثله او قيمته ان طان غير مثلي ولو قال
 فلان عليك كذا وهو ينكر وان قد وظني بالخصومة معك ونصا
 د فاعلى الوطالة والخصومة فان القاضي بامره بالخصومة معه لان
 هذا وكيل الطالب وقد اقر المطلوب انه خصمه فاققراره على نفسه
 صحيح وان كان الوكيل وكيل المطلوب فانه لا يامر به بالخصومة
 لان حاصل الضمان يرجع على المطلوب فلا يصدق الوكيل على دعوى
 الموكل **باب حفيظة الاستخلاف في الدعوى** واذا ادعى رجل
 على رجل مالا فان اقر فحق عليه وكذلك لو اقام البينة وان انكر
 حلف فان حلف برى وان نكل قضى عليه على ما قدمنا وان قال لا اقر
 ولا انظر فهذا صورة الانكار وهو قول ابن يوسف لانه قال
 لا اقر وفي قول ابن حنيفة هذا اقرار وتحبسه ولا يحلف لانه
 لم يظهر منه الانكار ذكرها في العيون وانما يحلف على صورة

هـ



انصار المنكر في قول ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يحلف على صورة
انصار دعوى المدعي الا اذا عرض المنكر للقاضي حينئذ يحلف على صورة
انصار المنكر بانه وهو انه اذا ادعى عنده ودية او قرص او غصب
او بيع او ما شبه ذلك وهو ينكر ويقول ليس لي على شيء فان قول
محمد يحلف على صورة انصاره بالله ليس له هذا المال الذي يدعيه ولا شيء
منه وفي الوديعة يحلف بالله ما له قبل ذلك هذا المال الذي يدعيه ولا شيء
منه ولا بد له ولا بد لغيره منه وعلى قول ابن يوسف يحلف بالله ما او
دعه ولا باعه ولا اقضه الا اذا قال المنكر للقاضي ان الرجل قد يقر
من اف يودع ثم يسترد وكذلك يبيع ثم يفسخ ويقتل فاذا عرق
للقاضي مثل هذا حينئذ يحلف على ما ذكرنا وفي البيع يحلف بالله ما
ينطو بينه هذا البيع الذي ادعى قايم الساعة في هذا العين
في قول محمد ولا يحلف بالله لقد باعه وكذلك عند ابن يوسف اذا
عرض المدعي عليه للقاضي ولو ان امرأة ادعت على الزوج انه طلقها
ثلاثا وهو ينكر فانه لا يحلف بالله ما طلقها ثلاثا لانه يجوز ان يطلقها
ثلاثا ثم عادت بعد زوج اخر ولعن حلفه بالله ما طلقها ثلاثا في النكاح
الذي بينهما وكذلك اذا ادعت امة على مولاهما انه اعتقها فانه
لا يحلف بالله ما اعتقها لانه يجوز ان يكون اعتقها ثم ارتدت ولحققت
بدار الحرب ثم سببت ولعن حلفه بالله ما اعتقها في الوقف القايم
لحال فمصلحة هذا وهذا فمن سبى بعد الحرية طالع العبد اذا طان
ذميا او صغيرا وامة ولما اذا طان العبد كبير مسلما فانه يحلف
بالله ما اعتقه لانه بعد الحرية لا يستحق عليه الرق ولو ادعى

رجل على امرأة نكاحا او ادعت المرأة على الزوج فعلى قول ابن حنيفة لا
يستحلف وعندهما يستحلف ثم على قول ابن يوسف يستحلف على صورة
دعوى المدعي وعلى قول محمد يحلف على صورة انصار المنكر ولو ادعى
رجل على اخر قتل او خطا او انه وجبت الدية وهو ينكر وجوب
الدية فعلى قول ابن يوسف يحلف بالله ما قتلته وعلى قول محمد يحلف
بالله ليس له علي يد دية ولا على ما قتلته فان حلف برى وان نكح يفتى عليه
في ماله دون العاقلة طما اذا اقر كتاب **العناق قال** ومن اعتق
من عبده جزوا فان ابن حنيفة رحمه الله طان يقول يعتق ذلك الجزو
ويستحق فيه قيمة قيمته الاصل عند ابن حنيفة ان العتق يتجزى فان
اعتق بعضه لا يعتق كله وعندهما لا يتجزى فاذا اعتق بعضه عتق
كله ثم على قول ابن حنيفة ان طان المعتق موسرا فشر يترك بين
خيارات ثلاثة ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد في نصو قيمته
والولا بينهما وان شاء ضمن المعتق فيصير نصيبه ملط للمعتق
والمعتق بالخيار ان شاء اعتق الباقي يعني ابراه عن السعادية وان شاء
استسعى العبد بما ضمن والولا له وان طان المعتق معسرا فله
خيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى والولا بينهما وعلى قولهما ان
كان المعتق موسرا فله حق التضمين لا غير ولا يرجع على العبد
بما ضمن وان طان معسرا استسعى العبد لا غير والولا طله للمعتق
في الاحوال كلها ومقدار اليسار ذكرها في كتاب العناق اذا طان له
من المال والعروض مقدار قيمة نصيب شريكه فانه يضمنه وان
كان اقل من ذلك فانه لا يضمنه هذا طله اذا وضع اللفظ في نصيب

نفسه وهو ان يقول نصيب منك حر او قال نصفك حر او قال انت
حر ولو قال نصيب صاحب حر فانه لا يعتق بالاجماع هذا اذا كان العبد
بين اثنين ولو كان العبد لرجل واحد فقال نصفك حر فعلى قولهما
يعتق كله ولا سعاية على العبد وعلى قول ابن حنيفة يعتق مقدار ما
اعتق ويسمى العبد في الباقي ولو ذكر جزءا واحدا فهو لا فعلى قولهما
عتق كله وعلى قول ابن حنيفة يومر بالبيان كما اذا قال بعضك
حر او جزؤ منك حر ولو قال سهم منك حر فانه يعتق كله عندهما
وعند ابن حنيفة يعتق سدسه لان السهم عنده عبارة عن السدس
قال ومن اعتق عبده على مال فان قبل ذلك في مجلسه الذي يعلم فيه
عتق اذا قال لعبده انت حر على الفدرهم او قال بالفدرهم فانه لا
يعتق مالم يقبل ويقع على مجلسه ذلك فان قبل وقوع العتق بنفس
القبول والمال دين عليه وان كان غايبا يتعلق بمجلس علمه فان
وجد القبول صح وان رد او اعرض عن المجلس بطلوا الاعراض
اما بالقيام او باشتغاله بعمل اخر يعلم انه قطعه كما كان قبله
على ما ذكرنا في كتاب الطلاق في فصل الخيرة ثم العتق على مال
والطلاق على مال من جانب الزوج والمولى يمين حتى ان الزوج والمولى
لا يملكان الرجوع بالقول ويملكان الرجوع بالفعل طالبيه و
الهبة ونحوهما كما اذا قال ان دخلت الدار فانت حر فانه لا يملك
الرجوع بالقول ويملك الرجوع بالفعل ويملك تعليقه بالاختار
كما لو قال اذا غدا فانت حر بالفدرهم فانه يبيع ويحل وطبها
قبل القبول كما لو حلف يعتقها ومن جانب العبد والمرأة مبادلة

مال بالبيع رجوعهما عن ذلك ولا يجوز تعليقهما بالاختار كما لو قال
اذا غدا فاعتقتني على الفدرهم فقد اشترت نفسي مني بالفدرهم او طلاق
بالفداه لا يصح ولو قال اذا غدا فاعتقتني على الفدرهم او قال انت اذا
جاغد فطلقني على الفدرهم فهذا يجوز ويكون توطيلا منهما على ان
العبد والمرأة يملكان العزل قبل وجود الشرط وبعد وجوده
قبل ان يعتق او يطلق ولو لم يعزله حتى فعل ذلك نفذ العتق والطلاق
وقال من قال لعبده اذا آتيت الفدرهم فانت حر كان العبد
بهذا القول ماذونا له في التجارة لا نه لا يملك ادالا لفيك حساب
المال فصار ماذونا له لا يملك ولا يبيع ولا يعتق بالقبول وكذلك
لو قال متى آتيت او قال حين آتيت او قال متى ما آتيت او قال اذا ما
آتيت فهذا كله مما لا يقتصر على المجلس ولو قال لا آتيت فهذا
يقتصر على المجلس بمنزلة الخيرة فان آتيت في المجلس يعتق وان
لم يقبل المولى الا لغير جبر على القبول ومعنى الجبر انه متى خلى بينه
وبين المال عتق سوا اخذ المال ولو لم يأخذ والقياس ان لا يجبر
وبه قال زفران المراء لا يجبر على الحث وفي الاستحسان يجبر لانه
يعتق بالادافا شبه المطايب والمطائب اذا اتا ببدل الطباية فا
نه يجبر على القبول هذا اذا اقام على ملطه ولو باعه او اخرجه
عن ملطه بوجه من الوجوه ثم اشترى فادى به يجبر على القبول
لانه لما اخرجه عن ملطه فقد زال معنى الطباية ونفى محرد اليمين
فصار كما لو قال ان دخلت الدار فانت حر فانه لا يجبر على الدخول
ولو اتا العبد بخمسماية القياس ان لا يجبر على القبول لانه لا

يعتق بقبول هذا وهي قول ابن يوسف وفي الاستحسان يجبر على القبول
طالم طاب ولو قال لا إلى الفأوانت حرّ فما لم يرد لا يعتق أنه اتا جواب
الامر لا جواب الامر بالواو ولو قال لا إلى الفأوانت حرّ فلا رواية في
هذا وقبله بأنه لا يعتق إلا بالادعاء ان الامر قد جاب بحرف الشرط ولو
قال لا إلى الفأوانت حرّ يعتق في الحال ادى ولم يرد لا أنه لم يأت بحرف
الجزا ولو قال انت حرّ وعليك الفدرهم فانه يعتق ولا يلزمه
المال عند ابن حنيفة وعند مالم لم يقبل لا يعتق فاذا قبل اعتق
ولزمه المال وكذلك العبد لو قال المولاة اعتقتي ولك الفدرهم
فاعتقه فهو على هذا الاختلاف وكذلك هذا الاختلاف في الطلاق
اذا قال انت طالق وعليك الفدرهم قال من قال لعبد اوفال
لزوجته انت طالق ان شاء الله لم تطلق المرأة ولم يعتق العبد
وكذلك لو قال انت حرّ بمشيئة الله او قال ان لم يشا الله او قال ان
شا هذا الحايط او قال ان لم يشا لا يقع في هذا كله ولا صل في هذا
انه من علق العتق بمشيئة من لا يظهر لنا مشيئته فانه يلغوا
ذلك ولا يعتق ولو قدم المشيئة وقال ان شاء الله فانت طالق لا
يعتق في قول ابن حنيفة وابن يوسف وعلى قول محمد يعتق ولو
قال ان شاء الله فانت حرّ يصح الاستثنا ويعتق بالاجماع ولو
قال انت حرّ ان شئت فتعلق بمشيئة ما دام في مجلسه ذلك كما
قلنا في الخيرة ولو علق بمشيئة الغير فقال ان شافلان
فتعلق بمشيئة فلان ما دام في مجلسه ويتعلق بمجلس علمه
ولو قال انت حرّ ان لم يشا فلان قال فلان شئت في مجلس علمه

هـ

لا يقع ولو قال لا اشأ لا يقع بقوله لا اشأ ولو كان عراضه عن المجلس
واشتغاله بشئ اخر لا تدرأه اذا قال ان لم يشا فلان اليوم فانت حرّ
فان قال شئت لا يقع ولو قال لم اشأ لا يقع لان له ان يشا بعد ذلك
ما دامت المدة باقية الا اذا مضى اليوم ولم يشا عتق اذا علق
بمشيئة الغير ولو علق بمشيئة نفسه فقال انت حرّ ان شئت فما
لم يشا في عمره لا يقع ولا يقتصر على المجلس لان العتاق بيده فلا
يكون تفويضا ولو قال انت حرّ ان لم اشأ فان قال شئت لا يقع ولو قال
لا اشأ لا يقع لان له ان يشا بعد ذلك حتى يموت خلا في الفصل الاول
لان هنا ما يقتصر على المجلس فاذا اشأ فقد عرض عن المجلس واما
ها هنا لا يقتصر على المجلس فله ان يشا بعد ذلك حتى يموت فاذا مات
عدمت المشيئة فيعتق قبل موته بلا فصل اعتبارا من ثلث المال
ولو قال انت حرّ غدا ان شئت فالمشيئة في الغد ولو قال انت حرّ
ان شئت غدا فالمشيئة اليه للحال فاذا اشأ عتق غدا وروى عن
ابن حنيفة انه قال المشيئة في الغد في الفصلين جميعا وقال في
المشيئة اليه للحال في الفصلين جميعا قال يجوز للرجل بيع
العبد واخراجه عن ملطه في العتق المعلق بالشرط قبل وجود
الشرط لان تعليق العتق بالشرط لا يبرئ ملطه وهو ان يقول له ان
دخلت الدار فانت حرّ وغير ذلك من الشروط وكذلك هذا الجواب
في كل عتق معلق الا التدبير خاصة ثم التدبير على وجهين مطلق
مقيّد فالمقيّد ان يقول انت حرّ ان مت من مرضي هذا وان مت في
سفري هذا فها تدبير مقيّد فيجوز بيعه وان لم يبع حتى مات

مسحقة
الأمانة

عنتق لوجود الشرط واما التدبير المطلق فهو ان يقول انت حر بعد موت او قال انت مت فانت حر او قال قد ترك فصار هذا مودرا على الاطلاق لا يجوز بيعه واخراجه عن ملكه بوجه من الوجوه كما لهبة والصدقة ونحوها هذا عندنا وعند الشافعي يجوز بيعه ويجوز الاستخدام والا شفع بها ويجوز وطئها ان كانت امة و المكاسب للمواريذ امان عنتق من الثلث ان كان يخرج من الثلث وان لم يكن له مال عنتق ثلثه ويسعى في ثلث قيمته قال ومر قال لعبد انت حر على ان تخدمني اربع سنين فقبله عنتق وعليه ان تخدمه اربع سنين فان مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة لانه شرط الخدمه للمولى وقد مات المولى فعلى قول الرحيمة وابن يوسف على العبد قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته اربع سنين ولو طان خدم سنة ثم مات فعلى قولهما عليه ثلثه ارباع قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته ثلث سنين وكذا لو مات العبد وترك مالا يقضى من ماله بقيمة نفسه لولاه في قولهما وفي قول محمد يقضى بقيمة الخدمة واصل المسئلة ان من باع العبد من نفسه بجارة ثم استحق الجارية على قولهما يرجع المولى عليه بقيمة نفسه وعلى قول محمد يرجع بقيمة الجارية وكذلك لو لم يستحق ولكنه وجد بها عيبا فردّها فهو على هذا الاختلاف هذا اذا طان عيبا فاحشا وان طان غير فاحش كذلك عندنا وعند محمد لا يقدر على رده لانه يجعل هذا مبادلة مال بغير مال فاشبه النكاح والمراة

لا تقدر على رد المهر الا في العبد الفاحش وانما يرجع في الاستحقاق بقيمة ما استحق لا بمهر المثل وكذا في حق العبد قال واذا قال الرجل لعبد انت حر بعد موت على الفدرهم او قال اذمت فانت حر على الفدرهم فانما يحتاج الى القبول بعدة الوفاة فاذا قبل بعد الوفاة لا يعتق بالقبول حتى يعتقه الورثة او المولى لان اصل ان كل عنتق تاخرو قوعه بعد الموت ولو بساعة لا يعتق الا باعتاق الا ترى انه لو قال لعبد انت حر بعد موت بشهر فلا يعتق بالموت حتى يعتقه الورثة بعد شهر ثم المولى يملك عنتقه تحقيقا لا تعليقاً حتى انه لو قال انت حر ان دخلت الدار فانه لا يعتق بدخول الدار والوارث يملك عنتقه تحقيقاً وتعليقاً لو علقه بدخول الدار يعتق بدخولها وكذلك لو اعنتقه عن طفارة يمينه يكون عن اليمين ولا يجوز عن الطفارة والولاة عن اليمين لا عن الوارث وهذا قول الرحيمة ومحمد وروى عن ابن يوسف انه قال اذا قال اذمت فانت حر على الفدرهم فالقبول في هذا على حالة الحيوة لا على الوفاة فاذا قبل صح التدبير ولا يلزمه المال لان عنتقه لا يعتق بالقبول لانه جعل القبول شرطاً لوقوع العتاق بعد الموت فصار هذا تدبيراً مفيداً فاذا مات عنتق ولا يلزمه المال لانه لم يلزم وقت القبول فلا يلزم وقت وقوع العتاق واجمعوا انه لو قال له انت حر على الفدرهم بعد موتك فالقبول في هذا في الحيوة فاذا قبل صار مديراً ولا يجل المال ولو قال اقبل مملوط املكه فهو حر يعتق ما طان موجوداً وقت اليمين ولا يعتق المستحدث

بعد اليمين ولو قال كل مملوك املكه فهو حر بعد موت المولى وقت
 اليمين في ملكه يصير مدبرا والحادث بعد اليمين يصير مدبرا ولو
 يجوز بيعه كالمدير المقيد وذلك لان التدبير وصية باليمين و
 الوصية يصح في المعدوم واليمين لا يصح الا في الملك او مضافا الي
 الملك فالوجود في ملكه صحت له الوصية باليمين فصار مدبرا فلا
 يجوز بيعه بعد ذلك واما الحادث بعد ذلك لا يصح له اليمين لانه لم
 يكن موجودا في الملك ولو اعتق بالموت لصحة الوصية من ثلث المال
 ولو قال كل مملوك املكه فهو حر يعتق في الغر الموجود في
 ملكه وقت اليمين والحادث بعد ذلك لا يعتق لانه وصية هناك
 قال ومن اعتق عبدا بينه وبين اخر وهو معسر فقد كفر الجواب
 في صدر الاعتبار وقد ذكرنا الاختلاف فيه ايضا ثم السعاية اذا و
 جئت على العبد فصالحه المولى على عروضا وجبوا فانه يجوز
 الاصل ان صلما جازت الكتابة عليه جاز الصلح به عن السعاية سواء
 كان عينا او دينا ثم اذا طابتر عبده على الدراهم والدنانير وطل
 ما كان دينا فانه يجوز واذا طابتره على عين فان كان العين فريديه
 جاز وان كان فريدا الغير فان اجاز ذلك الرجل جاز ويكون ذلك العين للمو
 لى ويرجع الجير على العبد بقيمة ذلك وان لم يجز فالكتابة
 فاسدة ثم هاهنا اذا صالحه على شبعينه جاز وان طابت قيمته
 اضعاف السعاية ولو صالحه على الدراهم والدنانير اضعاف السعاية
 فان الفضل لا يجوز ولو صالحه على حيوان الراجل يجوز وطعن
 عيسى بن ابيان في هذا الفصل وقال ينبغي ان لا يجوز لان العبد قد

عليه السعاية فصا ليطاير الديون وفي سائر الديون اذا صالحه على
 حيوان الراجل لا يجوز الا تراه لو صالحه على اكثر من قيمته لم يجز
 الفضل فلو جعل هذا بمنزلة الكتابة لجاز الفضل ولو طابت امار
 ولد بين رجلين اعتقها احدهما في قول ابن حنيفة لا ضمان عليه موسرا
 كان معسرا لان امار الولد ليست بمال ولا سعاية عليها ايضا وفي قولهما
 يضمن ان كان موسرا او تسعى الجارية ان كان معسرا وكذا اذا مات
 احدهما وعتق نصيبه فلا سعاية عليها في قول ابن حنيفة وعند
 هما يسعى واجمعوا ان المدبرة اذا طابت بين رجلين اعتقها احدهما
 يضمن اذا كان موسرا وانما يضمن نصيب شريكه مدبرة كما طانت
 وانما يكون امار ولد بين رجلين اذا طانت الجارية بين رجلين فجات
 بولد فادعياه معافان النسب ثبتت منهما ويكون امار ولد لها قال
 ومن دبر عبدا بينه وبين اخر فان على قول ابن حنيفة التدبير تجزى
 كما ان العتاق تجزى وعلى قولهما لا تجزى كما ان العتاق لا تجزى
 فصار مدبرا كله ويضمن المدبر نصف قيمته لشريكه موسرا كان
 او معسرا لان هذا ضمان حيس المال فيستوى فيه البسار و
 العسار فاذا مات عتق من الثلث والاولاه واما على قول ابن حنيفة
 صار نصيبه مدبرا ولشريكه خمسة خبارا ان شاد بتر ضامدا بتر
 وكان مدبرا بينهما فاذا مات احدهما عتق نصيبه من الثلث و
 يسعى في نصف قيمته لثان لا اذا مات قبل اخذ السعاية بطلت السعا
 ية ان كان يخرج من الثلث وان شامض المدبر نصف قيمته ان كان
 موسرا والعبد كله للمدبر نصفه مدبرا ونصفه رقيق فان مات

عق نصفه من ثلث المال ويسعى في النصف الآخر طاملا للورثة لان ذلك العتق
غير مدبر وان شأ استسعى العبد في نصف قيمته فاذا ادى يعتق ذلك النصف
وللمدبر ان يرجع على العبد فيسكنه سعيه فاذا ادى عتق كله وان
ما المدبر قبل ان يخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ذلك النصف من
ثلث ما له وان شأ تركه على حاله فاذا مات يكون نصيبه مورا للورثة
فيكون الخيار للورثة في العتق والسعاية ونحوه وان مات المدبر عتق
ذلك النصف من الثلث و لغير المدبر ان يستسعى العبد في نصف قيمته
والولا بينهما وان شأ اعتق فاذا اعتق صح عتقه والمدبر ان يرجع على
المعتق بنصف قيمته مدبرا لانه بالعتق زاد فسادا لانه صار ر
مستسعى والمستسعى احرق له سببه ومنافعه من المولى بمنزلة
المطابق وقبل العتق كان اقسا به نصفه للمدبر فبالعتق زال
ذلك عنه فلذلك يرجع عليه بنصف قيمته مدبرا والولا بينهما لان
تحت التضمين تعليل السعاية لا تعليل الرقبة والمعتق ان يرجع
على العبد بما ضمنه وان شأ المدبر اعتق وان شأ استسعى العبد هذا
اذا طان المعتق مورا او اما اذا طان المعتق معسرا فالمدبر بين
خيار ان يشأ اعتق وان شأ استسعى ولو ان العبد اذا طان بين
رجلين دبره احدهما واعتقه الاخر فهذا لا تخلوا اما ان يكون العتق
سابقا او التديبير سابقا او خراجا معا ولا بدري او دبرا جميعا اما
اذا طان العتق او لا والتديبير ثانيا ففي قولهما الجواب سهل ان العبد
عتق كله والولا للمعتق وعليه الضمان اذا طان مورا والسعاية
على العبد اذا طان معسرا والتديبير الاخر باطل وعلى قول ابن حنيفة عتق

نصيبه خاصة فلما دبره الاخر فقد ابرأ المعتق عن الضمان وهو با
لخيار ان يشأ اعتق وان شأ استسعى والولا بينهما او يترك كذا كذا فاذا
ما عتق من الثلث والولا بينهما ولو طان التدبير سابقا والعتق
من الاخر مورا فعلى قولهما صار مدبرا طاه ويضمن نصيبه بشرط
مورا كان او معسرا وعلى قول ابن حنيفة اذا اعتقه التاجر صح عتقه
وللمدبر ان يرجع على المعتق بنصف قيمته مدبرا لانه بالعتق
رضيا فسادا وزاد فسادا وان شأ اعتق وان شأ استسعى ولو طان
المعتق معسرا فالمدبر بين خيار بين ان يشأ اعتق وان شأ استسعى
هذا اذا طان احدهما سبق من الاخر اما اذا خرج الظاهر منهما جميعا
معا فعلى قول ابن حنيفة صح التدبير في النصف والعتق في النصف
ولكن جعل طانه دبرا احدهما ثم اعتق الاخر وعلى قولهما ذكر الا
ختلاف بينهما على قول ابن يوسف ينفذ العتق ولا ينفذ التدبير
وعلى قول محمد يصح التدبير ويصح العتق لان العتق يغلب فيعتق
كله والمدبر يرجع على المعتق فيضمنه نصف قيمته مدبرا والولا
بينهما نصفاً هذا اذا علم وان طان لا يعلم فعلى قولهما جعل
طانه خرج الظاهر منهما جميعا وعلى قول ابن حنيفة يصح التد
بير ويصح العتق والولا بينهما ويرجع المدبر بربع قيمته مدبرا
على المعتق لان العتق لو طان سابقا فالتدبير صار مبرا له وان
طان التدبير سابقا ففي الضمان فاما اذا طان لا يعلم يرجع بنصف الضمان
وهو ربع القيمة مدبرا ولو دبرا معا فقال كل واحد بترك او
قال كل واحد نصيب منكم دبرا او قال كل واحد اذن فانت حر

او قال كل واحد انت حر بعد موتى و خرج الطامر منهما معا مائة
 لهما فاذا مات احد هما اعتق من الثلث والاخر بالخيار ان شاء العتق وان
 شاء استسعى وان مات قبل اخذ السعاية بطلت السعاية ان شاء خرج
 من الثلث ولو اتاهما قال الا اذا امتنا فانت حر و خرج الطامر منهما
 معا لا يصير مدبرا الا انه يصير طان كل واحد منهما قال انت حر
 ان من دونك فلان فقد علق عتقه بموته وموت عبده فيكون
 مدبرا بالشرط فلا يصير مدبرا الا اذا ماتا معا صار نصيبه
 موروثا بين ورثته وصار نصيبا لخر مدبرا فورا ثمة الميت
 بالخيار ان شاء وادبر و او ان شاء و اعتق و او ان شاء و استسعى
 واذا مات الاخر عتق من الثلث قال اذا طانت المدبرة بين رجلين
 جائت بولد فادعاه احدهما فهذا لا يخلو اما ان يدعيه احد
 هما او يدعيان جميعا معا والقياس في ذلك ان يصح الدعوة
 لسبب انه التدبير فيها من كل واحد وهو قول زفر و اختيار
 الطحاوي و اما في الاستحسان يصح فان ادعياه جميعا بغير
 النسب منهما وصارت الجارية ام ولد لهما وبطل التدبير لان
 عتق الاستيلاء خير لهما من التدبير لان الاستيلاء ينفذ من
 جميع المال والتدبير ينفذ من ثلث المال اما اذا ادعاه احدهما
 ثبت النسب منه وصار نصيبه من الجارية ام ولد له و غير بشر
 بكنه نصف العقر ونصف الجارية مودبر الاخر و يقرم نصف قيمته
 الولد مدبرا الاخر في حقهما جميعا فان مات الذي ولدت منه او
 عتق نصيبه بغير شئ لا نصيبه ام ولد و يسقى نصيب الاخر في قول
 جميعا

لان نصيب الاخر مدبر فاذا مات الاخر قبل ان ياخذ السعاية سقطت
 عنها السعاية ان خرجت من ثلث المال بموت صاحبها الباقي في قول
 ابن حنيفة و في قولهما لا يسقط عنها السعاية بموت الباقي
 لان السعاية وجبت عليها بعد الحرية فلا يتغير بموت الباقي
 ولو ان الذي لم تلد منه مات او لا عتق نصيبه من الثلث ان نصفا
 مدبرة له ولا يسقى في نصيب الاخر في قول ابن حنيفة لان نصفا
 ام ولد له و يسقى في قولهما قال من قال لعتقه احدكما حر
 ينوي احدهما بعينه عتق احدهما و هو مر بالبيان انه هو المجد
 فالله بيان ثم البيان قد يكون صريحا وقد يكون دليلا فالمر
 يح ان يقول اخترت ان يكون هذا حرا باللفظ الذي قلنا و يقول
 انت حر بذلك العتق او يقول اعتقتك بالسابق و لو قال
 انت حر فان اراد به عتقا مستانفا فانهما يعتقان جميعا يعتق
 هذا باعتاقه و يعتق الاخر باللفظ السابق و لو قال عتبت به العتق
 باللفظ السابق و يصدق في القضا و اما الدليل فهو ان يخرج احدهما
 من صلته اما بالبيع او بالهبة او بالصدقة او طائلا و دبرا و رهن
 او اجر و كذلك لو باع احدهما على انه بالخيار او باع على ان المشتري
 بالخيار او باع احدهما بيعا فاسدا و قبضه المشتري فانه يكون
 بيانا في هذا ظله و لو وطى احدهما ان علق منه يكون بيانا بالاجماع
 وان لم تعلق قال ابو حنيفة لا يكون بيانا و قال ابو يوسف و محمد
 يكون بيانا و روى ابن سماعة عن محمد انه لو قبل احدهما الشهوة او
 لمس احدهما الشهوة او نظر الى فرجها الشهوة او ساءم احدهما

هـ

هـ

هـ



يكون بيانا ولو استخدم احديهما لا يكون بيانا في قولهم جميعا ولو
قطعت يد احديهما او جنى على احديهما جناية لا يكون بيانا في قولهم
جميعا ثم الجاني لا يخلو اما ان يكون هو المولى والاجنبى ولا يخلو
اما ان جنى على احدهما او عليهما على التعاقب او معاق في النفس او فيما
دون النفس فلا يكون بيانا ما اذا طان الجاني هو المولى وجنا على احد
يهما او عليهما ان طان فيما دون النفس فلا يكون بيانا فاذا بين وصرف
الاحدهما الذي هو المجنى عليه يجب عليه ارش المولى ويكون للعبد
لا نه اقر على نفسه انه جنا على حده اذا قال كنت عنت بذلك
اللفظ واما اذا قال اصرف ذلك اليه للحال فلا يجب الارش على المولى هذا
اذا طانت الجناية فيما دون النفس وان طان في النفس وجنا على احد
هما فقد قتل عبده وعنت الاخر وان قتلها على التعاقب فالاول
عبده والثاني حر ويجب عليه دية الا حرار ويكون لورثته ولا
يكن للمولى لانه قاتل والقاتل لا يرث وان قتلها معا بضربة واحدة
فوجب عليه نصف دية كل واحد منهما لورثة المقتول هذا اذا
كان الجاني هو المولى وان الجاني اجنبى وجنا على احدهما فيما دون النفس
فيجب عليه ارش العبد فان صرف العنت الى المجنى عليه يكون الارش للمجنى
عليه اذا قال كنت اعتقت بذلك وان صرف العنت الى الاخر فالارش للمولى
وان جنا عليهما معا او على التعاقب فيما دون النفس فيجب عليه ارش العبد
ولو طانت الجناية في النفس فان قتل احدهما عنت الاخر ويجب عليه قيمة
العبد للمولى فان صرف العنت الى المقتول لا يرتفع العنت عن المقتول
ولكن قيمة المقتول لورثة المقتول لا قرار المولى وان قتلها ان طان

على التعاقب فالاول يجب فيه قيمة العبد للمولى وفي الثانية الحر لور
ثته وان قتلها معا يجب عليه نصف قيمة كل واحد منهما ونصف دية
كل واحد منهما لانه قتل حرا وعبد اولم يكن احدهما اول من الاخر فيجب
عليه نصف قيمة كل واحد للمولى ونصف دية كل واحد منهما لورثة
ذلك المقتول فاذا صرف العنت الى احدهما وقال كنت اعتقت بذلك
لك اللفظ لا بصدق فحق الاخر ويدفع الى ورثة من بين نصف
القيمة مع نصف الدية لا قراره هذا اذا طان الجاني واحد او اما اذا
كان الجاني اثنان فان طان على التعاقب فعلى الامور قيمة العبد للمو
لى وعلى الثانية الحرية الحر لورثته وان طانا معا يجب على كل واحد
قيمة المقتول لا كل واحد يقول قتل عبدا ولم اقتل حرا او
يكون قيمة للمولى وقيمة بين ورثة المقتولين نصفين ولو
قال رجل لامتيه احديكما حرة فولدتا جميعا ثم بين المعتقة
عتقت هي وعنت ولدها لما ان الولد طان في البطن وقت الاعتاق
البيان يكون بيانا لذلك الواقع فعنت مع ولدها وكذلك رجل قال
في صحتي احديكما حرة ثم مرض مرض الموت فصرف ذلك الى احد
يهما عنت ذلك من جميع المال وان طانت قيمته اكثر من الثلث
لما ان البيان ليس باقدا الايقاع ولو قال احديكما مدبرة صلت
احديهما مدبرة غير فاذا وطى احديهما لا يكون بيانا بالاجماع
لان التدبير لا يزيل ملك المنافع للمالك وقال لا مرا تين له احد
يظما طان ثلثا ثم وطى احديهما يكون بيانا ثم الرجل اذا قال لعبدي
احدكما حر فقد ذكرنا انه يجب على البيان فان مات قبل البيان انقسم

ذلك عليهما ولا يملك الورثة البيان خلاف ما لو اعتق احد عبديه بعينه
ثم نسيه لا يجبر على البيان لمخافة ان يشرق الحر ويظن لو بين الور
ثة يصح لانه اختلط حر وعبد ولو كان له عشر اميا فاعتق واحدة منهم
بعينها ثم نسيها فانه يمنع عن وطئهن واستحرامهن والحيلة فيه
ان يفقد عليهن عقد النكاح فيجعل الفرح ولو باعهن جملة بفسخ
البيع في الكل ولو باعهن على الانفراد بجوز البيع في الكل الباقي
فانه يعتق ويكون بياثا ولم يملك البيان من طريق القول وملكه من
طريق الفعل وهذا على رواية الضرر وعلى رواية التخرى لا يملك البيان
بالفعل ايضا قال لو ان رجلا قال لامته اول ولدك منه غلاما فانت
حرة فولدت غلاما وجارية فبطز واحد فهذا لا يخلو اما ان يكون
الجارية هي الاولى والغلام هو الاول ولا بدري واختلف المور وال
مة اما اذا كان الغلام او الارقي الغلام وعنت لامته والجارية لانه
علق عتقها يكون الغلام او لا وقد وجد فالغلام انفصل على حكم الرق
ويعتق لامر بعد ذلك وعنت الجارية تبعه لامر ولو كانت الجارية
هي الاولى يعتق واحد منهما لانه عدم الشرط ولو اختلفا بالقول
قول المولى الجارية هي الاولى لانه ينظر العتق فان اتفقا على انهما
لا بدريان ابهما خرج او لا فالغلام رقيق لانه لا يعتق في الاحوال كلها
ويعتق نصف الامه ونصف الجارية لانهما يعتقان في حال وبرقان في
حال فيعتق من كل واحد نصفها ويسعى في نصف قيمتهما وروي عن
محمد انه قال لا يعتق واحدة منهما ولو قال اذا حبلت فانت حرة او
قال اذا علق فانت حرة فولدتا قلم من سنتين او لستين فانه لا يعتق

لان الولد يتحقق البطن الرستين وشرط حلول العتق هو ان قبل حبل
مستقبلا لا وجود الحمل وقت اللفظ فجوز انما كانت حبل وقت
اللفظ فان ولدت اكثر من سنتين فانه تعتق ويعتق ولدا ما لا
تبقنا ان العلوق كان بعد اليمين اما وجود العتق ان وطئها قبل الو
لادة لا قلم من ستة اشهر فانه حبل العتق لانه وطئها وهي حرة وان
كان وطئها قبل الولادة لستة اشهر فلا حبل العتق لانه يجوز ان يكون
الولد حدثا لذكر الوطئ فلا حبل العتق ولو انه باع الجارية قبل ان تلد
ثم ولدت في يد المشتري ينظر ان ولدتا قلم من سنتين او لستين
بعد اليمين فانه يصح البيع لجواز ان الولد حدث قبل اليمين فلا
يبطل البيع بالشك وان ولدتا قلم من سنتين بعد اليمين ان
كان ذلكا قلم من ستة اشهر من وقت البيع يفسخ البيع لانه حدث
الولد قبل البيع فعتقت هو ولدها وبيع الحر لا يجوز وان كان
ذلك لستة اشهر فصاعدا من وقت البيع فانه لا تعتق لانه من
الجائز انه حر في الولد بعد البيع والبيع قد صح فلا يفسخ بالشك
ولو قال الجارية اذ اولدت غلاما ثم جارية فانت حرة وان ولدت جارية
ثم غلاما فالغلام حر فولدت غلاما وجارية ان كان الغلام لا تعتقت
الامر ورق الغلام والجارية وان كانت الجارية او لا تعتق الغلام فرق
الجارية والامر فان اختلفا بالقول قول المولى مع يمينه على علمه
وان اتفقا انهما لا بدريان اذ لكانا ولا فالجارية رقيقة لانها
تترف في جميع الاحوال واما الغلام والامر يعتق من كل واحد نصفه
ويسعى في نصف قيمته لان كل واحد منهما يعتق في حال ويرق في حال

فيعتق نصفه ويسعى في نصف قيمته ولو ولدت غلامين وجارية
فان ولدت غلامين ثم جارية يعتق الام والجارية الثانية ورق
الغلامان والجارية الاولى وان ولدت غلاما ثم جارية يعتق
الام والجارية الثانية والغلام الثاني وان ولدت غلاما ثم جارية يعتق
الام والغلام الثاني والجارية الثانية وان ولدت جارية ثم غلامين
يعتق الغلام الاول لا غير وكذلك اذا اولدت جارية ثم غلامين ثم جارية
عتق الغلام الاول لا غير وكذلك اذا اولدت جارية ثم غلاما ثم جارية
ثم غلاما عتق الغلام الاول لا غير ولو اختلفوا في ذلك فالقول قول
المولى مع يمينه على علمه لانه ينكر وقوع العتق فان اتفقوا على
انهم لا يدرون انهم اول فانه يعتق من الاول من كل واحد ربعة
لان احد الغلامين مع احدى الجاريتين رقيقان فكل واحد منهما
والجارية الاخرى والغلام الاخر يعتق كل واحد منهما في حال
يرق في حال فيعتق من كل واحد نصفه فما اصاب الجارية يكون
بينهما وبين الجارية الاخرى نصفين اذ ليس احدهما باول من
الاخرى فيعتق من كل واحدة ربعة وكذلك ما اصاب الغلام
يكون بينه وبين الغلام الاخر نصفين واما الام يعتق منها
نصفها لانه اذا سبق ولادة الغلام يعتق واذا سبق ولادة الجارية
لا يعتق فيعتق نصفها ويسعى في نصف قيمتها ولو قال لامته اول ولد
تدريته فهو حر او قال اذا اولدت ولد افهو حر او قال متى ولدت فو
لدت ولدا مبيتا ثم ولدت ولدا اخر حيا يعتق الحي عند ابن حنيفة
وعندهما لا يعتق ويوقال لها اذا اولدت ولدا فانت حرة او قال

فامر ان تطلق فولدت ولدا مبيتا عتقت وطلعت المرأة قالوا اذا
شهد شاهدان على رجل انه اعتق عبده والعبدين كركذا كفا فانه لا
تقبل في قول ابن حنيفة وفي قولهما تقبل ولو ان العبد اذا خذف
رجلا فادعى المقدوف انه حر وان عليه حدا لحرار او اكر العبد
والمولى ذلك فاقام القاذف البيينة على الحرية فانه يعتق وتقبل
البيينة بالاجماع وكذلك مطان العبد امة تقبل الشهادة على العتق
من غير دعوى بالاجماع وكذلك الشهادة على الطلاق تقبل من
غير المدعى بالاجماع واذا شهد شاهدان على رجل انه قال لعتقه
احد كما حر والعبدان يدعيانه او يدعى احدهما فان في قولهما
تقبل هذه الشهادة ويجبر على البيان واما في قول ابن حنيفة ان
طان هذا في حالة الصحة فانه لا تقبل وان شهدوا بعد الوفاة ان
قالا ان ذلك طان في حالة الصحة فهو على الاختلاف ايضا وان قال
طان ذلك في المرض تقبل استحسانا ويعتق من كل واحد نصفه
من الثلث على اعتبار الوصية ولو شهدوا انه قال لعتبه احد
طما مدبر فان شهدوا في حالة الحياة فهو على الاختلاف وان كان
بعد الوفاة تقبل سوا طان القول في المرض او في الصحة لان هذه
وصية والجمالة لا تبطل الوصية قالوا مهلت الاولاد يعتق
بموت سيدهم ولا سعاية عليهم ولا يبعون ولا يؤمرون ولا يتملكون
على موالهم لانها عتقت من جميع المالكين لما تجب السعاية في
الدين ان لو طان العتق وصية وعتقها ليس بوصية وان قتلت
مولاها عتقت لان تحت القتل موت فان كان عمدا يقتل وان طان

خطا لا من عليها لان القصة ووجوب المولى على المولى فلا يجب
لنفسه على نفسه واما المديونة فانه يعتق من الثلث ويسعى
الدين لان عتقها وصية والدين مقدم على الوصية وان قتلت مو
لاها ان كان عمدا تقتل وان كان خطا يسعى في جميع قسمها الا لاجل
الجنابة ولحق رد الوصية لانه وصية للقاتل هذا طله اذا
استولد الجارية وهي في ملكه وان استولدها وهي في ملك غيره
بنكاح ثم اشترىها مع الولد او بغير الولد صارت ام ولد له عندها
وعند الشافعي لا يصير الجارية ام ولد له ولو افرز الجارية
ولدت منه لو كان القول في الصحة صارت الجارية ام ولد له
وعتقت لموته من جميع المال سوا كان معها ولدا ولم يكن
معه ولد وان كان القول في المرض ان كان معها ولد كذا
الجواب وان لم يكن معها ولد صارت الجارية ام ولد له ولحق حكمها
حكم المديونة انه يعتق من ثلث المال قالوا اذا جاز ام الولد بولد
كان ابن مولاه وقد ذكرنا فيما تقدم ان الفرائض ثلثة فراش قوي
وفراش وسط وفراش ضعيف والفراش القوي الزوجة يثبت
النسب فيه من غير دعوة ولا ينتفى الا باللعان وفراش الوسط
فراش ام الولد يثبت النسب من غير دعوة وينتفى بغير اللعان
وفراش الامة فراش ضعيف لا يثبت النسب الا بالدعوة قالوا جاز
للرجل تزويج ام الولد كما يجوز له تزويج امته لان الملك له بدليل
انه يستخدمها ويطأها قالوا اذا عتقت ام الولد بموت مولاهما
بتعجيله عتقها فما كان لها من مال فهو للمولى ولو اراد ان يجعل

المال لها فانه وصيها ويصح الوصية لام الولد سوا قال او صيت لها ثلث
مال او اوصى بعين ماله واما المديون فكل ذلك الجواب فيه الا انه ينظر ان
خرجت الوصية ورقتها من الثلث كان له ذلك وان لم يخرج من
ثلث المال فيضرب الوصية كلها الرقبة فاذا فضل الثلث على
الرقبة يصرف الوصية الى الزيادة سوا طانت الوصية بعين ماله
او ثلث ماله مرسلا واما اذا اوصى للعبد او لامة فان قال او صيت
ثلث ماله واخوه يجوز لا نه يدخل رقبته في الوصية لان رقبته
مال المولى فيملك رقبته بذلك القدر ويعتق ولو اوصى بعين
المال لا يجوز قالوا اذا قال الرجل لعبد انت حر قبل موتي بشهر
فان مات قبل مضي الشهر فانه لا يعتق وان مات لتنام الشهر يعتق
في قول ابن حنيفة ويستند الى ما قبل موته بشهر حتى لو طانت
امة فولدت فيما بين ذلك يعتق الولد وعلى قولهما يعتق في الحال
ولا يستند ولا يعتق الولد ولو طانت بته في نصف الشهر
كتابا حالة ثمرات لتنام الشهر صحى الكتابة ولا يعتق
بالموت ولا يستند لان شرط صحة المستندات ان يقع في الحال
ثم يستند وها هنا لم يقع فلا يستند وان كان ادى بعضه ثم
مات لتنام الشهر فانه يعتق بالموت ويستند ويسرد ما ادى
عنده وعندهما لا يستند ولا يستند وكذا لرجل قال لامرأته
انت طالق ثلثا قبل موت فلان بشهر فخلعها في وسط الشهر
ثمرات فلان لتنام الشهر فان كانت غير مدخولة او طانت مد
خولة ولكنه انقضت العدة بوضع الحمل صح الخلع ولا تطلق

بالموت وان كانت في العدة تطلق ويسترد من الزوج ما اذنت
عنده وعندهما تطلق للحال ولو قال لامرأته انت طالق قبل موت
بشهر او قال قبل موتك شهر فماتت او ماتت لتمام الشهر لا يقع
الطلاق عندهما وعنده تطلق وفرق ابو يوسف ومحمد بين
الطلاق والعتاق وقالوا الطلاق لا يقع والعتاق يقع لا بهما
بجعل الموت شرطا والمعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط
وبعد الموت ليس الزوج من اهل ايقاع الطلاق ولا هي من اهل
فروع الطلاق عليهما واما العتق بعد الموت فانه يقع كما في
التدبير ولو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر فقدم فلان
قبل تمام الشهر لا يقع ولو قدم بعد تمام الشهر يقع ولا يستند
عندنا وعند زفرية ويستند فابو حنيفة بجعل الموت ط الوقت
وهما بجعل الموت كالقدوم ولو قال انت حر قبل موت فلان
فلان بشهر فمات احد هما قبل مضي الشهر لا يقع ابداء لومات
احدهما بعد مضي الشهر يعتق ولا ينتظر موت الاخر الا انه يعتق
مستند اعنده وعندهما يعتق للحال وهذه حجة ابو حنيفة
عليهما لان الموت لو كان شرطا لوجب ان لا يعتق حتى يموت
جميعا كما لو قال انت حر قبل قدوم فلان وفلان بشهر فقدم
احدهما بعد مضي الشهر لا يقع العتق حتى يقدم الاخر ولو قال
انت حر قبل موت فلان وقدوم فلان بشهر فقدم احدهما او
مات احدهما قبل مضي الشهر لا يعتق ابداء لومات احدهما بعد
مضي الشهر لا يعتق حتى يقدم الاخر ولو قدم احدهما بعد مضي الشهر

عتق ولا ينتظر موت الاخر الا انه لا يستند ولو قال انت حر الساعة
ان كان في علم الله ان فلانا يقدم الى شهر فمات او قوله قبل قدوم
فلان بشهر سو الا انه لا يراد بهذا حقيقة علم الله تعالى وانما يراد
بهذا علما يظهر لنا وقد لا يظهر لنا وكان شرطا ولو قال انت حر
قبل رمضان بشهر فمات انسلخ رجب عتق لا به وجود الوقت الذي او
قع العتق فيها ولو مضى نصف من شعبان ثم قال انت حر قبل رمضان
بشهر يعتق في الحال ولا يستند لانه اوقع العتاق في الحال ^{بمضافة}
الوقت ماض فلا يصح اضافته الى وقت ماض ولا يقع صحيح قال ولو
قال عبد لرجل اشترى نفس من مولاى بالف درهم فاشتراه فلان بين
وقت الشراء انه يشتري نفس العبد للعبد جاز وعتق بالقبول
يجب الثمن وذكر في الجامع الكبير انه يطالب الوكيل ثم الوكيل
يرجع على العبد وجعله بمنزلة مبادلة مال بمال وذكر في
كتاب الوكالة انه يطالب العبد ولا يطالب الوكيل وجعله بمنزلة
له مبادلة مال بغير مال واما اذا لم يبين يصير مشتريا لنفسه
لا للعبد لان البايع رضى بالبيع ولم يرض بالعتق فلو قلنا بان يصير
مشتريا للعبد يعتق ويكون فردا لكان ثباته لولا له بغير رضاه
لكل لو بين ولحق خالف في الثمن يكون مشتريا لنفسه هذا اذا
وكل العبد رجلا ولو ان رجلا امر العبد بان يشتري نفسه من
مولاة بالف درهم فاشترى فان بين انه يشتري لأمه يكون لأمه
ولا يعتق ونفس العبد صار قابضا لنفسه لانه في يد نفسه و
ليس للمبايع ان يحبسها لا شيئا الثمن لانه صار مسلما بالرضا حيث

عقد عليه والشئ فيه ولو ان الامر اذا وجد به عيبا له ان يردده والعهد
هو الذي يتوكل الرداءه وحيل وحقوق العقد يرجع الى العاقد ولو
لم يبين وقال بع نفسي مني بالودرهم فباع صار مشتر بالثمن
وعتق وكذا اذا بين ولفظ الفامره كما لو امره بالشرا بالثمن
درهم فاشترى بالالف وزيادة مشتر بالثمن وعتق قال ومن
قال لعبده وعبد غيره احد كما حر لا يعتق عبده الا بالنية لانه
كنى عن الشخص فلا يعتق الا بالنية عما لو كنى بالحرية وكذا لو
جمع بين عبده وبين غيره فقال احد كما حر لا يعتق عبده الا بالنية
لانه صادق في مقالته ولو جمع بين عبده وحرها يردا به او حايط
او ميت او نحوها فقال احد كما حر لا يعتق عبده الا بالنية في
قوله كما لانه لو صرف اللفظ الى من لا يقع عليه بلغوا ولو صرف
اللفظ الى عبده يعتق فصارت طانه قال لعبده انت حر او اوت
حر او لا شئ يعتق وقال ابو حنيفة يعتق لان لفظه لم يخرج
مخرج الاخبار لان الميت وهذه الاشياء ليس محل للعتق فانصرف
لفظه الى من كان محلا للعتق لانه لا يشاركه في اللفظ ولا يرا
حمه ولو جمع بين عبده ومدر فقال احد كما مدر بلغوا اللفظ
لانه خرج مخرج الاخبار ولو جمع بين عبدين ومدر فقال اثنان
منكم مدران بصرف احد اللفظين الى الاخبار ويجوز احد العبد
ين مدرهما اذا قال احد العبدين مدر فيومر بالبيان وان مات
قبل البيان انقسمت تلك الرقبة بين العبدين نصفين وهذا كما
اذا جمع بين عبدين وحر فقال اثنان منكم حران بصرف احد هما

الحر والآخر الى الاخبار فيعتق احد العبدين لا غير طانه قال احد
العبدين حر فيومر بالبيان فان مات قبل البيان عتق من طر
حد نصفه قال ومن قال لعبده احد كما حر بالالف لا يعتق واحد
منهما حتى يقبل في المجلس فان لم يقبل حتى قاما من المجلس بطل
وان قيل احدهما ولم يقبل الاخر لا يعتق لان للمولى ان يقول عتيت
غير القابل وان قبل فان قال كل واحد قبلك خمسمائة لا يعتق
واحد منهما لانه اعتق احدهما بالالف وخمسمائة وان قال كل
واحد قبلك بالالف او امر يقرب بالالف واخذ قبلك يعتق احدهما بالالف
ويقال للمولى بين فاذا وقع العتق على احدهما عتق وزومه
الف وان مات قبل البيان انقسمت تلك الرقبة بينهما نصفين
فيعتق من طر واحد نصفه خمسمائة ويسعى في نصف قيمته
ولو قال احد كما حر بالالف فقبلا فانه يعتق احدهما لا غير ثم
قال احد كما حر بالالف او قال احد كما حر بغير شئ في اللفظ الثاني
لفظه لانه خرج بين عبدين وحر ولو لم يقبل اثنان قال احد كما حر
بغير شئ عتق احدهما باللفظ الثاني بغير شئ واللفظ الاول اخرج
على الصحة فيقال له اصرف اللفظ الثاني الى احدهما فاذا صرف
الى احدهما عتق بغير شئ ويعتق الاخر باللفظ الاول ان قبل
في المجلس بالبدن والا فلا ولو قبل جميعا قبل البيان عتق جميعا
احدهما بغير شئ والاخر بالالف لانه لا يقضى على احدهما بشئ لا في
المقضى عليه مجعول فصارت كما لو قال رجلان لرجل على احد
بالف درهمين لا يلزمهما شئ لما ذكرنا وكذا لو قال لرجل على احدهما

الف درهم وعلى الاخر خمسمائة يلزم كل واحد خمسمائة لا خصامة
فيها يقين ولو لم يقبل جميعا واخذ من قبل احدهما لا يعتق الا احدهما
ولكن لو صرف اللفظ الثاني الى غير القابل عتق القابل بالف وان صرف
اللفظ الثاني الى القابل يعتق القابل بغيره ويعتق غير القابل
باللفظ الاول ان قبل في المجلس ولو قال احدهما حر بغير شيء ثم قال
احدهما حر بالف فاللفظ الثاني لغو لانه خرج بين حر وعبد لانه
عتق احدهما باللفظ الاول لا يخرج مرسل ولو قال احدهما حر بالف
درهم ثم قال احدهما حر بمائة دينار فان لم يقبل حتى قاما عن
المجلس لا يعتق واحدا منهما وكذلك لو قبل كل واحد باحد المالين
او قبل احدهما بالمالين ولم يقبل الاخر او قبل احدهما بالمالين و
الاخر بمال واحد فلا يعتق واحدا منهما لان المولى ان يجمع الما
لين على احدهما فيقول عتقتك بالمالين اقول عتقتك بغيره ولو قبل
جميعا او قال حر واحد قبلت بالمالين او قال قبلنا فيقول للمولى
انت بالخيار اما ان تصرف اللفظين الى احدهما فيعتق بالمالين و
يبقى الاخر رقيقا او تصرف احدا للفظين الى احدهما والاخر الى
الثاني فيعتق احدهما بالف والاخر بمائة دينار هذا اذا بين
وازمات قبل البيان عتق من كل واحد ثلثة ارباعه بنصف المالين
ويسعى كل واحد في ربع قيمته وذلك لان احدهما حر لا محالة
اما باللفظ واحد واما باللفظين جميعا والاخر يعتق في حال ان لو صرف
الكل واحد لفظا على حده ولا يعتق في حال ان لو جمع اللفظين
في واحد فيعتق نصفه فيعتق بربعه ونصف فيقسم بينهما

نصفين وذكر في الزيادات لو قال العبد بعينه انت حر على الف درهم فقبل
ان يقبل جمع بينه وبين الاخر فقال احدهما حر بمائة دينار و
قال قبلنا فان صرف اللفظين الى المعين عتق بالمالين جميعا وان
وزع اللفظين جميعا عليهما يعتق المعين بالف درهم وغير المعين
بمائة دينار وازمات قبل البيان عتق المعين كله لانه دخل في
اللفظين جميعا ويلزمه الف وخمسوز دينار اما الف فكلانه
لامدخل للثاني فيه واما الدينار فانه يلزمه في حال مائة دينار
ان لو صرف اللفظين اليه ولا يلزمه في حال ان صرف اللفظ الاول
اليه خاصة فيلزمه نصفه وغير المعين يعتق نصفه لانه
يعتق في حال ولا يعتق في حال ويلزمه نصف البدل وهو خمسون
دينارا هذا اذا عرف المعين من غير المعين وان لم يعرف
وقال كل واحد منهما انا المعين يعتق من كل واحد منهما ثلثه
ارباعه بنصف الف وبنصف مائة دينار ويسعى كل واحد في
ربع قيمته ولو قال العبد واحد انت حر على الف درهم فقبل ان
يقبل قال له انت حر بمائة دينار فقال قبلت منهما او قال قبلت
بالمالين عتق ويلزمه المالان جميعا لان اللفظ الثاني لا يدفع
الاول لان المولى لا يملك الرجوع عن اللفظ الاول خلافا للبيع
اذ قال يعت منك هذا العبد بالف فقبل ان يقبل يقول يعت منك
هذا العبد بمائة دينار فقال قبلت او قال قبلت بالمالين يلزمه
العبد باحد المالين وهو الدينار لانه يملك الرجوع عن اللفظ
الاول فصار الثاني افعالا لاوله فسخاله فلذلك افترقا هذا

اذا قال قبلنا الما ليز او قبلت على الابهام وان قال قبلت باحد
 الما ليز الدراهم او الدينارين لا يعتق لان المولى ان يقول عني
 بالما ليز ولو قال انت حر على الفرد درهم او مائة دينار فان قبل باحد
 الما ليز لا يعتق ولو قال قبلت بالما ليز او قبلت على الابهام عتق
 ولزمه احد الما ليز والبيان الى العبد وهذا كما تقولون اذا قال
 لامرأته انت طالق على الف او على مائة دينار فقالت قبلت تطلق
 ولزمها احد الما ليز والبيان اليها حتى ما هنا وكذا رجل اقر
 لرجل فقال له على الفرد درهم او مائة دينار يلزمه احدهما و
 البيان الى المقر كذلك ما هنا وان مات قبل البيان يلزمه الاقل
 قال ولو قال لعبدية احدهما على الفرد درهم والاخر على خمسمائة
 فان قال جميعا قبلنا او قال كل واحد قبلت بالما ليز او قال كل
 واحد قبلت باكثر الما ليز عتقا جميعا ويلزم كل واحد خمسمائة
 لانه عتق احدهما بالف والاخر خمسمائة وفرا لا قدر
 خمسمائة يفتن فيلزم كل واحد ما هو اليقين ولو قبل احد
 هما باقل الما ليز والاخر باكثر الما ليز عتق الذي قبل باكثر
 الما ليز لانه لا يخلو اما ان يعتقه بالاقل او بالاكثر ولو الاكثر
 قدر لا اقل وزبادة فكانه قال قبلت بالما ليز فيلزمه الاقل
 وهي خمسمائة فصارت بعد العتق كانه قال له على الفرد درهم
 او خمسمائة يلزمه الاقل كذلك ما هنا ولو قبل كل واحد
 حدا باقل الما ليز لا يعتقان لان جهة المولى لم ينقطع لان
 له ان يقول لم اعنك بهذا المال ولو قال احدهما حر بالف والاخر
 بنشر

بغير شيء فان قبل جميعا عتقا ولا يلزم احدهما شيء حتى لو قال
 لرجل له على احدا الف درهم لا يلزمهما شيء كذلك ما هنا وان
 قبل احدهما لم يقبل الاخر عتقا احدهما بغير شيء فيقال له بين
 فان صرف العتق الذي هو بغير بدل او الر غير القابل بغير
 شيء عتق القابل بالف وان صرف الر القابل عتق القابل بغير شيء
 ويعتق الاخر بالعتق الذي هو ببدل اذا قبل في المجلس عتق وكذلك
 لو لم يقبل واحد منهما حتى صرف الذي هو بغير بدل الى واحد منهما
 يعتق هو والاخر بالقبول فان قبل في المجلس عتق والا فلا
 لو قال احدهما حر بالف والاخر بمائة دينار فان قال قبلنا او
 قال كل واحد قبلت بالما ليز عتقا بغير شيء واحد منهما عتق
 بالف والاخر بمائة دينار والمقضى عليه مجهول وكذلك ما في
 الطلاق اذا قال احدهما طالق بالف درهم والاخر بمائة
 دينار فقبلنا جميعا طلق كل واحد واحدة تطليقة باينة لان الطلاق
 وقع بالمال الا ان المقضى عليها مجهول فلا يلزمها شيء ولو
 قبل كل واحد العتق باحد الما ليز لا يعتق واحد منهما لان له ان
 يقول لم اعنك بهذا المال الذي قبلت ولو قبل احدهما با
 لما ليز عتق ويلزمه احد الما ليز فيقال له بين فان قبل الاخر في
 المجلس عتقا وسقط المال عن القابل الاول لان المقضى عليه مجهول
 هذا اذا قبل الثاني قبل البيان ولو قبل بعد البيان عتق الثاني بغير
 شيء وعتق الاول بالما ليز لان بيانه في حق نفسه صحيح وفي حق الاخر
 لم يصح قال واذا اختلط حر بعبد حر رجل له عبد فاختلط بحر

فيقول كل واحدنا حروا المولى يقول احدهما عبدى فان لظ
 وحسن ان يحلف المولى بالله ما تعلم انه حلف لا حلفا واحدا
 نكل لا حلفا عتق الذي نكل له دون الاخر وان نكل لهما عتقا
 وان حلف لهما اختلط الا ان فاز القاض يفضي بالاختلاف ويعتق
 من كل واحد منهما نصفه بغير شئ ونصفه بنصف القيمة وكذلك
 لو طانوا ثلثة يعتق من كل واحد منهم ثلثة ويسعى في ثلثي
 قيمته وكذلك لو طانوا عشرة على هذا الاعتبار وهذا رجل
 اعتق احد عبديه بيمينه ثم نسي ايها كان فان يمينه فهو على ما بين
 وان لم يبين وقال لا ادري ايها احدهما حلف على البيان وان يعتق
 من كل واحد نصفه مجانا ونصفه بنصف القيمة كذا ما قال
 ومن اعتق عبدا وهو مريض ثم مان فان طانا يخرج من الثلث
 عتقا بغير شئ ولو لم يخرج من الثلث ان اجازت الورثة طرد الجواب
 ولو لم يخرج الورثة عتق من كل واحد ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته
 فيصير كل رقبة على ثلثة اسهم لكل عبد سهم وللوارث سهم
 فصار للعبدين سهمان وللورثة اربعة اسهم فان مان احدهما
 قبل السعاية صار مستوفيا للوصية متلفا لما عليه من السعاية فا
 تلف يدخل على الورثة والعبد الباقي فيجمع نصيب الورثة اربعة اسهم
 ونصيب العبد العبد الحى سهم فيكون خمسة فيعتق من الحى
 خمسة ويسعى في اربعة اخماسه فيحصل للورثة اربعة اسهم والوصية
 سهمان فاستقام على الثلث والثلثين ولو كان العبد ثلثة ولم يكن

استوفى سهمهم في الورثة اربعة

له مال سواهم يعتق من كل واحد ثلثة ويسعى في ثلثي قيمته فيصير
 كل عبد على ثلثة اسهم فيصير العبد على تسعة ستة اسهم للور
 ثة وللعبد ثلثة اسهم فان مان احدهم قبل السعاية صار متلفا
 لما عليه من السعاية مستوفيا للوصية فيجمع نصيب الورثة ستة
 ونصيب العبدين سهمان فيكون ثمانية اسهم فيحصل كل عبد على
 اربعة اسهم فيعتق من كل واحد ربعة ويسعى في ثلثة اربعة
 فيحصل للورثة ستة اسهم وللعبدين سهمان والميت استوفى
 سهمها فاستقام على الثلث والثلثين ولو مان اثنان فيجمع نصيب الورثة
 ستة وللحي سهم فيكون سبعة يعتق من الحى سبعة ويسعى في ستة
 اسباعه فيحصل للورثة ستة وللحي سهم والميتان استوفى سهمين
 محصلت الوصية ثلثة اسهم والسعاية ستة اسهم فاستقام
 على الثلث والثلثين هذا طله اذا لم يكن على الميت دين وان كان على الميت
 دين مستغرف يسعى كل واحد في قيمته للغرماء للوصية لان العتق
 في مرض الموت وصية ولا وصية الا بعد قضا الدين وان كان الدين غير
 مستغرف كما لو كان الدين الف وقيمة كل واحد منهما الف يسعى
 كل واحد منهما في نصف قيمته ثم نصف كل واحد له وصية فان اجازت
 الورثة عتق النصف الباقي من كل واحد وان لم يجز الورثة يعتق من
 كل واحد ثلث نصف الباقي مجانا وهو السدس ويسعى في ثلثي النصف في
 الحاصل عتق من كل واحد سدسه مجانا ويسعى في خمسة اسداسه
 قال ومن قال لعبد انت حر اليوم او غدا لا يعتق ما لم يجز الغدا لان
 يوقع مولاة عليه العتق اليوم لقوله انت حر اليوم الجملة في هذا ان



نقول المضاف الى الوقتين ينزل اولا الوقتين والمعلق بالفعليين ينزل
باخر الفعليين والمضاف الى احد الوقتين ينزل باخر الوقتين والمعلق باحد
الفعليين ينزل اولا ولهما واذا جمع بين فعلين ووقت واحد دخل حرفا وكان
مذ " وجد الفعل اولا ووقع وان وجد الوقت اولا لا يقع حتى يوجد الفعل
وروي عن ابن يوسف انه قال يتعلق باسبغهما وجودا بانه اذا قال
انت حر ان قدم فلان وفلان فما لم يقدم لا يعتق لانه معلق بالفعليين
فلا ينزل الا باخرهما لان المعلق بالشروطين لا ينزل الا بكماله وكما
له باخره ولو قال انت حر ان قدم فلان او فلان ففقد احدهما بقاء لانه
علق العتاق باحدهما وقد وجد ولو قال انت حر اليوم وغدا يعتق
اليوم لانه اوقع العتاق في الوقتين واذا اوقع في اليوم كان واقعا
في الغد واذا اوقع في الغد لا يحوز واقعا في اليوم ولو قال انت حر
اليوم وغدا يعتق غدا لانه اوقع العتاق في احد الوقتين ولو
اوقعناه في اليوم كان واقعا في الوقتين لا في احدهما ولو قال انت
حر ان قدم فلان وغدا فان قدم فلان قبل صبي غد يعتق وان جا غد
اولا يعتق حتى يقدم فلان وعلى قول ابن يوسف على الرواية التي ذكرنا
يعتق ولو قال انت حر اليوم غدا يعتق في اليوم ولو قال انت حر غدا
اليوم يعتق غدا ولو قال لا مراثة انت طالق اليوم وغدا تطلق في اليوم
واحدة ولا تطلق في الغد الا اذا قال عنت في الغد اخرى ولو قال انت
طالق غدا واليوم تطلق في اليوم تطليقة وفي الغد اخرى ضرورة لان
عطف اليوم على الغد لا يصح فصار ذلك لا سبيبا وقال ابن قال عبده انت
حر او مديرفانه بوضو البيان فان قال عنت به الحرية يعتق وان قال عنت
به الحرية يعتق وان قال عنت

به التدبير صار مديرا وان مات قبل البيان والقول في الصحة عتق نصفه
مجانا من جميع المال ونصفه بالتدبير من الثلث ان خرج من الثلث عتق
وان لم يكن له مال غيره عتق ثلث النصف مجانا وبسعي ثلثي النصف
وهو ثلث الكل ولو طان اعبدين فقال احدهما حر او مديروا من قبل
البيان وكلا مال له غيرهما والقول في الصحة عتق ربع طل واحد مجانا
من جميع المال وربع طل واحد بالتدبير من الثلث وبسعي طل واحد في
نصف قيمته على حاله ولو قال انتما حران او مديران والمسئلة
بما عتق نصف طل واحد بالعتق البتات ونصف طل واحد بالتدبير
هذا اذا طان القول في الصحة وان طان القول في المرض يعتبر ذلك
من الثلث واذا طان للرجل ثلثة اعبد فقال الواحد انت حر وهذا
هذا عتق الثالث ووقع الشك بين الاول والثاني فيومر بالبيان ولو
قال انت حر وهذا او هذا يعتق الاول ووقع الشك بين الثاني والثالث
فيومر بالبيان واما في باب اليمين الجواب على قلب هذا اذا قال ان طلمت هذا
وهذا او هذا اعبد حر فان طلم الثالث وحده حنث وان طلم الاول او
الثاني وحده لا حنث ما لم يظلمهما ولو قال ان طلمت هذا او هذا او هذا
فان طلم الاول حنث وان طلم الثاني وحده لا حنث ما لم يظلمهما تاما في
هذا الفرق بينهما فانه سهل كتاب المطان قال واذا اراد الرجل
ان يعاتب عبده وقد علم فيه الخير الذي ذكر الله تعالى وامر بمطانبه
اهله من العبيد فانه جاز القياس ان لا يجوز المطالبة لان فيه اثبات
الدين على العبد للمول والمول لا يثبت له على عبده دين ويجوز استحسا
ن القول الله تعالى فطانتوهما ان علمتم فيهم خيرا او خيرا بريبة

نقول المضاف الى الوقتين ينزى او الوقتين والمعلق بالفعليين ينزل
باخر الفعليين والمضاف الى احد الوقتين ينزى باخر الوقتين والمعلق باحد
الفعليين ينزى باولهما واذا جمع بين فعلين وقت واحد خروا وقا
"ما وجد الفعل او لا وقع وان وجد الوقت او لا يقع حتى يوجد الفعل
وروى عن ابن يونس انه قال يتعلق باسبغهما وجودا بانه اذا قال
انت حران قدم فلان وفلان فما لم يقدم لا يعتق لا نه معلق بالفعليين
فلا ينزل الا باخرهما لان المعلق بالشرطين لا ينزل الا بكماله وخما
له باخره ولو قال انت حران قدم فلان او فلان فقدم احدهما يقع لا نه
علق العتاق باحدهما وقد وجد ولو قال انت حر اليوم وغدا يعتق
اليوم لا نه اوقع العتاق في الوقتين واذا وقع في اليوم كان واقعا
في الغد واذا وقع في الغد لا يحوز واقعا في اليوم ولو قال انت حر
اليوم او غدا يعتق غدا لا نه اوقع العتاق في احد الوقتين ولو
او غدا في اليوم كان واقعا في الوقتين لا في احدهما ولو قال انت
حران قدم فلان او غدا فان قدم فلان قبل مجي غدا يعتق وان جا غدا
او لا يعتق حتى يقدم فلان وعلى قول ابن يونس على الرواية التي ذكرنا
يعتق ولو قال انت حر اليوم غدا يعتق في اليوم ولو قال انت حر غدا
اليوم يعتق غدا ولو قال لا مرا ته انت طالق اليوم وغدا تطلق في اليوم
واحدة ولا تطلق في الغد الا اذا قال عنت في الغد اخرى ولو قال انت
طالق غدا واليوم تطلق في اليوم تطليقة وفي الغد اخرى ضرورة لان
عطفا اليوم على الغد لا يصح فحاز ذلك للاستيناف قال ومن قال عبده انت
حر او مديرا فانه يوضر بالبيان فان قال عنت به الحرية يعتق وان قال عنت
به الحرية يعتق وان قال عنت

به التدبير صار مديرا وازمان قبل البيان والقول في الصحة عتق نصفه
مجانا من جميع المال ونصفه بالتدبير من الثلث ان خرج من الثلث عتق
وان لم يكن له مال غيره عتق ثلث النصف مجانا وبسعي ثلث النصف
وهو ثلث الكل ولو طان اعبدين فقال احدهما حر او مديرا من قبل
البيان وكلا مال له غيرهما والقول في الصحة عتق ربع طل واحد مجانا
من جميع المال وربع طل واحد بالتدبير من الثلث وبسعي طل واحد في
نصف قيمته على حاله ولو قال انتما حران او مديران والمسلة
بها عتق نصف طل واحد بالعتق البتات ونصف طل واحد بالتدبير
هذا اذا كان القول في الصحة وان كان القول في المرض يعتبر ذلك
من الثلث واذا كان للرجل ثلثة اعبد فقال لواحد انت حر وهذا
هذا عتق الثالث ووقع الشك بين الاول والثاني فيومر بالبيان ولو
قال انت حر وهذا او هذا يعتق الاول ووقع الشك بين الثاني والثالث
فيومر بالبيان واما في باب اليمين الجواب على قلب هذا اذا قال ان طلمت هذا
وهذا او هذا فعبدا حر فان طلم الثالث وحده حنت وان طلم الاول
الثاني وحده لا حنت مالم يطلمهما ولو قال ان طلمت هذا او هذا او هذا
فان طلم الاول حنت وان طلم الثاني وحده لا حنت مالم يطلمهما انما في
هذا الفرق بينهما فانه سهل كتاب المطانبة قال واذا اراد الرجل
ان يطانب عبده وقد علم فيه الخير الذي ذكره الله تعالى وامر بمطانته
اهله من العبيد فانه جاز القياس ان لا يجوز المطانبة لان فيه اثبات
الدين على العبد للمول والمول لا يثبت له على عبده دين ويجوز استحسا
ن القول الله تعالى فطانتهم فيهم حر او مديرا

انما كانت مطابقة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الله تعالى ان
علمتم فيهم خيرا قال بعضهم اراد به اقامت الصلوات واداء الفرائض
وقال بعضهم الخيرا اراد به ان بعد العتق لا يضر بالمسلمين لانه ما
يؤمر عبدا بكون تحت ولاية المولى فيمنعه عن الاضرار بهم فان علم
انه يضر بالمسلمين بعد العتق فالفضل ان لا يطأته فان طأته مع
ذلك جاز له ذلك ليس على سبيل الشرط وانما هو على الندب وقول الله
نقال وانوهم من مال الله الذي انا فيه قال بعضهم اراد به ان يحط بعض
الكتابة عنه على سبيل الندب لان على سبيل الحتم وقال بعضهم اراد
به صرف الصدقة اليهم لقول الله تعالى وفي الرقاب فمسترا لمفسرون
ان الرقاب اراد به المطايعين ثم الكتابة يجوز على قليل المال وكثيره
وجوز حاله وموجلا وعند الشافعي لا يجوز معجلا واختلفوا في السلم
على قلبه هذا عندنا السلم لا يجوز معجلا وعنده يجوز فان طأته
معجلا ان قدر على الاداء في المجلس عتقا اذ ادى وان لم يقدر على الاداء في
المجلس فله ان يرده في الرق والفضل له ان يوجهه والمطابق اذا ادرك
فانه يعتق سوا قال له اذا اديت الرق بالكتابة فانت حر او لم يقل
والمطابق عبدا ما بقى عليه درهم ولا يعتق بالقبول وهو قول زيد بن
ثابت وبه اخذ علماونا وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه يعتق بقدر
ما ادى وقال عبد الله بن عباس انه يعتق بالقبول فيكون غريبا من
الغرماء واذا مات المطابق قبل الاداء فان مات عاجزا مات عبدا وان مات
عززا فان مات عبدا في قول زيد بن ثابت وفي قول علي بن ابي طالب يودي
طأته ويجزم بحريته وبه اخذ اصحابنا فاخذنا بقول زيد في حالة

الحياة ويقول على بعد الوفاة وعقد الكتابة لا يزيل ملك الرقبة عن
المولى وانما يزيل عنه ملك المنفعة والحسب المعقود عليه كونه احق
بمطاسبه ومنافعه والمولى كالا جني فيها واما الرقبة فهي باقية
على ملك المولى هذا قول عامة المشايخ وقال بعضهم يزيل ملك الرقبة
قبة عن المولى ولا يملكه الا بعد كما اذا باع بشرط الخيار للمشتري
فانه يزول الملك عن البايع ولا يملكه المشتري عند ابر حنيفة و
القول الاوراح قال وجاز للرجل ان يطأ عبده الصغير اذا طأن
يعقل الشرا والبيع ويصير ما ذوناله في التجارة وان طأ لا يعقل فلا
يجوز الا اذا قبل عنه انسان فانه يجوز ويتوقف على ادراجه فان
ادى هذا القابل عتق والقياس ان يكون له استرداد وهو قول زفر
وفي الاستحسان لا يجوز له ذلك وكذلك هذا في غير غيب طأته
مولاة وقبل عنه رجل يتوقف على اجازته فان ادى القابل يعتق
له ان يسترد في القياس وفي الاستحسان لا يسترد هذا اذا ادى
الطل وعتق وان لم يود الكل ولحنه ادى البعض فله ان يسترد
قياسا واستحسانا الا اذا بلغ العبد واجاز قبل ان يسترد فليس له
ان يسترد بعد ذلك لانه بالاجازة استند حواز العقد الرقبة العقد
فقد حصل الاداء عن عقد جاز فلا يجوز له الاسترداد ولو ان العبد انا
عجز عن الاداء فليس ان يسترد ايضا وان رد العبد في الرقبة لان
الكتابة يعقد لحر معينين اما العتق بالاداء والرد في الرقبة
بالعجز فاذا عجز فعذه نهاية عقد الكتابة ولا يكون فسحا فالحق
قايما في حق المودى فلا يجوز له ان يسترد وليس هذا كالباع اذا ابتاع

انسان بلا انفس ثم فسخ البيع بالرد بالعيبة بوجه من الوجوه فله ان
يسترد ما دفع لا نكاح كان بحق العقد وقد فسخ ذلك العقد وكذلك
رجل يتزوج بآل المهر ثم ورد الطلاق قبل الدخول له ان يسترد المهر
ولو كان الفرقه من قبلها قبل الدخول فله ان يسترد جميع المهر ولا
يجوز المهر للزوج هذا كله اذا ادى القابل ولو امتنع القابل عن الا
فانه لا يطالب بالاداء الا اذا ضمن فحينئذ يؤخذ له جلد الضمان قال وليس
للمعاتب ولا للمطالبة ان يتزوجا في مطابقتها بغير إذن مولاها
ولهما ان يتزوجا باذنه وللمطالبة الخيار اذا اعتقت وقد ذكرنا في
كتاب النكاح مع اجناسه من المسايقة والمطالبة والمطالبة
ان يخرجها الرحيث اجبالا ان الكتابة يعقد لا طئساب وذلك انما
يحصل بالسفر فلم يكن للمول ان يمنعهما عن ذلك وان كاتبه وشوط
عليه ان لا يخرج من البلدة فالكتابة جائزة والشرط باطل لان الكتابة
لا تتعلق بالمايز من الشرط فالفاسد من الشرط اذا لم يكن في اصل
العقد لا يبطله على ما ذكرنا في اول كتاب البيوع قال وجاز للرجل مطا
ئبة عبده على نفسه وماله وان كان ماله اكثر مما طائبة عليه الرجل
اذا طائت عبده على نفسه وماله فانه يجوز وما كان له من مال في يديه
فهو له وماله ما كان من طئبته كالتيجارة والهبة والصدقة وامّا
ارش الجراحة والعقر فانه لا يدخل ويكوز للمولى وان كان بدل الكتابة
بة اقل من ماله يجوز ايضا فلو ان كاتبه على الف عن نفسه وماله وماله
الفان فانه يجوز ولا يكوز هذا روى لان العقد جرى بين السيد وعبده
ولا ربوا ولو طائت عبده على يد معلوم ولم يطائنه على ماله فان ما في يديه

للمولى ولا يكوز للمطالبة الا ان يكئسبه بعد الكتابة ولو اختلفا فقال
المولى كان هذا قبل عقد الكتابة وقال المطالبة كان بعد الكتابة
فالقول قول المطالبة لان الشئ في يده فالقول قوله ولو طائت
امته فالولد المنفصل قبل العقد لا يدخل في الكتابة ويكون
للمولى وما تلد بعد الكتابة يدخل في العقد ولو اختلف المولى
والمطالبة في الولد فان كان الولد في يد المولى فالقول قول المولى
لانه انفصل قبل العقد وان كان الولد في يدها فالقول قولها ما
حكم فيه الحال الا ترى ان رجلا لو استاجر عبدا فمضت المدة
فاختلفا فادعى المستاجر الا باق والمواجر ينكر فانه ينظر
ان كان في الحال ابقا فالقول قول المستاجر وان لم يكن في الحال
ابقا فالقول قول المواجر وكذلك هذا في الطاحونة اذا اختلفا في
انقطاع الماء فان كان الماء في الحال منقطعا فالقول قول المستاجر
وان لم يكن في الحال منقطعا فالقول قول المواجر ولو تصادقا
في الاباق والانقطاع ولعن اختلفا في مدة الاباق والانقطاع فالقول
قول المستاجر لانه يتكر وجوب الزيادة قال وجاز للرجل ان يعا
تر عبده على ان يخدمه شهرا او يمن له دارا مستحسنا لان العمل
معلوم لا ترى انه يجوز عقد الاجارة عليه ولو كان العمل مجهولا لم
يجز قال فاذا طائت عبده على الف درهم الى اجل فصالحه على ان يعمل
له خمسمائة ويخط عنه الباقي فالصالح جاز في ظاهر الرواية فان
ادى خمسمائة عتق وروى عن ابن يوسف انه قال لا يجوز وعليه لا
لفوقا سر هذا على ساير الديون الموجلة اذا صالح على ان يعمل

و



بعضه ويحط بعضه فالصالح فاسد وبدم ما قبض ويكوز حقه الراجل
قال وجاز للمطاتب قبول الصدقات لقول الله تعالى وفي الرقاب قيل في
التفسير اراد به المطاتبين وعمل للمولان ياخذ منه ذلك قضاء عن
المطالبة وحل له تناوله بعد العجز وان كان المولى غنيا لان العين
تختلف حكمه باختلاف اسباب الملك وان كان العين واحدا لا تزي له
كان يتصرف على بريرة وكانت تهدى الى رسول الله صلى الله عليه
وكان ياكل منه وكذلك الفقير اذا مات وترك ما لا يجمعه من الصد
قات ووارثه غنى محل كله كذلكها هنا قال ولا يجوز المطالبة
على قيمة الذي يكاتبه لانه كاتبه على بدل مجهول لان القيمة
مجهولة لاختلاف المقومين فيها ولعن اذا ادى قيمته عتق و
الفرق بين الفاسد والجائز ان في الفاسد للمولان ان يرد في الرق
ويفسخ الكتابة بغير رضاه وفي الجائز لا يفسخ الا برضاه وللعبد
ان يفسخ الجائز والفاسد جميعا بغير رضا المولى وكذلك لو كاتبه
على خمر او خنزير او على الفدر رهم ورطل من خمر فاذا ادى عتق
سواء قال في الكتابة اذا اديت الرقات حرا ولم يقبل ويجب عليه
الاكثر فان كانت القيمة اكثر يلزمه القيمة وان كان بدل الكتابة
اكثر من القيمة لا يسترد الفضل عند فاعوذ عن ذلك فريسترد
الفضل ولو كاتبه على ميتة او دم فالكتابة باطلة فان ادى
لا يعتق الا اذا قال اذا قال اديت فانت حرا فاذا ادى فانه يعتق
لاجل اليمين لا لاجل الكتابة ولا يلزمه شيء قالوا واذا اختلف المولى
والمطاتب في بدل الكتابة كان ابو حنيفة يقول ولا يتخالفان

ويتلادان وهو قول ابن يوسف ومحمد وجعله كالبيع وفي قوله الاخر
لا يتخالفان والقول قول المطاتب مع يمينه في مقداره كما في
سائر الروايات قالوا من كاتب عبده على عين لغيره كانت الكتابة فاسدة
لانه لا يدري انه يقدر على تسليمه ام لا فلو اجاز صاحب فيه روايتا
في رواية بخوز وبرجع المميز على المطاتب بقيمة ذلك العين
وفي رواية لا يجوز وهكذا ذكر الطحاوي هاهنا وهذا الكتاب
على الاعيان وفيه روايتان عن ابن حنيفة هذا اذا كان يمينه وان
كان بغير يمينه ان سمي جنسه ووصفه جاز وان لم يسم جاز ايضا
ويقع على الوسط ولو قال كاتب على اية او ثوب فالكتابة فاسدة
سرة ولو ادى ثوبا او دابة لا يعتق ولو قال كاتب على دراهم
فالكتابة فاسدة فاذا ادى ثلثة دراهم لا يعتق لان البدل مجهول
جماله مستتممة وليس للدراهم وسط حتى يقع عليه وليس هذا
كما لو اعتق عبده على دراهم فقبل عتق ويلزمه قيمة نفسه
لان الحق وقع بالقبول والجماله مستتممة فوجب قيمة نفسه
قالوا اذا كاتب عبده من جماعها اذا قال كاتب على الفدر رهم على ان
يؤدى الى كل شهر مائة درهم فاخل بخرم ولم يؤد فان للمولى
ان يرد في الرق ولا يكون ذلك الا بالقضاء او بالرضا فلو ان المولى رده
في الرق برضا المطاتب جاز ولو رفعه الى القاضى واراد رده في الرق
فانه ينظر فيه ان وجد له مالا حاضرا قضى منه ما حل عليه من كتابته
وان كان له مال غائب مرجوا قدومه بعد يوم او يومين انتظر
القدومه وان لم يكن له شيء من ذلك رده في الرق وهذا قول ابن حنيفة

ومحمد وقال ابو يوسف لا يرده في الرق حتى يتوال عليه جماره واذا مات
الرجل وله مكاتب كانت المطابقة التي عليه موروثة عن مولاة اعلم
بان المكاتب لا يورث وانما يورث ما في ذمته من المطابقة فاذا ادب
وعتق يكون الولاء من الميت لا من الورثة حتى يرثه الذكور من عصبه
المولدون الا ناته ولو اعنته الوارث يعتق ويكون الولاء عن المولود
ويكون عتقه ابرأ عن بدل الكتابة هذا اذا كان الوارث واحدا
لو كان الوارث اثنين او اكثر فاعتقه احدهما لا يعتق ولا يبرأ
الا انه اذا كان وحده فانما يعتق لا حق للملك على ما انه يبرأ منه
لان تحت الاعتاق ابرأ وهو ملك ابرأ وفي هذا ابرأ فائدة فلذا
لكن يعتق ولما اذا اطلقا اثنين فاعتاقه لا يفيد لانه لا يعتق وليس
بصرح الا برا حتى يبرأ فلذا لم يصح وليس هذا كمكاتب بين
اثنين اعتقه احدهما يعتق لان الملك بينهما فلهذا اعتق ملك
نفسه فيعتق والدليل على ان الرقبة لا يصير موروثة ان المولى
لو زوج ابنته من مكاتبته ثمرات لا يفسد النكاح ولو كان مورو
ثا وجب ان يفسد لان احد الزوجين اذا املك صاحبه او شقصا
منه فسد النكاح ولو ان المكاتب طلقها بعد موت المولى ثم اراد
ان تزوجها فانه لا يجوز لان لها فيه حق الملك وحق الملك يمنع
ابتداء النكاح ولا يفسد نكاحا قد صح وهذا كما نقول في المقبوض
بعقد فاسد اذا كانت جارية فتزوجها ابن البايع جاز ثم اذا مات
البايع فلا يبرأ من حق الاسترداد ولا يفسد النكاح حتى يسترد ولو
اراد ابتداء النكاح بعد موت البايع لا يجوز وكذا لو كان لا بن المولى

دين على المكاتب ففعل به رجل ثمرات المولى لا يبطل الطفالة ولو لم يكن
به في حال حيوة المولى فاراد ان يكفل بعد الوفاة لا يصح فلا اذا مات
المكاتب في حال حيوة المولى او بعد وفاته ولم يترك مالا مات عبدا
ان مات عن وفايودر كتابته وتكلم بحريته وقد ذكرنا هذا في
صدر الكتاب قالوا واذا علق المطابقة من مولاها كانت بالخيار
ان نشأت عجزت نفسها فصارت ام ولد لمولاها وان نشأت مضت على
مكاتبتهما واخذت عقرها من مولاها واستعانت به في كتابتها
المطابقة اذا جازت بولد سنة اشهر او لا كثيرا ولا قل فادعاء
المولى يثبت لنسب منه وعتق الولد صدقة المطابقة او كذا
بنته فان صدقته فلا يشعل وان كذبته فكذا لانها تسعى لقطا
طريقتها ورقبة ولدها عذر للرق فاذا نالت مقصودها بغير
مال لا يعتبر تكذيبها ثم انما بالخيار ان نشأت عجزت نفسها فيصير
ام ولد له وسقط العقر وان نشأت مضت على الكتابة وباخذ
العقر فتستعين بها في ادب الكتاب اذا كان العلوق في حالة
الكتابة لان المولى كالاجنبي في منافعها ومطاسبتها والعقر بدل
منافعها هذا اذا كان استولى على مكاتبته ولو انه دبّر مكاتبته
فكذا كونه بالخيار ان نشأ فقتل الكتابة وان شاعى على الكتابة لانه
استفاد العتق من وجهين فهو بالخيار في ذلك فان مات مولاة و
هو لا يخرج من ثلث ماله في قول ابر حنيفة هو بالخيار ان شاعى في
ثلث الكتابة وان شاعى في ثلث القيمة وفي قول ابن يوسف ومحمد
عليه الاقل من ثلث القيمة ومن ثلث الكتابة بالخيار فلا خلاف

فهذا الفصل في الخيار ولا اختلاف في المقدار ولو انه كانت مدبرة او
اموله فانه يجوز ان ياديا وعقدا مضى الامر وان مات المولى قبل الاداء
عتقا ايضا لان المدبر وام الولد يعتقان بموت السيد هذا اذا كانا
مخرجان من الثلث وان كانا لا يخرجان من الثلث فام الولد يعتق
من غير اعتبار الثلث واما المدبر فانه يسعى في جميع الكتابة او في
ثلث القيمة اذا كان له مال له غيره وله الخيار في ذلك فان اختار
الكتابة سعى على النجوم وان اختار السعاية في ثلث قيمته سعى
حالا وهذا عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف يسعى في الاقل من جميع
الكتابة ومن ثلث القيمة بالخيار وقال محمد يسعى في الاقل من ثلث
الكتابة ومن ثلث القيمة بالخيار فانفق ابو حنيفة وابو يوسف
في المقدار والفهما محمد واتفق ابو يوسف ومحمد في الخيار انه لا
خيار له والفهما ابو حنيفة قال ومن كاتب نصف عبده على مال
صار نصفه مكاتباً والنصف الاخر ماذونا له في التجارة فاذا ادى عتق
النصف وما فضل في يده من الكسب لصفه له ونصفه للمولى ومار
النصف الاخر مستسعى فان شاء عتق وان شاء استسعى غير مشقوق
عليه وهذا قول ابن حنيفة لان الكتابة يخرج به الى العتق والعتق
عنده يتجزى فكذا لكذا الكتابة يتجزى واما على قولهما العتق
لا يتجزى فالكتابة ايضا لا يتجزى فصاركه مكاتباً فاذا ادى
عتقه كله وما احتسب من الكسب فهو كله للمكاتب قال اولو ان
عبدا بين رجلين كاتبه احدهما فلا يخلوا اما ان يكون ياذن
شريكه او بغير اذن شريكه فاذا اذن فلا يخلوا اما ان ياذن له

312
بقبض الكتابة او لم ياذن له ولا يخلوا اما ان كاتب نصفه او كله
اما اذا كاتب نصفه بغير اذن شريكه صار نصيبه مكاتباً الا ان لشريكه
حق الفسخ لانه يودي الى الضرر به في الحال من حيث لا يجوز له بيعه
وفي المال من حيث يصير مستسعى فكان له حق الفسخ ولا يصح
الفسخ الا بقضاء القاضى لان الذي كاتب تصرف في ملك نفسه فلا
يلسخ تصرفه الا بقضاء القاضى او برضا العبد فان لم يعلم به الشر
يك حتى ادى يعتق نصفه والذي لم يجأت يرجع على الشريك فيما
خدمه نصفه ما قبض لان ما قبض كان طوعاً بينهما ثم الذي
كاتب يرجع على العبد بما قبض شريكه منه لانه كاتب نصيبه على
بدل لم يسلم له الا نصفه فكان له ان يرجع الى تمام البدل
وما يكون فريد العبد من الكسب نصفه له بالكتابة ونصفه
لشريكه الذي لم يجأت هذا في الكسب الذي احتسبه قبل الاداء
وما احتسب بعد الاداء فهو له لانه بعد الاداء يصير مستسعى
وهو احق بمنافعه ومكاسبه من السيد فان اختلف العبد
والمولى فقال العبد هذا كسبي احتسبته بعد الاداء والمولى
يقول لا بل احتسبته قبل الاداء فالقول قول العبد لان الكسب
شراؤه فهو لا قريب الا وفاته لا يقدم ولا يؤخر الا بدليل ومار
الحشر بعد هذا العبد بين رجلين اعتقه احدهما ان كان
موسراً فلا شريك خياراً من ثلث وان كان معسراً فخياراً من هذا
اذا كان بغير اذن الشريك واما اذا كان ياذن الشريك ان لم
ياذن له بقبض بدل الكتابة فهو الاول سوا الا في فصلين

احدهما انه لا يكون له حق الفسخ لوجود الرضا والثاني انه ليس
 له ان يضمه نصف القيمة بعد ما عتق لانه رضا العتاق حيث اذن
 له في الكتابة وان كان اذن له بقبض بدل الكتابة فهو والا وسوا
 الا في ثلث فصول اثنان قد ذكرناهما والثالث ان ما قبض ليس له ان يشا
 رعه هذا اذا كاتب النصف واما اذا كاتب الجميع فهو والا وسوا
 الا في فصل واحد وهو انه اذا اخذ الشريك منه نصف ما قبض من
 المكاتب لا يرجع بذلك على المكاتب هذا اذا كان يغير ان الشر
 يك واما اذا كان ياذنه او اجاز قبل ان يودي صار مكاتباً بينهما
 فلا يعتق جميعه الا بالاداء الا لهما جميعاً فان ادى اليهما معاً
 عتق والولا بينهما وان ادى الى احدهما او لا يعتق لان الكتابة
 وقعت بصفقة واحدة هذا اذا المرى اذ له بقبض بدل الكتابة
 فان ادى اليهما عتق كله وان ادى جميعه الى الذي كاتب عتق
 كله والولا بينهما وان ادى كله الى الشريك لا يعتق حتى يصل
 نصفه الشريك وهذا قول ابراهيم بن حنيفة واما على قول ابراهيم
 بن محمد كتابة النصف وكتابة الجميع سواء لان الكتابة عندهما
 لا يتجزى فان لم يجز ما جبه حتى ادى يعتق كله وبأخذ الشريك منه
 نصف ما قبض ولا يرجع هو على العبد بما قبض منه شريكه ونصف
 الحسب الفاضل للمكاتب ونصفه للذي لم يضاير والولا كله للذي
 كاتب ويضمن حصة شريكه ان كان موسراً ويسعى العبدان
 كان معسراً واما اذا اجاز شريكه صار مكاتباً بينهما فان ادى
 اليهما عتق والولا بينهما وجميع الحسب للمكاتب فان ادى الى احدهما
 عتق

لا يعتق حتى يصل نصفه الى الآخر الا اذا اذن لشريكه بقبض الكتاب
 به فان ادى كله الى المأمور عتق وان ادى كله الى الامر لا يعتق حتى
 يصل نصفه الى المأمور ولو كان عبد بين رجلين كاتب كل واحد
 منهما نصيبه على الافراد كما اذا كاتب احدهما نصيبه على الفرد
 هم ثم كاتب الآخر نصيبه على اية دينار صار نصيب كل واحد مكان
 تبا له فان ادى اليهما معا عتق وان ادى الى احدهما عتق نصيبه
 ولا يشاركه الآخر فيما قبض لانه لما كاتبه صار راضياً بكتابه
 وللمكاتب ان يقضي غير ما له دون غير من نصيب الآخر مكاتب على
 حاله فاذا ادى نصيب الآخر عتق والولا بينهما وان لم يود نصيب
 الآخر ولكن عجز صار كعبد بين رجلين اعتقه احدهما والجواب
 فيه معروف وكذلك لو كاتب كل واحد منهما جميع العبد صار
 نصيب كل واحد مكاتباً له بالبدل الذي سمي فما لم يود جميع
 المسمى لا يعتق والمكاتب كما ذكرنا ان لو كاتب كل واحد نصيبه
 وهذا قول ابراهيم بن حنيفة وعلى قولهما كتابة البعض وكتابة الكل
 سواء فان ادى اليهما عتق والولا بينهما وان ادى الى احدهما او
 لا عتق كله من المودى اليه وثبت الولا منه ويضمن ان كان مو
 سراً ويسعى العبد ان كان معسراً الا ان على قول محمد يضمن او
 يسعى العبد في نصف القيمة او في كتابة الآخر في الاقل منهما و
 على قول ابراهيم بن يوسف بطلت كتابة الآخر وانما يضمن او يسعى في
 نصف قيمته لا غيره ولو كان عبد بين رجلين كاتباه جميعاً
 كتابة واحدة فان ادى الى احدهما لا يعتق لانه يودي الى تغيير



شرطهما ان شرطهما ان يعتق باءا الصل فان اعتق احدهما فا
لجوار على ما ذكرنا قال ولا يجوز عتق المكاتب لعبد ولا مملوك
شيئا من ماله في حال مكاتبته عتق بعد ذلك او عجز المكاتب بعد
الكتابة بملك ماله ومنافعه ويجوز له ان يتصرف بجميع
التصرفات في المصرو خارج المصرة الا شيئا مخصوصا انه لا يملك
الاعتاق بدلا او بغير بدل ولا يجوز له ان يقول لعبد اذا
اديت الرافد رهم فانت حرة لا يملك التحقيق فلا يملك
التعليق الا الكتابة فانها يجوز منه لانها عقد مبادلة الا
ان العتق ينزل بعد ذلك بالاداء احكاما وقد ثبتت بالحكم ما يطل
بالقصد لا ترى ان اللفظ والمفاوضة لا يملكون العتق
على ما روي بملكوز الكتابة والمطالبة وهو لا التلثة تزويج
الامة وليس لهم تزويج العبد واما الصبي المادون والعبد
المادون والشريك شرعة عنان والمضاربة لا يجوز لهم
الكتابة ولا تزويج العبد بالاجماع وفي تزويج الامة اختلاف
في قول ابن حنيفة ومحمد لا يجوز وعند ابن يوسف يجوز ولا
يجوز فرض المكاتب يعني لا يطيب للمستقرض اكله الا انه يكون
مضمونا عليه حتى انه لو تصرف فيه بجوز تصرفه وهذا ظاهرا
قلنا في فرض الاعيان انه لا يجوز يعني لا يطيب له اكله ولئن
يجوز مضمونا عليه حتى انه لو طاز عبدا فاعتقه فانه يجوز
لانه ملكه ولا يجوز للمكاتب البيع والشرا الاعلى المعروف
في قولهما وفي قول ابن حنيفة يجوز ما طاز ويجوز اقرار المكاتب

بالدين والاستيفاء كذلك الصبي المادون ويجوز اقراره بالدين و
الاستيفاء او اقراره في كسب مكاتبته او فيما ورثه واقراره بما
لعين كذلك يجوز في الصبي الميراث لا نه بالاذن انطلق عنه
الحجر فالتحقق حكمه بالمالع وروي الحسن بن زياد عن ابي
حنيفة انه قال لا يجوز اقراره بالعين الذي ورثه من ابيه ولا
يجوز تصرفه فيه ايضا هذا اذا اقر لا جنبي او اقر للوصي
الذي استفاد الاذنه او لا يبيعه لا يجوز بالا تفاق ولو باع
منه شيئا على قول ابن يوسف الاول وهو قول محمد لا يجوز وعلى
قول ابن يوسف الاخر وهو قول ابن حنيفة يجوز فيما للبيته
فيه خير كما باع باكثر من قيمته او اشترى باقل من قيمته
قال ابن طاهر عبد يه مكاتبه واحدة على الفدر رهم ازايا
عتقا وان عجز اردا في الرق طانا مكاتبين للمولر ان ياخذ
كل واحد منهما بالكتابة سوا قال على ان كل واحد منهما طفيل
ضامن عن صاحبه او لم يقل ذلك ويشترط في ذلك قبولهما فان قبل
احدهما ولم يقبل الاخر بطل لان هذه صفقة واحدة فلا يصح الا
بقبولهما معا لبيع فاذا قبل القياس ان لا يصح هذه الكتابة
لان هذه كتابة بشرط الضمان لان كل واحد منهما يطون كفيلا
عن صاحبه وكفالة المكاتب لا يجوز ولا يجوز الضمان عن المطا
تب بدلا للكتابة ايضا فوجب ان يفسد ويجوز استخسانا
لانه يصير طانه طاب كل واحد منهما وعلق عتق الاخر باذنه
فلذلك حاز فان اذ يامعا عتقا وان عجز اردا في الرق وان عجز

احدهما لا يصح لان الآخر يودي فيعتقان وللمولى ان يطالب كل واحد
منهما بجميع الكتابة نصفه لحق الاصله ونصفه لحق الضفالة
فانهما ادى شيئا نصفه يكون عنه ونصفه عن صاحبه قليلا كان
او كثيرا بخلاف ما اذا كان لرجل على رجلين دين على كل واحد
منهما خمسمائة وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه لانا لو جعلنا
النصف عنه هاهنا والزيادة عن صاحبه في باب الكتابة كما في
تلك المسئلة يودي الى تغيير شرط المولى لانه يعتق احدهما والمولى
شرط عتقهما معا فلما كان يودي الى تغيير شرط المولى يجعل
عنهما جميعا فاذا ادى شيئا يرجع على صاحبه بنصفه ولو مات احد
هما لا يسقط حصته من الكتابة والاخر مكاتب على حاله لان
الميت من اهل ان يكون عليه الكتابة كما لو مات وترك وفاقا وولد
او ولد في كتابته فان ترك ما لا يودي بجميع الكتابة فيحكم
بعتقهما جميعا ويرجع ورثة الميت على الحي على النجوم لان الخليل
يدين موجبا اذا مات حل الاجل في حق الخليل فاذا ادى رجه ورثة
الخليل على الاصيل موجبا وان لم يترك شيئا فالحي يودي جميعا
الكتابة على النجوم فاذا ادى حكم بعتقه وعتق الميت قبل مو
ته بلا فصل ويرجع على ورثة الميت بنصف المودعي اذا كانت الو
رثة ممن دخلوا في كتابة الميت ولو لم يمت احدهما ولم يترك عتق
احدهما عتق ويطالب الآخر باءا حصته لاجل الاصله والمعتق لاجل
الضفالة فاذا ادى المعتق رجع على صاحبه وان ادى غير المعتق
لا يرجع على صاحبه بشي وسقط حصته المعتق بخلاف الموت

ولو قال كاتب على الفدر رهن كل واحد من خمسمائة فمذه
صفقتان فان قبلا جاز وان قبل احدهما جاز ايضا فاذا ادى حصته
يعتق ولو قبلا جاز ولا يطالب احدهما بخصم صاحبه وكذلك لو
قال كاتب على الفدر رهن بنهما ولم يقل كل واحد منهما
بخمسمائة ففهما صفقتان ولا يلزم كل واحد منهما الا حصته فا
ذا ادى يعتق فصارت المسئلة على ثلثة اوجه اما ان يكاتبهما
على مال ويجعل كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه واما ان يكاتبهما
ولم يجعل كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه وان قال اذا ادى بار
عتقا وان عجز ادى الفدر رهن واحد وقد ذكرنا والثالث
ان يقول كاتب على الفدر رهن كل واحد منهما كفيلا عن
صاحبه ولم يقل ان ادى عتقا وان عجز ادى الفدر وقد ذكرنا
جوابه هه ولو كان لرجل عبدان احدهما حاضر والاخر غائب فقال
الحاضر عاتبتك وفلانا الغائب معك على الفدر رهن فقبل الحاضر
ضرا القيد اس لان يجوز الكتابة في حق الغائب لانه عقد على
نفسه وعلى الغائب فجاز في حق نفسه وتوقف على قبول الغا
يب ويجوز استحسانا وصار الحاضر والغائب مكاتبين الا ان
جميع البدل يلزم الحاضر لانه هو القابل ولا يلزم الغائب شي لان
الغائب في حق نفسه كالمعتق عتقه باءا الحاضر فلا يلزمه شي
وفي حق المولى كالمكاتب من حيث لا يجوز بيعه ولا يملك مطا
سبه استحسانا وكان القياس ان يجوز بيعه ويملك مطاسبه
لان من قال لعبد اذ دخلت الدار فانت حر يبيعه ويملك

مطابقه كذا ههنا وكن لما كان في قصد المولى كتابتهما صار
مطابقا في حقه فبعد ذلك اذا اجاز الغائب فجازته باطله لانه اجاز
عقد اجازة فلو اراد المولى ان يطالبه بالكتابة بهذه الاجازة
فليس له ذلك لان اجازته لم تفعل شيئا فاذا ادى الحاضر جميع الكتابة
يعتق ويعتق الغائب وليس له ان يرجع على الغائب بشي لان الغائب
لم يقبل شيئا فلو ان الحاضر لم يود حتى مات من غير مال القياس ان
يرد الغائب في الرق لانه دخل تبعوا والمتبوع قد فات لانه جعل
في حق المولى مطابقا قصد ايقاله اما ان يودي جميع الكتابة
حالا ولا ترد في الرق فاذا ادى يعتق ويعتق الميت قبل موته بلا
فصل ويكون متطوعا ولو لم يمت الحاضر وكن مات الغائب فالحا
ضريود جميع الكتابة على نجومه لان جميع الكتابة كانت
واجبة عليه فلا يسقط عنه شي بموت الغائب ولو لم يمت واحد
منهما وكن اعتق الحاضر فانه يقال للغائب اذ حصته ولا ترد في
الرق ولا يطالب الحاضر باحصة الغائب لانه ليس بحفل عنه فان
لم يعتق الحاضر وكن اعتق الغائب بطرح عن الحاضر حصة الغائب
لان الغائب مطابق في حق المولى وقد اعتقه في طرح حصته ولو
كان الغائب تبسع باء الكتابة لا يجبر على القبول لانه ليس بسبيل
من الاداء ولو كاتب حارية ولها ابنان صغيران عليها وعلى ابنيها او
كاتب عبد اوله ابنان صغيران عليه وعلى ابنيه فما عرفت الجواب في
الحاضر والغائب فهو جواب في هذا الفصل الا في فصل واحد وهو انه
اذا مات الاب والام فيقوم الابن مقلهما استحسنانا فيسعيان على

النجوى لان الاب والام لهما ولاية على الصغير في الكتابة ولا كذا الحاضر
لانه ليس له ولاية على الغائب بوجه من الوجوه ولو كان لرجل عبد
واحد وهو غائب فخاطب رجل مولا فقال كاتب عبد الغائب على الف
درهم فكاتب فهدا على وجهين اما ان يشترط الضمان وان يقول
كاتب عبد الغائب على الف درهم على ان ضمان اما ان المرخص
فان الكتابة جائزة وتتوقف على اجازة العبد فان اجازته جاز ولزمه
الف درهم وان رده بطل فلوان هذا الرجل ادى قبل ان يحجز وقبل ان
يفسخ جاز اداه وعتق العبد لان التوقف كان لا جاز لزمه المال فلما
وجد اداه المال زال التوقف وعتق وكان القياس ان يسترد من المولى
ما دفع لان العتق ينبت من المولى والولاية ينبت منه فكان له حق الاسترداد
كما قلنا في رجل قال اخرا اديت لالف درهم فعبد حر
فادى يعتق العبد وله ان يسترد المودى كذا ههنا الا ان في
الاستحسان ليس له ان يسترد والفرق بينهما وهو انه وجد التبخر
هاهنا عن عقد جاز فليس له ان يرجع ولا كذا مسألة اليمين لانه لو
يوجد الاداء هنا عقيب العقد فكان شقة هذا ادى الجميع ولو
ادى البعض طال له ان يسترد لانه لم يتعلق به حكم الا اذا اجاز العبد
قبل الاسترداد بطل حق الاسترداد لان الاجازة استندت الى العقد
فكان اذا حصل عن عقد جاز سواء ادى العبد البقية فعتق او عجز لان
العجز نهاية عقد الكتابة على ما ذكرنا قبل هذا اذا المرشترط
الضمان ولو قال على ان ضمان فهذه كتابة فاسدة لان هذه كتابة
بشرط الطفالة والطفالة عن المطالب يجوز فاذا ادى العبد يعتق العبد

لان حكم الفاسد يوجب خذ من الجايز وفي الجايز لو ادى يعتق كذلك في
الفاسد الا ان الرجل يسترد المودى قياسا واستحسانا لانه ادى
عن عقد فاسد فكان له حقا لا يسترد اذ كما في البيع الفاسد للمشتري
ان يسترد الثمن وكذلك للمبايع له ان يسترد المبيع لان الاصل
عن عقد فاسد كذلكها هنا وكذلك لو ادى لبعضه لا يعتق ولعمري
يسترد هذا اذا كان قبل الاجازة ولو كان الاذ بعد الاجازة يعتق و
يسترد المودى والمولى يرجع على العبد اذا كان العبد امر
بقيمتته لانه ملك نفسه بعقد فاسد فيلزمه قيمته وليس
للمولى ان يرجع على العبد الا اذا كان العبد امره بالاداء فله
الخيار في الرجوع ان يرجع على المولى وان يرجع على العبد
قال وللمطابق ان يطالب عبده ثم ينظر بعد ذلك ان ادى الاعلى ولا
ثبت ولا وه من المولى فاذا ادى الاسفل ثبت ولا وه من الاعلى لانه صار
من اهل ثبوت الولا وان ادى الاسفل ولا يعتق وثبت ولا وه من المولى
ولا يثبت من الاعلى لانه ليس من اهل ثبوت الولا وكذلك لو ادى جميعا
يثبت ولا وهما من المولى معا قالوا اذا ولد للمطابق ولد من امته
ابتاعها كان كسبه لا يبيعه وعتق عتاق ابيه الولد المولود في
الكتابة لو كان كذلك الولد المشتري يدخل في الكتابة وللمولى ان
يطالب الاصل وز الولد لان الولد لم يدخل قصدا وانما دخل تبعا
فليس له ان يطالب التبع في حال قيام المتبوع الا ان مال الولد من
كسبه لا بد والامر فله ان يودي الكتابة من كسب الولد فاذا ادى
يعتق ويعتق الولد هذا اذا ادى فاعتق ولو مات قبل الاذ اقال الولد

المولود يقوم مقامه ويسعى على النجوم كالاب فاذا ادى حكم يعتقه
وعتق الاب والامر ويرث من الاب او الام واما الولد المشتري وان
سفل والوالد وز وان علوا اذا اشتراهما المطابق يدخلون في كتابته
بنته طال ولد المولود سواء الا في فصل واحد وهو انه اذا مات سن
غير مال يقال لهما اما ان تعدد والكتابة حالا ولا تردناظم في
الرق واما ما سوى الوالدين والمولودين من ذى الرحم المحرم كال
الاخ والعمر ونحوهما لا يدخلون في الكتابة في قول ابر حنيفة و
عند ما يدخلون ثم على قولهما الوالدون والولد المولود و
المشترون وذو الرحم المحرم يدخلون عليهم سواء يسعون على النجوم
واصلا وقد كراما ولا وكل من ملكه الحر يعتق عليه فاذا ملكه
المطابق كتابته عليه ويقوم مقامه وكل من اشترى الحر بصيرام
ولد له فاذا اشترى المطابق بصيرام ولد له وذكر الطحاوي ما
هنا ان الوالدين باعوز في دين المطابق و فرق بين الوالدين وبين
الولد المشتري ولا فرق بينهما قالوا اذا ابتاع المطابق زوجته لم
ينفسخ بذلك نكاحه الاصل في هذا ان المطابق له حق الملك وليس له
حقيقة الملك وحق الملك يمنع ابتداء النكاح ولا يفسده بعد صحته
فاذا عرفنا هذا فنقول المطابق اذا اشترى زوجته لا يفسد النكاح و
لو طلقها طلاقا رجعا فله ان يرجعها ولو طلقها طلاقا باينا فليس له
ان يتزوجها بعد ذلك ثم اذا اشترى زوجته ان كان معها ولده منه
خل الولد في الكتابة ودخل الامر في كتابة الولد فلا يجوز له بيعها
ولو اشترى غيرها بغير الولد على قولهما صار نام ولد له فلا يجوز له بيعها

وعند ابن حنيفة يجوز له بيعها قال ومن غر من المعاتنين فامة ابتاعها
فوقع عليها ثم استخفت كان عليه عقربا ويؤخذ في الكتابة وبمثله
لو تزوج امرأة على أنها حرة فاذمى إمة لرجل ولم ياذن لها مولاهما
لنكاح فإن النكاح فاسد ويؤخذ العقرب بعد الحرية إلا إذا طأت
بكرًا فانتقصها يؤخذ للحال لأنه ضمان جنسية هذا إذا طأت المولود
ذل للمطالبة بالنكاح فلو طأت أذل له في العقد فإنه يؤخذ للحال لأن الأذن
بالنكاح يتناول المجاز والفاسد جميعا في قول ابن حنيفة هذا إذا
لم يولد له ولد فأنزله ولد ثم استخفت الجارية فإنه يرد الجار
ية والولد ويكون الولد رقيقا في قول ابن حنيفة وابن يوسف وفي قول
محمد الولد يكون حرا بالقيمة لأن الصحابة قالوا إن ولد المغرور حر
بالقيمة ولم يفصلوا بين أن يكون حرا أو عبدا والجواب في العبد
المأذون كالجواب في المطالبة والمسئلة التي بعدها قد ذ
كرنا فيما تقدم قال ومطالبة النصران عبده النصران على
إرطال من خمسمائة جاز لأن الخمر لهم كالعصير لنا والخنزير
لهم كالشاة لنا والحمد لله الذي فضّلنا فبعد ذلك إذا أسلم أو
أسلم أحدهما انقلب إلى القيمة حتى لو أدى الخمر لا يعتق وإذا أدى
القيمة يعتق لأن الكتابة على الخمر كانت جائزة في حالة الكفر
إلا إذا عجز بالاسلام عن دفع عينها فينتقل إلى القيمة وروى عن
محمد أنه قال سئل الكتابة لأنه عجز عن تسليم ما وقع عليه
العقد فصارت كما لو عجز نفسه قال ومن حابى عبده وهو مريض
على ثلاثة آلاف درهم إلى سنة وقيمتها ألف درهم جازت الكتابة ثم

318
إذا مات ولا مال له فإنه يقال للمطالبة ثلثي الكتابة الفين حالا
الباقى عليك على النجوم والآن ترد في الرق وهذا قول ابن حنيفة وابن
يوسف وقال محمد يقال له عجل ثلثي قيمته حالا والباقي عليك على
النجوم ولو طأت ابنته على ثلاثة آلاف وقيمتها ثلثه الألف فإنه
يقال عجل ثلثي قيمته حالا ويعتق بالاجماع ولو طأت قيمته
ثلثة آلاف فطأته على ألف درهم فإنه يقال له عجل ثلثي قيمته
حالا ويعتق بالاجماع وكذلك لو طأت ابنته على الفين وقيمتها ثلثة
ألف درهم ولو طأت قيمته الفين فطأته على ثلثة آلاف درهم
السنة فمات يقال له عجل ثلثي الكتابة وهو جميع القيمة عند
هما وعند محمد عجل ثلثي القيمة وكذلك رجل له عبد قيمته ألف
درهم فباعه فمرضه بثلاثة آلاف إلى سنة فمات حيا بالبيع
ويقال له أد ثلثي الثمن حالا والباقي عليك الرجاء ولا فيرد البيع
عندهما وعند محمد يقال له عجل ثلثي القيمة ستماية وستة و
ستين وثلثين والباقي عليك الرجاء وكذلك هذا الاختلاف في مد
يوز مريض له عبد قيمته ألف درهم فباعه بثلاثة آلاف درهم ثم
أقربا لا يستيف مرضه وانظر الغرما فلا يجوز عندهما ويقال
له أد الثمن والارد العبد وعنده يجوز إقراره في العين و
يقال له أد الباقي أخرى والأفرد العبد قال لا يجوز وصية
المطالبة في ماله وإن ظف فاما إذا لم يترك وفا فأنه
صيته باطله لأنه مات عبدا وإن ترك وفا فذلك لا يجوز
لأننا وإن حكمنا بعنقه قبل الموت فإنما حكمنا بعنقه قبل

موت ساعداً وله ساعة لطيفة لا يسع لفظ الوصية فيها وأما إذا
أدرك الحيوة وعنتق فان وصيته على ثلاثة أوجه وفي وجه لا يجوز
أن يصير في وجه يجوز بالاجماع وفي وجه اختلفوا فيه أما الوجه
الذي يجوز بالاجماع فهو ان يقول اذا اعتقت فثلث مالي وصية فإذا
موت من وجه الوصية لأنه اضاف الوصية الى الحرية والحر من
هذه وصية وأما الوجه الذي لا يجوز بالاجماع اذا اوصى بعين مال الرطل
فأدى عنه حرمان لا يجوز لأنه لم يصف الوصية الى الحرية وإنما هو
موصى به ماله متعلق بملكه ذلك اليوم وذلك ملك الطائفة وملك
الطائفة على المعروف الا اذا اجاز تلك الوصية بعد الحرية فيكون
هو الوصية مما يجوز بلفظ الاجارة الا ترى ان رجلاً لو قال لورثته
أحررني بعد ان يعفو ثلث مالي فلان فهذا منه وصية وأما الوصية
التي اختلفوا فيها اذا قال الوصية ثلث مالي فإدى وعنتق ثم مات قال
الاجماع الوصية عند ان حبه لأنه تعلق بملك المطابقة وذلك لا
يحتل المعروف الا اذا اجاز تلك الوصية بعد الحرية فيجوز لان الو
صية مما يجوز بلفظ الاجارة وعند ابن يوسف ومحمد يجوز وكذلك
هذه العصور الثلاثة في الحرية اذا قال المطابقة اذا اعتقت فثلث
مملوكي املاكم فيما استقبل فاعتق ثم ملك مملوكاً فانه يعتق ولو
قال كل مملوكي املاكم فهو حر فانه لا يعتق ولو قال كل مملوكي املاكم
الثلثين سنة او قال فيما استقبل فهو حر فإدى وعنتق ثم ملك
بعد ذلك عبداً وأما فانه لا يعتق عند ابن حنيفة وعندهما يعتق
ما يملك بعد الحرية هذا اذا اوصى بالمال ولو اوصى بالرجل جعله

وصياً فان مات من غير وفاء مات عبداً وبطل الايصا وان مات بعد الاجاز
الايصا ويكون وصية طوعية الحر لان الولاية انما انتقلت اليه
عند الموت وعند الموت كان حراً فصار كوصي الحر وان مات عن
وفاء ولم يود في حال حيوته فان وصيه يكون وصياً على اولاده الذين
دخلوا في كتابته دون الاولاد الاحرار الذين ولدوا من امره حرة و
يكون اضعافاً وصياً طوصي الام فيكون له ولاية الحفظ ولا يكون له
ولاية البيع والشراء على ما ذكرنا في كتاب البيوع من اختلاف الروايتين
قال والخيار في المطابقة جائز طاماً يجوز في البياعات اذا اشترط الخيار
في المطابقة يجوز ثلثة ايام واكثر من ذلك لا يجوز في قول ابن حنيفة
وفي قولهما يجوز اذا اذن اخره معلوماً على ما ذكرنا في كتاب
البيوع قال والمطابق في السفعة له وعليه فيما بينه وبين
مولاة وفيما بينه وبين سوى مولاة كالحر لان المطابقة بملك
ملك مثله والمولى لا يملك مكاسبه ومنافعه فصار المولى طالا
جنبى قال ومن اعتق مطابقة وهو مريض فانه ينظر ان كان يخرج
من ثلث ماله عتق محاباً وان كان لا يخرج من ثلث ماله ولم يجز الورثة
فانه ينظر الى ثلثي قيمته والثلثي الكتابة وله الخيار ان شاسعى
في ثلث القيمة حالاً وان شاسعى في ثلثي الكتابة موحلاً وهذا قول
ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد له ان يسعى في الاقل بالخيار و
انما كان كذلك لان الكتابة سبقت العتق والعتق في المرض بمنز
لة التدبير ومن دبر مطابقة فحكم هذا على ما ذكرنا فيما تقدم
قال ومن اعتق مطابقة بينه وبين اخر فان اباً حنيفة قال الاضامن

عليه في ذلك لتسريته موسراطان او معسرا لا نصيب لآخر مطابت
على حاله فان ادى عتق والولا بينهما وان عجز صار عبدا بين اثنين
اعتقه احدهما والحكم فيه ما ذكرنا وعلى قولهما عتق كله والولا
له الا ان علي قول ابن يوسف صار حكمه حكم عبد بين اثنين اعتقه احد
هما وعلى قول محمد ان طان المعتق موسرا ينظر الى قيمة نصيب شري
طه والى باقي الكتابة فايهما كان اقل يضمن ذلك وان طان
معسرا سعى العبد في الاقرار هذا اذا اعتقه احدهما ولو لم يعتقه
ولطرد برة صار نصيبه مدبرا او يكون مكاتبنا على حاله لان التد
بير لا ينافي الكتابة فان ادى الطل عتق والولا يثبت منهما وان
عجز صار طعبد بين اثنين برة احدهما صار نصيبه مدبرا او لشر
بعضه خمس خيار ان طان موسرا وان طان معسرا فارب خيارا
وهو قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف وعبد صار كله مدبرا لان
التدبير لا يتجزى فبطلت الكتابة ويضمن لشرطه نصف
القيمة موسراطان او معسرا وهذا قول ابن يوسف وعلى قياس
قول محمد وجب ان يضمن الاقل من نصف القيمة ومن جميع ما بقي من
الكتابة ولو لم يدبره ولطرد طان جاربة في ان يولد فادعاه احدهما
صار نصيبه ام ولد وعتق الولد نصفه ونصفه داخل تحت كتابة
صاحبه ونصيب الشريك مطابقا لجاربة بالخيار ان شاء مضاف
على الكتابة واخذت منه العقر وتستعين في اداء الكتابة وان شئت
عجزت نفسها وسقط نصف العقر ويضمن نصف العقر للشريك و
يغرم للشريك نصف قيمة الجارية ولا يغرم من قيمة الولد شيئا وهذا

قول ابي حنيفة وفي قولهما صار كلهما ام ولد وبطلت الكتابة
فيغرم للشريك نصف القيمة ونصف العقر هو سر اركان
او معسرا او علي قياس قول محمد وجب ان يضمن الاقل من نصف القيمة
ومما كاتبت شريكه كتابا والولا قاله الشيخ الامام رضي الله عنه
قال ابو جعفر رحمة الله عليه الولد لمن اعتق كما قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم الولد لمن اعتق الجملة في هذا ان تقول كل من حصل العتق
من جهة ثبت ولا المعتق منه سواء اشتق من الولد او لم يشرط
او تبرأ من الولد وسواء كان العتق بدلا او بغير بدل وعتق بالاعتق
او بالقرابة او عتق ياد ابد للكتابة او عتق بعد الوفاة بالذمير او
بالاستيلاء وسواء كان العتق من غير واجب او عن واجب مثل كفارة
الظهار او القتل او الافطار او اليمين او النذر وغيرها وكذلك اذا امر
غيره باعتاق عبده فاعتق في حال حياته او بعد وفاته فان العتق يكون
عن الامر والولا له ولو قال لا خير اعتق عبدك عني على النذر وهم فاعتق
فالعتق يكون عن الامر استحقاقا والولا له والقياس ان يكون عن المأمور
وبه قال زفر رضي الله عنه ولو قال اعتق عبدك ولم يذكر البدل
عتق عن المأمور والالا والولا له في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
يعتق عن الامر والولا له ولو قال اعتق عبدك ولم يقل عني فاعتق
لعتق عن المعتق والولا له ولو قال اعتق عبدك على الف درهم ولم يقل
عني فاعتق فانه يتوقف على قبول العبد فان قبل في المجلس الذي علم
يعتق ويلزمه الما والافلا ولو اعتق عبده عن غيره كان العتق عن
المعتق اجاز ذلك الرجل او لم تجز حيا كان ذلك الرجل او ميتا لان

العتق وقع عنه فلا يتوقف على غيره **قال** واعتق المسلم لليهودي
 والنصراني والمجوسي غير استحقاقه الولاء **لكن** كثرا عتاقه المسلم
 سواء هذا لخلقوا اما ان يكون المعتق مسلما او ذميا او حربيا
 والمعتق لا يخلو اما ان يكون مسلما او ذميا او حربيا اما اذا كان
 المعتق مسلما والمعتق مسلما ايضا ثبتت الولاء منه وبرت الا على من لا
 سفولا برت الا سفلا من الاعلى ولو كان العبد ذميا جاز وثبتت الولاء
 منه ايضا وكوز المعتق كافرا لا يمنع ثبوت الولاء لان الولاء
 بالنسب والظفر لا يمنع ثبوت النسب وكذلك اذا كان المعتق ذميا
 واظن لا يثبت منه لان المسلم لا يثبت من الكافر الا اذا اسلم المعتق
 قبل الموت ولو كان العبد حربيا كما اذا دخل المسلم دار الحرب
 فاشترى مديا حربيا واعتقه لا يعتق بالقول عند ابن حنيفة مالم
 يخل سبيله اعتق الا انه لا يثبت الولاء منه عند ابن حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف يثبت الولاء منه استحسانا حتى انهما لو خرجا
 الردا لا سلام مسلمين فلا يثبت ^{المعتق} من المعتق والمعتق ان يوالى
 من شاع عند ابن حنيفة ومحمد وعند ابن يوسف يثبت المعتق من
 المعتق وليس له ان يوالى احدا هذا اذا كان المعتق مسلما او
 لو كان المعتق ذميا فهو والمسلم سواء في حصر العتق ولو كان
 المعتق حربيا فان كان فردا لا سلام عتق وثبتت الولاء منه سواء
 كان العبد مسلما او ذميا او حربيا وان كان فردا دار الحرب فإ
 لعبد الذمي والمسلم يعتقان باعتاقه وثبتت الولاء منه ولو
 كان العبد حربيا فإعتاقه باطل الا بالتخلية **واذا** اعتق

وعند ابن حنيفة يعتق بالقبول

بالتخلية فلا يثبت الولاء منه **ف** قول ابن حنيفة ومحمد وقال ابو
 يوسف يثبت الولاء منه وكذا لكثر بيرة باطل واما استيلاده فجاز
 وصارت امر ولد له لا يجوز له بيعها **قال** ولا يثبت النساب بالولاء اما
 اعتقنا واعتق من اعتقنا وطابت او طابت من طابت **وقد** ذكرنا
 في كتاب الفرائض **قال** ومن تزوج من العبيد ما ذم مولاة مولاة
 لقوم فولدت ولدا منه طاهر ولا وه لموال امه فمتى اعتق ابوه
 بعد ذلك جرة ولا اولاده ولا بحره ولا حافده **قال** واذا اعتق الرجل
 امة فتزوجها رجل مسلم ليس بعربي ولا مولى عتاقة لعربي
 فولدت منه ولدا فان اباه حنيفة كان يقول ولا وه لموال امه
 العربي اذا تزوج بمولاة لقوم فولدت ولدا فالولاء تابع للاب
 ولا ولا عليه لان الولاء اثر الرفق ولا رفق على عربي ولو كان الرجل
 بنطيا فتزوج بمولاة لقوم وللرجل ولا مولاة او لم يكن له ولا
 مولاة فالولد تبع للام في ولا العتاقة **ف** قول ابن حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف يطون تبعا للاب كما قلنا في العبد ولو كان للاب
 ولا عتاقة وللأم ولا عتاقة ايضا كان الولد تبعا للاب بالاجماع
 ولو ان امرأة من بني همدان تزوجت لرجل من بني اسد فولدت
 ولدا ثم اتها اعتقت عبدا قالوا يثبت منها ولو لم يطون تبعا
 للاب من بني اسد فاذا ماتت ثم مات المعتق فميراثه لابن المعتقة
 وهو الولد الاسدي ولو جني جنابة يكون على عاقلتها من بني همدان
 فالميراث لبنى اسد والعقل على بني همدان وقد يجوز مثل هذا ان
 يكون الميراث للغير والضمان على الغير لا تريان رجلا زمانه

قال ابن عمر فنفقته على الخال وميراثه لا ينال العمة قال ولو ان عبدا
تزوج امة لقوم فحملت منه ثم اعتقها مولاهما وهي حامل طاز له ولا
وهاو ولا ولدها ولا يتحول لك الولاء الا الاصل في هذا ان نقول طاز من
طاز به ولا نفسه فلا يكون تبعاً في الولاء لغيره لانه وجد ولا ان تبغي
وفضد في الذي يثبت بالقصد طاز او لغيره في مسألة الكتاب يثبت
للولد ولا نفسه فلا يتحول المولى الى ابيه وان اعتق ابوه بعد
ذلك وكذا لك مولد امة اذا اعتق امة فولدت بعد العتق
لا قل من ستة اشهر فيثبت ولا الولد من مولد امة قصداً
فبعد ذلك لا يتقبل ولا وه المولى العبد ولو كانت ولدت بعد
العتق لسنة اشهر فصاعداً فالولد حر تبعاً لامه الا ان مولد
العبد اذا اعتق العبد تجر ولا الولد الى نفسه لانه لا يتيقن
في طوز الولد موجود افي البطن وقت العتق الا اذا طانت امة
فرعة من طلاقين وقت العتق فما تلد بعد ذلك الى اقل من
سنتين ولو بساعة ثبتت لولا من مولد امة لا ناجعاً للولد من
علوق طاز قبل الطلاق فيصير موجوداً في البطن وقت العتاق
فكانه اعتق الولد قصداً قال وجابر لمن لا ولا له ان يوالى مع من
شام من الاحرار الجملة في هذا ان نقول طاز له ولا عتاقه فليس
له ان يعقد عقد ولا المولاة سوا طاز ولا عتاقه معلوماً من انساب
او موقوفاً لان ولا المولاة اضعف من ولا العتاقه لان مولد المولاة
بعد الورثة ومول العتاقه بعد العصبه وولا العتاقه لا يحتمل
النقض وولا المولاة لا يحتمل النقض فالقول اولى ومن لم يرض له ولا

عتاقه فله ان يوالى مع من شاؤ وعقد الولاء ان يقول انت مولاي جنابني
عليه وجنابنيك علي وميراثي لك ان مت فاذا مات طاز ميراثه لا اعلى
ان لم يرض له وارث ولا يرث الاسفل من الاعلى الا اذا اشترط ميراث الاعلى
لنفسه وهو من اسلم على يد رجل فبنفسه لا سلام لا ينعقد له الولاء
وله ان يوالى من شاؤ هذا الذي اسلم على يديه وان شاء الى غيره
وله ان يتحول بولا به الى غيره ما لم يعقد عنه هذا المولى فاذا عقل
عنه فبعد ذلك ليس له ان يوالى غيره الا اذا طاز ابوه في دار الحرب
فسبي فاعتقه مولاه يثبت ولا وه من معتقه ويجزى ولا الولد الى
نفسه ه واللقيط حر وجنابته على بين المال وميراثه لبيت المال
فاذا ادرك له ان يوالى من شاؤ الا اذا عقل عنه بين المال فليس له
ان يوالى احداً او الرجل اذا والى احداً ثبت ولا وه وولا اولاده الصغار
منه ولا يثبت ولا اولاده الطبار لانه لا ولاية له على اولاده الطبار والمر
اة اذا عقدت مع رجل عقداً المولاة ثبتت ولا وهامنه وولا اولادهما
الصغار ايضا في قول ابن حنيفة وعلى قولهما لا يثبت قال ومن توفي
من عليه ولا عتاقه وترك عصبه وذوي ارحامه اعلم بان مولى
العتاقه ابعد العصبه وهو مقدم على ذوي الارحام في قول علي وزيد
بن ثابت رضي الله عنهما وهو قول علما ينادون بمرحمة الله عليهم وفي قول عبد
الله بن مسعود رضي الله عنه هو ابعد الورثة ومول المولاة ابعد الورثة
ويرث بعد وفات المعتق عصبه المعتق من الذكور واولاد
لقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من المولاة الا ما اعتقن او اعتق
من اعتقن او كاتبين او كاتب من طابن ولو مات المعتق وترك اب



المعتق وابنه فالميراث لابن المعتق وزابنه في قول ابن حنيفة ومحمد
وفوق ابن يوسف يكونان سدا سادسه لابن المعتق وخمسة اسما
سه لابن المعتق ولو تورط جد مولاه وهو ابيه واخ مولاه لا يبهو امه
اولا بيه فان ميراثه للجد في قول ابن حنيفة لانه لا يورث الاخوة
والاخوات مع الجد وعلى قول ابن يوسف ومحمد الميراث بينهما
نصفان لان الجد يقاسم الاخوة طاحرهم ولومات وتورط خمسة
بنى ابن المعتق وابن ابن المعتق من ابن اخر فالميراث اسداس
بينهم لا نهم يرثون بالعصوبة وعصوبتهم بالسوية ولو
طان للمعتق ابن وابن ابن اخر فالميراث لابن دون ابن ابن اخر
اقرب عصوبة من ابن الابن وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه واله
للطبر وما بعد هذا الاخر البار ذكرناه في صدر الكتاب **كتاب**
المفقود قال الشيخ الامام رضي الله عنه قال ابو جعفر رحمه الله قال
ابو حنيفة رحمه الله اذا فقد الرجل لم يقسم ماله حتى يعلم موته
الاصل في هذا ان نقول ان المفقود ميت فحق نفسه حتى في حق
غيره ومعنى قولنا ميت فحق نفسه لا يرث من غيره لانه من الجائز
ان يكون مات قبل موته فلا يرث بالشرط وفحق غيره حتى لا يورث
عنده ولا يقسم المالك بين ورثته لا نعرفنا حيوته وعرفنا المالك فلا
يرث بالشرط عنه وكذلك لا تبين منه امراته لا نعرفنا النكاح
بينهما قايما فلا يرث بالشرط والقاضي يجعل قايما بحفظ ماله ولا يبيع
شيان ماله الا ما يخاف عليه الفساد ط الشارح لانه القاضي نصب
ناظرا الامور المسلمين في فعل ما هو خير له وهو بيع ما يخاف عليه الفساد

ولا يقبل عليه بيعة ولا دعوى وينفق من ماله على اولاده الصغار من الذكور من طان فيهم فقر وزمانة وعلى الاناث من الصغار من كان
فيهن فقر فيعتبرن في الصبر الزطر شيان الفقر والزمانة وفي الاناث يعتبر
الفقر لا غير وينفق على الدية اذا طاننا محتاجين هذا اذا طان المالك من جنس
النفقة ط الدارهم والدنانير والحسوة والمأصول وامام اسوى ذلك من
الدور والعقار والحيوان فانه لا يبيع الا لاد فانه يبيع المنقول في
النفقة على قول ابن حنيفة ولا يبيع غير المنقول وعلى قول ابن يوسف
ومحمد لا يبيع شيان ذلك وكذلك ينفق على الزوجة لانها لا تنفقهم
عليه بغير قضا وان اخذ القاضي منهم ط فيل طان حسنا ايضا وطان من
لا يجب نفقته الا بالقضا ط الاخ والاخت فانه لا ينفق عليهم لانه يحتاج الى
القضا والقضا على الغايبة قصر الا بحوز وهو باطل وما طان للمفقود من
ديون او ودائع وطان ذلك الرجل مقرا بالوديعة والدين وطان مقرا به
بالنسب فان القاضي ينفق على من يجب عليه نفقته وان طان من ضر الوديعة
او الدين والنسب الذي يستحق به النفقة فاراد ان يقيم البيعة على ذلك
فان القاضي لا تقبل بيعة هو لا على الرجل لان هو لا يسوا تجتمع عن المفقود
ولا تقبل البيعة الا على خصر هذا ط اذا المرء من المدة التي لا يعيشر المرء
اكثر من ذلك فاما اذا مضت من المدة ما لا يعيشر المرء الى مثله فلم يقدر
في ظاهر الرواية بذلك تقدير اوردى الحسن بن باباد عن ابن حنيفة انه قدر
لذلك بمائة وعشرين سنة من وقت الولادة وروى عن ابن يوسف انه قد
ر بمائة سنة فاذا مضت هذه المدة حكم بموته ويجعل تركته ميراثا
لورثته الموجودين من وقت الحكم ومن قبل ذلك لا يورث ولومات رجل

وترك ابنتين وابنا مفقودا وابن ابن فطلب الابنتان الميراث فان القا
ض يقضي للاثنتين بنصف الميراث ويوفى النصف الاخر له من الجائز
ان يكون المفقود حيا وقت موت الاب فيكون للاثنتين الثلثان والثلث
لابن الابن فالنصف فيه يقين فيعطيها ذلك والنصف الاخر يظن
موقوف حتى يظهر امره وذكر في الفتاوى رجل غاب عن امراته
وهي بكر او ثيب عشر سنين مثا فتزوجت وولدت اولاد قال ابو
حنيفة رحمه الله عليه الاولاد للزوج الاول حتى جاز للزوج الثاني
دفع الزكاة والهولة وتجوز شهادته لهم وروى عبد الطراز الجرجاني
عن ابن حنيفة ان الاولاد ابن الثاني رجع الى هذا القول وعليه
الفتوى لان هذا امر قبيح كتاب الاكرام قال الشيخ الامام رضي الله عنه
الاكرام على تناول المحظورات على ثلاثة اوجه وفي وجه يباح له تنا
وله ولو ترك طان مواخذا به وفي وجه يباح له تناوله وان امتنع
فهو ماجور وفي وجه لا يسعه ان يفعل وان اراد على نفسه فاما الو
جه الذي يباح له تناوله وان لم يفعل فهو اثم هو ان يكره الرجل
على شرب الخمر او اكل الميتة باطرا به يخاف على نفسه التلف او
تلف عضو من اعضائه كما اذا قال لا قتلنكا ولا قطعن يدك او رجلك
او اصبعك او لا حرقنك فانه يحل له ان ياطر ذلك ويشرب لان هذا ما
يباح في حالة الضرورة وقد جازت الضرورة ولو امتنع عن ذلك حتى فعل
ذلك به اثم به لانه ترك المباح وقال النبي صلى الله عليه وآله بحال يوثق
برخصه كما يجزى يوثق بعزله فلما امتنع عن ذلك فقد عرض
نفسه للتلف وقال الله تعالى ولا تعلقوا بآيديكم الى التهلكة هذا

اذا طان الرجل بعلمه انه يباح له تناوله وان كان لا يعلم بذلك فانه لا
يكون مواخذا به لان الجهل يزيل الاثم وهذا طان فاطر رايه
انه يقتله لو امتنع عن تناوله فان طان اطبر رايه انه لا يفعل به ذلك
لا يباح له تناوله وان كان يوعده بذلك ولو كان امره ولم يوعده وفي
اطبر رايه انه يقتله ان لم يات به امره طان له ان يتناوله والعبرة في
هذا الاخير الراي لا للتويعيد والتخويل لان العمل باطبر الراي واجب
وهذا اذا طان توعده بقتل او قطع او ايا يطون عليه تلف عضو من اعضا
يه ولو يوعده بالحبس والقيود يضرب لا يخاف منه التلف لا يباح له
ذلك لان تناوله لرفع الغم عن نفسه واما الذي يباح له تناوله وان لم
يفعل ذلك طان ماجورا نحو ان يكره بشئ يخاف عليه التلف منه على ما ذكرنا
على ان يتكلم بالكفر او يشتم مسلما او يستهلك مالا فان فعل فهو
معذور وان لم يفعل حتى قتل فهو ماجور لانه اراد بامتناعه اعزاز
دين الله تعالى وانما يباح له ذلك لقول الله تعالى الامن اضره وقلبه مطمئن
بالايمان ولو قتل يكون شهيدا من شهد الآخرة ولو اوجرت كلمة
الطفر يوعيد الحبس والقيود وانما لا يخاف تلف عضو من اعضائه فانه
يكره وتبين منه امراته ولو قال كنت مطمئنا بالايمان لا يصدق
اما الذي يباح له الاقدام على ذلك فهو ان يكره على القتل او على الزنا فانه
لا يباح له ذلك لان ذلك مما لا يحل فيه الا باحة بوجه من الوجوه هذا
الذي ذكرنا حكم الحضر والاباحة وهاهنا حكم ان اخرا حكم الجواز
والفساد وحكم الضمان اما حكم الجواز والفساد فهو انه اذا اضره
على ان يقدر عقدا من العقود فهو على وجهين ان كان عقدا لا يبطله

الهزل مثل النطاح والطلاق والعنقاز العقد ولا يبطل بالاكراه و
 ان كان عقدا يبطله الهزل مثل البيع والنسأ والابارة وغيرها فانه
 لا يجوز ويبطل بالاكراه سواء كان الاكراه بشئ خاف من ذلك المثل أو لا
 يخاف لان التراضي من شرط صحة هذه العقود فاذا وجد الاكراه لم يصح
 لان الاكراه بالحبس والضرر والفتن يفوت الرضا هذا حكم الجواز وما
 حكم الضمان فكل شئ لا يصلح ان يكون هو الة بغيره فالضمان على الفاعل
 خاصة وكل شئ يصلح ان يكون الة لغيره فالضمان على المكره مثلا الفصل
 الاول اذا اكره رجلا باطلا ما لا الغير فالضمان على الفاعل وكل ذلك اذا اكره
 هو على الزنا لا هذا لا يصلح الة لغيره فصار الفعل من الفاعل خاصة و
 اما اذا اكرهه على القتل واستملا طالا اسان فالضمان على المكره
 خاصة لان المكره صار بمنزلة الة الذي اكرهه وصار الذي اكرهه
 كانه هو الفاعل خاصة الا ان في الاكراه على القتل اختلفوا فيه
 قال ابو حنيفة ومحمد بن القصاص على المكره دون المكره يعذر
 وقال ابو يوسف لا يجب القصاص ولكن يجب الدية على المكره والطاوي
 ذكر الطحاوي ان الزوج يلزمه جميع ذلك ويرجع بالفضل على من
 اكرهه وهذا خلاف ظاهر الرواية هذا اذا اكره الرجل واما اذا اكرهت
 المرأة فان النكاح يجوز ولا ضمان على المكره بحال لانه اتلف عليها
 المنفعة ولا ضمان على متلف المنفعة ثم ينظر ان كان الزوج كفوا
 والمسمى اكثر من مهر المثل او مثله جاز ذلك وان كان اقل من ذلك فبقا
 له اما ان تبلغ الى تمام مهر المثل او فارقا فان بلغ فيها ونعمة وان
 فارقها فلا يلزمه شئ لم يدخل بها وان دخل بها وهي مكرمة فهذا
 رضامن الزوج بتبليغه الى مهر المثل وان دخل بها وهي طابعة فهذا

يرجع الزوج على المكره والولا من المعتق بما لزمه من نصف المداق
 او المتعنة ان كان المهر غير مسمى وان كان الطلاق بعد الدخول لا يبر
 جع بشئ وان اكرهه على النكاح فلا يخلو اما ان يضره الرجل او المرأة
 والمهر اقل من مهر المثل او مثله او اكثر والزوج كفوا وليس يكفو
 اما اذا اكره الرجل على النكاح جاز العقد فان كان المسمى مثل
 مهر المثل او اقل جاز ولا يرجع على المكره بشئ لانه عوضه مثل ما اكره
 جبه عن ملصقه لان البضع بعد ما لا في الحال الذي يدخل في ملط الزوج
 ولو كان المسمى اكثر من مهر المثل فالزيادة باطلة ولا يجب مقدار
 مهر المثل ويصير طانهما سميما ذلك المقدار حتى يتنصف بالطلاق
 قبل الدخول وانما يبطل الزيادة لانه اكرهها على شيئين
 على النكاح وعلى ايجاب المال فالاكراه على النكاح لا يبطل النكاح
 والاكراه على ايجاب المال يبطل المال الا مقدار مهر المثل لا يبطل لانه
 لا قابضة في ابطاله لانه لا يوا بطلناه وجب ثانيا هذا في ظاهر الرواية و
 ذكر الطحاوي ان الزوج يلزمه جميع ذلك ويرجع بالفضل على من
 اكرهه وهذا خلاف ظاهر الرواية هذا اذا اكره الرجل واما اذا اكرهت
 المرأة فان النكاح يجوز ولا ضمان على المكره بحال لانه اتلف عليها
 المنفعة ولا ضمان على متلف المنفعة ثم ينظر ان كان الزوج كفوا
 والمسمى اكثر من مهر المثل او مثله جاز ذلك وان كان اقل من ذلك فبقا
 له اما ان تبلغ الى تمام مهر المثل او فارقا فان بلغ فيها ونعمة وان
 فارقها فلا يلزمه شئ لم يدخل بها وان دخل بها وهي مكرمة فهذا
 رضامن الزوج بتبليغه الى مهر المثل وان دخل بها وهي طابعة فهذا

رضا منها بالمسمى الا ان الاول يباحق التعرض فقول ابر حنيفة وفي
قولهما ليس لهم ذلك هذا اذا كان الزوج طفوا لها وان لم يكن
الزوج طفوا لها فانه يفتق بينهما فان دخل بها ان كانت مكروه
يلزمه مهر المثل وحق التفريق لعدم الحفاة باق وان كان من رضا
يلزمه المسمى و بطل حقهما في التفريق والاوليا ان يفرقوا لعدم
الحفاة ولو فرقوا قبل الدخول لا يلزمه شيء لو اضره على الرجعة
صح كالنكاح و كذلك لو اضره على الف في الايلاصح ولو اضره على التد
بير صح ويرجع بالنقصان على المكروه في الحال فاذا مات المولى وعقب
المدير رجعت الورثة على المكروه بما في قيمته ولو اضره على العفو من
دم العمد فلا ضمان على المكروه لان الدم ليس بحال الا ترى ان الشاهدين
اذا شهدا على العفو ثم رجعا لا ضمان عليهما ولو اضره على النذر
واليمين صح ولا يرجع على المكروه بما وجب عليه من الطفارة والنذر
وكذلك في الظهار لا يرجع عليه بالطفارة لان الصغارة مما لا يجبره
القاضي على ذلك فلو رجع المكروه على المكروه لرجع عليه باكثر مما
وجب عليه وكذلك في الايلا يرجع المكروه لانه يمكن ان يقربها في المدة
حتى لا تبين بانقضاء المدة فلما لم يقربها كان ذلك باختياره ورضاه
ولو اضره على الاسلام فاسلم صح ايضا و لکنه اذا ارتد بعد ذلك نجس
ولا يقتل استخسانا لان الاسلام اذا كان بالاحراه فقد تمكنت
المشبهة في القتل هذا كله اذا اضره على تحقيق ما اضره ولو
اضره على الاقرار به فاقرب به فانه لا يلزمه كما اذا اضره على
الاقرار بالطلاق والعناق والاسلام وغيرها لان الاقرار خبر عما

مضى والخبر لا يثبت الصدق والطرد وحال الاكرهه بدل على انه غير ما
دفع قال ومن اضره على بيع عبده فباعه لم يجز بيعه لعدم رضاه وور
ضاه شرط في البيع فلوانه سلم الى المشتري طابعا جاز البيع وزال
الاكرهه لان الاكرهه على البيع لا يكون اضرها على التسليم لانه ليس من
شرط صحة البيع التسليم بخلاف ما اذا اضره على الهبة والصدقة رر
فسلم فانه لا يكون اضره لان الهبة والصدقة لا يصحان الا بالقبض فكان
الاكرهه عليها اضرها على القبض ولوانه اضره على البيع والتسليم
فسلم طان فاسد الا ان المشتري ملعه على الفساد وله ان يتصر
في فيه فان تصرف فيه تصرفا لا يلحقه الفسخ طالعنق والتدبير ولا
ستيلا لا يفسخ ويلزمه القيمة والمكروه بالخيار ان شارجه على المكروه و
رجع المكروه على المشتري وان شارجه على المشتري وان تصرف فيه
تصرفا يلحقه الفسخ طابيع والطئابة والاجارة وخوها فله ان
يفسخه بخلاف ما يرا البياع ان الفاسدة ان تصرف المشتري لا يفسخ ولو
ان المشتري من المكروه باعه من اخر ثم باعه المشتري الثاني من اخر
حتى تداولته الايدي فله ان يفسخ العقود كلها واي عقد اجازها
رذ العقود كلها لان العقود كلها طانت نافذة الا انه طان لمحق
الفسخ لعدم رضاه فلما اقدم على اجارة بعض العقود فقد زال الاكرهه
فجاز العقد الاول فجازت العقود وهذا بخلاف القصب وهو ان الغاصب
اذا باع والمشتري منه باع من اخر حتى تداولته الايدي فالمعصوم منه اي
عقد اجازها جاز ذلك العقد فاصمه ولو ضمن احد من العقود التي كا
نته بعده دون ما كان قبله لان هذه العقود كلها طانت غير نافذة فتوقف

العقود كلها على اجازته فاذا اجاز شيئا من ذلك جاز ذلك خاصة وان لم تجز
ولكنه ضمنه جازت العقود التي كانت بعده لان في التضمن تمليط
فيستند الضمان الوقت الجناية فيملطه من ذلك الوقت والعقد كان بعده
فجاز قال ومن علي ان يترى امرأة فزنا بها فان ايا حنيفة كان يقول كذا وهو
قول زفر ثم رجع وقال لا يجب الحد ولكنه يعزرو وهو قول ابن يوسف ومحمد
هذا اذا كان الاكرام من السلطان فاما اذا كان الاكرام من غير سلطان فانه
يحد في قول ابن حنيفة ولا يكون ذلك اكراما عنده وعند ابن يوسف ومحمد
اذا جاء من غير سلطان ما يجي من السلطان فهو اكرام وذكر الطحاوي قول
ابن يوسف مع ابن حنيفة في هذا الفصل وقوله مع محمد في ظاهر الرواية
كتاب القسمة قال الشيبان الامام رضي الله عنه قال ابو جعفر رحمه الله عليه
اذا كانت الدارين بين رجلين فطلب احدهما فقسمتها وابن الاخر غارت فعا
ال القاضى فالاصل في هذا ان يقول القسمة مبادلة بالمعادلة لا فواز
الا نصبا لتحصيل المنفعة لا للتقويت فان حصل هذا يجوز والا فلا
بيانه الكيلبي والوزن الذي ليس في تبعيضه مضرة اذا طلب احدهما
فقسمته فان القاضى يقسم بينهما وكذا في العدد المتقارب وكذا اذا
كان غنما او ابلا او بقرا او جماعة ثياب من جنس واحد فانه يقسمها
بينهم واما الرقيق فلا يقسم بينهم في قول ابن حنيفة لانها اجناس
مختلفة لا اختلاف في منافعهم وعندهما يقسم كالغنم والابل والبقر
ان كان مع الرقيق مال اخر يقسم كله في قولهم جميعا ولو تراضيا
على القسمة بغير قضا القاضى جاز وهذا اذا كان ثوب واحد او حمام او بيت
مما لا ينتفع كل واحد بعد القسمة فلا يقسم بينهما لما ذكرنا ان القسمة

لتحصيل المنفعة وهو لا يحصل المنفعة لو احدهما فالذي يطلب
القسمة متعنت في ذلك فالقاضي لا يجسهما الذي ذكرنا اما الدار فاما
يقسم بينهما الا اذا كان ما يصيب كل واحد منهما بعد القسمة لا ينتفع
به فانه لا يقسم اذا كان كذلك الا اذا تراضيا عليه لان التراضى على
الضرر يجوز وان كان احدهما ينتفع لكثرة نصيبه والا فلا ينتفع
لقلة نصيبه فانه يقسم بينهما اذا كان الطالب للقسمة صاحب
الكثير لا نه يريد ان ينتفع بنصيبه فليس الاخران بمنعه وان
كان كلاهما لا ينتفعان به او صاحب النصيب القليل هو الطالب للقسمة
فانه لا يقسم لانه متعنت وهذا اذا كان دار بين رجلين او ارضين
او كرمين فطلب القسمة او احدهما فانه يقسم كل دار وكل ارض وكل
طرم على حده ولا يجمع نصيب احدهما في الدار الواحدة في قول ابن
حنيفة الا اذا تراضيا على ذلك وعلى قول ابن يوسف ومحمد يقسم القا
ضى على الاصل لهما فان كان الاصل في الجمع جمع وان كان الاصل في التفر
يق فرق لان الذي يابى الاصل متعنت فله ان يجر عليه ويقضى بالاصل
واما المسئلة ان الحجر على الحر باطل في قول ابن حنيفة وفي قولهما
جائزه واذا كان بينهما متصلين او منفصلين بين رجلين فانه يجمع
نصيب كل واحد منهما في بيت على حده بالاجماع وان طلق بينهما منزلة
فان كانا متصلين فهما طالبتين وان طافا منفصلين فهما طالدا
ربن والاصل ان القسمة في مستوى الاجزا استيفا وفي مختلف
الاجزا مبادلة بيانه انه اذا اشترى رجلا من حنطة بمائة درهم
واقسما نصفين فكل واحد منهما ان نصفه مائة على خمسين مثله

درهما لهما اشتراهما الخمسين والقسمة استوفى ذلكا انه مبادلة حنطة
لحنطة ولو اشتريادار ابا لدرهم فاقسماها نصفين ليس لهما ان
يبيع نصيبه مراوحة لانها مبادلة دار ودار ومن اشترى دارا بدار لا
يتبعها مراوحة واصل اخر ان الرضا على الضرر جائز وعلى الربوا لا يجوز
بيانها اذا كان كحنطة بين رجلين ثلثون ردية وعشرة حيرة فاق
خذ احدهما عشرة والاخر ثلثين وقيمة العشرة مثل قيمة الثلثين
فانه لا يجوز ان الرضا على الربوا لا يجوز ومثله لو تراضيا على
قسمة الحمام او البيت بجوز وان كل واحد منهما لا ينتفع بنصيبه
بعد القسمة قال واذا طانت الدارين ورثة كبار اصحابا فافروا
عند الفاضل انهما ميراث بينهما عن ابيهم وارادوا منه فقسما
بينهم فهذا لا يخلو اما ان يكون منقولا او غير منقول ولا يخلو
اما ان يكون منقولا بسبب الميراث او بسبب غيره طالبة و
الصدقة والشرا وخوه ولا يخلو اما ان يكون فيهم غايب او لم يكن
او يكون فيهم صغير او لم يكن اما اذا كان الملك بغير الميراث ولم
يكن فيهم غايب فانه يقسمها بينهم بقولهم ويكتب الصك بان قد
قسمت بينهم باقرارهم ولا يطلب منهم البينة على اصل الملك
في المنقول وغيره واما اذا كان فيهم غايب فانه لا يقسم بينهم
لان الحضور ليسوا بخصم عن الغايب سوا طان الغايب واحد او اكثر
واما اذا كان سبب الملك هو الميراث فان قالوا ليس فينا غايب فانه يقسم
المنقول بينهم بغير اقامة البينة ولا يقسم غير المنقول البينة
على اصل الميراث عند ابر حنيفة وعندهما المنقول وغير المنقول سوا

يقسم بينهم بقولهم وان طان فيهم غايب فانه يقسم ولا ينتظر
حضور الغايب بعد ان يكون الحاضر اثنين كسيران او احدهما طبير
والاخر صغير فينصب عن الصغير وصيا فيقسم في ذلكا ان الملك اذا
كان في الميراث فاحدا الورثة خصم عن الباقيين فلذلك يقسم بينهم
وبعض حصص على وجهه وان انكر يرد القسمة في المنقول وغيره
على قولهما وعلى قول ابر حنيفة في المنقول كذلك وفي غير المنقول
لا يرد القسمة لانه قسمها بالبينة فنفذت البينة على الغايب
حكما ولا يلتفت الى قوله قال واذا قسمت الدارين بين اهلها فاماب
بعضهم موضع بغير طريق اشترط له فيها بالقسمة فانه ينظر
في ذلكا ان طان له مفتح فيما اصابه الى الطريق امضيت القسمة و
الا بطلت هذا لا يخلو اما ان يذخروا في القسمة الطريق او لم يذ
كروا ذلك فان ذكروا فان القسمة جائزة ويتر في الطريق فيه سوا
ذكروا بطل حق هوله او لم يذخروا وان لم يكن له مفتح فيما اصابه
فان ذكروا بطل حق هوله فانه يتر في نصيب صاحبه وان لم يذخروا
طرح حق هوله فان القسمة باطلة وكذلك هذا في حق سبيل الماء
فقد ذكرنا هذا في كتاب البيوع مع اجناسها وذكرنا الفرق بينهما
بين البيع قال وطان ابو حنيفة رحمه الله عليه يقول في العلو الذي
لا سفله وفي السفل الذي لا علوه بحسب في القسمة ذراع من
السفل يذراع من العلو بيانها اذا كان سفلي بين رجلين وعلوي
بين اثنين فافرادا قسمتها فانه يقسم البنا على سبيل القيمة
بالا تفاق واما الساحة فيقسم كل ذراع من السفلي ذراع من

من العلو في ذراع مساحة العلو طولا وعرضا فيضرب الطول في العرض
ليعلم مبلغه وطول مساحة السفلى بزرع طولا وعرضا فيضرب
طوله في عرضه ليعلم مبلغه فيدفع كل ذراع من السفلى ذراعين
من العلو ويكون بينهما تعديل وهذا قول ابن حنيفة وفي قول
يوسف يدفع كل ذراع من السفلى ذراع من العلو وهذه فرع لمسألة أخرى
وهو ان لصاحب السفلى ان يتعقل بالاجماع اذا كان لا يضرب بالعلو
وليس لصاحب العلو ان يتعل في وقعه وان لم يضرب بصاحب السفلى عن ذراعين
حنيفة وعندهما له ان يفعل ذلك واستوز منفعة العلو والسفلى عند
هما فلذلك قال ابو يوسف كل ذراع من السفلى بزرع من العلو وعن
ابن حنيفة منفعة العلو انقص من منفعة السفلى فلذلك قال طائفة
من السفلى بزرع من العلو واذا كانت بيت كامل علو وسفلى بين
وعلو في بيت آخر بينهما فارد قسمتهما بالتعديل فكل ذراع من بيت
كامل بثلاثة اذرع من العلو لان ذراعا من علوهما بزرع من علو ذاك
وذراع من سفلهما بزرع من علو ذاك عند ابن حنيفة وعند ابن يوسف
ذراع من البيت الكامل بزرع من العلو الاخر واذا كان سفلى وبيت
كامل فكل ذراع من البيت الكامل بزرع ونصف من السفلى عنده وعند
ابن يوسف كل ذراع من البيت الكامل بزرع من السفلى وما على قول
محمد ففي الفصول كلها يقسم على طريق القيمة وبه اخذ الطحاوي والمسألة
التي بعدها قد ذكرنا في هذا الكتاب قالوا ان ختلفوا في مقدار الطر
يق الذي يرفع في الدار بينهما رفعت الطريق بينهما سعة باب الدار
لانما يسع في الباب يسع في الطريق وما لا فلا فلذلك يرفع بقدر سعة

باب الدار

باب الدار وما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال اذا رعى الطريق سبعة
ثم اثنوا طان ذلك في افواهم بالحيا في نأى المصالح لهم في ذلك وقالوا
يقسم حايط ولا ثوب بين ما لحيه الا بشرائيهما واتفاقيهما عليه لما
ذكرنا ان القسمة لتحصيل المنفعة ولا تحل المنفعة هاهنا الا اذا ترا
ضيا على الضرر فان ذلك جائز قالوا لا يسع للقاسمان ان يقسم في شئ مما ذكر
نا يرد شئ بشرطه لبعض اهل القسمة على بعضهم ما قدره ولو انه فعل
ذلك جاز هذا على وجهين اما ان يشترط على احدهما الزيادة للفضل
نصيبه وتبين مقدار الدارهما فيقول على ان لصاحب الفضل ضمان
قيمته اما اذا ذكر المقدار جاز لانهما تراضيا عليه وهو معلوم
ان لم يذكر المقدار ولكن ذكر القيمة القياس ان لا يجوز ان هذا بيع
بالقيمة والبيع بالقيمة لا يجوز وفي الاستحسان يجوز لانه شرط بشر
ما يوجب الحظر لان الحظر يوجب القيمة في الفضل فالشرط لم يرد
الا نأخذوا افضل للقاسمان يسوي بين الانصبا بالتعديل بالقيمة
حتى لا يكون ذلك جورا على الباقيين ولا يجمع نصيب بعضهم مع بعض الا
بالرضا لانه يحتاج الى القسمة ثانيا فيؤدي الى الضرر والرضا شرط قال
ويستغفر له بحري ما حاول قسمته بين اهله من الدور والعقار على اقل
انصبا اهله فيهم ثم يقرع بينهم لتطبيق الانصبا انفس والقرعة ليست
بواجبة وهذا كما ذكرنا في القسمة بين النساء انه يقرع للبداية
وفي الخروج باحويهن الى السفلى يقرع بينهما لتطبيق الانصبا
كذلك هاهنا واذا اقرع بينهم في القسمة ينبغي ان يقول كل من خرج
جنت غروته او لا اعطيت جزءه من هذا الجانب الذي يليه في الخروج

اعطيتة بحسب نصيبه الاول والثلث واحدان يرفع من هذا سوا خرجت له
الفرعة او لم يخرج مادام الباقي اثنين فاذا خرج الثلث ونظر الواحد فقد
نعت نصيبه الباقي فليس لواحدان يرجع قال ومن اصله في نصيبه حجة
علوا وسفل فاراد ان يفتح بابا في حايطة فانه لا يمنع عن ذلك انه تصرف في
ملك نفسه فان اراد ان يتطرق فنظر ان كان الباب مما يلي الطريق فله ان يفتح
فيه وان كان مما لا يلي الطريق يمنع عن التطرق لا نالوقلنا ان له ذلك
يفسد على الاخر ملكه لانه يقطع عنه الانتفاع لانه يفتح ابوابا كثيرة
حتى يحصل جميع نصيب صاحبه طريقا وليس هذا بالسكنة التي غير
نافذة اذا اراد احدهما ان يفتح بابا اخر لداره اعلا واسفل لا يمنع كل
له ان يرفع الحايطة ويصرف في موضع شاو من اصله حجرة في دار وله
حجرة اخرى في دار اخرى في سكة اخرى فاراد ان يفتح في حجرته بابا
من تلك الدار لا يمنع لانه تصرف في ملك نفسه ولو انه اراد ان يتطرق
في هذه الدار من تلك الدار فان كان ساكن الحجرتين واحدا لا يمنع لانه
اذا خرج من تلك الدار الى هذه الحجرة فقد انقطعت حكمه لادخله ان
يتطرق لاجل هذه الحجرة وقال بعضهم من جهة التنزه ينبغي ان يقصد
من تلك الدار الى هذه الحجرة فاذا دخل هذه الحجرة يقصد الخروج ولا يقصد
من تلك الدار لانه لاحق لتلك الدار في هذا الطريق وهذا ضمن يربد الدخول
في الحرم ان قصد البستان لا يلزمه الا حرام فبعد ذلك يدخل مكة من بستان
هذا اذا كان ساكنهما واحدا اما اذا كان ساكنهما اثنين فليس لساكن تلك الحجرة
التي من قبل هذه الدار ان يتطرق في هذه الدار التي وقعت الحجرة له ولو ان
تهدا خاصا بين افواه اراد احدهما ان يفتح الى ملكه في اعلا النهر يمنع عن

ذلك لانه اشترى هذا المافيودي الى الضرر بالباقيين فيمنع عن ذلك ولو كان حجة
حافتي النهر مشتركة بينهما فلا يجوز التصرف في الملك المشترك الا برضا
الشركاء قال ومن ادعى غلطا في القسمة بعد وقوع القسمة وانظر حاجته
فهذا على ثلاثة اوجه وقد ذكرناها في كتاب ابد القاض ومسل القسمة
الابل والغنم والبقر والرقيق قد ذكرناها في صد الكتاب قال ولا بأس
باشتراط الخيار في القسمة لان القسمة مبادلة فاشبهه البيع فيجوز الخيار
كما يجوز في البيع ثلاثة ايام او دونها واكثر من ذلك يجوز عند ابن حنيفة
وعندهما يجوز اذا طار اخره معلوما قال ولا شفعة في قسمة ولا خيار
روية روى هذا بروايتين بالصبر والنصب فان طانت الرواية بالخفض
فمعناه لا تجب الشفعة في القسمة ولا شفعة ايضا في خيار الروية وهو انه
اذا اشترى دارا وسلم الشفعة الشفعة ثم انه رد الدار لخيار الروية
فلا شفعة للشفيع فيها والرواية بالنصب معناه لا شفعة في قسمة ولا
خيار روية اي لا يثبت خيار الروية في القسمة وانما لم تجب الشفعة في
القسمة لانها لو وجبت لوجبت له شريكه والشريك اول من الجار ولا
يثبت خيار الروية في القسمة لانه لا يفيد لانه لو رده لخيار الروية فحاشا
بح الى القسمة الثانية ولا تجب الشفعة في خيار الروية لانه فسخ العقد
الشفعة انما تجب في العقود لا في الفسوخ وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله
عليه ان هذا يروى بروايتين بالرفع وبالصبر ووجه الصبر ما ذكرنا
والقول بالرفع طالق في النصيب لان التبرية قد ترفع وقد تنصب قالوا
الصغير ولو في البيتين ان يقاسما على الصغير والبيتين اصل في هذا ان طرقت
طانت له ولاية البيع فله ولاية القسمة ومن لا ولاية له وصية و

الجرد ووصيه والقام ومن نصبه القاضى لهم ولاية بيعه قال البيهقي فلهما ولا
 ية قسمة ماله ووصى الام ووصى الاخ والعلم ليس لهم ولاية البيع فليس
 لهم ولاية القسمة واما وصى المطايب اذا مات عن وفاقه طوص الام
 في رواية وفي رواية كتاب القسمة يجوز قسمة وصى المطايب فيه
 دليل انه طوص الابن يجوز بيعه قال اذا طانت الدارين رجلين نصفين
 فاذا احدهما الثلث من المقدم وقيمته ستمائة واخذ الآخر الثلث من
 المؤخر وقيمته ستمائة ثم استحق نصف ما في يد احدهما فخذ على ثلثة او
 جه وفي وجه يبطل القسمة ويستأنف القسمة بينهما فيما بقي وفي وجه
 لا يبطل القسمة ولحق المستحق عليه بالخيار ان يشاء ابطال القسمة وان
 شاع على صاحبه وفي وجه اختلفوا فيه فاما الوجه الذي يبطل
 القسمة فيه فهو انه اذا استحق نصف الدار من شاعا فانه يبطل
 القسمة لحق المستحق لا لوقلنا انه لا يبطل القسمة احتياجا الى القسمة
 لما في يد كل واحد فينتفرق عليه نصيبه في موضعين فيؤدي الى الضرر
 والضرر منفي بالخبر فيبطل القسمة والذي لا يبطل القسمة بالاجماع طاهو
 استحق نصف ما في يد احدهما معلوما مقسوما فالمستحق عليه بالخيار ان
 يشاء ابطال القسمة لانه استحق بعض المعقود عليه والاشقاص في الاعيان عيب
 والعيب موجب للخيار وان شاع لم يبطل القسمة ويرجع على صاحبه يرجع ما
 في يديه لانه لو استحق جميع ما في يديه لكان يرجع بنصفه في يدي
 شريكه فاذا استحق النصف يرجع بربع ما في يديه اعتبارا للجزء والطل
 والذي اختلفوا فيه وهو انه اذا استحق نصف ما في يد احدهما مشا
 ما عند ابن حنيفة هو بالخيار طاهو استحق نصف ما في يده معلوما وفي

قولهما يبطل القسمة وهذه مسألة الطائفة قالوا اذا طانت الدارين
 رجلين فباع احدهما نصيبه من بيت منها طان لشريكه ان يبطل البيع
 لا لوقلنا انه يجوز يؤدي الى الضرر بالشريك لانه يبيع موضعا اخر
 من اخر حتى يحصل فيه عشرة وشرطنا فيحتاج الى القسمة مع طل
 واحد فينتفرق عليه نصيبه فينتضرر به والضرر منفي بالخبر و
 طل لكونه باع بيتا منها لا يجوز الا بالاجازة من الشريك فان اجاز شريكه
 جاز والبيت للمشتري والباقي بينهما وان لم يجز يبطل البيع وكذلك
 لو باع ذراعا من الارض ومطانا معلوما ولو طانت ثلث بين رجلين
 او غنم او ما اشبه ذلك مما يقسم فباع احدهما حصته من شاة او
 من ثوب فانه يجوز وليس لشريكه ان يبطله في رواية محمد وفي روا
 ية الحسن بن زياد هذا والمسئلة الاولى سوا فلا يجوز الا باجازة شريكه
 وبه اخذ الطحاوي قال ومن طانت بينه وبين رجل دارا فاقرب بيت
 منها لرجل وانكر ذلك شريكه فان هذا الاقرار موقوف وغير متعلق
 بالعين لحق الاخر ويجبر على القسمة فان وقع البيت في نصيب المقر
 يدفع اليه وان وقع في نصيب الاخر فانه يقسم فيما اصاب المقر بينه
 وبين المقر له يضرب المقر له بذراع البيت ويضرب المقر بنصف
 ذراع الدار بعد البيع في قول ابن حنيفة وقول ابن يوسف ومحمد
 يضرب كما قالوا ويضرب المقر له بنصف ذراع البيت لا بجميعه وبيان
 ذلك وهو ان يجعل جميع ذراع الدار مائة مع البيت وذراع البيت عشرة
 فان الدار يقسم بينهما نصفان ثم ما اصاب المقر يجعل على خمسة وخمسين
 سهما يضرب المقر له بعشرة وفي ذلك نهي الباقي بعد ذراع البيت

في خمر الخمسة واربعين سهما وذلك النصف الباقي بعد ذبح البيت فاجعل
صاحبة سهما فتبصر ما احبها يد على احد عشر سهما سهما لصنعة وتسعة
اسهم للمفرووف في قول محمد بن عمرو بن عيسى اسهمه لان المفرووف خمس
اذرع عنده هذا اذا كان الاقرار بشي حمل السهم طالدار وخو هو وان
كان غرضي لا حمل السهم طالحما اقرار احدهما سبب منه بعينه لرجل
وانظر شريكه فانه يلزمه نصف قيمة ذلك لان السهم هاهنا غير ممكن
فلم يقر الا بالقيمة لان الاقرار بالعين في حال تعذر تسليسه اقرار منه بدله
وهي القيمة وكذا لو اقر بجزء في الدار كتاب المأذون له في التجارة
قال الشيخ الامام رضي الله عنه قال واجب للرجل ان ياذن لعبد له ولا منته في
التجارة بالغير طانا او غير بالغين بعد ان يعقلا البيع والشراء وبعد
فالتجارة وكذا لو اذن له ان يعمل في الحنطين او يستقي الماء
على الحمار ويبيعه يكون اذنا له في التجارة ولا اذن في الاجارة اذن في
التجارة طما لو دفع اليه حمارا وقال له انقل عليه كذا وكذا بالاجر ولا اذن
في التجارة اذن في الاجارة ولو اذن له في نوع من التجارة كان ما ذونا في انواع
كلها خلا الوطالة والمصارنة وفي قول الشافعي يكون اذنا في ذلك النوع خاصة
وفي قول زفر يكون اذنا له في ذلك وفي توابعه وفروعه ومنى اذنا له في عقد
متكرر يكون اذنا في التجارة كما لو قال له اذهب اشتري ثوبا وبعه فهذا اذن
منه له في التجارة وقال اذهب واشتر طعاما فضله او ثوبا فالبس به او ثوبا
لا هلي واشتر لحما بدرهم وما شابه ذلك فهذا استخدام وليس بلان لا
لو جعلنا هذا اذنا له في التجارة لتعاقد الناس عن الاستخدام ولذهب الاستغناء
من الخدم قال ولوراني المولى يبيعه ويشتري وسكن طان ذلك اذا منته في

التجارة اذ الم يبيعه عزذ لسا الا ان مال المولى اذا باعه هذا العبد يجوز
بيعه بسكون المولى حتى يجيز المولى ذلك بالنطق ولا مضم للسقوط
الا في شيئا مخصوصة احدهما ما ذكرنا والثاني البطر اذا اسكت عند الا
ستيمار يكون ذلك اذا نامنها في العقد والسكون بعد العقد يكون اذنا
للعقد والثالث الشفيع اذ اعلم بالبيع فسكت يبطل شفيعته والرابع
اذا اوجب او تصدق فقبض الموهوب له او المتصدق عليه ذلك الشيء
بمحضر من الواهب فسكت يكون اذنا منه بالقبض والخامس انه اذا
باع بيعا فاسدا وقبض المشتري بمحضر من البايع فسكت طان ذلك
اذا نامنه له في القبض والسادس رجل مجهول النسب اذا باعه رجل
بمحضره وقال له قم فاذهب بمه مولاك فسكت وقام وذهب معه يكون
اقرارا منه بالرق حتى انه اذا ادعى بعد ذلك الحرية لا يلتفت الى قوله
بغير بينة ولو باع بيعا جائزا بضمن حال فقبض المشتري المبيع
بمحضر البايع وسكت للبايع لا يكون اذنا منه بالقبض وله حق الاستر
داد في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي هاهنا يكون اذنا بالقبض فبا ساعلي
العقد الفاسد قال وليس للمأذون له في التجارة ولا للمطابق بقرضا
لان القرض معروف وهما ليسا من اهله وليس للعبد المأذون ان
يغفل بالمال او بالنفس الا ان ياذن له مولا به كذلك يجوز اذنا الم يكن
عليه دين وان كان عليه دين لا يجوز واما المطابق فلا يجوز طفا
لته وان اذن له المولى بذلك ولو غفل لا يواخذ في الحال بعد الحر
ية يواخذ ان كان وقت الضفالة كبيرا بالغوا وان كان مغيرا لا يواخذ
وللمأذون له ان يطعم الطعام لان النبي صلى الله عليه وآله اجاب دعوة المملوك

ويسر له ان يتصرف بالدرهم وخوه قال ومن قدم مصر من الامصار من
العبيد فذكر ان مولا اذن له في التجارة وسع للناس ان يبايعوه اعلم
بان اخبار الخبرين على ثلثة انواع خبر في الديانة وخبر في الشهادة وخبر في
المعاملة فاما الخبر في الديانة فانه يشترط فيه العدالة دون العرد
لشهادة على مال رمضان فاما في الشهادة فيشتترط فيه العدالة و
العرد واما في باب المعاملات لا يشترط العدالة والعرد لانه لو اشترط
لضاقت الامور على الناس لان الغالب في المعاملات انها تجري على ابدى
العبيد والخدم ولا يكون ظلمهم عدوا وما ضاق امره اتسع حكمه
وبيانه لو ان عبدا او امة جال رجل بشي فقال بعثني مولا اليك هدية
بهذه فانه يحل له فهو له وكذلك العبد اذا قال ان مولا يذن لي في التجارة
وسعه ان يبايعوه فاذا وجب عليه الدين لهم ان يبيعوا كسبه ولكن
رقبته لا يباع حتى يحضر المولى فاذا حضر وافق بالاذن يباع الرقبة في
الدين والا فلا قال ومن اذن لعبده في التجارة يوما او شهرا او سنة
طاز ما ذوناله في التجارة ابد الا ان يحجر عليه الاصل ان تعليق الاطلاق
بالخطر جائز وتعليق التقييد ان والتمليطان بالخطر لا يجوز بيانه
اذا قال لعبده اذا اجاغد فقد اذنت لك في التجارة صار ما ذوناله في
التجارة اذا اجاغد وكذا اذا قال الرجل اذا اجاغد فانت وكيل صاريك
اذا اجاغد ولو قال لوكيله اذا اجاغد فقد عزلتك او قال لعبده الماذون
اذا اجاغد فقد حركت عليك او قال للمطلق طلاق رجعا اذا اجاغد فقد را
جعتك فانه لا يصح هذا كله ثم سئلنا هذه لما قال اذنت لك شهر او طاه
انزله ثم قال اذا جاز اسر الشهر فانت مجبور فالاذن صحيح والجمرة لا يصح

وانا قال الرجلان للرجل اذا اجاغد فانت حطرم بيننا او اذا اهل
المال فانت حكر بيننا او غير ذلك من الشروط في قول ابريوسف
لا يجوز ان هذا تعليق الحكم بالخطر وفي قول محمد يجوز ان هذا
تعليق اطلاق الحكم بالخطر قال المولى ان يحجب على عبده الماذون
له في التجارة الحجر على ضرر بين حجر علم وحجر خاص فالخاص ان يقول
للعبد حجرت عليك والحجر العام ان يحجر عليه في اهل سوفه ظلمها واكثر
هم والاذن على ضرر بين خاص واما الخاص ان ياذن لعبده في التجارة ولم
يشتهر ذلك فيما بين الناس والعام ان ياذن لعبده بين اهل السوق
ظلمها واكثرهم فالحجر العام يعمل في الاذن الخاص والعام جميعا
والحجر الخاص يعمل في الاذن الخاص ولا يعمل في الاذن العام وانما يصح
الحجر اذا علم العبد بذلك فاما اذا لم يعلم فلا يصير مجورا عليه
ولو حجر عليه في سوفه وهو لا يعلم ان خبره بالحجر رجلا او رجلا
وامرأتان عدلين كانا او غير عدلين او رجل عدل او امرأة عدلة
يصير العبد مجورا عليه بالاجماع وان طاز الخبر واحد لا يصير
مجورا بذلك الا اذا صدقه بذلك عند ابن حنيفة وعندهما يصير
مجورا عليه صدقة او طذبه بعد ان ظهر صدق الخبر ولو طاز الخبر
رسولا يصير مجورا عليه بالاجماع صدقه او طذبه وطذبه لا يصير
ما ذونا الا بالعلم فلو ان المولى اذا قال اذنت لعبدي في التجارة وهو
لا يعلم فانه لا يصير مالا ذونا في التجارة طال وطالة سواء لو قال يبيعوا
عبدي فانت اذنت له في التجارة فبايعوه والعبد لا يعلم بالاذن يصير ما
ذونا في رواية كتاب الماذون وذكر في الزبادان في الصبي اذا قال اب

باعتوا ابني فلانا فبايعوه والصبي لا يعلم ما ذونا ما لم يعلم باذن
الاب عن اصحابنا من قال في المسئلة وايتين ومنهم من فرق بينهما فقال
ان رقية العبد ملك المولى والجحر طان لحق المولى فيما مره اياهم زال حقه
وفي الصبي الجحر لحق الصبي لان ما يلزمه لا يلزم اياه فيشترط علمه لزوال
الجحر عنه قالوا واذا وجب على العبد الماذون له في التجارة ديون فطلب غر
ماوه ببعه فيها طان للقاضي ان يبيعه لهم العبد الماذون اذا طان في
يديه حسب فانه يباع كسبه في الدين فان فضل على الدين طان ذلك للمولى
ان فضل الدين على الحساب فانه يباع رقية العبد في الدين عندنا وعند
الشافعي لا يباع ولو قضى المولى الدين من عند نفسه فانه لا يباع ثم اذا
بيع العبد في الدين فان فضل الثمن على الدين والفضل للمولى وان فضل الدين
على الثمن فالمولى لا يطالب بالفضل ولكن يتبع الغرما العبد بعد العتاق هذا
اذا كان الدين كله حلالا ولو كان الدين بعضه حلالا وبعضه موحا فانه
يبيعه ويعطى اصحاب الدين الحال قدر حصتهم منه وبمسك حصة اصحاب
الدين الاجل الوقت حلول الاجل هذا اذا طان الدين كله ظاهرا ولو طان
بعضه ظاهرا وبعضه لم يظهر ولكن سبب الوجود قد ظهر ظاهرا لو
حفر العبد بمرافق الطريق وعليه دين فان القاضي يبيعه في الدين ويرفع
الى الغريم قدر دينه من الثمن فان كان الدين مثل الدين يدفع كله فبعد
ذلك اذا وقعت في البيرواية فلهذا تحت بصاحب الدابة على الغريم في اخذ
منه قدر حصته من ذلك فيضرب هذا بقيمة الدابة والغريم يضرب بدينه
فيقسمان الثمن بالحصر هذا اذا باعه القاضى في الدين واما اذا باعه المولى
بغير اذن الغرما فلهذا محق الفسخ الا اذا وصل الثمن اليهم وطان

فيه وفابا الدين او قضى المولى دينهم او ابروا العبد من الدين بطرح حق
الفسخ وليس هذا الوصى الا باع التركة في الدين فليس للغرما حق الفسخ
والفرق بينهما ان في مسلتنا هذه للغرما حق استئصال التركة و
لهم ان يفسخوا العقد ويستسبعوه في دينهم وفي ذلك ليس لهم حق
استئصال العبد لان فيه تاخير قضاء الدين واما لهم حق البيع فاذا باع
الوصى جاز وبأذن من ثمنه هذا اذا طان الدين حلالا ولو طان الدين الراجل
فبيعه المولى جاز وليس لهم حق الفسخ ولكن اذا طان الاجل ياخذون من
الثمن قدر دينهم وان طان الدين اخذوا بضمنون المولى التمام
القيمة وروى عن محمد ان لهم ان يفسخوا العقد هذا كله اذا
طان العبد فابا في يد المشتري ولو طان هالط بطرح حق الفسخ كان
الهالك لا يحتمل الفسخ ولظنهم بالخيار ان شئوا وضمنوا المولى فيجوز
العقد فيصير طانهم باعوه من المولى بقدر قيمته حتى ان المشتري
لو وجد به عيبا له ان يرجع على المولى والمولى يرجع على الغرما وان
شأوا اختاروا تضمين المشتري القيمة فاذا ضمنوا يفسخ العقد
ويسترد الثمن ولو طان العبد فابا في يد المشتري واكنه غار فان
وجدوا المولى ضمنوه القيمة وان وجدوا المشتري فان اقر بحق
الغرما فلمهم ان ياخذوه ويبيعهوه في دينهم فان انظر فلا خمومة
لهم مع المشتري في قول ابن حنيفة ومحمد وفي قول ابن يوسف
لهم ذلك ويقيمون البيينة عليه قال ومن اذن لامته في التجارة
فولدت ولدا من غير المولى او فقيت عينا فوجب ارشها على الفاق
اعلم بان الولد المولود بعو لحوق الدين ببيع في الدين بخلاف ولد البتة

انه لا يدخل في الجناية لان الدين ثابت في رقبتهما فيسرى ذلك الى ولدها و
اما الجناية فلم يثبت في رقبتهما وانما يطالب المولى بالرفع او الفداء و
الولد المولود قبل الدين لا يدخل في الدين بخلاف الصبي والهبة و
الصدقة اذ اطات قبل لحوق الدين فلم يأخذ المولى منها ذلك حتى لحق
الدين فاؤذ لا يجوز للغرماء والفرق بينهما ان الصبي يدها الا ترى
انه يجوز تصرفها فيه قبل ان يأخذ المولى منها ذلك واما الولد فليس في يدها
الا ترى انه لا يجوز تصرفها فيه فصارت حسب المأخوذ منها ولو ولدت
بعد لحوق الدين ثم لحقها دين اخر فان الصبي والهبة والام بين الغرما
بالحصص واما الولد فانه يباع في دين الغرماء الدين ثبتت حقهم قبل الولادة
دون الدين ثبتت حقهم بعد الولادة وما عرفت من الجواب في الولد فهو
جواب في الارش قال ومن اعتق عبده وعليه دين كان لغرمائه ان يضمنوه
الاقل من قيمته ومن الدين المولى اذا اعتق عبدا لم يوزن حازه عتقه لان
ملكه باق فيه والغرماء بالخيار ان شاؤوا اتبعوا العبد بالدين وان
شاؤوا اتبعوا المولى بالاقل من قيمته ومن الدين سوا طان عالما بالدين
او لم يكن عالما به بخلاف الجناية ان العبد اذا اجنى جناية فاعتقه المولى
لان كان عالما بالجناية صار مختارا للفداء وان طان غيبا لم بالجنا
ية يلزمه قدر القيمة لا غير وفيما بالدين يلزمه القيمة وان طان عالما
والفرق بينهما ان الضمان وجب على المولى في الجناية لانه عاقلته الا
انه كان يتخلص عنه بالرفع وبالعنق ابطال حق الرفع فصار مختارا للد
ية اذا طان عالما واما الدين فهو ثابت في ذمة العبد الا ترى انه يباع
بغيره والمولى ابطال حق البيعة ولو بيع لا يجوز الا قدر القيمة لانه في

الظاهر لا يشترط بل من القيمة قلنا ذلك لزمه القيمة وفي مسئلتنا لو
اختار الغرماء اتباع المولى لا يجوز ابر للعبد او اتبعوا العبد لا يكون
ابر للمولى بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب اذا اختار المصوب منه
تضمين احدهم انقطع حقه عن الاخر والفرق بينهما ان هذا الحق
وجب على كل واحد منهما على طريق الامالة فاذا ضمن احدهما فقد مله
منه فبعد التملك لا يملك الرجوع عنه واما ما هنا الدين وجب على
العبد الا انه وجب على المولى على سبيل الضمان لانه ليس في هذا
التضمين تملك الدين من المولى فثبت انه طان طفيل ومن طان
الطفيل او المكفول عنه لا يكون في ذلك ابر الاخر قلنا لكافتراقا و
لو اختار بعضهم اتباع العبد وبعضهم اختار اتباع السيد فالذي
اتبع العبد باخذه بجميع الدين لا الدين عليه والذي اتبع المولى يأخذ
منه جميع حقه اذا كان حقه مثل القيمة وما يأخذون من المولى يكون
بينهم بالشرعة وان لم يكن اصل الدين بالشرعة لانه ثبتت دعهم في
القيمة فصارت مشتركة بينهم وما يأخذون من العبد لا يكون بينهم
بالشرعة الا اذا كان اصل الدين بالشرعة هذا اذا اعتقه ولو لم يعتقه
ولم يتره فالغرماء ايضا بالخيار ان شاؤوا اتبعوا المولى بدعهم
فيستسعون به بالدين وان شاؤوا المولى بقدر قيمته وفي اختيار احدهما
ابر الاخر لان السيد طان تحت التضمين تملك طان في العناق
كسبه لا يكون للسيد فلم يكن تحت التضمين تملك طان قلنا لكافتراقا و
اخرين هذا وبين العتق ان ما يأخذ واحد من المدين يكون بينهم بالشرعة
وفي العناق لا يكون والفرق بينهما ان هذا حسب العبد والعبد ليس

له ان يقضي غريمه مادون غريمه وكذا لو ولد فاما العبد اذا اعتق صار
حرا وله ان يقضي غريمه مادون غريمه و يفرق اخر بينهما انه اذا اختار
بعضهم اتباع المديرو وبعضهم اتباع المولى فانه ياخذ من المولى
قدر حصته ان لو اتبعوه جميعا صار كان نصيبه وفي العناق ياخذ
منه جميع القيمة فوق الفرق بين التديرو والعناق في ثلثة مواقع
وما عرفت من الجواب عن التديرو فهو جوابك في الاستيلاء في فضل
واحد وهو انه بالتديرو لا يصير مجورا عليه ولا استيلاء نصير الجا
رية مجورا عليها والقياس فيهما واحد ان لا يصير الجارية مجورا الا
انا استحسن في الاستيلاء انها تصير مجورا عليها بالدلالة قالوا ان
كان في يد الماذون له في التجارة عبد من تجارته فاعتقه مولا فان
لم يكن على العبد دين جازعتقه و خرج من تجارة العبد وان كان
عليه دين كان الدين غير مستغرق لرقبة ولما في يديه بخور
عتقه ايضا ويضمن قيمته لغرمائه لانه اتلف عليهم كسبه وان كان
الدين مستغرقا لرقبته ولما في يديه فاعتق عبد عبده فانه لا ينفذ
عتقه في قول ابن حنيفة وفي قولهما ينفذ ويضمن قيمته للغرماء
واصل المسئلة ان الدين اذا كان محيطا برقبته وبما في يديه فانه
يمنع ملك السيد عند ابن حنيفة وعندهما لا يمنع وكان ابن حنيفة
يقول ولا ان الدين وان كان غير محيط فانه يمنع ملك السيد ايضا ولا
ينفذ عتقه في عبد عبده ثم يرجع الرماذ كرنا ولو ان الدين اذا سقط
بوجه من الوجوه او باعوا ذلك من المولى نفذ عتقه لان العتق في حقه نا
نالا انه في حق الغرماء لا ينفذ فاذا سقط حقهم نفذ ذلك وكذلك

كذلك الوارث اذا اعتق عبدا من التركة وعلى الميت دين مستغرق
فانه لا ينفذ عتقه ثم اذا سقط حق الغرماء بوجه من الوجوه نفذ
ان كان الدين غير مستغرق نفذ عتقه ويضمن قيمته للغرماء
كان ابو حنيفة رحمة الله عليه يقول ولا انه لا ينفذ وكذلك
الموصال اذا اعتق العبد الموصاه وعلى الميت مستغرق ينفذ
ولكن اذا مله بعد ذلك ينفذ وكذلك على قول ابن حنيفة اذا
اعتق المرتد عبده لا ينفذ ولكن اذا اسلم نفذ ذلك العتق قال
ومن اذن لعبده في التجارة فباع عبدا ثم حط من ثمنه ان كان
الحط يعيب فيه جاز اذا كان الحط مثل ما يحط التجار وان كان
اكثر من ذلك ان كان فاحشا بخور في قول ابن حنيفة وعندهما
لا بخور وان كان غير فاحش جاز في قولهم جميعا واصل المسئلة
ما ذكرنا في كتاب البيوع ان العبد الماذون اذا باع او اشترى
بزيادة طيبة او بنقصان كثير جاز في قول ابن حنيفة وعند
هما لا بخور ولو كان الحط بغير عيب او لا يراى بخور بالاجماع ان
هذا اصطناع المعروف والعبد ليس من اهله قال ومن باع عبده ومليه
دين فلفغرمائه ابطال بيعه وقد ذكرنا هذا قال واقرار العبد الماذون له بال
يوز والفصول واستهلاك الودائع والعوارى والجنائيات في الاموال جاز
العبد لا يخلو اما ان يكون ماذونا او مجورا عليه فان كان مجورا عليه فانه يوا
خذ بافعاله دون اقراره الا ان فيها يرجع الى نفسه طالقصاص وحد الزنا و
حد الشرب وحد القذف فانه يصح اقراره فيها وحضرة المولى ليس بشرط
هذا اذا اقر واما اذا اقيم البيعة عليه فحضرة المولى شرط عند ابن حنيفة

ومحمد وقال ابو يوسف ليس بشرط ولو استهلك ما لانه يؤخذ به مجور اطان
او ما ذونا وما الاقرار بالجناية التي بوجوب الدفع او الفداء فانه لا يصح مجورا
عليه طان وما ذونا وما الاقرار بالدين او بالعصا ولا قرار بعين مال في المجور
عليه لا يصح وفي الماذون يصح ويؤخذ به في الحال والمآذون له اذا اقر بمهر
امراة وصدرته المقر لها فانه لا يصح في حق المولى لا يؤخذ الا بعد الحر
بنة ولو اقر باقتصاص امراة بالاصبح فعند ابن حنيفة ومحمد هذا اقرار بالجنا
ية فلا يصح الا بتصرف المولى وعند ابن يونس هذا اقرار بالمال فيصح قال
واذا قتل العبد الماذون له في التجارة رجلا وطان عليه دين فان حضر
الغرماء واصحاب الجناية فان القاضى يدفعه الى اصحاب الجناية ثم يتبعه
اصحاب الدين في يد اصحاب الجناية فيبيعونه في دينهم فيأخذون
فقد الدين وما فضل من الثمن يطوز لا اصحاب الجناية وانما ابدانا بالجناية
لان فيه توفير الحقين وبيان انه بعد الدفع اليهم يمكن بيعه ولو ابدانا
بحق اصحاب الدين وبيع العبد يبطل حق اصحاب الجناية لان العبد اذا خرج
من ملك المولى يبطل حق اصحاب الجناية لان المولى طان بخاطبة بالدفع
او بالفداء وبعد البيع لا يخاطب به هذا اذا حضر وجميعا وان حضر
اصحاب الجناية او لا كذلك يدفع اليهم ولا ينتظر حضور اصحاب الدين
لانهم لو حضروا جميعا طان الحكم هكذا ولو حضر اصحاب الدين
او لا فان علم القاضى بالجناية فلا يبيعه في دينهم لان فردا كذا ابطال حق
اصحاب الجناية وان لم يعلم وبامه يبطل حق اصحاب الجناية ولا ضمان على
المولى لانه باع باذن القاضى ولو طان باع بغير اذن القاضى ان طان يعلم
بالجناية صار مختارا لا رشوا وان لم يكن علمه بغرم الاقل من القيمة ومن الارش
بالم

قال والمآذون له في التجارة ان ياذن بعده في التجارة وليس له ان يذانه لان
الكتابة اعلى من الاذن لانه بعد الكتابة لا يملك جرحه الا برضاه والى
ينضم من مثله او دونه ولا يتضمن ما هو فوقه وليس له ان يزوجه
عبد به بالاتفاق وفي تزويج امته اختلاف في قول ابن حنيفة ومحمد ليس
له ذلك وعند ابن يوسف له ذلك وفرد كثرنا هذا مع نظايره فيما تقدم
قال ومن جرح على عبد المآذون له في التجارة ثم اقر العبد بعد ذلك بدين
او اقر بعين مال لرجل فانه يجوز اقراره فيما في يديه ولا يجوز في الزنا
دعة عليه في قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز اقراره في
في يديه ويؤخذ به بعد العتاق واجمعوا انه لو طان عليه دين في
هر اذا لم يكن عليه دين كان ما في يديه بعد الحجر للمولى واجمعوا
انه لو طان عليه دين ظاهر كان الغرماء اول به من المولى قال والعبد
المآذون له في التجارة في الشفعة بينه وبين مولاه وبينه وبين غيره
لا طاهر وبيان ان المولى اذا باع دارا بجنب دار العبد ان لم يكن على
العبد دين فلا شفعة له لانه لو اخذ باخذ لمولاه والاصل ان من باع او
بيع له فلا شفعة له وان كان عليه دين فانه باخذ الدار بالشفعة
وحذ لك لو باع العبد دارا والمولى شفيعا ان طان العبد لا دين عليه
فلا شفعة للمولى لانه يبيع له وان كان عليه دين فلمولى الشفعة
ولو ان المولى اذا اشترى دارا والعبد شفيعا ان طان العبد لا دين عليه
فالدار للمولى ولا حاجة الى الاخذ بالشفعة وان طان العبد عليه دين فله
الشفعة ولو اشترى العبد دارا والمولى شفيعا فان لم يكن عليه دين
فالدار للمولى ولا حاجة الى الاخذ بالشفعة وان طان عليه دين فان

المولى ياخذها بالشفعة ولو ان المولى باع دارا من العبد فان لم يكن على العبد دين
 فلا يكون ذلك بيعا وان كان عليه دين فالبيع جائز وياخذ الشفيع بال
 لشفعة ان كان بمثل قيمته او اقل وان كان اكثر من قيمته فالبيع
 فاسد عند ابن حنيفة ولا شفعة فيه وقال ابو يوسف ومحمد المولى
 بالخيار ان شاء ابطال الزيادة وتجوز البيع واخذ الشفيع بما سلم للعبد
 وان شارد البيع ولا شفعة للشفيع الا ان ياخذه بجميع الثمن وان كان
 على العبد دين فباع العبد دارا من المولى ان كان بمثل قيمته او اكثر
 جاز وياخذ الشفيع الدار بالشفعة وان كان اقل من قيمته فالبيع فاسد
 عند ابن حنيفة ولا شفعة فيها وعندهما المحاباة لا يجوز وياخذ
 الشفيع الدار بالقيمة ان شاء قال العبد الماذون اذا اشترى عبدا فاذن
 له في التجارة فحجر المولى على احدهما فلا يخلو اما ان يحجر على الاعلى او على
 الاسفل فان حجر المولى على الاسفل فانه لا يصح سوا كان على العبد الاعلى دين
 او لم يكن لانه استفاد الاذن من جهة الاعلى فما دام الاعلى ما ذوقا فهو ما
 ذون لا قالوا قلنا انه يصير محجورا انجره كان ذلك حجرا خاصا في اذن عام
 وان حجر على الاعلى ان لم يكن على الاعلى دين فالثاني لا يكون محجورا لان المولى
 يملك محاسبته فانه اذ نزلهما ثم حجر على احدهما فلا يوجب حجر احدهما
 حجر على الاخر وان كان على الاعلى دين فالثاني يصير محجورا عند ابن حنيفة
 لانه لا يملك محاسبته فالثاني استفاد الاذن من جهة الاعلى كما من جهة المولى
 لي فحجره ما رخصته ولو مات يصير الثاني محجورا عليه وعندهما لا يصير محجورا
 را عليه لان المولى يملك محاسبته فصار جوابه طالع الفصل الاول وذكر الطحا
 ما عايناه من قولهما العبد الثاني صار محجورا عليه سوا كان على الاعلى دين

او لم يكن وذلك خلافا لظاهر الرواية قال ومن اذن لعبد في التجارة شر ابق
 العبد صار محجورا عليه وكذلك لو اذن العبد صار محجورا عليه عند
 ابن حنيفة وعندهما لا يصير محجورا النفوذ عقده الا اذا الحق بدار
 الحرب صار محجورا عليه من وقت الحق عندهما وعند من وقت الارتداد
 ولو انه اذا اغنى عليه او جن جنونا غير مطبق لا يصير محجورا عليه فان
 كان الجنون مطبقا يصير محجورا عليه حتى لا يعود الاذن بعد الافاقة
 ولو جن المولى جنونا مطبقا يصير العبد محجورا عليه فاذا افاق
 المولى بعد عاد الاذن طالموطل اذا افاق بعد جنونه عادت الوطأ
 له قال وجايز للرجل ان ياذن لمديره ولا موله في التجارة طما ياذن
 لمملوطة ولو اذن لعبد ثم دبره لا يبطل الاذن ولو اذن لامته ثم
 استولدها فلا يبطل الاذن قياسا وبطل استحسانا قال ومن قال
 للناس هذا عبيد وقد اذنت له في التجارة فبايعوه فبايعوه ووجب
 عليه دين ثم استحقه رجل فان اقر المستحق انه كان اذنت له في التجارة
 فان العبد يبقى ما ذوقا ويبيع في الدين وان انخر الاذن لا يلحق العبد
 من الدين شر في الحال الا ان المستحق عليه يغرم الاقل من الدين
 ومن القيمة للغرم بالغرور اياهم حيث امرهم بالمبايعة معه
 عند اضافته الى نفسه لانه ضمن لهم بامره اياهم بيع الرقبة في
 الدين ولم يوفهم ذلك فقد غرهم ولو لم يقل مبدى او لم يقل ما
 يعوه لا يغرم لهم شيئا لانه لم يغرهم حيث لم يامرهم بالمبايعة
 او لم يصف الى نفسه وكذلك لو ظهر انه مدبر او ام ولد
 فانه يغرم الاقل من الدين ومن القيمة ولو لم يان بعده ولكنه

اتاهم بصبي يعقل البيع والشرا فقال هذا ابني فقد ادنر له في التجارة فيما
يعوه ثم جاسمستحق واستحقه انه ابنه فهذا والعبد سوا الا في فصل
واحد وهو انه يغرم هاهنا جميع الدين بالما مبلغ لا نه لم يضمن لم يبيع
في الرقبة وانما الزم لهم لزوم دينهم في ذل الصبي فقال الصبي والصبي
هاهنا لا يلزمه الدين في الحال ولا بعد الضرب فلم يوف ما وعد فصار غا
را فيلزمه ما ذكرنا قال ولا بأس بقبول هدية الماذون له في التجارة
واطل طعامه والركوب على ابنته على وجه العارية ولا يجوز
قبول هبته ولا حسوته على ما ذكرنا قبل هذا قال وما ولد الامه
الماذون لها في التجارة من ولد افادعاه المولى ثبت نسبه منه
لانها بالاذن لم يخرج من ملكه قال واذا اذن للعبد احد مو
ليبه في التجارة ولم ياذن له الاخر فيها فاذن ديننا قبل لمواه
الذي اذن له في التجارة اذ دينه ولا بعنا نصيب فيه لان اذنه
صح في حق نفسه ولم يصح في حق شريكه قال وللماذون له ان يبر
من ويرتهن لان فرا لا رها في اياها وفي ارتها ان استيفاه وهو ملكه ط
هما قال واذا اخذ العبد الماذون من مرض موته بد ينجز اقراره
الا ان الدين الذي ثبت في الصحة والذي ثبت اصله بالبينة اولى
فما فضل من ذلك يصرف الى الدين الذي ثبت باقراره في المرض وما
بعد هذا الى اخر الباب ذكرناه من قبل ويجوز شهادة الطاف الذي
على الماذون له في التجارة اذا طان طافرا وان طان مولا مسلم اذن
شهادتهما يقبل على الماذون ومولاه يتضرر باذنه والله اعلم كتاب
طراهمية قال الشيخ الامام رضي الله عنه يكره ان يكون الامر مقامه في

الطاق يعني المحراب ولا يكره ان يكون مقلمه خارج الطاق وسجده
في الطاق ويكره ان يعاد الصلوة بجماعة في المسجد الذي صلى فيه اهل
الجماعة عندنا وعند الشافعي لا يكره وروى عن ابن يوسف انه قال لا
باس ان يعاد الصلوة بالجماعة في ناحية من المسجد ان لم يطل
اهله في تلك الناحية هذا اذا صلى فيه اهله فاما اذا صلى بجماعة فيه
غير اهله فلا اهله ان يعيد وتلك الصلوة بجماعة من غير حرا
مية هذا اذا طان مسجد له اهل ولو طان مسجد اهل مارة الطر
يق وليس له اهل معلوم فاطل واحد ان يصلي فيه بجماعة من غير
طراهمية ويكره للجنب الاذان والاقامة ولا يكره للمحدث ذلك ولا
يجوز للجنب قراءة القرآن ويجوز للمحدث قراءة القرآن
ذكرنا في كتاب الصلوة ويكره استقبال القبلة بالفرج في المنزل
والصحاري وعزله حنيفة روايتان في رواية لا يكره وروى عنه
انه لا يكره الاستنبار ويكره الاستقبال ويكره ترك اية السجدة
عن قراءة القرآن في الصلوة وفي غير الصلوة لان فيه هجر القرآن
وليس فيه شيء مجهور ولا باس ان يقرأ اية السجدة خاصة ولا
فضل ان يكون معما اية او ايتان حتى يكون ابلغ في النظر وافهم
للسامع ويكره ان يتخذ شيئا من القرآن حتمالشي من الصلوات لا
يتجاوز عنه غيره هذا اعتقاد غيره لا يجوز ولو عرف ان غيره
يجوز ولو عرف ان هذا لما انه تبس عليه او قرأ تبرعا بقرآن
رسول الله صلى الله عليه فلا بأس ويكره للجنب الدخول في المسجد
الا اذا اضطر الى ذلك كما لو كان في المسجد ما فاته يتيمم

يد من المسجد فان كان المأما لا يخلع بعضه الى بعض يغتسل فيه
وان كان مما يخلع بعضه الى بعض لا يغتسل فيه ولا يرفع المأما
فيغتسل خارج المسجد وان لم يكن معه ما يرفع المأما فلا يغتسل
في المسجد ولا ينتمي بينهما اذ يركع ويصلي لان التيمم لا يدخل
لدخول المسجد ويكره للرجل ان يضع مقدم الجنابة وموخرها
على اصل عنقه ولا يركع على كتفه ويكره السر في الصلوة
ولو جمع طرفي ردايه على كتفه وكان بعضه متعلقا به فلا بأس
ويكره للرجل ان يضع يديه على خاضرته في الصلوة لان ذلك اشترا
اهل النار في النار ويكره السجود على التراب ويكره اذا
سجد ويزيد به او على راسه خذايه صورة معلقة وان طالت الصو
رة حتى قدسية فلا يكره ويكره الصورة على الحائط والمستور ولا
يكره على البساط والوسايد وهذا في صورة ذي الروح واما اذا طالت
الصورة صورة الشجر والقنديل فلا بأس به وما كان من الصورة
مقطوع الرأس يعني محو الرأس فليس بمكروه ويكره للرجل
لبس الحرير في الصلوة وفي غير الصلوة وقد ذكرنا جملة هذا
في كتاب الصلوة ويكره النقطة والتعشير في المصنوع ويكره
التعليق بالذهب والفضة للرجال وقد ذكرنا في كتاب الصلوة ولا بأس
بنقش المسجد بالحجر والساج وما الذهب وقيل هذا اذا طان
من غير فوق المسجد فاما اذا طان من حلة المسجد فانه لا يجوز
ويضمن المتنون ذلك ويكره اطلال الحمر الاثني والباقي ما ذكرنا ابوال
فضل رحمه الله عند ابو حنيفة وعن ابن يونس نحو شربه للتداوي

ELS No 1786

شرح على مختصر الطحاوي
الكتاب

٣/ ٣١/ ٥١